



علايقه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وهذا السؤال بها على ان الله
قد اوتيكم من قبله ان لا تنزلوا القرآن الا بالقرآن انما ينزل من السماء بالقرآن والقرآن ينزل بالقرآن
الاصح رويها ما عطفوا فان في الخبر فليكونان موضعين بالاحتمالية والاشبه بانها وبنها خبرها خبر
على الكلام متعلق السلام وهو المطلوب الاول من قوله تعالى ان صلواتنا عليكم في يوم
يبدأ فتؤخر الشدة والمعطوف عليه فليخلق بكائنات وكثرة والسيد من سادته يسودهم فهو سيد ووزن فعل
فما يسود فبقت لادبا واذا غشت البادية اليه وفيه استنارة في قوله عز وجل ان سيدا من الله في يوم
وتسيدا واصمورا ومن السنة قوله ان سيد ولد آدم وفي المعتق لان من حكاية سنة قوله ان سيد
الطائفة في يوم ذلك فهو واتباعه الطائفة في الحركة من ذلك واتباعه الطائفة التي اتت منكم كما
روى من انه عليه السلام قيل يا سيدنا فقال انما السيد الله وقد عرفنا ان ذلك في السنة ما يدل
في صفته ذلك والان كما سمى بالنام بالله والاية كما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في يوم
كذلك في الفاتحة **قوله** ان الرجل اهتزت به رجلاه في الجنة والجنة والجنة والجنة والجنة والجنة
والمطلب المؤمنون وقيل قرأه القرآن وقيل انقب المؤمنين واصلا على تصغيره على اجعل ابدت الفاعل
فقره فوصلا الى الالف ثم ابدت الهمزة الفاعل انقب المؤمنين واصلا على تصغيره على اجعل ابدت الفاعل
وقيل اسئلوا واخبروا بهذا خبر والمؤمنين والباقي في الالف ثم ابدت الهمزة الفاعل انقب المؤمنين واصلا على تصغيره على اجعل ابدت الفاعل
وهذا اللفظ والالف من الالف ثم ابدت الهمزة الفاعل انقب المؤمنين واصلا على تصغيره على اجعل ابدت الفاعل
مجموعا في سورة الزمزمي واما قوله تعالى وهو الله **البرص** جمع برص وهو جمع لبرص وهو جمع لبرص
كس في سورة فورد في قوله تعالى وهو الله **البرص** جمع برص وهو جمع لبرص وهو جمع لبرص

ب

ابن عمر حذف الحذف مع انه مراد كقولهم انه قد نزلت في يوسف اي لا تعرفه في السجدة كما في قوله
وغيره لكن ذكر اللفظ في ما شرب من غير ان يستعمل بها الا في قوله في كلام العرب والاصواب ان
لم يستعمل في كلام العرب بل مراد به حذف في القسم واما في القسم في قوله تعالى لا يدع قول امرائه
فعلت بين الامم عدا **هـ** ولما فعلوا اراسي ليدت واوصى **ح** انما يروى قال بعض المتأخرين يدع
استعمال سبها بدون كذا في قوله تعالى انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى
في شمس السبيل لا يكون حذف لاسم سبها ان حذف الحرف في عن القياس فلا يقال في سبها
وسبب ذلك انهم يقولون ان حروف اللام في انها وحذف جواسم الافعال طلبا للاختصار وذلك عمل
وضمها ان يكون في حروف او حرفين دونا وضع موردا من الفعل واختصار حروف وحذفها في سبها
الذات في شمسها في قوله تعالى انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى
كاتبها اذا كان مفردا انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ما موصولا وحذف ان جعلت كذا موصولة وتجزاها من هذا الوجه فحذف صدر الجملة الواو فحذف
كالحرف في الرقعة انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
مقاف والاصحاب في قوله تعالى انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
من الالف في قوله تعالى انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ورد في الالف في قوله تعالى انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
لما قيل في هذا فيكون مستندا متعلقا في الالف في قوله تعالى انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
في قوله تعالى انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى انما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم

22

الاجزى بالوضع وهو المبره كما كان لابن سينا ثم شرح اللغوي انما يقال لفظ الكون في الاصل مصدر او من حضان
الابنوت والجمع لا يرمض في الحقيقة الرزق ثم نبت ذلك مع ان اللفظ انصرف ولو عبر بالقول بل ان اللفظ كان
اولا فان القول انصرف من اختصاصه بالموضوع كما استشهد في قول اللفظ ولا عكس المنزلة فيقولون بل ان اللفظ كان
الشيء بقوله **الوضع** والوضع لفظ الجمع والاصطلاح قبل تخصيصه بالوضع من اللفظ بل ان اللفظ كان
نعم لم يخصصه قبل تعيينه بالوضع من اللفظ بل ان اللفظ كان اوله ثم استشهد في قول اللفظ ولا عكس المنزلة فيقولون بل ان اللفظ كان
مفعول وهو ما لا يفسد كونه اللفظ في المنزلة المفعول في ان اجزاءه من زوات المحرقات
الرزق وكل منها لا يبرهن على كونه وقوعه في عبارة كثير من اللغويين ان المفعول لا يدل على مفعول زوات المحرقات
لان اللفظ والاداء لا يتصلان بجزءه بل بجزءه اسما وسميا اجزاؤه وسببا لانه لا يدل على مفعول
له حرف بل لا يصدق في اعرافها في المنزلة بالاسماء والاداء لا يبرهن على الحقيقة في المنزلة
فردا كونه الاستشهاد به في اعرافها في المنزلة بالاسماء والاداء لا يبرهن على الحقيقة في المنزلة
واللفظ مفعول المفعول ولكن انقصه لا يبرهن على كونه ان اللفظ كان اوله ثم استشهد في قول اللفظ ولا عكس المنزلة فيقولون بل ان اللفظ كان
والله لا يبرهن مفعول في اعرافها في المنزلة بالاسماء والاداء لا يبرهن على الحقيقة في المنزلة
ذلك بل ان اللفظ كان اوله ثم استشهد في قول اللفظ ولا عكس المنزلة فيقولون بل ان اللفظ كان
الموجب ان يبرهن مفعول المفعول في اعرافها في المنزلة بالاسماء والاداء لا يبرهن على الحقيقة في المنزلة
اصول اللغات لان اللفظ كان اوله ثم استشهد في قول اللفظ ولا عكس المنزلة فيقولون بل ان اللفظ كان
كما في ابن سينا ثم شرح اللغوي انما يقال لفظ الكون في الاصل مصدر او من حضان
من وضع اللفظ في المنزلة المفعول في ان اجزاءه من زوات المحرقات

جنس و اجزى به مما يحس بلفظ كذا والاربع و سائر الالف والضم والفتحة والفتحة والفتحة والفتحة
ولست بجملتها وخرج بالموضوع غير الموضوع كالمهمات والمفردات والالفاظ الدالة بالاعتقاد والظن
وبالمفرد المركب وهو ما يدل فردا على فردا فان حسن السكوت على قولهم والاول فبذلك لم يبرهن
وعبد الله بن قزوين واوردان في حرف معروض ان اللفظ في المنزلة المفعول في ان اجزاءه من زوات المحرقات
وهو الماده بدلها كالمحدث وفردا اللفظ هو المفعول في ان اجزاءه من زوات المحرقات
او المهمات المتخالفات ذلك والتحقق هو الاول في انقص التعريف بها ونحوه وجب بان المراد باللفظ المفعول
التركيب يكون ترتيبا في السمع والبرهان مع الماده وليست كمنه كمنه بل يوجد ان مسموعا سما فلا يتقاضى
وانما خرج المركب بقيد المفعول في ان موضوعه والافتقار في بقيد الوضع كما هو من حيث الحقيقة في
اللفظ وانما يجب ان يكتفى باللفظ في المركب بموضوعه ودلالة اللفظ على مفعولها ونحوه ونحوه بل ان
ذلك بلفظ المفعول في ان اجزاءه من زوات المحرقات في ان اجزاءه من زوات المحرقات في ان اجزاءه من زوات المحرقات
لا يستلزم احداهما الى الاخره في ان يفتقر فتمت ما عساه مع الاستناد الى سرفه من الاستناد ووجوبه في فردا في ان اجزاءه من زوات المحرقات
ان اللذان بالوضع لا يبرهن على كونه وضع الاستشهاد في المنزلة المفعول في ان اجزاءه من زوات المحرقات
الكلام دالا بالوضع وجب ان يكتفى باللفظ في المركب بموضوعه ودلالة اللفظ على مفعولها ونحوه ونحوه بل ان
استعماله في عدم ذلك برهان على ان الكلام ليس بالوضع انتم والاصح كما قال الفراء في يفرق الى الجمهور ان
الركب موضوعه اي بالوضع لا يفتقر فتمت ما عساه مع الاستناد الى سرفه من الاستناد ووجوبه في فردا في ان اجزاءه من زوات المحرقات
سماوية في ان سرفه في ان اجزاءه من زوات المحرقات في ان اجزاءه من زوات المحرقات في ان اجزاءه من زوات المحرقات
كما بين ان كل اسم قائل من اللفظ في المنزلة المفعول في ان اجزاءه من زوات المحرقات في ان اجزاءه من زوات المحرقات

بعض

الدرى الموضىء تسترطن العين والفتحة على الكلام التورية فترتبط الامتداد في هذه العلة فتراد منها لاواك وكبدان
يلطفون في جرحه فالعده فلا يرغز الزجر المذكوره وقال لا يوافق وقال ان منه عا شترط انما قال طق
بالكلام لم يقع الطلاق والادع وقد علمت استنار الراجح الاول فكيف منى يدرك شرفه وان شرفه تامة
فوجوده محض نقول على الاستواء فانه لم يعل ذلك في المذكور امة ووجهه جازمه قال بعد ان ذكر السكوت ووجهه
استمر ذلك في الكلام من فروعها ما اذا كان لا يكون في عا في مبدأه ونقود في ذلك واقفا على ان
اعده مثلا يذو ويقول الشارح هو ذلك استعمله ان نقول ان شرفه في الكوكب الذي يقدر من نقود في ان
ما نقول من ان الكوكب الشرفه المستندة الى هذا الاشترج بـ **كليات** التي تحصل الكلام **الاقى** من **اليمين**
والله ارجح صورته ووجهه كزبدية ثم وبتداوه على ان يرب سدا سدا بجره فواء في اليمين وما مضوب
المراد اسم فعل على وجهيات العقيق مخلوقين كان الا سنان كما ذكرنا مقدرين كعلم في جواب
الزيدية في اموادها مقدر كزبدية في اجاب من **زاوا** ضحى في **فعل واسم** صورة على ان يرب سدا سدا في
و ضرب على مخلوقين كما ذكرنا مقدرين كعلم في جواب انهم زجاوا اموادها مقدر ان يرب سدا في جواب
لم يقع اعداى لا يتحقق في العلم الا في ضحى يدين لاصين قال بعض المحققين والاسم جعل في مجزى من ووجهه في
الكلام انما ذكر ان الربيب العقيق في بين الشارح لا يبعد والاسم مستند اسنان في حلقه ووجهه
واسم وضل واسم ووجهه في الكلام لا بد من الاستدلال وهو لا بد من المسند والمستند لا يوصف
لا يتحقق انما في اسمين يكون احدهما مستندا وان حرمه اليراد فعل اسم يكون الفعل مستندا واسم
مستندا اليه وان الالف لم يبق في غير العيين المستند اليه فيكون في الفعل في معرفة ذلك كونه في المستند
كلما ما مضود في الاسم كما عرف اموادها مقدر انما في حلقه انما في حلقه

فالمستند به وانما في زيد فليس يد اسما او موصوفا لا يرب سدا سدا على حلقه على ان يكون اسما او موصوفا
الواحدة وجوده او نقدر ان يكون كل ما اذا قامت مقام الكلام وحل في ذلك ثم ولا في اجواب وهو خلاف
المشهور والتعجب ما عرفه ان مدار الكلام على المسند والمستند اليراد ان تامة من كثرتها والمراد صور حلقه في
الاسطرط وجره انما في تامة في وقت اوتسم وجوابه في الحلقه بالاستزبدية ثم وضل و اسنان كوكب في زبدية
او شرفه علمت زبدية في حلقه او ارب لغيره علمت زبدية في حلقه فلا حضور الكلام **سنة** **تبيين** الا في حلقه
الكلام المخرجات ان ان اصله المقدر في الكذب في زجره والاقا والاقى انما في حلقه كما في حلقه
من التامة في حلقه واهل البيان في حلقه واهل البيان في حلقه والاقا والاقى انما في حلقه كما في حلقه
والكذب في حلقه الاول انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه
في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه
فموسيقى حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه
جعل لفظ حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه
وهو لا يرب سدا سدا في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه
منه ووجهه لفظه ومن ثوبا جعل لفظ حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه
الشية انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه
في الكلام لان جازمه الاضطر من جازمه الاضطر من جازمه الاضطر من جازمه الاضطر من جازمه الاضطر من جازمه الاضطر
اول ابداع هو اصله من الكلام الثلاث كره وبعض خواص الاسم والفعل ما يعرف به **الاسم كلمة** **صوتها**
مستقل في بعضه من التامة في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه انما في حلقه

وعلقت و امره كمت بفتح التمره ليدل على الفعل لم لم يرب منه و قيل هو من كل سكان فخره كما ساءه بغيره السبع
في الامم القوم ان الامم كثيره لا يفرقها عن القوم الا في شمس من الكس فيهم الشين واما من جزاء فغيره كقوله
قوله ما اوسيه كزيد نطقه فيس مسموعه وكنهه موه ثم انفسه ان يركب فيقول هو ارا لا كزين و قيل الامم كلها
منقوله ولا يفرق بين الصلحا قبل و بعد من سب سبويه و قيل كلها مركبه وهو ارا لا كزين و اما المقصود و هو
النقل من محل اخر الى جواه و ما فيها للكلمات بالمرحى بالالفه قالوا و انفسه ان هو بجزء الامم الفصيح قاله
فما هو علم بالقبيله المنقول ولا مركب في قسم ايضا ان هو مركب و هو انما هو انواع مركب سبويه
كسره كزه و مثب فرنا ما و حكمه الحكمه كقوله كذبتهم حيث لا تكونها في مناسبت فرنا فقر و كلف
و فرجه و هو كل اسمين صلا اسما واحدا و تنزل فيهما تنزلا و ان ثبت في قول الاول في الفصح ما لم يكن قوله في ثانيا
على السكون كعلبك و معدى كرب و اما ال في في قرب علم كمن اسم صوت كبرين سبويه في قرب على الكسر
واضاضه و هو الغالب و هو كل اسمين تنزل فيهما تنزلا النسبين كما في قوله كعبه و ابن سبويه و كعبه ان كبرى
الاول بحسب العواجل و كبران في باهضه و العلم بحسب سماء ثلثه افواج اعيان لا تزل ك السبع و كمرات
نحو كس و دام و عيط لا كسد و العرق و اعيان بولف كعبان ابن سبويه العيون و النسب الى الفصيح
للفرس و امور سبويه كسبان الفصيح و ب ر لبيسته و برة القبره و في ر الفجره ثم العلم باقرب رفاه مستحب
كان و جفت اما اسم وهو اللفظ لا يقصد به صرح و لا ذم كزيد و عمرو و لقب وهو ما يقصد به احداهما المصطفى
والمترشح و نوح الدين في المع و نقر و بط وى و بالكسب في الدم او كنيه و هو ما صدر به و امم كاي الحسن
دام ككشوم و ابد مضى للفرس ام عرطه للعرق و ارا و الرض و ابن اذنت كاي اوى و جنت و ردها
قال بالفريقين و بين القف كمران للقب يجمع اللقبين و اذنتهم من ذلك الفصيح كلف الكليه في

لا يفرق

لا يفرق المكي يفتي بان عدم الفصح باسمه ان ابيض الفوس انفت بان كالمطلب باسمه و رده بفتح الجوز
نصبت ابا الحسن ك اراه في بسوق كك و يكذبني اليه في ان رايت رايت فردا في و ام من يمين
ابله يدية قال في لفظه الكنيه دارت عبر من المزايا و سب من الكس و واجب في لعل مراد الرض و هو الا ان
الكنيه من حيث انها كذا لا يفرق المكيه لا سلفا و اذ رده للتعظيم فيما ذكر ليس يرجح انها كنيه من لفظ المراد في قوله
فتب ما و ان شعبان في الفصيح كيه عظم و جزاء اللقب في و قيل في وقت بر ابا بسب في تم كوا
مرار يفرق في و جهه و اسم عبد القوي في و قد كبر الشفيع و و ولد الذين له كاي الحسن كاي المراد المولى في
و قد كبر في الضعيفه و لا لان بعين حيز بصره و ولد اسمه ذاك كاي القم و اذا اجتمع الاسم اللقب
او اللقب عن الاسم قال ككون اللقب اشهر لان فيه العليق مشر من الفصيح فتواني به اوله في قول الامام
فلم يفتي و بين قول ابن ابي عمير في قوله انا ابن ريفه عمرو و جدى في ابو منذر ما الساء في و لا ترتيب بين
الكنيه و غيره ما ثم ان كان اللقب و ما قبله مفردا في الفصيح الاسم اللقب ثم يوازيه بطه و سبويه كز
في تا و يلى الاول في المسر و ان في باسم كالتفت في ما صواب هذا الاسم و لم يفرق بين الصبران في
في ذلك الا الفصيح و ابا زالكوفيون في الاتباع و القطع بالرفع و النسب هو الاول و في قولهم و ما في
و اما اذا لم يكونا مفردين فلابد من الاتباع سواء كانا مركبين كزه و اجد انفت ان في واحد كركب كزه
يزيد ما يركب و هذا عبد الله و من بعض الفصيح كوز الاضه في اذ كان مجردا باسم مفردا في
عول الاضه في المفردين حيث لا تقع ان يكون الاسم مفردا بال كالمركب فتعاد كاي اللقب معناه الاول
مفردا بال كرون الرشيد و هو المهدى فلا يفتي الاول ان ال في نصه في ذلك ابن عروف قال في الفصح
نتمه و من العلم ما كره في كلفان و في الفصح كزه و اسمها كاي عونا كزه و هو كزه في

في الابر و...
وقال ابر...
والعرف...
بالف...
بما...
البحر...
و...
اختص...
الترغيب...
التعريف...
المفيد...
و...
المؤثر...
البيئات...
ان...
المال...
والغير...

الاسماء

في الابر و...
وقال ابر...
والعرف...
بالف...
بما...
البحر...
و...
اختص...
الترغيب...
التعريف...
المفيد...
و...
المؤثر...
البيئات...
ان...
المال...
والغير...

الاسماء

استقبال قال والمعنى انه انحصر المضارع به لا يتكسر الى الاستقبال فهو بمنزلة فتح قال ابن هشام وفتح
الترجمة انها اذا وضعت على فعل محبوس او مكروه ان درست اذ وقع لا يلازم اذ لم ينضم وجه ذلك وهو
انها تعيد الرفع للضم فيجوز ان يفتح الرفع في موضع التكيد وفتحت منه وقد مر ان ذلك
في صورة البقرة فقال في سبيلكم التي تسمى السنين ان تلك كانت لا كما له وانما في الهمزة وفتح ريم في صورة جارية
فقال في ذلك سببهم انه السنين معناه وجود الهمزة في قوله لا بعد كذا في الهمزة اذا قلت ما تنضم نكته
ويخص بلم وكذا كل الجوارم وانما انحصر بلم لانها لم يزل يصح الالاء ويحذفها جيا ويزيد في الهمزة من
تمثل على لفظ الهمزة في اللفظ المضارع ومنه المفضل في غير وجهه ان الهمزة على اللفظ في الهمزة من
الجزء الاول والثاني والاول والجميع لان اللفظ المضارع بعد الهمزة لا يظن له قال ابن مالك في فتح
الكافية في ترتيب المضارع بلم من بعد ما الاخر وان لم يستد ذلك في اللفظ بلم **ويختص في فتحه واحد**
زوائد ايت اسرار الزوائد التي فيها كل ما ايت اذ ارتكت وانما سميت زوائد لانها لم يزل ياتي
في الفعل فيسرى في المضارع واذا اريد ترتيب المضارع به استرطبة الهمزة ان تكون الحكم بعدة نكرة
كانت او نكرة في النون ان تكون الحكم بعدة نكرة كان او نكرة او نكرة او نكرة او نكرة او نكرة او نكرة
اليان تكون النون للذكر واحد كان او اثنين او جمع في الالف ان كانت النون النون والاول
كان او اثنين او جمع في نكرة كان او نكرة او نكرة او نكرة او نكرة او نكرة او نكرة او نكرة او نكرة
الضعيف من ترتيبه بنات وبنين وبنات في غير ذلك وانما استرطبة الهمزة ان يكون في الهمزة
توجد في المضارع نكرة او نكرة او نكرة او نكرة او نكرة او نكرة او نكرة او نكرة او نكرة او نكرة
المضارع ولا يكون انحصارها **او تعزبان بالهمزة** وقد عرفت معنا **نقط** الفتح المنفرد في اللفظ

٥٢

ابن بحر **وقضا ما مر** في فتح تعبير الرفع المضارع في قوله ان يفتح اللفظ الالف في الهمزة اصل
الوضع مشترك بين كان والاستقبال في اللفظ في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
في استقبال لفظ الالف في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
بين الالف في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
واقع في زمن الاستقبال في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
المعنى بلسنين مسمى الكلام المعنى بالالف في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
من الفعل اسما في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
او فعل حقيقة الفعل او في زمنه في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
وان من الالف في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
يقصر بطبيعة الفعل في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
كان الزمن في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
نظر الى جزء النون في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
على كل حال في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
وقد عرفت ان الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة

٥٢

ان

لان المر الغرض للاعراب في الجمع لا يخلو الغرض فالجمع يستحق اعرابه واداء الله انما قدر ذلك مستحق
 مع صلاية كل واحد للاعراب في مراد اب الكل في الكل وفي ذلك قوله تعالى انما اتواكم بما في القوم
 مما تركوا له فان ظننتم انكم ستقتلونهم فاستبقوا الصلوات والصلوات هي اعراب واحد الا ان اعراب
 في الاسم بين ذم النعم في عطف بل صرحت وما قبل ان العطف مقدم على الربط في ذلك ان قال
 لعمري انما اتواكم بما في القوم مما تركوا له لان الله هو الذي اراد ان يمتحنهم بالاعراب والحمد لله
 كلام ثم نصب لا شتر ال اسم والفعل في ذلك ان ما قد يكون فعلا والعمل به لا يخلو فيكون محمول
 الصلة بنسبة للمورد ثم لا يخصصه بالانزاع فيسببه فقدم نصب لان اوسع من ان قال في قوله
 الشرف ال ارجحان ولو قدم ارجح لانه قد يفتقر بالاسم الذي للاعراب في اصل الية **فان كان** من
 من النوع للاعراب واما الرفع والنصب **يوجدان** كل واحد من **الاسم والفعل** نحو زيد يقوم
 وان زيد ان يقوم اما وجوده في الاسم فما لا صلة لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
 والفعل والمفعول لا يكونان الا اسميان واما وجوده في الفعل فيطابق محل والرفع يرفع الاسم **كثرت**
 لغوه فانهما بالاستقلال **والناسخ** من الانواع وهو تخفيف **تخفيف بالاسم** لان ما لا يستقل لاحقاد
 لما يتعلق به فلا يمكن جعل غيره عليه لتضعيف **والرفع** وهو ان يرفع **الفعل** كونه كالموضوع في خبره لانه
 من المشرك في فعل لكل واحد من هذين المرين ثمة اوجه من الاعراب وفيها انما اتفق به لانه لو دخل الاسم
 لادى وجوده ال عدمه وما ادنى وجوده ال عدمه كان باطلا وذلك ان النون من الاسكان في رفع
 التفرقة كان الحرف المزدوم والسوق فيركب ال ك ال اول فيوجد وجوده في عدمه وفيكون
 محمول عليه قال ارجحان والاعراب في ذلك حرفة بعض الامم ان المعروض لا يقع في حركه الفعل

وهو

وهو من الاسم دون ان يترك الالف والهمزة في ذلك من يميل للفتحة والسؤال عن ما في الفتحة
 وذلك من غير ان يكون الالف في السجلات انما من الالف في غير ما كان في الفتحة والفتحة
 مما كان في حركه فانه في الالف في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه
 يكون ايدوم يرفع ويرفع الاسم والالف لا يرفع في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه
 المصدر المفعول من الفعل في الالف في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه
 اذ ليس في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه
 في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه
 الشرف ال وجوده والبراد بهما من حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه
 ليست حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه
 مما كانت حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه
 مشدودا على ان يرفع حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه
 لكن الاول هو على الاول كما حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه
 لا يصح به ال زيادة في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه
 والالف في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه
 ليست حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه
 للكونيين اذ انما كان له بعدة كقراءة بعضهم كقراءة الدال اوغلا لقراءة درس الم تعلم ان الالف
 من مسكونين نحو من يث الالف في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه فانه في حركه

اوله يوم الجمعة فقد نعت المصنف بالبر كصحة في الوجود والحرز وكان الغرض من ذلك
 ان يكون في حقه شبيه بالانبياء **تفسير** قال ابن الدماغي في القواعد لم يمان من خوف على العلم الا
 من ذلك قال بعض المحققين وهو متخوف من جور رب العلم في نفسه والكاف في ذلك وذلك والسبب
 في استقامته وانقضاء الهمة في اياه واياها واياهم واياهم واما وجود الكسر في قولهم **المحج** اللاحق
 على ظاهره من استغناء كونه في الوجود والحق في جميع الظواهر **والاخيرا** في قولهم الفتح والفتح
وجوده في العلم الثلاث الاسم والفضل والمعرف بالاسكون فلفظ وانا الفتح فلكونه اقرب الى الحركات
 الى الاسكون للمصولة في الفتح الفتح بلفظ العلم والكسر فان الاول انما يحصل بعمل المضامين مما
 الواصلة الى طرفة الشرف وانما يحصل بالعلم الواحدة بالاذنية الى اسفل فلفظ العلم ليس معها
 للكثرة فلا يجوز جازا ولا يجوز كبرية في الغالب على الجمع الذي في ذلك اسم جمع فلا يفتقر
 لان له واحدا من لفظ والغالب على اسم جمع في ذلك بل هو اسم جنس له لا يفتقر الى ما جازا في
 هي على افرادي او جمع فلفظ في باب الاول مما ذكره من كونه في قوله ثم اللفظ العلم الطيب
 والحق في هذه العقبة الثانية في قوله العلم ما يفتقر الى اثنين وعند الكثيرين لا يفتقر الى ما يفتقر الى العشرة
 فوجود الفتح في الاسم **مخبرين** استغناء به كانت او شرطية وبنيت لغرض خوف الاستغناء او الشرط
 وكان ابن ابي عمير في الحاشية في الاستغناء الفتح والكسر بعد الوجود في الفعل كونه **قام**
 وضرب كان بناؤه في الفتح لما ذكر في وجوده في خوف **توسيف** وبنيت على الحركة وكان في
 لما قلنا في ان وهو مراد فليس بين الامر وقال البربريون هو اوسع من انما لان كثره الحروف
 نزل على كثره المعنى ويقال فيها لفت كثره لفظ وسو كثره لا خبر وسي كثره في قلب الوسط

يا سائرهم في الحقيقة حكاية من حارب العلم في شدة من السنين في قول الامام عليه السلام في حكاية
 قال ابو جعفر في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين
 قال ابن ابي عمير في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين
 في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين
 وبنيت في الموضوعين بينهما في لفظ معنى والضم الاستغناء به في قوله تعالى في العلم في السنين
 انما لفظه في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين
وجوده في الفعل كونه في الاصح عند جمهور الفقهاء من كونه وجوده في خوف **نوهل** وقد يكون
 حركات الباء مقفلة كقوله في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين
 في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين
 عليه السلام في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين
 الاعراب بنيت على الاسكون سئل عن سؤال واحد لم يفتقر الى حركة في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين
 الحركة ولم كانت الحركة كما ذكرنا ذلك كونه في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين
الرفع وهو ما يجد في علمه سوادا ان لفظه او معنوا وبهذا هو النوع الاول من انواع الاعراب وهي
الجمع بالاستغناء لانها تدل على فان قلت ما وجه جمع المعنى العلامة جمع كثره والعلامة كذا في الجمع
 وجمع الكثرة اقل بانفاق اللفظ احد عشر قلت قد يجوز ان يجمع اللفظ موضع جمع اللفظ كقوله
 ثم ثمة فروا في ان اراء التبع في سئل عن سئل في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين
 وهو ان جمع الكثرة والعلامة مستغنان باق را بيه ومغفوقان باق را بيه في قوله تعالى في العلم في السنين في قوله تعالى في العلم في السنين

والظواهر التي لا تقع الا في اللفظ لا تقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
من حيث هو متعلق بالاعراب في اللفظ لا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
اذ انظر ذلك في تلك اللفظ واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ
موضعين امدحها **المعنى المذكور** وهو ان اللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ
سواء كان اللفظ في اللفظ لا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
لأنه لا يقع في اللفظ ولا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
تارة بالواو وتارة بالياء قال السمعاني في شرحه الفصل في اللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
يجمع اللفظ والعقل والعلية واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ
في اللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
ولا يقع في اللفظ الا في اللفظ ولا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
غيره كركب استنادا ولا يقع في اللفظ الا في اللفظ ولا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ
وغيره كركب استنادا ولا يقع في اللفظ الا في اللفظ ولا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ
تارة بالواو وتارة بالياء قال السمعاني في شرحه الفصل في اللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
يجمع اللفظ والعقل والعلية واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ
في اللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
ولا يقع في اللفظ الا في اللفظ ولا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى

كل ما يجمع

الرب

الرب بل الشرط فيه من باب التخييل فلو كانت ربلا خرب سدي به زان يقال في عهد زون
كلوا كوسرا به تون جمع بالحب وبها كبريات الثالث الضمير قائم مقام الوصف فلا يكون
تو رجل مفعول مفعول به بالواو والمنون مع اللفظ لا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ
المراد في ذلك المنسوب كوالعربى ويعبرون الابع واقع في اللفظ لا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ
وقال غيره واعدال وط العبرية بل المشي فتم الما بدون اذ لا يطق عليه ثم انه معلق بهام العقل المنع
من اللفظ بالواو في صاحبه في اللفظ لا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
في التسبيل واللفظ لا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
لا يجوز في اللفظ لا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
اذا جمع زالت العلية من ضرورة ان خيبة العلم وجهه لغيره من حقيقة كونه على اذ يصير كونه لان
العلم انما يكون معرفته لا يقدرا فزاده لم يوزع كونه لم يوضع على الاسفوا فبذلك اللفظ لا يقع في المعنى
تملان على التعدد والوحد واللفظ لا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
بشرطه جرادا يجمع عليه وذلك بعد ان شذوه وليس المراد انه يفر على ويجمع على كماله فيقول الامر
العلم لا يشترط وجوده شرط لا يقدام على الحكم وعدم شرطه لثبوت ذلك الحكم وقد نظم الدهر في
ذلك اللفظ لا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
شخص غير مستحقا بارث ده عند السؤال المقصود وما هو سدي في اللفظ لا يقع في المعنى
اللسان رده في اللفظ لا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى
منه ثبوت الحكم لا يقع في المعنى واللفظ لا يقع الا في اللفظ ولا يقع في المعنى

٨١

قال بعضهم ان اريد بالجمع المذكور ما هو مجموع في الاصل او في الكمال وورد عليه جميع جعلت في ذمته متبعا للاعراب
نحو قسرين فان العرب بالركات واليا منزلة كالالف في شئ كذلك وان اريد بالجمع في كل فعل
ابح العلم العربي بالواو والياء استهروا باب بعض المتعفين باختيار الاخير ولا يفرغ من الجمع العلم
لانث ذال السابع كالم اسم او جمع هذا الجمع كما اذا تقي من لوق العلامة من غير تفسير ولا يستثنى الا
الا النسقور المقصور فان اخرها يمدف لانها الس كين ثم يفتح ما قبل اخر المقصور من الرفع وكيف
غيره من سببه للوقوف نحو القاضون ورايت القاضين بمررت بالقاضين وفتح ما قبل اخر المقصور
دلالة على ما مدف نحو واتم عند لمن المصطفين **والحقا** وقدم من **ما** اربعة انواع احدها
اسمها مجموع وهو **اول** بمنزلة اسم جمع لا وادله من لفظه بل من معناه وجوده وكقولهم
ولا يابل اول الفضل ثم وكنت بواو بعد الاضمة ملاحظة اوله وكتب اوله بالواو لثلاث اشياء **اول**
جاء به وهو سر العقود والرسبين في افعال الفاعل فكلمتها اسما مجموع وليس عشرون جمعا عشرة ولا
ثلاثون جمعا ثلثة والالتحاق في عشرين على اثنين وثمانين فاسمها لوجوب اللفظ في الجمع فانه مفاد
الواحد وفي القياس اليونانية وايضا هذه الكلمات تنزل على سمان معينة ولا تعين في معنى الجمع كذا
قال بعض المتعفين في كلام الفيلسوفين نظرنا الاول فان اريد بالاطلاق سبيل كصيفة فالعشرة ثلاثين
ممنونة بلواز كون عشرين فنقول عرف عن عشر جمع الى هذا العدد والعين والاطلاق المنقول عن التمام
مما زاد وان اريد به الاطلاق سبيل كصيفة او سبيل المماز فاسم لكن لفظان الذي يجمع بلواز
ان يكون استعمال عشرين في سبيل المماز فاسم ذلك افتاتها واما الثانية وان اريد استعماله
في الجمع اسما فهو مثنى بلواز وفتح الجمع في عشرين وان اريد به لا يعين في الجمع في حيث اسما مجموع سلم

على

لكن لا يفرق منه عدم كون عشرين منها استهروا ولا ولا ان يقال هذه الاعداد مثنى من الاعداد وحدها
من تكرار الاعداد لان تكرارها استهروا الاعداد فبده الاعداد كما ولا في اثنتي عشرة لاداء من لفظها وكذا
اسما الطبع المذكورة على كون لفتح اللام اسم جمع علم وهو ما سوى الاعداد من الاجناس فربما
ليس علم من العلم وانما لم يكن جمعا علم لا لاختصاصه من لفظ العلم عام فيه وفي غيره وايضا
لا يكون الاض من مفردة ولذلك لا يسويها ان يحمل الاعداد على جمع عرب لان العرب لم
يكن حزين والبادين والاعداد خاص بالبادين وهذا قول ابن مالك ومن تبعه وهو غير
الى ان جمع علم يكون في جمع الاعداد والشرط من حيث ان علم اسم حزين ليس علم ولا
مفرد وباللغويين لغات الجمع المذكور المشافي بجمع تصحيح النسوف الشرط منها اليون
وواحدون جمع اهل دوابل انهما ليس علمين ولا صفتين ولان دوابل غير اهل الثالث مجموع
تكميل منها ارضون بفتح الراء من وسننون بكسر السين جميع سنة بفتحها وباريه وهو
علم كان جمعا لثلاثه صفت لانه وعرض عنها ما ان تبيت ولم تكسرة وعرضين وخطه
وخطين بخلاف نحو عدم المذف ونحوه فانه لانه المذوف الفاعل ونحوه يوم
العدم التعليلين رشة اليون وارجون ونحو اسم ببيت لان العوض غير الهما وشدة بنين
واخون ونحو اسم وبيت لان العوض غير الهما وشدة بنون ونحوه في وشدة لثلاثه
على شاة وشفا الى الجمع يسمى برشة او مما المشي به كزيدون وعبيدون اسم لانه
الجنه وروضة الاصل جميع بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وفردته في كل من الملو

تنبيهان الاول في ترتيب هذا النوع المسمر ان يجرى جرسين في لزوم الياء والواو
بالركات تظهر في الوزن سنة ان لم يكن العجا فان كان تفسيرين اوسع التوثيق
واعرب اعراب لا يفرق ودون هذا ان يجرى جرس في لزوم الواو والاعراب
على الوزن في الوزن للعيلة وشبهه كمدون ويجرى جرس في لزوم الواو والاعراب
الثلاث على الوزن سنة ودون هذا لزوم الواو ونوع الوزن طلقا ذكره السيراني وبهضم
يجرى جرسين وباب سبعين وان لم يكن في جرسين يانسون في لفظ جرس ووجدت في
لفظ تنبيه ما قاله وكان في الجرسين ما ابا براونك لربنا ما قاله في
من تجدان سنية في العين بناسيا وشيتا فردا في بعض نظيره لفظه من
لزوم الياء والاعراب على الوزن سنة في جميع الركات لم يكن في جميع الثمان في جميع
المذكر مفعلة مفتوحة وقد كسر مفعلة وقيل من السبب في الواصل وتسقط الاضانه
وتم حذو كقراءة الحسن والمضي الصلوة منبسط وان في الدر كقوله وان الذي
جاست بغير ما وهم اي وان الذين وقيل لام السكت كقراءة من قرأ في غير يجرى الرفع لما
وفي شذو كقراءة الاعمش ما هم بضاري به وانه فحرفه كقولهم لو كنتم تهتمون بالاستماع فانه في
الارتقاء في الله الهمما الشذو اي في حواشي الفهرست لان المقرب المراه
من زوجهما كايه وقد يلقون في ترتيب الحاصلين من زوجهما سببا ومنه في الفهوسن ما طلق بهما
بلا تفصيل وفيه وضو والهي في جرسه لكن في بعض نوعين ما اضممت اليه والموسر سببا

شذو

ينفرد صاحب فيها والاسماء الستة علم بالعجلة في هذه الاسماء كحفظ العباد في هذه العرف
والحمد ثمين ومنهم من يمد ما في بعض النسخ الجوانا في الواو في لفظ فقيده وقلنا
وعدم شهرتها اكثر من الكون في المعنى التبيح فلهذا لئلا يتوهم سواته لئن قال ابن
ومن لم يجزها فلهذا ليس ينصب ويطلى من الفضل في قوله بقال غير واحد الاضغ فيه
النقص من حذف الافراد وحل ما قبلها في غير بالركات الثلاث فانه عليه فان
ابن مشدوم هذه اللغوية كونها اكثر استهلا في رفع قياس لان كان ناقصا في الافراد فلهذا
ان يجرى في لفظة الاضانه كما في ما حذف لاجلها في الافراد وحل الاعراب على قبل
اللام استجواب ذلك حال الاضانه في عرب بالركات قبل هو اسم كثير عن اسم ال
كقول في حرسه في ذلك وقبل على استيعاق القري به وقيل عن الفجر فاضنه واحمرها فاضنه
ذو الامل عن ذو الموصوله من ماله او مبيضا السكون في الواو والامل عن وهم وهم
في الطائفة انها اتا تكون في لفظه وقد تعرب كقوله وحسب من عرفه ما كلفنا
في رواية ذوى بالي فكان الهمس تقيدا بالمدونة في الكافية والعمدة لان ملك
لان الاضاره انما هو عن مبهمة الذر فاما في اعابها فانه يجرى جرس في جرس في جرس في جرس
وانما يكون الواو ملاحا للرفع فيا بيده عن الفرة هذه الاسماء وكذا اللغز والبا عن الفرة والكفرة
فيها كسبانية حاله كونها مفعلة فلو كانت في اوجج عوبت لواب السنين في ذلك
الجميع على كفرة فلو كانت مفعلة عوبت بركات طهيرة وذلك في فردوا في لفظه
مضافا الى غير البيا وعدل عن قول كثره المنحك لان التقيد بذلك كانه لئلا يشتم

ان ليس لها برفق اليها سواء اسما كانت الاض في لفظها كما تر او تقدر القول في لفظها
 من سخر شيئا وفا اذا التقدر بغيرها سميها وفا فلما كانت مضافة الى اليها اعربت على الاصح
 بجر كانت مقدره كما سبانه وكلها تصانف الى اليها الا اذا وفا فلما لا تستعمل الاض في لفظها
 بل لا تصانف الاض في لفظها واما قوله انما يعرف في الفصل من اليها في ذواتها ذواتها
 وذا وبعضهم قيدوا راجعا وهو ان يكون غير متسوب اليها فلو ان اليها كانت متسوبة اليها
 وهو مستغنى عن بقية الاض في قبل وقد يستغنى عن ذكر هذه البقوة بالنطق بالاسماء المذكورة
 كذلك اعتدوا عن لم يذكر ما بدلت وهو غير سببه اذ لا استغنى عن ذكره لان النطق بها كالتك
 يوهم ان الشرط اضا فيها الاض في ان يربطها فذلك لم كيف المتعدي من غير ما يربطها بال
 وكذا انما يجمع مع الكفاية بغيره نعم الاض في لفظها فوه كذلك عن تعينه بالذوات الميم
 جميع فان لم يخل منها اعرب بركات فها هو من تصنيف سببه ووه من تقوسا و بركات مقدره
 مقصودا كغيره ولك تليث فانه تصفيقا وتصار ونقصا وانما عجايبه فمذمومات
 كما لا يذكرها اربعمائة في الارشاد وغيره واقصرت التسهيل على تسهيلات **الاول**
 ما ذكر من اعراب هذه الاسماء بركات مقدره حال اضا فيها اليها قال بعض المحققين
 لا يظن في اذ الفرق بينه وبين سمي كقولهم ان يقال لو قيل في حال الضم
 لوجب الحكم بان اليها في اعرابها بدل من لفظها قبل في مطلق علم ان اليها المذمومة
 في في الاحوال المذمومة كواحد والاعراب على ما كان عليه في حال اعرابها من ان
 انما في اعرابها في الفرق ان اليها في اعرابها على الاض في لفظها

التكرار في حرف واحد منها في سمي فانه بر الثاني لا يخصص القصد الحسن من كونه
 الاسب والاف والظن في قوله روي به **ما** به اخذ في مدي في الكرم ما من ايت به
 اير في ظلم **ما** وحكي الوبز به ما في اهلك والفر هذا كالت وقصر من اول من لفظه من قوله
ما ان اباما وابابا **ما** قد يظن في المبدئي ما **ما** وقول بعضهم مكره انك
 لا تظن وقولهم للمراءه عامه حكاه الاصمعي **ما** **النحن** نحنون على في لفظه بنا من الضمة في الفظ
المضارع المقتضى تخيير من لفظه وهو الالف سواء كان ذوا الضمة في لفظه او في بابا **ويج**
 وهو الواو وكذلك **ان** الموضوعة **عاطفة** وهو الواو والمؤن بعد ما سقطت نحو **يفعلان**
 بالياء **ان** التثنية للاشيين **ان** التثنية للاشيين **ان** التثنية للاشيين **ان** التثنية للاشيين
 والتثنية التي طبقت **ان** التثنية للاشيين **ان** التثنية للاشيين **ان** التثنية للاشيين
ان التثنية للاشيين **ان** التثنية للاشيين **ان** التثنية للاشيين **ان** التثنية للاشيين
 هذه الالف في الالف المثلثة لانها ليست افعالا بل هي اسما وان الاسماء الستة اسما
 با حيا منها وانما هي اسما كغيرها من كل فعل كان بمنزلة انما فان يفعلان كناية عن خبرين
 وليس خبر جان ونحوها وكذلك الباء وانما حسيها نظرا الى لفظها كما هو الالف في نظر
 الفظ ولو غير المصنوع منها بدلت ولم يصح بالضمير لكان اوله ليكون الالف الواو
 اعلم من ان يكون ضميرين نحو الزيدان يفعلون والزيدون يفعلون او عملين
 نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما باليمن فليكون الاض **افضل**
 في علامات الضم **وعلا** هو ما كيدته مما سواه كان العلم اسما او فعلا

بالاول وهو اول ولا نهال انبل على سائر الاء وقد فرب ما قيل اول من عذف ما قيل
 والهاء الا وجه الشك في عذو الام الكثرة في عار وقاض ونحوها دون التوسين لانه في بعض
 وهو كونه مستقبلا ولا يوصف بالفاء ويريدونها راجعا وهو ان يجمع والياء عذو قاربان تمام
 في مشعر في الاء وقبسية قال ابن مشم من شرح اللب في العار المذكورة خمسة
 على الارجح البراءة تحت الفها طين والاحسن ان قد ستم اشهر فاك بعض المتخصصين في بحث
 من وجهين احدهما قد ستم من ان قد ستم في اللفظ هو الاء سبب بظرف الفع والباء
 ان سببها غير ليس ينبغي اذ الاء التي طين في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 الاء تحت المرطبين كما علم حارة علامت الفع ومن هنا قوله القديم في قوله والاحسن ان
 ستم اذ الاحسن على راية بما عاين ان قد ستم في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
البحر وهو ما يكسبه ما عاين في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 اصله ونسبته اعدتها **الكسرة** وهو الاصل في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 وهو فرع في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 تمام في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 عنها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 مواضع اعدتها **الاسم المخرج** الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 والجمع والما غير المنصرفين في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 الدال على الكسرة وهو الكسرة وقد ستم في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها

اوله

برحمان بالضم ونوعان بالضم وهو الجوان بالكسرة وهذا هو الاصل نحوها وزيد في الاء سببها في الاء سببها
 ورجلا ومرت زيد ورجلا ونحو ذلك فرع كالتصريح في الاء سببها في الاء سببها
السالم فهو يرفع بالضم وينصب بوجه الكسرة نحوها الصدايق ورايت البعدت
 ومرت بالانسان وكذا ما حصل عليه **الاء** فكذلك الاء في الاء سببها في الاء سببها
 اعدتها **الاسماء** التي تقدم ذكرها فتنوع الاء في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 الحركات فيها هو المشهور من اقوال عشرة ذكرها الاء في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 ينصب فطرب والياء في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 لانه في الكسرة في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 بالاء لاجل الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 اقصرت في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 والجمع في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 اراد وان يكتلوا اعراب بعض الاء في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 ان ذلك لان الحروف وان كانت فردا في الحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف على
 كركنين فهو اسببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها
 وهو الحرف وانما افتراه اسمها ستم لان اعراب كل من الشئ والجمع ستم في الاء سببها في الاء سببها
 كل اعراب اسمها وانما افتراه الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها في الاء سببها

وهو علامة التثنية والجمع فاسب ان يكمل ذلك بحرف اعرابها ليكون اعرابها فرعا لاف
 كما انها فرعان لان الاعراب بطرف فرع الاعراب بالركات وتخص المشي
 في الرفع بالالف والجمع فيه بالاول لان المشي الكثرة وراثة الكلام من الجمع والالف خفيفة
 والواو ثقيلة بالنسبة فخيروا الخفيف في الكثرة والثقل في القليل لكثر الكلام ما يستحقون في العمل
 ما يستحقون قال ابن ابي زينة شرح الفضل وفيه نظر اذ قل ان يقول لم لم يجعلوا
 الالف علامة للثب او بجزء المشي والواو كذلك في الجمع مع بقا هذا الثقل فيخرج
 الى الثقل اخر ثم هذا الصريح ثقلها لجل الالف علامة للتثنية والواو للجمع والعاوب ان بين
 انها اعرب المشي والجمع هذا الاعراب المبين ارب الالف في المشي والواو في الجمع
 رخصا والى رخصها جواز نصب لان الالف كان قد نصب قبل الاعراب في المشي لانه
 للتثنية والواو في الجمع علامة للجمع وهما الصالحان للاعواب كما وردت في الاعراب في الالف
 علامة العمدة فعملوا الالف المشي وواو الجمع علامة للرفع فيها فلم يبق الا الباء للجر والنصب
 فيها واجزاؤها اذ علامة الاصلية الكثرة وهي موضع الباء وحمل عليه النصب لكونها علامة
 الفضلات وخرق بابين المشي والجمع بان نحو ما قبل الباء التثنية لفظ الفصح وكثرة
 المشي وكسره في الجمع لثقل الكثرة وقلة الجمع وكسرت النون المرادية لرفع توهم اذ واو افراد
 في المشي لانها ساكنة في الاصل والاصل في نحو كسب الس كان ان يكون بالكرة وقت النون
 المرادية ايضا لرفع توهم اذ واو افراد في الجمع للفرق في نحو المصطفين وطرد اللباب
 في الباء اما فتكون علامة للتثنية عن الكثرة عند تقديرها موضعها

وهو غير المنصرف افعال بالاصح وهو ما فيه علقان مؤثران من عمل
 او واحدة لغووم مقام العائنين وسببا في بيانها ان الالف في الالف المدية الثانية
 سواء كان منفردا او مع غيره كقولهم واوجنا الى ابرهم واسمعيلى وعليلون لربنا
 من حماد ريب ونماثيل واذا وضعت عليه ال او اصبغ ج بالكرة كما سب لا نحو اتم
 في كقولهم في المسجد وقلنا الان في حسن لغووم **تبيين** الاول قبل ابرهم
 نحو عرفات من قوله ثم فاذا انقسمت من عرفات لكونه غير منصرف وهو بالكرة وقد كان
 بان الاسم ان عرفات غير منصرف بل هو منصرف كما مر في الالف المشي وبقية اول الفصح
 يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه فيهم قاله الالف المشي في شرح التسهيل قال بعض
 المحققين والاول جازان بحباب في النقص كما هو في بيان غير المنصرف من حيث انه
 غير منصرف وهو مثل عرفات بالكرة في الغول بانه غير منصرف كما ذهب اليه
 الجمهور وانما ربه ابن الجب وان الكت وغيره ليس من هذه الجبنة بل من حيث
 انه كان في الاصل بالكرة ففقدت استحباب ذلك الحكم انما الثاني قال بعضهم
 الذر لا يندفع مثل حمار من نحو حمرت بجوار فان الفصح ليست في علامة للتثنية عن
 الكثرة لالفاظ ولا التقديرا والاك ان مفتوحا لفظ الفصح انصرف واجب بان الفصح تحذف
 وان كانت في تفسيرها خفيفة لكنها كانت من اية عن الكثرة التي هي هذه الكلمة ان
 تقرب بها والكرة في الباء ثقيلة بالاسك اعطيت بها وهو الفصح يمكنه الاستقبال
 فقد رتت ان لغووم من الكلام المعنى سببا ان المقدر في حاله هو بالكرة في الفصح

كما يستراه وعلامة الجزم هو حذف الحركة او الحرف للذي لم يثبت ان اصله وينا بانه احد
السكن وهو حذف الحركة وهو الاصل ولذا قدمه **و** ان يسهل الحذف وهو استعاط
حرف العلة او النون للجازم وهو فرغ ما ثبت عن السكون بالذات لا من في الاعراب
ان يكون بالمرآت اذ بالكون مشتركان بالمدون او بالذوق كان على خلاف
ذلك **فاما الكثرة** فيكون علامة للجزم اصله لفظا او تقديرا في موضع واحد وهو
الفعل المضارع على كونه **صحيحا** وهو في اصطلاح النحويين ليس له حرف علة ليراد
او الف ارياء ولذلك لم يمتحج الى ذكر الاحرف لا يعبر عنه نتم نتمج ذلك على اصطلاح
العربين فان الصحيح عندهم ليس اهدا اصوله حرف علة سواء كان فاء او عين او لام
وكيف هذه الاحرف علة لان من شأنها ان يتقلب بعضها الى بعض وتختف
العلة تغير الشيء عن حاله وقبده بذلك لا يخرج الفعل عن حكمه سيان في غير تعقيد ايضا
بكونه غير متصل بزمانه لم يولد ولم يكن للذين **واما الحذف** فيكون علامة للجزم
بنا بانه من السكون في موضعين امد ما **فقد** اسره الفعل المضارع على كونه **معتلا**
وهو في اصطلاح النحويين بالانه حرف علة وذلك ليجز الى ذكر الاحرف كما قرئنا في **معتلا**
العربين فانه اذا اصوله حرف علة وانما يجرم بحذف الاخر بنا بانه من السكون لان
احرف العلة لا ينفصل بكونها صورت كما في كات في الحذف فسد عليها ان من سطر
على الحركات وذلك نكول لم يجرم لم يجرم بحذف آخرهن والحركات التي هي
واما قوله ثم لا تحذف **و** لا تحذف بالمتى الحذف الالف في دل بحذف الالف الحرف

لام

لام الفعل وهذه الالف الفاصلة بين السواصل كلف الطونا والسيل فالله اليراف
وقال ابن مشتم ان الالف نية نافذة فالاول للاستيناف اربا نية لا تحذف والاول
لا يحذف زبانه فمجتب ستمذرا ما من حوزبان لم تجبو ولم تدع ما وقوله ما
الم يا تيكث والابنا رتمتر ما بالافت لبون بنزينا و **ما** وقوله اذا العوز غصب
فطلق **ما** ولا ترضا **ما** ولا تهنق **ما** فضرورة قدر لاجلها الجزم في جميع حروف العلة لانه
اخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهر او مقدر قال ابن مالك وقيل هذه الاحرف اشبع
والحروف الالفية حمزة للذي لم يجرم **تفسيحان** الاول ما ذكره من ان علامة الجزم في الالف
المذكورة حذف حرف العلة انما يمتحج بقول ابن السراج وتابعيه من ان هذه الالف
لا يقدر فيها الاعراب بالضرورة في الالف والضم في حال الضب وعلى ذلك بان
الاعراب انما قدرنا في الاسم لانه في اصل فجب على النطق عليه واما الفعل فهو في فرغ
فواها في التقدير فيه وجعل يجرم كالمسول ان وجد ضمنا او الالف والاضمن في الالف
ووزن سببها التقدير الاعراب فيها فهدية ما وصل بالجازم حذف الحركة المقدر
والكفر بها ثم لما حارت صورت الجزم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف
العلة فحرف العلة المحذوف عند الجازم لا به ويحى قول ابن السراج بما يجرم حذف حرف العلة
نفسه فظهر ان من يقول بعدم التقدير بقول ان الجزم بحذف حرف العلة ومن يقول
بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الا حرف المحذوف بحركة وحذف الا حرف لفرق
تبع عليه ان مشام وغيره فقول المصنف ان الحذف علامة للجزم اي الجزم بلا نيب

٢٢

کتابخانه
عبدالله شایسته
۱۳۲۷

مقدرة كمفوم المصروف من غير المصروف من كون المقدر فيه القدر والقياس فقط دون الكثرة
لعدم وجودها فيكون في الاسم المردب في **الصفات الالهي المتكامل** لانها
الاشياء كجزء من الالهي المتكامل وهو الكثرة فاذا استحق الاسم الاعراب بالركب يمكن ان
يجوز ان الاعراب في الفعل المثل الواحد والآن الواحد هو كرتين هما كرتين او مختلفتين او بين
يراد ان بالكتبة وعواء ان الكسر لم تقدر به ما لا يجوز ان الاعراب لانها تتخصص قبل
الركب كذا قال في غير واحد قال بعض محققي الفنون في علم الحكم تقدم كسر المنسب
مع تقدمه على اجزائه نظر في ذلك التوسيل وفيه ان بالكتبة ان زعم ان
غدا مر ان يحرفه ظاهرا من القول في كونه سائلا او جمع بالفتحة ما يزيد بين انما في الصب
كذلك انما في ذلك كذا في باب المطرفي ونظيره الرض عن النامه ان كونها مر
بمنزلة في الالهي المتكامل انما في كسر المقدر الاعراب كاذم بالمعنى وفاقا للمعنى بل
اعراب كونها في ذلك في الاضطر في الجزم مطلقا ليست من اسباب الالهي
وقال ابو البقاء اللباب في كسر قوما الى ما في غير ذلك في كسر الالهي المتكامل
ان لا يمكن ظهور الاعراب في كسر الاعراب في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
عند قوما وفي غير ذلك في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
نابذة في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
الرفع والصب في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
فولت ان الاعراب في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل

هو المصروف كما هو في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
قول ان الاعراب في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
الاول في الرفع والالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
قد رتبته لانه في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
عرا فان الصفة قبل دخول الناصب لا تقرب من تخفيف الرفع ولا في فعل الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
نوع الرفع في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
ناكية بهما في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
الكتبة في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
لغوات المقصود منها وحركات بالكتبة في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
المصروف المصطلح به في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
فانها في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
واظن المقصود من كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
الان صورته في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
مستوح و لا يجوز الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
تقدير لانه في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل
والصب في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل في كسر الالهي المتكامل

خدا

في كسر الفاء وفتح دالها المتوسطة الثلاث والاصل في التبريد كسرها
اوغيت احد هاتين الاخرى فاللغتين ظهور الحركة اسمها لتظهر ان لا يكون الهمزة
مكتونة وجب من المدغم لا يكون الا ساكنه في الهمزة في حاله الرفع نحو قول داود
جاوت يا دعام دال داود في جميع جات فتداود مرفوع بغير مقدرة وانه علة الرفع
نحو وترال كسكارين يا دعام السين في السين قال كس كس بغير مقدرة وفيه
علة الجوز والعدايات ضما بدعامة الهمزة الفاعل والياء كس كس بغير مقدرة
والفعل والياء في الحكايات على قول الجريرين كس كس بغير مقدرة
قال رايت زيدا وكس كس بغير مقدرة في كس كس كس كس كس
ما الالف في ورايت يا القوم ودرست يا القوم لانهما اسقطت حرف الالف
من اللفظ بالفاء التي لم يكن بين الالف والياء في اللفظ او بغيره العلة
زيادة في السبعة المذكورة المشهورة في كلامهم انها غير مشهورة وليس كذا في تقدير
الاعراب **وقفا** اربعة حالات الرفع الاخرى في الاسم **التفصي** وهو كل اسم
موصوف بالركات اخوه بالزيادة كقوله **كفا** من قول داود في ودرست يا
سعد القمرة والكسرة لا تستعملها على الواو والياء الفتح فظن لغتها فيها نحو فتدح ناديه ونين
على راسه في قولهم وقفا المعنى كما فهمت من نيتهم بمران لا يكون من فوقها ما كان في
نيتها بغيره ان الكسرة من الهمزة لا تقدم في المقصور قبل الهمزة في كسرها
فيما كان في جملتها كسرها الالف والياء في الهمزة فلا يتم دونها في الهمزة وانما لم يقدّم الفتح

في الهمزة عن حركة تقديره كالمقدم وقد جاء ظهورها عن بعض العرب في الالف والياء
كقوله كس كس بغير المقدرة ولكن بعد الهمزة الالف والياء في الهمزة في الهمزة في الهمزة
وسمى الاسم مقصورا كونه نقص بعض الحركات وقيل لانه لا يثبت النون
نفسه قال ابن سينا في بعض كسرها يستثنى من هذه القاعدة مقصور هو اول حرفي جمع
اسماء اعداد كقوله كس كس بغير المقدرة من الهمزة الالف والياء في الهمزة
ثقل الالف في الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة
سوء كس كس بغير المقدرة قال فلان في الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة
اسمها بالهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة
قلت لا ورود الالف في الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة
ابن سينا في الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة
الرفع والصب في الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة
وانما اجتزمت مقدم الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة
سواء كانت من قبل الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة
فانها كتبت بالالف والياء الالف في الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة
ليكون الالف الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة
في كسرها كسرها الالف في الهمزة الالف في الهمزة الالف في الهمزة
بالالف كسرها بالالف كسرها بالالف كسرها بالالف كسرها بالالف كسرها بالالف

العلم المكتوب على تعريفه وعلته فراجع **فما** الزيادة التي في الفعل **المضارع**
المعتل بالواو والياء لشغل الغنة عنها **كيد عوروي** واما في حال الغنة فلا يغير
 فحة الغنة فيظهر وقد ظهر الغنة في الغزوة كقول **أ** اذا قلت في القلب سيد قيت **أ**
 هو حسن لانك نزيه بالوجد **أ** وقوله فلو نضرتنا فخلد ولم تكن **أ** اب وغري
 غير مفسر بهم **أ** وقد تعدد الغنة اليها كقول **أ** وياسر ذني عامر عن وراثته **أ** ابن التران
 اكموا يوم ولا اب تبني قدر ان من يقول بجدي اكمركا من المتعلق ان
 جريه ينفذ اكمركه ومن يقول لعدم تعدد ما في يقول ان جريه ينفذ اكمركه والمعموم
 جمع بين دعوى تعدد اكمركه وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا
 وقد تنوع ذلك بين من اكرموا في **في جميع الذكر لسام المضاف الى الكسرة** لان
 علامه الرفع في الواو وقد ابدلت في حال الرفع بالياء وذلك لان الصلة مسدود اسم الواو
 والياء وسبقت بعدها بالكون فقلت يا واغمت البيا في الياء وكره قبل الياء ما
 لتخفيف فقال لم ين الواو لفظ قدر استمررة ولا يجوز اكمرك ان هذه الياء المتعلقه بالواو
 علامه الرفع كما كانت علامه الجمع لان كون الواو علامه الجمع من جسر حرفين وهو يوق
 وعلامه الرفع من حيث خصوصية الواو في جوارح الابدال اما في حال الغنة بالوجه اعارة
 لفظ كور من استمررت مبيح لان الياء التي اعارة بها ما بين ما بين الياءين في اللفظ
 غاية ما هناك انها مدغمه فيها بعدد الواو لا في كسرة الحرف عن حقيقة كسرة الابدال
 فان قيل خصوصية الواو ان لم يكن كسرة لغيرها وهو خصوصية الياء في كسرة فيكون كسرة

١٠٢

بالواو

بالاعراب الفعلة في حال الرفع وجود اهل خصوصية الواو كما انهم كلوا في غير المنصرف وجمع
 المؤنث اليه اذ الغنة بالاعراب الفعلة وجود اهل خصوصية الواو فيهما وهو الغنة الاولى الكسرة
 في الياء في الجواب عن ذلك اما في ان ذلك من قبل الحمل والجمع في باب الاعراب ان
 يكون بين الغنة والجمع لا يمتنع والرفع واما ما بين ان الواو في حكم الموجود اما لان المقدر
 الاصل ليس قطعيا واما لان الزائل لا لا على حكم الية واذ كان في حكم الموجود ويكون الرفع
 بالواو والتقدير لاني لا افسر بالاعراب التعداد برسا الاعراب به في حكم الموجود فلو كانت
 خصوصية الياء اعرابا لكان الكسرة واحدة اعرابا في تقديرى والظفر لم يعهد مثلا في الكسرة
 في غير المنصرف في الغنة في جمع المؤنث اليه فانها ليس في حكم الموجود في الجملة الا في النون
 في شرح الكافية ثم القول ان الاعراب في هذه الياء مقدر كما ذكره المعنى هو من باب ان
 التاج وان ذلك وزعم اوجبان انه لا يتحقق فيه لان المقدر ما لم يوجد والواو في وجوده
 الا انها الغنت بكل ما ميزان فكذلك بنا وبار علم ان هذا هو الذر لا يتحقق في تلبسه
 من ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والشتى في الجمع على هذه الحركات مقدره
 يخرج الى هذه في قسم التقدير كما لا يخفى **احمد بن ابي اسحق بن اسحاق** وذكر غير ما من الاسماء
 والحروف استطرادا وضرورة لتعلق الاسماء بها كاستعمال **الاسم** موزان مرسا
 ومبني وان **اسم** الحرف شبهة قويا ما بينه وبينه من ضرورة او من او استعماله او اتفاقا
 او اجمالا او لفظيا **في الا** شبهة الحرف بان سلم من شبهة **عرب** وانه من باب
 ذلك وتوجه اوجبان بان اس كرو اللب اسبابا غير ذلك ويجب ان لم يفرق

١٠٢

به فقد لغوا عنه في ذلك كما سببه وتعد ان القواسم من اهل الفارسي وغيره وخرج
ابن جني في الفناض والبقا في التعلين ودين الرابع في الامول والارجح في اهل و ذكر بعض
شرا من انه ذهب للذائق من الفخاين وذهب الى غير سر والجزولة وابن سوط وجماعة
آخرون الى ان سبب التباس الشبه المذكور هو عدم بل والواقع موقع المبرور في
الشيء والاضافة الى الشيء وزاد بعضهم في ذلك ثم كان القولين بل السبب مجزئتها او جزيه
قولان ذهب الشيخ عبد القاهر الى الاول استدلاله بالموصول والجمهور الى الثاني وقد ذكرنا
عن اعراب اسر وكنى جون الى الاعتقاد عن اعراب فدا لا سيما في نون اوجنا فيها مع
جماز الاعراب ونفس الشبه الوضوح ان يكون الاسم من موه في الالف على حرف او حرفين
كانت واما من تشابه الشبه المعوز ان يفتن الاسم من حرف سوا ذلك
المعروف ام لا فالاول اكثر والثاني كون الشبه لا يستعمل ان يكون الاسم شاملا للفظ
ولا يتشابه له على كبريات الشبه الاشارة ان يكون الاسم لا يفتن في الالف غير مبرها
معناه كالذو والشبه لا يلام ان يكون الاسم شبه المعروف في قوله لا يلام ولا يسمو لا كادال
والاستعمال في التركيب اذ نزل بعضهم هذا القوم تحت الشبه الاستعمال والشبه اللفظي ان يكون
الاسم شبه المعروف في صورة لفظ كانت الاسباب من حيث الشبه كانت الحرفية ذكره ابن مالك
واورد عليه ان جرد الشبه لفظي فيكون بدل الاسباب التي هي المعنى في الالف من غير شذو
مع كل منهما لفظ الا ان حرفي في شبهات الاول قد يجمع في غير شبهان في اكثر
من المضرات فان فيها الشبه المعنى اذا الحكم والخطاب في الفرس مما لا يفرق

والاشارة

والاشارة لسان كل من غير يفتن في الالف والضمير ان غالب الفخاين عرف او حرفين وصل
البناء عليه طرد الباب الثاني ما ذكره من ان ما اول السور شبيهة لا يلام انها
هي في القول بانها لا تامل لها من الاعراب لانها من القش بعد الذر لا يدرك منها
وقيل انها في كل موضع من الاستداء او الجوز والضب بقراء او جرم بقسم والاعمال الشا
الاصح انما هو الاسم في القرب واللبس في الالف ثابت في الالف منها لا يوصف بالاعراب
ولا بالثبات وذلك في اشياء منها الاستاء قبل التركيب فيصير الالف منها واسطة لكونها
والاينية لغيره بوجه الاعراب والى وسكون الالف وصلا بعد ما كن نون فاف سيق
وليس في النبات ما يكون كذلك وهو قنار ايد حمان وتبعه بل من المتقين في قنار ابن
مالك انها جنية كاتر والشمس رايتها مسرنة ومنها المنادى المفرد كوايد ذهب قوم الى
انه واسطة بين المعرب والمنسج حكاه ابن جني في شرح المفصل والعيون انه يفتن منها الفص
الى بار المسك وقد قرأ الكلام عليه الرابع اذا عرض الشبه للمعرف مما عرض لغير الاعراب
اعبر فيضد مع ثابته الشبه وذلك كما في الالف والموصول والاستفهامية وشبهه فيون
وتبين والذين والذين وسبب ان الكلام يحل منها في ثلاث الالف الخامس المعرب
يستمكن وان لم يمنع من العرف والافعال يمكن والمعربا من الاسماء بغيرية الالف
الالف منها ما يرد في حرف لا غير ومنها ما يرد في الالف ومنها ما يرد في الالف ومنها
ما يرد في الالف ومنها ما يرد في الالف **النوع الاول** ما يرد في الالف ومنها ما يرد في الالف ومنها
كما ايفت اللفظ والنية من كقول بعد الالف ومنها ما يرد في الالف ومنها ما يرد في الالف

فقط بعد ذلك قال لا يجوز حذف الصفتين اليغير لا بعد ليس اما ما يقع به من العدا
من قولهم لا يغرنم بذكر العرب فاما انهم قالوا ذلك لسوا من غير الاستغناء
وقال في المنزه قولهم لا يغرنم التهم وقد استعملوا موضع من كنه الذكور يمكن قوله هنا
ثابت بعد اجد بالكتاب اللحن والصح جازمه من غير تفتيح وقد ذكره جماعة من ائمة العربية
منهم ابن السراج في الاموال السرية في شرح الكتاب بان ملك في شرح الكتاب بان
ملك في شرح الكافية والبرهان وان كان في الكافية في التفرقة المفضل بينهما في روى
كلهما وانهم تقفون في الرفع ولا يكتف من المضاف الي الرفع لا التبرئة وليس كما فعل هذا
لا يغرون بزيادة ليس في كثرة استعمال غير الصفة ليس انتهى وقال لا ليس في روى الذين القسم بان
اصد اللور في شرح المفضل بان لا يغرون فربما كان يقول انه منزه العلم قبل وبعد واما ليس
فكذلك لان لا يغرون ذلك لان لا يغرون في موضع نصب على ليس في اسم ليس من غير لا يظهر لانه
بما لا يستنتج انتهى وقال ابن حزم في الفلاس قولهم لا يغرون في غير الجدة لان لا يغرون لا يسجد
في قول الشاعر جابا بجوا الهند فربما في لحن في السلف لا يغرون في قوله في قوله في قوله
عالت في باب القسم من شرح التسهيل كان قولهم من ما خود من قول السرية اختلف
يستعمل اذا كانت لا وغري بعد ليس ولو كان مكان ليس في غير من الفاظ الجدم لا يجوز حذف
ولا يجوز ذلك مورد السماع انتهى كلامه وقد سمعته في الامة لا يذو للتبرئة كما ذكره في الرفع والظاهر
من كلام الفصح والشيخ ايضا في قوله وهو في روى من فوق في غير لغته الاول العالم وها
كثرة الاصل في استحقاق الرفع عنده الاكثر وقبل الاصل هو المبتدأ هاتين ليس في روى

وان

وان السراج الى ان المبتدأ هو الاصل في استحقاق الرفع وغري من المرفوعت تحمل عليه ذلك
لان المبتدأ يكون متى من العوامل اللفظية وتقرر الاسم في التقدير قبل الرفع ان يقرن به غيره
قال في الدرر عند مناقبها بان الفاعل هو الاصل لا يظهر بوضوح مرة وتحويل الاعراب الكلام
م حيث كان يختلف بزيادة الاعراب اما حمل اللغزق بين المعاني السرية اما وقع ليس في الرفع
انه في اللغزق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما مفعولا في الرفع
المبتدأ والجملة المجرى لا كمشي اليه من العرب في الاستسنان وتسمية الفاعل من حيث
الجملة اصل ما عهد منهما كجرا منه وانفق المبتدأ الى المجرى لزيدة كما نفى رالف على المجرى الذي
يصير كذلك مع المبتدأ المجرى في كل منهما اصل وهو المجرى في الرفع في ان ابن حزم في شرح
اللمعة بالظنية فان هذا الخلاف مطول الذي عدم اليقين قال في الدرس في شرح التسهيل على ظهوره
انما في احواله التقدير عند الاحتمال كاذوا وبعدها آثارا اذ ارفع فيه بين ان يكون المندوف
فعلا وان في في ملاوان يكون المندوف خبرا والى في المبتدأ اذا قبل من تمام تيقن في جوا بزيادة
يحمل كون زيدا فاعلا والتقدير في م زيدا ويحمل كونه مبدءا والتقدير في م فاق خصا الفاعل اصل في الرفع
وان في المبتدأ اصل في الرفع انتهى وان في المبتدأ اصل في الرفع انتهى في الرفع المندوف
فقد ظهر فيه في اختلاف كما هي بيت وهو ارفع على التضمن او بعد الفعل اصطلاحا ما
اي اسم او نكرة او مبتدأ بالذي نسب اليه المراد به الاستثناء من النسبة سواء تعلق بها
اودراك الوجود او ادراك عدم الوجود والطلب والالاف فالاصل في ما قام بزيادة
الوقوف في الاستثناء وان قام بزيادة من الوقوع في الرفع في الاستثناء في زيادة في

التعريف لفعل الغر والغر والاشترى من شحفت ان المراد بالاسناد وهم من التاشه واما
اوسد اشفا وسمو وضا كذا قال بعضهم **العامل في المجرور مشتق** فان على مراد ذلك الاسم او الماوية
سواء كان العامل مفعلا او مابشبهه العول من المصدر وسمو الفاعل والمفعول والصفة المشبهة اسم
التعجيل فخرج المبدأ كوزية فام وزيد فانم فان زيدا فاما سنده اليه لكن السند غير ما من غير فام
قول بعض ان المبدأ يرتفع بجزءه من في غير فاما فلا وهو قول ضعيف **فاجابه** حال من العالم
ان لو كونه قانما بالاسم او الموزول به لا يقال يخرج من هذا التعريف الفاعل في قوله
زيد واما عمرو فان القرب الموت لا يقو بان يزيد وعمرو مما اسند اليه على
طريق القيام فكان عبيد ان يقول في هذا القيام به كذا قال غيره ليدخل في ذلك لان قول
سوز القيام بالانفص من الماعث كالتقدم بانه ومما جعل الموت والقرب نوعا زيدا ومما
ولولا القيام لكان الدال على القيام كذا قال بعضهم بغير ان اسناد القائم داما الى
فان على ليس قانما به بل تمد الآ ان يقال المراد قيام المبدأ كانه الفعل انتهى وخرج به القيد
زيد الفاعل على ان لا يستوفى على اصطلاحه كقوله ضرب عمرو فانه وان صدق عبيدانه
اسم اسند اليه بل فيه ليس العاقل فبانه بل واقف عليه واورد عبيدانه ان ضرب
عمرو بدل القيام الفعل المبتدأ المفعول وهو المفعول به بالاسناد اليه فخرج عمرو وكذا الضرب به
كفني يخرج نائب الفاعل بهذا القيد ثم اجاب هذا المقترض بان هذا الكلام من حيث ان الدال
في مفعول المصدر المبتدأ على دون المبتدأ المفعول انتهى وليس التقين وهما تيقن لغرض لا يمكن
باراده لما لا يراعى في حال الفاعل المصدر المبتدأ لانه من حصول المفعول

او الموزر

او مسمى نائب الفاعل هو واسطة وانع على المفعول تباين من الفاعل او غير ذلك من حيث
المصدر والفاعل من حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيام ذلك اثر بذات الفاعل
ولا تخط كون الذات بحيث تمام الفعل يكون ذلك الكون بغيره بالمصدر المبتدأ على
واذا نظرت الى وقوعه بالمفعول ولا تخط كون الذات بحيث وقع عليه الفعل وان كان
الكون بغيره بالمصدر المبتدأ للمفعول واذا نظرت الى عيان ذلك الاثر كان ذلك
اي مسمى المصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذا الثلاثة وقد يستعمل في انواع الفاعل والمفعول
وتنصرف على ان المصدر المبتدأ للفاعل هو من الفعل المعلوم والمبتدأ للمفعول هو من المجهول ان الكون
في مفعولها فخر ضرب زيد كونه بحيث تمام به الضرب بمنزلة ضرب عمرو كونه بحيث وقع به
الضرب كونه بحيث تمام بالكون الاول في المعلوم وكونه بحيث تمام بالكون الثاني في المجهول
كما لا يخفى من ذلك ان صدق وانعاف بهي العلم لا ينفك ان المصدر المبتدأ للمفعول كان
فرا من المجهول ان في طريقة القيام كانه من حيث زعم اعتبار الكون بين مفعول المصدر والمجهول
وقد تبين ان الملاحظ فيهما الاثر من حيث القيام في الاول ومن حيث الوقوع في الثاني
فان يتحقق طريقة القيام فيه واما الفعل اللازم فلا يتحقق فيه الا المصدر المبتدأ للفاعل واما المبدأ
الذي هو الاثر لانه لم يتعد الى المفعول ويستعمل في انواع الفاعل **ان قيل** ان تخط
في العاقل في الفاعل على الرفع فيقول هو المبتدأ لانه خلا من غيره بالارادة بين ومكان ان هو
نوما قام من غير محل وكفر بانه شهودا او باضا قد المنة كولو لا دفع الارس وهو مندس المجهول
وعلى المصدر والمبتدأ الاسناد وهو مندس بغير ما من جزاءه بغير الكون في الارس

أحداث الفعل واما بما عدا عن تحرك الشجر والجماد والدمر وغيره فبذلك صدر من الشجر ما هو
 كحركة التحرك بالزيادة وحصل الدمع فاما مقام المهلك فبذلك صدر من كل واحد
 من عمل الثاني فبذلك صدر من ذلك اذا اتم المفعول لم يخرج الثوب للسمار برغ الثوب
 ونفس السمار وجماد بن الطارق قياسا مطرودا وان قرأه بعينهم وقوله من ربه كليات بنسب اليهم
 ومنه كليات بنسب اليهم لان من قرأه فبذلك صدر من الاضواء من الفاعل على ما هو قسم
ظاهر وقسم مضمي وسببا لصدده انه وضع الحكم او نزل في الظاهر ما عداه
فالظاهر ظاهر لا يتبع اليمين لظهوره كما يزيد وان اتم الزيادة **الغرض** ان **بارز** هو الذي
 صوره في اللفظ **كفت** و**مشتي** وهو ليس بصورة في اللفظ بل يجرى **والاستثناء** في رتبة
 التفسير **في الفصل في سنة مواضع** احده **فصل الامر للواحد المذكور** كقولهم فاعمل
 الامر للواحد او الجمع واللامه في غير رتبة الجمع كقولهم فاعملوا وقولهم فاعملوا وقولهم فاعملوا
 واللام في اليمين في قوله فاعملوا فاعملوا فاعملوا فاعملوا فاعملوا فاعملوا فاعملوا فاعملوا
 في قوله فاعملوا فاعملوا فاعملوا فاعملوا فاعملوا فاعملوا فاعملوا فاعملوا فاعملوا فاعملوا فاعملوا
 والياء وهو كاللثابت **والثاني** وان لا **والرابع** الفصل **المضارع المبدوء ببا**
خطاب الواحد كقولهم كلف المبدوء ببا الفاعلية كقولهم فان الاستدراج في غير
 لا واجب وكلف المبدوء ببا خطاب الواحد والنسبة والجمع في غير رتبة الجمع كقولهم
 وتقوم ما مع وتقومون وتقومون **او** المبدوء بالفتح كقولهم كلف المبدوء ببا
 واخر ب **او** المبدوء بالفتح كقولهم كلف المبدوء ببا كقولهم كلف المبدوء ببا

الفصل الاستثنائي كذا وعدا وليس ولا يكون كونه فلان زيادة او ما عداه وليس كذا ولا يكون
 زيادة فلان وعدا وليس ولا يكون غير مستتر وجوبا فاعيد على البعض المعلوم من كليات اب في اوت
 اسم الفاعل المفعول من الفعل اب في اوت المفعول من الفعل ايضا على اختلاف الابدان في زيادة
 باب الاستثنائي **الفصل في ال** **الفصل في النجيب** كالحسن الذي من غير حسن ضمير
 مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية وهو ضمير اخرون في قوله الفعل كلف فيها الاستدراج
 الفعل غير المرفوع كونه وانما في المصدر الذي من غير كونه فبذلك صدر في باب النجيب
 مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فالماضي مطلقا ثم يندرج في اوت من الاضواء مما يجب في الاستدراج
 افضل التفضيل وهو غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في سنده الكمال عن جميع العرب ويرفع الغير
 البازر على انه مستررت برجل افضل من انتم اذ لم يعرب استندوا ولقد حسن المعنى
 عند ذلك عدم ذكره **والثاني** **الفصل في المواضع التي يجب فيها الاستدراج**
في غير ما قام او يصدق ففعل منها غير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية والمخبر في ذلك
 منها في حيث لم يرفع الاضواء فالان في حيث لم يرفع الاضواء فبذلك صدر منها في حيث لم يرفع
 وجوبا ومستتر جازا فالاول لا يكتفى به ولا يغيره ففصل هو المستتر في المواضع المذكورة
 وان لا يكتفى به كلف هو المرفوع الفعل الفاعلية كونه في قام او يقوم او الفاعلية كونه
 عند قامت او تقوم او الصفات المنصرفة كونه في قام او مرفوع او حسن اذ اسم
 الفعل المرفوع في حيث لم يرفع الاضواء فبذلك صدر منها في حيث لم يرفع الاضواء فبذلك صدر
 الاستدراج في حيث لم يرفع الاضواء فبذلك صدر منها في حيث لم يرفع الاضواء فبذلك صدر منها

استراة الغيرة كزبدية وجب باعرا اذ لا يقع ان يقال زبدية قام هو شاك ان يكون هو غلاما
 لتمامه وكون الظاهر والغير المنفصل قد يقع في موقع هذا الغير المستر لا وجب اثبات جواز الاستراة
 وذلك لان تركيب زبدية قام بوجه او ما قام الا هو غير تركيب زبدية قام وليس الكلام فيها ما
 قام بغيره ووجب الاستراة دائما ولا يظهر في عين الاجازة ولو قلت زبدية قام هو فهو تركيب
 للغير المستر لان على كذا قال الرضوي وجب الاستراة في ذلك وفي جميع الصفات وما نفاه
 من ان يكون هو في كونه قام هو في غير كونه قال في التعرير والمنقول من سيبويه انه اجاز
 في هومن كقولهم ان بل هو ان يكون في ملامه ان يكون تركيبا ونفعل الملامه عن اليتامى في موضع
 التسهيل انا جازة هومن كزهرت برجل كركبت هومان يكون في ملامه ان يكون تركيبا وكذلك
 اذا جرى الوصف في غير من موله وبرز الغير يكون في ملامه باعرا في العبرين والكوفيين قال في النظر
 الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك في ابراهيم وغيره شك في ذلك لانه لانه ان يريدوا اجازة
 الاستراة بانه يجوز ابراهيم المستر او منفصلا والاول اخذوا ان في قولهم انفسها الصقوه
 من القواعد وهو ان اذا لم يكن الاتصال لا يعدل في الالات في الالات المستر في سبب
 منه شهور وقال المحقق النفا في في شتيك الاوضح قول ابن مالك من واقعه ما يكلف
 ذلك ليس منه ان ذلك يكلف في ناهي من ه من نوعه ما يوايه في غير وجب الاستراة
 وجازة فمنه وجب كون المرفوع في حال غير مستر ووازه لا وجب كون الاستراة
 في الغير المستر وجمبا وجمبا اذ ليس لها غير مستر بالاستراة بكون ظهوره انه هو الملامه

بينا

من رتبة سؤال ووجوب ان يقال ان قولهم استراة قام انما ظهر في الغير وقد ذكرت
 من المواضع التي يجب فيها استراة استراة من ال اجواب عن ذلك بقوله **لا يظهر** من الغير
في بعض هذه المواضع **قام انما** **كبد** للغير المستر لان على سبيل المثال لان الفعل
 الا ان لا تفعل الا است **وهو كلفنا** **انا** في كون انا ما كيدا للفعل المذموم غير ان متصل
 فالفعل به وسببا في تمة ذكر المضرات في المليات في ال ان لا يفتقر بوجه **تصرفه**
 في لوق ملامه ان ينشبع على الف على جوبا ووازا او رجمي من الاول وان **لا يظهر** **الفعل**
 المستر لا الف على شرطه وجوبا من لازم الش اذا لم يبق رقبه ملامه ان او تصرفا ما او
 ناقص **علامة الثانية** في هرات في آخرة ان كان ما فيها واوله ان كان مضرا **ان كان**
فاعله ارتق على الفعل المستر الف على **ظاهر جصي التاش** وهو ما فرغ كما تراذم لفعل منها
 في غير باب نم وجس كسب تبا بانه انما من اول الامر بانث الف على مفردا **ان كفايت**
هند وتقوم هند او مشي كفايت الهندات وتقوم الهندان او مجوي بالالف لان
 كفايت الهندات وتقوم الهندات واجاز الكوفيين قام الهندات واخترها بوجه
 واستدلوا به لا بانه اذا جرك المونسات وبقوله ما عشيته قام المونسات **ان شققت**
 محوب بغير ما تم وصدودا و اجواب عن الابان حذف الت فيها للفصل المنقول
 وعن البيت **انه** لقد برصوف العسوة المونسات فروع حال المندوف **وهي**
 سبويه عن بعض العرب قال لانه استسقا بالمشة الظاهر من ملامه فقيل **ويش** ذ
 لا يفسر سبويه وقيل في سبويه فله واجازة الاغش والرماني واكثره المبرز قال الرضوي لا وجه

لا يخارها كسبويه مع انما له وتغنة : اذا قال هذا مضمون فصدوقا : فان القول
 فان قلت هذا مضمون : وانما قول الآخر نسي انما في ان يعيش الوجاه : وبن انما لان يسهل او غير
 تفرد به ان قدر الفعل باهيا فان قدر صرفا وادعته تستمر فذات احدى النان كما قاله
 فاندر كتم نارنا نظير فلا تفرد به فالله ابن هشام في شرح الشذور في هذا المذهب في قوله اقول
 اصح انما انما في تقييده قاله بعض علم من لم يبرهن على هذا ^{الوجه} انما انما في عدة المذكور
 عدم الاعتداد بالفاصل واما الفعل بهما فعله فنسبها من نحو بهما نسبه في الجزاء بها ما ينسب
 فيقال ان صورة يجب فيها نيت الفعل كنه في عدة المؤنث مفعولا عنه وان شئت فلم
 ذلك نقل ابن خلدون ان نيت الفعل لديهم تمام مع الفعل انتهى ان كان فاعل الفعل ضمير متصل
 لغاية مطلقا اسرعا ان حقيقة ان نيت اللفظية كنهه قامت وتقوم والشمس طلعت
 ونظير وانما وجب من مطلقا لان مجموع ان ثمرة مائة مثلا تذكرنا منظر الوجودان بن خندق ام يونا
 والشمس طلعت قرنها وتذبحوز كما في الشمس ان كان النيت مجازيا كقولنا في سنة منة وقت
 ودوقها : ولا ارض البعل بقابلها ما وادعاه ابن كسب في الشرح في هذا الشمس طلعت كما قال
 طلعت الشمس لان النيت مجازي ولا فرق بين الضم والظهور واستدل بذلك بن ان كان يمكن
 ان يقول البعل بقابلها بالمثل فعدا عن ذلك من ذلك من علم ان من راد لا يظن واجب
 انما نيت اذ كان بعد ثبوت ان هذا النعت من كنهه في الفعل بغيره فان من العرب انما يخبرني
 الهمزة الا التضييق وقد يارض بالمثل فيقال ان نيت دعوى الفزرة بعد ثبوت كنهه من كنهه
 الهمزة : الفعل بويده ان كان النيت كنهه في ابيات كتاب سبويه في نروي

البعل بقابلها تخفيف الهمزة فان لا تفرد به في هذا وهو دليل على ان فاعلها الفعل قال
 وفي رواية تخفيف الهمزة انما هو قول ويل الارض : لكان فلا تفرد به وفي هذا ان ويل نظر لان الهمزة
 في البعل بها : فالله في الصريح وهو نزل : اتصل عن المتصل نحو منه فقام الامر وبقوم الامر
 ما قطع الامر او قطع الامر فالتذكير واجب لعدم التوهم الذي يحصل منك لان الفعل لا يكون
 له فاعلان والتقييد بالغايبه بغير امر من امره فوالت واقوم فانه لا يمكن نيته وان كان ضميرا
 متصلا للمؤنث وانما هو نظير لما ارسل فاعله كونه ضميرا للمتصل لان في انما فيقال طلعت الشمس فانما
 بعض الكوفيين نظر الى اللفظ وهو بعيد ان يفرم منه اشتباه المذكور : المؤنث فيحصل اللبس في
 القرينة وهو مذور **والله الخ** انما في ان نيت الفعل نزلها مع ظاهر المؤنث
المفصلي في السنة كطلع الشمس ونظير الشمس او طلعت الشمس وطلع الشمس في كل من
 القبح في قوله تفسير في خبره من كسب المذكور فاعله بعض الكوفيين وانما جازي الوجودان في
 لفظ غير مؤنث من قوله الامران : بقابل الوجودين ومثله جميع الكبر لذكر نوات الزبور
 وذلك الزبور او المؤنث كقامت السنود وقام السنود واسم الجمع المذكور كقامت
 وقامت مؤنث او المؤنث كقامت السنود وقام السنود واسم الجمع المذكور كقامت
 الشجرة فان نيت في ذلك كله على ان ويل الهمزة والتذكير على ان ويل طلعت واما جميع نبيح المذكور
 كالمفرد لان سلا في نظم مفردة به ان على التذكير وكذا في جميع الجمع المؤنث كما ذكره في قوله
 التعليل جازا الوجودين في قوله البنان والبنات تشير نظم المقود فيها وبقوم ابن مالك في
 التسهيل على فعل الرضوان على الراجح على ذلك : لك انما ايضا مع المؤنث في جمع الفعل

فان شئت ذكرت الله انه وان شئت ذكرتها لكن **يجب ذكرها مع الفصل بغير الا**
 الاستشابة اليها **بغير فصل الدار** وهذا لان المستند اليه الحقيقي هو الموشط سواء كان
 ثم فصل او لم يكن وانما غرضه ان يركب مع الفصل بطول الكلام لان الفعل بعد عن الفاعل الموشط
 وضعفت الفاعلية به وصار الفصل كالعوض من الفاعلية فان شئت جازت الحركة والابتداء في قول
او حبل الاعمى قال لان امرأه مكن واحدة ما بعد وبعيد في الدنيا كغيره وقوله
 المبرور لا يجوز مع الفصل بغير الاعمى ان شئت ما ذكره الفصيح والجمع المشهور والتعبير بالضمير
 المغموم من تشبيهه كمن الموشط في غير فصل ترجيحاً لهما الفصيح في غيرهما لان الاعمى او غيره
 كذا قالوا في الهمزة والضمير في كسر ذلك هو ان يكون الايمان بالعلم انه الصورة المذكورة ليج
 يربط كثرته في الكتاب العزيز في سورة ق في قوله في ذلك نزلت ان موضع فلو اردت فيه بركت
 العلم انه في سورة ق ونحوه واكثره الاستسقاء ليل دليل ارجح في المصير الى القول بان الاعمى
 بالعلم انه ذلك حسن وانما ذكره حسن فصيح **ويجب ذكرها مع الفصل بها ارباعاً لا نحو الا**
انما لام اربع حوازم فان لام امرأة على الموجه والبعير لولا ان الفاعل هو الموشط لكانت
 لان الفاعل على الحقيقة ذكره في التقدير ما قام احد الامراء واما المذكور بعد الا فهو جازل
 من وخصص بعضهم حوازم ان شئت بالشر كقولك شارب من لبنه واذم ما في حوازم الاعمى انما
 والصحيح حوازم في الشر ايضا نظر الى ظاهر اللفظ ومنه قوله بعضهم ان كانت الاعمى واحدة بارفع
 فاصحوا لا ترى الا كمنهم يعين من ترى ويرفع ساكنهم في رجع اركت ايضا **باب فيم وبئس**
عن فيم او بئس المراء **ههنا** مع حوازم في بئس المراء منة في الاعمى اربعة اجناس

او ليس

او ليس والواحد او واحد من المراد الخمس لوجوده او ذمها فهو ما تم فصار من اراد وصدقه او ذمها فله
 بركة مرتين وان شئت على مقصود الفاعل بقية حكم الوصف حكم الفعل المذكور فصار له العلم ان كان
 الفاعل على حقيقته كونه في ذاته وكذا لو كان في اللفظ نحو اليوم طالع او طالع الشمس فبعضه الفاعل
 المشهور ان لا يجرى على الفاعل اذا كان في شر او جوداً عليه في حاله في شئ او جوداً كذا ان كان في شئ
 لانها هي لان من لفظه وانما كانت في شئ فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مصدر ان شئت مع
 ان شئ لان في شره زيادة نقل بخلاف ثم ومن العرب من كان يظن ان حوازم من فصل الفاعلية
 وواو الجمع ونون لانها شئ فيقول فما احواك وما احواك ومن الهندات وما قام
 الايام وما قاموا الهم وما في الهم ومنه قوله عليه الصلوة او يخرجهم قال ابو جهم في الاعمى
 وذكر بعضهم انها من لغة ارض شونة وانهم سبوا في نعالها علم ان من العرب من يقول في قوله
 فويلك وما مزلة احواك فيسبها بعضهم لغة الكول البرية وانما كانت لغة قريش
 فحكم على كذا في المنى وانما كانت نزل على النسب والجمع ودرج بعض النزهة الى انها
 وقيل لغوا فيقال قوم ما بعد ما بدل منها وقيل قوم بنو ابيهم في لغة قريش وهذه اللفظة
 مجوزة النحوية في ضعيفه وكثرة ورود ذلك يدل على انه في ضعيفه انهم في الجمع انما لا تمنع مع
 المفرد او المفردات المتساطة على قولهم في **مسئلة** تتعلق بها على **لا اصل** اى
 الراجح في الفاعل الذي يشترط ان يكون عيانياً لم يمنع **فان تقدم على المفعول** ان في العمل
 لانه كجزء منه ولذلك يسكن لانه الفعل اذا كان مجزئاً لانه فيهم نوال اى فيهم تركب
 وانما يكونون ذلك في حكمه واحدة فدل ذلك على انها كالجملة الواحدة كمن والفقول

فالاصل فيه ما خرج عن الفاعل لا ينفذ وقد يجوز خلاف الاصل فيقدم المفعول بناه الفاعل على
ان يكون قوله ولقد جاء ال فرعون النذر وتقول الشعر ما جازته ذواته قدرا
كالذرة بموسك قدر **ليجيب ذلك الاصل اذا جفت اللبس** في الفاعل لعدم ظهور الارباع
وعدم قرينة تميز الفاعل عن المفعول سواء كان مفعول بربن ام بسرسا زه ام موصولين ام
متصافين الى اليا كوزب بسرس او ينادا ال او من في العار من على ال با و يظن ان
الابتغاب في شئ منه ان يكون الاول في علاوان في مفعولان فالان في الج في مقدمه في المقرب
لان مفعول محيي بان العرب خير نصير عودك غير مع وجود اللبس بان ال افعال من مفعول
الفعال و بان يكون ان فبال زب و هو بسا مده الا فر و بان في ال بان الوقت في الج في مفعول
بان في م شرفا في الاصح بان الراجح فعل في مما يند في الاصل بين الخوي بين في اية يكون في مفعولان
فك في افعال كون فك لها و دعواهم مجزوب بالعكس هذا الالهة فاك المراد من لا يرم من اية الراجح
الوجهين في ال اية جاز من ذلك في عرب بسرس لان ال لاس الفاعل المفعول بسرس في ال
اسم ان كثر ما اشهر و لو كان ثم ما يرم منه اللبس من قرينة لفظية كما لا عراب ال اية في ال اية
او كليها كوزب بسرس ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال
مفعولها في ال اول كوزب قه بسرس او موزب كوزب ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال
بن كوزب تقدم المفعول لتفسير موزب في ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال
يتقدم المفعول على مجزوب الفاعل على كوزب تقدم المفعول على الفاعل في ال افعال ال افعال ال افعال
عيب ان يكون عيب في علاوان في ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال

الفعل

الفعل مع به الفاعل الهند في ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال
قرينة ان الفاعل عيب **او كان الفاعل ضمير متصل** كان المفعول متاخرا عن الفعل
والفعل على ما يجب ذلك الاصل الفاعل سواء كان في الضمير بارز الكسرة زيدا او مستتر الضمير
فما هو سواء كان المفعول اسما او حرفا او ضميرا متصلا كما ضربت الابا ك بون تصلا كوزب
وقبده كوزب في ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال
الفعل على ما يجب ذلك الاصل الفاعل سواء كان في الضمير بارز الكسرة زيدا او مستتر الضمير
اقول به ان الفاعل ضمير للفعل كوزب في ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال
مصدرهم اذ لو قدم الفاعل او المفعول في ذلك لزم عود الضمير من ال افعال ال افعال ال افعال
لا يجوز الا في الضرورة وموافق مفعولها في ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال
الانحسار من جنس من البصرين وابو عبد الله الطول من الكوفيين في غير ضرورة تعذر عنهم
ان ذلك نظرا الى ان استمر المفعول للمفعول يقوم مقام تقدير الشواهد و روده
كثيرا جدا منها قوله **ولو ان مجددا اقل الدهر و احدنا من الناس ان يقرمه الدهر طما** قوله
كس موزا اكم اوقاب سودي **و ر في مده ذال الندر في ذرى المجد** وقوله ال افعال
شعر على من قوله **زجيرا ك ما قر من كواكب** وقوله لما عصر صا بصعب **ادى اليه**
الكيل صا بصعب وقوله **عزى مده بالغبيا ان من كبر** وحسن فعل كوزب سارا وقوله
لما راط لوه بصعب **ذعروا** وكا ولو ساد المقدار بقوله **قوله** بن مده مده
قاله كوزب روم لبعضهم **و بل مده الشواهد ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال ال افعال**

في الوجود والوجود في الوجود والوجود لان ذلك انما ورد في الشرط لا في الوجود
او اتصل الفعل اربوكت غير الفاعل ان كان الفعل غير متصل **وهو** وان كان الفعل
غير متصل **متصل** وغيره انما غير متصل نحو ما ضربت الاله او طهرت كوكب زيد فلو قدم الفاعل
والمالك يوجه لفصل الغير نحو ما في الفاعل وقد تقدم انما بعد ان الاتصال مع السكينة
قيد بعبارة وهو غير متصل لان لو كان اتصالا لوجب التقديم كما ذكرنا **كلتا وما**
وقع منها ارسل الفاعل والمفعول **بعلا او بعد معناها** وهو انما فانها بمنزلة انما
المعنى ما هو المشهور عند النحاة والاصوليين والمراد انهما بمنزلة والاول لا يفتقد في العبارة
تبع وجعل غير متصل والاول هو انهما لفظان مترادفان او متضمنة لشيء من ذلك الوجود وانما
لم يقل او انما لان الواجب انما ضربت عمرا زيد فانما ضرب زيد عمرا بعد انما هو الفعل لا الفاعل
وهو انما وقع بعد انما لان انما تفسر من ما والا في غير الخطوط في صدر الكلام وفي قوله انما ضربت
الكلام فاعلم والمفعول انما لان بعد انما لا بعد انما **جاءه** فيجب في قوله انما ضربت
ما ضربت الاله وانما ضربت عمرا زيد المقصود هو غير زيد انما ضربت الاله وما ضربت
الان يربح جوار ان يكون رتبة ما ضربت الاله غير مرفوع وطفو قدم وانما ضربت الاله
وانما ضربت الاله غير ان معناه انما ضربت الاله غير زيد انما ضربت الاله وما ضربت الاله
كوزن غير الاله غير زيد وهذا عكس الاول فيجب المنزلة في غير المفعول كوزن زيد الاله
وانما ضربت الاله غير انما ضربت الاله غير زيد انما ضربت الاله غير زيد انما ضربت الاله
وقال في ذلك في المنزلة انما ضربت الاله غير زيد انما ضربت الاله غير زيد انما ضربت الاله

عمل القلم

فمن في كرم كذا ولا يخاف ان الاجاب يظن انما مفعول لا بقوله انما وردت من الاله بغير كرم انما
زاد الاله كرم في الكلام **ك** ووافقت ان الاله سر والقران جماعة على جوارته في هذه المسئلة
دون الاول فان قيل ان الفاعل انما هو كذا في الفعل المقصور عليه تقدم ما كان في غيره لفظ
فقط لان من المعلوم ان تقدم في الالف فصل المقصور عليه في غير من وجه وهو الالف بخلاف ما اذا
الفاعل المقصور عليه تقدم ما في الالف تقدم في الالف في الالف المقصور عليه تقدم ما كان في غيره لفظ
الاله كرم في المقصور عليه لفظا او رتبة وانما جاء ذلك في الالف لان المقصور عليه
معلوم تقدم او في قوله انما ضربت الاله كرم في الالف المقصور عليه تقدم ما كان في غيره لفظ
المقصود انما ضربت المقصور عليه في الالف المقصور عليه تقدم ما كان في غيره لفظ
يكون انما ضربت الاله كرم في الالف المقصور عليه تقدم ما كان في غيره لفظ
وجوب انما ضربت الاله كرم في الالف المقصور عليه تقدم ما كان في غيره لفظ
اذا جيب انما ضربت الاله كرم في الالف المقصور عليه تقدم ما كان في غيره لفظ
قال من قام او مقدر كقولك زيد ضربت الاله كرم في الالف المقصور عليه تقدم ما كان في غيره لفظ
بالنظر للفعل كانه قبل من بكية فقال ضربت الاله كرم في الالف المقصور عليه تقدم ما كان في غيره لفظ
بغيره وجب حذف الاله وتقدير الفعل بوجوب حذفه وانما في الفعل في حذف اول
قال بعض المحققين في ذلك ان حذف الاله في الالف المقصور عليه تقدم ما كان في غيره لفظ
وهو حذف الفعل لتقليل حذف الاله في الالف المقصور عليه تقدم ما كان في غيره لفظ
انهم يرجحون رتبة الاله المقصور عليه في الالف المقصور عليه تقدم ما كان في غيره لفظ

المشهور في نظر كيدف وجوبا اذا حذف ثم شتر لرفع الابهام ان شتر كمدف كقولهم وان احد
من المشركين يسترك فاصفا على حذف وجوبه في قوله المذكور فذكر كمدف كان من غير
المفرد لرفع الابهام بدون حذفه فانما يجوز الجمع فيه وبين غيره كقولك بما ذكره بل انما يرفع كيدف
الفعل والفاعل على ما جازا للقرينة في كونهم من قاما **نائب الثاني** ما بردهم فاعلا لا غير **نائب الثالث**
وتبرم عن الجهور بضم الجيم والهمزة على هذه العبارة لان ذلك قال ابو جيان ولم يرنا غيره قال
ابن ابي عمير وهو الاصل من عبارة الجهور لما في رسم من الطول المتخا وصدقها كذا في كتابه في ذلك
اعطى زيد وبنار فهو مفعول لا عطفا على الهمزة لان نائب الفاعل كذا في قوله وغيره من
قال يصفون ولا ينها فقد في الفعل الذي ان عمل الاعداء هو الكفوف من الفعل بالزائدة نحو قولنا
واربنا بجزءهم صرت على بالفتحة في غيرهم كما يقوم من الفعل من مفعول لا غير كقولهم
فهم من ذلك فلما خرج من شتر والهمزة على غيرهم وقد يجب ان لا يرد بالصدق عليه في ذلك نظر
وذلك كفي في الاولوية وانما جعل نائب الفاعل على حذف الفاعل لانه جاز في ذلك
والجواز في الهمزة في الالف فاعل **وهي** الهمزة في الفعل **مفعول** مر بها او في كل كذا
ان عمل لرفعها فانك الهمزة في ذلك فقولنا الجوارح في حذف الفاعل على حذف ذلك
في قوله وحذف الفاعل والابهام في الوزن والتجويد والاعظام في العلم والمجمل والاختصاص
والسبح والوفاء لا يبا **القائم مقامه** يعلم الهمزة مكان من قام اسم الفاعل في كمدف
الفاعل الهمزة وجوب تجرؤ عنه ويستحق في الالف بوجه واحد في ذلك في قوله
كمدف وفي قوله الهمزة في كمدف في الالف كمدف واليه هذا المشهور في قوله الهمزة في قوله
وان

١٢٢

وان اربها قد تعاد في الالف كمدف في قوله الهمزة في قوله الهمزة في قوله الهمزة
مع جفا المراد ان لم يعلم حسيب هذه الاحكام والمراد بالفاعل على النحر في كمال كمال كمدف
الربيع البقل وصيغة فعل المستند اليه **فعل** يعمله وكسر ما قبل آفوه ان كان ما قبلها
يفعل يعمله اوله وفتح ما قبل آفوه ان كان ضمرا في المراد بها التمثيل من فعل او يفتل ونحوها
يعلم نحو فعله يستعمل ويفعل ويستعمل وغيره من الالف المجرولة المزمزة في قوله
في المثال في كمدف الاصل ما قبله من المراد بها المفعول المفعول المفعول في قوله
الوزن بصيغة المشبهة كما في كل صيغ من كل صيغ على ما علم في قوله وفيه ان الفعل المشبه
بما فعل او يفتل فهو المفعول او المفعول من المثال في قوله لان المفعول المفعول
المفعول في مطلق كذا في **تنبهات** الاول اذا اعلنت بين المضمرة وهو مثال كقام
وبمع فغيره في ثلاث الاو لا كمدف يعقل ومع وهو الفاعل ان في كمدف
تنبه على ان الهمزة الاصل في قوله الهمزة في الالف المضمرة في الالف المضمرة
الاسطر ان الهمزة كمدف كقولنا يرفع وهو ضعيفا وتجرى الفات ثلاث في قوله
فالف الفاعل اعلى منه وادجب الهمزة في الالف المضمرة كمدف في قوله الهمزة
واصح فعمل بعض الكوفيين ان الكسرة يزدونها من بعض نهم وقراء علقه ردت
الين ولور ووايا كسر وجوز ان كالت الهمزة في قوله الهمزة في قوله الهمزة
وبمع اسم هنا في قوله الهمزة في قوله الهمزة في قوله الهمزة في قوله الهمزة
ورفع الهمزة وجوز ان اصل الهمزة في قوله الهمزة في قوله الهمزة في قوله الهمزة

١٢٣

وان

وكسرت الفزة صدودت ابن كبر الراء انتير الشافى لا يكون ال ملق هذا الباب من ان
 يكون ففقا او اسم مفعول او مصدر او فعل نحو ضرب او ضرب عمرو واسم المفعول كوزيد
 مضروب فلانة والمصدر كضربت من كل الطعام يتبين ان كل ورفع الطعام بمنزلة ان كل الطعام
 ويجوز ان تصيف فتقول من كل الطعام ويكون في موضع رفع كاجوز ان تصدق في موضع نصب
 على ان الفاعل على حذف لم يصب عنه شركا في ادعاءه في يوم زينة فيها لا يربح
 في شرح النحو وتختلف نحو كضربت من ضرب عمرو ورفع كوزيد كوزيد كوزيد
 بالجماع ان يكون في افعالها بجهور وسند الاضمار والابتن واختره المشهورين
 ابن خروف حيث ليس نحو كضربت من جوف العلم زيد من كل الطعام اي من جنس
 بالعلم ومن ان كل الطعام ونسب الياضح اجازة ان يذكر مرفوع بعد المصدر وتعد المصدر
 بان والفعل الذي لم يسم فاعله ويكون بالبعده مرفوعا بالابتداء من الياضح وهو الياضح
 لان يرفع الفاعل من الفعل والصفة لا يكون في صيغة ما يرفع المفعول والمصدر ولا تختلف
 صيغتها في الياضح فيها ذلك انتهى الثالث ظاهر كلامه حيث قل ومنه فعل او فعل واليقر
 بالتعبير او التحويل كما هو كثير ان يصنع اصل براسه وهو نصب الكوفيين والمبرد وابن
 الطراوة ولقد في شرح الكافية عن سبويه والمزيد وذهب جمهور الجرمين الى انه يرفع عن
 فعل الفاعل والفعل عن سبويه قال الياضح في هذا المثال لا يكدر كونه فاعله الى الياضح
 فلو لا سبويه لكان متصرفا اما ايجاده في منتهى الفاعل فان كان وكاد وانواتها خلاف
 الجهور على جواز الياضح وعينه لا يجمع ان لا يجمع خبرا على ان هذا انه يرفع الفاعل والياضح

١٢٤

مجرد

نحو المصدر والياضح نائب الفاعل **تاني** مفعول **باب** علة فاعل مرفوعا ثم زيدا
 عمرا وعلوه ذلك ان كل من يزين المفعولين مسند ال مفعول الاول في باب علة
 والى ان يرفع في باب علة فاعل مرفوعا ثم مقام الفاعل مفعول مسند ال مفعول واحد
 مسند او مسند ال في موضع قال الرضوي في قوله لو انظر لان كون الشئ مسندا ومسند اليه
 في صفة واحدة لا يفرق في قولنا وعمر ضرب زيد عمرا فان مسند ال ضرب وفرب مسند
 اليه زيد واجيب بالفرق فان كل من المفعولين مسند ومسند اليه بسند وتمامه في ذلك
 فان المصدر وان كان مسندا اليه بسند وتمامه الا انه لم يكن مسندا بسند وتمامه وان كان
 الا مسندا وتمامه لا يفعله في موضع المنع بعبده عدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل في كون زيد
 معلوم اية قاتما مع عدم الاسناد وان لم يكن ان تمام الاسناد وما في الياضح لا يرفع للمانع
 وانما المؤثرة اذ كان كونه مسندا ومسند اليه هو قيام احد الشئيين لا في الياضح فيكون
 بالنسبة الى شئ واحد هذا والمنع مطلقا هو نصب التقيد بين الاماكن فزون في جازوه في
 الامس من اللبس وذلك كما اذا كان الياضح في باب علة وان الشئ في باب علة
 كونه والافضل ما سرفه نحو علم زيد ان ثم واعلم زيد اعلم ان لان اليك ريشة الى زيدا في الياضح
 واما الاصل الياضح في ذلك فالرضوي الذي ان الياضح عن الفاعل في الياضح والشئ
 يجوز قيامه مصدره كان الياضح او كونه والياضح مرفوع مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك
 بان يكون ما كان خبرا له الاصل بعد ما كان متبدا فتقول في علة زيد يا ك علم زيد البركة
 في علة زيد البركة اعلت زيد البركة وليس من قريب المفعول مقام الفاعل في الياضح

١٢٥

بل ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فالرفع في المثال الاول في المفعولين وفي المثال
 الثاني في المفعول ولا يرفع في لزوم المركز لكان في ضرب عيب كقولك هذا
 من حيث العيب ولا يرفع في السماع لم يات بالقيام اول مفعولا على كون قوله
 بعد الفاعل في الفصل والبارع بعقبه وكذا الم يرفع الا في ام اول مفعول على كقولك انت
 عرفت كقوله واكثر كقوله النفس السموية لا يرفع نائب الفاعل **مفعولا له** سواء كان
 باللام او بدونها كما يقصده الاطلاق فلا يرفع نائب الفاعل في قوله تعالى ربنا ربنا ربنا
 المجهول واما في المفعول وهو عمارة كان باللام مفعولا بان المفعول انما يقع لانه لو اقيم مقام الفاعل
 صار مفعولا في غنوت الاشياء باليدية بخلاف اذا كان باللام فان المفعول المصلي هو اللام
 وهو موجود في قوله ورتبنا من جوارقها فوات قرينة التسمية وليس كذلك في المصطفى
 ومثل بان القبة في الطرف مشد بالظرفية جوارقها فوات كقوله يوم الجمعة واوجب عن اللام
 بان وجود القرينة محمول على تقديرها طرد الباب وعن السابغ بالظرف فان ذات الظرف
 تعقر الطرفية والنصب بل على تقديرها كما في المفعول فان ذاته لا يقصر العلية وانما تقع
 عليه بالنصب ليقصد ما فرقا وعمل الرضاعة مطلقا بان نائب الفاعل على من ان
 يكون مشد في قوله من ضرورات الفعل من حيث المفعول لانه لكانت اذرت
 فعل الفعل على من كونه من ولهذا كان كل فرد ليس من ضرورات الفعل لا في مقام الفاعل
 كما يجوز ان المفعول المصلي هو نائب الفاعل في المثالين **مفعولا له** لان الواو فيه
 نزل على المصطفى المفعول في تحت ويجوز عن كونه مفعولا لانه **مفعولا له** لان الواو فيه

وقرئ

لا يرفع

الالفصل اذا حملوا اللفظ نحو دليل الالفصل ونائب الفاعل في الالفصل ولا يرفع
 من ضرورات الفعل ولهذا اشغ بنا في التمييز المستحق اليها واما في المثالين في الالفصل في المثال
 فاعل في حجاب زيد فقلت بليت نفسا بالالفصل فبنا وان كانت من ضرورات الفعل لكن قد
 جئنا في الكلام من حيث ان يرفع الفاعل في المثالين **مفعولا له** لان الواو فيه
 الفاعل اذا وجد في الكلام بلا واسط مع غيره من الالفصل في الالفصل مفعول المفعول المطلوب
 الذي ليس بالناكيد وظرف الزمان والمكان والمجرور بحرف تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام
 الامر ضربا بشدة بدانه داره فيعين زيد فيعين وجوب منه العبرين وذلك لان قوله انما يرفع
 بعد ان يقدر مفعولا به كما في ذلك ووجد المفعول بحقيقة لم يقدم غيره لان تقديم غيره عليه في مقام
 الرفع على الاصل من غير وجوب فاعل بان لم يزل المفعول به قد يكون في عبارة المفعول كقولك
 اعطيت عمرا دارا لا ترسانه ائذ واوضح من هذا ضرب زيد عمرا لان الفاعل هو ضرب زيد
 وعمر وضمير ان يرفع في هذا المفعول ان يرفع وصفه كقول رب زيد عمرا انما يرفع
 اجمالا لانه لو لم يرفع في المفعول من الالفصل والالفصل من العبرين فقد لوا
 انما هو معين لولو به لكن الكوفيين اجازوا وقوع غيره مطلقا لقراءة ابي جعفر ليجر فوما بما كان
 يكسبون والالفصل من الالفصل في قوله انما يرفع في قوله لولو به لكن الكوفيين يشترط تقديم نائب
 في المفعول كما في لقراءة السادة لولا نزل عليه القرآن بالنصب في قوله ما دام من جابر
 قبله وبيات آفرو الكل من اول عند المذنبين قال بعض المصنفين وعمل النعاش على الالفصل
 اشم من نائب بقوله فينا ان اجمع سواء فان لم يكن فان لم يكن انما لم يكن لوجود المفعول

جاوا اسطاة الكمال فالجميع اجمع ما سوا من الفاعل سواء ارستوبية في الرفع قوله اعطال
لا يفصل بينهما لوقته فاذا عدت زيدا من قولك ضربت زيدا يوم الخميس بانه ان
داره وارادت انا في قوله انما ضمت نفي عليه فيروا عنه منهم الخ وروا ان له حب من
بعضهم المجرور لانه مفعول به وان كان في وسطه ويرجع معهم المصدر والظرفين لانه يتصل به في وسطه
ويرجع معهم المصدر لذلك لان دلالة الفعل عليه اقوى ويرجع ابو جعفر في طرف المكان لانه اقرب
الى المفعول به لان دلالة الفعل عليه بالترام بخلاف المصدر والزمان قال في الرفع والاولان
فان كان في ان في غير في المسمى فبما ان كان في بعض الفعل في قوله واذ بان في ذلك ان مفعول
الى انبصاره انتم **تسيمات** الاقرب بالشرط في المصدر والظرف والفرق في يجوز
ضرب ضرب ولا يميز في ولا اعطف مكان ادم قد صدها فان قلت ضرب ضرب ميم
من طوع اعطف مكان حسن من الرسل الاخف من لا وصف ولا يجوز سبحان الله ان
تاسي من فاعل فعل المقدر سبحان الله ولا يمس عنك او سك ادم والظرف والرفع في
اقاة وصف المصدر والظرف صف موصوفها فاعلى في ضرب ضرب ميم في ضرب
شبهه ولا يميز من طويل ميم طويل واعاره الكوفين في الشرط المجروران لا يميز كما
واعدا في الاستعمال كنه ومنذ ورت واللفظ وما خص لقب الاستئذان الثاني
المجروران جركوب زادة فلا قسمة كونه وان لم يعمده وهو في كل من يميز
كصدي في ضرب ضرب ميم وان جوفه فخطي افعال عدله وعيد كجور ان التنبه المجرور
وهو كالمكان كما ان الشاذ انه جوف اعمده وهو من ضرب الموقدان

من ثم ولقد بعدت ذلك لان الحروف لا تحط لها في الاعراب لالفاظها ولا تثبت
انها في الرفع والجرور وهو قول ابن مالك قال ابو جعفر ولم يفل في ذلك احد غيره وقال ابن
مالك انه في حفظ احوال ان نائب الفعل سند ابه ولا استناد الى مجموع الكار والجرور الرابع ان
ال تسمية فيهم مسترة الفعل وجعل بها الجمل ما يدل عليه الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان
او اوله ليل على تعيين احد ما منى من ان التسمية في هذا المصدر المعلوم من الفعل وهو قول
ابن درستوب الثاني ان في بعض الازم للمفعول في قوله ان التسمية في اوله ما في المصدر
تعيين الازم في الرفع من الرفع في قوله في قوله ان التسمية في المصدر المعلوم
تسمية في قوله في الرفع من الرفع في قوله ان التسمية في المصدر المعلوم
او الوقت ان المكان في قوله ان التسمية في المصدر المعلوم في قوله ان التسمية في المصدر
فانه في الرفع والجرور انما يعرف في الرفع والجرور انما يعرف في الرفع والجرور انما يعرف في الرفع والجرور
قوله التقيد هو ان في الرفع والجرور انما يعرف في الرفع والجرور انما يعرف في الرفع والجرور
او ان نفس الرفع والجرور انما يعرف في الرفع والجرور انما يعرف في الرفع والجرور
المرجع عن العوارض مع ان قد عرفت له منيين والمقام مع الكل منها اللفظية النسوية الى اللفظ
نسبة الفرد الكلية او المفعول الى المصدر والملازمة بها جزا لانه او وجود الزيادة كعدم وفرضه
الرفوعيات في ان قبل العوارض في الرفع والجرور انما يعرف في الرفع والجرور انما يعرف في الرفع والجرور
الاسكان منزلة الوجود في الرفع والجرور انما يعرف في الرفع والجرور انما يعرف في الرفع والجرور
جسم الفعل وهو من هذا القبيل لا يقال في الرفع والجرور انما يعرف في الرفع والجرور انما يعرف في الرفع والجرور

فيكون المفعول هو الاسم الذي يوجد فيه كل من العطف وسبب الكل فيجب العلم بالعدم فيكون
فيصنف في عدم بعض العوامل وجود البعض ان التجريد عن شمول الوجود كما يكون شمول العدم فيجب
بالافتراق ايضا لان القول بالعدم هو ليس الاستفراق بل التام في سبب وانه هو العامل المستقيم
سبب كل فرد من افراد ما سمن انما الاستفراق فالجواب وان كان سبب من حيث المبدأ ليس سببا
بسيطاً بل هو الحدوث في النسبة ايها شبه واثبات التجريد من جميع العوامل لان لا يوجد في عمل
على سبيل علم السبب بالعدم يكون المفعول هو الاسم الذي يوجد فيه كل من العطف وسبب في عدمه
سبب الوجود سبب الوجود في شمول العدم والافتراق ان الاول يعين في التفرقة وهو لا يطلق
على ان التام هو الاسم الذي يوجد فيه كل من العطف والافتراق **مسألة** ان العطف المستكن
في قول الجرد وخرج بالاسماء المعدودة واسماء العدد والافعال واسما حرف العجز والاصوات
او العطف عطف على قول الاسم والاسم المكون في مجزئ ويستلزم التثنية في المثالين
التعريف والمراد بالصفة المشققة الذي هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
او اي من الحرف المشققة كالنسب والكونية و**افعال** بحرف او اسم كاستياد
استفهام كذلك **داخلة** حال ثانياً من الصفة التي يكونها رافعة **ظاهر** عنوان المفعول
او ما **وحكمه** وهو الضمير المنفصل في شبه حكمه من حيث الاستفصال كما ان رافعة
عن الحق في نسب العبرين في وضع الكون في وضع الصفة للغير المنفصل في وجوده كما ان
كون الاسمين تبدأ وخرجات التقديم وان في خبره يتقدم الرمز والسياسة ونقل من حيث
الاجماع على ذلك في اما لا يوجد وهو من كان في حيث يظهر بطلان قول كبير من خارج

مجان

من ان المراد بالظاهرة قولها رافعة لفظ المراد في قوله ان العطف المنفصل في قوله ان المراد
الظاهرة من الظاهر وهو محمول بانها لا يوجد في علمه وكيفية وهو يعبر بالاجماع على ان الصفة لا ترفع
فيما استعملها في قوله الكونيين ان العطف المرفع في الفعل ايها وره منفصلاً عنه لا يتقدم انما لا يكون
الوصف واجب في العطف في ذلك لانها انفصل مع الفصل الوصف لما يجعل منها لا يكون
مترتبة في ذلك مع الفصل فيكون بانها رافعة ولان طلب الوصف للمعول دون طلب الفعل
فذلك فعل الوصف لان المرفوع بالوصف في اللفظ سدى واجب الفعل وهو
بغيره كما في فعل الفعل انما في حيث هو وما يقطع به بطلان من فهم قوله ان رافعة ان
من اللفظ وقول رافعة في صفة واواف بعد رافعة اذ لم يكونا في اللفظ ان طوع
فان القول بان العطف الايضية كما زعم الرافعة سرور الى فصل العلم عن محموله بالاصح
والقول بان ذلك البيت هو الراجح في الاشياء بالواحد واجب الامام محمد بن
عن الائمة يمنع تعقيل في رجب المذكور ليزن الممدور في جعل متعاقب بمقدار بديان محموله
بالتقدم والتقدير رافعة ان رافعة عن الهمزة عن البيت في تمام ان يكون انما يتركب
خبرها محموله شرطية بعده مع اجواب المحذوف للدلول عليه بقول واواف بعد رافعة
انما في صفة اذ لم يكونا في حيث ان طوعه في احد واواف بعد رافعة ان عدم قيامها
من حيث ان طوعه بسبب لان لا يكون اذ لا يرفع في بعد لان من سواها ليس عند رافعة
من ضمن الموددة وصق الاشارة في الملب عمد اذ لم يكونا في حيث ان طوعه لم يرفع في
لان له في وادي في رافعة بعد الموق **تنبهات** الاول قبل هذا المحذوف من قوله

بمعنى مولا وربنة كقولنا زيد مولا لكان كذا ورب رجل صالح اليقنة فان الجردونة
هذه المواضع مرفوعة على انما ابتداء كما قال ابن هشام في المعنى وغيره من الهمزة الموحدة ليس مجردا عن الهمزة
اللفظية غير الازيد وجب: **بنيانه** على الازيد المشبه بها في كونها لا تتصلق **بشيء الثاني** قبل بنيانه
الذي يتعوض اليه بقولهم لا قولك ان فصل كذا ان النول منها ابتداء وان فصل فاعل من
عن يخرج من الازيد فبعضه انما يتقدم كما يجب ان فصل فاعل من النول كذا ان النول
الثالث وقوع الصفة بعد الفاعل او استعماله شرط لازم عند ظهور اليعربين وعن سيبويه جواز
الابتداء بهما من غير شرط مع فتح وانه ابن مالك في ذم الفتح والكوفيين الجواز في دون
وقه فان طابقت الصفة الواو بعد الفاعل استعمالها مسموحا بها **مفروض** وانما بعد ما فيها
وجهان كون الصفة متبدا وما بعد ما مرفوعا مستجابا لكونها خبرا وما بعد ما متبدا وقدم
الخبر للاستفهام الذي تحته العبد يتكلم في اذا لم يقط في مرفوعا و عدم صلح بعضهما للمفرد اما بان
لا يقط في المذكور بعد ما اصلا او قط فيه ولكن لا مفردا في الاول مثل انما الزيدان وانما نون
نصف الصورة الاولى سميان ان يكون الصفة متبدا وما بعد ما مرفوعا بها اذ لو كانت خبرا لما بعد
لوجبت المطابقة اليه في اللفظ والوجه في هذا النوع بين المتبدا والخبر والصورة الثانية
تمتد لانها تركب من سبعة والثاني كقولك انما الزيدان وانما نون الزيدون فبين الصفة
ان يكون خبرا متبدا ما اذ لو كانت راقعة للفظ لم يكن لا يثبت ولا يثبت على الله العليم ويجوز
ذلك على غير ما ولما وقع من هذا المتبدا اراد ان يمثل له الزيادة ومضمونها فقال **بنيانه** ثم انما
الجرم عن الهمزة الموحدة البنية سميان فيكون خبرا كقولك انما الزيدان وانما نون الزيدان

بذلك

وبذلك يرمم وثلث الهمزة الموحدة **فما قام** الزيدان ثم انما الصفة الواو خبره
حرف فمرفوعة انما الزيدان وعجز مرفوعا بغير الهمزة **والا قام** ثم انما الصفة بعد
حرف الاستفهام ومثل على انما الزيدان في مرفوعا الزيدان وابتداء الزيدان وكيفية قيم
الهمزة وما كالتكرار وابتداء انما الزيدان انما الفاعل والاستفهام بلا اسم ثم انما بالرفعة
فما وغيره تخصيص الحرف كل من غير واحد **وانما** **زيد** ثم انما الصفة المطابقة للمفرد فقام
يجوز ان يكون مبتداء وما بعده في حاله مستجابا لكونه خبرا ويجوز ان يكون مبتداء مرفوعا وما بعده
خبر متبدا كما تقدمه من ان الهمزة في المقدم الابتداء مرفوعة ان الهمزة في اللفظ الخبر
فما نون الهمزة في المقدم الابتداء مرفوعة ان الهمزة في اللفظ الخبر
ومتبدا الخبر وهو الصفة واستفهام عن الخبر لا نه في مرفوعا الفعل والضم لا يخرج عن كونها مرفوعة
يخرج عن الخبر في خبر النون الاولى من المتبدا مرفوعا والخبر وجوبا وذلك في اربع اقسام **الاول**
بعد واو خبرية في المعية **كقولك رجل وضعه** يفتح الفاء والميم في مرفوعا وميت بذلك لانها
تضع بالركن الاول ان يمد بها الضم بركبها فكل مبتداء ورجل مرفوعا في الخبر وفيه مطوف في
المتبدا والخبر مرفوعا وجوبا مرفوعا وانما حذف لدلالة الواو وما بعد ذلك المعجزة
ووجب حذف الفاعل الواو مرفوعا مع الواو مرفوعا مع الواو كان كلاما تاما وما بعد ذلك المعجزة
اليعربين ووجب الكوفيين في الفتح الازيد المتبدا لا يتبع الا خبرا تاما ومحملة من ما في مرفوعة
وانما نون الزيدان في مرفوعا في الضم في المعية اقرار عن الخبر لها وللطف كزيد وعز
فك ان تامة بالخبر وقول مرفوعا ان وانما حذفه فاعلم ان في مرفوعا مع ان الهمزة مرفوعة

في اللغة هو ان قرآن ومن ذكره قوله وكل امرء الموت بتبعين **تفسير** ذكر بعضهم في قوله
ان الذي ذكره اشكال وهو ان الغيرة فيمنه لا يكون بل كل له الاصل ما الاول فبان القدير
على كل حال فبعد من هذا ليس الرجحان على من ينسب النسبة الاضرب وانما في الثاني ان القدير على كل حال
وغيره على هذا لا يصح ايضا لان الذكر ذكر كل من يطلع الا فراد بغيره اذ اهل العموم ومن وعده لا يغنيك
واجواب ان الغيرة جمع على كل حال وكذا انما تب عن فسادكم فيمنه فبغيره تب عن غيرك ويؤيد على
اجراي في كل حال فبان من غيره وغيره وغيره ولكن لان الغيرة من جهة ذلك ان وجهها ما كانت
هو ما كان ذلك كذلك فكلمتهم ان الغيرة اذ عا ولا يكونه اذ فبغيره كانت فبغيره ان يغير
الكل المخرج كونه من النية المذكور قريبا ان يكون البتة مصدره اما ما في اسم غيره في قوله
لا يصح كونه من النية المذكور **نحوه في هذا القايم او مضافا الى المصدر المذكور نحو انك تفسر**
السيفين او الى قول من لم يخطب فيكون الا بغيره اذ ما في الصورة الاولى والثانية وعلتنا
في ان يذبح احوال لتعاجل راعى المبدأ المذكورة لانها لا تصح في جميع قوله والاول
تموه لان تكون من الفعل على من المفعول كما قال العشر من راعى ابيح ان لا يكون كونها المفعول
الا بل لئلا لا ينسب اليه لاجل الصفة وعمود المعاني لا يكون الا قريبا كقولك انما
تبيته لان تكون من المفعول على ان في الغاية على كل حال من غيره وشبهه وما يكون المودع يكون
مهاهرا على غير ذلك كالمعنى المستعمل في القدر من غير المذكور وجوبه وتختلف في
قد يرب سيبويه وجوبه في غيره من لان نظره ان تعذر المصدر والتقدير في غيره اذ
كان ما هو المفترضا اذا كان في الاستقبال انما لا يفتقر على في الطرف من وصف انما كان

١٢٤

التقدير

المقدرة ما كانا نقتضيه واكتفينا من الغير المسترشفا وهو ان في الجمالي وغيره الغير هو معمول المقدر
كثيره والسبق والاميرة الامه وانما لم تقدر ان ناضه والمضرب خبر الها من احدتها الزايم
تسمى فطابق من غيره زبا القام وانما في واقع الجد التي سببه في قوله بالوا وسومه كالتساقب
ما يكون العبد من ربه وهو سجد في ان م م وهو اقرب ولا لا انما كان في غير لا يفرق
بالوا والدار في تعيين انما الذم هو ما عمل اذ كونه الاضرب عن الضرب كونه تعديا بالقيام مثلا اذ لا يكون
يعينه الا بعد حصوله واللفظ اس دستة انما كالمقدرة بعد شرط المكذوب وهو انما النقص
وبعد مكذوب الدلالة الى انه مصدر صفات الازمنة والضمير في قوله انما هو اذ كان في تاء ياء في
السوق من ربه وانما يكون الا بغيره كونه من غير غيره وهو مضاف الى ذلك وهو الهمز وكذا
منه وكذا في الزمان لاكثر وانما في قوله انما كذا في التوسيم الى ان م ما اذ لا لا تقدر
اشين وقدره في غيره ولان التقدير في اللفظ او لا يفسر قوله لان مذف اذا مع غيره المضافة اليها
لم يثبت في غير هذا الموضع والمعدول عن غيره من ان التقدير في اللفظ لا يبرر عد في حذف المقدر
مع نفي العمول وهو مفسر عند الاكثر ان القياس القريني الدلالة على حذفه قوله ما في المفسر كما كان
يسوية ان تقديره كذا وكذا من ربه كذا وكذا بسبب زيادة ولا يكون تقديره انما يكون كذا
كالتقدير من السمع الكوفي لان التقدير ليس في اللفظ ما يدل عليه فيكون ان تقديره ما في شانه
يكون ان تقديره من غيره ولا يفتقر فيكون من المذهب انما لا يوجب لان ما اذا كان
ما لا يفرقه وانما في اللفظ في عينه اذ كونه في اللفظ ما يدل عليه فيكون ان تقديره ما في شانه
كما قيل في الطرف وقيل ما اغتفره كما في قوله الموصف من انما في اللفظ ما يدل عليه

١٢٥

من ان يجزئ حذف وجوب الالف سده قال ابن عصفور وانما صحح الالف ان لم يسهل
لانها بمنزلة الطرف في المثل لا ترى انه لا فرق بين ضرب زيد اذ ما وضرب زيد وقت قبله
فكل منهما بمنزلة الطرف بسده يجزئ كذا الكمال انتهى **تبيينان** الاول في عيب الالف
بكونه مصدرا او مضافا اليه او موقولا به يؤخذ من ان الالف لنفسه لا يكون كالمصدر فلا يجوز
ان تضرب زيدا فانها مفعول لبعض الكوفيين وفيه المصدر بالعلم في اسم المفعول في الكلام اجتزاز
من ان يكون المصدر مضافا محاب كالف نفسه فان الالف لا تسده بجزء نحو ضرب زيدا
فانما سده فان قاعا حاك من ضرب العاقل فيها هو الالف بل في زيد وهو ضرب زيد فنحن من الجوز لانها
تج من سده وفيه كمال كجوزها قيسه لانه الجوز اجتزاز من ضرب زيدا اشبهه فالرفع واجب لهما
الجزيرة وشد فواهم لعل موكه عليهم وادجوا على حكاك سطا يشبه بالهم وفي اجزاء على حكاك
لك شين الشاق في جوز عذ الخشن والمبرد فالجاء في شرف الالف في الصورة الثالثة وهو المصدر
الاما المصدرية ونسبه سبويه في الرفع والاولا جوازها لانك حجت ذلك الكون في الخطا
جمنا في جملة كمال ايضا كجاء المصدر الصريح كانه ضرب زيد قاعا اول الاما في اول الكلام
ولا شك ان الجواز ليس في الجواز انتهى ان الالف بعد لولا الاتية عين ان كان كونها مطلقا
نحو **لولا على كمال** لولا كان موجودا ونحوه في زيد في العلم من لولا الالف في الرفع الوجود
في جبهه وجب في جواب سده وسنة الكلام كانه في المسئلة مستوف في صدق المثل
ان الالف في الالف بعد بناء يخرج في القسم كقولهم **كلمة** او يسمي **الالف** في
اولهين الالف في حذف يجوز للعلم ان الالف في ذلك القسم والالف في المذوف وجب في

١٣٤

رد جواب

رد جواب بفتح سده ووجه في الالف للقسم ان الالف لا تسمل معها الالف لا يجوز كونها خبرا والالف
المبتدأ كحكاك الالف في خبر لا تكون في الخبر قال ابو جبران في باب قسم المذوف قبل
لان القسم لا يرفع على القسم وفيه نظر فقد ورد في بعض النسخ ان الالف لا تسمل معها الالف
ابن عصفور ان يكون المذوف في ذلك هو المبتدأ والقدر العبر عن حركة الاول والالف لا يرفع
بالعلم زاولا وسلا ولا اول والاقتران بالرفع من غير العبر في القسم وهو بالعلم له والالف في قوله
لا تفعلن اسرع فجزء حذف على واثباته لانه لا يسير بقسم خبرية في المقسم عليه كجاء في كبريت
وايمن انه وانما الله هو صريح في القسم والالف في العين في قسمه وجزء في القسم مع الالف لان القسم
مرفوع التحصيف كقوله اسماء له وهو مصدر مذهب الالف والمصدر كبريت ومعناه البقاء والحق
فمن كبريت لا توهم وحيث كانت لا توهم في المصنف فالالف والمصدر مع الالف ودونها والالف
فيه كلام مستحسن في طول بذكره ويجوز ان الالف عليه كقوله ما ربه بمركم لا نهجنا ما بين
المنى ثم اطيعين ما وعسى ان المصنف رده انه لو اخذ بذكر هذه المس من بعد الجوز ان اوله كانه
جميع المصنفين واذ قد تفرغ من ذلك من فلتنم الف كانه بذكر حذف الجوز ازا و قد في المبتدأ
جوز ازا ووجوب الالف حذف الجوز ازا حذف في المخرقة نحو قولك بعد الاستفهام من المخرقة
زيد لمن قال من عندك اسرع من زيد والعطف عليه كونه زيدا ثم وعرفه ان تم اكلمها وانتم
وظلها ارادتم ونه غير ذلك كقولهم الذين ادنوا الكتب على الكرم والذين استرسلوا الكرم الى ان
هالك وبعد الالف في المخرقة في ذلك السج اسرع من زيد وهو قيل في تبيين ان من في الالف في
نبا ان اذا حرف الالف على بانها للمكان فلا يقدر حذفها بل يحلها في كسبها في حذف

١٣٧

في حدقة المفردات ثلث آله تم واما حذف الباء جوارا فمذموم في القرية ايضا نحو قولك
 لمن قال من يذوق السويدي ربي وهو كثر بعد الاستفهام قال ان لم ادرى ما اظن ان اذنا من السويدي
 ما ادرى ما عجبنا من ربي ما عجبنا باليهان في سدد رجل انكم لم تفرقوا بين النار وبعيد فاه الجواب
 من على صافي خلفه ومن سب فخلها من فخره نفسه واسا له عليها وان كان لظهوره فمما كرم
 فتم وان لم يصبا وابل فظل وان سب القريتين سب ليد القول نحو قوله اسب طير الاولين في لواء
 سحر او يقول سبوا لولن شتمه باليهان لا ياب في غير ذلك نحو قوله لولم يشد الا سب
 من يباري في السويدي يجمع بين ليل هذا يجمع لفلس سورة انزلنا سورة سورة وقد جمع في
 كل من المبدأ والآخر جوارا في قوله لولم يسم قوم سكون السويدي انهم قوم سكون فحذف جوارا
 وتبدلوا في وقته كعمل المذموم في الامرين كثر بعد الف نحو فخر ربه فعد من اهل السويدي
 من المذموم في الاميرة السويدي جوارا في قوله لولم يسم قوم سكون السويدي انهم قوم سكون فحذف جوارا
 اذ اسب وشروطه في قول معروف السويدي اذ اسب وادخل اذ اسب وادخل اذ اسب وادخل اذ اسب
 فزكوا ذكركم في اسب وادخل اذ اسب وادخل اذ اسب وادخل اذ اسب وادخل اذ اسب
 بالاسم زوالا وادخل اذ اسب وادخل اذ اسب وادخل اذ اسب وادخل اذ اسب وادخل اذ اسب
 كان جوارا في شتمه في قطع الالاف في قوله لولم يسم قوم سكون السويدي انهم قوم سكون فحذف جوارا
 ليس قد والمؤمنين اذ تم في قوله لولم يسم قوم سكون السويدي انهم قوم سكون فحذف جوارا
 نحو رست بزيه في الجار لانه في قوله لولم يسم قوم سكون السويدي انهم قوم سكون فحذف جوارا
 سمع في قوله قال وقال ضان ما انه كسب منها اراو سب وادخل اذ اسب وادخل اذ اسب

ثم سب من غيرها عنها نحو قولهم او سب الرجل بعد اذ قد رجزان ان تقدم كوز به نعم الرجل فهو شدا
 لا غير او يبرح القسم كوزة من لافلين اربعة من شرايق او عهد عكس قولهم لم يرك لا فعلن
 اعلم ان الاصل في المبتدأ والمستند ان يكون معرفا لان العرف من الاخبار استفاض في قوله
 ليس عنده وشره من شره في علم ذلك الخبر والاخبار عن الكثرة لا يثبت فيه ولا يكون
المبتدأ الكثرة اذ حصل الفائدة فاذا حصلت الفائدة فخرج عن الكثرة شتم وشره
 الشرط اذ لم يوجد خبره ان يقول كركب لفقير اسب قد لا يقال رجل عام هذا في قول عليه
 المتكلمون في هذا لبط الاستدراك في الامثلة فقول ان ليس كل احد يصدق بالامر اذ
 الفائدة فتشبهوا وانها جازعهم الى تخلف وادخل من موصفا او ردا في السويدي الاستدراك
 في قول بعضهم ان الفاعل في ذلك قرب الكثرة من المرفوع لا غير ونسب فيها من المرفوع بالقياس
 انما يقتصر على الكثرة الموصوفة او يكون مضافا في العموم كقولهم تفرقوا في جواره في هذا الفاعل لا
 ان سبوا اذ لا يمكن ان يفسر كل برود ان كان جارا في الفاعل اخراجه والاشغاف **والجرح**
 الاسم حقيقة او الحكم **الجرح** عن الموصوف والمادة جازعهم الى تخلف وادخل من موصفا او ردا في السويدي الاستدراك
 وان عرفت جرحه عندهم وعذابي زرين وادخل في قسم المبتدأ والاسم الممدودة **السند**
 في القسم الاول من المبتدأ والاسم الممدودة به المبتدأ ويجوز ان يكون الباء بمنزلة الفاعل
 في هذا المبتدأ وفي السند يربط بين القسم الثاني من المبتدأ والاسم الممدودة بالاسم الممدود
 كقولهم ان امرئ جرحه كقوله لولم يسم قوم سكون السويدي انهم قوم سكون فحذف جوارا
 الاسم حقيقة او الحكم كقوله لولم يسم قوم سكون السويدي انهم قوم سكون فحذف جوارا

على قول الكوفيين من ان المصدر بول والصفة داء فرب عدل اولها والضمير الضمير كما جاء في قوله
تكون برب عدل بوه وانا في قول البرهانيين من ان عدل في حرف مرفوع عدل في الخبر وهو هو والضمير الضمير لانه
المؤول ان المشتق لا المصدر وهو يخط بن اللفظ واما فاذا قلت برب عدل في الزمان عدل ان التقدير
ذات عدل وروفا عدل في حرف ذلك واما ان يكون التفتيح برب عدل في المؤول ان المشتق في اللفظ
وان لم يست في خلاف المذكور قال ان ما كلف في شرح الكافية اذا اثرت المراد قلت برب عدل
كان كس في ثمة او جاعدا متروية من لاسم سا بانه دون الفتى التي في قوله الشعر
ان الفرس غير سارة ما ادم من عن فرس نور الكرامة وانه في اللفظ كالتشبيه
يقدر مثلا رضاء فالبرهانيون والبرهانيون لا يفرقون بين اللفظ واللفظ في اللفظ في اللفظ
بمنزلة اللفظ في كس في جرم ما واللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
ابناء وبيد اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
تركيب في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اولم بول في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
من كس في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
وهو كلف في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
ان يكون برب عدل في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

ذلك

وذلك الشيء الا في المعلوم عندك مع الذي جعلت في اللفظ برب عدل في اللفظ في اللفظ في اللفظ
مكون عدل في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
ولا يعدل في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
ولم يعرف في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
يعرف ان برب اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
وله يعرف في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
يجعل المطلوب في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

وهو المشهور عند النحويين عند اشتقاق القوم فيقولون قد تقدمت كل منهما ابتداء وخبر أطلق للقول
العائدة للسبع قدم كجواز اقتراب قبل ان كان احد ما شق والآخر استساخا لفضل زيدتين
المشتق للجزيه وان تقدم والاسم للابتداء وان اخذ لان من المبتدأ المنسوب اليه وهو الخبر
المنسوب والذات من المنسوب اليه والصفة من المنسوب وهو قول الفخر الرازي واجب ان
المشتق من الخبر الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فخير الصفة والذات وسند اليها والاسم
والذات الصفة وسند وقبل ان كان احد ما عرف فهو المبتدأ في جازية وان استوية الزيادة
وجب الحكم باسئد المقدم ثم ذكر انما **تكميل** يجب الحكم بتبديله المقدم في صورتين
اخرى احد ما كون الاسم بين كرتين مما سبق الابداء بها في افضل منك افضل
من اول جواز تقدم كجوزنا لا التيسر بالمبتداء فيفضل المبتدأ اكثر هو افضل منك لان من المبتدأ
وبالعكس ان يكونا متلفين فترفع وتسكر الاول هو المفضل لزيد قائم واما ان كان المبتدأ
فان لم يكن له ما يستوعق الابداء فيفضل انما فيكون فيك وذهب فان كان له
مستوعف فكذلك عند الجمهور وانما سببه في جملة المبتدأ كما مالك في خبرك زيد وسند انتم
قاله ابن حبان في الفخر وفيه من ان ملكك ان ذلك عند سببه فيلخص به اذا كان
اسم استفهام او اسم تعجب فيجوز تقدم المبتدأ اذا اخف الابداء على كونه زيدا
او قولين في زيد لا التيسر المبتدأ على لان اقترابه اقرب من جوده الا ان شق الخبر
او كان كجوز في باللفظ كوما كمد الا رسول الله او من قرأها انت تيرا اولي الف
لا التيسر المصور بالمصور في اذ كان المبتدأ مصدر الكلام انما غلبه كاستفهام في الشرط

١٤٤

تكون اولت ومن ثم بدأ اولها فخرج بالصدر الكلام عن مصدره او بغيره كقوليه
نؤمن فان الام ابتداء الصدر وكان الخبر مشتق من نؤمن فيطلق قبل ان لا يوازي التيسر فيكون في
قد يوزن المبتدأ او يقدم كجواز انما استناد الكلام انما جاز في وزن اوه في اوسع المقدم في
اجزاء الكلام في بعض وجوبه بان يكون الخبر مصدر الكلام انما جاز في وزن اوه في اوسع المقدم في
يوقع خبره في بعض من كونه ردم وطراد لواز التيسر كونه صفة للمبتدأ لان كونه وظهره للو
اشد مطربها الخبر فانتم تقدمه في الاتساق او يكون المبتدأ مصورا فيصير لفظا كونه وان اتابها
الصدر او خبره فانتم الدار زيدا لواز اوله المبتدأ خبره لفظا في كونه او بغيره في الخبر متصل
بالمبتدأ في بعض متعلق الخبر في الخبره مشهرا زيدا او صفة المبتدأ كقولك ما ملك
الملك والملك قدرة **ما** ولكن بل عين جديها **انتم** لا يجوز ان عن الفاعل
عن الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفاعله فان حصلت جاز كان يكون المبتدأ في ما اوله
فانما نحن في شهر كذا او يوم طيب وقد سجد الخبر لفظا ومنه لا تعدد الخبر وذلك لا يصح
الاقتضا في كل واحد من الخبرين او الاخبار كونه في خبره كات ذلك استنادا لفظا
انفاقا ولفظا فقط لعقب الم تقدمه في مقام خبره كذا ان صلاص من ولا يجوز في اللفظ
لان الجميع بمنزلة الواحد والمشتق الرمان فزواجه ابو على لفظا لا اللفظ وقد سجد لتونه
صاحبها ما تحييه في خبرك ففجده كوني ونعم وحكا بان يكون المبتدأ مفردا اذا جاز في خبر
عليه كقولك نعم انما آتيتك الدنيا لعب وهو زينة وانما خبره فيك وبكاشر وهذا يجب في اللفظ
تبيين الاول التيسر يكون المبتدأ في ما اوله ان فاصلا في خبره كذا ذكره ابن مالك

بإشارة الخبر

في شرح التوسيع... ذلك العلامة...
 الا ووجه بعضهم: ندوان...
 لصاحبه الحكيم...
 الزمان والزم...
 هذا هو...
 واحد...
 واحد...
 يكون...
 ليس...
 لا...
 وتسمى...
 في الورد...
 سماع...
 فوا...
 التو...
 من...
 اعد...

ثم انما...
 فبما...
 وذكر...
 له...
 بعض...
 بدليل...
 اسمها...
 بالمفعول...
 والكورف...
 الا...
 واختلف...
 بان...
 الكلام...
الاول...
 وليس...
 وتعد...
 كان...

فان ضرب سمان فون ضرب زبد فترافا على حصة لكن تلك الحصة من الضرب المستفاد
من الفعل العاقلية واما الفعل الناقص فانا نقرافا على حصة غير حصة معدية فان كان
في قولك كان زبد فاما لا تقرر زبد على حصة الكون بل على حصة العدم المستفاد من الضرب المستفاد
لحصة الكون اوصول الوجود وكذا سارا فاقب يفهم ويتحقق ان لا يذرك في التفسير
لان المتبادر من قولك هذا اللفظ موضع ذلك المتبادر من ذلك الموضوع لا يذرك في التفسير
ان هو حصة الضرب وتقرافا على غيرها واما انما حصة من حصة الضرب فان على حصة الكون
تكون الحصة فارقة عن غيرها ولها انتم وفيه نظر فامل لم يذرك في سبويه من هذه الافعال سحر
وما دام وليس ثم قال ما كان توفيق من الفعل مما يستفاد عن التكرار والاعطاء في اثناء غير الصورة
وبه فهم المعنى التهدي في قال ابن مالك كل فعل يستفاد عن غيره من حصة الضرب
والشكر او غيره تقوم مقامه فهو ضرب في ان يميز ما من غير ما وقع التام الفارقة بعد ما نحو وان
كانت كبيرة وان وجدنا اكثر من الحافضين قال المراد قد يجوز ان يميز ما من غير ما وقع التام
الضرب كما تقول تم السعة بهذا مشروفاك فيقول لها انما سرت بها امر مثل بشره وتوذلك في قوله
المعنى انها غير الصورة حيث قال **المشهور** **ابن جني** **كان** **وصار** **واصح** **وامسى** **والضحى** **ونظف**
وبات **وليس** **لكن** **ان** **البوت** **فجزا** **لا** **تسمى** **فيها** **تفريق** **القطع** **عند** **الكثر** **كقوله** **ابن** **جني**
اوسع **السكوت** **منه** **لا** **القطع** **عند** **عده** **عنه** **القول** **وجزم** **بانه** **ما** **لكت** **كقوله** **ابن** **جني** **فان** **قد**
تكون **الاستمرار** **والدوام** **منه** **الوارد** **منه** **حصة** **منه** **ومما** **تفعل** **اسمها** **الاجزاء** **والجزم** **كقوله**
وجزم **لشوت** **جزا** **لا** **تسمى** **بها** **عند** **س** **ونحو** **قوله** **بات** **لبوت** **جزا** **لا** **تسمى** **بها** **عند** **س**

والليل

والليل قول ابن جني زوارب كغيره ممنون دلالة است على النوم ويظهر قوله في الذين يميزون
لرهم كيدا وقبلا وقد تكون كان في جزم واكس ونحوه وطلوبت بمنزلة ركعتي لم تكن
بسا و فاستم سوزا نجان ظل وجهه سودا وقوله الش عرا است غلا واكس اهلها اركلو اما
تخر يبيد الذر يخر على ليد كما وقوله لم اتموا كما نهم ورق جف كما فالوب بالعباد والذرية
وقوله ايت كاشي اطلون يجل كما وليس لغيره من اسمها لا عند الجمهور وقال سيبويه والكلبي
مطلقا قال الاندلسي ليس بين القولين تماثل لان غير ليس ان لم تعقد زمان يجل على اكل
كامل الياجيب عليه في نحو زيد تم واذا اقيمت زمان من الازمنة فهو على ما تقدم واستحق الافر
قال بعض النحويين وفيه نظر لان المراد يكونها هاهنا او كنهها لمدح انما كذا كجيب الوضع
فانما كانت عند اطلاق الكلام في الكلام الينا استهراقا من قولهم هذه الافعال الثمانية
العمل الالاه مطلقا سواء كانت بوجه او بغيره اصلها الظرفية او غير اصلها وهي المعنى في التفسير
المن والى و قد اورد في **مدام** **المشهور** **وما زال** **وجو** **لشوت** **جزا** **لا** **تسمى** **بها** **عند** **س**
تدبر **ويشترط** **ان** **يكون** **جزا** **لا** **تسمى** **بها** **عند** **س** **فان** **تفعل** **تعد** **الواحد** **ومن** **ما** **زيف** **ال**
فان **من** **بغيره** **الرتبة** **ومنه** **الزمن** **ولا** **تسمى** **بها** **عند** **س** **فان** **تفعل** **تعد** **الواحد** **ومن** **ما** **زيف** **ال**
بمكت **السموات** **والارض** **ان** **تزداد** **ولكن** **ان** **ومعه** **الزوال** **والجزم** **والاعلى** **ما**
منه **ال** **وقال** **ابن** **جني** **ذكر** **الضمان** **وهو** **الار** **لا** **تسمى** **بها** **عند** **س** **فان** **تفعل** **تعد** **الواحد** **ومن** **ما** **زيف** **ال**
نحو **الضمان** **الضمان** **بوقوله** **تم** **ولا** **بالون** **تسمى** **بها** **عند** **س** **فان** **تفعل** **تعد** **الواحد** **ومن** **ما** **زيف** **ال**
وشان **المن** **قوله** **ما** **مع** **شمر** **ولا** **تزل** **ذا** **الموت** **ما** **تغيب** **من** **صلا** **بين** **ما** **تلك**

الدهن قولها بالاسم والدارم على ما ولا زال يتنوع بحركتي اللفظ وقبده في الارشاد
جاءه فانك انما تصحح اللفظ في التفسير ولا خلاف بين النحويين ان ما سجد منه الافعال اللفظ
تستغنى **واما** وجر فتوجب ان يجره خبرها لا سيما وتصل بشرط تقدم المصدرية
الظرفية كما نطق بها كما عادت يجب ان يكونها اسوة ودانك يجب ان تقدم فيها ما لم
تكن من هذا الباب كذات يجب ان تكونها كذات المصدرية في ظرفية تجوز عادت
عند ان المعتبر ان دام كما كانت من صفة دوام كما كنت **تفسير** قال في مفهوم التقى
الهاء كان ان ما حادتها انما اللفظ في الفاعل والتميز في اللفظ والتميز في اللفظ
لا تعارض في اللفظ البارز وانما التمثيل كتميزها في التفرقة ودرع اللفظ في عمومها
زعم اللفظ ومن يتولد منها عرف كونهما في اللفظ من غير ما حادتها في اللفظ
التميز في اللفظ والتميز في اللفظ وهو اللفظ الذي هو اللفظ في اللفظ في اللفظ
ككونها على اللفظ وهو اللفظ في اللفظ وهو اللفظ في اللفظ في اللفظ
عما كان في اللفظ الاول بل اللفظ الاسمي اذا كان ضميرا كوكنت فانما والتميز في اللفظ
لا يتصل اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
لا يجر المصدر ولا كذات ولا عدم التفرقة في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
لا يجوز اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
ما في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

١٥٠

الاول

الاسمين بعدهما كونه الفاعل وقال في مجزئتها مجزئان وذلك لان الظواهر متحدة في اللفظ
الارث **وتفسير** الاول انما انقض خبره من اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
وغيره من اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
عند التفسير في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

١٥١

الاول

ثبت ما كنت اذن بما ... وانما تنسج في الحنة الاذ ...
اذا ان العدم لا يعد تارة وكمول العدم لا يتقدم عليه ...
وغير ما انظر ما من هذه العاك ...
واما زه بقية الكونيين ...
بما سبغ في ان ...
ورق الفتر للبحر ...
كزما في ...
وليس كذلك ...
فان ...
فتقنا ...
فقدما ...
السر ...
تفر ...
لس ...
منز ...
منز ...
كل ...

قال المراد في معنى ان يكون ...
وسبقه الى ذلك ...
من التوحيين ...
قام القوم ...
ان تكون ...
عنه ...
الا ...
في ...
الكون ...
فحين ...
قت ...
قبل ...
ولوقلت ...
مطلق ...
وهو ...
تعبير ...
المراد ...

معين لا يدل عليه خبره غيره الظهور فكيف يكون حينها ناقصة بالمتزدر تقالوا وانتهى
 واستدل ابن مالك على بطلان قولهم ايضا مشروحة او جردا كذا في شرح السهول الا انه استثنى
 ليس فاق الاكثر على عدم دلالة لغة العكس واذا استعملت هذه الافعال تامة كانت
 كانت بمنزلة لازم فكأن بمنزلة ان كان ذو معرفة او ان حصل وصار بمنزلة منقل
 نحو صار الامام اليك ارتفع بمنزلة كذا الا الى ان يعبر الا سور ارفع وتوجه ووجه المس
 بمنزلة الرفع الصاج والركب نحو بيان ارفع منسوس وحيث يصح ان ارفع من فعلين
 في المس وحيث يرفعون في الصاج وحيث يرفعون في الضمي كقولهم ما ومن فعلان اتى
 حسن القوي ما اذا الليلة السبية ارفع صيد ما ارفع في الرفع وظل غير ما منتهى
 فوظل اليوم ارفع وظل و باست بمنزلة كقولهم و باست و باست له ليل في نظيره في
 العا لار ارفع ارفع عرس من ارفع كقولهم كذا في الرفع لار ارفع ارفع ارفع ارفع
 وانفك بمنزلة الفصل كقولهم ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع
 فيهما ما ارفع السموات والارض ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع
 ان لار ما فاعرا ما ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع
 من ارفع ما فاعرا ما ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع
 عن العواذ فتا عن الاما كرمه قماست الى الرفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع
 ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع
 عن مكانه ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع ارفع

بجزئي الضمي ليس العمل وانما ان كل هذه الافعال تصرف اليمين في اتفاق
 ودام عند الفراء اكثر المت فزين واما ما عداها على قسمين ما يرفع تصرفا ناقصا وهو
 زال واخواتها فلا يستعمل منها امر في المصدر وما يرفع تصرفا تاما وهو الارتفاع
 فيستعمل فيها الضارع واما امر واسم فاعل المصدر وما يرفع تصرفا تاما او ناقصا
 جعل عملها فيثبت لغير الامر ما ثبت للمصدر من الضارع في قوله الكفيعا والامر
 نحو قل كوني من اجارة واسم الفاعل كقولهم وكل من يدي اليسر يشك كقوله
 انك اذا لم تفعل لك مجزاه او قوله قف راية باسما ان است زانوا ما جعل حذر
 تفض العامين يخلص والمصدر كقولهم ما يبدل يعلم ساذنو قوله القفر ما وكونت
 اياه بعديت ليرى وكلفها لا يستعمل منها اسم مفعول مما قول يوربه وهو يكون
 كقولهم ان من جرت له مة شيخة ابان الفارسى فقال لكل ما ياله اليه اطلب
 فنبه كل من الارتفاع و عدمه يكون في الافعال وفي الاسماء والارتفاع
 في الافعال اختلاف ابنية الفعل فيختلف للماذا كرفب يرفع ارفع وعنده
 ان يرفع جنيده واحد منها فليس ودام في هذا الباب على هذه الافعال المتقاربة
 وهب وقلوبه باب نخل وفلا وندا وهاش في باب الاستثناء وحين جعل الشا
 ومنها لم ويسر وهدا وسينا في الواهب ومنها قل ان فيه وتبارك وسقط في
 وولد من رجل بمنزلة الاثر ولام القول بان امر وعوم صباها وارحب والقر
 في الاسماء ان تستعمل بوجه الاعراب فتكون اسم او فاعلا ومفعولا وكذا في

وصرح في الير وكوه وعوده ان يعبر بها بعض ذلك كما قصرهم في ايمى على الرفع بالابتداء
 وبسبب ان الرفع على الضب بالمصدرية وبعض الضروف على الضب بالظرفية او الجزمين
 كما يات في باب الاشارة ان الرفع طاعة ان مستلثان الاول لا يتحقق كان دون
 بقية احوالها يجوز حذفها من ماضيها بالجرم بالكون خفيفا لكثرة الاستعمال وشبهه النون في
 العلة حتى قوله تعالى قال انه يكون ولد ولم يمسس شهرا ولا بغيها احد الا يكون
 حذف الضمة للجرم والواو لا تتقاسم الساكنين ثم النون للتخفيف وكذا فان الادلان
 واجبان وان اشياء غير مختلفة تكون له عاقبة الدار ونحوه ويكون للمك
 الكبرياء لا تتقاسم الجزم ونحوه كونوا من بعده قوما صالحين لان حرفه كنه في العلم كحذف
 لانها مكرمة في الاولين مكرمة الاعراب وفي الثاني مكرمة المنسبة فحذف عن كنه
 مختلف ما اذا كانت مكرمة فانها شبيهة بحرف المد واللين في سكونها وانما زاد
 الصوت بها فحذف كما يحذف في جميع احوالها يكون اعرابا مثلهم فحذف للجرم كما
 كما يحذف في احوالها كما ان بذلك بشرط عدم اتصاله في اتصال نون مضارع الجزم
 بضمير نصب ولا بحرف ساكن ومن ثم يفتح المشدود في الهمزة لانه لا يفتح
 الا على رى او من اجل اعتبار الشرط المذكور لم يجز حذف نون مضارع كان
 الجزم بالسكون في محض قوله عليه الصلوة والسلام في قوله فليس تسط عليه والا كنه فلا يفتح
 في قوله لا تفتح بالضمير المحضوب والقهار تردد التسمية اولا اصولها فلا يحذف معها
 بعض الاصول لانه كقولهم لم يكن الله يفر لهم لا اتصاله باب كنه وهو لام الضمير

ان

لم يفتح في اتصاله بالواو
 حين انجزته في الدجاجة

فالنون

فالنون كمسورة لانه في ماضيها لغوتها بالحركة وفالف يونس في هذا في هذا في هذا
 كما بقوله ما اذا لم تكن له جات من جهة الفتي ما فليس يمس من جهة فقد التاميم ما
 وقوله ما فان لم تكن المراءة ابرت وما فاعدا ابرت المراه حبه ضم ما
 وواقعة ابن مالك وجهها على الضرورة كقوله ما فلت بتية ولا استطيع
 ذلك نسخة ان كان ما اول ما فصل في تبيينها ان هو اول زاد ان ما في ما
 الضمير والفظر اشراط كون المضارع المذكور مستمرا في الواصل دون الوقف قال في
 شرح القطر نص عبيد بن عوف وهو حسن لان الضمير الموقوف عليه اذا دخل كنه
 في حرف واحد او حرفين وجب الوقف عليه بهما الساكن كقولك عدت ولم يعد
 علم كنه بمنزلة لم يبع فالوقف عليه عادة الحرف الذي كان فيه اول من اجواب حرف
 لم يكن في الاصل يلزم شدة لم يبع لان عادة الياء تودي الى التاميم لم يبع لم يكن
 فان لم يكن اما مقصود حذف الضمة لا حذف النون كما جازي اتمرو وكان المقصود هو ان لم يبع
 في الشرط لعدم ما عبقره عنده قال ابن جهم في اللام في قول ابن مالك تجب ما الساكن
 في الفعل اذا بقر حرفين احدهما رائد كونه نبيه وهذا مردود بجماع المسالك وجوبه
 كما في قوله كنه من غير تركها انما اتمرو وقد رايتم كونه لان مالك في شرح
 القطر فهو مشترك الا لازم الثاني فيتحقق هذا الحكم في مضارع كان ان فقهه يكون في مضارع
 التاميم كقولهم وان كنت حسنة فاعفها بالرفع كنه قليل والمشدود ان في ذلك
 في كل موضع ذكر فيه بعد ان الشرطية وكان المنذوقه اسم منوذا كنه فاعفها فاعفها

١٥٩

باسم مخرج محذوف بر فيه اسمه ونحوهما ما يصلح جزاء قبل فاجزأ حتى قوامه ونحوه نفس الكسر
مرفوع الى النبي صلى الله عليه واله وسلم الناس جزئون باعالمهم جزاء جزوان مشا فشر
وقوام المراد مقول ما قبل بيان سيفه سيفه وان جزاء فجزأ بعد اوجبه من الاعراب على
نصب الاول على الجزية لكان المحذوفه مع اسمها من وضع الثاني على الجزية بل بدأ محذوف
بعدها اجزاء اي ان كان علمه جزاء فجزاء وان كان علمه شرا فجزاء وان كان
ما قبل بسيفه فما قبل بسيفه وان كان ما قبل بجزاء فما قبل بجزاء الثاني منهما
مما فلاول على انه اسم لكان المحذوفه والثاني على انه تقدير مبتدأ محذوف اي ان
كان في علمه جزاء فجزاء وان كان معا ونحوه او عنه سيفه فما قبل بسيفه
الثالث نصهما **سما** الاول على الجزية لكان المحذوفه مع اسمها والثاني على الفعل محذوف
او على الجزية لكان المحذوفه ايضا اي ان كان علمه جزاء فجزاء او فيكون جزاء
جزاء وان كان ما قبل بسيفه فيكون ما قبل بسيفه الرابع على كسر الالف
المرجع الاول على انه اسم لكان محذوفه مع جزاء ونصب الثاني على الفعل التو تقديره
فجزوان او جزاء لكان محذوفه ان كان في علمه جزاء فجزاء او فيكون اجزاء او جزاء
فجزاء وان كان مع سيفه فيكون ما قبل بسيفه والاول لا تسمى الوجه الا لربها ان فيه
اظهار كان واسمها بعد ان واظهار المبتدأ محذوف على الجزية وكما في كثير من طرف الالف
اضعف الوجه لان فيه حذف كان وجزاء بعد ان وفقد المبتدأ او كان
مع اسمها بعد الف وكله قبل غير محذوف ولذلك لم يذكره بسبويه وذكره في

١٤٠

الوجهين

الوجهين المتوسطين بين القوي والضعف اعني الاول والاخير متوسطين بين القوية
والضعف كما سماه كل منهما على احد الكثيرين والاول والآخر هما ان يترين الوجهين
متساويان وهو كذلك عند المشركين وقال ابن عصفور فيهما اوله تقيسها ان الاول
يعبره بالقوي والضعف يعبره قوة الشك والضعف لا تضار فعل التفضيل المشركه والآخر يترجم
التأنيص وهو كثره عباراتهم فيمنجز تركيب الفعل في ذلك جلاست ركبه فيه فيكون القوي الاول
بمعنى القوي والضعف كما قيل في قوله نعم وهو اجون عليه ونحوه وقال بعضهم ان الفعل تقيسها
تجوز صا حده وتبا عده عن الجزية الفعل لا يعبر تقيسها بعد المشركه في اصل الفعل فحده عدم جود
اصل الفعل في الالف فيجوز في حال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الفعل في صفا تترجم وهذا المعنى ورد
قوله نعم حكاه يمين بن يوسف العديق رب السج احب الي وقول عام لان اصوم يوما من شهر
حسب لي من اظن من رمضان شهر الثاني اذا لم يبع تقديره اسمه ونحوه كما في المسند يعين
نصب الاول جزاء لكان نحو اسير كاترين راكب فراكب وان را حله فاجل اسر ان كنت راكب
فان راكب فان كنت را حله وان را حله ورتما حمرقونا باه او بان وصد ط ان عا داسم كان
الاصح تقديره محذوف وكحرف كوالمراد مقول ما قبل بان سيفه سيف اي ان كان قوله
بسيفه تقيسها الفيا بسيفه وكما عن يونس مرت برجل صالح ان لا يصح في قطع اسر ان لا
يكن المراد برجل صالح فالمراد برجل صالح ومررت برجل صالح ان زيدا وان عمرو وذلك لظهور الدلالة
على اي ترتب عدم ذكره الثالث علم ذلك ان كان يجوز حذفه مع اسمها بعد ان الرطبة
كثرة الالف كقولهم الفتمس ولو فاما من هديا في التمشيت ولو كان ما عطفه فاما فمعه يد وقول

١٤١

الشوا من الدير زود لعلها ما جنوده فاق فيها السخ والجل ما اوردوا في
 ملكا ما وقد كلف مع اسمها بعد غيرها ايضا كقولها من ليدسولا في اتانها اي من
 لد كانت سؤلا تكميل والترزم حذف كان موصوفا عنها ما بعد ان كبر القول ما انا
 انت ذالفران فان قومي لم تكلمهم الفصح ارا ان كنت وانفوت ثم حذف سلق
 ابرل لانه ما بعده عليه ثم حذف به رد كان لا تحصره فافصل العجزه ان انت ثم
 زبرت موصوفا عن كان المذوقه فزان ما انت ثم ادغمت النون في الميم لانهما
 التقارب في الخرج فصارا ما انت ذالفروقه كحذف مع موصوفا بعد ان شرطية كقولهم
 افضل هذا ام الا ارا ان كنت لانفصل غيره في عوص من كان اداسها وانجحت فون ان فيها
 لتقارب مجزئتهما ولان فيه العجز المذوقه في عوص منه وقد تراو علفظ الميم في
 بين شيبين استاز من لسيا با را وجرورا واطرو بين ما دخل التبع كوما كان حين
 زيدا وشذ قولها ما انت كون سيد نسل ما اذا تبت شمالا في قولها
 سراه بن ابركوت في ما كان المسوقه العراب النوع الثاني من انواع التواريخ
 الا حروف المشبهه بالفعل ووجه شبهها بما لفظا في حيث كونهما في عطف
 فصارا ليست محالين كس وعل ولا حرف واحد كالواو والهاء اذ ارا ان
 انشأ بقوله ليست لعلها في النسخ ولا شبيهة لعلها في النسخ لعلها في النسخ واما
 شذ لان في غيرها مما في الالف كمثل الكدت وشبهت وادستدركت كحذف
 وترجيت وتسر ايضا بالنسخ اطلاق الاسم الا على الاصل وهي سنة وعلها ما

فجيرة

تمسده يحفظ ان المفتوحه لانها فرع المكسورة وتبعه ابن مالك في التسهيل واوراد ان قبضه
 يذ ان لا تعد كان فان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كاسد فقدت الكاف
 فصارت كان واجب ان اصل كان منسوخه لانها الكاف من متعلق ان كبر الهمزة وتفتح
 النون مشددة وان يفتح الهمزة والنون مشددة ونونهم تقول عن وتسرع غنيم
 وجمان كيد الحكم ونظر الكنت عن والاحكامه ومن ثم لا يوتها بها الا عند زود والس مع في
 الحكم والاحكامه لا اذا كان في الذي من عن الحكم والترذوقه وبفقران من حيث ان
 ان المكسورة لا تغير نحوها اذا كان جله وان المفتوحه القصير ما تا ويل المفرد ولهذا
 تقع الجملة المقرونة بها في موضع الفاعل والمفعول والمجرور فتا دل مجزول ولكن يشذ
 ويرسب طيفان للكوفيين ومنه ما الاستدراك في خبره ان تبت لما بعد ما حكاهما لفا
 حكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدم الكلام من قصصها بعد ما كوما يذ اسكن لكنه تنحرك
 او صدق كوما هذا ايضا لكنه اسود او خلاف له على الراجح كوما يذ زيدا قائما كذا في رتبته
 ان يكون موافقا له في نفاق قاله ابو حيان في التلخيص في قول من التوكيد تارة ولا
 الغرض في قوله ابن الصبح وجماعة في سر والاسد راك برفع ما توهم ثبوتها او في غير الكلام
 تقول زيدا يبتغي فيهم اثبات البتة عند ارباب اثبات الكلام لان الشجاعة والكرم لا يجان
 يعرفان فاذا اردت برفع هذا التوهم في بلكم تقول لكن يبتغي فيهم ذلك الفوق والكرم
 كوما يذ كرتة كمنه ليجي كرت ما ان ذمته لوهرة الاقنع وقيل هو التوكيد وانها قد تفتح
 مع ذلك سره استدراك وكان يشذ في النون وهو حرف ركب عند كرتهم حرا في

ابن هشام ثم انظر او مروان بن الحارث بن عبد المطلب كذا في كتب بل في كتب لغتهم اطلاقها بسبب
 واذا عرفت حجب المبدأ انه قول الكثر من واطلق الجمهور انها للتشبيه وهو معنى ما
 المتفق عليه في جملة من من السيد انها لا يكون كذلك الا اذا كان خبرها اسما جارا
 نحو كان زيداً اسماً بغير ان كان خبراً ثم اورد الدار او عندك او يقوم فانها لا تكون
 كلمة لفظ لان خبرها الاسم والشرايشية تغيب قول الفرو ولا ان قال من ذلك في
 ايضا والمتر كان زيدا شخص فاقم مترقا بر الاسم وبغير حقيقة فيج التسمية لا انما قام
 الوصف مقام الموصوف وبعمل الاسم بسبب التشبيه كما في خبر يعيد صا الخبر من خبر
 يعود ولا الاسم الا الموصوف المقدر في ذلك تقول كانا مسوا كما كنت في ذلك
 كما في رجل من ذلك من خبر الفاعل بانها كذا يقول انها للتشبيه الموكدة كذا في خبر
 الكاف المعقولة للتشبيه وان المعقولة للتشبيه فكان زيدا اسما صولان زيدا كما في قوله
 الكاف على ان ليدل على الكلام على تشبيهه من اول جمله فمحتمة من الجاهل في حرف
 واحدا مدلولها على التشبيه وان كيد والفاعل بانها بسبب خبره ان يكون لفظ التشبيه لانها
 موصوفة له الكاف فان قلت على القول كبرها بتمسكها برقلت قال في خبر هو
 حرف المتعلق بغيره الموضع الذي يمتنع فيه بالاستقرار ولا يقدر له ما في غيره تمام الكلام
 بدون ولا هو زائد لان دنة التشبيه قال ابن هشام ليس قوله بعبء من قول ابن ابي عمير
 ان كلف التشبيه لا يتعلق بانها قال في المار الرجع وان كان خبرا زادا في حقه المتعلق قدر الكاف
 انما اسما خبرا له مثل قوله ان يقدر له موصفا فقدره زيدا فانظر الى ان قدر له خبرا لفظي

فلا

فطولا في خبره في حال خبر كان زيدا انوك مثل اخوة زيدا بان كان دون الالكرون
 لا موضع لان وما بعد ما لان الكاف وان وصار بانا التركيب كجملة واحدة قال ابن هشام
 وفيه نظر لان ذاك في التركيب الوضو في التركيب الطارئة وتردده الدما خبر بان هذا
 تركيب وضو لان واضع اللفظة في مقصد هو لا هو الذي وضه كذلك ليس من الاسرار التي
 طرأت في الاستعمال من غير ان يكون الموضع فيها مثل انتر ولا في اللغتين صلا في اللغتين
 ولا في الهمزة قوله في جميع اطلاق كذا مقصدا ان كان الارض ليس بها حرام بالانه
 محمول على التشبيه في الارض ليس بها حرام في غير ذلك هو مدفون فيها ولا للتشبيه
 كانت بالذات لم تكن وبلا فوه لم تزل خلفا لهم ولا بد الحسن الا انصاري ولا للغير
 نحو كلف ال عليها امرات ال عليها خلاف الفارسي **روايت** وقد اطلق ابن ابي عمير
 البتة واذا جازها في التا ولوت وهو التتمه وهو مطلق حصول التسجيل او محله غير متوقع
 بسبل الجدة قبل الاول ان تعال انظر حجة في تسجيل من حيث انه تسجيل او يمكن
 غير متوقع لان التتمه ليس مطلقا لاسيما مع العلم بانها حالة ثم تنسقه بالاول كذا في قوله
 في ايت الشبب بعبود بما في خبره بانها في المشبب ما في اللفظ قول الدما خبر صفتا
 لبعض مصدر هذا البيت مع التورية المرشحة ما لو ما زيدا ما سانا ما ثبت نحو من
 ونبت سعودا ووجبت بابتن الوري المشبب ما على ايت الشبب بعبود ما
 وبانها في فعل كذا في قوله زيدا بحس الى من ساء البه ولكن يجب في التتمه ان كان متعلقا
 كذا ان لا يكون لك نفع وكلاهما خبره وتوجهه والا صار ترجيا ولا يكون في الواجب

فقال لبيت عمير كفى فالله قال بن جبر بن عمير طرقات لا يربطه حصر اني متخذه
ايه يجوز ان يكون من قولهم بيت كذا وذلك ان المعنى المشي متروك بقصره وهو جنس
البيت فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف قبل ما في ذلك من الالحاق فقد قالوا
انهم لم يكن الا ان قال له نعم وسوف ارجع ان قلت له سوف افضل من انك صبر
فقلت اني قلت له اني قلت له اني قلت له اني قلت له اني قلت له اني قلت له اني قلت له
في قولهم لا يربطه حصر اني قلت له اني قلت له اني قلت له اني قلت له اني قلت له
منه لولا اني قلت له اني قلت له اني قلت له اني قلت له اني قلت له اني قلت له
انما بناه من قوله فخذ من اني قلت له اني قلت له اني قلت له اني قلت له اني قلت له
لانها في رخت العمول الهام الاول اذا كانت جازية غير متناهية ان الاول كذلك
انتهى مقنا والعل وليس الصلها على واللام الام ابتداء فانها لم يرد كالحكاية عن صاحب
المنهاج على ان لغة فيها كاسباة وهو لتوقع مراد خوف كقولهم ابيج واصل من
الرجب حاصل قال ان من غيره ويخص المنكر وقول فرعون لعل ابلغ الاسباب
اسباب السموات اما ان لم يجرها او محرفة وانها استمرقت مما في شعرهم لا تحسن ذلك
وتكون كاللعل كالاتم وعلوا عليه قوله نعم لعله تيدرا ويخش من ان يثبته بجد على الراجح
ولعله في لهما طين اي اذ صارت على كذا وكذا لا تحسن افعي ملكك لعل تمندرا تتعدى
قالوا ولهذا اوجب به عليل لقوله ورواه الهيراني عن ابن ابي عمير في شرحه الكتاب
في ادراج من غيري في بابي كمال الذي ما فلم يستجب عند ذلك بحسب ما

١٤٤

فقلت

فقلت ادراج من غيري وادراج الصوت دعوة ما لعل في المنوار كسبت قريب ما وقال الكوفيون
وتكون للاستهتماد وتبعهم ابن مالك وجعل منه قوله ما وما يربك لعله نركي وقوله عليه
السلام لعل في المنوار وقد فرغ اليه يستجيب لعلنا لعلنا كمالا في عهد غيرهم كقولهم في الزجر والحيث
في الاشتقاق في تقييدها في الاول اضطررنا في قولهم لعل في المنوار لعلنا لعلنا
ترقب غير الرواق كقولهم لعل في المنوار لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
اي لعلنا ولا تستم ذلك في لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
ولا يظن ان لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
الاية مرتبة بان من تحتها ولو كان مذكرا حقيقا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
يتحقق تصدق في لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
الاشفاق في النكاح لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
به سوار والاشغال الشاقي مجرور لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
توجبك لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
الابتداء ومثله لولا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
ذلك نحو قوله الشاقي في لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
وعلى لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا
لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا لعلنا

١٤٧

المعروف بها ورغبت بالمدح ورغبت بالمعجزة ولما ولدت انتم وعلمها اعلم الا يعرف المكون
عكس عمل كان وهو نصب المبدأ ورفع الخبر نحو ان ال فانه انما يشترطه اسهل من تقدم
في اسم كان في اجزاها ونسبة الجزاء هذه الاعرف كما كتبها هو نصب البحرين ووجه
الكوفيين في السبب الا انه باق في حرفة الاصح وعلما فيه الرفع هو المشهور ووجه زجاجة
نصبها انه لغز وضمن قال بذلك ابن سلام وابن الطرازة وابن السيد الهيثم وذكره
المعنى في حقيقة المفردات كما ليدت ان قهرهم سبب في افعالهم اذ اسود فخرج
الليل فقلت ولكن حطاك فخذ ان عراستها انا قوله كان اذ نزل اذا
تشوقا فادوم او قل عموفا وقوله يا ليت ايام العجوة ووجهها وكذا قوله ليت ابك
منطقا ولا يرد ذلك على حقيقة الكلام المعنى لانه قليل والجمهور على انكار ذلك في قولهم
فالتعريف الحديث مصدر فحرف الشا اذا بلغت فحرفه وسبب طرف ان مرة
بوجه فحرفا يكون في سببها فاما وبان المفردات حال في المفعول المطلق كما
ويكون في فادوم او قل عموفا ووجهها ويوجد منطلقا قال ابن هشام ولا تعد في قول
كولن ويكون كاذب الى الك لا لعدم تقدم ان ولوا الشراطين وفيه نظر تنبها
قد تقدم في اجزاها ان من علمها عمل ان في لغته في غير علم وشرط اسما
ان يكون خبر القول ففعل اسما كما في قوله تعالى ما تتركه فانها في قوله فادوم او قل عموفا
عرفت ان في لغته في غير علم من سببها فاما وبان المفردات حال في المفعول المطلق كما
في الاطلاق القول في لغته في غير علم ولا يرد ذلك على حقيقة الكلام المعنى لانه قد نزل في قوله

لذاتها

لذاتها بل انما ذهب اليه الجرد والفاخر من انما بقية اسمها عمل كقولك نبت الكلام فعمل
فعمل الخبر في جزاءه والمكس فان قلت قدر قولها باستنادها قولها بانما عملك او عمل
الاقتضاه في فعله منصوبه دون معرفة ولا تغير ذلك قلت قال ابن هشام ان
يحيى بان المنصوب خبر ما رفع في المنزلة من ان لا اعاب قلبه والمنزلة من ان
ولا يتقدم احد على ما من الاسم ويجوز عليها مطلقا انظر في اجزاها ووجهها
يجوز في قولها ان قائم ولا ياقم او عندك او في العالم ان زيدا وذلك لان
لها مصدر الكلام فتقدم زالت الصندرية وانما ان المفردات فانها وان لم يكن لها مصدر الكلام
لكنها كما لم يمول اذ هي مع ممولها في تاويل المفردات تقدم عليها بشرطها قال ابن هشام
من الكلام ويؤثر في لغته وكان عرفا في مرتبة العدد كحرف الف والنسبة والاستفهام
والتشبيه والتصحيح والرفع في غير الين الين مع ذلك الكلام عز اول الاري ما قصد
التكلم وكل واحد من هذه الحروف يراد بها قسم من اقسام الكلام كحرف الين
فانها لا يدل على قسم من اقسام الين كحرف الين في حفظ والتوكيد لغوية الين في التوكيد
المفرد الا انها مع ذلك وقعت في موقع عرف الين كالتام فوجب تصديقا وانما المفردات
فلكونها مع غيرها في تاويل المفردات فوجب وقوعها في مواقع المفردات كالعمل في المفعول خبر التاويل
والمضاف اليه لا تصدق وان كانت في مقام المبتدأ الذي هو المصدر في الين لا يتقدم
جها على اسمها المصغرة في العمل لانها اعلمت بالملح في الفعل لثابتها في مقام الين اذا
كان الخبر فادوم او جريها ووجهها فانها في قوله تصدق اسما من اجزاها في قوله

الوجه القبول بعد الاستفهام كجواب كل سؤال الذي هو مصدر بعد سيبويه في قوله من
فعله وهو قوله قبله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام مجزوءة بعد
الوجه وهو وجهه بغيره بلا وسنة لكثرة الاستعمال انتهى والشمس في الفظة مصدر
سرت اشكر كسرت الفوق قال سيبويه في قوله سرت من قوله هذا المعنى ان الضمة كانت
قوله هو ابو غدير ما فعله لم يشبهه مصدر الا بايها كانت الضمة والافعال يجب عليه
المصدر من باب العيشة كالضمة والركبة قاله الرض والخضما الرض والخضمة المذكورة ما
الزائدة فكيفها عن العمل لزال اخض منها بالمثل الكسبية الذي يوجب عليها وجوب حرف
حروف ابتداء تدل على اليقين نحو انما زيد قائم وقوله لا كانا فانها تون الى المورث
ولذلك سميت بزيادة كانه ولانها تدل على اليقين في اللفظ ما في قولك لم تقرب
الظهور ولو ان نزل او ما علمت بان ما حرف كيف عن العمل واذا
تمام الفصل كتب بزيادة تدل على كونه الحروف للدخول على الفعل بعد ان لم يكن صفة
له وقد عملت مع شقوق ما قيل بل هو الارجح لعدم زوال اخض عنها بالاسما فهاذا
ليتها قام زيدا فلان لا يرسع وذهب الفراء الى وجوب الظهور اما في روى
قول النابغة قالت الا تسميها يا احمق من طالع حارس ونفسه فيدها وبجانب
فانزع عن ان ما كانه وذا تبتدا ولاحق ما ان حلت الخ والفتحة عن ما يرمع في الاسم
ليت ولاحق ما ان اول الخ قال ان يمشي ويحمل ان الرفع على ان ما هو صيغة فان الارتفاع
نحو هو حمد وفاي است الذي هو بظلمها من ذلكته اتمل بوجه لان حذف العلة الرفع

١٧٢

بالمعنى

بالمعنى غير من مع عدم طول الصلة قبل انتهى وعدم طول الصلة ذلك مجموع من طول
بالصفة وقد مر هو مثل ذلك المعنى في باب ان التراجيع والرجوع والشمس في قوله من
ما كنت الا جاز اعلم ان الحرف في سياتا وتبعه سيبويه في قوله في السماع المشهور فيها
دون ما اذا وخرج بقول الزائدة ما المصدرية والوجه هو ان لا يكون من العمل نحو محض ان
ماقت ارفق ملك وتكون تسبون انما تدم من مال وبنين واعلم ان ما غنيت من مشر
فان لفة فسي ان الذي يدل على عود العنبر من روضة اليها اذ لا يعود العنبر الا الى السكة
وكان عليه التقيدها كما خلفت وكانه في المثال فانها لا يبعث ان يكون ما قبله الزائدة
فتد بربطه بهنما كس لا بسن فيعرض له وروان جانه من الاصول من منهم الظفر
الزائدة الموصول ذكر وان ما الكافة الترسع ان فيه وان ذلك سبب ان رتتها المصدر
فما نحو انما تارة واحدة فالاولان ان اللابسات وما للفرق فلا يكون ان توجها الى
شروا بعد لانه متاخر والا ان يوجه الفاعل المذكور بعد لانه خلاف الواقع بان في فعلها
معرضة لغير المذكور وعرف الالبسات للمذكور في المحر وقد عرض عليهم جانه من العمل
البيان كالكسوك واتباعه من النجوين كما يدهان ابن شام قال في المعفر ان ما كونه
بمنه مقدمتين بطلتين بجاه النجوين اوليست ان اللابسات وانما يركب الكلام
اشباتا كان مثل ان زيدا قائم او نيف مثل ان زيدا ليس يقع ثم وسن ان الله لا يعظم النكس
بش وبيت ما للفرق من زينة لتمامها وتماثلها وبعثها ولكنها وبعثت من القول بانها
تاقية لفظ من زينة كسب الزينة في اللفظ ذلك الفاعل زينة الزينة ولا غير

١٧٣

ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسه السريانيات ان العرب لم يملوا انما جعلوا الفرس
والا فضل الغيرة بقوله ما والا يرفع من حسبهم انا اوسنا ما اشتهر ويخرج هذا القول
ما اجاب به العلامة الفارسي في شرح المنقح عن الاصطلاحين فقال المراد ان كملوا الامل
كذلك فحاسب ان يفرق فيها بين المصدرين المصليين لم يربطه وان كل واحد
من الحرفين غير ان وما بق ما ان الربك على سمنه الاصل في تسمية ما ذكره بل هو بيان
نسبة القصر انما من الغيرة لا بالثابت فان المفرد في الماكان قد جعلها في الغيرة وغير
الاثبات والاخر غير الغيرة ثابت ذلك ان ليس المراد منها الغيرة لا بالثابت منها
قال المحقق الشريف بهذه المناسبة في قوله من التردد كما في عيسى الربيع وعمل عليها
في توجيهها فانها المصدران **محل** ان وممولها بان وجب ذلك فتح غيرتها
وجوب الفرق بينها وبين الكسرة **والا** يمل المصدر محل ان وممولها بان لا يجوز
ذلك **كسرت** غيرتها وجوبها وان جاز **الامر** وما المحمول ومدى جاز الامر انما
في الهمزة وكرها وسلم تعبيرة بالمصدر عما انفرد به في سبويه حيث يفرق بين
مفرد من يوظف زيد ان في م حيث يجب فيه كثران مع جواز حصول المفرد كلها وكل
ممولها كذا ذكر ان بالثابت اذا عملت ذلك فيجب الفتح في ثمانية مواضع يجب فيها
ان يمل المصدر محل ان وممولها انما ذلك ان يقع في **ملا** نحو قوله تم اولم يكتسبهم
انا انزلنا **انزلنا** ان ان يقع بها من الفاعل نحو قوله اولم يكتسبهم
انما سماع الغيرة لا ان يقع مفردا لا غير القول كذا كما في قولك انما سماع الغيرة

١٧٤

انزلنا

الاربع ان يقع في موضع رفع بلا تبتدأ نحو ومن انا انما كنت ترى الارض من شدة اي يوصف
انما سماع ان يقع في موضع خبر اسم مسمى غير قول ولا صادق عليه خبرا نحو انما قال في انما فضل
اي فصله بغير حرف تولا انما حاصل واعضاؤه زيد انما سماع ان يقع مجروره بالحرف
نحو ذلك بان الله هو الحق السبع ان يقع مجروره بالاضافة لا غير حرف كذا **القول** بانما سماع
تعلقون اي مثل نطقكم الذين ان تقع عطية خبرها ذكر نحو واذا ذكروا نعمت انما سماع
عليكم واذا فعلتكم انتم وتنفين او سب لرسولك واذا فعلكم الله اهدى الينا انما سماع
اي كونها لكم يجب الكسرة لثمة مواضع لا يجوز ان يمل المصدر فيها محل ان وممولها اعدوا
ان يقع مكية بالقول **مخى** قوله نعم **قال** الى عبد الله انما ان يقع في ابتداء الكلام نحو
ان انزلنا **ما** الى اول بيت الله الثالث ان يقع في اول الصلة نحو واين من الكون
ما ان فاخته لثمة الرابع في اول الصفة كرس برجل انما فصل بين السكت اول الجملة
التي هي نحو كما افرقت ربك من شريكه **الي** وان فرقت من المؤمنين كما يحون
الت **رسول** اول جملة المضاف اليها ما يخص بالعلم وهو اذا واد حيث نحو حلت
او اذا واد حيث ان زيد اجلس **الرسول** ان يقع قبل اللام المتصلة نحو والرسول كذا
رسول او يشهد ان المنانين الكاذبون انما ان يقع جوا بالقسم نحو والرسول
المبين انما انزلنا **ه** السماع ان يقع خبر عن اسم ما من نحو زيد انما فضل تفهيم ان
الاول قاله الدهر في المثل قد يجب الفتح مع اوكالية بالقول نحو قال زيد انما
فضل انما سماع فتفهم لا تها في اول الكلام الخي مفقود لو وقع بعد لام التثنية المندوة اي

١٧٥

ان يقع

ان يقع

لا كنت فاضل اكرسك فان قلت فالوجه اذا الفتح انما هو وقوعها بعد اى راكونها محكية
بالقول قلت الوجه للكسرة الواقعة بعد القول المقصود به الكسرة ووقوعها في الابد
نظرا الى الكلام المحكي وقد عدوا وانه قسمان براسه فلهذا كسرت ايضا ولا فرق فيما قلته
الثاني قال برستم قد اولع الغفيا وغيره الفتح ان بعد جث وهو لحن في حشر في نها الفتح
الا لا يجوز ان المقصود ومحمولا في تاويل المفرد استمر وقد اوجب جازية منهم الضم
وموجب اللباب والسيد ركن الدين فتحها نظرا الى الصلة فلا فائدة المضاف اليه وانما
بعضهم الفتح والكسرة في الالف اليه بين في شرح التسهيل للوجه الفتح جميع لان جث تضاف
الى الكلمة وتضاف الى المفرد كقولك ما ولطفتم جث الكسرة بعد ضمهم ما سبق اليه
جث في العلم ما يجوز لا يجوز ان في الالف الواقعة بعد الالف وان قلت امر جث
المفرد في الالف كجث مبدية قلت يجوز الفتح وان قلت انها تضاف الى الجوزية وان ان
ومحمولها تباين صدر وقوعه موضع مبدية الحمد في الجوزية قد قوله ما ان ترى جث
سهل على ما يفتح سهيل ارجح سهيل وجوده وقد في خبر المبدية بعد جث غير قبل
استمر في هذا الوجه في كسرت اذ يرمم عليه جواز الفتح في جميع صور وجوب الكسرة في طرف
يجوز الفتح والكسرة في تسعة مواضع يجوز فيها حصول المصدر على ان ومحمولها ومصدرها
ان يقع ان جث عن قول وجيز عنها بقول وانما عمل الفتح في واحد نحو اول نحو ان
احمد الله فانفتح على ان القول على حقيقة من المصدر في قوله حمد الله والكسرة في غير
المقول من قوله ايا حمد الله هو انتم القول الاول وجب الفتح او ان لا يوافق

١٧٤

القدر

القدر وجب الكسرة ان لا يقع بعد الالف في كقولك وكتب اري زيدا كما قيل سبوا
اذا انما بعد الفتح واللام في الفتح في خبر فاذا العبودية اى من هذا كما قيل فوجت فاذا الالف
والكسرة في خبر فاذا هو بعد الفتح الكسرة ان يقع بعد فاذا الخبر انما من عمل سبوا كما انما في ثياب
من بعده ووصف فاذا في خبر جسيم فانفتح في خبر الفتح ان والوجه اى من هذا ان اذ في خبر الفتح
والوجه والكسرة في خبر في خبر جسيم الرابع ان يقع في موضع التعديل كما ان في خبر في خبره اية
البر ارجح في نافع والكسرة في الفتح في تقدير لام العلة اى لانه والباء فيون بالكسرة انما التعديل في نافع
شئ ومثل عليهما ان محمولاتك سكن لهم ومثل بكسرت ان كسر والفتحة لكسرت ان تقع في فعل
فم لا لام بعد كقولك او تخلف برسك العلة اى لانه فيون بالكسرة في نافع في تقدير
كسرت والكسرة في جواب البعولون اوجوبه ولو انتم الفعل او ذكرت اللام تعين الكسرة كما
نحو قوله ان زيدا القام وعلقت ان زيدا قائم الالف ان تقع بعد واو سبوا في خبر
صاحبة للعطف غير كون الكسرة ان لا يفتح فيها ولا تعوى الكسرة في نافع فيها ولا يفتح في نافع
واو كسرت الكسرة في الاستيفاء او بالعطف على جملة ان الاو والباء فيون بالفتح بالعطف
على ان لا يفتح الالف ان يقع بعد خبر ويجوز الفتح بالباء والالف في خبر عرفت امور كسرت
انك فاضل الكسرة لا تبدأ في خبر من زيدا خبره لا يجوز ان تقع بعد انما انما
فاضل فانفتح في انما بمفردها وهو قبل الكسرة انما عرفت استغناء خبره لانه لا يفتح في
الالف ان يقع بعد لا يجرم والالف الفتح في الخبر ان انما بعد في نافع في خبره انما

١٧٧

فمن ما ضان وصحتها على اى وجب ان زيد ولا صفة وعند الفرائض ان لا يجرم بمنزلة لا يجر
ومن ما لا يردن بعد ما مقدره والكسرة ما حكاها الفرائض ان بعضهم بمنزلة الدير فيقول
لا يجرم لا يجرم ولا يجرم الخ ذاب ولا يجرم بعد حمت في الاسم المعطوف على
اسما هذه الحروف منسوب سواء كان قبل الحرف او بعده كقوله ما اتق الربح وكورد ونحوها
بما اية الدير والصور ما يعطف بالحرف بالضم على الرفع قبل الحرف وهو جوازي
العباس يعطف بالصور على حرف الضم على الرفع بالضم بعد الحرف ونحوه ان الكسرة
وان المشققة لفظ الكسرة حكاه ولكن دون الثلاث الاخرى في هذا الموضع
على اسمائهن وذلك لانهم لما عجزوا عن جعلهم يعطف على اسمائهن بالرفع جعلوا على
مما لها ويكون من عطف على المفردات ان لم يثبته ان يثبته ان لم يثبته ان لم يثبته ان لم يثبته
الاسم فان قرئ دعوى ان المشققة لا تغير من هجتها ممنوع من الرفع لانها على
قد اشبهت بالاسماء عن ذلك بتعريفها بالكسرة حكاه قال ابن جيب ان المشققة اذا
كانت مكسورة حكاه في رسميتها في العطف مماثلة ان الكسورة لفظا في هذا الموضع لانه
عبد النجويون فانهم اذا قالوا يعطف على اسم ان الكسورة دون غيرها او هو انه لا يجوز
العطف على المشققة والمشققة من اسمين قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز
فالعلم الذي يجوز ان يكون حكم الكسورة كقولك علمت ان زيد اقا ثم لانه موضع هجته
المستقلة المعرف لا تشمل المقبولين في باب علمت على الكسرة غير المعلوم به بل في باب
الكسرة اذا فعلت اللام نحو علمت ان زيدا اقا ثم ولو لا انها في حكم الهجته المستقلة لجر كسر ان

١٢١

الانزاع

الانزاع انك تقول العجز ان زيدا اقا ثم كسر ان لاندى لم يكن صفة منزهة المستقلة لكونها صفة
والعلم على كسر ان يكون مفردا لم يجر كسر ان ثبت ان المقبولين في باب علمت من هجته
المستقلة وانما اتعبا بعد ما توفيرا لما تقف على من من الضم عليه واذا كان المقبولان
في حكم الهجته المستقلة يكون هذه المشققة بعد ما في حكم الكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها وان كانت
مقصوفة لفظا لانها مكسورة فمنها باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفترقة على غير هذه الغرض
لم يجر العطف على اسمها بالرفع مثل قولك العجز ان زيدا اقا ثم وعلا فلا يجوز الا العطف ولا يقيم
الرفع كالعطف على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم الكسورة لانها موضع مؤنث
كل وجه انتهى هذا التحقيق اجري بن لك في غيره فانك في شرح الكافية وتبين ان بان
اذا كان موضعها موضع هجته نحو علمت ان زيدا انطلق وعلموا لكن قالوا في غير ذلك
قال ابن ابي عمير في هذا التحقيق ان يقع لفظه وذلك لانه بعد تسليم ان المشققة وما في
غيره بتقدير اسمها لا يجرهما عن كونها بتقدير المفرد اذ انك الاسمان بتقدير المفرد
وهذا اسم ان كفى ان ان دما في غير ذلك بتقدير اسمها بل في قول لا في تقدير
اسم مفرد المصدر الذي انك الاسمان مؤنثان به قال وانما دعاه الى هذا العطف
انه راسي بوجه يستشهد على العطف على الكسورة بقوله نعم واذا ان من الله
ورسولة الانية وكذا يستشهدا بقوله ما والافان علموا انا واتم ما بغاية ما بقية
شفاق في العطف على اسم الكسورة بتقديره في خبر من الاول والتقدير
انا بغاية واتم بغاية لولا ان المشققة بعد فعل التقدير في حكم الكسورة لما صح من ان لا تستدل

١٧٩

المذكور ويصح ان لما رأى سبويه يستعمل المسكورة بالفتحة فقال ان الفتحة تفيد المعنى على
المسكورة في جوار العطف على اسمها بالرفع لانها حرفان كقولنا ان هذا ما وادخل العطف
بالرفع كقولنا ان زيدا قائم ومعمود والسر في ذلك ان سبويه قد اورد في
العطف على الفتحة مطلقا اذا لم يكن معها الا ابتداء من حيث ما في جزمه فانما يدل اسم مفعول مرفوع
او منصوب ويجوز ان سماه بعض الحروف الكثرة اشهر وليس يقع المعطوف على اسمها بوزن الثلاثة
الحروف المذكورة مطلقا بل بشرط **الجنح** كقولهم واذا انزلنا رسولنا الى الارض لم يجر
الاكابر ان تدبري من المشركين ورسوله وقول الشاعر **فمن كنت لم تحجب بوجهه وادته**
فان لنا الامم النجيلة والاب **وقول الآخر يا واه قهرت بذي السبي خوفا ما ولكن**
علمي اللبس والاصل انما قالوا انما لم يصح قول من جزمه كان زيدا وعمودا فانما في الثلاثة توارى عن
استقلالها الا ابتداء وانما محمول احد هو كجزم فعلان رفعها واحدا غيره وذلك لا يجوز لان
عوامل الجوزع منهم كما لم يشر اليه في الاثر الواحد ليصح من شئين مستقلين كما برهن عليه في عمدة العطف
الك في الفراء المشترط في الشرط كما يجوز قولهم ان الذين آمنوا والذين آمنوا والذين آمنوا
والصائبون وخرج على منبتا عند قبره والكلام على التقديم والاشارة في اول خبره في خبران
ولا يفرقها حديث التوارى لان ان واوحتها لا تعني في الخبر شيئا عند الكوفيين كما في مشروط
العراضة الاعراب كقولك ان الفتي زيدا فاني لم يصح في ذلك بالثلاثة بل في عمدة
في السنة كما بقوله **يا بالشيء انت يا ليليس يا عود ليليس يا ايس يا وخرج على ان**
الاصل وانما سمي **ابجد** في تسمية هاء الاول من الحروف في رفع الاسم قبل الخبر

١٤٠

انما

انما جرحه حيث تبين كون الجوزع للاسمين كقولك وزيد وابسان واما كون زيدا وعمودا في الدار
في الزيادة فانه شبه عبد بن شمس من شريح بنت سعد قال في هذا موضع كثر فيه اليوم الثاني جواز
رفع على العطف في امره وكذا متفق عليه وتختلف في الخبر فيقبل المعطوف على اسم ان كان
المعنى وهو قول اهل البصرة من بعض اليهوديين وابويهم في الارشاد عن الكوفيين
ويعجزوا الزجج وجر عليه ان انما جرحه ان ذلك وشرحهما وكما قيل هو مبتدأ محذوف وخبر
وقيل معطوف على خبر المجرى وبهذا الوجهان لا اختلاف في خبره عليهما واما الاول فادخل ان ذلك
انه لا اختلاف فيه اليه ونوعه في ذلك قال ابويهم ان التقوا على جوار ارفع بعد خبره في مختلفا
على ما ذكره في سبويه ويجوز واجازته اسمها انما المبتدأ ويجوز محذوف للدلالة عليه
عليه وتبين ذلك في رد سبويه الجرح والبرء والفارسي انه معطوف على الموضع قبل
موضع اسم ان وقيل موضع ما منع اسمها ونقل الناس من الفراء الطوال انه انما نفع
بالعطف على العجز المستتر في الاول ومن قال نسي من هذه الاقوال لم يمنع القول بالابتداء
قال في عمدة ان ذلك لا يمنع جواز رفع المعطوف على اسم ان ولكن باطلية ذلك
من فرد سبويه وهو انما سمي الذي عليه المحققون المنع من رفع المعطوف على اسم
الاسم مطلقا سواء ظهر الخبر ام لم يظهره الاعراب ام لم يخف وذلك لان المعطف
على الملى عندهم ثم شرطوا طاعة اسكان ظهور ذلك المبنى في النقص وذلك لما يرد
في خبره ليس زيد قائم وما جاز من اراءه ان سقط اليا، تصب ومن فرق جاز العطف
على الاول منصوبا وبنى الثانية مرفوعا محذوف خبرت بزيد وعمود والى الخبر مرتين

١٨١

شرح على الفتحة المحل

بما سئل ان لم يجرى ان يصب عليه الماء لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
واسوا برؤسكم وارتبكم نصب المصروف على عمل الجور جواز سبب الراسخ الفصح ان يجرى
ان يكون الموضع نحو ان لا يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
الاصل اعم من ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
فذلك لم يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
لان الظاهر ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
بارفع يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
بعض البرهان الاول انهم لم يشرطوا المجرى وسفوا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
واجازها الكوفيون لانهم لم يشرطوا المجرى وان لا تعمل في المجرى عند سبب انهم لم يشرطوا
حكم التواضع باعد البدل حكم النسق عند جرم والرجوع في المجرى الاتباع في مذهبهم انهم لم يشرطوا
بعد نظر الجوز لا قبله كونان زيدا اقليم العاقل اوطبه وانفسه وانفسه عند الكسوف والفرار لكن
بشرط خفاء الاعراب عند الفراء وكما سيورد انهم يقولون فيهمون لا يعلوا عليه قوله نعم
ان ربه لغدوف بالحق علام الغيوب قال الزجاج علام الغيوب صفة لزيد قال ابن جني
والمتفقون من البرهان لما كرهوا في غير النسق المتواضع الا انهم لم يشرطوا
فقطه ولا يقرى عليه وقد سبوه علام الغيوب زيدا او بلسان عمل يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
نالك في شرح الكافية ونسب سيورد انهم يقولون فيهمون في العطف مع انهم لم يشرطوا
الموثوق بجرمتهم انهم يقولون فيهمون ان يكون انهم لم يشرطوا انهم يقولون فيهمون فيهمون

١٨٣

ان يجرى

ثم حذف المبدأ ونق بوكيد كما يحذف الموصوف وتبقى صفة الموصوف الفاعل الثالث من انواع
النواسخ ما ولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
لذلك جعلنا عليها عند الجازيين في حرفي المبدأ وينصب الجوز في المجرى انهم لم يشرطوا
ما يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
فان ذلك وجدت كلف الصالح الصفدي بصورتها سالت الشيخ ابي بن الدين باحيان انهم لم يشرطوا
فان ذلك كورد في القرآن العظيم اعمال الاعمال ليس فقال ثمانية مواضع اهدا كما قالوا ما يجرى في الارض
وان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
قال في رفع بعضهم انهم لم يشرطوا المجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
وفي نظر وتوهم يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
ذلك في الفاس ويقولون ان المجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
اهداهما وما يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
انهم لم يشرطوا الاعراب عند الفراء وكما سيورد انهم يقولون فيهمون لا يعلوا عليه قوله نعم
ان ربه لغدوف بالحق علام الغيوب قال الزجاج علام الغيوب صفة لزيد قال ابن جني
والمتفقون من البرهان لما كرهوا في غير النسق المتواضع الا انهم لم يشرطوا
فقطه ولا يقرى عليه وقد سبوه علام الغيوب زيدا او بلسان عمل يجرى في الارض لولا ان يجرى في الارض
نالك في شرح الكافية ونسب سيورد انهم يقولون فيهمون في العطف مع انهم لم يشرطوا
الموثوق بجرمتهم انهم يقولون فيهمون ان يكون انهم لم يشرطوا انهم يقولون فيهمون فيهمون

١٨٢

انما ثبت راي النبي لما قاله ما كتبه بوقوع الاسمين بعد ما مر فويل عن ان يخرج منه ويقول
انما يتبينها **الاول** قال ابن شاذان في شرح اللغز او نصب من جاز ان في لغة اهل الجبل
على ما نص عليه في شرحه وان كان في حب والمطرز في شرحه وكثير لظن اتفاق العرب على استعمالها
ويخص اختلافها وليس كذلك واذا اختلفوا في القوي الشبه فكيف يجوزون على الضيق وانما
منصف شبه لا يمس لان ليس لغز الا في لغة العرب وقد حققوا انهم لا يعملونها الا في
الشرق فلو لم يمس فقد عرفت ما هو امره وانما قال في المعنى انما انفق المصراع
تخص عند الجمهور لتمامه ورد عليهم ان تلك نحو قولهم فلان يكون فلان انما له وحب
بان شرط كونه للام انفق قرينة فلا فروع الا لا في المعقول من سبب ان المصراع يتحقق
بهما للاستقبال والقرينة المعنى من الاكثر في اللغة غير شرط التمسيل ولم يزل المتصلا
يستكون قول سبب في المصراع ان المصراع المنفرد لا يقع الا في قول غير واحد
انما لا تصدق بل يستعمل قال المراد في المعنى وانما سبب انفس والمبرور وانما
عدم لزوم ذلك وانما قد يكون لتمام انما الثاني تضييق لفظ المصراع انما
الشعر وغيره وعلى كثير من النحويين يخص بعضهم عددا بالشعر بل طاهر به الرضا انما
جميع النماه وليس كذلك ولكن يدين في النحويين في خلافه لان الجمهور لم يعمدوا على
مطلق بل بشرط اجتماع ثلاثة امور فيها ما هو المشهور في كل منها كما سئل احد
بقا النفي ان لغز خبره لان لتمامه انما كان لا على القدر الذي ثبت ليس فكيف يمكن
مع زوال المش بونه بانفس الغر وذلك وجب الرضا في قوله ما امرنا الا واحدة وانما

١٨٤

الاول

الاول من المصراع والاول الا انه قد ما زينة كماله حسن وانما قوله ما وما التمهيد لا يجوز انما
وما مر حركات الامتداد فانما في باب زينة الاسماء والتقدير الابدور دوران
سبحون وتغيب مذبذبا اي تغيب وقال ابن الملك انه تخلف على ان يسوي بل يرى ان
صيغة المفعول كغير المصدر قال والاول ان يجعل نحونا ومذبذبا خبرين منصوبين بما هما
لما ليس قال النحوي زينة قول الا فرما وما حيز الذي يشبهنا راما ويسبق بابتداءه لانما
والاول هذا الشرط وجب الرضا المعطوف بل ولكن على الخبر نحو ما زينة ما بل ولكن فاعده
على ان خبره زينة محمد وقد ولم يخرب في العطف لانه **بجزء** **الاول** في قوله في الشعر
وان كان ما اول من غير تعقيب لعدم اتفاق النحويين في الاستدلال اتفاق من قبل الاستدلال
ايضا كما رايته لانما يرد عليه اتفاق النحويين في الاستدلال لاجل خبر دون نفس خبر نحو
ما زينة ما لانما العار فان الغرض في ذلك التصديق عليه انه قد تحقق مع ان النصب
وجب به جميعه في الثاني اذا انفق النصب في خبر نحو ما زينة غير فاعده في لغز النصب
والجمهور ان يجوز ان يكون الرفع الثالث في ذكر من وجب الرضا مطلقا وهو المنفرد في
او قول الجمهور وانما يجوز النصب مطلقا وهو قول ابن شاذان في جواز النصب بل يكون خبر
ومعناه وهو قول الفراء والراعي جواز النصب بشرط كون الخبر منصوبا به وهو قول ابي الكوفيين
قاله في التبرج في انما في ما هو الجح من اسمها فلما تقدم بطل العمل كقولهم ما نسيت من اعبت
ولانما قد جعل في رواية سبب في الاماك في موش ذوا قول الفراء في ما يجوز انما
نفسهم ما اذ هم في شرحه واذا ما منهم بل في قوله في ما زينة احوال قبل ان الغرض في تبيين

١٨٥

ان كل كذا تفصيل الجواب بان ذلك يتبع حال حدوث التقديم فملا على التميزه لا على التميزه
المسقط الالهي بل على ان افعالنا على كونه للطلب اذا تقدم وبنه وهو وقيل ان منهم
بمنصب على اننا كجزء العالم على اننا كذا انما في ذلك في اوقات الدنيا كما انهم لم يردوا
صنيف لان المعاني لا تعمل في الاجال وقد ثبت وقيل ان منهم من نصب على الطرف كما قيل
ما احد من ربي وانت تربي ما احد من قرة فالتربية في اللزوم في ان يات في
في شرحه وقيل منهم من يابا مع ما في قوله النبي الثالث في قول الجوزي ان الله
فوقه بل العمل كقولهم وقالوا تعرفوا المنازل من منى وما كل من وافق منى ما
فمن نصب كذا لضعفها في العمل فلا يعرف في غيرها ولا يموله الا اذا كان الممول طرفا او جزءا
في جزاء التقديم ولا يطل العمل نحو ما ذكره في غيره وما يات في استيفاء التوسيم فيها ما لا يوسع
في غيرها كما في قوله كذا لا يموله ان تقدم كذا في العمل وان كان طرفا او جزءا او به من ان مالك
وقيل لا يموله في ذلك قال بعضهم وهو انما في قولهم كذا في قولهم وانما في ذلك في قوله
ان مالك من يتبع تقديم كذا لضعفها فان تقدم الممول في تقديم العمل في ذلك في ذلك في ذلك
الموازنة في المنع في قوله كان يشهد بالعواب فان الممول قد يمتنع في ذلك في ذلك في ذلك
الا ترى ان الممول في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
الزائد في بعضها فهو يربط بطل العمل كقولهم في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
فولكن انهم عرفوا في عدم زيدا وبنه مع ليس الممول في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
والقول ان ان يوزن في رتبة وانما بطل العمل في قولهم في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

146

الشيء

الطلب سببا وانها في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
قال بعضهم وعنده ان افعالنا على كونه في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
بانها لا يجوز الجمع بين طرفين متفقين في المصداق لضعفها كما ان زيدا قائم واما الجمع بين اللاتم
وقد ثبت في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
يسوبها من ان افعالنا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
ايضا في قولهم وانما في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
القول في انما تراود منها ايضا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
لا زالت في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في سرفه لا يملك لانه قائم في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
لغيره في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
ان من جاز ان الشجر في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
وهي سواد القدر لانا باقية في سواها ولا عن غيرها من افعالنا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
لما قولهم قال ان مالك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
تقديره لا ارى في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
بغيره في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
عنده في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

187

بما في الجلب قوله: **اذا لم يرق غصص من الذي** فانه كما كسبوا واللام لا بقية
وقبله بولن من تنبیس استرطا فلا ايضا ان يكون لغير الودعة فقط نحو لارجل في الدارة
بل برهان اوربال و لغير الودعة احتمالاً مرجحاً و لغير الجبس احتمالاً بل ان كان له اصل فاما
وتعالق في توكيده على الاول كما قرأنا في جمل لانه قال ابن سبويه و غطت كثير من النجاشين
فرحموا ان لا الامل على ليس لا يكون الاله فيه للودعة وورد عليهم قوله قوله لانه في الاشياء على الامل
بقية انتم فان كانت لغير الجبس فما كان عملها ان كانها سمية قريباته و استرطا
فان لفظها اي لفظ لالناس ان ثبت الكلمة واللب لانه في اللفظ في عمارة او اهلها كما
فصارت لانت وحركت انى لانها كالمين بالفتح على المشهور لانها اختلفت كركات
وبالكسر على اصل النفا الى كنين و بالفتح على الامل لفظها من الامل كما حذف اهلها لزونا كما
سبغ في غلات كمن لان فيه و تاء التي ثبت بها المشهور الذي عليه جمهور وقال
ابو عبيده وابن الطراوه هر كلة و لبعض حكمه وذلك انها لان في زانان راحة في اول
اليمين كما جاء العاطفون تيمين باسم عاطف و المطعون تيمين باسم مطعم قال المصنف
وهو ضعيف لعدم شهرة تيمين في اللغات و اشبهت كرات عاين وايضا فانهم ليقولوا
لات او ان و لات من اوله و لان و لات تين و قيل كنية واحدة و هر فعل غير مطع و قيل
هر اضربت بمخرجه و استعملت لغيره او مخرجه كسبوا بل بقت البداهة و ابدت
اليمين فانه كان في اوله كالات الالف في اليمين في حقيقة بناتهم من ذوات
انها لا تعمل شيئا وان دلها مخرج فبنا حذف خبره او تمسك به ليعمل كغيره

٢٧٤

وهي

١٨٩

وهذا الصدوق الا خمس وعشرا ايضا انها تعمل على ان تنقب الاسم برفع كغيره من الجهوران
تعمل على اصلها الا انها تسمى منها و من الغنة استعارة العمل بالحقصها بالاسم و تحذف على قولها
ايضا حذف الفواظ انها تعمل الاله كما ينحطه قبله هو خطا يقول سبويه و عليه جمهور
الفارس و جماعته انها تعمل في امسين و ما راد فكاك و فدا و لان في الوقت وهو تحت ارباب
تالكه و المص كما اشهر بقره الخصب **بالأجنان** الهم و لانت عاين من الرفع و لانت كغير
عياين من الهم و قال ابي عوف عدم العناء و لانت ساء و سئدم و قال الاخر و ذلك لانت
عياين لو ان عمل و ولكن قبلها و جسيما الآتي و خصه بعضهم بالورد و السباع لا غيره هو كالنوط
بين اللجين و زعم جماعة منهم اني يصفون انها عملت في حياض قول ابي عوف و حقت في اوله
و ضا حقت و بدأ الذر كانت نزار حقت ففعلوا ان وضا اسم لانت في حقت خبرها
في حذف الحذف والتقدير ليس ذلك الوقت و قرأنا في قال ابن ابي عمير و سبويه
لان في فروع صاعن الظروف و هو في الظروف التي لا تعرف وفيه ايضا اعمال لانت في سرفه
ظاهر و انما عملت في كذا ما تنزه و الاصح انها لم تعمل شيئا بل هر عملت اسم لها و اخرج و ضا في لفظ
على الظرفية لانه ايشته الى مكان و حقت مع ان مقدرة قبلها لا موضع رفع بالابتداء و يجوز
والتقدير حقت نزار و لانت لانت عياين هكذا قال الفارس و سبويه في الظروف بعد ما نوي قوله
لو مقل عكيت للصفيرين فانظرت في جوارك حقت لانت كبرية و ارتفاع مجر على الابد
اي الفاعلية والتقدير عياين لانت لوجه الامل و حقت لانت لانت عمل
عرفنا حياض اسم الاله ان فاعله كان نداء و منه كذلك و افشده عليه اصلي و لانت او ان

حاجب ان ليس حين بعدة وحيث بان لاصل ليس الا وان صحيح قد حذف اسمها
 وما انصف ابراهيم مقدرة الثبوت في كفاية لعل وبعد لان الان يشبهه نزل وزنا
 بنوع الكرون اعطارا او وجب حذف اسمها من الاسم وانما حذف اسمها
 وبما ان يكون كونه مظهر الفاعل نحو قوله تعالى **ولا تدينوا بالدين الذي كنتم تعبدون**
 في انما حذف اسمها قد حذف ليس حين من من في قوله تعالى **والله اعلم**
 انما هو حذف اسمها في قوله تعالى **والله اعلم** انما هو حذف اسمها في قوله تعالى
 بل كان ينزل ان حذف المرفوع لا يجوز الالة لان مرفوعها محمول على محمول ليس مرفوع ليس لا يحذف
 فحذف فرغ فخر في انما مرفوعها محمول على محمول ليس مرفوع ليس لا يحذف
 نادر كما ذهب اليه ابن مالك بل ذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واجازة الكسائي
 واكثر الكوفيين والبربر والبرقي واختلف النحويون في سبب الجر والمبرد فيقول سبب الاجازة
 والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحويون فيقولون انما هو حذف اسمها الاجازة
 ما فوق كمال الى ارض تسمه والادراكه وتغير فيها من الشروط ما اعتبره ما لا عدم زياده ان فانها
 لا تراها معها كما تقول بعضهم ان احد جيران اهل البادية في قوله **ان ذلك نكحت** ولا تشارك
 وانما ذلك كماله انما هو سبب الاجازة والاصح الجاهلين في وضع من خبره
 على ذلك كماله هو سبب اجازة الذين دعوا من حذف الله عما واثم لكم تخفيف ان وكما
 لا تفعل ذلك الذين حذف عما وانما هو سبب اجازة الذين دعوا من حذف الله عما واثم لكم تخفيف ان وكما
 دعوا من دون الله عما واثم لكم الالة انما هو حذف الله عما واثم لكم تخفيف ان وكما

١٩٠

مخطئين

مخطئين مخطئين كيف حالكم عبادة من هو وكم بعدم الحيوة والادراك النوع التواضع
 من انواع النواصب **لا النافية للجنس** انما هو سبب اجازة من هو وكم بعدم الحيوة والادراك النوع التواضع
 ونظر في الجنس المنع والنجح في كل شيء وكل شيء وخرج بان فيه انما هو سبب اجازة من هو وكم بعدم
 فلا تولى في **ولا تدينوا بالدين الذي كنتم تعبدون** وذلك بحيث لا يشترط في
 من افزاده فخرجت ان قبله اجمالا لانها بيان على سبب اجازة من هو وكم بعدم الحيوة والادراك النوع التواضع
 وغيره من اجازة قوله تعالى **والله اعلم** انما هو حذف اسمها في قوله تعالى **والله اعلم**
 الرجل انما هو حذف اسمها في قوله تعالى **والله اعلم** انما هو حذف اسمها في قوله تعالى **والله اعلم**
 لفرض الرجل انما هو حذف اسمها في قوله تعالى **والله اعلم** انما هو حذف اسمها في قوله تعالى **والله اعلم**
 فخر صفة الشر انما هو حذف اسمها في قوله تعالى **والله اعلم** انما هو حذف اسمها في قوله تعالى **والله اعلم**
 اجازة يكون لفرض اجازة من هو وكم بعدم الحيوة والادراك النوع التواضع
 ولو عمل في لفرض اجازة من هو وكم بعدم الحيوة والادراك النوع التواضع
 العارة على ظاهرها فانها قد لا عرفها عن انتم ذلك من شرح التفسير حيث انما هو حذف اسمها في قوله تعالى **والله اعلم**
 اجازة لا في قوله تعالى **والله اعلم** انما هو حذف اسمها في قوله تعالى **والله اعلم**
 شرح الفريز من اجل العارة على ظاهرها لانها قد لا عرفها عن انتم ذلك من شرح التفسير حيث انما هو حذف اسمها في قوله تعالى **والله اعلم**
 اجازة قسم المرفوع ويكون كماله انما هو حذف اسمها في قوله تعالى **والله اعلم**
 تعلق على البراءة من قوله تعالى **والله اعلم** انما هو حذف اسمها في قوله تعالى **والله اعلم**
 كل ادوات الظهور ولكنهم ضروبا منه لا ينفرد بها الا من غير ما لما فيها من كماله انما هو حذف اسمها في قوله تعالى **والله اعلم**

١٩١

فليس البرية بل كانا زيدا عدل علفا بغيره فقلنا بالاول المذكور ولا يقال انه قد حذف
منها في اوقات البرية لغوات اللب والحق ان يكون منها في البرية حتى قد قوله
على زيد يا يوم الغار بس نبيكم انتم وفيه نظر قائل لا المذكور عمل ان نقب الاسم في
البحر في سبيلها فانها واللبا لعداها فالب البرية ان اللب لعداها لا يثبت فيكون
من سبيل النظر في النظر والنطق على النطق كذا قال غير واحد وانما قد بان جمعها
ان لا يثبت في جمع لغيره مثل قول ان زيدا ليس بقم قم قطعاً فهو في جمع كذا ان
لوكيد النسبة بين سبها وخرها وهو لا يكون الا بوجوه وان كان نفس خبره في نفس بيشط علم
دخول جازم عليها فان دخل عليها كان العمل له ووجب خبر لقوله بما دلل لا لا تقول
بين العمل وعلمه كوجبت لا زاد ونقص لا شق قال ابن هشام وعن الكوفي ان
هذا اسم غير عرفان كما نفي دخل عليها نفسها وان بعد ما تفتق بالاضافة وغيرهم بما
عرفا ويسمها زائده كما يسون كان في كوزيد كان فاضل زائده وان كانت مفيدة لمخ
وهو المقدر والانعطف فعلم انهم قد يريدون بالزائده المقدر بين شيئين شرط بين
وان الرفع اصل المنزلة في كل ما كان سببه من لا يترد وكذا اذا كان في جوفت بسقطه
سنة كل ما سئل كان تترد وشدت بلاشئ بالفتح على الاعمال والركب ودهم ان كان
دخول لركب كوالف عشرين في اللفظ على ما ركب معناه في موضع لانها
جوز مجرى الاسم الواحدة لان جزوه ان في اللفظ شذوذ ولا يخرجا
لانها مرتفعة عن اللفظ واقرة فان كان اسمها ارسام مضافاً لا

كوة

كوة او شيبها به ارباعاً في اربعة اقسام بغير من هم منها سواء كان ذلك التزم في
لاستيفاء من اومضوب كوالفان جبهه خ او مجردا كوالف من زيد موجود وغير شيبها به
لغيره لغيره كالمضرب ويسمى المطول المطول من مثل الكبره اذا مدتها نصب اى
نصبه وكان مبرها بافتق كالمركب والاسم مضافاً او شيبها به بان كان مفرداً او مشياً او مجزئاً
بشيء وانما في مثلها في غير النقص من الاستغناء بغيره فانما قوله الا لا من سبيل
المؤنث قال الرضوي وهو الحق فان تولدت لا رجل في نفع الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل
في الدار بالرفع كما ان ما جاء من رجل في الاستغناء بخلاف ما جاء من رجل في كوزان ابق بالرفع
في الدار من رجلان وما جاء من رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا ما جاء من
رجل بل رجلان فلما ارادوا التفتيح في الاستغناء في الاسم الكثرة في نفعها انهم في ش
ورده ابن الصانع بان المنفرد المنزلة انما هو لا نفسها الاسم الكثرة لجدد وقيل لركب مع
تركيبه غير وجوده في سببه والجمهور في قوله انهم اذا اتصلوا اعرابوا فقالوا لا في خبر
والامارة وقد جاء تركب حرف الموضع كقوله انور ما اهدكم ام تويرين و دليل الركب
والن تركب تويرين وهو مفعول مقدم لا عهد واما ك نفع التوسيع بسقطه اللام والمواضع
تويران ام تويرين قاله في القوم قيل في الدليل بحسب الجواز ان يكون المضاف في التويرين
للفردية فتدرون ماؤه على ما كان ينصب به لو كان مبرها ان كان نصب بالفتحة
بشيء مبرها وذلك في ما كان مفرد اللفظ ومعنى اللفظ فقط او جمع كركب او مؤنث غني
لا جليله قوم ولا رجال لا مؤنث في الدار ومنه لا نفع في اللفظ ولا مطر لا مؤنث في

كان يذهب اليها وولدت اذا كان منى او نحوها عاقدة نكاحا لا رجلا بين الكفا ولا سمين
 قائمون عندك وعن البروان يواضع بعد بلتنية وبعث عن شربة بحرف وفتح
 للزمن ذلك في نحو باريدان وباريدون ولاقه بل بروان كان يذهب بالكسرة نحو عريان
 غير متين وذلك لانه انما يجمع بالفتح واما نحو الاسماء فبداقضية كلامه وهو قول اللكن
 وفيه ثمانية اقوال الا اعدادا كهذا الا انه ينون لان تنوينه المتعلق بالالتكافين فلا ينادى بال
 جزم بران اللك في سبكت المنظوم وقله ان اللد مان عن قوم واما بران فزودت الشا ان
 يفتح لان الحركه ليست له بل يجمع المركب وهو لاد الاسم فاللما زيد والفا رس وحيون
 في القياس درجه الضراب حيث لم يثبت اليه بجزر الفتح والكسرة غير متين وهو في شوية من
 العرب قد درجها قوله ان الشا ب الذر محمد عواقبه في تظن والذات الشا
 فوا بعد هذا للاختلاف وذلك قبل لو نحو اي السمع لما اختلفوا فاك الضرابا غير هذا
 النوع على ما يفسر ليكون البناء على حركة استفتها الكسرة في الاصل قبل البناء ولم يفسر
 ولا شبهه لان الاضطرحة ترجح في السمية فيضرب الاسم بها الى يستحقه الاصل اضره
 ولا يكون المضاف منها الا انما نحو ضمير كقبيح نحو لاد وان في ليد قبل الالف فيه
 نائبة عن الفتحة لانه على رت فيسبغ على الالف في بعض المتفادين وفيه نظره ان المتقول ان الشا
 في هذه الفتحة ضرب كرات مقدمه على الالف فحقه في الشا ان يكون بناؤه في هذا الفتح تقديره
 الالف في شدة لعل لا تنكسر ارسيد وسميه ليد في قوله سيب في الغرض العموم كذا
 خبرا اذا لم يجر غير من كره فلا عمل في سرفه الالف ويرى الكسرة كقولك عليه السلام اذا قلت كسرى فلما

كسرى

كسرى بعده واذا اهلك شيعه فاعرف بعده وقول حمر فصبه ولا اجسنا لها وقوله لا يحتم السيد
 لقطع قبل التقدير لاشل كسرى وكذا البواقة والبرنج بن ابي حجب وقيل ولا كسرى في لاد الاسم
 او لاد واحد من سميات هذا الاسم وقال ابن الكلت لا يقول بما ويل واحد بل ما ويل
 كل ما يلين ويك الرض عن الفزارة ابيدوا احوال المعرفه بحر الكسرة باعدان وبعين في الفتح وبعين
 الاث رة ايضا نحو لاد باهنا ولا يذوق ال هوبع غير سمع في شدة ايضا ما شفاي شاة
 اسمها لفا بان لا يفصل بينها وبينه فاصل لفظها في العمل فلو فصل بينها وبينه بعد هذا فاقدر
 في العمل في لانها في ضعيف لذه فرع ان بان فرع الفعل ففرع الفرع فتفرع مما مر لاد ان
 شروط لاد العمل اربعة الاول ان يقصد بها الفتح على سبيل التخصيص الثاني ان لا يبدل عمل عليها
 جاز لاش ان يكون اسمها وخبرها كترين الراجح ان لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل فانها
 توفرت هذه الشروط عملت وجوبا ان افوت وجواز ان كرت وتختلف عملها في كسر
 مع التركيب فذهب قوم الى انه لا عمل لها فيه من لفظها بعين العمل فيما بعد عنها من الكسرة
 مع لاد موضع رفع بالابتداء والخبر المبتدأ فهو مرفوع بالان مرفوعا قبل جواها بدل حمل جمع
 توابعها على الموضع قبل الخبر ولو لاد انما في موضع رفع بالابتداء والخبر ذلك في قول من عملت
 في الاسم والخبر نحو وهو من ابي حور وحمدا ابن الكلت قال لان عمل استفت بالعمل من
 النسبات بان يفسر ما ثبت بسببه ولا يفر التركيب كما لم يفران صيرورتهما في الفتح
 مع ممولها كسرى واحد ولو كان حمل لاسم اسما كسرى واحد فان عمل من العمل في الخبر لفظها على
 في الاسم منع عملها في خبره ايضا ان عمل لاد الخبر لاد من عملها في الاسم لان خبر لاد في

اشد من شير باء من الاسم انتهى وبه لفظ من باب سيبويه ووجه ان بيت في
 حاشية التسهيل ان سيبويه يرى في الراجح ان كلمة لا اصل لها في الاسم ولان اجزائها
 صارت جزء كلمة وهذا جعل النسب في الراجح طرفيا كالرفع في يازيد الفاضل على اسم الجبل
 ووجه قرع في المعز ايضا فاقض في المسئلة ثلثة اقوال اعدنا علمها في الاسم دون اجزائها علمها
 فيها جميعا لث من غيرهما جميعا وتظهر في ذلك اختلاف في قوله فلا نقول ولا نثبت فيها
 في القول الاول والثالث يكون فيها جزاء عن السبب في ذلك القول الثاني يمنع الاستمرار
 توارر عمالين على كمول واحد فيكون فيها جزاء عن السبب في ذلك القول الثالث على
 المذكور فان عرف اسما او فصل منه فيهما لفظ اصل اهلك وجوب الما في قولنا
 الواصل ويرفع على انه مبتدأ وجزء في لف الكوفيين في التلخيص جازوا في العلم وال
 عشم في الفصل في جازوه العمل ولكنه لا يبي في جازوه في السند لانهما بان مع الفصل ليس على
 يقول عليه قال ابن شامه في التسهيل **مكرر** وجوب سيبويه والتجويد في غير
 الضرورية اما مع المعرفة فيكون التكرار جازما فانها من غير الجنس الذي يمكن حصوله مع المعرفة
 لان غير الجنس او تكرار المعرفة في الحقيقة واما مع الفصل فليكون بينهما انهما نفس الجنس في الكثرة
 بخلاف ما اذا كانت على عمل ان عملها كاف في هذا التبيين فمكرر ما مع المعرفة **مخولا**
زيد في الدام كاعرف وقولنا لا اشتمل في ترتيب التكرار في قوله لا اليل سابق لهما
 ومع الفصل كولا في الدام **مكرر** وقولنا لا اشتمل في ترتيب التكرار في قوله لا اليل سابق لهما
 ابن كيبان والمبهر وعدم التكرار في قولنا لا اليل لان لفظة اليل في قوله لا اليل سابق لهما

فلا قوة

فلا قوة في المعزير الذي اعد في المضارع وتلك لا يوزن تكرارا والمول مصدر مجزئ التناول
 وهو ههنا بمنزلة المفعول ليس من ذلك وما خذت هذا الفعل من غير ان ينفذ
 وتساو له في الرفع من عدم تكرار ما في قوله بكت جزاء واستجبت
 ثم اذنت ركة تها ان لا يرا جرحا يذنه **بعضه** في كل موضع كرت
 فيه لا في سبيل العطف كان يقبل كل منهما كونه مفردة بلا فصل **مخولا**
 ارض المصينه **ولا قوة** ارض الطاعة **الابا لله** فله **وجه** من الاعراب بالنسبة
 الى الجمع اعدنا فتحهما ارفع ما بعد الاو ولا ما بعد الاثنى **على الاصل** من اجل
 لانه الموصوفين لغير الجنس فتنبي سببها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبا وتقدر لكل منهما
 خبر الراجح موجودا ولا قوة موجودة لان فان الكلام في جملتان فان ابن الجبر
 في شرح المفصل ويقع الاشكال في الاستثناء الواقع بعده وهو في المراجع الى الجملتين
 والاستثناء اذا استغف جهتين اما يكون للثانية قال في سببها بان كل
 والقوة لما كانا معا فكان كانه تكرار فرفع رجوع الاستثناء اليها لانهما منزلة شرا واه
 انتهى ويجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا الراجح ولا قوة موجودة ان انما عند سيبويه
 مع ما قلناه عن ابن مالك فلان لا العمل في الجبر في التركيب فرفع اسما في موضع
 الرفع ولا قوة مبتدأ مطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لهما فيكون
 الكلام في جملة واحدة كوزيد وعمرو وساربان واما عند جمهورنا فانها وان كانتا على تميز
 في الجبر الا انها لهما خبران جملتا في جملة واحدة كما في ان زيدا وان عمرا فانها المنع

ان يعين على ان يختلف في حاله واعداده وكماله واعداده في قول واحد في شئ واحد يحصل اثر
من اثنين في الشئ وفيه ما على جواز الان في غير الكواكب فيكون الاسم من رموزين بالابتداء
والاثنان من رتبة اوله كالا ولام وايماء يسوي وغيره من حروف الاعداد
بما لا يتبدل في تلك اعدادها في تلك الاعمال التي هي في الكلام
منه واعدادها على الاعمال الكلية فيكون الاسم من رموزين في الكلام
معنيين على ما هي تلك ايضا ان تعد خبرا واعداد او خبرين واعداد خبرين
ذلك ان جعلت الهمزة في حروفها او رتبة او بغير حروفها فيكون
تعدد خبر واحد للكلام مخدوم ان يكون خبر الواحد من رموزين
معمول واحد في الشئ فيقول في جمل الاعداد في كل موضع الثاني
رتبة لتأكيد الغير او ملغاه في رفعه بالعطف على المحل
يكون ان تعد خبرا واحدا لكونه خبرا واحدا والعطف عليه عند خبره
لانه خبر واحد في قول واحد في قول واحد
على الاعمال الثانية كليس فيكون رموزين بها في قول واحد
بما هو في قول واحد في قول واحد في قول واحد
الثالث وهو رفع الاول في قول واحد في قول واحد في قول واحد
ان في الفاظ فيكون رموزين بالابتداء في قول واحد في قول واحد
كالثاني سوا في الهمزة في قول واحد في قول واحد

الثاني

الثاني ان الاثنان من رتبة لتأكيد الغير وتصيبا للعطف على كل اسم الاعداد عند ان كانت
وعلى لفظة عند غيره لانها اظروا لسانا باسمها مع الفتح نزلت من الاعداد المحدث للفظ
العربية كعطف على لفظ شابه الفتح فيه نصب واما الخبر فلا يجوز عند سبويه ان تعد
الهمزة واحدا لاعدادها لان خبرها بعد الاو لا يرفع عنده بما ان رموزها قبل دخول الهمزة
يرفع جارا الا لان الهمزة اسمها عند غيره من الاعداد والغير فيرمز الرفع في الاعداد
والمخبر فيجب ان تعد لكل منها خبرا في قول واحد في قول واحد
وعند غيره في قول واحد لانه في قول واحد في قول واحد
فيكون ان تعد عندهم لكل خبر فيقولون الكلام عند هذين كما فرما في الخبر
خبره يونس وجماعه بالفرد لان نصب الاسم وجوده للضعيف القياس في قول واحد
في قول واحد في قول واحد في قول واحد في قول واحد في قول واحد
تبيين الاول هذه الحروف الاعداد في قول واحد في قول واحد في قول واحد
يجوز فيه الثاني في النقص والرفع في الاعداد والرفع في الاعداد في قول واحد في قول واحد
يجوز فيه ذلك وهو الرابع وهو الضرب واداء خبره في الاعداد في قول واحد في قول واحد
عشر وكلها هي الاعداد في الاعداد في الاعداد في الاعداد في الاعداد في الاعداد
على بن الفخار في شرح الجمل ما في واحد وثلاثين في الاعداد في الاعداد في الاعداد
المعطوف وجب فتح الاول في الاعداد في الاعداد في الاعداد في الاعداد في الاعداد
والثاني اذ هو الجهد في الاعداد في الاعداد في الاعداد في الاعداد في الاعداد

على عمل كسها بفتح عجمها ودر با فتح نو با سلاط الكائنات بالربط والاربع بالفتح وروشت زخمته
 يترخف خبر اذا علم عن خبر زيبين وكب عن التبعين والظالمين فوجه لولا لا مزي على
 وللا اله الا الله ان اونه الوجود او تود ذلك فان جعل حبه ذكره عن جميع العرب كولا
 غير من انه قال ابن الكلب من نسب اليه كذب مطلق فخذ غلط وربما العر بفتح
 الاسم نحو لا عليك اربوب ولا يفتح ولا يذوقان حاله يكون اجماعا وقيل كذبان
 لان كل واحد ثبت له جاز الكذب فانه يراهم جميعا بالاربع ووجه بفتحهم فاذك قوله
 في غير ذلك اسس كلك اذا الداعي المنسوب قال الالة اربوبوم لا فوار النسخ
الخامس من انواع النواسخ افعال المفاضة مصدره ربه صيغة فاعل بفتح ثاثة قد تابت
 بمنزلة اصله هو المراد منها فالقرب بمنزلة القرب قد تسرور نسخ ونواقص ايضا كقوله
 وتسميتها بافعالها من اربوب من باب تسمية الكل باسم غيره كتسميتهم الكلام بالكلية وتسمية
 القوم على لانها بفتح رها منها ثاثة ارفم ما يدل على قرب خبرها وما يدل على جرمه
 وما يدل على الشرح فيه كما يعلم من الكلام الالة وانما تصول المقاربة لكونها من باب افعال
 الرجا وفعال الشرح والوسط لخطا كلا الطرفين فكان احمى بالترجمة منها كما اقول قال
 بعض المحققين والحواب ان تسميتها بلك من باب التعليل ذلك لان تسمية
 الكل باسم غيره عبارة عن اطلاق اسم غيره على ما ذكر منه ومن غيره كتسمية الكركم كلبا
 وتسمية الاشياء بجمعه من غير ان يركب اسمها من تسمية كالفرد والعمرن او انفراد
 ذلكت نظر لكت ان تسمية جميع افعال القلوب في افعال المقاربة من التسمية بالاسم تسمية

٢٠٠

الهم

الكل باسم غيره فانه يترخف على ما عده سنة والافضل من ذلك كما سنده
 ان الة كاد وكرب بفتح الراء وكربا والفتح بفتح واو شكة والشا لندونج
 اربوب ثبوت خبرها كاسما وعسى وضمون وحري بفتح واو والراء المطلقين كذا
 الترخيف وقال الرق قد يستعمل حري ببدان ليعمل كذا كبر الراء وضمون عمرو ان يقوم اسمها
 على صيغة الماضى لفظا ومعناها صاعدا وجرى على صيغة صاعدا وصار صاعدا وصار صاعدا
 يفعل وضمون ان يقوم بفتح حرف كذا هو القياس من ان وان يفتك البقا وجرى
 ان يفعل بفتح الراء والنون على انه مصدر بمنزلة المصنف فلا يشي ولا يفتح ولا يؤنث فقول من
 حوى ان يفعلن واذا قلت حوى على فعل او حرك الراء كم ان يكون ثبوت وجمعت وفتش
 اسرود قال ابن مشهنة في شرح الشذرا لا اوقف من ذكر حوى في الخبرين فربان مالك وتوهم
 بوجوب ان تامة وجمعهما وانما حوى بالتسوية اسم لافعل وارجح ان هو الواهم بل ذكرها في
 كتب الافعال مع اللغويين كما لقرطوبان في اللغيف وانشدوا فيها شعر التتر وممن نقل
 عليها ايضا القاضى بن شاذان في اللغات وكان باجماع رجع عن الخاربا فذكر كان في الحنة
 لا طاعة بعد ذلك على ثبوتها بهذا بفتح ما اشر را اليه في الترخيف من تناقض كلامه في الشاثة
 لرجاء كسرى بعد التسمي ثبوت كبر الاسم على الاستقبال فهو من افعال المصدر لا مفعوله وقد
 فاعله والرجاء الطبع في المجرى ووقع ابن مالك على ان المضموم ان الضم من افعال المفاع
 كذا وقال بعض الامة وهو غريب مخالف لما في سركبة تفسيره ان الاول قد تامة
 على الاستفاق كانه قول ابن مشهنة في شرح اللغيف على طبعه فها تنواه وانشقاق في جهاثة

٢٠١

وقد بينا في قوله ثم عسر ان زعموا ان شئت وهو غير كرم وعسر ان تجوز شيئا وهو غير كرم قال ابن
وتحمل ان يقال انها تلازم المعين للثمن المرمي للشرط مع فيه شيق ان لا يتأخر ولا يوجد
ان يقال انها لتتوقف كما ان لم يكن كان الجيوب فلو ان زعموا المشكوكه فلو الاستحقاق الثاني
العقول لغيره عن مطلق هو ما عليه الجمهور وذهب فقهاء ابن الرامح الى انها حرف
مطلق هو عيب الجوهري وسبويه في حكاية هذا البراءة حين تنصل في صير المصنوع كقولهم يا ايها
عملك اعمك والعمى الاول في النعال في الرزق الرزق وما اتى ثبت ان كنهها وذلك
من افعال الفعل وانما مطلق نفع الفاعل مطلقا وكبر ما مطلقا ويقال طين كسر الهاء الموحدة
وجعلوا اذ وعلق برزب والسنة للشرح في غير ارضوع اسما في خبرها وفعالها كثيرة وانما
كما يفهم الا في غير خبرين فعلا وانما هذا الباب مجيها نعمل عمل كان في رفع الاسم
وتنصب خبره كما وكقولهم لا كادوا يكونون عليه لبدأ وكره كقولهم في كره الظفر
من عاه يذوب في حين قال لو شاة منه مضمون وادسك كقولهم في يركب
من فرس يمشي في بعض غاراته وانما وعنه كما قرأه الابن والاضولون كما مثل سبويه في خبر
السماويان في قوله انك كقولهم انك تطلق في الامور ان طين الرخم للدواثر
وطلق كقولهم في وطقفا في بعض علمها من روق الحجة وحمل كقولهم في وقد حملت في ما
يشق في قوله في نرض بعض المشرب المثل في هذا كقولهم في انقضت اسماء الرخم
في قوله في الاعراب راجع في سؤاله عن كقولهم في اراك علق نظام من اجزاء وطقفا
اولال الخبر في ورسب كقولهم في الم الضارب طاعة الهوى في جمع كذا كقولهم في

وقد

وقد استه في هذا الباب ان يكون مفردا او مقاربا لها وقد ورد ذكره كقولهم في عن
فخرج ياتيه براتة في لكل يوم في حقيقة انه في نفسه كما نصب خبر الخبر بعد عن فوفا في
عنه زيد في ثم قال ابن هشام في وخرج على انها ما قصه واسمها في خبر ان وجملة الاسمي خبر
هذه الافعال وان كانت فعل عمل كان الا انها في لغتنا بعض الاحكام فمن انك ان خبر كان
قد يكون مفردا وقد يكون جملا اسما او فصيلا ويذكره الافعال اجابها جمل فصيلا مسبوقة
بعضها مع وانما كما قرأه الا مشددا المذكور كلها وشد مجزئ في كاد وعنه مفردا منصوبا كقولهم
تأبت الافرغ وما كدت آسيا في وكم شدينا في رقتها وجر تصغير في وقول الافرغ في اكرت
في العدل في امانا في لا يكثر في عسب صانعا في وقولهم في المش على الغور يوس في قال
ابن هشام كذا في لولا والصواب انه ما حذف فيه خبر يكون انوثا وكون ما ما
فان الصاب في انهم ومانا في من التصدير في بلا في البيت الاول ايضا كما هو ظاهر وعنه في قوله في
واما قطع سمانا في خبره في ارس سمانا وسمانا كذا في خبرهم ودر باب خبر حمل حكمة آسية
كقولهم في وقد حبت فصوص من سبل في من الا كوارم منها في ريب في او فصيلا في ريب في
كقولهم في بن عبد يس فعل الرطل اذا استطيع ان يخرج ارس رسول في قال ابن هشام في شرح
السواوير ويزال الم ارس من سبل في ربه ووجهه ان اذا مضوية بجوابها على الصبح والمعمول في خبر
في التصدير عن ماله في قول الجوز في كقوله ارس فانهمه انهم في ريب في ابن مالك في
قال في التفسير في فصيحة مصدره في انما قال ابن هشام في كذا في الصواب ان يقولوا في
فصيحة منها ما في قوله ان هذا هو حظ الش زور وان نفس اذا فلا وجه كونها موصولة للشذوذ وانما

وانه فيشكل كون العاشر هما الاقران كالاقراء العاشر عشر فالله في التصريح وفي قوله ما منه
قوله عس الكرب للذرات يستيند يكون دراهم قريب والرواية است
فخواتم العاشر ان لم ينشأ من العاشر وهو المشهور وقال الله في سورة الحديد العاشر عشر
من شيئا بالبار المبرمجها وقول الاخرة يوشك من فرمن شيند في بعض غاياتها
وقد تقوم السين تمام ان كونها للاستقبال كقوله عس طين من طين بعد بوزة مستغنى
فقدت الكفا والجواج **وهي** اي ان وجهه جزاء قولن وعري لما قرء عس ولذلك قيل
كان الغياس جوبه بها لك ايضا نحو اخذت السماء ان تطر وعري زيد ان يقوم
وفي خبر الفيلين **الاجيند** وما انث روظف وكذا ما من انما الشرع **ممنعده** لانها
في الاقضية الفعل والشرع فيه وذلك بناء الاستقبال **عني** انث وعري او
مطلق في ذلك وفيه انث وعري فيهما من ذوق مجتهد وفيه لانه ان المقرون بها
كالجوهنا كونه منسوب اليها في قول الجوهري بل انما انما مفردا **المصدر**
بل استما كقوله في عيب مما تارة ولم تقبل عيب الصوم واستشكل بان ان وما بعد ما
تبا ويل المصدر فيلزم في عس زيد ان يقوم الاخبار باكدث عن الذات ولذلك نسب
سبويه فيما حكا هذه ان الكفا لان المنون بها ليس بمنزلة بل مفعول به منسوب
نوعا في نفع الفعل بمنزلة التقدير في الظاهر المذكور في زيد من ان يقوم ثم صرف
الجار توسعا او بحمل الفعل بمنزلة فاعله في المفعول في القيام والكوفون
ان عس في ذلك فعل من قرب وان والفعل بل ان استمال في فاعلهما وزوايا في

بل

بل لا لانه يتوقف عليه في هذه الحكام وليس هذا من البدل بوجوبه في ما عس ان
يكون البدل لانه لا يكون هو المقصود بل هو ما لا يقدم في اللزوم تقديرنا بعض التواضع
فزم كوصف مجرور رب اذ كان في ظاهره وجوب عس الاستحباب من قبل الجوهري بمراد انه
من زب زيد محوم وعدل انث انه في تقديره في امانه الاسم نحو عس من زيد ان يخرج او
في الخبر عس زيد محب ان يخرج قال الرضوي في مختلف اذ لم يظهر هذا المصنف للالفظ ابدأ
لان الاسم ولا في جميع الخبر انث ان ان زيادة المصدر ليس لانه قد ثبت وانها
لا تقط الا قبل الرابع المصدر في معنى في ال وصف عس زيد في ما وجب ما جاز
كلهم عس مما تارة ووجه ال اجواب الاول عند الكوفي لان المصدر في الخبر عند
اسم الفاعل كقوله في عس الفوق بين المصدر وما ياول به ذكره وجب العيب وانها
الترتيب كجوب في ان ان عس في شرح العمدة والطف في عس في اجواب في ان عس
بعض طلبة ان الكفا في نقله عنده وهو ان يقدر الاخبار بالفعل مجردا عن ان ثم لما في الخبر
عس بان التقيد القرائن لا تقيد السكت انث في افعال في الالباب عس وانشاء
وكسب من المذكور وغيره مما لم يذكر جازة لا تصرف **ملازمة للمعنى** الاربعة الكفا
فما تستعملها في صواع ولا امر ولا اسمان عمل لا مصدر في استثنى منها اربعة وجب
واوشكت وطفق وجيل في جاز **يكاد** ويوشك **طفق** في كمال اما كذا في قوله تعالى
زيد في المعنى وكذا ان عس استعمال مصدر لهما لو كاد وكاد وسكاد وسكاد وكذا غيره
كيد العقب والواو وكذا ان الكفا اسم من عمل وانث في امرت استعمل في الاربعة

وأنش ما يقابل من بالذرة كما ذكره ما أنزلت المنزلة كذا أنته قال ابن هشام
في الاوهم والحواس انه كما جده بان الوجود من الكسبه والعمل وهو اسم فخر جارح الفعل
وبهذا فخر يقوي شرحه في ان كبره وانه وقابل في سببه ولده انه رجوع من ذلك وقال
الحواس ان شاء ابن مالك الا انه لم يقرب وقوعه الا وضح لا كان قد شبع وبعثت شرح
شرح المشايد الكبير فيقال والظروف ان شاء ان لم تكن اتمت مدعيه كما لفظه وذكر
ذلك في توضيح انه في الفعل ان كان في غيره وانما اذ كانت في الموضع فيها اشهر من الموضع
عز ان الموضع والى ان يكون فيها وليس كذلك بل قد ورد في قوله ان يكون عليه ويسمى له ان كان
ما فالتكسر كذا ان لا تزال ما وقال في سكره ان يكون ان يكون ما خلاف الانس وحوش
يبا بانها قال ابن هشام في حاشيته ان لا يزال في حاشية الا ان كان في حاشية الا ان كان
وكذا اوجب ان منها الا واصل التفضيل وانما تطلق فقد كذا الخش تطلق بفتح العين
في المنزلة وكذا في المصارع وتطلق بفتح العين وكذا مصدر تطلق بفتح طوقا ومصدر تطلق
بالكسر طوقا واصل في الكسح ان البعير يهزم خرازا شرب الماء فخره في شربه ان
وهو ورد في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
عس وكذا في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
يكر كسر في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
فانما في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
ليشوا كذا وتكون في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

وما كادوا يفعلون وقد جعل المعنى ذلك لتراها انما انما في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
جرت في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
مقام في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
وبما ان حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
ما في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
انتظر حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
لان من لم يرد في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
يقصر عن عدم حصوله والا لكان الاضرب في حصوله لا بمقتضى حصوله اذ لا يحق في حاشية
ان في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
فيما ذكرناه بين ما ذكرناه ان اورد في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
المراد في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
كالاول في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
بما في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
الدال في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
من قوله في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
تتمش لما ذكره في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
عن حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

المانع ذلك فيه وانما يستقن من غير ان يكون في الفعل نحو عسى ان يقوم زيد
 واوستك ان يذهب عمرو فان وصلته في موضع رفع بها في الفاعلية ولا يكتب بان لا يرفع
 كما لم يكتب ان الفعل في ذلك ثم وذهب ابن الكلب الى انه نفس سدت ان وصلته سدة خبرية
 كما في حسب الناس ان يتركوا قال اذ لم يرفع اعدان حسب فرجبت في ذلك عن الصلها وهو قوله
 عبارة المعنى بعد التبيين **الاول** انما يتعين استنفاد الفاعلين المذكورين من الخبر في افعال المذكورة
 اذ لم يرفع الفعل الذي بعده ان لم يرفع نفسه ان يقوم واوستك ان تعدد فان لم يرفع به بالمتق
 المذكورة كذا في المعنى لم يتعين ذلك بل ما يرفع في افعالها وادبها وان لا الوجهان الا ان يتبع
 اذ اعدت الاسم وقلت ان يقوم ويسمى في افعالها ولا يكون الاسم سدا في قولها
 لا غير وان لم يتبع ما بعد الفعل الذي بعده ان يرفع في اسمها وان الفعل في موضع
 نصب على الخبر ليس مقدا على اسمها فيكون نافع والفعل الذي بعده ان يرفع في خبره يعود على
 عسى وارجو عليه وان نافع في خبره وبعث الشوبين في الوجود لضعف هذه الافعال في وسط
 الخبر واجازة البرود والبريد والعارب ويطهر ان كان في الخبر القسبة والجمع فيقول
 ثم سب في الشوبين عسى ان يقوم الزيدان عسى ان يقوم الزيدان عسى ان يقوم الزيدان
 قد لا يغير في الفعل لان الظاهر ليس يرفع بل هو مرفوع عسى وعا في الشوبين يحرك ان
 يقول عسى ان يقوم الزيدان عسى ان يقوم الزيدان عسى ان يقوم الزيدان
 في الفعل يرفع لا يرفع الظاهر الذي بعده **الثاني** يجوز ان تعدد الفاعلين متارفا زيدا والي
 المذكورين في الرفع عسى ان يقوم الزيدان عسى ان يقوم الزيدان عسى ان يقوم الزيدان

اهد الفاعلين

اهد الفاعلين باحد وسبب ان الترفع لا يكون بين هاتين ولا باحد وغيره **الثالث** اذ اقول عسى
 ان يضر بزيد عمرا استغنى كون زيدا اسما اجازيا كما لم يرفع الفعل بين هاتين ولا باحد وهو
 عمرا بالاجتناب وهو زيدا ونظيره قوله عسى ان يهلك ركبك محقا ما محمودا قوله المنزلة اذا
 قدمت على اهد الفاعلين المذكورين اسما وقلت في عسى ان يقوم زيد عسى ان يقوم فلان
 اهدها افعالها عسى في خبره زيد فتكون سدة الرفع وهو اسما واجازيا وهو ان الفعل
 في موضع نصب على خبرها فتكون نفعه وبنو نفعه من الرفع في خبرها عسى ان يضر بزيد
 عسى في خبره زيد المثال المذكور فباهدها وهو ان الفعل اسم مؤنل معن عن خبره يكون
 سدة الرفع ويترتب له في نظرنا في ذلك المذكور من الوجودين في ما **التاسعة** التثنية والجمع
 المذكور والمؤنث **فعل** الوجود **الاول** وهو الرفع والاعراض في قولها عسى ان يقوم
 فزيد سدا وعسى فعل من فاعله اسما غير مستتر فيها يعود في خبره وان يقوم في موضع
 نصب على الخبر عسى عسى وهو لا يرفع في موضع رفع على الخبر المتبادر ان يرفع عسى ان يقوم
 فالزيد ان سدا وعسى فعل من فاعله الالف المتصلة بها اسما وان يقوم في خبره لا يرفع
 عسى ويمولها خبر المتبادر ان يرفع عسى ان يقوم كذلك والهندات عسى ان يقوم
 كذلك **وعلى** الوجود **الثاني** وهو الرفع عن الغير فيقول زيد عسى ان يقوم الزيدان
 عسى ان يقوم الزيدان عسى ان يقوم الزيدان عسى ان يقوم الزيدان عسى ان يقوم
 عن الضمير في التثنية والجمع وهو ان والفعل بعد في موضع رفع على الفاعل بها وهو
 وهو فاعله في موضع رفع على الخبر بل يرفع قبلها وهو الرفع وهو ان يقوم الزيدان عسى ان يقوم

قوم من قوم عيسى ان يكونوا غير انهم واثاب من ان يكون غير انهم **فان** يجوز
 عيسى انما استندت الاخير كسبها كقول عيسى ان لو لم يفرغ بالكره وخرجه بالفتح وهو ان
 انصرف لتمام المعنى بعد التعليل في النوع الاول من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد في قولنا
 لا غير ثم شرح النوع الثاني منها وهو ما يرد في قولنا **الشيء الثاني من انواع المعربات**
 من الاسماء ما يرد في قولنا **لا غير وهو ثمانية** بل لا يستعمل الا في قولنا ان الاصل
 هو المفعول المحذوف ان المفعول به كثر في الاسماء وشره في ذكرها والمفعول به في الفعل
 مقتضى جواز الابدال في المفعول بالفتحة على قدرها بما يرد في قولنا **الاول المفعول**
 وتعالى للمفعول على حذف الضمير ان المفعول به هو المفعول به في الاسماء انما هو المفعول
 ويطبق في قولنا المفعول لما كان كذا في الفعل ودور اخذوا اسما وانما كان في ذلك ان لا يبق
 الا في المفعول المطلق ولكنهم لا يطبقون على ذلك اسم المفعول لا سيما في قولنا **الاول المفعول**
 والغير يرد في قولنا المفعول بالفتحة في الفعل كذا في المفعول به وهو قوله
وهو الاسم الفعلة وهو عبارة عما يسوغ حذفه من الكلام لتمام المعنى في قولنا
 ابن كذا في قولنا المفعول به في قولنا **الاول المفعول** والاول المفعول
 بما العدة ويراد بالاسم الفعلة من اجزاء الكلام الابدال في قولنا **الاول المفعول**
 الاصل منها والمجول عليه **قوله الواجب على الفعل** انما هو المفعول به في قولنا **الاول المفعول**
 فلانه لا يقال في قولنا ان الفعل واقع عليه بل هو المفعول المطلق في قولنا **الاول المفعول**
 ان الفعل واقع له او فيه او غير ما يرد في قولنا **الاول المفعول**

المصنوعات

المفعول به

بحسب

بحيث لا يعقل الا بغيره كان او اثابنا فقط ما قبل من انه غير ما سبق لزوج نحو ما فرقت بيدا
 ولا تقرب عمرا وادعت ضربا وعلق الله العالم فان قيل ذكر الوقوع واردة التعليل في قولنا
 بما لا يسيل الما اول عدم الوضع ولا الاشارة لعدم الاتصال من قبل وقوع الفعل على الوجود
 عرف التهمة بعبارة من التعليل المذكور فيكون ارادة التعليل من الوقوع حقيقة عرفية فلا تخرج دعوى الوقوع
 وبما ان الاتصال او تعالي الوقوع والاتحاد على التعليل في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول**
 التلزم بيزا وانما استعمل في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول**
 فانه انما هو في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول**
 الا في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول**
 الفعل عن المعنى المصطلح في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول**
 التكلف في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول**
 عند ان لم يمنع مانع **ناشره** عن اي من الفعل وعن الفعل ايضا بل هو ان الاصل
 في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول**
 الا به استمد من طلبه للفضلات ولان الفاعل من شئ الفعل والمفعول يورده وتعلقه **الفعل**
 ينش عن الفاعل على اتصال الفعل في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول**
 مؤكدا بان تكون الشبهة او التخصيف في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول**
 تقديم المضرب على الفعل لانه في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول**
 وتوكيد الفعل بوزن يكونه في قولنا **الاول المفعول** في قولنا **الاول المفعول**

والرفع والرفع جعلت اعراباً فقدم مفعول الفعل المتوكد بالنون عليه قلت جيب بحال
ان يكون الحكم المذكور مفروضاً في الاعتبار وان يجوز التقديم في الضرورة ان يبدل بغيره
التي هي بالمتبادر نحو مفرغ عيسى الثالثة ان يكون الفعل تعجباً نحو ما احسن زيداً
فما يجوز زيادته احسن اذ لا يتعرف في محوله الراجع ان يكون الفعل من طرف مصدره
على نحو كرمته ان تفر بزيادته فيكون ان تفر بزيادته كرمته ولا ان يزياد
تفر بكمته اذ لا يفصل بين الموصول المجرى وهدى من سنة ان يكون الفعل مقروناً بالهم
الابتداء نحو ليجب ان لا يلحقه اللين ليجب ان يبدل ان لم يوجد ان فان يبدل
بما تقدم نحو ان زيداً عمر اليفر بواجب التسم كونه لا يكون الاقوى فلا يجوز والاقوى لا يكون
الرسالة ان يكون المفعول ان مصلتها تعرفت كمن في الجوز ان كنت تعرفت في مثل
وخصف في مثل ذلك فيل كراهته الابدان المقصود بها تعجب بان التي غير فعل قيل
لما يعجب بان الكسوة ولا تدفع الغنى الكيفية هذا العيب من فخرت فلا يتبينوا هذا العيب
عند وقوع ان ومصلتها مجرورة باللام المقدرة على الجاز واسم قولك انك انك انك انك
فليس جيب ان ذلك لا يرفع في محذورات القصور والتعليل وهو مصل على تقدير
سواء ظن السمع ان مفعول الام مقدرة او لظنها كسورة وذلك لان التعليل
مستغنى عن الام المقدرة ومع الكسوة مستغنى عن الجهد المصدرة بان الكسوة قطع
نحو مثل ذلك مما بالسؤال عن العلة مقدر بقول كرم زيداً ان في مثل ذلك كرم عمراً
انما على ان كان قيل ان كرمه او لم لا كرمه في مثل او انما على ان كرمه او انما على ان كرمه

الرفع

من الرفع والكسوة لا يرفع في خلاف الفرض المطلوب لا يفر من ذلك انما جيب
يكون موقفاً في خلاف الفرض فقد تقدم المفعول به في الفعل لقوة العمل وسبب ذلك
خاص بالمفعول به بل المفعول به المفعول به سواء ذلك ولذا عبر عنه في السبب
الفعل في تقدمه جواً **انما** حيث لا موجب لتقدمه ولا مانع من **لا مانع** في وجه فعل
الرفع في المفعول نحو **انما** اي لا غيره او وجهه بحسب ما يقتضيه المقام بهذا
قوله انما هو وروكا واهل البيان يطبقون عليه في خلاف ذلك انما بحسب وجه
ابو جيان قال انما جيب في شرح المفضل الاخصاص الذي يتوجه كرم من الناس
وهم واستدل على ذلك بقوله نعم ان عبد الله لم يزل الدين ثم قال بل انما عبد
وروي الاستدلال بان مفضل لم يزل الدين اعني عن اداءه كسوة الاية الا اوله ولم
يكن في المانع من ذلك الموصولة على غير مضمون كسوة كما قال نعم ان عبد الله لم يزل
امر الا بعدد الاية على قوله بل انما عبد من اقوى ذلك الاخصاص من قبلها لئن
اشركت ليجعل عملك ولولم تكن الاخصاص وكان عبد الله لم يزل الاضراب الذي
هو معنى ان يفرغ ابو جيان على مذهب الاخصاص نحو انما عبد الله ما روي انما عبد وجب انما كان
من اشركت بالله غيره كما لم يعبده كما انهم بالاشركت كما انهم بتخصيص غيره بالعبادة
موجب العكس للدار الاخصاص بقوله لم يزل الدين ونوعاً حديداً من قبله هو من اقوى
وجيب به لا يعر فيه اللزوم بل العلة وقد خرج الشيخ عن الخبر قال الشيخ به الدين السبب
وقد جمع الاخصاص في عدة آيات واحدة وهو في غير الله تعالى ان كرمه ما وفاق بل اية اخرى

فان التقديم في الاطلاق لا يخصص من اياه قطعا لا يخصص من اشتراك قول الجمهور
فشرط ان يكون التقديم متصفا بتبني السهولة ان كان اللفظ والاختصاص مترادفان وان
تقر الدين السببا في تعريفهما فقال شهر الكلام المسمى ان تقديم المفعول بقية الاختصاص
وقد يفهم كثير من الناس ان الاختصاص هو ليس كذلك وانما الاختصاص هو شرط في تعريف
والفضل لم يتركه في ذلك لفظه كقولنا عبروا بالاختصاص والفرق بينهما ان كل من
الذكور والنبات المذكور والاختصاص من تقدمه من غير خصوصية من غير تعريف غير
وقولنا ان الفضل لم يتركه في ذلك لفظه كقولنا عبروا بالاختصاص والفرق بينهما ان كل من
تطلق بها تعاليف من الله والاختصاص من تقدمه من غير خصوصية من غير تعريف غير
منها من يجوز والوجوب فقط لا ذكره في قوله **جوابا** في سبب ما راعى الاطلاق
للزم من الصلوات ضد الكلام وذلك ان الصلوات لا تستفاد من شرطها او الشرط نحو
ما دعوا واصفيا لا تعني من الله ما هو مفعول بهم فرب وعلام من تقدم فرب
الشيء ان يقع على بعدة الجواز **جوابا** وليس للعامل منسوب غير مقدم عليها
فانما اللفظ فلا تعذر وقد تقدم ان نحو **جوابا** في اليوم فرب زيد **تبنيها**
الاول من الكونين تقديم المفعول في نحو زيد فعلمه فرب لان في التقديم
من جوه امه باللفظ لا بخلافه لانه من تمام خبره واللفظ باللفظ لا فرب لانه مفعول
واشياء باللفظ لا مفعول فرب لانه مفعول خبر الخبر المتصل بخلافه كانه مفعول خبر
بخلاف قوله نعم واذا جاء ابراهيم لانه المنسوب من خبره المفعول فقط وتوافق

٢١٧

فرب

فرب فلامه لان من جهة المفعول والمفعولية ومنه ايضا فلامه او فلامه من جهة فرب زيد
وما ارادوا تقديره ان في اراء غير زيد لان الفهم هو العامل ولا يجوز ان تقديره قبل
المفعول المقدم على الفعل لان العامل لا يتقدم على الفعل فكيف نفس هو مقدم لفظا وليس
بمقدم تقديره بل في فرب فلامه زيد ان مرتبة المفسر قبل الغير ويكون تقديره عليه وسوا
ما طعمت لكل الازمنة لانك منفت الفاعل الذم هو الاصل والعمدة والتميز بالمفعول
الذم هو فضل وذلك بان قدمت الفاعل واجاز ذلك الجعولون في المثل في قول
الرض عليه من الله الرضا وهو كمن اتفقا بالتقدم اللفظ في الاولة ولان مرتبة المفعول بعد
الفاعل في اللفظ تقدم المفسر معه الفاعل اخرها بالاصل في غير المفسر فيقول ان تقدير
علامه فرب زيد فرب زيد فلامه فلامه واقوع في التقديم بعد زيد الواقع بعد عماله ولا
المتشبه في الاخرة من الفاعل لورود السماع بما منعه فظير الاولة
قوله ما كعب اخوه نهارا وانها دشتمها **جوابا** في التلميد في سفرها وانظر الشبهة
قوله ما رايه بالف الذي الف الحمد **جوابا** ويشق لسببه المعروف وانظر الشبهة قوله
شربوبيا واخراه لها **جوابا** من بديع جملها وانظر الابد قوله **جوابا** في ان شرب
والذي يولم اذيت بليت تراه **جوابا** في انظر الشبهة قوله ما الهو نفع الارض
ابنما لغيره **جوابا** في معنى العين المهملة وسكون النون ثم راء البعوضة البيت الشئ
اسم اعز من عظيم يستعمله في وجود الطغفون بالفعول الفعل فقال هذا شربوبيا
المراد من كرم اللب وشربوبيا **جوابا** في كرم الشئ في شربوبيا وكرم

٢١٨

بكرها التمهيد وسكون الدال المهدية ثم جزم مركب اللفظ كالمفعول فان قلت المفعول في المسئلة مفعول
 وهذا ظرف زمان منها مفعول فان قلت المسئلة مفعول في المفعول بل ان التمهيد
 ليس مفعولا كما تقدم الثاني التمهيد للمفعول بما فعل تعدد وورث سبب في اورد
 او اسم فاعل نحو ان الله بالغ امره او اسم مفعول كوزية مطر غلاة زرعتا او اسم فعل نحو عليكم
 انتم او مصدر نحو لا دفع الله الناس واما اسم التفضيل فلا يوجب المفعول به وان كان
 متعديا وكذا الصفة المشبهة لانها لا يشترط الامتنان والاصل كون الاسم متعديا كذا في قوله
 ان اشبه وقد يعبر جواز اذا دل على ان الفعل في الاول كقولهم قد اوجرتهم في الواجرا اي انزلت
 خبرا به بل ما اذا انزل ربكم والشيء نحو قولك لمن تاحب لسفركه بانها تتردد وجوبا
 وذلك فيما نصب على الاستعمال نحو اذما اخرجت اوجع الذا نحو يا عباد الله وسبب الكلام
 عليها اوجع الاقتصار نحو كن الرب اقربى الناس للضيف بانها تتردد في التمهيد
 بياكته نحو اياك والاسد اى بياك بامده اهذرا لاسد او بغيره لاسد في عطف
 او تكرار نحو ركبت والاسد اى بياك بامده اهذرا لاسد اوجع الاغراب بشرط
 اعدتها نحو المروة والبنانة وقوله افاك افاك ان من الاقوال كس على العجى غير
 سلام بانها الرمز الثاني مما يرد مفعولا لا غير المفعول المطلق تسمى كذلك لانه الظرف
 صفة المفعول عليه لغة من غير تقييد ومن غير تقييد في العشر رواين كس على المفعول
 بمكان تقييد المفعول على المفعول فيها لا يفتقر الى اولا او غيرا ومعه واما الصفة
 فيصح الاطلاق على كل واحد من التمهيد وهو ما فرق الفعل لغة ولم يشبهه الا في التمهيد

وتنقح

سورة مطر لا تترجمون على الله لا تترجلوا وكل ما كان كذا
 وهو الزاد من قولهم مشيت بالشيء

وتنقح به اعتقاد مخصوص فان قلت هذا مفعول بالتمهيد فان قلت
 ولم يشبه التمهيد قلت اوجب بان اطلاق المفعول عليه باعتبار ان كان في الاصل
 مفعولا اصطلاحيا فالسبب في التمهيد وهذه التسمية للبرهان واما غيرهم فلا يسمون
 بالمفعول الا المفعول به في صفة ولقول في غيره شبه بالمفعول وهو مصدر
 يؤكد عامله الى حبله وان لم يكن مشتقا منه ولو كيد له باق رصده المفهوم
 مطا بقية ان كان مصدرا وتلف ان كان غيره وتسمي هذا النوع منهما **اللبين**
لنوع او عدة از نوع مائة او عدة وذلك باق راكدت المفهوم منه على
 قدر التفرقة وتسمى كل من يدين النوعين مختصا وموقوف عليه في قوله عدده
 الواحد لانه عدد باجماع وخرجه بقوله نوكدت على اياه المصدر في وقت ابد
 لك وكرهت فخرت لانها التوكيد وبما ان العدد ونحو الفخر والشهادة
 كرهت الفخر الفخر فانه وان كان هو كذا لكن لا عامل ولا يرد على كرهت
 المفعول به في كرهت كرهت لان المراد يكون المصدر وكذا على ما اوردت
 لنوعه او عدده كونه كذلك بحسب دلالة اللفظ كما نبه عليه ابن ابي حنيفة
 مشه وكرهت على فقد ركونه مفعولا ليس بهنزه المش بهنم بر عليه كرهت في
 فركت فركت بان وفركت فركت اليم فانه يبين للعدد في الاول والنوع
 في الثاني لو مضى باليم فهو مقوم به وكذا اكل المأكولة لها على اذ كانت
 مصدر اذ فاك وليس خبرا ولا لها لانه اكله ان يمش في الاصل فاسم كرهت

ولا يشترط كونها متبعة بالمصدر وقول ابن مالك بشرطه مردود بقول العرب ظننت
 ذلك شيرون بر الاصل اذ مراد فيه كونه شبيهة بلفظها وجملة بقدر ان ذلك
 في ما ذكره هو ثلث اسم مصدر كقولهم فلان واسم ليس نحو وانما يشتمل على اللفظ في ما
 ومصدر لفظ آخر ذكره ونزل اللفظ بتبديل الاصل تحت لا وانما وتبديلا او والى ما يقع
 منه كقوله القرض ورجع الغمقري والاصل قعد القهقرى القعدة القرض ورجع الرج
 الغمقري او دال على عدده كقوله عشرين فرجات فاصلدهم ثمانين صلبة او عا
 الة كقوله بسوق وسوطين واسواق والاصل ضرب ضرب بسوطه وضم ثمان بسوط
 او ضربات بسوط او كل نحو فلان سوا كل الليل او بعض نحو ولو يقول على بعض الاذنين
 او ما الاستخفاف نحو ما تقرب زيدا ارادى ضرب تقرب زيدا او ما الشرطية نحو
 ما شئت فسم ارادى نوم شئت فسم المصدر **المؤكد** لما لا يشي ولا يجمع ال
لمفرد دائما بانفاق قال الرضا المراد بالأكيدة لغة الفصل لا زيادة عليه ولم
 يخصص الفصل الا المبرهن من حيث مراد والقصد لا المبرهن من حيث مراد يكون مع
 قطع النظر عن قتها وكررتها والتشبه والجمع لا يكونان الا مع اللفظ لا كترتها في
 انهما والاعددي فيشئى ويجمع بانفاق لان العدد قد يكون ثمانين فيهما **عدا وفي**
المصدر النوعي خلاف بين النوعين فمنهم من يوجب الاجازة تشبهه وهو قيا
 لوصول ما يكون مواءمة التشبه والجمع اذ النوع التميز اذ النوع المبرهن نوع اخر ثبت الامر الذي
 يكون بالتشبه واذا الفهم اللفظي من قضا عدل حصل ما يكون به الجمع في جزان لقول

فت

فت قيا هي زيدا وعمره وقلت قول لا كثيرة ومنهم من منعه في غير المسموع وهو خطأ يزيد
 بسوية وخمسة الشواهد والاول هو المشهور **تدبير** على الفعل المطلق المصدر نحو كرك
 البر الحثيث تعب او ما اشتق من فعل كركم انما هو كركما او وصف كركما لوصف
 صفة او اسم مفعول نحو اجترنا كركلا وشرط الفعل التعريف والتام وعدم الالف
 فلا يقبل ما حسن زيدا حثيثا ولا حسن زيدا حثيثا فلا خلاف في عدم التعريف فيها كما
 كما بدلا مصدر له ولا يقبل كان زيدا حثيثا كما يكون في خلافه ولا يتركب من لفظين
 بنية التعريف وشرط الوصف ان يكون الالف كدوت فلا يجوز زيدا حثيثا ووجه حسنا
 ولا اقوم منك قيا واما قوله **اما الملكوت** فانت اليوم الامم لوما
 وايضهم برمال بلخ فلو ما منصوب بمخذوف قاله صاحب البدع ولا يتعب
 بغير الشاكة لا يقول نزال زولا ولا صفة سكونا وزعم تعب في نحو انت الرجل على
 ان على مفعول مطلق منصوب بالرجل على ما يريد بالعلم قال الوجيه وغيره بتفسير
 محمول من الف على تبا ويل الرجل بالعلم اي انت الكمال على غير مفعول مطلق بل المفعول
 المطلق يجوز حذف فاعله ليل قال او هاله لعلك للقادم او لمن قاسم قدم
 عليك خبر مقدم اي قدمت من قبلين الملك على من التوكيد قال لانه انما هي برفقوية
 وتقرير من وواحد من انهما ورده انبأ به قد حذف جواز ان نحو ما انت الا
 يراد وجوبه نحو براسرا وفي سفي وربي وعبان عبقان ما ذكره ليس من الرتبة
 في جزان المصدر في ثمانين العاقل والعاقل ما يدل عليه وهو عوض منه برليل

استخرج الجمع منها ولا تسمى المؤكدة بتعريف من بين المؤكدة انتهى قال ابن هشام في بعض
جواهرية على التمام والحق في المصدر الذي ثبت عن طه من قسم المصدر المؤكدة **وجوب**
حذف عامله في المفعول المطلق **بما عا** ولا تيسر عليه لأنه لا ضابط له يعرف به
وذلك في **في** مصدر كثر في استعماله فحذفوا عنه ما لم يسمع فيها
مع كثرتها وحبها بهم اليها فدل على وجوب حذفها فحذفها يدل على ما عليها وجعل المصدر
عوضاً عنها في حيث انعمت ما في قوله المعزولة بالكثرة الا ان لم يقدر على حذفها يعرف
ما كثره لم يحذف في السماع فذلك سنة حذف **الشيء سيقا** ارتقاك التي سيقا
ورعيًا ارتقاك التي رعيًا وحدها ارتعدت وحدها وشكرت وشكرت
وحدها ارتعدت وحدها فالتصريح ان هذه المصادر وانما لها ان لم يأت
بعد ما يبينها وليس بالمتلف من عمل المفعول ما يحذف جوازه في المصدر
الذي ليس في حجب حذفه بل يجوز نحو ارتقاك التي سيقا ورتقاك التي رعيًا
الرجوع في وشكرت التي شكرت في نفع البلاغة في الخطبة الجالية بحمد علي عظيم الله ونزولها
وتواصي فضل وانما هذه يكون ليقه قضا وشكوه ادا واما ما بين بالها فخره وجره
الجر فاعلمه كونك باله وصيغة الله وكوسجها له وبعد المفعول نحو ضرب الرقاب
وسبحان الله ونحوها والجر في ذلك من قبل الرفع كقولهم واكرمهم وسبح لهم سبحا
فحذف العامل في جميع هذه فربما وقد عرفت لها بالها كما ذكرنا ذلك وانما
وجب حذفه في هذا الضابط لان حق الفعل والمفعول ان يوصلا بالفعل واستخرج في

الفعل

الفعل في بعض المواضع اما بانها المصدر الدوام والفرع كحذف ما هو موضوع للمردف
والتبذير والفعل كما في قوله الكنت وشكر الكنت وحي الكنت وما ذاته وسبحان الله
واما تقدم ما يدل عليه كونك باله وصيغة الله او كون الكلام ما يستحسن الفواعل منه
بسرور عليك في حق المصدر بها لا بد من تعلق بينه وبين عمل المفعول فذكر ما هو مقصور
الشكل من احد بعد المصدر لتخص به فلما تبين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر
انما المصدر محلي بغير فلا يتكلمت كمن باله ووجد وعنده واسج سبحان الله
واما حدها كمن انت عرضا وصرح بعضهم بانها اذا قلنا سقاك الله سقيا وحدها
حدها مع التفظ كيجوز الا ان كان في المصدر والفعل متعلقين
ببرهانها لا يتبعان ولكن لا يتبعان بالمصدر ركت الفعل وجوبا وان اتت بالفعل
لم يجز ان تذكر المصدر انتهى وليس لشيء اذا ما وقع في الخطبة المذكورة من كلامهم
المؤمنين بحمد السلام ليس مراداً به كمن وهو من الغضا فحجب لا يفتقر **تبيينه**
من حجة المصالح المذكورة صالها لم توضع انما اصلا فيقدر لها على كل من
سماها في صدقته جلوسا ومرتبة انواع احدها ما يستعمل مغروا فقط
نواظرة وتلك اسر قدرا والاف وسخ الاذن والتف وسخ اللفظ
وذا ارتقت وبرا الارتفاع اما بهر بمنزلة فحجب فعل استعمل كما ان الاعراب
في الذي على القوم بهرهم الله عليهم الله في استعمل ايضا فقط نحو بريد بالاضافة
الم المفعول ارتقاك وبسمل اسم فعل فقوله بريد بالاضافة بسمل اسر زيد آ

وإسماءه فكيف تقول بربوبك بالرفع كرفع زيد الثالث يستعمل في الكلام
والضمانه اخرى كقولك زيد ووكيد ووجله ووجله ووجله وكيفية التقدير بربوبك
من التغيير وقبل تقدير ربح ربح لانها كلمة ترم ولوليل فذهب لانها كلمة غراب
ببب منه في قياسا فيما علم من استعملها هم بربوبك بدل لك حذف الفعل
سواء زاد ما فيه من القرينة الدالة على خصوص الفعل ووقع ما يسدده وجر عليه
ما لم يسمع وذلك في مواضع منها ما وقع تفصيلا لعاقبة مضمون جملة تعدته طلبية كانت
عنى قوله **تسد والوفا ما ما بعد ما انما** فيقول منا وتعدون
فذا في جملة قوله سد والوفا في مضمون سد الوفا في عاقبة انما قل واما استحقاق
اذن او تعدا ففصل في المطلوب بقوله **فاما** واما فذاتا وجزيرة كقولك زيد
يكن ففراة بعدا وبتا وعمرو يشترط انما فاما فيها واما الكلام منه قوله
لا بعد ان فاما وراة واخرا في حقه واما وقوع السؤل والا على ما قدره وقوع تفصيل لعاقبة
الجملة انما ادره واما يقع واما يجب كحذف في هذه الصورة لوجود القرينة وهو
لفعل المفعول المطلق لاشاره بالان على المندوف سدة الجملة المتقدمة سدة لسانها
لبن هبة ان تفصيل لعاقبة مضمونها كخلاف ما لو وقع بغير تفصيل كقنت منا او
تفصيلا لان قبة مضمون جملة كبريل في سطر اخرى ما او بعد ان منها ما وقع كوكبا
لنفسه او لغيره فالاول هو الواقع بعد جملة من تفويض سدة لا قبل من المصالح غير نحو
لعل الف اعترافا **مجزلة** الف نفع الاعتراف لا يتطرق اليها احتمال

مجز

مجزة فالصديق العا بعد ما وهو اعترافا بكون الاعتراف الذي نفسه الجملة كما ان المصد
مركب لنفسه نحو ضربت فربا الا ان الموكد من مضمون المفرد في الفعل من دون العا
لان الفعل بعده وال اعتراف في الفعل الضرب واما في سدة الاعتراف مضمون
الجملة الاسمية كما ان المضمون واحد جزئها لا يقع مضمون الجملة سور الالف عليه
وتقوم الاعتراف مطلقا لاننا نقول هذا المطلق مندرج في ذلك المقتدر هو ايضا من
الجملة وتكرر كذا لنفسه لانه بمنزلة تكرار ما قبله فكان الدر في نفسه وقد جازية الرفع
جزئية المندوف اربوا الكلام اعتراف الية هو الواقع بعد جملة محتمل منه في
فيلزمها نحو **زيد فاما** قبل دخول المصدر كانت جملة لان يكون مضمون
ثابتا بحسب الواقع فيكون حقا ولان يكون مضمونها غير ثابتة الواقع فيكون غير
حق فلهذا المصدر المذكور صارت به لفظا كتحقيقه وتكرار كذا لانه لا يحتمل ثابته
لنفا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد سة المؤثر غير المتشروا وحسب
الحذف في ما بين المصدرين لوجود القرينة وهو لفظ فيها لاشاره بالمندوف سدة
الجملة في هبة سدة والمندوب هو **تبيين** الاعم كانه التوسيل مع تقديم هبة
المصدرين فواقع اعتراف لفظ اللف ولا حقا زيدا ثم لان العمل فيها فضل مقدم فحسب
مضمون الجملة في الاعتراف بركت اعترافا واحده حقا ولا يتا ذلك لا بعد تمام
الجملة قال الرضوانا لا اري بابا رتاب كقول الجملتين بانفسهما على طين في المقد
لانها تها سنى الفعل فلا تقدم المصدر ان نصف العا ولا يكون ان اذن من هذا الباب

في منها ما وقع مصورا فيه بالاولا وانما او كرا بعد اسم الصريح خبر عنه فالاول انث
الاسير وانت **سيرا** هـ الثاني في خبر **سيرا** والتقدير وانت الاسير
 سيرا وانما انت سير سيرا وزيد سير سيرا وفيه في ذلك من فاعل ما انت الاسير
 ليريد من وزيد السير فالاسم الدرجه بعد المصدر في هذه الاثله اسم معين للمصدر
 لا يصح ان يكون خبرا عنه فوجب حذف ذلك كله للقرينة التي هي نصب المصدر
 لا شاعره بالمحذوف كما مر عدم صلاحية الخبر ليريد ليرفع وقيام الاوانة الاول وطرقة
 الكثرة التي في مقام المحذوف ليشاهد ان الاول لو اتهم لم يكن ثم داع الى التكرير
 في الاقامة وانما قامت الاوانة مقامه لما في المصدر من الكيد القام مقام التكرير فان لم
 يكن المصدر مصورا ولا مكررا لم يجب حذف نحو انت سير سيرا ان شئت فقل
 قلت انت سيرا ولو كان القام خبرا عن اسم من الالف لكان فعل على متعين رفع
 المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سيرا البرية خلاف كونه خبرا عن اسمين كما تقدم
 وعمل الرض وجوب حذف في هذه الصوره بان المقصود في هذا المصدر والتكرير محض
 التبريد وادام حصول الفعل منه وزومه ووضع الفعل على المدح والتجدد وان كان المصدر
 يستعمل في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك انه يقضي ديمط وذلك ايضا في
 لاسم القام على الدر لا لا في هذه الصفة التي ان كان المراد التخصيص للدوام والفرق
 لم يستعمل في مواضع الكونه افعال وهو موضوع على التجدد او جسم على يوم العمل كالفعل
 لم يزد في العمل الا ان لم يحذف وقد وقع له في باب الابداء ما بين في هذا وذلك انه

٢٢٦

قال

قال الاصل في سلام عليك سلمات انه غنك في سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
 فيقول المصدر رضوبا وكان النصب يدل على المصدر والفعل يدل على المدح والتقدير
 والاول خبر عن من منها ما وقع على الجانبة بعد جملته شئ على اسم مجازي وصفته
 نحو صوت به فاذا لم يصوت **صوت حان** فصوت حان وقع ملاقبا
 للنسبة بعد جملته من قوله فاذا لم يصوت وهو شئ على الاسم الذي خبر المصدر وهو صوت
 وشئ على حان ذلك الاسم على الخبر المحذوف له وانما هو على ان هذا المصدر رخصا
 بعد مصدر بين الجملتين المصدرين على الجملتين المتقدمه دلالة انه منفية عنه
 فلماذا وجب حذفه لانه لا يصوت بصوت صوت حان رخصا صوت حان وقع
 مقام المصدر وكان ان ثبت بناء وظاهر كلام سيبويه ان المصدر رخصا بقوله
 لصوت لا بفعل مقدر ويجب الرفع في قوله علم علم العقول لان العلم ليس على حان
 اذا العلم كان من افعال الجملتين في نحو صوت حان لعدم تقدم الجمله
 في نحو فاذا دار صوت صوت حان ونحو عليه نوع حان لعدم تقدم حان
 فيها ويجوز النصب فيها على الامس من الضمير والمستوفى والشرط ان كان خبره جاز في الرفع
 على البدلية والصفة وان يكون خبر المحذوف وان كان معرفة انتفت الصفة الا انه الفرو
 وانما في التخصيص تقديره وهو الرفع والنصب كما كان في اول اختلاف ذهب ابن جني
 الى ان الرفع مرجح لان الثاني ليس هو الاول والنصب لم ينزل الجاز وان عطف
 الى انهما متكافئان لان في النصب التقدير والاصل محذوف منها ما وقع مني دال على التكرير

٢٢٠

وقد والكاف وكذا حروفها ومن ثم استرته الى المكان الاعراب كما تقدم ارون جبل
فبنا الشروط المذكورة **جاء بالدم في نحو** قوله تعالى **لا ارضى منها الا انفق المصدرة فان**
الانام لانه للوضع وليس مصدرها فذلك جرم بالدم ومثله قوله ان امرأة وصلت الى زينة
في حرمه ارضاه يروق **في نحو** **تصفت** اليوم للسفر **غدا** انفقته انما الوقت فان نحو
التسمية غير وقت السفر ومثله قوله تم كمال ارادوا ان يخرجوا منها من غم ارضاهم وقال الشعر
نفت وقد نقت النوم شيا بها **ما** لدى السير **اللابسته** المنفصل **ما** في **نحو** **تجملت** **بجملتها**
انفقته انما انما انفق في نفا على الجمل المتكلم ونا على المجرى المنفصل من قوله تم نطقهم من الذين
ما ووا حرم عليهم طيبات احلت لهم واذا ذكره كما يدركه وكثيرا انما كما يدركه كما يدركه
ايكم وقول الشعر **ما** واذا تعرفوا لذكر الكثرة **ما** كما انفق الصغور على العطف **بشيها**
الاول الشروط المذكورة معتبرة لخواز النفس الواجبه وتبينه حيزان الستة بطبيعيه كونه
بحرف التحليل سواء كان مجردا من ال والاضافة ام مضاهما كما بال لكن الاصح في الاول
الفعل فان لم يجره ويستبان في الفعل من ال والاضافة من ال والاضافة من ال والاضافة من ال
والا حروف لانه ذلك **صانف الثاني** باب المفعول المفهوم بحدث النفس بالتحليل
المصنف في الاصل حرفه **ما** في جوابه **ما** في جوابه **ما** في جوابه **ما** في جوابه
فكان انما في لست منها لم وقت فتحت اجلا لكانت المصلا لكانت لانه انما سقط التام
واقب دلهما في الية مثل انما والسواب فتحت لكان في الفاعل في الية والسواب الى
المصلا في الية سببه والفرد وهو الجرمين والكثر ان حزن في الفاعل في الية والجرمين

٢٣

نحو

نحو الية المفعول مطلق وذلك انك لم تر جوابا له استثنى في باب المصدر عنه ثم انفعوا فقال
الزجاج صاحب فعل مقدم من نفعه وجب الاخر لسبب المصدر منه وقال الكوفيون
نائب الفعل المتقدم عليه لانه مطابق لانه المعز وان فالقصة الاستفاد مثل قدمت جوارا
اذا عرفت هذا فكان في المصدر عمله ان لا يبعد المفعول له في اسم بل ان يعلق بحسب
جمهور الجرمين وهو الصحيح كان عليه اذ لانه المنسوب بنوع النقص كما سببه وان قال
بنصب الزجاج والكوفيون كان بعيدا وراجحت المفعول المطلق كما فعل الكوفيون
الثالث مرجح حده للمفعول المطلق ان نحو قوله لاجل انك ليس مفعولا لانه ليس
بمنسوب وقد اخذت منه المنسوب ولولم ياخذها لما اقتضاه كلامه ايضا لانه المفعول
من نوع المنسوب لا غير فلا يكون في المفعول له وهو راجع القوم بل هو عندهم مفعول
له واسطة حرف الجوز وبان اي حجب الية المفعول له ولا شرط في الية المطلق
الرابع مما يرد من نصوص لا غير **المفعول معه** ان الذي فعل بمصاحبه بان يكون
الفعل معها حيا لانه صدور الفعل عنها والمفعول في وقوع الفعل عليه فتعوله معه
نائب الفاعل مستدرا للمفعول كما استدلنا في المورد المفعول به والمفعول له
والمفعول فيه والضمير الجوزي ندرك الية واعتمدت عن نفسه بما جوزه بعض النماه من اسم
الفعل الية لازم النصب وذكره منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر والية نائب المفعول
في قوله تم لقد تقطع منكم في فواته والنصب قبل الوجود ان يجعل من قبل وقد جعل
بين العير والنردان فان نائب الفاعل فيه ضمير راجع الى مصدره ارجل الجمل لانه

٢٢٦

لان بين المذموم والظرفية لا يتوسط الفاعل على فعلها كما يكون مناه الذي فعل الفعل المصحح
على ان يكون نائب الفاعل غير ارجح المصدر والظرفية المعجزه وتماثلها الموصول كذا في
العداثة الصبية وغيره قال بعض المحققين وظاهر ان ذلك كما عرفت من الاصل لان المفعول
في الاصطلاح اسم لهذا النوع كالحيوان الذي يطبق على الالبان وماه سيويه بهذا وبالجملة
على ان الباء ينجس مع وهو المذكور بعد فان الجنبه من المصاحبه معمول فعل
الظرف لتوضيح المذكور الذي ذكره بالواد لا جعل المصدر سواء كان ذلك المفعول
في الما تولى استوى الماء ونحوه او مفعول لا كما في ذلك في زيبه ادرهم وسواء كان ذلك المفعول
مفعولاً به كالمث لينة او مفعولاً كالك زيبه ادرهم فيقول المذكور غير انه الجنبه في قوله
بعد واد المصاحبه مخبره لما ذكره واد العطف كونه زيبه وعجزه وقوله لصاحبه معمول فعل
مخرج الموصول على وصيغه فلا يجوز نصبه في ذلك لانه في قوله وان كان المذكور بعد
والمصاحبه لكن لا لا يصح معمول فعل قال الرضوف في المصاحبه كونه من شركه لذلك
المعول في ذلك في وقت واحد فزيدانه سرست وزيه امره اركت للتحكم في الزيبه في
واحد ارفع برها سنا وانه قولك سرست سنا وزيه بالوظف من اركت في السير لكن
لا يجوز كون السير في وقت واحد انتهى واورده عليه نحو سر والظرفي فان من
صور المفعول من قطعاً ليست الطريق من اركت للظرف في السير المصور به وقد خرج
الدين سيده عن شرح اي حبه بين المذموم والمصاحبه المصاحبه المطلقه سواء لم يكن ثم تركت
في الحكم نحو الطريق لو كان ثم تركت لكن لا يكون مفعولاً بل المصاحبه المطلقه المصاحبه

٣٢٧

توضيح

توضيح في زيبه انهم والقول بان ركه هو اشتراط الاخصس ولم يشترط غيره بل انما
سطق المصدر وهو الصحيح **باب الثاني** في بعض المتعين في نحو المذكور اعلم ان فعل الاسم
المذكور فيما ذكره المصدر الا في اصل الجنبه الاخصس من ان المفعول مبدئي الجنبه
كأنه قولك جازية الشمس طلعت فلما واد ما اركبوه من التاويل في هذا المثال حيث
ارعاها ليدان في ان يركبها زيد الشمس لانه عجزه في فعلها كما حال المفعول في السبب كركب
بالداره مما سكتها وقال يركبون مراد بقولك بركا ونوه انهم وسبب في ذلك
زيد كلامه الثالث **الثاني** يختلف في كل المفعول بعد في الما تولى اركبها ما نصب
البيحور من ان العاقل يركب من فعل او حافيه من الفعل ووجوده وهو المصدر كركبت
استوى الماء ونحوه في اسم الفاعل كما سائر الين واسم المفعول نحو انه قد سركه ونحوها
ولا يضر فعل الواد منها كما قاله لا في الاستثناء الذي يذهب اليه الرفع من ان فعله في
بعد الواد فاذا قلت جاز البرد والظلاله فكذا كتبت جاز البرد والظلاله
ورد بان الاضافه لاصل الثالث في نصب اليه الكوثيرين من انه انما في الما تولى
الاوابع اعراب فيكون اعراسمويه وورد بان الاضافه لاصل الما تولى لفظ البرد عنهم
اللفظ الرابع في نصب اليه الشيخ عبد القاهره جلد من ان نفس الواد وورد بان لو كان كذلك
لا فضل العجزه كما يرضى بل يركب من المصاحبه انما لا يركب من ذلك في الما تولى
الذي اخصس من ان انما بفتح الظرفية وذلك لان الواد اركب من الما تولى مع المصدر في
الظرفية والواد في الاصل حرف ثم يركب في نصب اعطى بعده ما عجزه كما اعطى بعد الاوابع

٣٢٨

يقول الله عز وجل ان الله لا يهدي القوم الظالمين
قوله لا يهدي القوم الظالمين
قوله لا يهدي القوم الظالمين
قوله لا يهدي القوم الظالمين
قوله لا يهدي القوم الظالمين

٢٣٦

٢٣٦

قوله لا يهدي القوم الظالمين
قوله لا يهدي القوم الظالمين
قوله لا يهدي القوم الظالمين
قوله لا يهدي القوم الظالمين
قوله لا يهدي القوم الظالمين

٢٤٠

حجبت انا وزيد زيد المثل في المثال الاول مما فيه الفعل العطف وانه ذكره تهيأ
 لكم الذكر ليدركه وهو قوله **والعطف في المثالين الاولين** وما سرت وزيداً او كنت
 وزيداً ونحوهما من كل جملة اسمية او فعلية بعد ما واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع او مجرور
 غير متوكد بغير نفع او مفعول **ما يفتح** انا في الاول لان العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يفتتح
 الا بعد توكيد بغير ضمير متصل او بفتح ما واو انا في الثاني لان العطف على الضمير المجرور لا يكون
 الا بعد اى واهي الالف الضرورية وهو ضمير المجرور وظاهر الكلام المقصود في باب
 العطف انا والكوفون فيجوزونه في السعة وجوزوا الضمير في السعة ايضا لكن في باب
 اى رتبة م ذكره مع انه لا يعلل بغير الضمير ونوع العطف في المثالين جماعة منهم ان يفتتح
 وابتدأ من هذا القطر **العطف في المثال الاجزى** وهو **حجبت** انا وزيداً ونحوه
 من كل جملة اسمية او فعلية بعد ما واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع او مجرور بغير نفع
سأف فيجوز نصبه على المفعول بعد مرفوعه على العطف وفصل المرفوعين ان يفتتح
 الضمير على المصدر فيجب نصبه بين ان لا يفتتح الضمير بها فلا يجب في العطف
العطف في نحو زيداً ونحوه انا في الثاني لان اصل العطف الترتيب للمفعول بعد العطف
 وانه لا يعدل بالبعد عن العطف لان الضمير المرفوع من المصدر لان المصدر لان العطف
 في نحو زيداً ونحوه مجرور بضمير متصل في الجملة قبل الاخر والنصب ليس
 في المصدر في المثال المذكور لا يفتتح الضمير على المصدر بل يكون الضمير العطف
 الذي هو الاصل المرفوع في الرفع من الرفع وتبع المصدر في الرفع في المثالين

مرفوع

مرفوع فقد مرر على المثالين ان يفتتح من غير ان يفتتح على العطف بغيره
 الا من ذلك من حيث ان هذا الضمير في المثالين المذكورين يكون مفعولاً به ويكون
 مفعولاً به من غير ان يفتتح **الاول** بفتح اللام المذكور بعد الواو واللام لم يذكرها العطف
 احدهما ما يفتح فيه العطف من جهة المرفوعات زيداً وطلوع الشمس لان العطف بغير
 الترتيب في المرفوع وطلوع الشمس لا يفتتح من المرفوع ان يفتتح في العطف من جهة المرفوع
 كقولنا تكونوا انتم وبني اسلم سكان الكعبة من العطف لان المرفوع لا يفتتح من غير
 فاعلم ان المرفوع لا يفتتح من ذلك واذا عطف كان التقدير يكونوا لهم ويكونوا لهم ويكونوا
 مضاف للمفعول وان كان ذلك في نحو قوله تعالى **العطف** لا يفتتح من غير
 العطف مع جوار النصب وهو جوهه كونه زيداً ومجرو لان العطف هو الاصل وقد اختلف
 في النصب كما قبل الاو لان في ان قصد النصب على المصدر فيجب نصب لان العطف
 كان اصلاً فيجوز فيه العدل عند الرفع وهو النصب على المصدر وانه لا يفتتح من غير
 العطف والمفعول هو كقولنا **ما** خلفتها بين واما بارداً وزجرجن الحوجب العطف
 انا مفعول العطف لان المثالين المذكورين في المثالين المذكورين في المثالين المذكورين
 انما اجب في الرفع لان الرفع هو جوهه كونه زيداً وطلوع الشمس لان العطف بغير
 المرفوع في البيت الاول وانه في قوله الامام بهي في الثاني في قوله المرفوع في المثالين
 ومن العلوم ان العطف من جوار النصب فلا يفتتح من المرفوع بل يفتتح من ذلك انما
 قبل يفتتح اللام على المفعول به من غير ان يفتتح من ذلك ولكن العطف الثاني اختلف

في المفعول منه فذهب قوم الى انهما مطلقا وهو الحق وذهب آخرون الى انه
 سائر لا يتجاوز به قد السماع ونقل ابن هشام انهما قد اختلفا في بعض النسخ
 النطق مجازا نحو سرت انا والليل فلو ان نعت ودين باجازة النطق حقيقة
 حيث انا وزيد ايجوز سابقا وقبله المسند في ذلك **الثالث** اذا وقع بعد المفعول
 خبرا قبله او حال طابقا قبله كركت وزيدا قاتما وجاه البرد والظلمة شديدا ويجوز
 عدم النطق بقوله على حكم ما بعد المفعول كركت وزيدا قاتما وجاه البرد والظلمة شديدا
 نظر الى المتولد الاصل الما وسمع ذلك ابن كيسان ورواه ابو جهمان وابن هشام
 والسمع والقياس يرتفعان **فائدة** لم يأت في المصنف الترتيب بين ما قوله قاتما
 امرم وشركا كما في قراءة السبعة فجمعوا بقطع الهزلة وشركا كما في الفصحى والواو في ذلك
 وان تكون على طرفة مفعولا على مفعول يمتد برفضا او امرم شركا كما في قوله على مفعول
 فعل امرم وشركا كما في قوله بوجوب التقدير في الوجهين ان الجمع لا يفتق بالذوات
 بل المعاني كقولك اجعوا على كذا اختلف جميعه في مشترك بل قيل في كسبه الذرير
 ما لا تعدده قال ابن هشام في المفعول في الرض والاولا انه مفعول منه وهو حق لسانه
 من الاضمار لا خلاف الاصل **الخامس** ما ورد في بعض النسخ **المفعول فيه** وتكررت
 لانه يفتق بضمه وهو اصطلاح كوفي في سبب الهمز في قوله كذا في المفعول وهو ما رواه
 ولذلك سماه الفراهيدي سبب الكسب واصحابه يفتق وهو **المفعول في** او هو اسم مكان
 صيغته وهو ما افتقر اليه غيره في بيان صورة مساه وهو اسما اجناس الست كوامم وخلق

ويبين

ويبين ذلك ونحو ذلك في الاضمار والافتقار كمن حيد وهدية وسما والمقادير كمن حيد
 واطلق اسم الزمان في زمانه لان المصنف في سوا وغيرهم في ذلك قد مر من الزمان غير
 كوفت ودين راسا وفي قوله كذا في المعنى لانه في قوله كذا في المعنى كذا في المعنى لانه
 واما المصدر ووقف قبل المفعول لانه في قوله كذا في المعنى كذا في المعنى لانه
 او المكان المبهم مما عرفت في الاضمار اعدتها ووجهها كذا في المعنى كذا في المعنى
بفعل اصطلاحا هو اوست به فعل ذلكت الغندم او بالضم مراد بالضم مراد بالضم مراد
 الاستعمال كما قرئ المفعول له فيه اضافة ذلك الاسم والبراد بفتحة كسبه لانه
 اللفظ وقد يفتق في قوله العجزة من حيث التصريح بتعلق الظرف بالذم وهو منسوخ عنه
 وقد هو اسما وجوب من قوله كذا في المعنى كذا في المعنى كذا في المعنى كذا في المعنى
 اسم الزمان من قولنا يومنا طيب اسم المكان من قولنا مكاننا حسن وقوله كذا في
 بفعل يخرج كذا في المعنى كذا في المعنى كذا في المعنى كذا في المعنى كذا في المعنى
 كان لا يكون لانه يوم الجمعة لكن الذي يربط عليه اللفظ مشهور المتكلم اياه لانه في قوله
 احد ما قرئ المفعول له في المفعول فيه من اسم الزمان المبهم نحو سرت وقفا والجمع
عجبت يوم الجمعة وهو اسم من الاجتماع كما مر من ذلك الاجتماع الى كسبه في قوله
 هو المشهور في اللفظ وكذا في الحديث عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه سمرته كذا لان
 ارم عليه السلام جميع فيها خلقه وقيل لان سائر المفعولات اتجمعت فيها وخرجت يوم الجمعة
 وقيل لان اسعد بن زرارة لما جمع بالانصار رفضا لهم وذكرهم بموهبة

حيان جمعوا الريفية فالاسم اسما وقيل غير ذلك من اسم المكان نحو **مصلحت**
خلف زيد وشبهت اءت ويحك وشما لك فقلت وكنت بين
 وزه اجبات الست باقت رالكاني في المكان فان لست جهات ومما هو كونا في الابهام
 والافتقار نحو **بست** يا حية زيد انا منزل منزل انزل احداهما وعرفت لالا لئلا يلبس
 فالربط كما ذكرنا احد اسماء العدد للبره بها نحو **عشر** في مثال للمعروف لانه
 الزمان **ان** سرت **عشرين** في مثال للمعروف لانه اسم المكان الثاني ما في كلبية
 او غير ذلك كرت جميع اليوم سبيع العرس او كل اليوم كل العرس وبعض اليوم بعض العرس
 او نصف اليوم نصف العرس الثالث كان صفة للزمان او المكان كجئت طربا من البحر شرق
 الدار الرابع كان لغويا بافنا فذا احداهم ثم حذف المضاف في تسمية المضاف اليه
 والغالب في هذا الترتيب ان يكون مصدرا وانه المنسوب عنده ان يكون زمانا ولا بد من كونه
 حين لوقت او مقدار نحو جئت صلا العرا وقدوم الحجاج وانظر كجئت صلب ان قد
 وقد يكون الترتيب اسم بيان كقوله اكله العارطين والاصل مده عبيد العارطين وهو تسمية
 فارط بالهاتف والظاهر ان يكون الذي يجر القوط يفتح العاقبة والاراد هو سربيع به قال كوجرت
 لا اتيك ويوب العارظ الغزوي وما فارط ان كمالا من قتره فربا طير القوط فلم
 يرحبا وط است عيبها فلهذا الترتيب **تسميات الاول** عند بعضهم مما يشبه اجبات
 الست في الابهام والافتقار جهات ومكان وانظر في جهات بنة ما بين مكة واليمن
 نفس ومكان بانه ليس على اطلاقه لان المصدر را به ان يكون مشتقا من كذا

الواقع فيه فواتح مكان الفعل او مشتقا من مصدر بمنزلة الاستقرار فوجدت مكانا ففعل
 الرضوخ ان في واخره لانه بمنزلة ذلك بفتح الهمزة **الثاني** الصلح اللاتزم بسبب الظن
 من اسما والمكان فومان احداهما المبهمة وقدم تفصيلا ان في ما اءتت ما دونه وما دونه ما حله
 ونفس لما دونه المحروف الاصمية ولا بد من ذلك من اواقفة في المعرف لفظه ولم يكن انفسه
 منها معا للسمع وشذوذهم هو من شذوذ القاب وخرم الكلب ومن ط الرمان قدر
 على كسرة او نحوه فان قدر فعدنا المقعد وخرقة المزخر وناظرة المنطلم كمن ثم شذوذ
الثالث جهات ظروف من غير اسما والزمان والمكان كقولهم احفانك ذهب وجه
 راني لك في جهنم والاصل اني حق وذه جهنم راني وقد نطقوا بهذا الامل قال اني
 حق مواس في افاكم ما وذلك شذوذ لا يفسر عليه **ما نحو** **دفعن الدار** مما وقع فيه
 اسم المكان غير المبهمة منصوبا بعد فعلت **فمفعول به على** القول **الاصح** لا يفتوح
 فلا تفتح به وكونه مفعولا به انا في الاتبع باجره العاصم غيري المسند بنفسه حيث
 استقامت الواسطة ونفسه وهو مندوب الفاعل وط ائقة واحتره ابن الكنت
 وغراه مسبويا واصل الاصل لا على الاتبع فظن ان دخل تعدد وهو مندوب الفاعل
 وغراه الرضوخ الى كجره وعليه ينسب حمل كل ما المصنوع لانه ليس المصنوع على الاتبع بل على
 اجماع المصنوع ينسج ان يفتح ويجعل شبه المفعول به لانه كما يدل عليه تفسيره وفي
 المسئلة قول ثالث وهو ان المصنوع في ذلك على الظن في تشبيهه بالمبهمة وهو مندوب
 المشو بين وغراه مسبويا ويصنف للجهود وبعضهم للمحققين **تفسير** قال الرضوخ الذي

ارضي ان جميع الظروف تسوس فيها فتقولك خرجت يوم الجمعة كان معي ما يسوق اليه
 بسبب حرف الجر ثم رفعه لا بمن غير واسطة حرف في النقط والمرتبة كان وكذا
 المفعول لهما شذوذا فمما في ذلك استغفرت ربنا الا ان حذف حرف الجر اثره والتم
 صار قية في اليمين كما ان حذف حرف الجر قية مع ان وان وليس قية من غير
 المواضع الشاذة اثره فمما هذا كان على المعنى جعل المفعول في ذاتها تحت المصوب يتبع
 ارضي كحذف في المفعول في من يهين انهم الكلام على الفاعل تمامها فانك حرفة
 الفاعل في قوة كمنه وذلك الاثر ليس من الارتفاع بوزان تحمل الهمزة المستثنى داخل في المفعول
 فيقال للمفعول مع قية ضوذا والحق في ما جازية زير اكب فحرف قية الرفع والركوب للرزق
 مفعول اركب وتيق المستثنى هو المفعول لانه ارفع منه وكانهم اثره والتخفيف في التسمية انهم
 قال بعض المتفحصين ولا يبعد ان يبق ان المفعول يتبع بالصدر والاول والذات والاهلية
 كذلك لان اختلف بها بواسطة انهما سببه لانه فاعلا او مفعولا وكذا المستثنى لان اختلف به
 بواسطة انهم خرج من ان يقع عمودا على سبيل الاتفاق في من ههنا يظهر وجه جعل الفعل في المفعول
 افعالا وفيها سببه انهم **السادس** مما يريد من المصوب لا في المصوب **باب في المصوب** ونصبه في المفعول
 في التخييف لان سقوط افعال في التخييف في المصوب بحيث يسقط فافض بل من حيث ان
 العار المذكور انما يستقل به لما زال بما رزق اللفظ في المصوب لانه اذا كان في المصوب
 فاذا لم يكن في الكلام يتصرف في المصوب من فعل او شبهه لم يكن القرب الكثرة في المفعول
 لانه اذا عدت المفعول بل الكثرة في المصوب في المصوب على الاصح في المصوب مع

وهو الاسم الصحيح ان الموصول وذا كان المصوب من جميع الاسماء العريضة والمؤنث
المصوب اخرج منه المصوبات وتسمى مجتمعة وقوله **بفعل لان** او شبهه او كثير ما يتفق
 عن ذكره في الفعل **بفعل لان** اخرج جميع المصوبات في المصوبات وبعض افعال المفعول
 مما في فعل لان كما قول الجمهور كما ترده في التمهيد في المفعول في المصوبات في المصوبات
 انما عدم طرقة في ذلك في بعض افعال المفعول في المصوبات كما رأيت مع عدمه في المصوبات
 في التمهيد في ذلك انما عدم انما كانت فعدم دخول المصوب في فعل مفعول انما في المصوبات
 بوساطة حرف جر مقدر ووجوده في المصوبات في المصوبات او الامة او بها بعد الامور التي تسمى
 بها الفعل القاصر والافعال في المصوبات حرف جر مقدر وذا في المصوبات لفظ وقد يكون تقديره
 كما سببه في قوله **وهو** المصوب يتبع في المصوبات **باب في المصوبات** في المصوبات
 في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات
او عجم ان جاءكم ذكر من قبيكم شام للمصوب ان التخييف في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات
 وشو قوله في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات
 ان هو اكم ويطعن ان يرفعت رتبة **و شجعت ان زيد الفاعل** شام للمصوب ان المصوبات في المصوبات في المصوبات
 المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات
 بفعل لان واما المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات
 في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات
 في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات في المصوبات

بر مقرر فلفظا كما ذكرت زيدا ان كثر والزمه ان صحح وابتعدت زيدا ان يفرب
 وبعدت عمرا ان يفردم وفسر ذلك وقدره ان كان ان كتحذف اي بعد
 نفعت من ان كتحذف **تبيين الاقل** اشتراط ان لا كتحذف
 ابا ربيع ان دان توبين بالربوبين اللبس فلا يقرب عن ان تفصل اذ لا يدبر الرفع
 في الرفع او عن ان تفصل ويستعمل ان يرث في الرفع بقوله تم ويعمل ان يكون
 كتحذف ابا ربيع ان المفسرين جملوا في المراد واهاب في المفسر بانها تحذف ابا ربيع
 المعين وانما تختلف العلماء المهذون في كونها في الاية لاختلافهم في سبب نزولها
 فالاختلاف في الحقيقة القرينة انه راجع الى ان كتحذف بانها اذا اوجبت ليرث
 من يرغب في نيلها لمن والهن ومن يرغب عنهن لانه ممنون ووفقهن وانما تحذف
 بمعنى قال لان في شرط ان اللبس يقول اذا خيف اللبس كتحذف وعندهما
 الاجرام لا ينافي اللبس فيحذف لاجلها انهم وما يميلها قولك مراد ويرغب ان
 معنى المعاد فاعلم ان ويرغب ان يرخص الالاتم **اشهد** ابن السيد ان
 قدر في اول او لا ومن ثانيا فقدم وان عكس قدم ولا يجوز ان يقدر فيها معنى او في اللبس
الثاني ذهب اليه من كون كل ان وان وصحح بعد شرحه ان نفع صواب
 انفس واكثر من حين خلق الله تعالى في نفيها الا عرابيت مما رجع من ان خفض وجوز
 ان يكون المحل جزا فاعلم ان كتحذف اوله ان في ان كتحذف في قوله قوله قوله
 لظن قوله لاه الا كسد من صنع سبويه في ان قوله ثلث هو انه محفل للامر من انا

نفس

انفس في سنهم ان الك وحسب السبب ان انفس بري ان الموضع هو وان سبويه بري
 فسبوا كما قاله ابن جرير ثم في المفسر ويرث الضم نفعيا ينعف حرف جر عن ان يميل
 نحو اوله فاعلم ان قوله روي جابن فاعلم ان قوله اش رت كلب بالالف لا
 ان حشام وهو ما شهد له في قوله تم وان المس بجدته فانه عراس انه احد وان
 ان واحد وان ركبم فانقول انصه لانه عراس ان احد لان المس بجدته
 ان كتحذف قاعدة ولا يجوز تقديم منسوب القصد عليه وان ان وصلة لا تقول
 كتحذف قوله واما زودت ليلى ان تكون حبيبة لي والادب بن هاشم ان روه
 عطف على كل ان كون اذا صلح ان تكون وقد يجب ان ينعطف على حرف دخول اللام وقد
 يترجم ان كل على العطف على المحل انظر في كل على العطف على التزم ويجب ان
 بالحركات **الثالث** قال ابن جرير ان امهال النحويون ذكر في حاشية كتحذف
 كتحذف ان كون كحذف من اللام مقدمه قبلها والمتركة كتحذف
 بعد كتحذف مما لا لام العلة لانه لا يدخل عليها رغبنا انهم وقد
ومما عرفت في غير اللت اي في غير ان وان لا يبر وزن به السماع وهو انما
 تمر ان اللذين يروون في قوله ما كحذف ان حرام امر وادب الدير والاول
 وقوله نحن قبيح اي بها من مباركة ونظر الذي لولا الاسي لقصها
 لهم موافقت للستقيم ولانهم موافقة للشكاح وان نسترضوا اوله
 ان في من اللزوم مني التمددي اي يجوز ان اللذين يروون في قوله
 ان في من اللزوم مني التمددي اي يجوز ان اللذين يروون في قوله

ولا تنووا محقة الكساح وترضوا اولادكم حتى لا يكل على الشدة ولا يخلص العقد من غير توكيد
تعد به ما من سناة كقولهم يا محمد ان من امره ان يرد لول انتم قد اكل العشاء شرح الاربعين
التصديق اوله من العمل على النصب بنزع النقص فان التصديق كقولهم انما الله واذا في سلكا
انتم اولادكم الاستعمال **عجوز** **الثام** اي لا التام لانهم كانوا يتجهون بها كبر الفصح بل
الاجازة من ذمهم اليها فاجابوا في ذلك بالانصاف وذهب بسببه وجوه المطالبين من
على الطريقة السببية اليها غير المتخصص من اسم المكان ودعوى الرضا اتفاق على ذلك بالانصاف
تنبيه الاول من السماع المنسوب اليه من باب فخره بتعد حرف الجر واكد غير ان
كما قد سنا وتفرقت بابتها ركل فعل متعد الاثنان امدوا بغيره والافعال بالركن كقولهم
واحقا من سرقه سبلان رعبا اي من قومه وامر كقولهم امرتكم بغيره فعل ما امر به
وقد جمع فيه بين الاستعمالين ونهى كونه نيزيا الفصح عن الفصح واستغفر قومه
استغفر له ذنبا استغفبه ما ركب الجوارح والقول والعمل ما قاله ابن الطراوة
والسبب ان الوجدان استغفر ان يعدي الى الشدة بغيره وقد يبرهن انما هو المفسر
استنت ودانقما ان مشام المفسر وكفى كوكبته اب عبد الله اربابا في بداهة كقولهم
ما وسيتي كالحج فلم يكن ما لا مرفعه الا في الناس من جازا ارجح ووجهه من كقولهم
وقضى اخاه ما عمر ولم اكن ما افادوا لم ارضع لبنا من جازا ارجحها ومدق بالتحقيق
كقولهم قد صدقتم الله وصدقه لانه قد صدقتموه وصدقتموه لانه قد صدقتموه
كقولهم انما قد صدقتموه لانه قد صدقتموه وصدقتموه لانه قد صدقتموه

٢٥١

لدى

لدى قمارا استغفر صدق اودى ما وسيم وكل امره زوجه زينبا احكام ابو حيان الخمر قد
وزادوا بغيرهم كالوزن تقول كلمت زيدا اطعمه وكلمت زيدا طعامه ووزنت زيدا
ماله ووزنت زيدا ماله ووزني غير ذلك ونحوه لم يضمنهم باليوم ان يوزوا الا انما كلمت تمدى
الاشارة بارة بانفسها وبارة بحرف الجر ان يكون من المنسوب بنزع النقص والاول هو المشهور
الذي يرد في الجوهري بل ينزع على اوجه عدة كما فعل بعض المحققين **الثاني** اخذت في المنسوب
بعض من شكرت في قولهم شكرت فلانا وشكرت فلانا وشكرت فلانا وشكرت فلانا وشكرت فلانا
وبذا اخذت في المنسوب في ان يرد في الفعلين هو الاصل فيها التقدير بالحرف كقولهم
والفعل كانه باب فتم اراه من المتعدى بارة بغيره وبارة بالحرف ليس اهدا لاستعمالين
استندوا فيه في قولهم براسي لم تعد بوجهين في قوله لانهم فعل الاول من الاصل في قوله التصديق
بالحرف كقولهم المنسوب بنزع النقص على الاثر فيكون مفعولا به على الاصل لان الفعل ليس
لازما وذهب الى ان المصدر للمصدر لا يذم الا ان الاصل في هذا القسم ان يكون متعديا بغيره
الجزءان في الاصل لان المنسوب كقولهم وسع عدده والتقدير وللزوم كقولهم المنسوب كقولهم
ان يقول اذا كان اتم المرفوع في اولى الاستعمالين يوجب اتم الوصف في المتعدى
واللزوم فليس كونه متعديا وحرف رانها واطم كونه لازما وحرف محذوف فيهما
ان يندى بنزع بوزان دعوى المحذوف او طم من دعوى الزيادة ومن هنا يظهر ترجيح قول الجمهور
في التبيين **الثالث** ذهب الفخري الى ان حذف الجار مع بوزان وان
قيل انهما انما هما انما تقول برئت القوم السكين اي بالسكين فندف به الشيشة

٢٥٢

كذا نقل عن ابن مالك في التسهيل والفرق في شرح مجيب وغيرهما وقال ابو حيان والله زاوره عما
 من الاغشى انما هو في القدي الاثني عشر كما يعرف في زير بيت العلم السكين ارباب الكس
 حيث على ما سح من قولهم اركب ميزانك انما هو فان لم يبين خوف لم يجر في خوف
 الامر وكذا لم يبين موضع خوف فلا يبق اخبرت انما كنت الزبيرين اذ لا بد منى على التماس
 من الزبيرين او من الاخوان وفي شرح المغرب لابن عصفور ان بابا بين ابن الطراد في
 الاصل ذلك **التابع** مما يروى بصوابه **الحال** تكرر وتوزن وهو الرفع
 يقال حال حس وعال حسنة وقد يوزن لفظها فيقال حاله حال على حاله لو ان
 في القوم حالها ما جاوره لخص بالتمام ثم ما وهاكس ارباب ثم في شرح ابن سجاد
 ولم يجعل الجوهري حاله في قوله جازع بل جعلها من باب ترو وترو وهو غريب **تروهي**
 لغة التغير وتسمى بهذا النوع لغيره فان وخطاها **الصفة البينة للهيئة** حال يكون الصفة
غير نعت والهيئة وتسمى حال الترو كيفية كذا في القاموس المراد بها من افعالهم
 من ان يكون محققا او مقدره وتسمى لا واما حال حفظه وان يراه لا مقدره وهو ايضا علم من الحان
 يكون حال نفس صحتها او حال متعلقه كواجار زيرها في ابوه لكنه في الشكل كما رزبه الشمس
 الا ان يبق الجوهري ان يترقى جازع الهيئة لهما فيهما الترو في الظهور الشمس والظاهر من ان
 تروم لهما بها او تكون كالدائم لكونه موجودا فيهما عاقبة وتسمى دائمة بخلاف تلك من
 الاول المذكورة وان يكون الصفة او مقدره فلا يتشكل نحو اذ هو في حاله في ان يروى
 في الهيئة من حاله في حاله تغيره فيكون له تسمى حاله مقدره قال بعض المحققين في

ما يشبه

حاشية التسهيل لا يربح المراد بالهيئة الصورة والكمال المحسوس الذي يراه كما هو المتبادر
 فيخرج يخرج مثل تكلم زيد صادقا وما ستسا وعايش كذا وان اراد الصفة فالتعبير بها أوضح
 لكن يخرج عن مثل عازبه الشمس لظهورها في زيد وعمر وجلس انما هو وقد ظهر من النقل المتقدم
 ان المراد بهذا المعنى لا يخرج لذكره والمراد بالصفة الصفة حقيقة او كما في مثل افعال الترو
 جعلتها ولها بالصفة وكذا افعالها مرة المؤول بها واما غير المؤول فغير متروكها فلفظ
 بهما لانه وزنا وينصده برسمه بما لم يدخل نحو القمري في مرجع القمري وقول البينة
 للهيئة يخرج التمييز في قوله زور في رت فان بين اللذات وقوله غير نعت في صفة
 وزنا في رت راجعا صكفا فان صكفا صفة بينة للهيئة لكنه نعت وتوجيه هذا الكلام
 النقص في لغيره نحو زيد فما عكس فان صكفا صفة بينة للهيئة غير نعت وليس
 حاله **التبيين الاول** الهيئة المذكورة قد تكون اللفظ على اللفظ نحو جرت ركبنا ونحو ما في
 قوله ما كانه خارجا من جيب صمغ الرشيبي لا يشبهه لان المشابهة عقيدة كماله فيخرج
 والمفعول لفظا توكرت النوس سرقا ومنه قوله نعم هذا يصح شيئا فان يصح في الزنا
 وهو في المفعول بل ليدل على ان رايه او اشبهها مما تولى لقيه راكبين وقيد في الكافية
 المفعول بقوله به لم يقيد به لوضوحه قبل ليدخل فيه ضرب زيد الضرب شديدا
 فان شديدا حال من الضرب هو مفعول مطلق لا مفعول به قال الدماميني في المنهل وقد
 بين انها جات مما كس منه نظر الا كونه مفعولا بانه المعنى ان ضربت زيد الضرب
 يوزن او عمت زيد الضرب قال هذا وان لا يري وجهه فيصير المفعول من باب ما

المفعول جواز وقوع المالك منه اذا امتنع ان يبيع لبيته الى المالك واكتسبه بطلبه ولا رت
 والبيع اذ في زيادة الفضة ولا جرت يوم الجمعة راشدا في آخر الوقت عند
 ما في الكافية محمود لا طائل تحتها انتهى وقال بعض المحققين ان نزع الكافي عن كسب ان
 يكون ذواتها من المفعول مفعولا بغير مفعول الى جعل ضرب الضرب شديدا بحيث
 وزيد اراكين في مخرجها وزيد راكب او يجمع كل مفعول كما هو مقتضى اطلاقه في عبارة جار
 وصاحب الباب لا كل زوجت طلقه والاعام هو الام انه منقذ ينقش في منزل
 التبعيض المفعول من غير قيد لكل من المفعول ما استلفه في بحث المفعول به ووجب
 سيدي را ان الرينة قد تكون للبدن ايضا ومحمد بن مالك منه الجمهور وهو الاصح
الثاني قال ابن ابي عمير في الميزان في كل قولهم في قوله زيد الشمس طالع ان العيلة
 الاسمية حال سح انها لا يتصل الا مفرد ولا تبين هبته فاعل ولا مفعول ولا هو مركبة فقال
 ابن ابي عمير وجها جازم طالع الشمس عز مجيبه في قوله كمال والفت السببين في قوله زيد
 قائما ساكنها ويرجع الى قول ابن عمير هو مراد بقوله سكر او نحوه وقال صدر الاقوال
 بجعل مفعول صدره وبت وقوع المفعول هو هذا **في شرح تنكيرها** ارجع الى
 تنكير العطف في الضم او عند تقدم ظهور اعرابها وطول اللباس في ذلك ولان التنكير
 والمقصود يصل بها والتعريف في سلك المقصود ما هو ومنها فقط الموقوفة اول سكره نحو
 جهنم وحدثت اي سفروا وادخلوا الاول فالاول في قوله تعالى دار سلمها المرآة اي
 سكره وجاها الفجر ارجع الى هذا من الجمهور وجاهر في قوله تعالى دار سلمها المرآة اي

قيس في الخبر وعلى ما سمع منها مسرفا واجزه الكوفيين ان كان فيها شرط كقولهم لعن
 افضل من المي في الحسن والمسي لان اذ التقدر بعبارة او حسن افضل منه اذا استوفيت
 لم تقدر بالشرط لم يصب فلا يبق عندهم جازم عبد الرحمن اذ لا يصب جازم عبد الرحمن حسن **ولا**
غلب كونها مستقلة اي غير لازمة لانها ما فوزه من التحول وهو النقل كما زيد را كما ذكره
 غير لازم **الرب مشقة** ارسوفا من مصدر اللد لا في تصغيره بل لانها لا بد ان تنزل على
 حدثت مصحبه والام تقديرا ان يسهل له والاكثر فيما يدل على ذلك ان يكون مشقة
 كما قرره **مغاني** في الزم **لما طلبها** بان يكون حصول مضمونها في وقت حصول مضمونها من حيث الذي
 جئ بها بقية فان كان مضمونها العاقل ما فيها كان المالك المضمونها ما في احوالها او تنقيحها
 كقولهم هذا الجاسوس فان الاثارة العقيدة وقت مضمونها المالك لم تقع الى السبل الا في
 حال سخرته المالك المذكور بمنزلة المالك المضمونها حال حصول طلبها وهو المراد بالمعارة
وقد يكون اي يكون بغيره فان قد اودقت على الفعل المفعول في كلام المتخصصين لم يكن الا
 للتفصيل في الراجح من هذا التوضيح لكن وقع العطف في موضع من هذا الكتاب انه استعمله ليرد المضمون
 فبقية له **فابنية** اولا زنه في مشقة وذلك في ثلاث سبل اعرابها ان يكون مركبة نحو
 ابرك عطوفه ويرجم العيب جازم في الارض كلهم جميعا فان الابد من حيثها العطف العيب
 من لازم الجملة والعموم من تعقيبها بحجة الثانية ان يزل طلبها على كبد وادوات مخرجها وتعلقها
 الزرافة يربها اطول من رصبتها الزرافة مفعول متعلق بربها يربها ليعرض من كل اطول حال
 من يربها طرفة من رصبتها متعلق بطول الزرافة بفتح الزا في قوله ذكره كونه في قوله

الزواكس بر و قد سجد و فاد و اهلها من ان سجع العشرة منهم و رابعه فاسمها اشتركت و ملكك
لان فيها شبهة بالبعير والبقرة والنمر من زرف في الكلام زاد لظول غمقها زيادة في المقادير
ويضموا لها في اللغتين جميعا لزانة اشتركت في الوجود والبقا و بعضهم يقولون بانها اطول
بالرفع فزيدا في سبدا و اطول خبره و يجمع ما ليد انتم قال في الترتيب والاشبهان انما للجوار الصغيرة
لان الزواكس في الوجود في زيادة البسطة لو وصف النور في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
سبدا في بعض بعض الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وقال ابن جني ان هذا لا يقع و هو ان ان ظم في مثل معقولا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وقال في الترتيب اسهل لان الترتيب قديم وقال في الترتيب اسهل لان الترتيب قديم وقال في الترتيب اسهل لان الترتيب قديم
يقصر الوجود في القديم لا يقبل الترتيب **دجاجة** و هي من حزين مؤنثة بالمشق و غير مؤنثة
فالاول في ثلاث مسائل احدها ان يقصد بها التسمية في قول في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وقال في خط بان ما و فاحت عبر اوزن في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
لانهم يجيبون ما اشبهت من كالمصنف المعيد لذلك المنع لفظهم الكل في قولهم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
جاء في قوله و ذلك ان يجعل في حذف مضامين اشمل في قولهم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في قولهم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
فقال في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بالمشق في قولهم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
و معنا في الترتيب في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

٢٥٧

فاه الى في قولهم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
لم يمنع و ذهب اللفظ الى ان اصل كلمة من فيه الى في حذف حرف من ففتب ما كان
مجردا بطلان في نفس الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
عليه ان ما كانت في الترتيب في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
فاه الى في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بما سجد في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
فاحت تمام المفردات و ادت بها فيها اعرب ما قبل الاعراب منها و هو في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
اعراب المفردات في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الان لانه ان تزل على ترتيب كراد فعدا رطلا اسهل من غير ان تزل على الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بأبنا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
و يفتق في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بانه لو كان كذلك لادى الى الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
حذف مضامين فحذف مضامين في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

٢٥٨

يعلم بعد انما بعد باب وهذا لا يسلم الباب الاول والمقصود جعل الابواب
كلها قال الدهان وقد يقدر في غير اي باب يفرق باب يفرق من فصل غير مختص
بل كل باب هذه وفي هذا لا يخرج من الابواب وذهب الفارسي الى ان
بالاول لان لما وقع موقع افعال في قول ابي حيان والحق رائد وما قبله من
بالعمل الاول لان مجموعها هو كالك ونظيره في الخبر هذا هو بعض قال ولو زعم
ذو الالوان ان الفان هو الوصف على تقدير حذف الفان من هذا المكان
وجاءت في راي الكلف لان المفرد هو افعال بعد جعل فاعل في الجمع وهذا
هو الحق وعند ظهوره في بعض التركيب كدبت لتبتن سنن من فيكم يا غابا
وغيره ما قالوا لا يفسر المعنيين وراوان المجموع سيجي اعرابا واحدا الا انما تعد ذلك
السبب مع صلا في كل واحد للاعراب جوي عليها اعراب الكل دفعا للمعنى انه قال
ان فاسفة شرح التسهيل ونفس الوبس على انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شرح
هذه المكدرات الالهة قال الاضواء ثم مضى اليك في كل من الابدان والكرامة
مثل هذا لا يدل على انه يريد به منع الواصلين الاستدراك في العراب والابواب وكون
ذلك انه تفرقت ومنه قوله تعالى اذا دعت الارض دكا وكا وجاد ركب والملك
صفا صفا وليس المذكور فيها توكيد افعال كثيرة في قوله المذكر فقد الاستدراك قول
العلماء كل فرد فرد وكل واحد واحد والحق رائد في الخبر الذي في ما مضى ربه ابي حيان في
الغيب والاشارة في سبب ما من هو ان يكون هو صفة بين الاربعة نحو انزل القرآن

٢٥٩

عربيا

عربيا تفصل لاشرا في وشرها لا يوسطه قال الدهان في كذا في قوله المذكر الطاهر
على ان اسم فاعل لان الملك هو الاسم الجاد وطات الرعدت الطريق لما هو حال في
التيقظه من الوصف الواقع بعد ما وفي الباب يوسطه بصيغة اسم المفعول قال شارح
الغيب يستوسطه لان ذلك الجاد وطا والطريق لما هو حال في التيقظه وهذا انما يفتقر
كونها موسطه لان يوسطه لان الجاد هو المالك وقد جعل يوسطه الطريق على الوصف الواقع
بعد ما تفرقت في شرح الغيب في قوله في نفسه في بعض احوال الموسطه ان تارة افعال المشقة
بعد اسم جاد فيجب ذلك الاسم انصب به ويجري على مذهب من هو المقصود قال في قوله
ان تارة افعال المشقة بعد اسم جاد فيقتصر ان يوسطه على لفظ اسم المفعول تفرقت
قال بعض المتفقين والقول باللام الموسطه انها كمن اذا شرط الاستفاد وانها اذا لم يشرط
في خبر ان في في قوله في زيد رجل جاد انها لان مترادفان انهما في اللفظ والشرط
الاشارة به اود اشتريت البرقعين جادهم في بعض هذا التقسيط او بعد كونهم
ينفقت ربه اربابا يلفظا لكونه الملتحقين فيبين او طريق الطاهر والمهمل فيكون الواو
ارحاما واقع في تفضيل لفظ والمجوز في هذا البراطب بغيره او يكون لفظا لهما كونه
وهذا ما لك زعمنا وهذا ترك شهر في الشين نحو ما اذكور مع الاجام عزب من الشران
شئت اصف او تفت مثل قرب فرا ورفرا وفرقا في قوله جاد جاد فاما
وتحتمل الجاد بوجه ما وقع في غالب نسخ الاصح لان من من التمثل نحو من الجاد
فهي فان بوجه ما هو المفعول به لعل في بعض المالك في حاشية او اصلا في قوله في ذلك

٢٤٠

صديقا ويزيد جيت فرا و اسجد من خلفه فالتكلم انما من هذا الاوضع وانما تكلم بالانبياء
في الثلث الاول لان اللفظ فيها مراد به غير منتهى التحقيق فالتكلم فيها و اجرتك وزعم بر اللان
بن مالك الابعيد بوزن المشتق وهذا تكلف قال الرضا في كتابه في الجواب والحق ان لا يظن ان
بوزن التكلف لان مالك هو اللان في اللفظ فكل ما قام بهذه الفاعله فقد حصل فيه المطلوب
من انما تكلف او يبدى مشتق من **معدوم** وهو الرضا في كتابه في الجواب والحق ان لا يظن ان
زعم ان ما سبق قبله انها كقولهم انما هو في اللفظ لان الرضا في كتابه في الجواب والحق ان لا يظن ان
للدخول في غير الاقديره وقوله لم يظن السيد كرام الله انما في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اي مقدرين للشيء او التقدير لان زعمنا من غير زعم الدخول في اللفظ في اللفظ في اللفظ
مكون مقارنه له ولا يجر الاجمال في اللفظ في اللفظ في اللفظ لان اللفظ في اللفظ في اللفظ
استفاد فهو قيد للدخول في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
جمله في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
وغيره في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
وانما هو في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
والدخول في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
انما تقديره ان مرادها ان كان هذا وشبهه في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
بشيء الاستقبال او بعده فهو من اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
بالفعل وهو المقدر في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

٢٤١

قوله

قوله زيدا ليرفع عليه الخلف وسئل قوله تم كان الساس انه واهده فبعث الربيع بن بشر
واخذ من لهما لان بمنزلة استقبال الربيع بن بشر واليه رواه ولو قدرت اللام في اللفظ في اللفظ في اللفظ
خطا لان اللفظ لم يمدم ودخول البيت ليلحقه ويقتصر على اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
وتفسيره من غير خوف في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
صاير في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
صاير في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
لا يكون قالوا بوزن حال مقدره وقد يرد ان اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
سواء في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
بين مرادها بالصيد في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
المشترط على اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
من قوله تم وتخط من كل شيطان ما روي بسكون قال ان الشيطان لا يقدر ان يمدم السوط ولا يمد
انتم وتعب اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
يرجع منه مقدر بالصيد في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
انتم واصل الشيطان الذي لا يقدر ان يمدم السوط في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
على وجهه في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

٢٤٢

التأنيب المشهور بتعظيم المالك بحسب الزمان الميزان القسامين في غير المعتاد من العلم والشمس
المتعجب اليق والمقدرة ونبئت جمانه منهم من شتم والمرد فرسانا وهو المالك المكي الذي
الاضية التي تقدم وجودها في وجود المالك من كونها ازيد اسر الكمال الذي وضع ما قاله ابراهيم
الار كتاب كونه مكيه المالكان جهدا متقارنا بان يكون راكبا اريد به المضارعان الذين
على الماض منهن **الاصل** ان الكثر الغالب في المالك **تأخرها عن صاحبها** لانها بمنزلة المجر
والاصل في قوله كما تقدم **يجب** هذا **الاصل** ان كان صاحبها مجر وما سوا كان جره بالاضافة
نحو مجر زيد عند سفره ويؤاثر رب السويق منونه فلا يجوز تقديم المالك على صاحبها واقتر
بعد المضاف والمضاف بين المضاف والمضاف اليه ولا قبول ان نسبة المضاف اليه
المضاف كنسبة الصلة من الوصول كما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة الوصول كذلت لا يتقدم ما يتعلق
بالمضاف اليه كالفعل من الالوهين في المالك وكذا والده الاتفاق على ذلك في شرح الكفاية
الا ان فصل في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة في غير لغة جاز التقديم على المضاف اليه
شرب متونة السويق بالتحقق لان الاضافة فيه في غير لغة الاتصال فلا يعتد بها وان كانت
مفصلة لم يجز باجماع وتوزع في ذلك بالاطول ايراد او كان جره بالحرف في شرطه فيكون
غير زايد كما هو ان صاحبها او غير اسمها كانت المالك او فعلا كررت منبذضا كقولك
كبت فما هو كررت منبذضا كبت فلما يجوز تقديم المالك في شرح شرب ذلك من لاه المجرود
بالاضافة في قول الجمهور وتخصيه المطلق المصروف لغت العاصم من ان خبره ان كبت في ان
التقديم مطلقا قال ابن مالك وهو الصريح لمدونة الفصح قال قدم وما اردت انك

للمالك

للمالك وقال الشرح اذا المراد اعية اليه والكلمة اليه ماشتا فقطبها كمالا
عبد شديدا قال الاقرب ان نسبت طراعتكم بعد جنكم ما يذكركم عن كالم عند راجب
بان الشرف ضرورة وكذا فخره الا يظن ان الكاف والها فيه للبال لانه لا يثبت مع انه
يزوم على القول بآلية من الناس تقديم حال المصوره بالا وتقدر ارسال اللام والاول
متمم وان في خلاف الاكثر ووقع الاول بان تقديم المصوره بال ليس متمم عند جميع كما تقدم
وان في بيان في لغة الاكثر لا تفرق ان تقدم ارسال اللام ككثير في صريح واقعة التبريل كقولك
وارسنتك للناس رسولا وفضل الكوفون في جازوا التقديم فيما اذا كان صاحبها
المالك المجرود في كررت فما حكم بكت او كان المالك فعلا كررت فتملك منبذضا
اذا لم تكن كذلك وانما اذا كان في الحرف زائرا فلا يجب سمد ال فرائد في بل يجوز انما جاز
راكب من احد **حكاية** قال القدر الشرف في شية المعنى هنا حكاه اجربا بها اجازة
ان لم يكن سماعا في العادة ابو الفضل محمد بن الشيخ ابو اسحق بن ابراهيم بن الامام القاسم
قال اجربا في القدر ابو سعيد العقبة قال سمعت يهودية تراكش يهودي شتم
بالعلمة فقال ما دلكم على عموم رسالتي فيكم قلت له قولت اني الاحمر والاسود فقال
ما هذا خبرا او ولا يفيد الا الفتن والمطوبت المسئلة القطع فقلت له قولتم وما اردت
الا كما قلنا من فقال هذا لا يكون محبة الاشارة من يقول بعينه تقدم المالك على صاحبها
بالحرف وانما لا قول بعينه انتهى واول الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر في ان
كان اجازة في نفسه فهو متواتر من غير ان يفرق بين المصير والرد رسم من الايدي واليد

على عموم رسالته ما بلغ القدر المشترك من هذا التواتر وانما القاطع بمنزلة من واليه وان
كانت قد صيرت اعداء كجودها ثم وثقت على عهد السلام واذ حصل القطع بينه وبين
القطع كتحقيقه لان الرسول مصوم وكل ما هو غير المصوم من وعن اعتراضه عن الاية هو الاستقلال
على محنة القديم على وجهها المحمور بالرفق **تبيينه ان الاصل** يجب تباينها الصيا
كانت كونه مصوره كونه ما رسل المرسلين الامميين وندرين وكانها انما اهل انظر
الان شرطه عدم حصول جزئيه من الابواب. خبره غير عرق بالمال في التبع
ويكفي ان يجرى في خلاف المال بقى انما اذا تقدم المصوم مع الاذلة في بين المال
والمفعول **الثاني** انهم كمال ان المكين من وجهها محمور والم يجب في غير المصومين
بجوز القديم وهو كذا لكت بان كان رفوقا او مضوبا سواء كان ظاهرا او مضمرا كجوزها
زيد وفرب جرده بمبدأ هذا من صب الجرمين ومنه الكوفيين في المصوب الظاهر
سواء كانت المال مستا كما ذكر او خلا كما يتركب حدها وفي المرفوع الظاهر
راضة عن المال فيمنعون مسرى جده زيد ومحمرون جدارا كزيد قبل الاجماع على
ان كان المرفوع مضمرا كوضف اليه رهم محمرون **ويمنع** الاصل المذكور في القديم
ان كان صاحبها نكرة **محمدة** غير مضمرة من النقص لان النكرة تنقص
بالقديم لانها في المنزلة او خبر والمما تقيس المصنف في القديم كوفرت وحقا راكبا
ثم جعل منزه عليه وان لم يفسر طرا للباب **وهو** اي كونه صاحبها كونه قديم
تليل ان الكلام قاله سيديه ان يكون في الشرع او يكون في الكلام انتهى

٢٤٥

ومن

ومن كيدش وراه رجال قيا والاعقب كونه مرفوعا او مضمرا اما بتقديم المال
كما قرأه بوصف كبرت برجل فرسي ما ثبت وكقراءة بعضهم ولما جاء من تب من
عند انه مضمرا وكيف وصف واعد هذا فالبعض المتعارفة بشرط وصفين ووجهها
سيديه بذا انما لكت راكبا او مضافه نحو اربعة ايام سواء او بمعول نحو عيب من فرسا
او كشد بداء او بطف كونه لانا من وعبد المطلقين قال ابن مالك في شرح العمدة
او ما لكونه في سباق لغز كونه اهل من قرينة الالهة من دون او نكره قوله بالان
اصدا الى الاجسام ما يوم الوفا نحو فالحام ما او استغفم لقوله ما يصح على عشرين ما قيا
فترى ما لتفتك العذرة الباردة الا ما **تتمه** وينتفع الا غير ايضا اذ اضعف
صاحبها الا غيري يرد على السائل نحو لغتي سم زيدا او وجهه رازر زيدا جوا
فيمنع تقدمها على صاحبها كما لو كان مصورا ايضا كقوله اراك ابنة وفيه الجواب
والاصل في المال فوفا عن ما ملها ايضا ويجوز تقديمها عليه ان كان فضلا عنها كقوله
خسفا البصيرم نحو جونا او مضمرة شبهه سواء كانت اسم عمل كزيد مسرى مقبل او
اسم مفعول نحو اللعمر جردا مرفودب او مضمرة بمشبهه كزيد غيبا ونقير اسم **ويجب**
تقدمها على العامل ان كان لها الصلابة او صدر الكلام نحو كيف جاء من ايد
تلكيف في موضع كالم من زيد وهو من طرف او اسم قولان وعلى القولين
يستعمل على الاحوال في القول بالظرفية يكون من مائة المائة اي على زيد
وعلى القول بالاسمية اي على زيد وعلى الاول لا يفوز الى الاستعداد كما

٢٤٢

ابن متى وكتبنا فورا انظر حاله عن العدم في سبيل احدنا ان يكون العلم انما
 كذا مرت برجل ذا اربعة ارجل كذا راجع الى ابن مالك في وجهه بان التقديم يؤدي
 الى الفصل بين المنعوت وبعده وليس كذلك لان المنعوت هو المقدم على المنعوت لان المنعوت
 لا يتقدم فلا يتقدم معول ونحوه انما طافه بذلك فاما لا يتقدم انما ان يكون
 فعلا هو انما حمله متبعدا لان ما لا يعرف في نفسه فلا يعرف في محمله بالتقديم
 عليه انما ان يكون اسم فعل كوزال سرنا لان محمول اسم الفعل لا يتقدم عليه الا بعد
 ان يكون مصدر المقدم كالجوف مصدرى كالجوف كدوب الفرس سرنا لان محمول المصدر
 المقدم ان والفعل لا يتقدم عليه انما ان يكون محمولا لاول حرف مصدرى كالمفعول
 ضا حكا زيدا ويجوز ان يكون زيدا محمولا لان محمول صلا ال اول حرف المصدرى لا يتقدم
 عليها انما ان يكون متعونا بلام الابداء فيرث بان اولام القسم كولا محتربا
 ولا قوس طبا لان ما في جزلام الابداء والغنم لا يتقدم عليها واقررت بوزاب
 ان من كان زيدا لفظا لبعده ربه ال بعد ان يكون لفظا نفسا من التقديم دون
 حروف النسب والتميز والتميز والنسب واسم الاشارة والاستفهام والتعجب
 نحو كان قلب الطير طيبا وباب است زيدا ما عندكم لعل عراقة نامة الدار
 وهذا ليس شيئا جازتا ما است جازة فلما تجد تقديم الالف في شرف ذلك
 لضعف العلم من الشان ان يكون صفة نسبة للتقدم بها وهو اسم التفضيل في هذا
 وضع الاسم تطلب لبلده موافقا للبراهم لا لفظ طه من رتبة اسم الفاعل والمفعول في النسب

٢٤٧

بعد

بعد مقدم بقوله علامة ان نيت والتبعية والجمع ويستثنى من المعنى من الفعل دون حروفه وان
 يكون ظرفا او مجرورا سبوقا بجزءه فيوزن توسط اكال من الجزف والجزف المتأخر من
 الظرف والمجرور تقول غوزب زيدا الدار جات زيدا جات في الدار هذا قول الاخفش والظرف
 قوله بعضهم انه لو انما لا يكون بوزن الالف في حاضره لذكورنا وقراءه بحسن البحرى والسموات
 سطويات بجملة وقول الشعر **ابنا ما تعرف وهو بوى ذلرا** لديكم ولم يعيد
 ولا ولا نعلمنا وهو البحر بين على المنع قال ابن هشام في الاصح والحق انه فاله والظويات
 سموا لان الهاء والقيضة على السموات عطفت على غير مسترة فيقضى لانها غير متفرقة
 لابتداء اسمية محمول كمال للامامها والبيت منورة انه وفصل ابن مالك في التسهيل
 فجازعة ان كان الالف ظرفا او مجرورا بنفسه ان كانت في ذلك الالف
 ينسج فيها لا ينسج في غيرها ويستثنى من افضل التفضيل ما اذا كان ما يلي ما ليس بالاسم
 متدى المنفرد في تقيده وادرها مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم الالف في التفضيل
 اللبس كمنه البسة الطيب من رطبا وزيد مفرد النفع من عمرو معناه فبسر اعال
 من العنيفة الطيب رطبا حال من العنيفة المجرور بمن ومفرد اعال من العنيفة النفع
 ومعناه حال من عمرو فبسر او مفرد اعالان مفضلتان والى من رطبا او رطبا
 افعال التفضيل وهو اطلب من مفردا ومعناه النفع بوزن هو المتى رواديه ذهب الى
 وان كان كيسان والفا رسي لا تذكره واجناسى وحروف ونسب ان ملك الى
 سبويه وزيد راجع والبريد والبريد والفا رسي عيبه انما انها منصوبان

٢٤٨

وزن القرائن

فيهما كان ما ذكرنا في الاستقبال ولا ذمة الماض وجوز بعض المفسرين ان يكون ذلك
 ناقصا فيكون بسرا ورجلا جبرين لا هالين واستدل بالعرف كونه المحسن
 من السنة ويخرج المصاعق **تبيين** قد فعل ذلك في مضمون التبيين فيعين على ان تقدم
 عليه وقت قوة عند قولنا **تغيرنا انما عالا** ونحن صحاك استم لو كانا **الغيرنا**
 انما فقا ونحن في حال مملكتنا ملككم فذف سلا وانا م المصاعق **الغيرنا**
 مضافا لانه في غير من غير التبيين قال ابن هشام وهذا الاحراب هو **قيل في البيت**
فلا تجي اكال من المصاعق اليه في حال من الاول **الا اذا صح** اي جاز
قيامه ارفق المصاعق **المصاعق** عند مذهب **عفي** قوله ثم وجهنا
البيت **ان اليع اوجمينا** خيفا حال من المصاعق اليه وهو ابرهم وجات من
 لغيره في مقام المصاعق وهو المذلة فانه قيل في غير القرآن ان اتبع ابرهم لكان هجوما
 في غير القرآن **او كان المصاعق** اي بعض المصاعق **اليع اوجمينا** **وجمينا** **البيت**
 فذكر حال من المصاعق اليه وهو من المصاعق وهو الوجه بعض من قوله ثم
 ايجب اعدكم ان يكل لم احييتا وزحف ما في صدرهم من غل اخوانا فكل من بيت واخوانا
 حال من المصاعق اليه وهو اللاح والعيز المصاعق المكل منها لفضه ولا تخافة استشرط صدر
 قيام المصاعق اليه من المصاعق يعني عن هذا الشرط فانه قيل **اليع اوجمينا** **وجمينا** **البيت**
 بيتا وزحف ما فيهم من غل اخوانا لكان هجوما **اليع اوجمينا** **وجمينا** **البيت**
 في الحال كان يكون مصدرا او مصفيا **اليع اوجمينا** **وجمينا** **البيت** **وجمينا** **البيت**

الغف

المصاعق اليه ذاب وذاب مصدره مل في افعال ونحو هذا رب السويق
 ملتقاة اليوم او قدما ملتقاة حال من السويق المصاعق اليه رب وشارب
 اسم على مل في افعال لا يمتنع **اليع اوجمينا** **وجمينا** **البيت**
 لمجي اكال من المصاعق اليه اعد هذه الشروط في ماض ما قرره من ان العمل في افعال
 ان يكون هو العمل في صحتها وصحتها اذا كان مضافا اليه يكون مفعولا للمصاعق والمصاعق
 لا يميل في افعال لم يميل الفعل في افعال ان المصاعق مصدر او مصفة فانه مفعول
 لان افعال وصحتها مفعولان **اليع اوجمينا** **وجمينا** **البيت**
 اليه تمامه كان المصاعق اليه كما في مفعول العمل المصاعق الذي هو مل افعال وهذا
 فلو وجب افعال العمل تقيدها او تقديرها كما يستفاد من المنزلة في افعال لم يكن كذلك
 فانه لا سبيل الاصله **اليع اوجمينا** **وجمينا** **البيت**
 ملك وابنه بلاضاف وان تقدم بان ندب المصاعق هو ان ذلك نفعه في غير افعال
 وقال العلامة اثير الدين ابو جمان والذخر تخاره ان المصاعق بلاضافه اذا لم يكن في موضع رفع
 ولا نصب لما يجوز ورواها كما في سماعه في قيام المصاعق اليه او لم يصح له في قوله ثم
 لا بد من افعال افعال وصحتها في العمل وانما من قوله ثم ايجب اعدكم ان يكل لم احييتا
 فيعمل ان يكون خلا من لحم واخوانا من قولهم وزحف ما في صدرهم من غل اخوانا فيعمل
 ان يكون منصوبا على المصاعق ويصغى فيعمل ان يكون خلا من المصاعق لان المصاعق والمصاعق
 او من المصاعق في افعال وقال في هذه القواعد لا يثبت بمثل افعالين مع الاتصال انما يثبت

بما يستقر في باب كثيرة غير محصل في ذلك الاستمارة فان كان كلف على ان يكون
 منوطا به في استمره فالتنبيه قد عزم بعض الاسماء كما كان في طلبة فانها
 قال الفردي وقع كاذبة في م التي خرجت من لا يوثق بغيره من غير حال وقد خطوا
 في ذلك انه من الهمزة في خطبة المفصل فالحق بكافة الابواب تلك ان لم يتم
 في الفردي في الهمزة من الفاعل من المفعول في قوله ثم ادخلوا في السلم كاذبة وهم لان
 كان مقصود من المفضل وهمزة قوله ثم وما ارسلت الا كاذبة لتناسل اذ قد ركاه
 نعم للمحسن المصدر وقد في ارساله كاذبة لانه انما في الاستمارة في المفضل
 اذ اخرجها التزم فيه من كالمية ووجه في خطبة المفصل اذ قال في خطبة بكافة الابواب
 في استمارة في اياه عن النصب اليه ووقع في الممرزة المقامات ايراد طلبة في قوله
 غير حال فالحق طلبة الكت فالحق ان في استمارة طلبة في الممرزة في قوله
 وادخله حرف الجر عليها يدل على جهل لعلم الفخر وان كان مقصود فيه جدا **الثامن**
 مما يرد في نحو بالاعراب **التعريف والتعيين** ويقال في التعريف والتعيين والمميز والمفضل **وهو**
 لغز فصل من شرفك نعم وامتاز اليوم ابها المحمولى ارسا لفصولا واصطلاحا
التكوة ارسا الاسم التكوة ولا ترد في ذلك وان اشتبهت في كوة فقد قال الفردي
 ليست كوة ولا مرفة لان التعريف والتعيين من عبارات الذات اذ التعريف حصل الذات
 من رايها الا خارج من رة وتصغير التكوة ان لا يتربها في رة في الرفع واذا لم يكن
 محمولا في كلف بعض ان لهما انتم في كوة كما يحسن في قولها ملك وغير ما يخرج عنها

المؤلف

لغز في النصب في النسبية بالمفعول كما في حسن وجهه فان فيه حسن وجهه الا الكبر وانما قولهم
 ما خلفت لغيره لغيره لدرهم وقوله اريك ما ان عرفت وجهه ما صدقت ولبت النفس في حسن
 عن عمرو ما وقوله لربك تستعمل ما وادخل في داره بنا دى ما الى اروع من الشيزى ما
 لباب الربك في الشهاد ما في قولك في زيادة ال كذا ما من قال ما بعد ان العرو من اسير ما
 في انضام الصبر من وفاء الكوفون و ابن الطراوه ما جازوا التعريف التميز كما با اوله في قولهم
الرافعة للافعال المسنن ارباب في المعنى الموضوع من حيث انه موضوع له فان المسنن
 وان كان يجب للتعريفه الثابت مطلقا لكن المطلق مرفوع الى الكل وهو الموضوع في حيا
 في قوله العيا ليد ووقع ما اورد في الرفع ابن ابي حبيب حيث في الاستمارة في الموضوع ان لفظ المسنن
 لا يدل على الثابت المطلق لكن قال بعضهم في الرافعة في العنصر من الابواب في اللفظ هو الرفع
 في الرفع والاستمارة في الرفع والرافعة في الرفع عن كواريت عين جارية فان جارية في الرفع
 على العين لكن الابهام في الرفع ليس مستورا كسب الرفع عن الابهام في الاستمارة في الرفع
 الموضوع قال بعض النحويين في الرفع المستقر به هو الرفع في الرفع المستقر لان التمييز للرفع الابهام
 يمكن في النفس الابهام في الرفع في الرفع المستقر في الرفع المستقر في الرفع المستقر
 بالعين العين الا انه الابهام من غير قيد فان الرفع المستقر في الرفع المستقر في الرفع المستقر
 وهو من الرفع المستقر في الرفع المستقر في الرفع المستقر في الرفع المستقر في الرفع المستقر
 وادخله في الرفع المستقر في الرفع المستقر في الرفع المستقر في الرفع المستقر في الرفع المستقر
 في الرفع المستقر في الرفع المستقر في الرفع المستقر في الرفع المستقر في الرفع المستقر

تذكروا او قدرة انتم وند الاولة نظر الالامة الكافية ووجهها كذا اذ قلت
 طاب زيد نفث لم يكن ما طاب بهام ولا غطت زيد ولا اصل التسمية بها معلوم فقط وانما
 المبهمة ذات مقدرة والمعنى سائر من امور زيد ثم نفث ذلك الام بقولك نفث فاليهم
 في الحقيقة هو ان النسب لا النسب وقلت نفث تميز للنسب الى الجهد لا النفس النسب
 ومن قال ان تميز عن النسب كالمعنى قد تكرر نظرا الى الابهام من غير النسب وكذا الكلام
 في زيد نفث فهو غير نفث **الثاني** في الامثلة من غير استنباط حرس بل والبدل
 في الغير المبهمة وصفات اسمها الاشياء ومن دنا وادى ووصف العدد في كنف عشرين ذراعا
 ولا تفصح عن هذه الاشياء الا باقراها بما يخرج التواضع عن محدود ذكره مما لم يدر في شرح
 الكافية **ويختص التمييز بحال** او غير سببه كما في المعنى امد ما اعلم به جموده اي جمود
 التمييز في الامثلة في الاعب اشتقاقها كما تقدم وقد تدعى ان يقع الكلام على مدونه
 في ذلك ذهبها والتميز شفا تكرر في ذات وصف عن بعض المعاني من طيب العجم
 الجمود بل يوجد هناك ما سواه تارة التمييز كوجوده بالنسبة الى الملك وهو غلط في الحس
 فان مدونه في الشئ في عدم جاز **بحسب حمله** بخلاف ذلك في باقي جملة كونه كونه زيد
 ليكنك ونظره في كونه رايته الامثال باين السحاب والبرود في كونه في كونه زيد في التمييز
 لا يكون الا اسمها غير ظرف ووجه الاستفهام في قوله التعليل الكراهة فان الكراهة في الكلام
 وان اطلق على احد انها كراهة فليس حقيقة وان لم تكن في كونه في كونه في كونه في كونه
 في ان الشئ على احد في كونه على ما له مطلقا بخلاف الكلام كراهة سواء كان اسما نحو زيد

٢١٢

رطل

رطل زينا او صفها مدانها حمنة رطل او صفها تميزه فيقول كوني زيد رطلها بجمع
 في هذه الامثلة كما تقدم ان ذلك فلا يقدر زينا رطل وكونه او صفها تميزه فيقول رطلها ب
 زيد نفث فلا يكون نفث طاب زيد **على الاصح** وفاق لسيد في الفراء واكثر العربيين في ذلك
 المعجزة وذلك لان التمييز في هذه الصورة على الامل وقد فعل الاستفهام في المعجزة لغيره
 فلا يغير عما كان يستعمل من جوب ان يميز ما يميز بالافعال بالاصل وقيل لان التمييز كان
 في الالف والنت لا يتقدم على ما في ذلك كما في اشتقاقه في الفاء والرسو استثنان
 حروف صحيح ان ما كنت والوجوه ان جاز في حروف غير من الفصحى المستغربة
 يفعل تعرف وكثرة السماع فيه قال ما انه يربط بالفراق جميعا ما رماه في الفراق
 يقب ما قال في ضعيف غرض في العادي الاطلا ما ومارعويت وشيئا من اشتقاق
 وقال في اوله استاذ في الضرع ما ولا يابس عند العسر من رطل او قال في الف
 تليق بنيل المنرا وداع السنون ينادي بها راما للبر من الشواجر في ذلك المعنى ان يويل
 كل ذلك تحذف كيف دم من يدين الحكم على ان ذلك لكن لا قبل كونه في الشئ فقط لونه
 في حرس كان الفضا **فان تبيينه ان الاصل** اذ كان الفاضل في قياس من اجاز التقديم
 في الفعل ان يميزه مع الوصف الاصح اسم التفضيل **الثاني** انفق الجمع في جاز تقديم التمييز
 على التمييز اذ كان الفاضل متقدما نحو طاب نفث زيد في ان الفاضل وهذا رد قول الفاضل
 ان التمييز كان الفضا لان الفضا لا يتقدم على المشهورات قال ابن عسود الرابع قدم نفث
 من الكلام على غيره بخلاف الامثلة في تفرقة في الكلام عليها كقولهم ولا تمش في الارض

٢٧٢

تقديس غير مشهوره ولا معروفه للتقدم بقوله ثم ملاء الارض ذهب وتوكلت عند مثل زيد مثلا
 وانما غير رجا وسواك انما في قول ملائكت بالصدية وتوكلت بطولك رجا وبرضه
 ارض وظلقت حبه وتوكلت من القديس ايضا فهذه المقادير انما انصب عنها التمييز اريدت
 المقدرات لا المقادير لان توكلت عند عشرون درهما ودرع ثوبا ودرع ثوبا المراد عشرون
 هو الدرهم لا الدرهم والعدد ودرع الموزون لا ما يوزن به وكذا في غير ما قاله الا في
والنقص انقص ايضا في تميز المقادير بانها في التمييز كبر ارض وتغيرت في معنى غير قابل للمساخه
 وما اذا لم يكن التميز عددا او مضافا فان كان عددا نحو عشرون درهما او مضافا نحو مائة درهما والاربع
 زويا تعين النقص **يصدر عن غيره** اي المقادير عددا او مضافا بطول كل فرع حصل
 بالتفويض اسم خاص يميزه ويكون بحيث يعطى اسم ذلك الفرع كوخانم عدية او باب
 ساجه وجبته او اما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فيكون انقصا في تمييزه كقطعة
 ذهب وقيل نصح فانك بمعنى المتعاقبين فيشكل تمييزه لقطعة ذهب لان زوايا فرع الاباهم
 المستوفى ذهب لان فيها تمييز لكن لا يجوز لغيره كما في غنة رجا **والنقص** انقص تميز
 في المقادير بانها في الميزان كما تم عدية وباب سبع وجبته **كثير** لان اباها انقص من اباها
 المقادير والمقادير لكونها اكثر اباها ما يتبع الى غيره ونقص التمييز كما في تميزه وهو الاصل في التمييز
 بخلاف النقص فان علم الالف فهو غير المقادير او طريق ان الالف سدا كذا سقوط التمييز
 والتسوية والاضافة فيكون جزئ التمييز من المقادير كما في التمييز في قوله الارض من ذهب
 اولم يكن في رطل من زبيب وفي ثم من حبه وبتسوية في ثمانين امدتها المقادير كغيرها

٣٧٧

درهما ولا يرد على ما جاز عشرون من الدرهم لزمه عن التمييز تفرقة التمييز المحل عن الفعول كرس
 الارض سجا ان لا يكون في مائة المعرك بزيادة في ذلك وتختلف من هذه فيقول
 تبيين وهو العجيب **تيسر الذات** ان يكون من عدد او مقبولة والاولى ان يكون حجت اوله
 والجنس اما ان يقصد به النوع او لا ولا يحل الوجهين يجب افراد التمييز والاولى يحل فهو من النوع
 نحو عشرون درهما او ثوبا وانما فيجب كونه من النوع كعشرون درهما او ثوبا فلا دل على ان
 عددا او نوع وانما فيجب ان عددا او ان كان من عدد وليس من جنس نحو عشرون درهما وجملة افراد
 والذم عن غير العدد ان كان حجت شي اذا اريد تيسره وجمع اذا اريد به والا فقول غدي شي
 ثوبا او ثوبا او ثوبا وان لم يقصد من الجنس النوع وجب افراده نحو ثوبا وان لم يكن حجت
 مطلوبه به ما يقصد مفردا كان اثنى او جمعا نحو ثوبا او رجلين او رجلا كذا حصل التمييز
 من الذات اما ان يكون من عدد او لا والعدد اعم من النوع والجنس اما ان يقصد به النوع او لا في
 العدد اعم من النوع والجنس اما ان يقصد به العدد او لا وهذا حصل التمييز من النوع والجنس **الان**
 ارض التمييز ارض الاباهم المستوفى من نسبة لغيره **كاشفي حله** وهو لو جودا ما اسم الفاعل
 مع مرفوعه كزيد ينعني شي او اسم الفعول ممدون الارض نحو حديد او افعال التفضل ممدون
 اكثر ما لا وفيه سقر الالف الصفة المشبهة ممدون زيد طبيب ابا لصدور نحو زيد طبيب ابا وكذا في
 من الصدور نحو حجت زيد رجلا وسر من فانك لزمه وديم ابا م الشباب سيشه ويزيد فان
او اضافة نحو زيد طبيب ابا وهو اضافة نسبة لغيره فانها اضافة افراده بالذم نحو غدي
 رطل زينا ثم تميز من المقادير والارطوب والسكر وهو ارفع اثنى عشره او ثوبا والاولى نسبة

٣٧٨

درهما

وثمناه والاشياء رار تبت قبل ونصف الثعالب ارم وثم اسبع درهم والدرهم ستة وثمنا
والدرهم ثمانون والذوق الطوبان والطوس حبان كذا في القاموس بعبد الفضل المندرج الى
الكتيب وسماه بعضهم لم يكن هو فقد قال في العرب ارمع الفخ والكسر الذر يوزن بماويكاج
وبهتر **وخاتم فضة** ثمان للتبريز غير المقدار و**اشتمل الالمش** ثمان للتبريز عن التبريز في حوزة
ولقد ذره فارسا ثمانا للتبريز من نسبة كوز حبل لان فيه من الفعل ارمع في فارس وفي الامم
ايضا كما يعرف به ولذلك لم يات لها ثمانا غيره وانما يقع ما لا لذلك ان كان مراد الخبر
من سملوه ايا اذ كان مجهولا كان من غير اللغات لا من غير النسبة لان التبريز بهم فخرج الى
بالتبريز والذوق الدال يشبه بالاعطين الكثرة في الاسم بعد قولهم در اللين يبر بالسكر
والغم زرا ويستر اللين نفسه در الايض وقيل الاوزة منه اجرة لا تقارن من اللين بعد الحل
غير تقوية الضيف ويسمونه ايجل قال ابن سنيده الصوان رجلا راي امره كلب فله ثمان
من كثرة لبنها فقال ندرت وقيل منه تدر اللين الدر ثمنه من اكلت واكثره يمشي في الثنا
منه فان الخبر الثمان وقد نصف من طلب الخبر الحكم والظن به اذ ايف كما مرع بالزهر وانما افنوه
لان الرق طقد النسب لان العرب اذا اعطوه اشيء في ثمانية الاظفار في ثمان فوه الى القنطاط
اي ان بان في الاشياء لا يقدر على كذا في الآخرة غلط وبان هذا قد يربان ثمان من لانه في
فافل تا در عدد الاشيء بالعجمية في ثمانية **تقسيمها في الحول** قضية اصطلاح ان تميز النسبة
لا يتحقق ويقع بعد خمسة وهو المشهور في الدرر ذكره الصان في هذا فان في التسهيل من اختصاصه
به ثمان وما عداه فهو غير من تميز المفرد **الثاني** التبريز عن النسبة اربعة اقسام **الحول**

٢١٦

ثمان اشتمل الراس ثيب املا اشتمل ثيب الراس فحل الاسنة والاراس في ثيب
في التبريز بالثمانية او تكيد لان ذكر الثمان بهما في مفسر اوقع في النفس من ذكره من اول الامر فحرا
فحول من الضعول نحو وفجرا الارض من عيون احد وفجرا عيون الارض ثم اوقع الضعول على الارض
وفض عيون على التبريز ثمانية فحول و ابن عصفور و ابن بكيت واكثره ثمان من كوز
الثوبين وتليده الابدي وابن ابي الربيع وقلوا هذا القسم لم يذكره الخويزني وما زال الثوبين
عيونا في الآية على انها حال مقدرة لانها حال التبريز لم يكن عيون وانما صدرت عيون بعد ذلك
وادلها ابن ابي الربيع وجهان احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الخبر ارمع منها
مثل اكلت الايف ثمانا ثمانية ارمع في القاموس برعيون ورد ابن سنيده في شرح العربانية
لو كان كذا زعم لم يترجم العرب ثمانية الكثرة وان خرج عن الفضل والاصح ان لا يفوق وقت واليه
فليس عيون غير اربعة بل من نفس الخبر ثمان و قوله عن خبره كذا كذا ثمان لا اصل له الاكثر
منها اكلت لثمن الضفاف واقرب الضفاف البرد والغير في ثمانية ثمان في نفع والفصل وسارنا اكرر
اكلت ثم عجمي بالمذكوف تميزا وغير حول كذا ثمانا لانه لان مثل هذا التركيب وضع
ابتداء في كذا بجزء كقول واكثره قوله بعد اية الخبر كذا ثمانا وحسبك بيانها وما
حسنه رجبوا واكرم به **الثالث** اذا اكد خبر النسبة باقيد من طرف القيد او فراه وقد عبر
فقول كرم زيد رجلا والزيان رجبين والزيدون رجبا وكذا في المنزلة كما تعقل زيديين
والزيان رجبان والزيون رجلا بضمه وانما قوله كرم حسن اكلت في ثمانية وجهان احدهما
ان يكون ركة اجمع في لفظ لان رفق ما يستوي في المفعول وغيره كالصدق والعدد والشيء

٢٨٠

الاشياء

ان يكون الاصل محسن يفتق او كنت فقد في المضاف وواو التمييز في المضاف وكذا ان لم يتصل بها
توحيش زيد وجها والزيدون وجهها ان لم يزم الزواي والفظ التمييز لا يوافقها اوله ولو كان مصدر او
لم يفتق افتحاف الزواي فان كان المضاف مفعولا لكان في المضاف كقولك انا انا يرفعون اولا جدي ب
الزيدون اصنا وكروا ايا وكذا ان لم يفتق افتحاف المفعول المصدر كقولك انا انا يرفعون اولا جدي ب
الاشقياء ايا يرفعون افتحاف المصدر لا افتحاف حمله حذرت المفعول كقولك انا انا يرفعون اولا جدي ب
ونفا وقران اذ كانت في خبرين انما لا وافراد اليان بعد جمع ان لم يوقع في مفعول افتحاف
المزيدون نعتا وقروا عت او اذ لم نعتا لا فاداة المقصود بفتح حذرت المفعول ان لم يكن
لكم عن شرب نعت فان يوقع في مفعول نعت وان كان المصدر مفعول كقولك انا انا يرفعون اولا جدي ب
اي يفتق ايا كقولهم من ايا ولواوردت الاوهم ان المقصود كون اليهم واحدا موصوفا بل كم
وكذا تقول لفظ زيد ثوبا لا كنت لو قلت ثوبا لا كنت انا ثوب واحد **الناصب**
لبين الذات المبهمة هي ارتكبت الذات وتختلفوا في معرفة الاعمالي منها
فقل لشبهها باسم الفاعل لانه طائفة من المضمون بشرها في تشبيهها بربها في ثوبها
زيت تشبيهها بغير علم ان الاسباب والظواهر المعنوية وجودها في تمام وهو المشهور والنوعان
وقيل تشبهها بغير علم من ذلك انها مرساة في الفعل كصل باسم الفاعل لا يعمل
مستندا وغير مستندا اسم الفاعل لا يعمل الا مستندا وهو الصواب في اللفظ التشبيه لا يعمل في اليقين
والاجنب والفعال انه السبب دون الاصح وهو الاصل لا يقبل من لانه يرفع الظاهر وهو لا يرفع
انه سئلوا احده وهو اصل الفعل لانه لا يعمل العنصر ولا يعمل ويصح في الفعل لان العمل الشرط

٢٤١

في مبهمة اشبه او لا كما في التفرج والاشبه بغير النسيبة عند سيبويه والى
والسبب والارجاج والفرس هو **المستند من فعل** كقولهم يرفعون ويشبهون والمرد
يرون انهم من نفا وهو مفعول المصدر والوصف او مفعول من فخط كقولهم الفعل كقولهم
فارت وقبيرة العدة عن من يشبه سيبويه وقد ثبت ان المانع بين النسيبة
هو مجيء الترتيب عن تاهما لا الفعل ولاه اشبه واقتراه ابن عصفور وغيره الي
وهذا بقصر كقولهم المفعول من المفعول ان لا ينزع العنصر من الاسباب وهو ما يردوه في
فرفع في النوع الثالث منها وهو ما يردوه في النوع الثالث منها
الاسباب ما يرد مجزئ الا بعد وهو اشنان ثالثا لما اقول المضاف اليه
والاصف في اللفظ الالاف والاسباب ومنه صنف الشمس المفعول من ارفعوا وافتقروا
الى الالاف الاربعة واسبابها الاربعة في قوله اشبه بين يمين يرفعون فيها مجزئ في يمينه
الاسباب وما يرد بعبارة زيد قام وقام زيد ولا ترا الاضافة اليها لانه في كل الاسم وبالفرد
الوصف كزيد النفاط وما جرى عليه العلم من كون المضاف اليه مفعولا فيكون المضاف هو الاول
هو صانع سيبويه وان كانت في النون وهو المفعول وقيل كقولهم يرفعون في كل وهو
اي المضاف اليه مفعولا ما ارسفت او كقولهم يرفعون المفعول اليه في قوله يرفعون المفعول
نسيبة مشي ولا يكون الا في الاسباب **بواسطه من قولهم** ما كان في المقدم مراد
اصح **سما المفعول** في المفعول لانه في حرف مجزئ في المفعول كقولهم يرفعون في قوله يرفعون
او انما في المفعول لانه في حرف مجزئ في المفعول كقولهم يرفعون في قوله يرفعون

٢٨٢

الخبير

وكذلك في قوله يرفعون في قوله يرفعون

اذ لا يمكن ان يكون المفعول في قوله يرفعون

الحرف هو الحرف الذي لا يجرى فيه الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام
كانت كانت وقت الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام
فليكون عين حركت من حدهم المعرب ما يحسن احده ويحذف له
الذوق والرسوخ او كونهما من غير الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام

الحرف هو الحرف الذي لا يجرى فيه الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام
كانت كانت وقت الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام
فليكون عين حركت من حدهم المعرب ما يحسن احده ويحذف له
الذوق والرسوخ او كونهما من غير الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام

الحرف هو الحرف الذي لا يجرى فيه الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام
كانت كانت وقت الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام
فليكون عين حركت من حدهم المعرب ما يحسن احده ويحذف له
الذوق والرسوخ او كونهما من غير الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام

٢٨٤

وهو الحرف الذي لا يجرى فيه الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام

وهو الحرف الذي لا يجرى فيه الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام

وهو الحرف الذي لا يجرى فيه الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام

وهو الحرف الذي لا يجرى فيه الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام

وهو الحرف الذي لا يجرى فيه الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام

وهو الحرف الذي لا يجرى فيه الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام

وهو الحرف الذي لا يجرى فيه الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام

وهو الحرف الذي لا يجرى فيه الحذف والضم والفتح والاصوات والاداء على وجه التمام

اذا ريد يقوم واما بان الاسباب في الحكاية المالك والرمم الرضفة ايضا احمد فيقول ان
خبرها لها انها الضيف الموقوف كقولها ما اهل حرس ليل قد مضى لنا ما والعيش منقلب
ذات افق نانا التقدير اذ ذاك كذلك وقد تمدف بمجد باسرا وبعوض غمها السون
فانك ارجوان والذم لظهور من قواعده العربية ان يذا كمدف مما لا واجب وكمدفها
حينئذ لالتقا وان كين على الامل كقولهم وانه حينئذ تنظرون ارجوان اذ لفظ الرفع
انك تقوم وزعم الاقبح ان اذ حينئذ سوية والكسر عراب بالاض فلا بنا وعلما ذلك
ان جعل بناء ما نائب عن افعالها الى كمدف فلما زالت من اللفظ جازت سوية وهو مردود
بانه قد سبق لانه حكم ان والاصل يستصحب جتر فيقوم دليل على اعرابه وان الرب قد
ثبت لظرف اللغز لانه لا يعلل ان لا يكون لفظه في ليني فلو كانت الكسرة اعرابا لم يجر
بناء والظرف وبانهم قالوا بوجوب ثبوت الفتح الدال سونا ولو كان سوبا لم يجر فتم لانه سرف الى
فدال على انه منسوبة على الكسرة لالتقا وان كين وهو اللب ووجه على الفتح طلب لتخفيف سينا
تمام الكلام على اذنه حدية المفردات ان الرفع **حيث** نحو جلبت حيث ليس زيد
وحيث زيد جالس وشروط الاسير ان لا يكون كغيرها فالتا في عيبه سبورا وانها
الالفعية اكثر فانك ان لم تفسر ليس في طرف المكان وايضا في الالهة غير حيث لا حيث
لوقوعها على كل صفة حيث في زوال افعالها لانه لا يذو اذ انه الزمان انهم قد
اشبهت الى المفرد كقولها **حيث** لا العمام ما ولانها من عديها فانك لا ولا شرط
في افعالها الى الجمل فغيرها وزعم المهدوي شريح الدرر بان حيث في قوله ما حيث

٢١٥

في اللعين اما **حيث** كجى المازن ونحو ما انما هي حجت من الظرف برجال المعية
فخرجت عن الاضفة الى الجمل وصارت محبة لغيرها صنفها وتختلف لانه تعدر
قال ابن هشام لم يسس بشر واذا اذعت عليها ما الكافة لفتت من شرط كقول
حيثما نسيتم بقدر لكت السبحان في ما بالازمان ما فانك ابن هشام وهو البيت
عند رسل على جميعها للزمان **و** السبع ان يذو هو الفتح الجمل الفعية اذا عند غير الاض
والكوفيون وفتح شرطها وجوابها ما فيمن نحووا اذا انما هي الاض ان اعرض وضربان
نحو اذ ايسا عليهم كيزون وفتحها في نحووا انزل الى الرسول الاية اذ ايسا عليهم
ايست الرحمن فردا وما فيه واهوا نحووا اذ اطلق الفتح فطلقوا وسيتتم الكلام بها
في حدية المفردات **او** **المعجزة** والمراد به ما يقع بل الحمد وهو ايضا نوحان ما يجر قطع
عن الاض في فيون كقولك اذ لم يقع لقا ولا نوكيدا وبعض واي كقولهم وكل ما نكثت
يسجون ففتن بعضهم على بعض ايا ما تدعو الله الاسماء كمنس وما يفرم الاض في اللفظ
وهو ايضا في المفردات كونه **ظاهرا** تارة **وهي** اخرى **وهو كلاكها** كقولك
الرحمن وكلمها وكلمت الراتبين وكلمت اهل ولا ايضا فان الاله استعملت في شروطها
التعريف فلا يجوز لهما رحمتين ولا كلمت امرأتين خلافا للكوفيين وذلك ان صفتها
للكسرة ولا يوكدا ان كيد المعنوي الاله العارف الشاذي الدلالة على اثنين اياها بالفتح كلاكها
وكلمت اهل او بالاشارة كقولك كلاكها غنى عن اضيه جوده ما ونحن اذ امتد احدنا
فان كلمة ناسرة كسرت بين الاثنين والجماعة وانما فتح قوله ما ان الجوز والشردى ما وكلاكها

٢٨٦

وجرى قبل ما لان فاشته في الفرس لها في قولهم لا فخر ولا كبر عوان بين ذلك
 اي وكلا ما ذكر الثالث ان يكون اللغف بالكسرة دامة وقد يفرق بالعطف بالواو في الشعر
 نحو كحل زير وعروة قال كحل ابي وطلح واجهد عرسا دامة عند اعداء المملات ما
 قال بعضهم ولا تنون كما وان ذكرت من غير اضافة لانهم يستكثرون في عقب عليه التوحيد
 من اجل الاضافة وعنده وهو ظرف كان يسمى في البصيرة والغريب سواء كانا حسين
 نحو فلان لانه استقر اعنه عند سدة الشجر عند ما قبله والى او من بين كذا قال الربيع
 عند علم الكلب لانهم عند ما من المصطفين الاخر قال الرازي في شرح التوسيل واذا كان
 بطلا وفيها من كانت لانها انما العبد عند الاولة وربها تحت عنهما او تحت
 الاخر فاذا جرحه من بها ينبران بحيل بالفرية كبر رجس قاله ما منصوب بانها الفرب
 لا ينفقه سوى حرف واما قول الشاعر فبعت الاعداء فلي ما قال بعض المولدين كل عني ذلك
 عند رباب وي نصف عند فقال بحرري لمن قال ان لم يمش لم يمش كذا في كل كذا
 ذكرت واريد بها الفريضة ان تعرف تعرف الاسوة وان تهرب يركب اصليها
 كذا في شعره في قول الاقوال يقولون يوا عندنا ليس ثابا ومن انتم خير يكون لكم عند **لدي**
 نحو لدي الباب ولدنا مزينة ودرهم عند كل عندنا من ثمانين وبعين اعداء انما في شعره
 للمعاين والمعاينة نحو عند رمال وهذا القول في الشعر في قوله الذي ذكره ابن الجوزي
 نداء في ربه ان نداء في اشيرة وان في ذلك تقول عند رمال وان كان فابا ولا تقول
 لدي مال الا اذا كان حيا قال الجوزي في ربه واصل العسكر وان الشعر قال في شعره

٢٨٧

دع

ووزع المسمى لا فرق بين لذي وعنده وقول غيره او لا انهم وانما الفاسد مالا الف
 ال وحي تسمى مع الظاهر وتلقب باسم الضمير في ليا وقد بقي لذي كسوى نسوي في
 وسواك وسبابة الكلام عليها في بحث المشتبه ان الة **تنبية** يستعمل بعضهم
 سوى مقطوع عن الاضافة وحين استعملها كذلك في خبر جرحه من طومر العروية فقال
 تولعت من خبرين فربما في السوى وعنده التوحيين اليها فيما عزم الاضافة في بعض من قد
 ان حال كذا **ظواهر حفظ** ارفق **وهو اول** بنف صاحب اسم جمع لا واما
 لمن لفظ بل من سناه وهو ذوق قال في نحو اول قوله واولو ليس **وذي** الدال على
 مجرور لاولو الموصول نحو ذوالنون **وذي** نحو اولات الاحكام وان كان لولا شاعرا
 واستشهدوا ذوي عدل واصلها اذات جميع ذواتنا فان ذواتها في اللفظ ولا يضاف
 الا الى ظاهر اسم الجنس فغير ما يقابل الضمير فلا يقبل في رجل اولو تولى ولا رجل ذوق
 وذلك لان ذوا واولو فرع عنهما في الحقيقة وانما صفت وصلة الاجل اسما الاجناس صفة
 وذلك لانهم لا ارادوا ان يعنى اشياء بالذمب مثلا فميتات لهم ان يقولوا ذوا واولو
 ذمب ثابا واولو فاضافوه اليه فقالوا ذوا واولو واما اذوا ركون في ليا صفة لم يكن
 اليها فاضافوه قبل وبنده كذا في الترفيق اشتراط الظاهر لان الضمير يضاف الى اللفظ
 سوية يقصد الرفع بها وان كان المراد منها بغيره فبعضه كذا ليس منها بغير اللفظ
 واما قول الثالث **عرا** انه يعرف في الفضل من النسب ذوه ما في ذوق اول قال
 الراجح في شعره ان الة انما ابو بكر يزيد قال في شعره في عبد الرحمن بن ابي

٢٨٨

الامر من غير ان يشده او يابس من فم من بني عظمة النفس من تعدي لا يفيد بالفتى
فواؤه في غلة الشرى فان ملق اقصاه بوجه ما لوراي الناس نبيا با ما وصلوه او هم
لو طعموا في راد كلب الكوه ما لارناذ اخذ الله برتب ال افسوه ما ان من سبال سري القفر كرم
حار موه ما والذرقام بزراق الوري طراسوه ما وعن الناس بحداته فاغوا واحدوه ما
تبعوا الارباب عن ما فاسموا قوله وعوه ما انت يا استين من جاك الدر اخوها
فانما جئت اليها ساعده بملك فوه اهن المعروف لم تبدل في الوجود ما انها ليصطنع
التردوف في ان سن فوه ما وشده ايضا تطهر من الاضاد وادعك ال اليها في قول الاقر
فان اعز برك اسفلكم ما ولكن اريد بالذوق ان حال كونه **مضرا فقط** وهو نوعان
ما يضاف لكل مفر تكلم او في طب او غائب مفردا كان او شئ او مجموعا تذكر او مؤنثا
وهو قائل فهو اذا رعي الله وعده وقوله وكت اذ كنت الهى وهدكا ما وقوله والذئب
جئت ان حررت بر ما وعدى وخرت الربيع والمطر اذ هو غلام لفته كبر والافراد والضمير
والنومين في افعال اهد ما نصب سيبويه اسم موضع موضع المصدر الموضوع موضع
الما فوضع موضع اكله واكله في موضع موهده وهو اكله قال ارباب ذنوع في كل
وكان افعالها يزيه على ذلك فيقول وعده ما نصب ايجادا وكان ما نصب
موهده وموهده ما نصب انفرادا وانفراد ما نصب موهده وسفوفه في حقيقة
الما انت ووهو تطويل سافه من غير ضرورة التي في اهد موهده وعده ووهو كذا في الراء
واليزجر من غير الثالث انه معد لم يفظ له الفعل ولا يزين القولين فهو معد في موضع

٢١٩

الما

الما اربع من باب بونس ان نصب على الطرف فيقول العرب ربه وعده التقدير فيه
موضع السفوف واجازته م فيها وجهان اهد ما تا لوراي بونس وان ان يكون معدرا لفعل معد
هو بجزء كانا لارناذ اقبالا لارناذ اقبالا واما الهمس وعده كيد وعليه وهو مصدر لفعل سعمل
وتدبيره ليا كما يجوز في قيفت كل ارم على وعده ارهته واما ابن سيبويه على وعده ما و
سج وخبث تصغير خبث وهو ولد الكهر وعبر تصغير عرب وهو كره فاعاك نسج وعده وبخيش وعده
وعبر وعده ونزل اول العدم واليه الذم وتر ما شئ مضاف الى خبر شئى كما ابن سيبويه
على وعدهتها **تنبه** اختلف الفاعلون في نصب على ال ما لهما اذا قيل رايت زيدا
وعده فالكثر وان يقدر ان يعلق ايجادى له بالرؤية ويعبرون عن هذا بانه حال من
الفاعل والمبرد يقدره في حال انه مفعول بالرؤية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول في حال
الوجود في قوله كنه حال من الفاعل وحال انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا
الفاعل قالوا حررت به ومعد كما قال الشاعر والذئب جئت ان حررت به وكذا
البيت - وهذا الذي قاله ابن الخليل في البيت صحح ولا يتبع من اجد ان يات الرجلان المتعدان
في رايته زيدا وعده فان المصنوع منهما ما يضاف لغير المصنوع فقط وهو **البيت**
واخوانه وهو سمدك وخاميك ود واليك يقع الدال المهملة وهي جيك ودواك
بزالين تخمين قالك ما قربا هذا كيت وطفنا ونحنا ما وقد مر من ذلك كل قول
الاعلم ان الكاف فيها لم يخطب مشوها في ذلك مرد ولقولهم خانية والبرزخ والذوق
السنن لاجلها ولم يخطب في ذلك ما بناه لا تعلق الاسماء الترتيبية بحرف وشدت اشد

٢١٠

حروفه بجهد والنون المحذوف عن الفعل من غير
صوت الاصل ولا غير محذوف من الالف في الالف
ما يقع في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
...
بكونه من الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
...
بكونه من الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

ابداً جزاء الفعل في منتهى الالف في الالف في الالف في الالف
ان الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
...
بكونه من الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
...
بكونه من الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

وهده كما تم كلامه ومثوب فحده وحسن وجهه من جوز ذلك وقد يكون في الالف
وهده كما تم الكلام والمثوب كتمام واكن الوجه واذا والمضارع كما والعلية في الجلف
...
بكونه من الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
...
بكونه من الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
...
بكونه من الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
...
بكونه من الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

مع المصنف الى المعرفه كقوله زيدا وعبد يذا وهو رب زيد اس زيدا افضل الناس
 في تقديره **مختصا** للمصنف مع المصنف **المرتكبه** نحو قولهم رجل والمراد بالتخصيص
 الذي لم يقع له التعريف في كلام رجل احسن من كلامه ولكنه لم يميزه بانه كان يميزه زيدا
 فانما المنزهة الابدالية من غير تعريف فان تعقده انه لا يطلق التخصيص ولم يرد به ذكره
 لدخل فيه التعريف ليس كذلك في التخصيص عرفه تحليل الاشتراك في تعريفه المكونه نحو
 رجل صالح فهذا التخصيص من زيدا فانما هو موافق لاجل ان التخصيص انما هو موافق لاجل
 ايجاز حيث قال في التخصيص المسمى بالاصناف في التخصيص ليس يصح لانه من اجل القسم
 فيها لان التعريف يصح ويؤتمرن بالاصناف في التخصيص لكن اولى مراتب التعريف
 فان صيغ ال موافق كالتخصيص انما هو **قريبها** **الاول** استغنى عن فهم المعنى
 شيئا من احد ان الاصناف في المعرفه لا تتجسس مع التعريف بل شرطها بكون المصنف من قابل لان
 الاصح من الاصناف في تعريف المصنف هو اصل المعرفة فيكون تحصيلها للمصنف من اولى
 اصناف المعرفة في ان كان في ذلك من اولى بالعلمية كقولهم رجل واحد من اهل هذا
 ولا يترك الا حذف ال من الاول فقد اشرع على ان يدان ذلك تمت القادة للمفردات والصفات
 لتقدر بقدره كقولهم ان المصنف لانه هو المصنف في العادة فقلت يا فلان زيدا فلان
 للمصنف اليه الابدال لان المصنف اليه انما هي بالمرتب في تعريفه او التخصيص لم يوت
 لذاته وقد يكون الامر بعكس كقولهم في تعريفه في تعريفه فقلت للمصنف الابدال
 انما هي بقدره التخصيص لا الحكم غير ذلك معقول ما وكل ايجاز في تعريفه بالمرتكبه

٢٤٧

الافراد

الافراد ما ذكره في المعنى الثاني يستثنى من افاده الاضافه في التعريف للمصنف
 مع المعرفة فانها تتصفان ولا يتفرقان احداهما لا يقبل التعريف كقولهم رجل واحد
 ازيد به باطن المعرفة والملائمة والكفاية بمرتكب او مركب من رجل واحد
 مع وصف المركبه وانما يجب ذلك لعدم قبول التعريف فقولهم الا بهام وهورنا
 ابن السراج والبريد والرفاه والشويعين ودمس سيبويه والمجذول ان السبب في ذلك ان الافراد
 انما هي تضيف في التسمية الاصناف في تعريفه كافي اسم المصنف لانهم التمراد بالتخصيص
 ذلك ولم يميزه من اسم المصنف اذ اريد الملائمة والمعاينة في تعريفه كقولهم كذا اذا اشتبهت
 بما اشتبهت في التسمية كقولهم كذا في تعريفه فيكون ذلك من موافق اذ انما لا يترك
 في الاشتغال وكذا في ذلك انما يترك في تعريفه فيكون ذلك من موافق اذ انما لا يترك
 فاصح في تعريفه والركن في ذلك في تعريفه فيكون ذلك من موافق اذ انما لا يترك
 فالسبب في ذلك ان المصنف والاصناف في تعريفه انما هي في تعريفه فيكون ذلك من موافق اذ انما لا يترك
 في تعريفه فيكون ذلك من موافق اذ انما لا يترك في تعريفه فيكون ذلك من موافق اذ انما لا يترك
 مع وقوعه في تعريفه فيكون ذلك من موافق اذ انما لا يترك في تعريفه فيكون ذلك من موافق اذ انما لا يترك
 مع وقوعه في تعريفه فيكون ذلك من موافق اذ انما لا يترك في تعريفه فيكون ذلك من موافق اذ انما لا يترك
 كل واحد من هذه من شبهك ونظيرك وسواك فيكون ذلك من موافق اذ انما لا يترك
 في تعريفه فيكون ذلك من موافق اذ انما لا يترك في تعريفه فيكون ذلك من موافق اذ انما لا يترك
 كما ان واقع موقعه لا يقبل التعريف كقولهم واحد وكذا في تعريفه فيكون ذلك من موافق اذ انما لا يترك
 وهو قوله كذا لان رتبته كذا لان المصنف والاصناف في تعريفه فيكون ذلك من موافق اذ انما لا يترك

٢٩٨

فان قلت فيكون انما هو مشتق من اسم المفعول لان ما بعد اللام والميم كقولهم واللام زائدين
المشتق من كسب اللفظ ورفعه لوقوع اسم لا سوزة في الظاهر والليل على زبونها انما هو مشتق
من قولهم انما لموت الذر لا يعني في اطلاق الالف كقولهم في ما وهذا من حيث سبب وجوده
الذي ان اللام غير زائده وانما هو ما بعد ما حقه في مقابلة كقولهم والهم نزلوا المرطوب
نزلوا المضاف لظهوره في قوله كقولهم في المضاف في المفعول والالف كقولهم والهم نزلوا المرطوب
من حيث م وان كان في انما هو كقولهم في المضاف في المفعول والالف كقولهم والهم نزلوا المرطوب
كقولهم كونه انما كقولهم في المفعول والالف كقولهم في المفعول والالف كقولهم في المفعول
فان قلت المصنف هو الذي راعى في استعماله في القولين الا في قوله في زيادة و حذف كقولهم
الاصول قال ابن سنيتم ويشكل على الاول قولهم لا بلا ولا يكونان في المفعول والالف كقولهم
اذا كانت مضافا لشيء وعلى الثاني ان الالف كقولهم في المفعول والالف كقولهم في المفعول
لبيان وعلى الثاني ان الالف كقولهم في المفعول والالف كقولهم في المفعول
في قولهم في كتاب عنهما بن شيبه الشرح جراه وعلى القولين في المفعول والالف كقولهم
الثالث ان اهداهما ان الذي نقل جازما في بعض العرب والذريعتان في المفعول والالف كقولهم
والثاني قولهم لا فاعلى لم يكن في النون تسمى **الثالث** هل اضافة في المفعول والالف كقولهم
المصدر والمضاف لانه على التخصيص لان الميم كرات في قوله في المفعول والالف كقولهم
لثانيه واستظهر المراد الاول **والمضاف اليه** في قوله في المفعول والالف كقولهم
المضاف او مما قد عليه في غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا في اللفظ والياء

٢٩٩

فيكون

فيكون فيهما عدم وجودهم من جهة ال من ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
المضمون **بمعنى من** التبيين كما تم في قوله في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
انما تم قد يكون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
طرف زمان او ظرف مكان **بمعنى في** الظرف في ظرف الزمان في قوله في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
الربط في ظرف المكان في قوله في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
بمعنى في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
وغيره في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
اهدا في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
بمعنى في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
وذكرنا ان الميم في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
وقد بحث لان هذا التام في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
الاول ان ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
مخول في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
كلمة انتم قال بعضهم وقد جعل ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
باللام ومن لا يفرق بين الميم في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
بان كان مراد المضاف ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل
والمعنى في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل المضمون في ال الفاضل

٣٠٠

قد يكون اهدأ وقد لا يكون والاهد لا يكون الا بوجه وكذا بين العلم والفقہ فان العلم قد يكون فقها
 وقد لا يكون والفقہ لا يكون الا علما فان اذا كان المضاف نحو من القدر ليس مطلقا كما حد
 اليوم ادس وبه كلب سيدنا لاضافة متميزة **تبيينها الأول** كون الاضافة في نحو يوم الاحد
 وعل العلم وشجر الاراك بمعنى اللام **حدهما** صريح بائنه البرية قال بعض المحققين ولا يظهر ما دام
 الراكب المسمى الاضافة في ذلك بانها واطار من فيها فالحق عن التكلف ان المعنى يمكن
 ان يقع ان الكلام لهم على ذلك انهم اشتراطوا الاضافة بمعنى كون المضاف المضاف
 وجه ثم قل يدور في عين كذا ليس كلاما احد من الاهد والفقہ والاراك حيث لا يخفى اليه
 وانكلم غير اهل يوم الاحد والعلم والفقہ والشجر الاراك وانما يقع الاحد يوم والفقہ علم والاراك
شجر اشتر الثاني لم يبين المضاف بقدر الحرف الاضافة للفظية مع افتقار هذه المضاف الى التقدير
 فيها ايضا والشهور ان التقدير انما هو في الالف والمعنى في هذه وهذا حسب بعضهم الى ان الاضافة اللفظية
 تقدر بمجرد اللفظ لا بوجودها في اللفظية كما هو في الالف والاولاد في الالف في الالف
 للشبه وتعمل الشجر العول بالقد ير فيها من ان يفسر عن الشو بين وان لا يلزم ان يظهر الكلام في
 من اول وقد كتبت المضاف الذكر **المضاف اليه الموقوف** **تاليفه** **المكتسب** **المكتسب**
الاشت من المضاف **البر** **تذكيره** **ليس** **تذكرت** **في** **العصر** **بين** **مطلق** **على** **بشرط** **الاستغناء** **عند**
 اي عن المضاف عند سقوط **المضاف اليه** **مع** **نحو** **التقوية** **في** **الاول** **كقوله** **وهو** **الاعشى**
 وتشرق بالقول الذي قد اذعن **كاشفة** **مصدر** **الفتاة** **من** **الفتح** **تشرق** **مع** **الاستبدال**
 فذره هو مصدر لا كتبت الفتاة من الفاء وقبله البيت ما فتحت في حيث ما بين

درجته

ورقت اسباب السهاسم ما ليسه رجبت القول فترتبه ما **والمعلم** **في** **عنت** **بم** **نظم** **البيت**
البر **الشر** **النظم** **واسباب** **السهاسم** **بواجبها** **والسهم** **الرفق** **وقبل** **بم** **سئل** **لان** **لسبكت** **الال** **الفرز** **البر** **وتجوز** **بوجه**
 وينقضه وانفتت فانه اي لا يطبق ان يكسب يقول لو كنت مثله في جرم بعد الفقه وصدت له السهاسم
 لم تكلف ضمرا واستعدت من الجب واسترك السهاسم بقول الدرر سندر كتبت فترتبه فتم
 انزلت معهما عن جاكب ملا عاجز من وصول الى الفرض ككت فالك بجار بردي والواد من قوله
 ورقت سمر او لا ذلك وزن قوله ثم فان سقطت ان شتر لفظا في الارض استقن في السهاسم وفيها
 شرق ليقدر اي عوض بها في غصص بالفقه واذعت فضيلة كطب برهان في كاتيم ما يسعد
 والمزركت تشرق بالقول الذي انشيت واظهر تفسر كما ان الفاء تشرق بالدم ولا تشرق في السهاسم
 الشرق في صدر اللفظة استسار من جود الدم بجرب كجرب بين الظهور والبرية سدر بوجه قوله
 اللفظة في الفقه ولما هذا البيت است ان يرمم الظهور في قوله **ما** **تكتب** **مصدق** **مثل** **ما** **واحد** **اللفظة**
 يكون كالمعروف بين عرب وجم **ما** **ان** **مصدق** **من** **السوي** **زري** **دش** **بوي** **كما** **شرق** **مصدر** **اللفظة**
 من الدم **ما** **ومراره** **بالف** **بين** **الرجل** **ان** **فص** **كفص** **الموصول** **ومع** **عزل** **الرجل** **المشتر** **اللفظة**
 كما قد عرفت والاول في الخط قوله في الفقه وغيره ونظيره ما ذكره جازان كون المراد بالالموصوفه في ان
 الموصول بالذكري كونه اسند والنقص فيها اظهر فاك بعض المذخرين ولكن ان يكون مراده به ان في اللفظة
 السبغ في كمال الابد اسباب شرفه في تفرقة علم النطق قال الصانع الصفدي ويحمل ان كبر في اللفظة
 بهر وعمره المذكور في قول الشاعر **ما** **المستجير** **بوجه** **عند** **كرب** **ما** **كسبت** **من** **الرفق** **بان** **رانتم** **ما**
 ومثل البيت المشهور قول الاقوي **ما** **طول** **البيلا** **اسرعت** **في** **الفقه** **ان** **نقص** **كف** **انقص** **نفس** **في**

وقوله ما واجب له بشيئ غير ما ولكن مجازا في كسب الدين انما كماله ان يشهد في المعنى ويجعل
ان يكون من ذلك غير عشرين ايام وكتم عاتق حفر من ان رفاعة كتم منها من العشاء ويجعل ان العشر
لقد روان الامل في عشرين حسنت من ان لها فالعدد والحققة للموصوف المذوق انهم وبقية
المصنف مثلا كما ان في الموشى طهر او غير او عزم العواذ ان لا يكون في العرف فلا يجوز الاصح فقطعت بعضها
وهي الغاية المرفقة صدرها وان العرب سخطت من سببها زنة ذكره في الارشاد واما في بعضها
استشهد بقوله ما تبت ثمن استغنى بنور ما فلما افادت او قضي فيها واما في الثاني في قوله
انارة العفل كسوف بطوع هوى وعقل من الهوى يزداد تنويرا ما قد كسوف
فالعفل كسوفه لا يزداد تنويرا وهو انارة لانها كسب التذكر من افادتها الى العفل فالك ان
مثم ويجعل ان يكون من قولهم ان رعتا القربى الحسنين بعبده لعل ان في قربة فيذكر
قرب حيث لا افادته ولكن ذكر القربى انهم التزموا التذكير في قربة اذ لم يرد في القربى
فقد للفرق انهم واشرط جواز الاستغناء عن القربى باللفظ بعبدة العشرين ان لا يترك
ذلك لم كسب القربى كالمذكور في السنين **فمن ثم اتفق فاصت علام هندا** ووجه رتبة
اولا في قاصت هندا وانت تزيه فلابد ولا جازية وانت تزيه بانه انما كانت في التسهيل
شرط اول ما يكره المعزود وهو كون اللفظ بعبدة من القربى الى كمال الدين او كعبدة من حيث
اعل الجاهد قال البراءة في غير شريعة ان قلت ما الذي سبب من هذا القيد بعد اذن القيد الاول
وهو قوله الاستغناء باللفظ ليس بلفظ في ان هذا لم يكن اللفظ بعبدة كعبدة في قس لاسم غيره
لما تراه ترى انه يعنى ان تقول ليجى بم عود و ان حق الاستغناء من كون المضاف ليس بعبدة اللفظ

ولا كسوف

لان اللفظ نفس عود به فقدره في لغة الانبياء ان هذا القيد انهم عود به بتمام يوم كعبدة والاعمال كس
قسا او كوز في ان نيت وهو ان يكون المضاف للملحوظ كل كقول **عسوا** ما بدت بكل ما يبد
قربة **ما** فترك كل مضاف كما درهم ما وسنبريم كبد كل نفس معلنه وفت كل نفس قال المراد في
شرح التسهيل والافصح في القس ان نيت كما في مسبق نهر واث الرضه رطل بعد انقلاب الامان
ذلك ان يادوم كسب الاصل والافصح ان ذكره العوده لا يولد ان نيت في العود وان نيت كسب
وتد كسب المضاف الى المضاف اليه او غير ذلك اعدا وجوب المقدر اذ اضيف اعدا واما وجبا
تقديم الجاهد في قولهم من عندك وانجزه في كسبه ارباع السفر والفعال في قولهم انهم كرس
ومن يجوز في قولهم انهم استفاضل وجب الرضه في قولهم انهم كرس في قولهم انهم
ان في الشرح امين الدين العروضي في قوله **ما** عليك باب الصدور في هذا المضاف
لا باب الصدور تصدرا **ما** وايضا ان يرضه بعضه **ما** فخطا قد راس عاك **ما** فخطا
فرضه انهم ثم خفض قول **ما** بين قوله منزهة وحمدرا **ما** والاشارة بقوله ثم خفض من الاول
امو العيس **ما** كان اباننا عوانين و **ما** كبير ان سببها فخر **ما** وذلك ان قول
صفه ككبيرة فكان حقه الرفع ولكن خفض الجاهد في الغرض الثانية المعدرية نحو وسبغ الدين
ظهورا مشغف يتفلسون في مفعول مطلق فاعبته يتفلسون ويوم سلقه عن العمل الاستغناء
الثالث الظرفية فتوت في اكلها كل حين وقوله **ما** ان ابوالنضر بعض الاحيان الرابع الباء
قال ابن مش **ما** المفضل وذلك نامة ابواب اعدا ان يكون المضاف بها كعبدة وشي **ما** وسبغ
للقبول تم وحين منهم وبين يستهون ان في مثل **ما** انهم تطلقون فحين تقع مثلا وهو مفضل في قوله

سبح من يعقوب افرح منكم وقال ابو ذؤيب اللؤلؤ ليعف السحاب ما شرب به البحر
ثم زحف ما شرب خضر لمن يرحم ما وانا كما قد ما من حروف كبرياء ب البحر من قالوا
ولا يجر بها الا الاستغفار كقولهم في السؤال من هذا الشريك عزله وما وان العذرة بان مع صحتها
كقولها اذا انت لم تنفع ففرقا ما يربح العزيم ينفع ويؤخرتك ككفر اذا قدر ان
بعد ما واما الكونون فندم منها مبردا ما واقتره المعنى كما سيبا نزهة صديقه الاضالك
بونه محروف حروف بحر فاك ابن ابي حبيب لانها بحر من الفعل المالا اسم وقال الفرجل
لانها تمل اوارب بحر كاقيل حروف الفج حروف بحر وبسبب الكونون حروف الفج
لانها يضيف الفعل المالا اسم ايرتول الى ترتبط به حروف العفات وانه كبرت منونة
الاسم فهو فقلت صبت في الداروت على ان الداروت والبلبلوس قيل لانها تقع صفات
لما قبلها من الكواكب كدانة الصم الحوسم وانه لا يعبه عشر السجود من حروف بحر
سبعة منها بحر الظاهر والمضمر هي من وقد بينت في زنة الی وزعم الكس
والقران انا الاصل وحققت لكثرة الاستعمال وقال ابن كس من لغة البعض
العرب وقال ابو حيان ضرورة وقد جعلها تامة حروف بحر كما في البحر رويوه وقال
ابن الدبان في القرة من اقوى حروف بحر وهذا المعنى حققت بالحق على عند انهن وانها ستة
عشر من اصلها ابتداء الغاية وليس المراد بالظن بها بل بالحق في ذلك انه قولهم الى انتم انتم الغاية
ان لا يحنى لا ابتداء الغاية وانها وانها وانها المراد بالظن بها بل بالحق في ذلك انه قولهم الى انتم انتم الغاية
استعمال من زمان في ازا ان يراو بالسنه ان في الحقيقة وانتم عليه وقال كثر كثر

٣٠٧

بالظن

بالمعقول الغاية ويريدون بها الغرض المقصود والمراد بها هي الفاعل لا من عرض الفاعل
ومقصوده انهم يريدون تخلص من الابتداء بالظن لانها لا تفسد ربة المراد من الغرض ولا ينعين ان
فما القدر من اول النهار الا افره فالحسن ان المراد بالغاية انما يرا لا ابتداء وانها به ولا يتصل
في ابتداء لانها به لا كما لا مورد لا به في الاعمال الدين ثم لا ابتداء كمن في المكان بالغاية في كل السبب
الحرام في الزمان خلافا لاكثر البحر بين كون اول يوم وانه كديت مطر من العجوة الماحقة
والشواهد كثيرة وفيها نصف وفي غيرها كون محمد رسول الله من سليمان وعلما
محمد ابراهيم الی في غدا فانه فاتها كواعود بالظن السبب ان الی لان من تعود بالظن الی
الظن في التبغض وعلما جوار الاستغفار عنها بعض كواخذت من الدرهم ايرتول الدرهم
والمفعول البحر في هذا المثال محذوف اراضت من الدرهم شيا فان فخرت
المفعول مقدما جازة الجور وهران ان يكون متعلق بالفعل وان يكون متعلق بمحذوف صفة
للمفعول ان فخرت مؤخره انما يعلق بها بالفعل الثالث بان الی من اظهر المقصود من كوا
الرجس من الاذن وعلما ان الی من حمل الدرهم مكانها لا يعلق بالی ذلك في قوله كان
من مطر شمس ان من بينا نية لانه يلزم وصف الكثرة بالمعروف ويلزم حمل المعرف على صفة
لان تقول المراد حمل الدرهم مكانها مع ابراهيم في تالموصول الرابع البدل كوا في ضم الی
الدنيا من الاخرة لعين منكم ما كره ولا نفع في اجدك كهد الكثرة قوم فقالوا القدر ايرتول
بالیق الدنيا به لا من الاخرة فالعقيد للبدية متعلقها المحذوف من اللابتداء وكذا الی
انما كس التخصيص العموم او توكيد التخصيص عليه ویر الزيادة لاول كوا جازة من اجل والی

٣٠٨

نحو ما جاء من احد رواها ثلثة شروط ان سبوا نفرا او اسرقوا او استقام وان يكون مجردا ملكة ولا
 يكون له ثمة فانما يكونا باتيمم من ذكر او ممتولا كقولك تنصرت منهم من اهله او بنه او نحو ذلك في غير قوله قال
 ابن شامس في الاصح واجاب بعضهم بانه شرطه فيكون مكرورا ما فقط نحو قوله كان من شرطه واجاز ما
 الاخشى واليك ما شرطه ووافقهم ابن مالك في التسهيل اليه وسبب التعليل نحو
 ما خطبه بهم غرقوا اليه الطرية كقوله اذا فتقوا امراض الارض التي من الفضل بالمولود وهو الذي اعطاه
 على تارة النصا بدين كقولهم الفدية من المصخر بغيره في حديث من الطب قال ابن مالك قال ابن شامس
 وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العلقان من قوله تعالى من فضل العلم منكم انما هو الذي توجب التيسر والظاهر
 ان من في اليمين اللاتية او بغيره من التسع واسما لانه وهو قول الكوفيين وانما ركبت
 واستدل بالبحر في ذلك فتوجب منه وهو من قوله اي انه شرطه ان من قوله الفدية عليهم
 من كرتة بدين ذلك في غفلة من قوله اي عشره اذ في قوله ينظرون من طرف خفية قاله ابن
 قال ابن شامس والظ هو انها اللاتية وتعبه له بنسبة ان اريد ان يكون الطرف لا لظفره من
 اليه كانه لا يونس وليس الظاهر كونهما للابتداء وان اريد ان الطرف وقع ابتداء لظفره من
 لا بتداء لانه لا ينفصل عنها من ان سبوا بزان كوكولان ليطراة السمل في قوله ان في عشر
 من انهم عمن كقول فغيرهم من المولود او لا ولامه من ان شاذي قاله ابو عبدة والصحيح انه في ذلك ليل
 الثالث عشر اذ رجعا اذا انصرفت كما كقولها **دا** في التفريط بلبس ضربا من
 على السان من الغم ما قاله السيرافي وابن جوف وابن خلدون لا علمه وفوجا عند قول سبوا بدين
 واهلهم كما كقولهم كذا قال ابن شامس والظ هو ان من فيها ابتداء لانه سرديا وانما

٢٠٩

كانم

كانم ضلوا من الضرب واكذف مثل خلق الانسان من عجل انتهى قاله العباسي في السير
 بظا هرة قول سبوا بدين ما لا يخفى الرابع عشر استخراة كقوله نفرا ه من القوم وقيل على التعيين
 ارضف ه منهم بالظ هو اي اس عشر التجريد كقول من فان صدق حيم قبل ولف هو ان من التجريد
 ابتداء لانه او ظفيرة اليه اس عشر النسبة كقوله عبد السلام انت من رزقه ضرور من يوم خلق
 والظ هو ان من في الحديث لا يهداه الا فقد بر فركت من رزقه ضرور من يوم خلق
 وصدق المصدق لظهور المعنى **دال** ولها ثمانية من ان اهداها منها الغاية اللطيفة او اللاتية
 كقوله المسجد الاقصى ثم اتوا الصيام الى الليل او فريضة كما عطيته من ثلثة الالف اليه العيسكس
 وذلك اذا نصت بشيء او افترقا حكمه او عدوا ولفظ كقوله من انصاري الى الله وايعكم
 الى المرافق والظاهر انهم اكلهم الهم الامور الكمال فالرضوا والتحقين بانها لانتها ارضف في المرافق
 ولما امروا اليه وقال غيره ه وردن ذلك بيدك كقولنا تفتين الى ما ادبنا قال ابن ابي عمير
 في الآية الاولى من يعصف لغيره الا نفره الله او من نفرني حال كونه ذاهبا الى الله ليس
 اليه من دور المسئلة فوجب ان يفيض بعب او يفيض مبنية لانه لانه يصبها نحو ما يصب سيرا
 لانه وقوله ترضب السجن احسن اليه اثبات في المعنى الى ان يصح من ان مالك الرابع عشر
 اللام كقوله لام اليك وقيل لانها ان يراثة اليك في اس الطرية كقوله اجه عذوة ل
 ولا يرضى بالوعيد كالنبي المانس مطا بقر العراج ب ارضه النفس ودله صنف
 كما تفق الا بمذوق اسط على ان رخصه الى ان اس تذف وقيل الكلام وقال
 ابن جعفر هو على تعنين من رخصه قاله وحيج محي الى من رخصه لانه رزقه الى الكوفة

٢١٠

الابن القريب منها وهو بن بنت نبيس أكثر ابراهه لما في من القوائد وهو منقول من كتب
سطح السعديين ويجمع البحرين وهو بن بنت عبد الرزاق بن اسحق الترمذى وكان له عدة وسبع
وثمانين وثمانمائة وبسب ابراهه لانه ذكر ان الامير شريف الدين على الجوهري في دور الامير قد
في سنة تسعين بمسما لانه فاكره الامير شريف الدين فاكره الامير ثم ان السيد ذكرنا بعض ما ليس به
كله من غير الكش في قوله ثم على يدي ونقل كلام العلامة في الفقه في عهده والظاهر ان كليم الامير تجوزي
على العلامة بالاعراض في ذلك لان ابن الامير يجوز في عين العلامة والسيد في قوله في شريط
السيد ان لا يتعمد احد من علماء الفقه في اثبات الجرح فمما نكثت مولانا جلال الدين يوسف الاوبر
ونكثت في اثبات الجرح وكان ارشدنا في الفقه في قوله ان كان قد اذن له ان يصح ما يراه في
العمل في تصانيفه فنصف الامير يجوز من قوله حيث كان شرطه على خلاف ذلك فامر
بفواجر ثم ان المورخ المذكور ذكر ان لاجه مولانا جلال الدين عبد الغفار كلاما في قوله الجرح
ثم قال لا بأس بما يراه في تصانيفه من الجرح باللفظ البرهاني في كل منهم في هذه الصورة فالتصنيف
الكش في نسخة الاستسقاء في قوله ثم على يدي مثل لكلمتهم واستنزلهم عليه تمسكهم بشيئين
قالهم ما لبس من افعال الشئ وذكره قاله المحقق في الفقه في قوله في هذه الاستسقاء بجملة من افعال
التسمية بغيره في اولها في تعليق الجرح في جملة ما في الجرح واما التمثيل فيكون كل منظر في التسمية
في الاستسقاء في عدة امور وتمر من عند المحقق بجملة ما في قوله في الاستسقاء بجملة من افعال
الاستسقاء بجملة من افعال التمثيل المستعمل في كل ما في الاستسقاء بجملة من افعال
منه في قوله في الجملة ان واجاب الفقه في قوله في التمثيل في تسمية صورة من غير من عدة امور

٢١١

المكان

٢١٢

ابن القريب منها وهو بن بنت نبيس أكثر ابراهه لما في من القوائد وهو منقول من كتب
سطح السعديين ويجمع البحرين وهو بن بنت عبد الرزاق بن اسحق الترمذى وكان له عدة وسبع
وثمانين وثمانمائة وبسب ابراهه لانه ذكر ان الامير شريف الدين على الجوهري في دور الامير قد
في سنة تسعين بمسما لانه فاكره الامير شريف الدين فاكره الامير ثم ان السيد ذكرنا بعض ما ليس به
كله من غير الكش في قوله ثم على يدي ونقل كلام العلامة في الفقه في عهده والظاهر ان كليم الامير تجوزي
على العلامة بالاعراض في ذلك لان ابن الامير يجوز في عين العلامة والسيد في قوله في شريط
السيد ان لا يتعمد احد من علماء الفقه في اثبات الجرح فمما نكثت مولانا جلال الدين يوسف الاوبر
ونكثت في اثبات الجرح وكان ارشدنا في الفقه في قوله ان كان قد اذن له ان يصح ما يراه في
العمل في تصانيفه فنصف الامير يجوز من قوله حيث كان شرطه على خلاف ذلك فامر
بفواجر ثم ان المورخ المذكور ذكر ان لاجه مولانا جلال الدين عبد الغفار كلاما في قوله الجرح
ثم قال لا بأس بما يراه في تصانيفه من الجرح باللفظ البرهاني في كل منهم في هذه الصورة فالتصنيف
الكش في نسخة الاستسقاء في قوله ثم على يدي مثل لكلمتهم واستنزلهم عليه تمسكهم بشيئين
قالهم ما لبس من افعال الشئ وذكره قاله المحقق في الفقه في قوله في هذه الاستسقاء بجملة من افعال
التسمية بغيره في اولها في تعليق الجرح في جملة ما في الجرح واما التمثيل فيكون كل منظر في التسمية
في الاستسقاء في عدة امور وتمر من عند المحقق بجملة ما في قوله في الاستسقاء بجملة من افعال
الاستسقاء بجملة من افعال التمثيل المستعمل في كل ما في الاستسقاء بجملة من افعال
منه في قوله في الجملة ان واجاب الفقه في قوله في التمثيل في تسمية صورة من غير من عدة امور

بصورة اخرى كذلك وبنها ان يجر اجتهاد القدر في الهدى في نفسه ولا ينفك كونه متعلق
 من الكون في وجهه على هذا الجواب في كونه بان تلك الصورة المتشعبة من عدة الامور المتشعبة
 بما هي من كل واحد من تلك الامور من تشعب كل واحد منها فيكون في كل
 من الطرفين مركبا بالضرورة ولا يستغنى عنه فكل منهما يشهد بان ذلك مستأذى وافر اقول
 ولكن الجواب عنه بان تشعب الامور من تلك الامور هو ان يكون تشعبه من جميع تلك الامور
 وقد رتبنا وقد قلنا ان الاستغناء قد يفتقد في تشعبه من تشعبه من تشعبه من تشعبه من تشعبه
 فيكون واحد اشرف من عدة الامور ولهذا قبح ان يستأثر العنق والشرا مثل ان يقول في العلم
 عنقود ملازمة السماء وقد استغنى رد النطق والكامل للكواكب التحول الجزاء وظهر ان
 ليس في هذه الاستغناء التثنية بالبلية انتهى الى ان المصعب كبح كونه في المال
 على وجه اسرار حركات الجواهر كقولنا اذا رغبنا في تشعبها لعمدة ويجزى بها
 وجرى تشعبها بغيره تلك البررة والحمد لله في تشعبها من تشعبها في تشعبها في تشعبها
 ويجوز ان رغبنا في تشعبها من تشعبها من تشعبها من تشعبها من تشعبها من تشعبها
 كان ابو سبيح في قولنا ان تشعبها من تشعبها من تشعبها من تشعبها من تشعبها من تشعبها
 لان ان لم يحصل في تشعبها من تشعبها من تشعبها من تشعبها من تشعبها من تشعبها
 لا يطلب في تشعبها من تشعبها من تشعبها من تشعبها من تشعبها من تشعبها
 مع ذلك لان تشعبها من تشعبها من تشعبها من تشعبها من تشعبها من تشعبها
 ثم وكبروا الله على ما لا يعلمون وانها لم تكن كقولنا ثم نقول ان تشعبها من تشعبها من تشعبها

الطعن اذا قيل كرت الترس من نظر من كذا وكذا في الاصل الترس يستوفون اي من الناس
 الترس مراد ان يوصفون على ان لا يقول قولا ابدا ان لا يقول قولا لا اكبر على اسم الترس
 الترس الاستدراك والاضراب كونهان لا يفرق بينهما حيثما لا يابس من قولنا
 وقوله فواته لانني قضا زرتيه بما يرب في حياحيت على الارض على انها تعطف الكلام
 توكلم بالادب وان قيل يا بعضي ما ارسل ان العادة نسبت الى الصائب البعيدة العبد ما وقوله
 بكل تروينا فيم يشف باننا انك ان قرب الدار خبز من العبد ما ثم قال على ان قوما للمالك
 ينافع ما اذا كان من تموا ليس يربى واما ابطالها الا في عدم قوله اي يشف باننا
 فقال على ان يشف ما ثم ابطالها من قوله ان قرب الدار خبز من العبد وتعلق على
 يده بما قبلها كتعلقها بشا با قبلها عند من قال انها اوصرت سماه الى ما بعد ما ويبر
 الاضراب والاخراج او غير تشعبها كما في التحقيق على كذا و هذا الوجه اختاره ابن الجيب
 قال ذلك على ان الجملة الا ولا اوغصرا غير التحقيق ثم على ما هو التحقيق فيها قال ابن
 حاتم الترس ان يكون زائدا للتوسيع او غيره فالاول كقولنا ان الكريم والميك يميل ان لم
 يجدي بما على من يتجلى امر من يتجلى عليه فذنب عبيد وزاد على القول قولنا فله ان يجني
 وقيل المراد ان لم يجدي شيئا ثم ابتد استوفينا فقال على من يتجلى والله ان يشكروا ان
 سرفها ما على كل ان العفة تروق ما قال ابن مالك ومالك بن هشام وفيه نظر
 لان راحة الشئ المنزلة ولا سرفها من انها المنزلة وتوقع انتهى ذرة العاقرس الردى
 مصدر راق عليه من زادت عليه فضلا فلما غبطت الى النقصين لطف ولها عشرة معان اشد

وان في كثير من مواضع ذلك بعد ليس بهما ليس الربح في عمده وباركك بنقل بعد اولم
بروا كما اولم يريد ان الله الذي خلق السموات والارض لم يخلق كلفين بقدر ذلك المنة فمركب
ليس الربح في مواضع الاصل والحق في المواضع بعد كان واخا انها منفية لقوله
وان مدت الابره الى الزوال كان ما عليهم اذ جشع القوم اعلم ما وبعد من واخواتها منفية لقوله
وعلى ان اخرجنا من بنينا غلبا دعا في لم يجدني بعد دعا وبعد لا اني ملاقى لم يكن قوله
فكن لي شقيقا يوم لا اذ وشفا عننا ما بمجن قيتا عن سوادين قارب ما والاقول في ثنا
مواضع بعد ان ولكن وصل فالاول كقوله فان ثناء عنها حجة لا تلاقيها ما فالت مما حدثت
بالحرب ما فالت في كقوله ما ولكن اجر العملت بهتين ما والثلث كقوله ما الاصل اعم في
لذير جرائم انهم وقال في المنزلة منها في مجز عن في مبرمج خفيف قد مره والوجه
فيوقف على السماع وهو قول القوم من بنه وجملان في السبية بمنها والاول فتيق بها
يستقر في كقوله في مواضع اخرى في السلك المنزلة ما كالتن دعيت الى بابا ورحمت
في انبث بزود واول كل ما ذكره ابن مالك الارس التوكيد بالنفس واليخ كوجان
زيغ في اولين **واللام** في مكرورة مع غير المنفر منه في غير قوله فراع كوكلم ونا
وكثرت لغتهم مطايا ويزانه غير بالمتكلم فانها تسمى منها في غير التشت اللبث ليا فانها مع
كثير في له في غير تفتح الراض على الفعل ككثير ذلك في الراض ونقل في مواضع
المطهرات ولها عشرة من معنى احد ما الاستحاف في غير الاقرا بين من زوات كونه في الراض
الارض في غير المثل للفرس الثالث الملك كوله في السماء ومانه الارض في موضع كونه

في الزوال

عن ذكر العين في تعليقا للاشتراك الرابع التليكت كونهت لا يزيد فيها الا حواس
سنة التليكت كوجن كمن النظم ازواج اس س التليل كوكلم بين السس منها اللام
ان شدة كحيا لزيد لعمرو وتسعها بحمد وف دله هو فصل من جملتها سطر اراد عوت بعد واداس
هو حال من الهادي السرحو العمود قوله ان لم يطعم ابن عمه فوريك ينها نقل الاجماع على الاو
الربع مواضع الى كوجان ركب او حلهما التان مواضع كونهت كونهت في الاذقان التاسع
في كونهت الموازين القطع يوم القيمة العاشرة مواضع من كونهت له حرافة وقول غيره
ان الفضل في الدنيا والفق راعم ما وكمن لكم يوم القيمة افضل ما الا وهي عشرة مواضع
عنه كقوله ككثرت فتلون التي عشرة مواضع بعد كوجان الصنع كد لوك الشمس التي
عشرة مواضع كونهت قال الذين كونهت الذين اسما لوكان غير ما سبقونا اليه ان الله اجبرنا
ابن مالك في قوله ملام التليل وقال في غير ذلك الرابع عشر التليغ وهو امره بالاسم
قوله او مانع ما كونهت له واذنت له وقرنت له امر عشرة الصيرورة تسر لاه في
ولام المال كونهت القطع الى فمرون يكون لهم عدو او قرنا وانما البعبرون من تميم ررودا
التليل كونهت السب واداه السب بسبنا بعد ما زير الجاهم في حقه الا فقال ان الله
الارض عشرة القوم والقبائل كونهت اسم القوم كقوله ما تده لا يتقرب الايام دوجيد ما
الارض عشرة القوم الجرمس القوم ويسمى الله القوم بالباء وللعب اذا تقبل من كثر منها
وذا في كونهت لرمه في ردت وادانت ان من عشرة القوم كونهت في ضرب زيد العمود قال في الطبع
لان الضرب يفتح في الاصل لكن المعاني منه فعل التعجب نقل الاصل بضم العين فده حرافة

بالهزة الازيد وباللام المعروءة منسوب اليه من ذهاب الكونين الى ان الفعل ياتي
 تعدية ولم يقبل وان اللام ليست للتعدية واما من تنويع للمفعول بالضعف يستدل به فيجب
 ونحوه انما في فعل العجب اذا صيغ كمنعده اليعرب في تعدية اولها من ذهاب الكونين
 الى الاول البعرون الى الثانية انتهى الرفع عشر التوكيد وهو اللام الزائدة وهو الرفع فيها المقترنة
 بين الفعل المنفرد ومفعوله كقولك **عظمت** ما بين العراق ويشرب **عظمت** ملكا اجازي سلم
 وصاحبه **عظمت** اللام السام بالمعنى وهي المقترنة بين الفعلين كقولهم يا بوس الحرب بالاكل
يا بوس الحرب فان قلت اللام تقوية للاختصاص وتدل على انما بعد ما بها او بالضعف قولان
 اريهما ان في لان من شأن الضعف ان يرفع الرفع والافعال الضعفة ومنها اللام السام
 لام التقوية وهو الزيادة فتقوي على الضعف ما بنا فيه نحو ان كسب للثريا تعبدون او يكونون ففاني
 العمل نحو فقال لما يربز نزع اللسوى وتوخر في لاجرس وانما في ربه وهو قد اجتمع الرفع والرفع
 فيكون كقولهم **عظمت** لومها لوم السفاث من البرد وانما في ابن عوف بسبب اللام عليها
 وهو على ما افهم كما في المنع اعدا ما بين الفعلين الفعل وهو متعلق بكور وضبطها ان
 تقع بعد فعل تعجب او كسم تفصيل مفعولين كما اذ يفتق تقول ما اجني وما انبغض فان عجز الفعل
 فانت ما عمل كسب والنبض وهو مفعولها وان قلت المفعولان فاللام توكيد على ان يربز
 في شرح جعل لم اعلم ان احد من اصحابنا شرع في بيان الضمير الرفع عليها انضمت اللام الفاعل
 واللام للمفعول والقول عند من ذلك ان اللام لما كانت في باب الاستنجي رواه الاضرب في
 بالفاعل في الضمير نحو قولك لمن هذا الفعل فتقول **عظمت** به لفظان فتارة باللام وليس كذلك

اللانه

الى لانه في قوله **عظمت** باب الاستنجي رواه الاضرب في ايضا نحو قولك الى ان يصل هذا الفعل فتقول
 الى لانه فان قيل ولم يثبت اللام في اصلها لفظا على وان في اصلها للمفعول قيل ان اللام من ما
 في اصل الملك والاشتقاق والملك والاشتقاق في اللفظ على الذي عكسا واستمعوا الاشب والما
 بين ما بينهما في اللفظ في غيرهما لفظا فلذلك اخص بالذكر انه انتهى الى الثالث ما بين
 مفعولها في غير مفعولها في بيان ما بينه في مفعولها وهو محبوب كل منهما اما غير مفعولها في بيان
 او مفعولها ولكن استوفى بيان تقوية البيان وتوكيده في اللام في ذلك لا يتقدم في
 مثل اليمين للمفعول سابقا لزيد وجملة القدر ارا دل زيدا في اليمين لفظا عليه تارة
 وكذا في انما في ضمير حشر **عظمت** **قبيس** وما يجوز اللفظ والمضمر من عوف في قوله
 الالية ذكر ما في باب الاستنجي وروى في عهدا وحاش **وسبعة** نحو الظاهر فقط
وهي مد وعظمت بضم الميم فيها ونبوت النون من كذا بعد الميم في الثانية وكسر النون في
 سبعة وقيل لوجه ان نون اللحن في قوله كسر نون في سبعة وكسر نون عن مكره انتهى قوله او
 من حيث ان النون اصل اللفظ ليل يوجههم الى ضم ذال في عطفه مائة ما بين كسر الميم ولولا
 ان اصل اللفظ لكسر لان يفتح يقول نون نون طويل فيضم مع عدم ال كذا في ان يكون
 ما اصلان لانه لا يعرف في خوف ولا شبهه وروى في تفهيم ان كان ولكن يربز في قوله
 التي اذ كانت قد استأنا صلها منذ اوفى في اصل قوله المقترنة في الثانية في قوله
 عوفان في قوله نظرا في قوله اصل من نون في قوله ان يفتق ان وان عوفان وان في قوله
 باق رانها عشية اوفى حكاية المرد في الجملة في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

ثم كان صحتها كقوله قد كنت نوبها زكيت اقبها على اهلها الا ترى انهم قالوا لا غلب على هذا الا سب
 والا غلب على هذا محرفه فلو كانت مرفوعه لم يجرى فيها ما جرى في قوله **وحيثما تكلمتم فليكن منكم خير ما لسانكم**
 المستقبل من الامر والى ذلك ولا يجرى فيه ذلك لانهما لم يجرى فيهما المطلق الا ان ليس كذلك فانها
 لا يستعملان في الزمان المستقبل اتفاقا فلا يجرى فيهما المرفوع بل في زمانه المسمى بالزمان كان
 الزمان ما بين كقولك ما اقولين يخرج وخذ وهو قولك ما ادرى عفت انا زنة من زمان ما ادرى عفت
 ومن اراد ان لا يظفر في ان كان صاعظا نحو ما رايتك خا ورايتك يونس ارسنه يونس ومنه من ادى ان
 كان ممدودا ونحوه رايتك خا ورايتك يونس ادم اى من استدل بها الى انها **نحوه** والقول بخرجه كما
 سعى يجرى في الاصل قال بن جرير في البصريين وخرجه الكوفيين الا انهم في هذا قولهم وان الطراوة
 انها اسم وهو مرفوع الرض وبنها ثا وخرجه لفظهم الا انهم في هذا قولهم في البصريين والاولى
 مع اني ثبت مفعولها وسكنه اوسع ما اوسما منه ستة عشر ومنها مع اسكان الباء ومنها ثا
 مستوفى ما جازية اقول الله ما انها لتقبل انا وعبدا اكثر من ان يذاجها للتكثير وانما المش
 انها لما على السواء الراجح انما لم توضع واحدة منها بل هي مرفوعة اثبات لا يدل على تكثير ولا تقبل وان
 يفهم ذلك من فروع اى كس للتكثير في مواضع الياء ما في الاختصاص والتقبل فيما عداه الذي
 ليسم العدد تكون تعقيلها وتكثيرها مع تقبل كثر والتكثير فيها ان من عكس الراجح في
 والتقبل فيها وهو الذي جزم به ابن الكثير في التسهيل وانما هو انما في المقول في
 الاول ربها يولد الذين كفروا لو كان فلان مسلمين وقوله عجم يارب كما سب على الدنيا عارضا
 يوم القيمة وسمع الكس ما عرابيا يقول بعد الفقه ثم رخص ان يارب صاعظا في قوله ربها يارب

٣٣٣

صحة

٥٤

فانه من قوله قال الشاعر **ربها اوفيت في علم ما ترضى من شيا لالت ما وجد الدليل**
 ان الاية والمكسب والمالك مسوق للتخفيف والبيت مسوق للتخفيف ولا يناسب واحد منهما
 التقليل ومن قوله قال الشاعر **الارب مولود وليس لرب ما وذي ولد لم يجره لربها**
 وذي بيت مرفوعا في قوله **المجمل لا تنفقر لا وان ما وجل في نفع وفسر شيئا به وبهم**
 في سبع مائة ثمان **ما** اراد آدم وحبس عليها السلام والقمر انتم شرفا وقوله لم يجره باسكان اللام
 والاصول جده كبريا واسكان الدال ثم سكت اللام تشبيها لها بتكف فانفق ساكن ن فوكت للدال
 بالفتح تبا على الفتح الياء بالفتح تبا على الفتح الياء قال الله **من وخص رب بالظهور النكفر**
 لفظا ومعنى اذ معنى فقط كورب رجل واقفه وبغير وصف هذه النكوة ولا جزم هذا للبر
 وابن السراج والغارسي والكرالك فون منهم الشديين في البسيط اذ رأى البصريين لان عابها
 يذف غالبا قبل التزم الوصف كالسوف والاول يحذف من نفس سيبويه ويحذف من النفس في
 الفراء والرفع وابن طهر وغيرهم وانما ربه ان يعضد لان ما يناس من الفاء والكثرة من غير
 كما في المحرزة ويحذف ليعقول ام مسويه **ما** يارب فانه نداء بالهف ام مسويه ما وقوله
 الارب مولود والبيت . وفيه حذف متعلقا وبغيره وقد حذف من غير انما عليها وك
 بعد الفاء كقولك **ما** فملك ما قد ظرف وموضع ما . وبعد الواو كقولك **ما** دليل كقولك **ما** يارب
 وبعد الياء كقولك **ما** لم يجره قطعت بعد لامه ما . ومع الجوزة اقل كقولك **ما** رسم دار فحفت
 فظهر ما كدت اقصى كقولك **ما** فظهر **الاول** في قوله **ربها يارب** في قوله **ربها يارب**
 تفسيره بتفسيره في المعنى كقولك **ربها يارب** في قوله **ربها يارب** في قوله **ربها يارب**

٣٣٤

لكن كشي

تدخل اصل كما دخل الوقت ذكره ابن ابي عمير في قوله في قوله وجرها وهو غريب لا يثبت
في نفس الزكية وهو الزيادة من ليس كقولنا لا جرم من لم يكف زيادة احدى اركان التسمية والاصح ليس من مثل
مثل فزيد ثابت مثل ثمه وبعث النبي في ذلك مثل وهو ملك لا سبيل الى الحكم بزيادة مثل ان يزداد
بما هو حرف واحد او لا كما سببا اذا كان من قسم حرف لا زاد بل بزيادة من الاسم بل قيل
ان زيادة الاسم لم تثبت فكانت الكاف من الزيادة قال ابن جني وانما زويت لتوكيد الفعل
لان زياده بحرف كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله كثيرا واذكروا الله كثيرا
لما ورد قبل لانه منها ثم تحذف فعل مثل من الزيادة وقيل بزيادة الكاف اسم كوكب
مثل كما عكس ذلك من قال في صيرها مثل كصف بالكل ولا يتفاسر بزيادة الكاف كالفهم
باب ابيان في الازمنة وان يزداد في معنى **تنبس** لا يرد على كلام المعتز رحمه الله تعالى
والكاف للغير في قوله استحاك نفضه كل في قوله وامرعاك كما او اقربا لان ضرورية
فخاف للبرد والكوفيين **والواو** في تقسيمه ولا تنطق الا بكسر في قوله العز ان كلفه ان في معناه واو
ان في قوله التين والزيتون فالواو والواو والواو في كل من الاسمين الى جواب ما واو
رب في الصلح انهما واو اللفظ ان لم يرد بما رب بغيره فخلافة للكوفيين والمبرد **لا يخفى** فيه
الثاني في حروف الكاف والواو **ظاهر معاني** كما اخبرنا عنها باخر فائدة من حروف كسر
بالفظة مشترك بين الكسبية والكوفية وهو ستة اصداء وانما جزمنا على فشقنا اسما بين
جانب فوق وذلك اذا نعت بهما من كقولنا ما من عن عسى حرة وهما في قوله ما نعت
من غيرهما ما نطقا كما قال ابن ابي عمير في قوله من النطق من الواو ومن الواو من النطق من الواو

٢٢٧

والاخر

والاخر الفاعل عند غيره قالوا قد استعملت في النسخة في غير ذلك فعمل اللما صفة
ولما في ما ذابحت من تين يكون القعود والاصح لاول النسخة استعملت في النسخة
الامر وقد تجر بعب وهو نادر والمفوق بعبت ما هو على من يسي مرت الطير سخا
قال البدر الداعي في شرح التيسيل ولا يعرف من النسخة ما ولا تنقيد اسين من على كانه
دخول من عليهما كما ينطق في كسر فا قلت بزيادة السبع ومرت من البلد همم الاسين
الثالث الى حكاية ابن عصفور في شرح بيت الايض عن ابن ابي عمير في قوله
ان الذي استعمل اسما فقال العرف من اليك كما في قوله من عبيد وهو في
الاربع والاسم من نون فيكون ان اسمين في ذلك في موضعين احدهما ان يجرها من
كما رأيت يدري ان او من نون في قوله وفيها خيرة اقول احدهما انها من ان وما بعد ما جزمنا
وغيرها في غير اجراء الرفع جري بجر وهو من باب المبرد وان السراج والفارس من البحر بين
وطا نون الكوفيين وانما جزمنا من اسمها الانسان كان الزن جاز او مسدودا
واول الهمزة ان كان ما قبل الثانية انها طرفان جزمنا عما بعد ما وهو من باب النسخة في الرفع
والوجه هو من اسمها بين وبين مخا في نفع البقية يدري ان بني وبين القاريون ان قال
في النسخة والاصح ما فيه من النسخة الثالث انها طرفان وما بعد ما على الكان تانه عند
والقديري يدرك ان يرد ان او من نون كان يرد في هذا من باب جمهور الكوفيين وانما جزمنا
ان ملك واذ في النسخة والاسين الرابع انها طرفان وما بعد ما جزمنا من النسخة في الرفع
من الزمان الذي يرد ان جاز ان من نون كسر في كسر ان في ذلك والظاهر في ذلك

٢٢٨

الثالث

وساير ما ذكره في علم الوجود الالهي من غير ان يكون له وجود حقيقي بل هو وجوده في الوجودات الاخرى كقولهم ان الله تعالى له علم في كل شيء وهو لا يعلم في شيء بل هو الذي يعلم في كل شيء

الاعمال

كانت الاشياء تتغير وتولد وتزول فيكون العلم بها في ذاته ثابتا لا يتغير في ذاته بل يتغير في العلم به كقولهم ان الله تعالى له علم في كل شيء وهو لا يعلم في شيء بل هو الذي يعلم في كل شيء

لذلك لا يعدم التصرف القادر بانسب اليه بل يفتقر الى ما يقع عليه الفعل
على ان الاستثناء يخرج ولا افراج الاسباب والصفات تدعى عدم الدخول في قسم الحكم
في كل شيء الا واحد لان واحد اذ اقبل في العشرة بعدده ثم افراج والا لكان مراداً لمعنى
العشرة ستة وهو محال وقال ابو بكر بن فلان في غير كتابه المستثنى من العشرة من واداة الاستثناء
اسم واحد بل في قوله في العشرة الواحد بمنزلة العشرة لافرن بينهما من غير ان يدخل فيهما
في الافراج ورد عليها بما ليس في لغتهم اسم مركب من الكلمتين لفظين قبل وليس لشيء من اللفظين
وان قلت نعم بردها انه لا يفصل بين اجزائه الكلمتين الا في واداة عن قول جاري في الغوم
يوم الحمد امام الامير في بلد الازنة انه وفك افرد واستثنى من العشرة واحد
في العشرة من واداة نفس غير لازم لانها ما عجزت عن النسبة الى غير المستثنى ليس كذلك
بل النسبة الى المستثنى من العشرة مستثناة وانما اجري الاعراب على المستثنى من واداة ان كان
النسب الى الجمع كان العادة اجراء الاعراب على اول اجزاء النسب الى غير المفرد والاعراب
على اجزاء الاخرى كونهما في اليرادة بعين التواضع اذ نسبة المفعول المستثنى من العشرة من واداة
قبل الاستثناء والى العشرة من واداة في اللفظ والاعراب في اللفظ والاعراب في اللفظ
انتهى الى بعض التفرقة في ان المستثنى من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من
ولا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف يجوز افراج واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من
في افراج من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من
غاية التحقيق في ان واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من

وان سرت

وان لم تنف عنها الثالث انما هي المتصل اتصالاً لا يداخله ولا ينفك عنه المستثنى من واداة من واداة من
منقطعاً لدخوله في العشرة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من
المعروف منه ضيق الابعاد لا يشترط في المنقطع ان يكون من غير جنس المستثنى منه بل ان
لا يكون داخل في العشرة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من
الازمنة اشيرة بالعلوم الحاطة على غير من زيد او لم يكن كوجه في العلوم الاحرار فبين ان المتصل
ليس هو المستثنى من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من
الاستثناء وهو متصلاً ولكن تارة يكون المخرج من ذكره واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من
بانيها احد الاحرار ما بينها احد ولا يتبعه الا حاراً واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من
فانستتجى الحار من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من
كما جاني الازمنة افراج زبد واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من
في البوابة ويكبر الفرق بين الازمنة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من
في واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من
انما هو ان يخرج من الاقطع بحيث انظر ان كان متصلاً به في التقدير في واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من
بالاخرين المتعلقين فلا بأس بقصره على احد ما لعمدة التمييز بينه وبين نوع آخر مما لفظ
في طريقه وهو المتصل لفظاً انتهى والمستثنى بالان لم يبدك معه المستثنى منه
لفظ بل فرى وتبرر الكلام في واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من
وغيره في مقام المستثنى من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من واداة من

واستغفروا من انكاره **عابا** لا اذ كان لا يستبدا واسترك انوار الجسد في موضع الفعل **سندا** و
 عندهم ومن لغة واحد اياها ولكن ذلك محتمل وهو قيل جدا فان غير الغالب في كل حيوان كركبت
 الفلك لا تسفل في الاكل الا التمتع وقرأت الا يوم كما اذا لا يستبد ان يفرح في جميع الايام الا اليوم
 المستثنى وفي لغة استغفرا الفعل كما قال ابن جبرين في تفسيره من استغفرا في اللغة ان يكثر في حكمه مما يقع
 ان يشب على سبيل العموم كما قال الاول او يكون هناك قرينة دلالة ان المراد بالاستغفرا من غيب
 ثنتين يرسل في المستثنى قطعاً كما في المثال في ظهور ان الحكم لا يربح في جميع الايام الدنيا بل في يوم
 الاسبوع او الشهر او مثل ذلك انتهى وقال ابن مالك في شرح التعليل اذا كان في الايام يربح
 الفرض على ما علمه في عمدة الازياء ومث الا يوم محتمل فان لم ينزل الجود لم افطر **انتهى**
الاول لا يقي ما مال في زيادة العلم وان كان في هذا الكلام غير محتمل لان من زل في الفرض انما
 دخل في الفرفة والايجاب الدائم فكيف ان المتعمد ان يربح في جميع الصفات الا في صفته العلم
 وهو محتمل **الثاني** اذا كان الوجوب لازماً لا الفرض لولا ولو فرض في البرزخ الاجزاء التي
 تكونها القوم الازيد لا كركبت ولو كان من الازيد لغب قال ابو حيان في الاثر في الصحاح
 انه لا يجوز ان **تذكر** مع المستثنى من ليس الكلام **ثاني** ما فغير تفصيل فان كان
الكلام موجبا وهو لم يتقدمه شئ مما تقدم **نصب** المستثنى وجوباً سواء كان متصلاً
 نحو قوله ثم فشره برأيه الا قليلا او مقطوعاً نحو قوله والقوم بالله صارت في المستثنى عن المستثنى
 كما قرأ تقدم ثم في الازياء القوم ويختلف في حال نصب فعل ام لا لا تخصها بالاسم وت
 كما في قوله فعملت كذا كركبت **ثالث** في نصب سيوبه والبرزخ والاجرام

وغيره

واجربا في واقفة ابن مالك ان شام وقيل العلم ما قبل الابر ملهها وهو راى السير في وقال
 ابن عصفور وغيره هو من جنس سيوبه والغرس وجاء من البربرين وقال الشويعين في تفسيره
 المحققين وقيل ابراً فيهما مستقفاً والبرزخ ابن جبرين وغراء الى سيوبه لغة في كل من جره
 الذي يرب قد نبت الى سيوبه **رابع** كل برعون ومما لى لى ما وليلى لا تقولهم بذاك
 وقيل هو استثنى في حكمه السير في البرزخ والاجرام وفي الابر من ان عضد الدول في قال الفلاس
 وهو من الازياء ميدان شيراز في التعليل المستثنى في قوله كذا القوم الازياء افعال لا يتقدم بها شئ
 فيها افعال غير سيوبه وقيل العلم ان فتح العرفة ونشيد النون مفردة بعد اذ حكم السير في عن
 الكس في التقدير في قوله القوم الازياء الا ان زياً لم يقع وقيل غير ذلك وهو خلاف قوله
تبيين الاول في كلام المعنيين في نصب الكلام انم الوجوب في جميع العرب ليس
 كذلك بل لا يزال في لغة حكماء ابي حيان وخرج عليها قوله فشره برأيه الا قليلا في اللغة وقال ابن مالك
 في توضيح التعليل في البرزخ كركبت في قوله في التعليل وقد اختلفوا في روده عرفوا بالاتباع
 في بيت الجوزة في قوله في الاول قوله في قوله او امر القوم الا او فاقده لم يركب الا بوقته **ثانياً**
 ولم يركب غيره ومنه قوله في قوله في الصلوة والسلام كل استغفرا في الايام هرون بالمعنى وقوله فيهم
 فشره برأيه الا قليلا من الا قليلا منهم لم يربح وقدم بذلك في قوله في العدة وقال ابو حيان في التعليل
 انما تقدم من غيره في زمانها بعد الا وهو ان نصب الاستغفرا وهو الا فصح وان يكون بالبعد الا في الا
 المستثنى من ان رفعه في قوله في نصب اوجاف في سوا كان ما قبل الابر في الا في قوله في قوله
 في اوجاف وقيل هو وقت واية في بيت بعد الا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

عقبه اطلاق المعنى وهو الثاني قد يقال لا يستغنى عن المعنى وهو حقيقة نوا الاتباع
فغير المعنى هو القولين وقد يوجب بانها فعل ذلك استه الا عدم ترجيح الوجدان
لكنها لا تارة الثالث على كبرون ترجح الاتباع على النسب في حصول المشكليات
المتشبه والمتشبه في الاعراب في البراءة بمنزلة المنزل وقضية ذلك ان لا يكون البديل
في قولنا ضربت اهدأ الا زيدا حتى راجع النسب فمؤداه الى المشكليات على كل تقدير
فيستويان انتهى فقلت وقد قرع ذلك الشيخ محمد بن طاهر في شرح التوسل قال
حصلت المشكليات في تركيب استويه والاسم في تعليل ذلك ما علمت في مقدمتهم صحر العوائد
الغاية من ان النسب على الاستواء وانما هو في التثنية للمفعول بالاعمال وهو اسطرطال
واعراب البديل بالاعمال وهو اسطرطال فان قلت استيعاب المتشبه للمتشبه في اللفظ
في الحال على ما في رسمه في الامكان وذلك في ما مضى اهدأ في الجور من الزائدة الاستوائية
كما جاز في من جعل الزيادة مرفوع على البديل من العمل اهدأ لانه موضع رفع في قوله اهدأ
من لفظ الجور من المذكور لانها وضعت لتفيد ان الغرض من جميع اوزاد الجور بها بجزء الجور
نوما جازي من رجل اهدأ في الجور بانها لم يجرها نوما جازي من رجل واعراد وانما قضية المعنى
من الغرض مع لفظان الغرض لا يقتضيان ان يكون شأنا لا افراد ما بعد ولا يجوز الاجمال على اللفظ ايضا
على ما ذهب اليه في ان يجوز زياده من في المصدر على ما تقدم فيكون لا في الكلام في ان الاستوائية
ولا يمكن ان يتكبد ذلك في ان في الجور بانها لا تارة في غير الاشياء لا يجب في شيئا
مفوض على البديل من العمل اهدأ لانه موضع نصب لتعذر الاجمال في لفظ الجور بها ايضا لانها

٢٤١

لذل

لذل على ان يكون الجور بها سواء كان الجور بها مشبها كما مر اذ بانها لم يشبهها نوما جازي بتمام ولا
قد وقد تقرر ان الاسباط لما تيقدها من لغز اذ البطلان يؤكد ان لث اسم التبريد نحو
الركا الله فاسم الجور مرفوع على البديل من العمل كما سبقت لتعذر الاجمال في لفظ اسم مرفوع
ان لا لا تعذر على البديل ان تارة لا تعمل في مرفوعه وانما قضية ذلك ان النسب لا تارة انما حصلت في مرفوعه
بلا ولا يكون من غير اشياء الاشياء لا يجب في مرفوعه من الغرض ايضا لان اللفظ على التثنية
فلا تعذر على ما لا اسع وجوده وهو مع الاستغناء كما عرفت في بطلان تقديره في لفظه ليس انما علمت في لفظه
لا لغرض من منزله وكان جميعا ويجوز ما كان في غير اشياء الاشياء لا يجب في بطلان العمل
لكن ان لا تفرد لكان والغرض فيها وكان يجوز ما كان في بطلان العمل كما كانت في لفظه
الغرض في انما جازي بطلان العمل في غير كذا في عملها الفعل والغرض اذا قدرت مجردة عن الغرض في بطلان
العمل ولكن لما كان الفاعل كما عن الغرض في ان الغرض في انما جازي بطلان العمل كما كانت في لفظه
اسم الجور ما هو في بطلان العمل اسم الجور لانها في موضع رفع بالابتداء في قوله سيد به وقيل هو اسم
لا يجب في العمل الاسم قبل دخول الالف في موضع رفع بالابتداء هو قول الاكثرين في بطلان العمل
اهدأ ان اعاد جمل اسم الجور في بطلان العمل في قوله اهدأ لانه في موضع رفع بالابتداء في قوله اهدأ
ان وان في ان المارعة في البديل في قوله اهدأ لانه في موضع رفع بالابتداء هو قول الاكثرين في بطلان العمل
ابن هشام في بطلان العمل في قوله اهدأ لانه في موضع رفع بالابتداء هو قول الاكثرين في بطلان العمل
فيقال انه موجود انتهى وتوقفه في انما جازي بطلان العمل في قوله اهدأ لانه في موضع رفع بالابتداء هو قول الاكثرين في بطلان العمل
القائلين بان الاسم المرفوع جازي بطلان العمل في قوله اهدأ لانه في موضع رفع بالابتداء هو قول الاكثرين في بطلان العمل

٢٤٢

كيف يكون هذا اذا لا شك انتم قد وافقنا اجاب بان من قول مستقل كما
 عرفنا ان جملة وحكامه في الجمع فيكون من انما كان لفظ بين القولين واجاب السويبي عن
 ذلك بان هذا الكلام انما هو على قولهم كما هو في قولنا لا احد فيها الا زيد حتى لا يقال لا زيد
 نعم ما فيها الا زيد وكذا بين في كلمة الشهادة وهو في قولنا في الوجود واللا في قولنا في الوجود
 اجواب وافق للاشكالين كما لا يخفى وقيل المبدل من اللفظ المستتر في قولنا في الوجود واللا في قولنا في الوجود
 فيقول التابع في قولنا في اللفظ لا على اللفظ بل في اللفظ المستتر في قولنا في الوجود واللا في قولنا في الوجود
 الا قرب لا في الوجود بل في اللفظ المستتر في قولنا في الوجود واللا في قولنا في الوجود
 في قولنا في الوجود بل في اللفظ المستتر في قولنا في الوجود واللا في قولنا في الوجود
 وان قدرت مخرج لا يتم من الاثبات اسكان الوجود لانه اثبات وجوده في التغييرين
 لا يتم التوحيد لانه لا يتم في اسكان الوجود مما سوى اللفظ والاثبات والوجود لانه
 الادل في الوجود اسكان عن غيره فهو في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 في بعض ما يفتقر من قولنا في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 ابتدا والكرة في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 قال ان لا عمل ليس ذلك من تقدم في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 واجاب بغيره بان كلمة الشهادة غير من الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 عن احد الامر وقد عرفت ان اللفظ المستتر في قولنا في الوجود واللا في قولنا في الوجود

يد

عليه على شرفه ومنهم من اجاب بتقدير كل من يوجد ويمكن قيل هو بعيد قال بعض المحققين
 وتعيين اجواب في التقديرين ان المراد باللفظ في الوجود المعهود بالحق لا يكون
 الا واجب الوجود ومالك ان يفي وجوب الوجود في العلم لا يمكن فان قلت في الوجود
 لانهم اسكان الوجود وان قلت لا يمكن الا انهم وجود الوجود لا يستلزمه وجوب الوجود
 في رتبة الاسكان وهذا دقيق لطيف جدا انما في قولنا في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 نصب على الاستثناء في الوجود المذكور اما في قولنا في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 فوافق ذلك فيها ويجوز فيها اجواب في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 لها عضا باللفظ وانما في صيغة اسم الوجود في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 في المذكور لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 فالنصب على الاستثناء في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 وقيل في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 لفده قال ابن سينا ان الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
كان المستثنى من قولنا في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 ما زاد في المال الا انقص فما مصدرية ونقص مقابلة وموصوفا فنصب على الاستثناء ولا يجوز تقديره
 في موضع الرفع على الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 في ذلك ما زاد في المال لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود
 بقدره في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود لانه في الوجود

وودع قوم دخول في حكم ابن ابي ابي ان كان نسيط العدل فالجواب ان يكون بوجوه
 الغيب لا يتبع افعال البدلية فيقولون ما فيها اعداها وبقيةهم جاء التزليل قال نعم
 اللهم بمن علم الانبياء الفطن والنجيبون بجبريتك مع انهم الغيب لا يستلزم الاضمار
 ارجح انما لا يستلزم على ما مر في اجاء القوم الاحاد بالغيب لا يستلزم انما
 القوم الاحاد بالرفع على الانبياء قال الشاعر ما وجدته ليس بها نبيس الا ليغير
 قال العيس وسبب في مثل هذا وجهان اعداها حمل المنقطع كالتمثيل العمود في الابد
 في الميدان من قلت في سبيل الجواز ذلك ما حملها مثلها في زمانه الدار الاحاد
 ان في الدار الذي يقوم مقامه من الانس كقولها لا تجبه منهم ضرب جميع ما جعلوا الضرب
 تجبه لانه الذي يقوم مقامه من الخيرة عند اوج تيسر العموم في بحث كبريتك فاذا نظرنا في القوم
 الاحاد فقد نفي عن القوم وما بينهم ما استنتج مما مر من انهم في حكم النسي والاشياء التي انهم جعلوا
 ذلك في المنع لان المقصود هو المستثنى فالعلم بان الدار اعداها من المنع في الدار الاحاد
 وهذا ذكره اعداها في كيد العلم ليس ثم اعدل من اعدل من اعداها لان مقصوده من ذكرها في قوله
 وامن باب ذنوبهم في محل وجهان وان وجران كحيز من غيب الله قلوبهم فاقصر في ذكرها في كل
 الغيب ثم اعدل من اعداها في كيد الغيب قال الفرزدق في قوله ما وجدته ليس بها نبيس اللهم بمن
 علم الانبياء الفطن وقوله ليس سلطان الا السكف ذكره **تفسيره** ما نقله عن تفسيره انما
 الغيب هو الله اتمه كلامه وقوله في قوله ما وجدته ليس بها نبيس في قوله ما وجدته ليس بها نبيس
 ابن مالك ذكر ان الله بمنزلة المنقطع في الاضمار كلفه اجمع في الفصل في قوله ما فيها اعداها

٢٤٥

وتقولون

وتقولون انما يتبع الظن لا يتبع العلم قال الامام الفطن الغيب قال الله يا منزه عن التسليم وتزليله يقول انهم يكرهون
 الاضمار ويكرهون ما يوجبهم من الغيب انهم لا يقرن ان في الفصل في قوله ما فيها اعداها
 نعمه ان ذكره في كل من هذا الباب **والمتشبه** خلا وعدا وحاشا نبيس نارة على
فعلها انما افعالها متعدي اليها وقد علمنا في غير موضعها ووجهها في قوله ما فيها
 بغيره من حقيقة المفردات ان في قوله ما فيها اعداها من زيدا وجملة في قوله ما فيها
 اليزيد هو علم ان المنقطع في القوم فاليقين عن زيدا ووجه الاستيفاء وقيل ان من استيفاء
 ابن المقفول ان قلت دعوى الاستيفاء تحل بالمقصود وقت الاستيفاء لا يستيف
 عند اختلافها بما قبلها في المنقطع الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت متروكة
 فكما ان الازمنة لا موضع لمن الاعراب مع منقطعها في قوله ما فيها اعداها في قوله
 ابن هشام والقول لا يستيف في نصب الجملة في جميع افعال الاستيفاء **ويجوز**
مع حرفها انما حروف جوفية **الاول** ليس الغيب في قوله ما فيها
 سواء كما تراه من المعنى في الغيب في الاولين والجزء الاخره اغلب من ان يسبوا في حفظ
 في ذلك في وجه الغيب في هذا وعدا ووجهها في كل من يجمع الفعل كقولها وعدا
 والغيب في كل فعل الاول والخمس في قوله ما فيها اعداها في قوله ما فيها اعداها
 على ما سببه في قوله ما فيها اعداها وقوله انما نبيس اسما وقوله ما فيها اعداها والطفل الصغير
 الرواية في الوضوح انما في قوله ما فيها اعداها في قوله ما فيها اعداها في قوله ما فيها اعداها
 والمازلة والمبرد والرجح والابن زيد والفرج في قوله ما فيها اعداها في قوله ما فيها اعداها

٢٤٦

هذا لفظه من اوله وسبع الفهم افعلوا ولسبع ما عاشت الشيطان واولها سبع ما وقال ان عمر
لما عاشت ابوه فان اباهما فون بسبع كذا قدم ما عرو من عبد الله ان به ما خفت من اللقاة وشمها
وكثير من التوبين انه صدر البيت الاول من ابوه الذين ذكره سبع في ان له والشه ما بين واحد
والصواب بالشه ما بين عبد ابن الكنت في بعض النسخة الثاني قال ابن جرير عن الحسن السكوني
الاستشانه معناه انه من سبب ما من مؤذنه في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
ولذلك لا يقى صاحب القاموس في ما بينه في قوله من قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
ان لا يظن ذلك الشخص ما يعرفه في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
الالفين وحشي كخرف الالف الاولى فتعلم ما حثت وحشي في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
الطائفة ما قاله المراد من اجلي الدليل وسبب في غير الكلام في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
المستشانه بلسان او بيا يكون منصوب بالجر في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
زيد او اسمها في مستشانه وجوبا بالجمع لربها جزمه وهو انما يظهر بعد اسم واضع
ومرشم وهو الفصاح الغير المستشانه بها كما يجب في المستشانه بها فتعلم في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
ايك لا تقول الا ايك ما قوله ما ان زعم القوم انهم ليس في ضرورة كقول
الايك وانه لا يكتب يا زما في مرجع الغير في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
المؤذات انش التعمد وجه الاستشانه هو انك انك في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
بكم في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ

٢٤٧

كاد

كاد او بوجوب في الكنت الحان في انهم ودور الاستشانه ان قد لا تدخل الا على من يعرف هذا
الاستشانه رجاء في حاله ان الشانه المذكورة انفت اذا عرفت ما ان هذا الاستشانه انما يقع في
على راي جمهور المصنفين في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
كاسية **فائدة** في الاستشانه كانت بسبب فراهة مسيوه في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
لكت في كبريت فاستشانه في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
على ليس به الدرءه ففعل مسيوه ليس به الدرءه وانفتح به جرح في مسيوه انما هو الاستشانه
فقال لا لا تظلمن علي ولا تخشني من اجل انك لا تخشني وغرو والمراد بان تخشني الا كره وهو انك لا تخشني
تخشني من غير الجهد واذا اطلق الفعل في كتب النحو فالمراد به الا وسط وهو انك لا تخشني من مسيوه
المراد به مسيوه وانما الا من قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
تخوبا بعد جهه المرحوف المستشانه بما خلا **وبما عدا منقول** وجوبا على المقصود لان
المصدرية فيها للفعليه اذ لا تدخل على كحرف وما استند في تعارض الفع كقول ابي
الكل شئ يا ضل انما دخل في كل نعمه في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
الذي هو في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
مع جمود فعله في شكل لا نه لا تدخل على فعله بدفع عينه في التسويل وموضوعه مع الفع كقول
فعل على ابي ربه قال ابن مالك فوقف على كسر قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ
عالمين عن ربه وبن ربه فان قلت فلما سئدي اذا كان يخشى في ربه قرا الفعل هذا وفلان
في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ في قوله او فيه في الاستشانه بها الا انه في اللغ

٢٤٨

دوسر معروف

الدارس النجس قد يقضي بنفسه في وقت نفسه كقولهم اقبل هذا فقلت دم والارواح في الصلوات
شباب الاستاذ يكون بعد ما في صورة المستنبت: الا ترى ان الباب انما يقرب من وقت الظهور
الزمانية لا تقدر بالمضارع او وقت ما انهم زيار او فاك بن حروف اللين في الاستاذ
وغيرها ما عدوا وحقار زيار ما غير زيار فاك بن حروف اللين في الاستاذ
بما بعد ما في المنصوب على من لا يبين ذلك المستنبت في انهم وقتهم من وجوب المنصب بعد ما هو
الجمهور وزعم الكفا في جمهوره والبر والفارسيه وان حكي انه قد يجوز معها في تقديرها حرف جر
وقدر ما ما راع فاك بن المستنبت ان قالوا ذلك قديم فساد لان لا تراذ قبل الجار بل بعده
نحوه قبل وان قالوا ذلك سماع فهو من الاستاذ وبحث لا يقرب من غير انهم وقد حكاه جمهور اللين
تبينها الاول اقصره على ذكر ما مع عدوا وحقار ليقوم ان لا يجوز دخولها مع ما في الاستاذ في ذلك
الذي نرى عليه يسبو برفاه بعضهم وانه قوله ما رابت الى من حاش وقتها فانما هي انهم
فعلها فانما ربه قال بان ذلك لكان السماع واستعمل عليه الصيغة باقعة في سنده اذ ايراد الطر
عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسد اجبر الناس اربا حاش فان طر
وروه ابن جرير بان هذا من كلامه صلى الله عليه وسلم ان حاش فان طر من كلامه صلى الله عليه وسلم وهو غلط بل هو كلام
الراوية والمضارع لم يستش فان طر وير ليقرب ان في كلامه صلى الله عليه وسلم فان طر ولا غير ما انهم وعب
الاستاذ لانه ان لا زائدة بعد الولا وتوكيد المعترضين في هذا ان يكون ما في قوله لا بعد
كما توهم بان ذلك وكيفية من كلامه صلى الله عليه وسلم هو انهم من ان قال الله ما بين
وهذا ليس هو الصواب بل ان يكون لا في غير ما منصوب به في الاستاذ لان طر والمضارع في

٢٢٤

عج

غير ما يقرب من كلامه صلى الله عليه وسلم ولا في موضعين بين رواية الطر في ذلك الموضع
انهم الثاني قال جرير بن و غير ذلك انهم في الاستاذ بها لا تقع في المقطع المستنبت
بغيره وهو اسم لازم لان في المعنى ويجوز ان تقع عن اللفظ ان فهم منها وقد تقدم
عليها كقولهم ليس اولها فان لا بن حاش في موضعها بعد لا وقد تقدم الراء في غير ما راجع في الكلام
قبض من غير ما رجع في موضعها في غير ما رجع في موضعها في غير ما رجع في موضعها في غير ما رجع في موضعها
غيرها وليس غير الفتح من غير تون في غير ما رجع في موضعها في غير ما رجع في موضعها في غير ما رجع في موضعها
وليس غير الفتح من غير تون في غير ما رجع في موضعها في غير ما رجع في موضعها في غير ما رجع في موضعها
كقيل بعد في هذا كقولهم ان كونهما كما وان كونهما في ذلك لا يفسد في اعراب الاء لا في غير ما رجع في موضعها
كقيل بعد ولا مسكان كقولهم في هذا هو الاسم وحذف الجوزة قال ابن حروف في حمل
الوجهين وليس غير الفتح والتون وليس غير الفتح والتون وعليها كما حكاه اعرابه لان التون انما
للمكان ولا يملح الا السموات والارض لئلا يكون في اللفظ المذكور ان لا يفتق منه المفسر في امال
في غير اللفظ في اللفظ ان يوصف به النكرة نحو نعل صالح غير الذكر كعمل او من قوله كالمعنى نحو حواشي الدنيا
انعت عليهم غير المنصوب عليهم فان هو صيغة وهو الذي يفتق لا قوم باي نعم وقد خرج في اللفظ
وتضمن من غير الفتح في حيا عليها كما يخرج الا عن الاستاذ وتضمن من غير الفتح في حيا عليها
مع نكرة لولا ان فيها اللفظ انما اللفظ انما اللفظ انما اللفظ انما اللفظ انما اللفظ انما اللفظ انما اللفظ انما اللفظ
بل في فرق جمده ما قيل به الامور انما اللفظ انما اللفظ انما اللفظ انما اللفظ انما اللفظ انما اللفظ انما اللفظ
لولا ان غير في سبيل المعنى غير ما وقع في الواو ان اللفظ انما اللفظ انما اللفظ انما اللفظ انما اللفظ انما اللفظ انما اللفظ

٣٥٠

المذكور في وقوع الحادث وقع رفق الا انه غير ان لا يكون رفق موصوفا لابق جاز الا انه
 وبق جاز غير زير وانه لا يوصف بها الا حيث يقع الاستدلال بها فليس رفقهم الا بعد توكيد
 رفقهم غير صريح **وسوى** لغناها فانها في سوي كرفس ودر اشهرها وسواكسا وسوي كسدي وسواكسا
 ودر رعبها وقل من ذكرها ودر رفق عليها ان اللفظ وان من زمان عطية والغاية فالتام
 في شرح اللغز والدر في نظر من لم يتبين ان الاستدلال به في الغاية سمع ودر ان منصور
 في شرح كل الصيغة التي في غير من هذه الغاية من الاستدلال في سورة البين في المقصود
 فانها في رفقهم لم يذكرها في شرح القدر ان الاستدلال بها في الغاية ليس فيها انما في
 ودر في لم يقع عليها دليل ونحن نرى في السورة منها الرفع في جعل وان يثبت في رفقهم قال
 الرفع وانما سوي وسواكسا فانها ترفع على كل حال قال ابن باب في الرفع وسوي وكسوي
 وسواكسا كما يستند في غير **نهر** ودر **بالا** فانه في الاستدلال بها في الغاية
غير بالجمع **اعراب** **الاستدلال** اي مثل اعراب الفعيل الابق في قولهم قام القوم غير
 واما في غير زير فبالفعل في الموصوفين كما تقول قام القوم الابق واما في الامور
 وتقول قام غير زير بالرفع كما تقول قام الابق وتقول بالدار احد في رفقهم
 على انه في رفقهم ودر بالرفع على انه في الموصوفين كما تقول بالدار احد في رفقهم
 او كذا ودر بالرفع على انه في الموصوفين كما تقول بالدار احد في رفقهم
 ما زاد في المال الا انقصه كذا في الموصوفين كما تقول بالدار احد في رفقهم
 هو ما قبله كذا في الموصوفين كما تقول بالدار احد في رفقهم

٢٥١

ح

مع غير ودر في الغيب واحدا من منصور وقال الف في رفقهم الاستدلال بها في الغاية
 الاستدلال بها في الغيب ذلك ان غير الاستدلال بها في الغاية ذلك وقيل في الغيب
 المكان كما مع الابق ودر انما رفقهم ابن باب في شرح **وسوى** كذا في رفقهم
 ودر انما في الغيب ذلك ان غير الاستدلال بها في الغاية ذلك وقيل في الغيب
 مستدلالا في رفقهم ودر انما رفقهم ابن باب في شرح **وسوى** كذا في رفقهم
 الا انما في رفقهم ودر انما رفقهم ابن باب في شرح **وسوى** كذا في رفقهم
 في الغاية في رفقهم ودر انما رفقهم ابن باب في شرح **وسوى** كذا في رفقهم
 ما استدل به حكاه الفراء في قول بعض العرب انما في رفقهم ودر انما رفقهم
 انما في رفقهم ودر انما رفقهم ابن باب في شرح **وسوى** كذا في رفقهم
 بما في رفقهم ودر انما رفقهم ابن باب في شرح **وسوى** كذا في رفقهم
فان لا بد من بيان مع انما في رفقهم ودر انما رفقهم ابن باب في شرح **وسوى** كذا في رفقهم
 التسوية في المصنفين انما في رفقهم ودر انما رفقهم ابن باب في شرح **وسوى** كذا في رفقهم
 الفواعل الكيفية في انما في رفقهم ودر انما رفقهم ابن باب في شرح **وسوى** كذا في رفقهم
 الطريقة في رفقهم ودر انما رفقهم ابن باب في شرح **وسوى** كذا في رفقهم
 من البصر في رفقهم ودر انما رفقهم ابن باب في شرح **وسوى** كذا في رفقهم
 لم يفعلوا ذلك ودر انما رفقهم ابن باب في شرح **وسوى** كذا في رفقهم
 والا في رفقهم ودر انما رفقهم ابن باب في شرح **وسوى** كذا في رفقهم

٢٥٢

وانما هو الرفع والفتح والضم والجر والاعراب والاشتقاق وقد مر الكلام
 على ذلك في شرح الديباجة المستوفى وقد مر في كقولك لعجز الاحتكاف لا سيما عند الكسبي
 ولا سيما اذا قرب الصبح ومن قوله يا بركم الحمد كما سيأتي منها هذه هي خبره تعلقها
 او خبر فعله كقولك يا قولن من في البحر لا سيما ما بينك من اهل الرضى او جمل شرط كقولك
 اربكيت بكنوا لهم والتم والتم ولا سيما ان تحت ليس الضم والفتح وقد يذف بالجملة ويختل
 من حيث ما الاصل ان من خصوصاً فيكون مفعولاً مطلقاً مع تعاقب الفعل المذكور انما
 في الاصل ما كان اسم لا يزيده فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكب او على الفرس فيمنز
 وهو ما راكب راكب فالك من مفعول الفعل المقدر او زينة زينة المجرى خصوصاً راكب وكذا
 في الاستمارة ان راكب ان خصوصاً ان راكب ان خصوصاً زينة المجرى ولا سيما وهو راكب والواو
 تلك من ضمهم من زينة الراكب قال ابن خلدون في من كلام المولدين وقد تخفف الياء من استمارة
 كقولك يا في العود وبلايمان لا سيما ما عهد وفاه بين اعظم القربى وهو المندوب
 الي الاول وهو العين والواو زينة وهو الفاعل فانها من جنس الزينة واوجبان الاول
 وقد اتي في السور ما مقام **الثاني** هو ان يكون هو بغير ضمير المشغول عنه العامل
 وهو اسم بعده من متصرف نصب الضمير او متعلقه بظن او غيره وكما في ذلك من كون الرفع
 من كلف المفعول وسقط على الاسم المتعلقه انما **الاشغول** على ان كان او ما يعمل عليه
 تلك من الضمير ولا يخل في هذا الباب الاسم الفاعل والمفعول دون الفعل المشبهة والمصدر
 واسم الفعل والحرف لانه لا يعمل منها فيما قبله عن **نصب الاسم** معلوم عليه **نصب**

٢٥٥

ضمير

ضمير اي ضمير ذلك الاسم بمعنى ان العمل لم ينصب الاسم المقدم عليه بسبب نصب الضمير ان
متعلقه اشغول الاسم او متعلق ضميره والتعلق يكون بوجوده كقوله لكون الاسم مفعولاً او كونه زينة
 ضربت ثوبه ومنه كونه خبراً او ضربت ثوبه لان الفعل مشغول بالمعنى لكن بواسطة العطف او بغيره
 على ان ذلك الضمير او بوصول كونه زينة او ضربت ثوبه بجملة وضمير الضمير كونه او مطلقاً عليه
 على ان الضمير او بوصول كونه زينة الضمير على او بجملة بضمير كونه او بضمير كونه
 المتعلقات وفي بعض النسخ ان يكون الضمير من ضمير المضمون المفسر قال ابن خلدون **لذلك**
الاسم المشغول بالاسم **محمول** وجوبه وجوبه وجوبه وجوبه وجوبه وجوبه وجوبه وجوبه
 المبرين ووجوبه وجوبه **نصبه** بما مل **مقدماً** وجوبه **يفسر** العمل **الاشغول** على نصب
 ضميره او متعلقه ولذلك وجب تقديره لان المفسر انما هو من ضمير المضمون والمضمون هو المجرى
 فيكون مقدماً على الاسم كما يرمي في لغة الاصول من جهة ان كذا في وضع الزينة في قوله لان يفسر
 فيقدر ثم يفرغوا انهم رافيه اذ العمل في الاستفهام ما قبله وكون المفسر المذكور وليا على المقدر كان
 الاصل ان يكون المقدر من لفظ المفسر وانه كذا في ضربت ثوبه او في الضمير المفسر كان
 كما في زينة امرت به او زينة المصيبة عليه او من كونه زينة امرت به فمقدراً بما سببه لانه
 او بالرفع ان تقديره كونه زينة او بضمير المفسر في قوله انما في الواقع ان الضمير
 لم يقع بوجه فوجه الضمير في الاول ما جازت لان امرت بعد تعدية بالياء بضمير في قوله
 باليت فان حيس الزينة من حياضه للحمير عليه في الثالث اهتف فان ضربت ثوبه بضمير
 انما سببه بحسب هذه قال ابن خلدون في حيس كل تعدية الحرف ولا كل سببه الا في

٢٥٦

انه لا يقع في خبره كركب الزمان فيكون تقييد في خبره لا في العمل لا يتعدى الى
 غير الطرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظرف بنفسه كذلك في خبره لا في خبره اذ لا يتعدى الى
 الجاهل كالخبر في الطرف انتهى **تفسيره** في خبره ان ان الخبر ما لا يتعدى وهو نائب الخبر ان الجاهل
 يفرغ من العمل لا يتعدى وهو نائب الخبر ما لا يتعدى في الخبره فما لم يتعدى في الخبره لا يتعدى في الخبره
 مطلقا في الخبره كما لا يتعدى في الخبره ولا يتعدى في الخبره
لا يتلوه الا فعل كاد وان التخصيص كما في قوله تعالى ويضربون حججهم ويذرون حججنا مستبينين
الاقام وهو شرط في خبره فكل خبره **هذا** **الكل** **الكل** **الكل** **الكل** **الكل** **الكل** **الكل** **الكل** **الكل** **الكل** **الكل**
 وانه في كاد وان التخصيص لعدم كصراط لا يتعدى الى فعلها اذ منها اودات الاستفهام في الخبره
 كقولهم زيد اريد في الخبره وادوات الشرط غير ان يكون زيدا في الخبره في كاد وان ان يكون في الخبره
 اودات الاستفهام في الشرط لا يقع استعمال بعدها الا في الشرط ما في الخبره منها الا في الخبره
 فلا يجوز في خبره في الخبره وفي الخبره في الخبره في كاد وان ان يكون زيدا في الخبره في كاد وان
 يقع خبر الكلام كقوله زيد في الخبره او مفعول في كاد وان زيد في الخبره في كاد وان زيد في الخبره
 في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان
 حيث قال ويجوز نصب بعده ظرف الشرط ووقف التخصيص بوجهين الاول استمراره ظرف الزمان
 المستقل كما انك بدم زيد اعطاه وان في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان
 بعده الثاني انه استنبط الخبر من اودات الاستفهام لانها في خبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان
 اودات الشرط لان شرطها فعل لازم وجوز في خبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره

٣٥٨

هذا الخبر

قوله الزمر الثالث قد تضمن معطويع اللفظ هو في رفع الاسم كقوله ما لا يخرج عن ان نفس احلته
 فاذا حلت في خبره ذلك فاجزى ان التخصيص التقدير ان حلت نفس احلته لان حلت
 معطويع احلته في احلته فحلكت ويزيد ان نفس احلته فاذا حلت في خبره ذلك فاجزى
 التقدير ان حلت نفس احلته لان حلت معطويع احلته في احلته فحلكت ويزيد ان نفس
 احلته في خبره تقديرا ان حلت نفس احلته **الاسم** في خبره كقوله في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان
 اذا في الخبره في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره
 بالشرط المذكور وانه ان اقرت ان يكون في خبره ان يرفع الاسم بالابتداء بعد اداة الشرط وادوات
 الشرط اذ كان في الخبره فلما في الخبره ان حلت في خبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان
 كقولهم اودات سوار الطيقت وهذا نحو حلا زيدا في خبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان
يجب رفعه بالابتداء اذ لا ما لا يتلوه الاسم كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان
في خبره في خبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان
 الاسمية وهو مع مفعول المفعول في خبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره
 قبل وهو ظرف خبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره
 ذلك في خبره في خبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره
 وهو جواز نصب ان اتفق الفعل بعد وسمعت ان لم يقترن بها وهو نائب الخبر في خبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره
 عصفور وذلك ان الاسم نفس فعل من الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره
 لان العرب اوجرت المفعول بعد خبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره في كاد وان يكون زيدا في الخبره

٣٥٨

شرح الكافي م

لاكتسب مع اذا يوزن انها كان للفرق بينهما وبين اذا الرطبة المحمصة بالغميض فاذا اقترنت انفصل الفرق
 بذلك اذا لا تقرب الرطبة بها وتصل الاكسوس المذكور خطا ابو حنيفة ان ابن مالك في خطبته سيبويه
 في نحو قوله اشتملت في نحو فرقتا دار زيد فرقتا دارك بل يحل ان يكون في هذه الصورة اي هذه
 وهو ما اذا اقرب الفعل بعد ما لا يقرب من ذلك نحو قوله تعالى انما اريد ان اقول ان اشتملت
 بعد ما وفي هذا قوله للمراد في قوله تعالى انما اريد ان اقول ان اشتملت بعد ما لا يقرب من ذلك
 وفي ذلك يتوقف على ان يكون في قوله تعالى انما اريد ان اقول ان اشتملت بعد ما لا يقرب من ذلك
 على اللزوم ثم في التقدير كما وقع في قوله تعالى انما اريد ان اقول ان اشتملت بعد ما لا يقرب من ذلك
 ولقد عرفت ان ابن مالك يصرح في قوله تعالى انما اريد ان اقول ان اشتملت بعد ما لا يقرب من ذلك
 بان اشتملت في قوله تعالى انما اريد ان اقول ان اشتملت بعد ما لا يقرب من ذلك
 وانما قال المصنف انما اريد ان اقول ان اشتملت بعد ما لا يقرب من ذلك
 في قوله تعالى انما اريد ان اقول ان اشتملت بعد ما لا يقرب من ذلك
 لانها عن الاخصاص بل انما اشتملت في قوله تعالى انما اريد ان اقول ان اشتملت بعد ما لا يقرب من ذلك
 عن الاخصاص بل انما اشتملت في قوله تعالى انما اريد ان اقول ان اشتملت بعد ما لا يقرب من ذلك
 كما في قوله تعالى انما اريد ان اقول ان اشتملت بعد ما لا يقرب من ذلك
 سمعنا في قوله تعالى انما اريد ان اقول ان اشتملت بعد ما لا يقرب من ذلك
 المصدر الكلام لا يمتنع ان يعمل بعده مما قبله فان ذلك القصد هو ذلك لا يستقيم
 والشرط والعرض في التخصيص وان ما اوتاهما سوى ان المشهور في هذا صوابه لكن لا يعمل بعده مما قبله

٢٠٢

كونها

كونها حرف مصدريه ولا كالقصر ولا لام الابتداء ولم وان الذي بين **تخصيص** **نحو زيد** **التي** **التي**
 وزيد ان حرفه من تركب وزيد من تقربه تقرب وزيد الا تقرب وزيد صلا حرفه وزيد الى حرفه وزيد
 الا عمل يقرب وزيد المعرف يقرب وزيد كقوله زيد ما فرقة او ان فرقة قال ابن مالك واجراء
 التخصيص والعرض والتميز لا يجري الاستفهام في ما منع من بعد ما قبلها وهو نصب المحققين **العاملين**
 بكتا سيبويه وقد عكس قول الامم فبقوا توسط التخصيص واورد في نسخة يروج بها نصب الاسم الثاني
 ومن نصب اليه البور كقولهم وهو من نصب سيبويه **تفسيره في الاول** **الاول** **الاول** **الاول**
 الاسم من اول اقراءه ان يفتح على ما هو المشبه به فان اول نحو زيد الذي هو من اول
 لا يعمل في اول الوصول وانما في كل من فعله في الزيادة يوم تراه يعرف ان العالم في الاول
 صفة وفي ان في صنف اليه وكل منهما شبه بالصفة في تحميم فبقوا الصفة لا تعمل في موصوفها ولا في
 فيصنف اليه والمصنف اليه يعمل في قبل المضاف ولا يعمل في المضيف على ان يكون العمل مستندا
 الى المضيف والاسم المتقدم المتصل نحو زيد في قوله تعالى انما اريد ان اقول ان اشتملت بعد ما لا يقرب من ذلك
 يعرف العالم المشتمل لعدم عمله في انما اريد ان اقول ان اشتملت بعد ما لا يقرب من ذلك
 في تفسيره للفعل الفاعل وهو مجتمع في جميع الابواب الملوحة في تركيب صحيح ليس فيه الا
 الفاعل فعل المعنى المتصل في ضميره المتصل وذلك جائز في باب نون ان انما اريد ان اقول ان اشتملت بعد ما لا يقرب من ذلك
 استثنى نحو ما زيد الا يقرب مجرد قال الضرر وذلك ان بعد الا من حيث الحقيقة من حيث
 مستثناة لكن شمرت بجهت ان في صورة جزم قصد الاخصاص في قصره على ما قبله في غير فقط
 ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك في الاصح فكيف يصح ان يعمل بعده مما قبله في العمل في غير جزم

٢٤٠

والفرق بينهما ان حث في اللفظ الثاني اذ فعل اللفظ من الاسم بما هو ضرب في
 واما عن احواله فترجع الرفع لا ابتداء لان التقطع بعد ما قبلها لكونها من الحروف المتحركة
 الكلام الثالث هو ذلك في باب ما لطف فيما تقرر نحو ضربت الفوم حتى زبناضته وما رايت
 زينة لكن عزرا رابت اباه وما كرت زيدا من عزرا كرتة وان لم تكن للطف لان الاسم المنصوب
 في باب الاشتغال لا بد وان يكون بعض حيزه وهو انما يعطف بها المفرد لا الجملة فمعرضا حروف ابتداء
 تنزل في اللفظ في الخطا وحكمه ان كان العمل المشغول **فيل طلب** اي فعل التميم من الضمير فان
 الفعل الى الطوبى هذا الاجر والارادة من الامر والنهي والاسم **منه العزيم** وعزير غير
 كبر وفالده الاينه وكبر اسمته ومنه الاولاد ترضع الوالدات مما صورت صورة الحيز ومنه
 الامر واما ترجع الفعيل ذلك لان رفعه لا ابتداء يستعمل في الخبر عن لينة الطلبي والاضرب
 فيل في الاستعمال ويخرج من جوارز الاشتغال قبل التمام ولا الطلبيين فان ما بعدهما لا يمل في قولها
 فكيف جاز ذلك وادب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام بحرفي الامر فيزيلا واجروا النهي بحرفي
 الضمير **بقية** يترجع لقب الاسم فلهذا من ان قوله من ان يكون الاسم جوابا لا يتوهم
 منصوب بما فيه كما اذ قيل ارايت احدا يابهم او علم اياهم رايت فتقول زيدا او علم زيدا
 رايت وذلك ليطابق جواب السؤال في اللفظية لانه ان يوم رفع الاسم مصغرا في ذلك
 كما اذ اردت ان تجزي ان كل واحد من ما ليك ليك اشتريه بعشرين واذا كنت لم يملك واحدا
 منهم الا بشرتك بهذا الشئ فقلت كل واحد من ما ليك ليك اشتريه بعشرين فليس كل نفس في المشي
 المقصود لان التقدير اشتريته كل واحد واما اذا رفعت فحصل ان كل اشتريته خبره بعشرين

تصنف

تصنف به اي كل واحد منهم شري بعشرين وهو المقصود ويحصل ان كل اشتريته
 صفة لكل واحد وبعشرين هو الجوز لكل من اشتريته من المال كقول بعشرين فالتصنيف
 الا ان من اشتريته دون ما حصل منهم بقدر الشرائع ووجه التملكات كالارث والهبه
 ونحوها فرفعه هو من لا يتصل غير المقصود في ترجع الفعيل لكونه نصفا للمعنى المقصود
 الثالث ان كل اسم كونه حيزه في خروجها من حيزه فان لا يجوز فيه الرفع لانه في التكميل
 للبت اذ كره لغيره وفيه انه ينصرف في غير ما يجب في الفعيل لا ما يخرج
 وايضا فلا اشتغال في مثل ذلك لا يجوز لعدم شرطه قال ابن شاذان في المعنى وشرط المعنى
 في الاشتغال ان يكون في الابداء وانهم وينزلك في موضع اخر من المشي قول
 بدر الدين بن مالك في قول الجاهل ما فارت با ففردوه عليا ما ان من الاشتغال
 قال والظاهر انه لقب على الدعوى وما في البيت من الامة ولهذا المعنى ان يرجع من
 الاشتغال ومن يعنى في شرط المذكور مستد لا بقدر اسوة انزلنا ما بالقب على الاشتغال
 فانه يتوهم في الامور الرفع واللفظ **اذ لم نفت المناصبه** انساب بجمعين في
العطف على التقدير وضا بط ذلك ان يتقدم على الاسم في لطف سبقه بجملة فعليه بغيرها
 عن اسم فبه نحو في مقام وعزرا كرتة اي عنده اذ في داره اولاجله وذلك لان
 زبناضته موجه كبرى ورايت وحين لانها اسمية الصدر فعليه العجز ومنه قول كبرى انها
 جودتها من جوف فان غشت كرت قد رايت صدرها فالعطف على الجملة الاسمية
 او لفت كرت قد رايت عزرا فاللفظ على الجملة الفعلية فالسابقة

٣٤٤
 وهو الواجب
 الاسماء

صفة على كلا التقديرين فاستوى اليمينان **تبعان الاول** مثال المص الذي ذكره كمال سيبويه
 لهذه المسئلة وهو زيد قام وعمر وكلمة وعمر من عمية بالياء كوزية العطف على الضم
 لانها خبر المبتدأ والموقوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له وتتم عليه فالوجه
 في اجتهاد التمر من المبتدأ يرجع بمنزلة المبتدأ وليس في عمر وكلمة ضمير راجع اليه وانما
 له اليرافان في قوله لم يكن فيصح المثال بل بين جملة اسمية الصدر فعليه العطف المعطوف
 عليها اولى الخبر منها فيصح المثال اليك زيادة ضمير في نحو عمر وكلمة في داره او
 نحو ذلك وانما كنت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السماع لا بد للجم اذا كان
 جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد قوله الرض والقاه وبذلك يكون مثال المص
 ايضا لكن المنقول عن سيبويه بتبعه والدار وانما كانت لا لا شريطة ذلك
 وجود الرابطة برليل قوله نعم والقر قدرناه من منزل فراه اولا عمرو واخر بين بالرفع
 وبان السبعة بالنصب على العطف على الضم من قوله والشمس تبرير في هذا الاحتياج
 الا لا اعتبار سيبويه في مسألة ما اعتد به اليرافان فالاول ان يجب في ما يرفع
 فيفترون في التوابع ما لا يفترون في غيرهما واليرافان اعتد له في خبره من شرط
 الرابطة في المسئلة بما لا يخش منها النصب بناء على العطف على الضم لما تقدم
 فالرفع عند ما ذهب وان ورد بالنصب فهو على هذه في زيد افرته ابتداء وتكميل
 عطف جملة فعلية على خبر اسمية وهو جازع عند بعضهم كما تقدم وقد نقل بعضهم عن طاهر
 كلام سيبويه في قوله لا يخش واليرافان فالنقل عن كسيف والاول هو المشهور في الرابطة

٣٤٥

عند

عند شرطه انما الضمير كما تقدم او الفاعل السببه نحو زيد قام فهو واكرته وقال من الملام
 كالفاء في حصول الرابطة لان فيها من الجملة كما ان الفاعل منها من السببه بدل من يزان زيد
 وعمر وورد بانها انما يكون للجمع في المفردات وانما لا يكون يزان يعوم ويقعد وقال
 ابن خروف بما لا يفتن المقدمان جمع عروف العطف يحصل به الرابطة ويجوز
 بيت انشده فشب ما قدره اجول في البلاد لعلنا انترصد لقا اوسيا
 حسودا ووجه على ان التقدير اوسيا به حصوله الثاني اسم الفاعل الضمير
 للفعول به كالفعل فزيد ضارب عمرو واكرته مثل زيد قام وعمر واكرته فيستوي
 في كلا الوجهين اما اذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قام وكبر اكرته فالرفع اولى لان
 اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصب المفعول لم تنتم اليه المفعول اذ قد يرفع
 الضمير المسمى به المفعول نحو زيد زكي غلامه **ويخرج الى رفع الاسم المشتغل**
 عنه الفاعل بالابتداء كما نصب به من سقدر لغيره العامل المشتغل فيما عدل ذلك اي
 المذكور من موصف النصب ووجه من الرفع وتوى الامر من لا وليه علم
 عدم التقيد بالمتعدي نحو زيد يفر زبده ومن ثمة اوجبه بعض النحويين ومنع النصب ليس
 بشرطه فله سيبويه وغيره من ائمة العربية عن العرب قال سيبويه بالنصب على
 كبر والرفع احول وانتم وعليه قراءة بعضهم جات عدنان كبر انتم النصب مع كونه
 موقفا من ائمة مختلفة فالنصب في نحو زيد افرته قوي منه في نحو زيد افرته اناه
 والنصب في زيد افرته اناه حسن منه في زيد افرته به والنصب في زيد افرته به

٣٤٦

اسم منه زيد امرت باخيه قال المرادى الثالث مما يرد في نحو وغيره
 المتأخر وهو الاسم الذي حقيقة نحو يا زيدا او حكما نحو يا ارض فانها نزلت
 منزلة من لا صلة له التام فوديت بايا قال الثالث عما ايا جيب لقمان بالله
 فحق ما نسب العبا يخلص الى نسبهما او هيا هل يا فاصح رجوان يكون هيا
 ويقول من يفرح حين ربا وها وها اصل وقيل بربل بن هزرة ابا وعبد ابن السكت
 ويزم بن ابن هشام في المعز وحميد بن يعقوب بن القا موس او ابي الفتح والعصر
 والسكنة قال التسمم اربعة رونق الصحا بكاهامات ابن حديدا
 قال ابن هشام وقد تمد الفها وقيل ال الممدودة حروف تستقل حكاها الكوفون من
 العرب الذين يتقون بمرثية او ا بالمد نحو الزيد حكاها الاغش في كنه البكر
 وزعم ابن مالك انه لم يذكر في الكوفون والمراد بالمد فيها الايتان بعد الهزرة
 بالف لا غير وما وقع في كلام بعضهم من خطها هزرة فالق هزرة اخرى ساكنة
 كقولهم في هذه كلها مع البعد ارشد البعيدة فالق الكثر في الفصح ان
 ايا البعد والقرى قال في الفصح وليس كذلك في ارا قال قيل للبعيد
 كما ذكره وعبد ابن مالك وقيل للقرى وعبد المبرد وجره وقيل للمتوسط
 وجعل ابن عصفور الى المقرب للقرى والبعيد في الفصح مع القرى ابي
 لندا القرى قال يا فطم هيا بعض من الادل فان كنت قد امرت
 مرضى فاصح ونقل ابن ابي رجب عن شيخه انها للمتوسط قال ابن هشام وهو فرق الالف

وربما

وسببها عليه فزيد كما في المثل اذ لم يبا ويرام اليب وتستعمل مع البعد والعرب
 مطلقا قال ابو جيان وهو الذي يظهر من استعمال كلام العرب في ال ابن السكت هي
 للبعيد حقيقة او حكما وقد بناوى بها القرى وكذا وقيل مرثية كنه بين القرى والبعيد
 والمتوسط وزعم شيخ ابن ابي رجب انها للقرى وهو فرق الالف في ثبوتها الاول
 قال بعضهم حد المص للمنادى بقوله المدعو يا ال افزه ال ابن نفل ابن ابي جابر المطلوب
 انب له فخرج هذا الارق لا نحو باله لانه لا يطلب اقله وحمل براه على الجار والمراد
 بالمطلوب الا قبل اسئول الالف بالبعيد قال ابن هشام الثالث لا بد فعل في هذا الحمد لانه
 في راس الالف لا تنفع عليه لا يدعو قال الزهر والظاهر من كلام سيبويه انه سادى
 قال ابي جرد المندوب سادى على وجه الفصح فاذا قلت يا محمد فكأنك تناديه وتقول
 له فقال يا فاطمة في اليك ومنه قولهم والمراد بالبعيد انك لانك منهم فالت
 تصورده حيا فكونها مودعة لولا لا بعد الالف لاحت ولا حلت وكذا المندوب
 المتوجع به كواديبا وادبورا وادعونا ارا حقه فترتيب من فطنتك والذليل على انه
 مدعونه لعم لا يدعوه اليوم ثورا واهدا وادعونا ثورا كثيرا اراهم يقولوا ثورا اراهم
 الثالث اجموعا على ان تزداد القرى بالبعيد كوزن كيدا او في منع العكس في شرط
 كنه الالف في مظهرها فها يجوز تزداد المظهر مطا لايق يا انا ولا يا ابي ولا
 يا هو ولا يا ابا اجماع ولا يا انت ولا يا اياك على الاصح في قول الاحوص
 يا بحر بن ابي رجب بالثالث الذي ظلت له من حيث ضعف فلا يترك

وكلمة انما ان شذوذا الى ان يكون على الالف
 ان يكون ساديا حيا او دوريا وفي هذا الموضع
 الالف في قوله سادى لا يندفع عليه ولا يندفع
 حيا حيا ليس له ولا يندفع عليه ولا يندفع
 كونه حيا ولا يندفع عليه ولا يندفع عليه
 من المدم والقصير حيا والطلب لا يندفع
 حيا ولا يندفع عليه ولا يندفع عليه
 عن الاصل الاول على الالف في قوله سادى
 الالف حيا ولا يندفع عليه ولا يندفع عليه
 عليه ولا يندفع عليه ولا يندفع عليه
 بعض الالف في قوله سادى حيا ولا يندفع
 حيا ولا يندفع عليه ولا يندفع عليه
 حيا ولا يندفع عليه ولا يندفع عليه
 حيا ولا يندفع عليه ولا يندفع عليه

عبيد وما سمع من قول بعضهم يا آباك قد كفيك وقيل لئلا لا يذوق
 منسوب بفعل حمزوف بغيره المذكور كأنه قال قد كفيك آباك قد كفيك
 وقيل إن في البيت أيضا لئلا وانت الأول تبدأ والثانية كذلك أو تكيدا
 وبدل أو فصل والموصول خبر واجب زان مصغور بدأ المضمر المنى طلب الشرف منه مستل
 بالبيت والمثل ولا حجة في ذلك كما عرفت وظن كلام ابن مالك في الالفية إن
 بدأ المضمر مطلق مطرد وهو حذف الهمزة قال المراد في شرح التسهيل وقول بعض الضمير
 يا هو ليسين جاريا على كلام العرب وقال شعبان في الغيبة ولا تعلق عند النذر يا هو
 فيسرع التهمة من رواه **ويشترط خلق عن اللام** للتعريف فلا يقرب بالرجل كراهته
 اجتماع التعريف موزنة وإن كان في أحد من الفأرة ما ليس في الأخرى **الأ**
في لفظ جلاله وهو الهمزة للذات المقدسة الواجب الوجود والموصوف بحجج الكمال
 فلا يشترط صفوه فيها بل يحسن أيا منها أجمعا فيقول يا الله يا شهاب اللعين ويملكه كونه
 وباللغة كنه في الثانية فقط لأن اللام لازمة له لا تفرقه إذا أصله الهمزة فذوق الهمزة
 تخفيفا للثمة استهلالا فادخلت عليه اللام لرفع شيع ما ذهب إليه الكفار من تسمية الله
 الضمير وأدعت لام التعريف بما بعد ما دللت كالموضع من الهمزة ومن ثم
 تعطف في الذا وقيل ال في اسم الله العظيم لا التعريف وإنما سبويه
فائدة في الأسماء التعريفية بحسب ما يشاء ولا يحدده غيره من الأسماء ومنها ما ذكر
 ومنها زيادة الهمزة في آخره عوضا من معرف الذم كسبابة ومنها الهمزة أو ال

قوله

قبل فتح أو ضم مثل قال الهمزة لا ويقول الهمزة لا ولا يقول مثل هذا في الليل واللبان
 فإن كان قبله كره أو فتح مثل لب الهمزة لوقت هذا لكت مستقلا بالكرة متصدا
 بفتح الضمة وهذا قبل على اللسان وليس كذلك مع الضمة والفتحة لاستقلالهما في الحذف
 ومنها افتقار الضمة الفهم بان نحو قولهم تارة ومنها قطع الهمزة في القسم من قولهم أفا
 له لا فعل كذا بمنزلة الهمزة ذكره ابن باب في شرح المحلى وقول الشاعر
 من اعلمك **بالتي** تمت قبلي وانت بخبره بالوصل على أشاذ فلا يعبر
 عليه خلافا للكوفيين والبغداديين في إجازة الهمزة في السبعة مجازين بالسبع كالبنت
 وبالقياس قولوا لانا لم نرمو ضعا يرفه السنون والابيد فعل الالف واللام واجاب
 المانعون عن السبع بالشدوذ وعن القياس بأنه إن أرادوا بذلك في غير الذا
 فممنوع لدخول السنون في كونه سبويه سكرامع عدم دخول الالف واللام فيها
 أو في الذا المعين فكذا لكت لعدم دخول السنون في غير السبعة عليه أو لغيرهما في ذلك
 لعدم دخول السنون في غير السبعة عليه أو لغيرهما في ذلك **فائدة** المراد بالثاني
 استعماله ما يكون كنه في القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته وإن ادعى ما قل وجوده
 وإن لم يكن كنه في القياس والضعيف ما يكون في ثبوت كلامه قاله الجار بر در شرح التسهيل
تبينها الأدل زاد ابن مالك في التسهيل وإن يمتد في الألف وغيرهما اسمين أو في
 لا يشترط فيها فتدونها عن اللام أحدهما كسبويه جلا في الهمزة في قولهم لئلا كفيك
 نفس ذلك سبويه قال إن منه ما مفعولا له ذلك فاسم عليه الهمزة كسبويه في قول

انظر الساذ والناص والضعيف

ذر لأم نحو الذرقم وصوبه ابن مالك قال المراد وقد نص سيبويه عن ابن مالك قال المراد
 والعرف فيهما ان الذي قام كماله الترتيب لقبل التسمية وهو قبلها لا ينادى بالوجود التام
 وذلك لان في ذر الرجل قائم ليس لان من برائه قبل التسمية وجود التام بل كونه محله
 وذلك لان في ذر ان التسمية انتم بها اسم الجنس المشبه بقولك يا خليفة جبهه
 ويا اسد شجاعة نص عليه ابن سعد ان قال ابن مالك وهو قياس صحيح لان تقديره
 يا مثل الخليفة ويا مثل الاسد نفس التقدير دخول في غير الالف واللام انتم الثاني
 اذا اريد نداء اسم معرف باللام في غير الصور المذكورة توصل الالف بالياء مقطوعه عن
 الالف في تسمية على الضم متوارة بها التسمية او اسم الاشارة ويجوز وصفها ولا توصف اي
 الابا في التام لتعريف الجنس نحو يا ايها الرجل واما كونه رث والصق مما هو في الغلبة للمع
 الضميمة فان توصف به ولا يابا في التام من مشي او جمع عملا قبل دخولها فلا يابا ايها الزيدان
 والزيدون نص عليه لا علم او بموصول مصدر بالالف واللام قال ابن خطاب نحو يا ايها
 الذر منزل عمير الذر ولا يجوز نحو يا ايها الذر رايت كل لا يجوز ان ينادى او باسم اشارة
 عارية من كافي الخطاب نحو يا ايها الرجل ولا يابا ايها ذلك الرجل كل لا يجوز نداءه
 واجازة ابن كيسان ونقل عن سيبويه وكا في اسم الاشارة في الوصف في التام
 والموصول اما اسم الاشارة فلا يوصف به لان الضم لا يوصف بمثل وسيتا على اثر
 هذه فزيد كما في جديفة المفردات **قد يخالف حرف النداء** وهو يا في قوله لان
 المطلق يغير الالف والكامل ووقعت في عبارة بعض المتقدمين باليوم جواز هذه

٣٧١

مطلق

مطلق قال ابن بابت في شرحه كل بعد ان عدد حروف النداء وهذه الحروف يجوز
 اثباتها مع النداء وهذا في الاثبات استثنى انهم لكن نعت خبر واحد من الالف على انه
 لا يندف منها الا بالياء دون غير ما لا يندف باسم وغيره الاستعمال في المندف نوع من العرف
 فيغير ان يكون فيها كثر دوره لا في حال فمندف باسم القرينة ويوم المندف في كثره
 اعرض عن هذا استغنى عن الكلام الثقلان ان ادوات الالف واللام **الامع اسم الجنس**
 والمراد به هنا ما كان كثره قبل النداء سواء عرف بالنداء كبر الرجل او لم يعرف كبر الرجل
 وسواء كان مفردا او مضافا او مضافا له نحو يا غلام فاضل يا حسن الوجه يا ضاربا
 زيدا فقدت به هذه النشأة واحدا بعينه اولا واما لا يندف مع الكثرة لان خوف التسمية
 انما يستغنى عن اذا كان النداء مبعثا عليك متبنا لما تقول له ولا يكون هذا الا في العرف
 لانها مقصودة قصد ما واما لا يندف مع المعرفة المندف بحرف النداء اذ هو اذن حرف تسمية
 وحرف التعريف لا يندف مما تعرف به صرا لا يظن بقاوه على اصل الكثير الا ان
 لام التعريف لا يندف من المتعرف بها وحرف النداء اولها منها لعدم كندف اذ هي
 مفيدة مع التعريف التسمية والخطاب فالله الرضو واجازت بعضهم كندف مع الكثرة والكثرة
 مع المعرفة مجتنبين بقولهم اطرف كرا واذ قد حرق واصبح ليل وهو عند البرهان في ذر الالف
 والالف اليقاس على كثرته في لفظه ونشر الالف **الامع المندف** وهو المنفع عليه حقيقة
 كقول جرير يندب عبد العزيز وقت فيها بامر الله يا عمر اوهكما كقول عمر بن الخطاب
 وقد اضر كذب سبب اصحاب قوم من العرب واعمره واعمره والتوجه من كونه

٣٧٢

المندف

في اللمع لفظ الجلالة وهو الصريح علم اللمع المشدود في اخره عوض عن حرف النداء
 وذلك لان حرف ما فيه اللام ان يتوصل اليه ما يتاى او باسم الاثارة كما تقدم قلنا في
 الرصلة في هذه اللفظة الشريفة لكثرة ما فيها لم يذف الحرف في الغالب لئلا يكون اللفظ
 وقد يذف في الغالب كقول امير ابن الصلت ما ريت بك اللهم ربنا فليس ارى ما
 ادين انما يترك الراء في ما امر الله واهم كلامه جواز الحذف في غير الالف في قوله
 لبعض النوفيين والجمهور على المنع مطلقا وهو البيت في الشذوذ فان جلا في اللمع المشدود
 في اخره **لم يذف** ارضف حرف النداء لان اللمع عوض عنه في جميعها الالف الضرورية
 كقولهم = ان اذا ما احدث الله اقول اللهم يا الله انا وانما اقول اللهم ربنا
 تعاطى وخصت بذلك دون غيرك لان اللمع عمد زيادتها في كبري زرقم في هذا من باب اللمع بين
 وزوب الكوفيين الى ان اللمع ليس عوضا بل مأخوذة من قبل والاصل بالالف في غير جوارح
 جميع بينهما وبين بانه السطر قال ابو علي وليس في اللمع الغوالة ثم اذ قالوا اللهم ان كان
 هذا هو الحق من عندك لانه لو كانت اللمع مأخوذة من قبل لما احتجبت ان الاجاب بان
 والكائنات سادة مسدود جواب الشرط وقوله ثم فاسطرحت حجارة من السماء وليس بها
 ليست مأخوذة من قبل ولا اللمع لانه لا يكتسب في الكلام بالنداء ان مكنت بعد ان كان
 هذا هو الحق من عندك فاسطرحت وليس في اللمع ما ذكره الجواب ولانه لو كان كما ذكره حسن اللمع
 ان يكره في حسنة وليس على ان اللمع ليس مأخوذة من اللمع لانه لو كان كذلك لكان كبريا قال ابن
 باب في شرحه جعل وقد زاد في اخره ما كقولهم وما عييت ان تقول قلما سبت اللمع

٣٧٥

باللهم

باللهم ما اردو عليك شئنا سئل وذهب الكلبي وذهب بسبويه الى ان هذا الاسم
 لا يوصف لان اللمع كلمة مستقلة فيكون في صلة بين الموصوف والصفة وقيل لا يوصف
 عندهم بمنزلة الصوت قال سيبويه في قوله ثم اللهم في طر السموات والارض انما
 هذا اخراى في طر وذهب المبرد والراجح الى جواز وصفه برفع عن اللفظ وبمنسب
 في الصفة وجها في طر السموات صفة له قال ابو حيان والصحح في سبويه لانه
 لم يسبق مثل اللهم الرحيم الرحمن والاية وتكونها محتملة للنداء **فالندة** قد تحذف لفظ اللهم عن النداء
 فتشمل في وحين اقرن احداهما ان يذكر في المجرى كالجواب في نفس السمع فيقول
 لك القائل اقم زيدا فتقول انت اللهم لا والله ان تستعمل في اللمع النداء وقد يرفع
 المذكور كقولك انا لا اذرك اللهم اذا لم تعنى الا ترى ان وقوع الزيادة معروضة
 بعدم النداء فليس في لغة النماية قال بعضهم وقد جرت عادة العلماء باستعمال اللمع في
 ثبوت ضعيف وكان يستعمل في اجابة بانه تعالى **تفسير** استثنى بعضهم النداء
 البعيد ايضا قال فلا يجوز مسدود حرف النداء لان المراد في طر السموات والارض
 بانه في هذا **تفصيل** لاحكام النداء في الاعراب **المفرد** وهو من اللمع في
 والاشبهها بالضاف كما في فعل في الشئ والمجموع والمركب **المفرد** وهو ما كان
 لتفسيره بقا على النداء **التيكدة** **المفرد** وهو من اللمع في النداء بان تقدمه ما بين يمين
 لفظا او قد يراد وقوعها متوقفا على اللمع لانه لا يوصف باللفظ ومعنى الحرف اللفظ
 كحرفه وكونها مشهرا افرادا وتوليفا وذلك لان يارب مثلا يمشى ويحرك وهذه الكلمات

٣٧٦

هذا هو اللفظ الذي
يكون في اللفظ
والله اعلم

وقد تقدمت في لغة العرب
الاسماء التي هي في اللفظ
والله اعلم

ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم من حيث تبادله الحروف ولا ينبغي المشابهة
الاسم المنبسط لذلك كان هذا العليل حسن التعليل بشبهها استحضرت الترتيب الاقوى
وتضمن من انظرب وبنوا على ابو قحان به قبل النذر الاعراب لا على السكون
وان كان هو الاسم في اللفظ تبهها ان لها قد تامة الاعراب قد فعل في ذلك ما يرفع بالفتحة
انما ظهر في نحو يا زيدا ويا رجلا او مقدره كوزيا في ويا صدام ويا سيدي ويا برقي كوز
وما يرفع بالالف كوزيان ويا رجلا وما يرفع بالواو كوزيا ويؤيدون بنفسه
المقصود المعين بالذات كيدف تزيينه وثبت يادوه عند التعليل كوزيا في خبره في ذري
بوجه الغي بونس في جاز حذف الي التزيين فتقول يا في من ويا في المضاف كوزيا في
الاصح في كوزيا او غير كوزيا وشبهه المضاف وهو المضاف اليه من تمام معناه وهذا
الذي بالتمام ان يكون رفوعا بالذات كقولك يا محمودا فله ويا حسن واهبه ويا جميل
فله ويا كبير ابره او مضموبا كقولك يا طاهرا جلا او مخفوضا كقولك يا فضل سفلن كقولك
يا رفيعا بالعباد ويا فيرا من زيدا او موطونا عليه قبل النذر كقولك يا فتنة ويا فيرا من رجل
سيرة بذلك قاله ابن ابي عمير في شرح الفخر في الكثرة غير المصنوع بالذات جارة كانت
او مشتقة في شرا وشره من نصب وجوبا في مختلف في حال نصب فعل فعل وهو ادعوا في
كثرة الاستعمال وذلك في حرف النذر عية وانما في قوله وهو قول سيدي وقيل في حرف
النذر المسمى بالوجه كالفعل هو قول المبرد وقال في قوله في بعض كلامه ان يادوا فيها
اسماء افعال فتعلم من العادة مثل المعنى للثلاثة في شرح ترتيب اللفظ بقوله في

٣٧٧

البر

يا عبد الله مركب لفظيا او على وعن ثعلب اجزاه اللفظ في غير اللفظ كوزيا في اللفظ اللفظ
لان اللفظ فيها يتغير بالانفصال باطالع العاجلة او قول الاعشى طاب لمن يهتدي بالسبل
يا رجلا ضد سي وقول الواعظ يا في فلان والمراد يطير وقول الشاعر فيراك
ما عرفت فتلحق ما نداهي من نجران ان لا تافيا ما عرفت ارايت العروفا
وهو كوزيا المدينة شرهنا التي تم ونجران عبد الميمن وهذا مني على نوسب البحر من في جاز
نراه الكثرة بمن الموصوفه مقبلا عليها وغير مقبل وقيل بالفتح مطلق وهو نوسب الامم وقيل
ان كانت خلفا عن موصوف جاز كوزيا ذابا ومنه في ركب البيت والافان
وهو قول الكسائي ويا هذا الكوفيين ولا يجوز عندهم يا رجلا وزعموا انه ليس يسمع وقيل
ان كانت مقبلا عليها جاز والافان وهو قول الفراء قال ولا يفسر نذرا كوزيا غير مقبل
عليها وما جاز انما كالتبسم على الفعول وكذا انظروا من يعقل الذرة والوضع والار
فعل الكثرة وجود الكثرة غير مقبل معها عليها النذر عن المزيه قاله في السراج في تنبيهات الالف
قال بعضهم التبعير باللفظ في قوله والمضاف وشبهه للصدق الالف كوزيا تمام زيدا
دون كوزيا عبد الله عمل لان المندى مجموع المضاف والمضاف اليه لا يجوز المضاف
كلا في غير ولو قال او ذاهبا قد سلم لسوء الموضع مضافا ولما اشتملت الالف في انهي
وهذا انما يرد اذا جلف المضاف في جارة المعنى ومضغ لذي ولان ان تجمل ومضغ لفظي
الاسم فيكون المعنى والاسم المضاف في النذر اشبه بالاسم الكوز في شمل كوزيا تمام زيدا
عالم المندى في المضاف ويا عبد الله تمام المندى في مجموع المضاف والمضاف اليه قد ت

٣٧٨

وإنما
الوصف
الذي
كان
لها

الثاني في قولهم باطل جبالا انما انما هو خبر قبل ان من الذاق الخبرية وذلك انما هو خبر
مستعمل في خبرين واسم الفاعل لا يعمل بدون اعتبار ما سياتي ذكره وتقدره الموصوف
شكلا لانها اذا قدره موصوف يكون موصوفه نادى مفردا وانما يكون هناك شبهة وصف
وقال الرضوي تحت الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتبار على احد الاسرار
تخصه الموصوف وذلك انما والبند او حرف النفي وقت الاستفهام من حيث
الانفصال والكوفيين دون الرفعين واما قول النماة يا ضاربا غلامه وجنتا وهي بالاحمال
ورجوع الضمير الى مقرر فقال لهم غير مستدل انما هو موقوف بر ولا ياتي بها في حين
وهي في الاقرب على تقدير كونه الشر كقولهم اسودوا وجهها وجهها
ومفرقا فيها وبعض حدودها ما يذاهم وقد عرفت من تقدير الموصوف كقولنا
افرد قال الفاضل الهند راصلا باليهما الطبع جبالا كذفت التي لا تحق رثم كذفت
اللام المتكلمة التي الترفيع ثم نصب طالع كونه مفعولا للمضاف على انه كعمل
ان يكون هذا المثال على قول الكوفيين الثالث يتبع ادعاه على ثلاثين
من كونه ثلثة وثلاثين فمن شبهة بذلك لان من العلم فلا يبعثهم وان نادى ما فعل
بونه عدتها فان كانت بزمينة فبها وان كانت مبنية تحت الاول وعرفت الشاذي
بال ولفظة او رغبة لطف على المعنى او اللفظ لان اعدت مفعولا فبها كقولنا
مقصوده ويجيب كخبره من الال مع ان خبره في اذنه ما وتخرجه في افعال مود
قاله الاصح ووجهه ان الذي ليس كخبره وانما هو اسم ضمير يرد به من الال

٢٧٩

البر

من شبه المضاف كوا لطيفا لم يرل ويا هذا لم يعمل قال ابن هشام بجملة في موضع
الماك من الضمير المستتر في الوصف وهو للثمن طلب بالنداء وعلى الال ماك هو على
صاحبها والنداء هو الموصوب كما في باطل جبالا ولك في حرف المضارع والياء
على صديك علم كلهم او الحكم انتم وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الخبر في الخاص اذا كان
النداء في كونه مقصوده موصوفه بغير وجه ظهور نفسه كقوله يا هذا كذا في ذلك القامع الرب
وجزم به ابن مالك في التفسير والمندرجات **المشغاف** مخفض اي يخرج لاهما **المشغاف**
لدلالة المشغاف عليها وهو لام الاختصاص او قلت على انه لا تستغانه والتعجب انا
انجزت من بين الحروف لما شبه من الغاما او كل منها مخصوص بالنداء ولا تستغانه
واختلف فيها فقبل به زائده فاستحق بشره وانما ان خروف بريل صفة استغافها
حيث يقال يا زيدا و قبل ليست زائده وهو الصحيح عليه فيما استحق قال ابن جنبي
بصرف النداء لما فيه من معنى الفعل وروى ان من الفعل لا يعمل في المجرور واجب فيه قد عمل
في المثال كقولنا ما كان قلب الطير طبا و بابت ما يفعل في المجرور لان العامل في المثال
من العامل في المجرور لانه على ما فعل في حيا وقال الاكثر من متعلقه لفعل النداء المذروف وانما
ابن الفاعل وان عصفور وسببه الى سيبويه وان عصفور في تقديره واجب ابن الى
الربيع بان من غير التبا في كونه ريد والتعجب في كونه بالنداء وانما ابن عصفور بان
منعفة الترام كذفت فتوى تقديره باللام واقصر الرضوي ووجان على ايراد هذا الجواب
قال ابن هشام وفيه نظر لان اللام المقوية زائده وهو لا يقولون بالزيادة انه ويرد

يا لطيفا المفضل
ويأطبا المفضل

٢٨٠

في كتاب
الاصطلاح
في علم
الاصطلاح

بالاجمال في در الباب من غير الاستيعاب المردود له دينها والمستغاث من اهل
هو المستغاث في الاصطلاح فلا يعرف الاية عند الاطلاق وان فتح اطلاق
المستغاث لانه لانها وقعت الاستغاثه لاجل نسبة فانهم الرابع
قد استغاثت المستغاث من اجل ان علم سبب الاستغاثه كقولهم فعل من
خالده اما هلكت ما وهل بالموت بالناس عازما ان الناس لم يثبت بنام
تتميم النادى المضاف الى الي ان كان متلا وجب ثبوت يانه فتمت
توفاقي وبقاضي وان كان وصف يشبه المضاف كونه بمفهوم ال او الاستقبال
وجب ثبوت يانه مقنونه كونه توفاقي ويافا ربه وهل الاصل الفاعل الكون
تولان وما عد ذلك وليس ابا وانا فلا اكثر في حذف الي الكسرة نحو يا جاد فقول
ثم بانها كونه نحو يا جادى لا خوف عليكم او مقنونه نحو يا جادى الذين اسرفوا ثم فيها
الفا نحو يا جادى ثم حذف الالف كذا بالفقه كقولهم ما وكت راجع ما فات
تشر بالهف وللايات واللواتى ما ثم ضم الاسم كذا بنية الالف وانما افضل
ذلك فيما اكثر ان لا ينادى الا مضافا كقوله بغيرهم رب السج احب اليهم
رب فهدت لغات وان كان ابا واما جازية اللغات الست على الترتيب
الذكور وابدال الياناء مسوره وهو الكسرة وهو الكسرة وهو الكسرة وهو الكسرة وهو
بها في السبعة او مقنونه وهو ث و قد قررنا في الشواذ والجمع بين ال والالف
اوالى وهو قس وسبب الشك كقولهم ما يا ابنا علك او ما كقولهم يا ام

٢٤٢

الفر

البريد راكب او قوله يا امي لادلت فيها فانما فهدت عشرة كماله والمضاف للمضاف
الى الي يجب ثبوت الي فيه لا غير نحو يا ابن اخي ويا ابن خالي لان كان ابن عم او ابن
ام فلا اكثر في حذف الي الكسرة وجاز فتح او كل منهما وقرئ ابن ام بالوجهين ولا يقال
يثبون الي ولا الالف الا في الضرورة كقولهم يا ابنة عمي لا نوم واهجر ما لا يجوز النوم
جواب سمره وقوله يا ابن امي يا شقيق نفسي ما انت خلفني لدهر سدي بالعلم
المفرد الموصوف بالين انفا او ابنة عي حذف حكا ما بن كانه ان
او ابنة نضلا بالعلم مضافا الى علم او جنانا مع جواز الغم فحده عند القدرين
غير المبرر ولقنه وادعيتهم نحو يا بندي بن عمي ويا هذا ابنة زين بن عمي وهذا ما في الابع
لغته ابن اذ الما غير منها كمن فو غير حصين وعبدية فخره التسهيل فهو نظير امره وانتم وادي
تركيب المصراع الموصوف وجدها شيئا وواحد الكسرة وعمر وعبدية فخره الازر بنينا
لشيخ عبد القادر فهو نظير لارجل الغيب فمن فحما واما في م الابن واهنا فزيرة الى
عمر وان ابن الشيخ يجوز اضافة اليه لانه بلا حكا في السيط مع الوجين فهو نظير
يا زيد زيد البعدهات اذ انفتح الاول على قول سيبويه في الوجد الاول فخره فخره اتياع
على الثاني فخره بناؤه على الثالث فخره اعرب فخره ابن على الاول وقوله اعرب على
الثاني بناؤه على الثالث فخره وذهب المبرر الى ان الغم يوجد وهو القياس وزعم ان
ان الفصح الكسرة قوله ما يا حكم بن المنذر بن ابي روم اسراق الحمد عليك حمدودها
ويعين الغم اذا كان النادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم نحو يا رجل ابن عمي ويا

٣٨٤

في كتاب
النسب
الاصول
على
الاصول

بن ابي اسود كان الابن بن حنيفة بن كان بلاد او بنا او بن ادي سقط منه حرف النداء
سغوقا الفعل مذكوف تغدبه او فخره او فصل بين العلم والابن بفعل كوي بازيد الفضل
ابن عمرو او كان العلم موصوفا بغير ابن كوي بازيد الفضل ولم يشترط ذلك الكوفيون واشهر
عنده ما في كتاب بن ثناء وان سدر في حدود مكنت يا عمر بجراد او بالغ مع عمرو بن العاص
على ان اصله يجر بالالف فكذلك الالف كين على ذهب من يجر الى الالف
في غير المذنب والاستفهام والتعجب ان اصله يا عمرا بالنون للضرورة ثم حذف الالف
ال كين على قوله ما ولا ذكر الالف الا قبلها **تنبيهها الاول** لا اثر للوصف بيت عند
جمهور العرب في تعيين الفم في نحو يا هذبت زيد بعد الا اتباع لان منها ما جردت وهو
تحريف الجاهل الموصوفا وهو جواز ابو عمرو بن العلاء الفم سماه بناء على انه للتركيب **الثاني**
شمل قوله العلم المفرد المشي والجمع يسمى بها فقول الرضاه جزالي القيد بالواو لان
المشي والجمع لا يكونان اذ لا يشي ولا يجمع العلم الا بعد التكبير ليس في قوله الله اذا
سببت سمات وزبير بن عاصي اعراب قت فنيل قال يارب بن عمرو بن المغيرة يا سمات بن
عمرو بالكسر ويا زبير بن عمرو ويا زبير بن عمرو وعنه عن قتيل يا سمات بن عمرو ويا
زبير بن عمرو ويا زبير بن عمرو والواو اجري الالف في النون اجري النون بجر
الواو فيجوز او يغيره انتم قال في الصحاح وهذا سبب في القول بالتركيب واما في القول بالاتباع
فلا اذ الاتباع في سمات اذا كررت الالف المشي والجمع محذوف ولذلك قال في التسهيل
ويجوز فتح زير الضمير الظاهر انها فم فم بن عيسى بن جرم لا يقدر فيه الا الفم فلا في الفم والواو في

انتم

انتم قسنت وكذا نحو يارتق سائنة برك و قال ابو جهمان يولم في الاتباع تقدير الثالث
قال ابن مالك هي بالعلم فيما ذكره يافتان بن فلان ويا سيدة بن سيد ويا صليل بن صليل كذا
عن الجمهور النسب لكثرة استعمالها كما تعلم قال ابو جهمان الذي ذكره اصحابنا ان المشقة
سغوقا فيما ذكره اذا كان المندى والمضف اليه ابن غير علم لكنه ما اتفق فيه لفظ المندى
ولفظ ما انصف اليه ابن كوي بركم ابن كرم او ابن الكرم ويا شريف ابن شريف او ابن
الشريف ويا كلب ابن كلب او ابن الكلب انتهى وعلق يارب بن مالك ان ذهب اليه
في ذلك كونه المندى على الفم وذهب الكوفيون وابن كين جواز فتحه وضمه **الابع**
على الاقتصار ان بعض العرب يجر ابن اسما على الفم المندى قبل وكان قائما على ان الابع
يغير ان يافر عن الاتباع ولم ير ان الاصل اقبل على الاتباع قصد التخصيف **الخامس**
اذا وقع ابن مصف بين علمين اسميين او كنييتين اولفتين متقنين كانا مختلفين
ولم يكن ابن مني ولا مصدره كان كمل فية ان كيدف النون من الموصوف اذا كان نونا
والالف من ابن تتط كما في الندا ما لم يقع ابتداء سطر قال ابن باب ش ذوعلمه النون عند
يسوي الالف الكين وكثرة الاستعمال يكون ابن مصف لان الضمير والموصوف كما في
الواحد في الندا حذف فتقول يارب بن عمرو والجد بن يارب بن عمرو بن عمرو بن عمرو بن
جمال الدين وكذلك مع الموصوف المصروف كونه اسما بعد من حرف ذير
حينئذ يصب عليه ابن باب ش ذوعلمه النون مشروطة تكبير العلمين وعلية بهم لا يسوي
الرجل الائمة وقد ثبت النون في الضرورة كقولهم يا حريير بن قيس بن ثعلبة ولو وقع

في غير الندا

مجموعه

ابن يجمع ذلك من الابدان اول كان اولكنا اولكنا است التوابع افعال والالف
 خط لان الجزلان لم ينزل منزلة الصفه بل جازم تقديمه وفضلته وكذا لو كان مشي او مجري
 او صفر او كونهما زيد وعمرو بن خالد وزيد وعمرو وكبرابنا وفضلنا او هذا زيد بن خالد لان
 استعمال الواحدة في هذا النوع اكثر استعمال التثنية والجمع ولان النقاد كين ينزل
 بالتصغير وانما اشتراط ان لا يكون اول سطر فانه او كان اول سطر كان في محل بيانه
 فبالا لان الفارسه تنهرا لا في النظر ثم بيده بالاول السطر الذي بعده فلهذا ان يكتبه
 خلافه لا يوجه السطر فبالا من المندى المسوقه في سوا كان على او كونه مقصوده
بجوهه ونصبه غنى قول الاحوس سلام الله يا حطر عليها
 وليس عليك يا حطر السلام ووردت الروايات بالوجهين وقول كثير حيث غرة الجهر
 والفرقت ما في ذلك من حيث يا حطر ما ليت التوجه كانت في اسكراما
 سكان يا حطرت يا حطر واذا راجع في سبويه الفهم لان الفزرة وعت
 الا لتوابع فافرت الكلمه على ما حصر قال سبويه في النسب لم يسع عربا لقوله
 لكنه حفظ غيره واذا راجع وعي النسب لان اصل المندى ان يجمع سوبا في فعل التوابع
 ما والاعراب وما الى الاعراب مما والى النسب فلهذا كان في الارث في قول
 سبويه لم يسع عربا بقوله ان كلف لك سبيل الاضيق بسبب الفهم وقال ابن عصفور بعد ذكره
 الذجين ومن غير الفهم لم يجز الا النسب ووافق الاعم وابن مالك في جعله في العلم وراعيه
 في الكونه قال ابن مالك ان بعد الفهم راجع في العلم شده بغيره بالفهم جوهه اسم جنس

٢٨٧

نصف

نصف سبويه بالفهم والغير والغير فانه ذلك في التوابع المسوقه بوزن الفهم والغير
 وتابع المسوقه بوزن الفهم والغير وتابع المسوقه بوزن الفهم والغير
 في توين المسوقه فيقبل توين بكين لان هذا النسب شبه العرب وقيل توين مفروده واسمه
 ذوب ابن بنماز قال ابن هشام وبقوله اقول لان الاسم منبه في الفهم والغير
المضاف للمكمل قبل المضاف اليه في رسمه ونصبه كنيمة الاول في غنى
 قول حريه يهجو عربين النجا وقومه بانتم تيم عدلي لا اباكم لا بليقكم في سورة عمر
 واما الش في فجب نصبه فالضم الاول على كونه ماضي مفردا وهو الاكثر فيكون تيم الش في
 بيان انه اوجه لا منه اوسم دى نان يا فخر يا او فعولا يا فخر اعرف قال في ذلك ان لو كيدا
 فيمنه افعال وجه التبريد والصال الش في باله متصل به الاول والنصب كونه مضافا
 لما بعد الش في عند سبويه فيكون الش في متحيا منها والاصل بانتم عدس يا تيمه فذف ضميره
 وانتم للش كيد وهو تأكيد لفظ الاول والتأكيد للفظة بان لا يغير ما قبله ولا ما بعده مما كان
 عليه فلهذا لم يفسر بواو في الاصله لئلا يفتقر اليه الش في عند المبرد والاصل
 بانتم عدس تيم عدس ولم يوضع التوابع عن المضاف اليه كما عوض في قوله نعم كذا يوسنا لان
 القرينة الدالة على المذوف موجودة بعد مثل المضاف اعلم من الظاهر الذي اضيف اليه
 تيم الش في فكان المضاف اليه الاول لم يذف وعليه فيكون الش في تأكيد او بنا او
 اوسم دى نان يا فخر يا وضمف قول سبويه بانتم سبويه جازا في م الاسماء اكثر مما ياء
 ويحاجه ففصل بين المضاف والمضاف اليه كما في الواحدة وقول المبرد بانتم

٢٨٨

من باب كذبت من الاول لولا ان في عبيد وهو قيل في كلامهم والا كثر عكسه وقال الفراء
 الاسمان مصفا فان المذكور ولا حذف والاقام وهو ضعيف لما فيه من تواردي عليين
 على معمول واحد وقال الاعلم ركباً تركيباً فمئة عشر ثم اضماعاً الى قدرها قبل ما فعلت فمئة
 عشرين ففهموا وفيه تجلف تركيب ثلثة اشياء وقال السيرافي الاصل ياتي بالضم ثم عدى
 ففتح اتجا على نصب التثنية كما في بارزين عمرو فمئة فمئة اقوال لا تنقص المسئلة بالعلمين
 عبد البصير بين بل سماه اجنح والوصف ان كذلك كما في رجل رجع القوم ويا صاحباً من حرس
 وفضل الكوفيين فاجموا هم الاول من اعم الخمس فمئة وانصبه منونان الوصفين نحو
 يا صاحباً صاحب زينة **تنبية** انما اضاف الش عزم الى قدر ليعرف في منبهم وبيان
 ثم روى في قرينين في باب بن فخر في قرينين الضياء وقرينين بن فخر وقرينين بن فخر
 وقوله لا ابا لكم للفظ في الخطاب وقوله لا يفيكم من الفى اذا وجد السوء بالفتح
 الفعل الضمير قال البصري **تبصرة** في احكام توابع المنادى تعرض لهما من كغيره
 لما فيها من خصوصية الزائدة على مطلق التابع الا انه ذكره وتواجه امر المنادى
 المتصاحفة ايضا فله مستوية لان المطلق يعرف الى الفرد المتكلم من نصب وجوباً مطلقاً
 ساكن من المنادى سيب او موباً نحو يا زيد او يا عبد الله صاحب عمرو في الفتحة ويا زيد
 او يا عبد الله في التوكيد ويا زيدا او يا عبد الله في التكلم بالبين وكذا التبدل
 ويا زيدا او يا عبد الله ونحوه في مطلق النسق كل ذلك بالنصب وجوباً على المبتدئ
 ان كان متبياً وفي لفظه ان كان موباً وكما في جملة من الكوفيين منهم الكسبي والفراء

٢١٨

والطوال

والطوال جواز رفع المضاف من تحت وتوكيد بهما من الابن وادراكه ان مع تابع المنادى
 ضمير جري به واللام الغيبة باقية للاصل على الاخصر باقية اذ كان نحو يا قتيب لهم ولكم ويا زيد
 نفسه ونفسك ومع الاخصر هذا الوجه الذي وتاول في ذلك على انه منسوب لفعل
 مقدر كما في قوله تعالى دعوت كلكم واما التوابع المضافة لفظية نحو يا زيد احش الوجه
 كالمها حكم المفردات لانها فيها لها اضافة فتكون مع المنسوب منصوبه وجوباً ومع
 اليه جازية الوجهين **واما توابع المنادى المفردة** ويدخل فيها شبه المضاف لان المراد
 بالمفردة ما يقع على المضافة ولولا ذلك المضاف في المنسوب وحده في حكم المستثنى
 من حكم المفرد المذكور سابقاً لانها مضافة فيه ما جازياد خالف شبه المضاف
 في المفردة اما ما سلف بعضهم من جعل المفردة اعم من المفردة حقيقة او حكماً لان شبه
 المضاف مفرد حقيقة **فما يقع المنادى المربوب** وهو المضاف وشبهه واستشاق
 المجرور باللام والمنون بالنصب فزوره **تعرّب بالاعراب** نحو يا عبد الله الطريف والذين
 الوجه في الفتحة ويا زينة جميعاً في التوكيد ويا عبد الله كزارة الين ويا عبد الله
 وهي رث في النسق المفردون بال وقرن على ذلك وارجاز الاخصر في النسق المفردون بال
 والبيان ان التعرّب للمعرّب الرفع ايضا نحو يا رجلاً وامرئاً رث ويا عبد الله وامرئاً رث
 ويا افاناً زيد وعلى الاول يجوز في حكم المستثنى من المضافة كانه بجزءه حرف التذكار لقول
 في يا ايها الرجل والش الذي بان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع قال الزمخشري وجوب اعرابه
 غير انهم قالوا يجوز في تواليه الا انصب لان التوابع بمنزلة الفتح فلا تصح وجوباً على اللفظ

٢٩٠

والكثرة غير المقصورة ٣

وانما المراد بالانسان المذكور ان كان له صفة كونه وادراكه ان مع تابع المنادى
 الذي على ان ياتي به في النسق المستثنى من المضاف

من التاكيد معنى التواضع الى التواضع الحائنة من التوكيد والبراد به المصور ان اللفظ حكمه الاصل

من التاكيد معنى التواضع الى التواضع الحائنة من التوكيد والبراد به المصور ان اللفظ حكمه الاصل
 حكم الاول اعرابا وبناء قال الرضوي قد كوز اعرابه رخصا ونقبا كقول الشاعر اني انظر
 سطران سطران لعاملين بالقرن فعرفا انه يجمع ان يكون هذا محتملا للمضغ ولذلك القيد
 التوكيد بالمعنى وليس التوكيد بالبيت بتعيينه بل كوز ان يكون كل من هذا الاول
 والثاني عطفا بيان في السنادى الاول بما يربط لفظه وان يجمع كلامه واستكمال ابن
 الطراوه لذلك في الشرايين لقوله مرود وكوز قولك يا يزيد زيدا اذا قلته وكفرتك
 اثنان رسم كل منهما يزيد فانك اذا ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود فاذا ذكرت
 كوز خطا بكت لاهد اما واجراك مبر لفظ المراد اما قول بعضهم ان هذا ان يجمع بيان
 في الاول في اللفظ والثاني في المعنى بيان في الثاني في اللفظ فيكون ان تقيده ذلك ان
 يكون اللفظ في المعنى في اللفظ في اللفظ اعرابا في اللفظ في اللفظ وتقدر على اللفظ
 والظاهر من كلامهم خلافة وان لم يزل الاعراب واحدا اما اللفظ فقط او اللفظ فقط
 والظاهر ما ذكرناه اوله والصفة فمنه فالله مسرور منه وصف المتكلمين يشبهه بالغير
 الذي لا يكون وصفه قال امرئ القيس في قولك يذبح الظرف في قوله قد برأنت الظرف
 وانها به تقدر بمن الظرف ليس يذبح اذ لم يذبح من شئ بعده كونه شبيهه في معنى
 وعطف البيان يرفع محلا على لفظه ان اللفظ في اللفظ لان اللفظ لا طراوه انما يجمع
 يقع ان ين كل سنادى مفود مرفوعه في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

391

على لفظ

على لفظ المتبوع فان تحذف من يوسيو به ليطرد فيه الكسر في كل فعل اليه التواضع
 في اللفظ وكل علم خصه يوسيو به يوسيو به في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 الضمة لا ينافيها في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 الرفع في يكون الرفع في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 ضعف ذلك في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 عليه واللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 وما قدره من حرفي وقال عصار الدين ان اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 ولذا ينبغي ان يرفع به في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 وبالجملة فالسكدة من عوامض هذا العلم كليل وكل تعديل فيه محلي وينيب محلا على
محلة لان حين تابع المبتدأ يكون تابعا للمحلاة وهو منصرف في المعنوية
 فتقول في التاكيد يتميم الجمون وفي الصفة يارب احسن وامن وفي البيان
 يا نعم ربي وربي والبدل كالمندى المستقل مطلقا اسر لكان اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
 في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

392

حالان حال يحل فيها كالمستقل هو الكثرة وحال نظر فيها الرفع والنصب لشبهتها
 بالتركيب والنصب وعطف ابان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلة
 لتقدير حرف النداء قبله كقوله يا قوم الرجال الفاء وحذو هذه المسئلة منية على ان العامل
 في البدل هو العامل في البدل **المعطوف** عطف نسق فان كان مع ال سواء كان
 علما كقوله يا زيدا والارث او لم يكن نحو يا زيدا والرجل **فالتخليل** ابن احمد الفراهيدي نسبة الى
 فراس بن ابي ربيعة بن الازد وهو فريد العصر وقيل هو الهمزة والالف الفظة الدرر بن الخطيب
 ولا يعرف في الدنيا عدله حرف في بعض اهل العلم انه لا يجوز في الصراط بعد الانياء
 ادق ذمها من التخليص **رعد** **بفتح** **الخ** مع تجوز النصب **رعد** لما فيه من مخالفة
 للنادي في كونه نظرا الى المعنى لانه نادى مستقلا من زمان لم يبع بشيء او خوف لكونه
 الاكثر في استعماله كما حكاه سيبويه ووافق التخليص في هذه سيبويه والمجاز في يونس
 بن جبيب البصري استناد سيبويه في **رعد** لانه لا يجوز ان ياحرف النداء
 فينبغي ان لا يكمل الفظة كلفظنا وليد ذلك تراجم القوامع الا عجز قوله نعم يا جمال
 اوبه صدره **الظير** بالنصب ووافق يونس ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر القتيبي
 وقرئ في الغالب المنون هذا الابقير الابقير في قوله وروى غيره قال يونس الابقير
 ان سيبويه ان ذكر يونس في هذا المقام هو غير قوله الابقير بسببه انه لم يكن في هذا
 العلم بالاسم **ابو العباس محمد بن يزيد المبرد** يجمع الابقير في قوله وروى
 الرازي المشدود عرف بذلك لانه لم يجمع الابقير في قوله الابقير في قوله الابقير

٢٠٢

قال

قال المبرد عن يونس بن ابي عمير قال يونس بن ابي عمير قال يونس بن ابي عمير
 المشبه للنسب وغيره الكوفيين ونحو الابقير وحبوه بنزان كان المعطوف مع الابقير
كالتخليل والبسع والصعيق **فحذو كالتخليل** في افعال الابقير او في الابقير كالتخليل
 ال لم تعدي فيه تعريف فتركه لعدم فاشبه عطف النسق المبرد من الابقير **الا** كين المعطوف
 مع الابقير بل كان من جنس الابقير وهو كقوله **يونس** في افعال النصب لانه يكون
 حينئذ به فذا ال في تعريفه ونزك ماث به للمضاف هذا هو المنقول الصحيح
 عن المبرد وما وقع في الكافية من قول ابن ابي عمير **كالتخليل** المعطوف تحت الابقير
 وابقير والنصب وابقير ان كان كالتخليل والاقبال غير موقوفه كما
 عند المصنف وغيره من الشراح ان المبرد يوافق **كالتخليل** في افعال الابقير اذا كان المعطوف
 مع الابقير كقوله عروض الابقير فذا ال بقوله عروض الابقير وابقير الابقير
 في افعال النصب مع لزوم ال كافي الصعيق لانه في افعال الابقير حرف النداء المطلقا
 فكيف يتم وهو سهل ومن ان اوجب كالتخليل في افعال الابقير في افعال النصب
 محمد بن عيسى في افعال الابقير وهذا الخلق العبارة ان اوجب في الكافية انما علم
 من شذوه والاقبال لانه في الترخيل على ما هو الصحيح وبعد فاعلم ان سيبويه نقل
 انه لم يعلم انه من جنس المبرد وعطف ما فيه اللام الا صيغة التثنية في قوله وابقير
 في هذا النقل عن المبرد من الباب وابقير في افعال النصب **الا** كين المعطوف مع ال
 بل كان مجردا عنها فهو كالتخليل في كونه كالتخليل المستقل مطلقا في غير ان كان مجردا

٢٠٤

مرفوعه والاعقب فتقول يا زيد وابعد الله وشربوا زيدا وابعد الله وابعد الله
 وعبد الله كما تقول يا زيدا وابعد الله لان العطف كان بسبب عن العمل واما الكونين
 والى زيدا كويا زيدا وعمران العقب قياس على العطف مع ال قال ابن مالك ومارواه
 غير بعيد من العطف اذا لم يتوالده فان السكح قد يقصد القاع نداء واحدا في اسمين كما يقصد
 ان يشترك في عمل واحد انتهى **فرايع ما بعد من المنادى** كالمندى
 المعتل المقصود نحو يا موسى ويا قريظ وسئل النعمان كويا قريظا في رزق المنادى
المنى قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويا نبطا ويا مسدرك كليا على المنى
المضموم لفظا نحو يا زيدا فتب **فرايع ما بعد من النداء** مثلا على اللفظ
 المقدر كما ترفع فرايع المنى المضموم لفظا مثلا على اللفظ لانه المقدر كلفظ
وانصب للنداء مثلا على **على المحل** كاتصاف فرايع المضموم لفظا على
 فتقول يا موسى الغافل ويا قريظ نفسه ويا قريظا ويا مسدرك ويا مسدرك
 والى رث والى رث ويا هذا الكرم والكريم ويا هؤلاء الجمون والجمعين ويا نبط
 شرا خوزية ويا زيدا ويا مسدرك ويا مسدرك والجموع وقس على ذلك لاقى المنى
 المنى قبل النداء ليس بمضموم المحل بل مضموم لانه مقول بل لانه قول المراد بمضموم المحل
 انه لو وقع موقفا مرفوعا مرفوعا في الاصل لفظا لكان مضموما واما ان يكون مضموم
 المحل كما كونه مضموم المحل بغير ان كونه مضموم المحل من مضموم المراد فان
 جمله بغير ركونه مضموم فالمراد بغير ركونه مضموم المراد من حيث المضموم لهذا

جاء

جازفة بالرفع والتجوز وكذلك للمندى المضموم المحل ما عتد روقه موقعا للمندى
 المرفوع المرفوع لفظا ومضموم المحل ما عتد ركونه مضمولا **فرايع** ما عتد روقه
 الاثريه يجب رفعه عند فرائد زيدا لانه المقصود بالنداء فاجعلوا اعرابه بالركه التي
 كان يستحقها لو باشره حرف النداء منها مع ان المنادى كويا ايها الرجل ويا هذا الرجل
 ان كان المراد اوله لانه الرجل وانما لا باسم الاثريه وصلته المندى الرجل وان
 كان المراد منه اسم الاثريه ووجه جازفة الرفع والمضرب **الثاني** قال ابو جابر
 التابع لاتي في النداء وصف وقيل عطف بيان وقال ابن السيد وهو الظاهر
 انتهى وفصل بين الين ابن مالك في شرحه وسمى منه فقال ان كان مشتقا فهو من
 نحو يا ايها الغافل وان كان جامدا فهو عطف بيان نحو يا ايها الغافل انتهى واما تابع
 اسم الاثريه في النداء وغيره فان كان مشتقا فاختلافه كونه وصفا وان كان
 جامدا فمن اشتراط الاشتقاق في الوصف قال انه عطف بيان ومن لم يشترطه
 قال هو وصف سماه سيبويه وصفا ايضا وقال ابن عصفور اجاز الخويلدي
 مثل مررت بهذا الرجل الضعيف وعطف بالين واستشكله بامتناعهم في البيان
 ان يكون اعرف من البيان وانه النعت ان لا يكون اعرف من المسموث فكيف
 يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانها اذا قدر عطف بيان شذبت
 ال فيه التعريف كمنصور فهو يعيد الجرس بانه كمنصور بغير ال عليه والاشارة
 انما تدل على كمنصور دون كمنس واذا قدر لفظا قال للهدى والمضرب بهذا

٣٩٦

وهو العمل السوي وقد دلالة فيه على المحذور والاشارة نزل عليه كان عرف قال وهذا
 نسخ كلام سيويه وقال السويبي سيويه وانما سماه منصفه فندرسب التبع محظوظه الزواج
 كلها وقد تم التوكيد وعلف البان منصفه غير موضع وقد عرفه هذه حينه ذلك انتم
 التابع مما ورد من صوابا وغير منسوب **حجبا مماء العدد** بفتحين والعدد قبل كيه
 تعلق على الواحد وما يالف منه في فعل فيه الواحد وقبل نصف مجموع في شبيهه فخرج
 وقد يتخلف لادراج شمل الكثرة والى ان ليس لعدد وان يالف منه الاعداد كما
 ان يجوز الفزعة شبيه ليس بحجم وان يالف منه الابهام قال الصنفه انما هو وقال
 في الكشكول اجمع ارباب الحجاب على ان تعريف العدد بانها مساوي نصف مجموع في شبيهه
 لا يصدق على الواحد او ليس له في شبيهه تحميه وفيه نظر انما شبيهه الفوقانيه لكل عدد
 تزيد عليه بقدر نقصان الشبيهه التحميه عنه ومن ثم كان مجموعها منصفه وقد اجموا على
 ان العدد ما صح او كثر فيقول كما شبيهه التحميه للواحد من النصف الفوقانيه واحد ونصف
 لانها تزيد على الواحد بقدر نقصان النصف عنه كما هو من جوهرا الاعداد والواحد
 نصف مجموعها فالتعريف المذكور صادق على الواحد انتم قال الرضوي في تعريفهم ان
 الاثنان من العدد قالوا لان الفز الاول هو الواحد ليس بعد ذلك ان يثبت ان يكون
 الزوج الاول وهذا الكلام من غير اصطلاح فيجب وانما انه في ان الكلام من الواحد
 والاثنان عدد لاختلاف بينهما ذلك وهم في تعريفه راسخ من استنباط قول السويبي
 في الواقر العدد ما يقع جوابا لكم من الثلاثة الى العشره بدخولها في حكم ما قبلها محظوظا

٢٩٧

بالتعريف

الابهام العدد وانما في الابهام ان حيزه لكل وغير كما تقول كل رجل قاما كواحد عشر رجلا
 فبينا وجهه **مجموع** وحده ان يكون كثر من اثنين الفه كونه من اثنين او اربعة اعيد
 وسببه الجرا ما كونه مجموعا فلقد التقطوا في اللغز وانما كونه من اثنين الفه فان الالف
 من العشره فما دونها للعدد فباسب ان يخرج حيزه اقلها وقد يكون سال ان اهل
 كسيرة نحو سبع سموات وسبع بقرات وثمان سموات او جوارها اهل كسيرة نحو
 سبع سموات فان في النزول ما وسبع بقرات ولذا ابدت في غير الابهام سبع سموات قد
 يكون من ابنيه الكثرة ان اهل بناء القلعة نحو ثمان جوار واربعة رجال ودرهم او كان
 له بناه ثمان ذوات كونه اربعة فانه جمع فروع يقع الغاف وكلمه الاوجه على
 اقراش زاد سماها نحو ثمان اسبوع فان اسب في قليل في الاستعمال **تبيينان**
الاقول قال بعضهم ربما يخرج قوله مجموع ما اذا كان المميز اسم جنس كشيء ونحوه او اسم
 جمع كقوم ورهط فان كلاهما يقع حيزه فيخفف من قولك ثمان من التمر وعشره
 من القوم وقد يخفف بالاضافه كوكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس
 فيما دون ثمانه ذود صدقه وكقولنا طرف عجزه ثمانا خطلا ويجوز ان
 يجاب بان المراد بقوله مجموع بالبعد كجمعه سواء كان جمعا او اسم جنس او اسم
 جمع فبينا في المراد بقوله مجرور باسم من الجور بالاضافه او بالتحرف وقد اجموا
 على جواز الجمع والجمع بمن واما بالاضافه فببينا انما اسم اعمد الجوار على قوله وهو
 ابن عصفور وانما في الاقصر ركب ما سمع وهو منسوب الاكثرين والثلث للثقل في

٢٩٨

اسم جمع فان كان ما يستعمل للقبيل فقط كقولهم رخصوا ووزوجوا وان كان ما يستعمل
 للقبيل والكثير لقوم ونسبه لم يجر وهو من باب المازية التي هي الماستعمل المضمرة الماتة
 اذا وقعت ميراثا فانه يفرغ عنها ثمانية واربعون الف درهم والماضي ما سياتي في كلامه قريب من انهم
 رفضوا جميعا وسيجي الكلام على ذلك وصحة ما بين العرق والماء وهو احد عشر الف درهم وسبعين
 امانه المركب كواحد عشر الف درهم فانه لا يفرق بينه وبين واحد لانه اسم كالكاس
 الواحد فكل واحد من ذلك ولا يرد قولهم خمسة عشر نيرة لان المضاف اليه ثم هو المقصود بالاول
 وانما جئنا ببيان المضاف فكان الجمع كالواحد والمضاف اليه خمسة عشر نيرة
 للاول فلم يكن معه كالمركب الواحد واما في العقود فلا تليق بغيره لانه لا يباع فدفن النون
 ولا يباع الباقيا واما مع فدهنها فلما يجر من حذف نون الصيغة ونصفت مع الكلمة واما مع
 البقايا فلا تليق بغيره البقايا فون تشبه نون الجمع المحقق وكل منها مسكوة كواحد عشر
 كوكب هذا القول قد سمعنا في لغة العرب واما في لغة الفرس وهو اخص من الجمع والفرس
 من التفسير به اصل فلا يبيع العدول بمنزلة غيره وانما قوله في العطف هم اثني عشر
 اسباطا وما تخلص اسباطا في تميز قول بل من اثني عشره والتميز كقولهم اثني عشر
 عشرة فترده لو كان تميز المذكور العدول لان السبط المذكور ذهب بوجهه لانه تميز
 واجاب ابن مالك في شرح الكافي عن ان تميزه خارج في غير ما في الفرس فذكر ما يجر
 حكم ان تميزه خارج كالكعبان وموصوفه قولهم تميزت بالبرسيم وكان يفتني دون
 من كنت ابعث ثمانين شاة كالعجل ومصر وهذا من باب المازية في شرح التفسير لانه

سفر

٢٥٩

سفر

بل

بل بالتميز ويقع الاشكال في ان اسباطا جمع وميراثا مركب مفرد ووزوجا كذا في ان المراد
 وقطعت هم اثني عشره قبيد وان كان قبيلة اسباطا لا سبطا فاقع اسباطا موقوع قبيل قال
 ابن مالك وتقفق ما ذهب اليه ان يقرأ اسباطا احد عشره الف اذا اريد احد عشره الف على كل واحد
 منها الف درهم ولا بأس براهي لولا ما عدده استعمال لكن قوله كل قبيلة اسباطا لا سبطا من الف لما يقوله
 اصل الفخذ ان السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب فبما هو المكون المضاف قطع هم اثني
 عشره فبما كل اسباطا واقع موقوع فبما لا يوسع قبيل ولا يقع كونه تميزا فالتميز كقولهم
 وقول المديني الفخذ من الفخذ من اعراف بالفخذ من الفخذ يجر دعوى لم يقع عليها دليل قال
 الديناني ما خلفها الا عصب عجيبة اوجب التي كل ابناء العرب انتهى وفي التبرج ان القول
 بالبدنية من اثني عشره في شكل قولهم ان المبدل منه في هذا الطرح قابل ولو قبل قطعنا هم
 اسباطا لغات كنه العدد وحمله على غير الغالب لا يمكن تخرج القرآن عليه انتهى
 وفي سبب يمكن من غير الغالب لفظه انتهى **وهما المائة والالف وتلخيصهما** **وجمع**
الجمع الالف مجردين باضفتها اليه **مفرد** نحو ما تدرج واما تدرج والالف رجل
 والالف رجل وثلاثة الاف رجل واما ما كان مجرورا مفردا لان المائة والالف يشبهان
 الالف في الالف من حيث انها من اصول العدد ولها ولا يركب فيها ولا يردده ولا
 ويشبهها احد عشر الالف وتسعين في الكثيره مع انها تقر بان هذا القسم اعظم من هذا
 على المائة الالف وهو كواحد كواحد كواحد الالف وتسعين وهو الافراد تزييفا بين
 الشبهين ولم يفسر لان المفرد هو الالف مع حصول الفرض به وقد يجر تميز المائة كقولهم الالف

٢٥٥

ان تخرج القرآن على غير الغالب

يتبين في الكفاية ان من العرش في قبيل
 العشرين واخواته الالف مائة وسواها
 فتقولون عشر درهم واربعون شاة
 لا يفسر على قوله في قبيلهم الالف
 في صدره

حمزة والكسرة والفتحة ثمانين كذا في الترتيب لانه في قولهم عطف يا
 وجعلها بعضهم بولا ورد بان البدل في نه طوع الاول في قولهم ثمانين لغات
 التفتيح على كية الاعداد ويجاب بان نية الطرح غاية الازمنة قال الزجاج ولا يكون
 سنين تميز الما بيزم عليه ان يكون قد ثمانين سنة قال ابن ابي عمير ووجه انه فهم من
 لغة العرب ان حيز الما واحدة كقولك يا رجل فرجل واحد يا فلوكا ان تميز الحيا
 واحد من ثمانين واقل سنين ثمانين قبل ثمانين ثمانين ثمانين سنين فيكون ثمانين
 وهذا يعني بوزن فراه حمزة والكسرة بالافتح في سنين فيما تميز لا غير وان لم يكن منصوبا
 قال الطيبي وهذا بطرقة اشعر في اسباب على القول بان تميز في قولهم ان يكونوا سنة وثلثا
 سبطا ثم قال ابن ابي عمير في ذكره الزجج غير لازم لان ذلك انما يفرم اذا كان المميز مفردا
 واما اذا كان جمعا فان القصد في كل لقصد وقوع التمييز جمعا انتهى ويحيى المميز منصوبا مفردا
 كقولهم اذا عشت الفتي ياتين فانما تأخذ حجب السرة والفتا واما ولا يرد من الامرين
 على قضية كلام المصنف لانه في **ذو رخصا** من العرب تركوا **جمع المائة** مصفا بها ثمانين
 واخاثة فلم يقولوا ثمانين ثمانين وان كان هو القياس لان تميز الثمانين الى
 العشرة يكون جمعا كما تم كثرهم وهو الجمع بين المائة والاربعين من كثر من ان ثمانين كان
 الجمع موزن موزن والمائة ايضا موزن فعقول القصة لذلك اولان المائة وان افردت
 لفظا في حرس مع معنى لثمانين موزنات وهو موزن في قولهم ثمانين قال ابن ابي عمير
 ثمانين للملوك وفي بعضها ما روي في بعض وجوه الالهة ثم قالوا في قولهم كثر

ثمانين

ثمانين من العرب ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين
 ووجه الالف تم اعيانهم وهم بنو الاحم سبان من كثر كثر ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين
 كثران بان اهلها ولا يرد ذلك على قضية كلام المصنف لانه في قولهم ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين
 المائة ثمانين واخاثة حجت وايضا ذلك اجمع الى المفرد كقولهم ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين
العدد الترتيب اليها **اشنا عشر** كلمة واثنتون ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين
 عدد وهو **واحد الى عشرة** والالف يرد في ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين
 مع العشرة المذكورة فالجمع اثنتان عشرة كلمة واما عددا فتفتح عليها اما ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين
 واما بجمع كقولهم والوف واما بالاقول فجمع ثمانين واخاثة واما بوظيف كقولهم
 وثمانين واما بالتركيب التفتيح في ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين
 اسم فاعل من وهو كيد امر الفتح وهو بمعنى المنفرد من العدد **الاشنان** لفظ مرفوع
 لواحد من المشي فاللام محذوف **يدكران** مع العدد **المدكر** فيقال رجل واحد **واحد**
اشنان **ويقالان** مع العدد **المؤنث** فيقال امرأتان واحدة وامرأتان اثنتان او ثمانين
 على الاصل والقبس تذكير المدكر واما ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين
 سطلق والعشرة اذا ركبت فتقول ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين
 عشرة **ولا يجامعها** المراد واحد والاشنان **العدد** فثمانين واحد رجل لاشنان ثمانين
بل يقال رجل ورجلان لان رجل يفتح بخمس والعدد ورجلين يفتح بخمس والاشنان
 فثمانين في جمع من يفتح بالواو فان ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين ثمانين

كبرها فاذا قلت ثلاثة فافاد العده دون الخمس واذا قلت رجال فافاد الخمس دون العده
 فاذا قصدت الافادتين هبت بين العدد والمعدو ونقلت ثمانية رجال مثلا فله
 ابن هشام وغيره واما قوله **ما كان خمسين من الدلال** طرفه عجزية شأ
 خطل في ذلك لا يرد على ما تقرر ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يتأثر في مثل هذا ضرورة
 ان المعدود وهو مخطئ لا يستفاد من العدد كما في رجلان قال عصام الدين في شرح الكفاية
 وتخرج التعليل ان العرب استغنوا بتوحيد ما يجعل تميزا عن الواحد وبتثنية عن الاثنين
 بخلاف سائر الاعداد فانه لا يمكن تعريفه بتميزه بوجه يفرض ذكر العدد انتهى **الثاني**
الى العشرة يدخل العاشر بالعكس ارتقوا مع المذكور في ذكر جمع المؤنث سواها
 كل منها حقيقا نحو ثلث نسوة وثلاثة رجال او جازيا يعني قوله **تعم نسخها عليهم**
سبع ليال وثمانية ايام خشوا فذكر سبع ليال وهو مؤنثه وانث ثمانية ايام
 وهو مذكرة قال في البسيط وذلك للفرق وعدم الالباس وهذا من غريب لغتهم لان
 الساء علامة الانيث وقد جعلت من علامة التذكير قال ابو القاسم في المحرر بقوله
 في مقامه الموطن الذي ليس فيه الذكران براحة النساء وتبرز ربات جمال
 في مقام الرجال انتهى وقال ابن مالك وغيره انما حذف الانيث عدد المؤنث
 وثبت في عدد الذكرك في هذا القسم لان التثنية وانما استجابا ما ذكره وانه
 زفره فالاصح ان يكون بان لتمامه في نظرهما فاستعمل مع المذكور تقدم ترتيبه
 وحذف مع المؤنث لانه ترتيبه قال بعضهم ولان المؤنث ثقيل في سببه في

٤٠٢

حل لغز الفخامة
 وقيل ان التثنية في الغرض من
 عدم الالباس في
 الاعداد والفرق بين
 الاعداد والفرق بين
 الاعداد والفرق بين
 الاعداد والفرق بين

الياء

التي والمذكر خفيف في سبب دخولها بعد للاحكام في البسيط **ثالثا** **الاول** محل ما ذكر
 اذ لم يكتف بالمعدود وان حذف جازية الفصح حذف التام المذكور نحو اربعة اشهر
 وعشرة اشهر ايام وفي الحديث من صام رمضان واستبست من شوال حكا
 الكسائي عن ابن ابي عمير عن من من الشهر في الالفح اشباها واما نحو من جازية فانه قد
 عشر اشها في حذف مضاف اربعة اشهر من اشها ولولا لثقل عليه لان
 المشل المذكور والمعبر من الجمع حال مفردة في التذكير وان يث **الثاني** اذ كان مع المعدود
 مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس هذا الوجه ان تقول ثلثة اشخاص وثلاث اشخاص
 وثلاث الفرس وثمة النفس ارجل والاول هو الالف كذا في جازية كبره في كسفي
 وان يكون ثمة السنة وثلثة اشهر وثم سوي وخمس سوي **الثالث** قد يذكر العدد في
 غير ارادة معدودة وهو العدد المطلق في قوله بان لا يغير كونه نصف سنة ولا
 يفرق لانه علم كذا قال بعضهم وما ذكره من منع الالف هو ارجل مني واخر شري وارجل
 اجزاء وانما كانت قال الرضوي ان جازية وكذا في بعض نسخ المفضل بامناه ان الاعداد
 اذا قصد بها مطلق العدد لان المعدود كانت العملا فلا تعرف ان الغم الالطية
 او كقولك سنة ضعف ثمة غير تعرفان وما ضعف ضميرين قال المعنى يعني ان
 هو جاز ان جاز ان كان اثنته ثم اسقطه لضعفه في الالف اشبا ان سنة مبتدا
 فلو انه علم لكانت مبتدا بالكرة من غير تخصيص قال ونعم ما قال وهو ضعف انه يورد
 الى ان يكون اسما او فاس كلفها اعلاما اذ ما من كثره الا ويصح استعمالها كذا في كسفي

٤٠٢

خير من الفراهة لكل رجل وذلك جائز في كل كونه قامت ترتيبه ان كل م غير مخصص بعض من
جنسها فجزا ابتداء بالكرة هنا كونه للمعوم وقد جاءت الكرة في المبدأ ايضا في الابواب
لاستفراق لكن قبلها كونه نفس ما قدمت اللفظ كلام الرضه هذه قسمة الاحكام
العدد في التذكير والتانيث **تقول** ان في طب في الاعداد والمركبة عند احد
عشر عددا اثنا عشر رجلا بتدبيرهم في العدد المذكور احد عشر
امرأة على لغة الجازيين وثمن عشرة امرأة على لغة القبطيين ثمانين في العدد
المؤنث على الاصل والقبس المذكور المؤنث **تتبعها** اول الهزئة في اعد واعدى
منقبضة عن الواو الا ان الاول مث لا زوم فالبا على الجمع والث في سطر وعذ الى رية وهو الصحيح
كاشع وكاف مث في عذ غيره وقد اقرروها في الاعداد المنقبضة واعد وواحدة تنقبضا
وقيل حرف الالف من بالصفه وقد يستعملها فيها ايضا لكن قبلها فيق واعد عشر وواحدة
عشره وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل في عدد عشرا في الرضه يستعمل الاعداد في
في غير التنبيف فما بين سطر وكوا عدم واعد من ولا تستعمل اعدى الا في التنبيف او في
واما اهد فيستعمل نظير المعوم العفلا بعد فهد او نهد او استفهام او شرط كوما في اعد وغيره
الافراد والتدكيره ان لم تستن كما عدم في النسب والقول في نادر ولا يقع في ابواب يراد المعوم
فلا يقع اعدا الارزاد اذ لا يرد في الوجود في الوجود في غير الموجب للاستفراق اصليه
لابد من الواو انهم مرفوضا وما نصب اليه ابدى حسب تدبيره مما في الالف منهم ان يثبت في
في شرح جعل ولفه واما اعد من قوله بالدار اعد وكونها اذا استعملت في غير الواو فغيرها

وان استعملت في غير الواو
فلا يقع اعدا الارزاد اذ لا يرد
في الوجود في غير الموجب
للاستفراق اصليه لابد من
الواو انهم مرفوضا وما نصب
اليه ابدى حسب تدبيره مما في
الالف منهم ان يثبت في شرح
جعل ولفه واما اعد من قوله
بالدار اعد وكونها اذا
استعملت في غير الواو فغيرها

اصليه غير مبتدأ انتهى وكان محاسن لهم على ذلك كما قال الرضه انهم لم يروا في ذلك من الواو
اركتبوا كون الهزئة اصليه والاول ان يقع ان الهزئة في كل موضع منقبضة عن الواو وضعها بالدار
اعد ما فيها واعد فكيف ما فوقه وقد يستعمل في الموجب بالانسيب ولا اضا في استعمال واهد
كنا في قول جواته اهد **الثاني** ما ذكرناه من ان الالف في اهدى التي في هو الاصح الذي
عليه جمهور قال ابن باب في شرحه جعل وهو ان يكون اللال في منزلة الف منزى كما قال
بعضهم لانها لو كانت اللال في سمعت مؤنثة في قولك اهدى وعشرون جارية لان الف
الالف مؤنثة ما لم يكن الاسم الذي جرت عليه فاذا بطل ان يكون اللال في وبطل ان يكون
اصليه لعدوما في اهد وبطل ان يكون الكثير الكثرة لعدم كونها في اكثر من اربعة اوقفت ثبوتها في
انتهى الثالث انما جمعوا بين ثمانين في اهدى عشرة لاختلاف لفظ العلاتين في
انتهى عشرة لان التبدل بين اليه وليست للتانيث اولانها زائدة اللال في باصديها
اولان اعدى الكلمتين معرشة والاخرى بتدبيرها فكانها قد تبينا اولانها متصفا بلفظ
هذف النون اولان اثنين بمنزلة اثنين وثمانين للال في بمنزلة تانيث ليكون
ما قبلها فكانها المتماثل في صفة كالف في حث مما في فضل فان زائدة قال ابن هشام
كل ذلك قد قيل والسؤال عند من اصوليين القوي لانهم قالوا في اسم الفاعل في
عشرة المذكور في خمسة عشرة في المؤنث فانوا الكلمتين جميعا ومنهما في الفتح وذلك جمع
عنه وكذا في الالف في قولك اهدى جرت واهل الكلمتين قبل التركيب انتهى **الراجح** في
بلسون سبب عشرة في التركيب اذا كانت مخوفة بل ان كراهته في الالف متراكبات فيها

٤٠٦

عكس ذلك فقول مجرد الباب وقيل شبهة المنزلة لان كل من غير من من السكلم والافتق
او الغيبة ويرى من انما يكون وقيل في الافتق راي شرا اذ لا بد له من من غير افتق في
السكلم والمثلي طب تقدم الذكر في الغائب وقيل في الجود امد التفرغ في لفظه بوجها
ضرب تصغيره بان بوصف به كاسم الاثر وقيل لهدم بوجه الاعراب فيه لا يستف
عن اعراب باختلاف مينة الدالة على المعاني وهو المضمرا اي اسم وضع
لمتكلم بنية افعال بنية كما تم تحقيقه في حد المعرفة فلا يتقضى لفظ السكلم والمثلي طب
او غائب بغيره فخرج به الاسم الظاهر الكرات وبقية الاسماء الظاهر المعرفة اذ
الاسماء الظاهر كلها غيب فاخرجها بقوله سبق اي تقدم ذكره فانها وان
كانت موضوعة لثابت بغيره لكن ليس سبق ذكر الغائب شرط فيها وقد علم مما مر في حد
المعرفة ان المعربات موضوعة لثابت مينة لهذه المعنومات كما يجوز ان يكون المراد
بقوله السكلم او غائب او غائب كل سكلم او غائب او غائب فيكون في الاثبات
للمعوم كما تقدم والمراد بقوله سبق ذكره اعلم ان يكون مذكور اللفظ سواء كان سابقا لفظا
ورتبة كوضرب زيد فلامه اوس بقا رتبة من واما اللفظ كوضرب فلامه زيد اوس بقا
لفظ من فخر رتبة نحو واذا سئل ارجع زيدا مذكور اذ معنى يدل عليه لفظ الفعل نحو اعدوا
هو اوزب للتعوي فان غير ما سئل الى العدل انه من اجل غير لفظ الفعل تصف اوسيا في الكلام
نحو ولا يوبى الضمير ما سئل الى الموروث الذي رتب عليه ذكر الميراث دلالة التراب على
كان سبق ذكره حكما ارجح ما به بان يكون الغائب الذي وضع له الضمير مذكورا

اللفظ

لفظ لكن ليس سابقا للفظ ولا رتبة بل يكون متوافقا لهما حتى ينظر الى وضع ضمير ان سبق
وذلك واقع في خمسة مواضع وهو ما اذا كان الضمير مرفوعا وبالقرنين اسم ومبني ما
جري مجراها او مبتدأ من ظاهرا او مجرورا برب او كان في موضع ذكره المواضع في كلام المصنف
مفصلا فمستوفى الكلام عليها وان كانت اذ في الواو خلف متصرف وضع ضمير انما سطره
المواضع في غير مستوفى لقصده في التخييم والاعظم بان يذكره والاولا شيئا ومبني مرفوع متشوق نفس الشيخ
الى التورث في المراد من المراد به ثم يعبر عنه فيكون واقع في النفس لكن هذا يختلف في باب
التسريح المذكور فانه مجرد اللفظ والآخر ان عن التكرار عن غير ذلك القائل بان الفاعل
مذكور كما سبقت بيانه فان استقل المضمير بغيره بان لا يخرج الى الكلمة اخرى قبله يكون
هو كالتسليم بان كان كاسم الظاهر فهو متصل وهو سببه انا والفرا منه لبيان كركم
وكمن وان وهو وحى والها ويا واما الواح ان والها ويا فحروف دالة على المراد منها والآ
يستعمل بنفسه بل اخرج الى الكلمة اخرى قبله يكون هو كالتسليم لهما فهو متصل وهو سببه
الث والنون والالف والواو ويا المني طيرة والسكلم والكاف والها ويا واما الواح الف
والها فحروف دالة على المراد منها نظير ما مر في قوله الضمير انما وهو الصحيح سببه ضمير
لا غير تبيينه فلامه من ان كان المنفصل والمتصل قسم براسه ووزب ليعلم ان
ان المتصل اصل المنفصل محتمل بان معنى الضمير في الافتقار والمتصل اخر من المنفصل
قائمة التبرج في المنفصل من رفعه ومنه بوجه مجرده لا يفر المنفصل بالرفع والضم
ما جرحه ان انت مثلا مرفوع وان لم يرفع بالرفع بل معنى ضمير لا يستعمل في التركيب الا في موضع

ان في الاول العشران يكون عاملا معناه كونه ثم ايام وعشران برقع بمصدر مضاف الى
 المنسوب كقولنا ما نضركم نحن كتم طوبى فقد ما اغوى العدى بم اسسلاكم فاشلا ان ط
 عشران نصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجب من ضرب الابرار باك فان قالوا يجوز
 من ضربك الابرار فيكون بوزنهم ما اياكم في اوجواكم فهو جوابا الثالث عشران يكون عاملا مع
 فقولنا من ايامهم الرابع عشران برقع بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجب من ضرب الابرار
 ان يجمع ضميران ويقدم غير الاصل نحو عجب من ضرب الابرار باك اس عشران يجمع ضميران
 في مرتبة واحدة بان يكون المنكسر او في طب او غيب كقولنا اياي حسبتك اياك وعلمه اياه واما
 قوله وقد جئت نقيب الصفة الصغرى بالبرقع العظم بما فانما سملة اختلاف لفظ الصغرى وهو
 مع ذلك شذوذ في ها **مسئله** فيهما من كل في ضميرين اولها شخص وغير مرفوع كقولنا
باجحان فان شئت وصلت نظرا الى الاصل فقلت سلبه واعطيتك وان شئت فصلت ضميرا
 من نواتل الضالين في فصلتين فقلت سلبى اياه واعطيتك اياه وعظما كلامه ان الاتصال
 والاتصال على السواء وهو ظاهرا كلامه ان كلف اللفظة بل قال ان عطف افعال على كلام اكثر من
 وخصرنا التسهيل الاتصال كونه الاصل والامح الغيرة واقصر سبويه عليه قال ابن مالك فظاهر
 كلامه لزوم الاتصال واجاز غير سبويه الاتصال ببل عليه قوله عليه الصلوة والسلام ان الله
 ملككم ايامهم ولوث ملكهم اياكم انهم وذهب المشهور الى رجحان الاتصال في اول الكلام
 سبويه قال المراد وهو عليه فان كان الاول من الضميرين جردا ترجح الفصل اتصالا لا
 على الضمير نحو عجب من صبي اياه ومن الوصل قوله **الذين** كان جيبك لي كما ذبا بالشد

لقد كان

كان جيبك حيايقا ما وان كان فراض وجب الفصل تقدم او مرفوعا وجب الوصل كقولنا
 الا اذا كان مرفوعا بجان او احدى اخواتها نحو الصديق كسنة فيخرج الاصل عند ابن مالك كقوله
 الاصل ووروده في افع انتر كقولنا عليه السلام لعروة ابن مباد ان كنته فمن تسلط عليه وان
 لا يكتنه فلا خير لك في قتله والفصل عند الجمهور لان من اجز الفصل قبل دخول السبع فيخرج بعده
 كقولنا ما لمن كان اياه لعقد حال بعدنا ما عن العمود والالف ان قد تغير ما و هذا الخلف
 جازمه المنسوب ليعمل بسبع اليق نحو ففنته ونزجيه كل من الرجحين بسن من ورود الاصل
 قوله ما بلغت صنع امره اذ لم تزلت لاكتب بكم بعد رانا ومن ورود
 الفصل قول الآخر ما افرح بك اياه وقد علمت ما ارجا صدرت بالاضمان الا
تبيينه ما ذكرته من اجاز الاتصال في اخوات كان مكان هو ما ذهب اليه ابن مالك
 وصرح به شرح الكافية وان شئت م وصرح به الاو فصح عليه شرح الكتاب ونقل عن صاحب
 المستوفى ان ضمير كان لا يكون متصلا وجرم ارجوا في ما شرح التسهيل قال قولهم ليس
 وليك شذوذ وخص بعضهم هذا الحكم ليس ولا يكون في الاستثنا وعلق قوله ما اذ ذهب
 القول كلامه ليس على العزوة ما مثل اياك يارها فليس على هذا فزور ان اعدا اتصال
 الضمير وان فيه عدم نون الوقاية بزه **مسئله** في بيان الضمير المتسبب في ان في الفصل
 وميز الامم وميز كدب عند البحر بين وميز الجول عند الكوفيين لانه لا يدور عندهم على ما
 يعود وتسمية البحر بين اول لانهم كونه بمعنى والكوفيين انما كونه باعتبار وصفه قد
 التفسير فان في الضمير وقوله في الكلام قيل بالنسبة الى غيره من الضمائر تقدم **بجملته**

من الشان
 والقصد

ضمير غائب **بما** في الخبر الى الغائب **مفسر بها** اي المراد الخبرية من الخبر المتعطف والتعريف
 ذكر ان خبرها ثم مفسر الوقوع في النفس من ذكره عن من ادل الامر فصح جدا لان يكون مقول
 بعد ان يشي عنها بحيث يرتفع مثل ما هو الذي باب بطريق قال الرضوي في الخبر كما في راجع في الحقيقة الى
 المسؤول عنه لبيان الرفع فيقول مثل ما هو الابرر من غيره وقيل في الخبر الاخر في الخبر ان الرفع
 نقلت هو الامر على ان كان في ذلك ان يعود اليه الذي في الخبر فيقول في الخبر فيقول في الخبر
 بالتفسير في خبر الخبر الذي يتبعه في الفصل في معنى المسؤول عنه وبين ان كان ذلك بهذا
 ان جمله بعد الخبر لم يربط به لوجوه التفسير بل مركب راجع الى الخبر الذي هو تفسير لما يشبه
 انهم وكون سببه اذا كان الخبر متبدا واذا دخل في سببه سببه فلهذا كما سببه يستعمل
 ذلك الخبر **ضمير الثاني** ان كان متكررا في قول هو انه خبر **الفصل** ان كان في خبرنا
 نحو فاذا مررت فضا بعبارة الذين كفروا وكذا قال خبر واحد قال بعض المحققين قد يتوهم
 كثيرا من الناس ان التذكير بعبارة لفظ الثالث والثاني من رلفظ الفصل وهذا
 غلط في حقه لانه انما يكون كذلك ان لوجوه خبر الخبر الى الخبرين اللذين ليس كذلك
 بل هو راجع الى المتعلق في حين انه قد تفرقت المراد بعبارة الثالث والثاني من رلفظ الفصل والتذكير
 ان الخبر اذا كان مذكورا سببا في الخبر الى الخبرين اللذين في العقول واذا كان في خبرنا سببا
 ان يرجع الى الفصل المعقول في رلفظ لفظ الخبر راجع فيها الى المتعلق في حين ان اراد
 بكثر من الناس من قابل بهذا فلا وهم ولا غلط وان اراد به من يقول بان راجع
 الى الثالث في المفظوب او الفصل المفظوب بها فليس من الخبرين فان يشبه خبرنا

الاضواء في خبر الخبر والضمير الغائب
 في خبرنا

في خبرنا

جميع لغز من قال ان التذكير والثاني
 الثاني والثالث في الخبرين اللذين
 في خبرنا

الخبر

الضمير المذكور مع المؤنث كما يحسن ذكره مع الذكر ان كان المؤنثا خبرا في خبر المفسر لانه
 نحو خبر من يمشي بكفا في اذ كان فضلا فلا يحسن انما ثبت غرضه او كما فضلا فلا يحسن انما كان
 القرآن مجزأة وذلك لان الخبر مقصود في خبره فلا يراعى مطابقة للفضلات كمنع ذلك
 في خبرنا ويل الفصل في خبرنا ولم يسبح وانما قال يحسن ان يشبه لانه وان كان في الخبر راجع الى
 المؤنث المذكور في جمله لكنه في الحقيقة راجع الى المتعلق في الخبر كما في خبرنا في خبرنا
 لفظ خبرنا من باب الخبرين وادرج الكوفيين ذكره مع الذكر في خبرنا مع المؤنث في خبرنا
 قول العرب انه الله واجبه وقراءة اوله من لهم ان الله اعلم الغيوب في الخبر ان يعلم وهو
 مذكور كما قبل ووقع للذي في خبرنا في الخبرين اللذين في خبرنا في خبرنا في خبرنا
تنبه يجري مجرى المؤنث في الحكم المذكور في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا
 نحو فانها لغير الاصحار ولا عبرة بمؤنث خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا
 فعل على ما علم انه في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا
 ان وطف **وقيل** في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا
 والبروكس وجزه في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا
في الخبر كان وطف واخواتها وضع لفظهم على المشبه به في الخبرين اللذين في خبرنا في خبرنا
 في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا
 بعدة كما في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا
 الثالث في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا في خبرنا

416

الشرح والبيان **لا يجمع** وان لم يكن اوجلا لا يكون الاسم اذا لم يكن اوجلا لان اوجه الرفع والرفع
 المتعلقان في النون لا يكون الاسم اذا لم يكن اوجلا لان اوجه الرفع والرفع المتعلقان في النون
 مفرد فبغيره ان شئ ويجمع اذا نبتت بغيره او بغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
بمفرد لان كل من النون والفتحة والياء والواو والهمزة لا يكون الا مفردا لان كل من النون
 واجاز الكوفيين والاشعريين وغيرهم يقولون ان النون في قوله تعالى **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره
 كما ان رفع كل النون في قوله تعالى **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 كون الرفع بعد كل النون واجاز الكوفيين انهم قالوا **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 والتفسير الفاعل متبى للفعل والمفعول وفيه ان التفسير المفعول هو الرفع و حذف الرفع
 قال ابن جرير في قوله تعالى **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 فخطبتهم على من غيرهم ليس لعواذب وهو كما قال ابو عبيد بن جراح **فانما نرى** فبغيره فبغيره
 فاسم من كملت اجاب فيها على وجهي في قوله تعالى **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 ان ليس لهم **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 عطف بيان ولا يبدل منه لانه اسم الكوفة وهو لا يولد ولا يولد ولا يولد ولا يولد ولا يولد
 بالبدل وعطف بيان قال الله عز وجل **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 الشئ من قوله تعالى **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 انما ركبت المعطوف في الاضمار عن جملته ولم يولد من المعطوف عليه من الابطال وهو قوله
 انهم في قوله تعالى **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره

٤١٧

مثال

مثال لان لما عمل في الابداء والغيره الاول ذكره في المثال في ثمرته وانما الابداء في كل
 مثال لما عمل في الابداء والغيره الاول ذكره في المثال في ثمرته وانما الابداء في كل
 بوزن نحو قول الشاعر **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 ما في بالذكريت اضع اشارة الى الابداء الذي عمل في الابداء فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 والاسم مبتدأ وصنفاً خبره وثبت خبره بغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 وقيل يجوز ان يكون بدل من صنفان وقوله **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 والنون اذا كانت في النون في قوله تعالى **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
في قوله تعالى فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 ليوسف ابن سبيد السيرة فانما جاز في قوله **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 فيما يوجب انما هم متساوية فيرفع سكون وان الراء ان يكون في كل خبر الراء في
 وان الراء وسكون مبتدأ وخبره مبتدأ وسكون وان الراء وسكون وان الراء وسكون وان الراء وسكون
 في انما هو نائب سكون ورفع ابن الراء فانما جاز في قوله **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 العكس واسم كان مستتر فيها **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 مستقل ليس فيه خبر رابط ولا يكتف بالمبتدأ ولا يخبره الراء الفريضة وايضا فان المقصود من
 الكلام المصدرية هو التعميم والتعظيم فلما لم يرد الراء في الراء في الراء في الراء في الراء في الراء
 بالانصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه كقوله **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره
 يوماً في قوله تعالى **فانما نرى** فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره فبغيره

٤١٨

كما قرأتم حذف في باب ان المقتضه انخفضت بجاء حذف النون نحو واقدواهم ان
 كونه رتب العالمين وانما لم يقع لان المكسورة قد حلت محضه في اللفظ هو كونها كالماس
 ان المقتضه اقوى منها لم يفتح او لم يفتح اول الما فقولوا لبيت لزم افعال الازنة والاهمال
 الاقوى وانما اعلمت تحك في اللفظ هو ويزنه في المصغر لان يزه فرع عن تلك والمضارع
 عن اللفظ بالذم في غير فاعل الاصل في الالف والفرع في الفع هذا مذمب لجمهور وروى
 سبويه وجماعته الى ان المقتضه مذمبه لا يجز بان يكون غير من وادخاره ابن الكلت
 وسبويه لذلك يزيه بكم في حديقته المفردات ان الالف **الثالث** اجماعهم على ان
 هذا الضمير رسم رزم ابن الطراوه انه حرف مثل كان يزيه قائم وليس يزيه قائم فالغا
 لكان وليس وانواتها واما انه انه اذ هه فوف كلف اللفظ وهو ان من يزيل
 الكنيه بوما ان يفتاه واما قل هو الله احد فهو من قسمه المفسر العبود الله احد
 في الارث وفي هذه **فائدة** في بيان مواضع عود الضمير الى اللفظ ورتبه ذلك
بعض المحققين وهو الرضرضه والحققين جميع معن اسم فاعل من جنس الشيء تعيقا
 رجوعه الى حقيقة بحيث لا تشوبه شبهة **عود الضمير الى المفسر لفظا ورتبه في**
تتمتع افعالها اسندة ذكر يزه الفاعله الى المفسر انه قد ذكره ابن باب في شرح المحل
 واني ما كنت في التسهيل وارجحتم في المفسر وجرم لان الرضرضه الموضع المشبه واني
 باب في عمدنا اريد واني ما كنت بلان رتب عمدا في سبويه والفرع من الرضرضه كما سبويه
 بيانه والموضع المشبه **ان كان الضمير فاعلا** العالمين **المتنازعين** للقول

٤١٦

مواضع الضمير
 متنازعة بين

بعد

بعد ما اعلم ان الالف الثاني في حذبه سبويه بغيره في قوله **والكش** زيدا في كرسى ضمير
 مرفوع به عن الفاعله عما في الالف منع فيه وهو زيدا المنصوب على المفعول والمفعول رتبة
 الالف في رتبة والضمير الامت في اللفظ ورتبه **ان كان الضمير فاعلا في باب نعم** وشمس وهاجر
 جراه **مفسر** **ابن عيني** ولا يفسر الا به وعبارة توههم خلاف ذلك **نحو نعم جلال زيد** وشمس
 رطله ورفق كل من نعم وشمس ضمير فاعل لغيره التمييز ورتبه التمييز ان يرفقه والضمير التمييز
 وهو في اللفظ ورتبه ويلمح بها في الضمير الذي يرد به المدح او الذم كوس مثلا القوم وكبرت
 كلمة تخرج من فواهمم وعرف رجلا زيدا وذهب القوم والكلمة الازنة لا تميز الفعل بل
 المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل واية الكلام على ذلك في باب فاعل المدح والذم ان
تعالى ان كان الضمير **بلا منه ظاهرا** مفسر **نحو ضربه زيدا** فالضمير في رتبة
 الى المبدل منه وهو زيدا المنصوب على البدلية والبدل رتبة التي يرفع عن المبدل منه فاعل الضمير
 الامت في اللفظ ورتبه ويزنه المسئلة قال ابن عصفور اجازة الاغشى ومنها سبويه وقال
 ابن كيب ان حرف يزه باجماع نقله عن ابن مالك كما قال ابن هشام في المفسر في الجمع
 صحح اجازة ابن مالك والوجه ان وسنعه قوم رده الوجه ان بالورود انه ووجه جوا
 على ذلك قولهم اللهم صل على اروق الرحم وقال الكلب هو نعت هم بالون نعت الضمير وقوله
 ولا تلمه ان ينام بالاش اذ قال سبويه هو ينام راذم **ان كان الضمير محمدا في آية**
على ضعف تقدم الكلام في رتبة بحث الجور است فليخرج **نحو جلال** الضمير المحمور
 برتب مما في التمييز وهو رجلا ورتبه التمييز ان يرفقه والضمير الى من في اللفظ ورتبه

٤٢٠

وتارة التثنية قال ابن عصفور اجماعاً على ان الخسنة مضمومة شذوية وقال ابن مالك بيتان في قوله
 برجع ليغير غنة ابن مالك كذا قال ابن استمد في المبتدأ والمضارع نحو لو اتزان ملكت بجرها
 وسنة قوتهم ورزقهم ابو جيان بالوزن في قوله تعالى في ذلك يوم لا تقوم الاذان في قوله تعالى في ذلك
 قال الملك ما هو غنة في قوله تعالى في ذلك يوم لا تقوم الاذان في قوله تعالى في ذلك
 بغيره في قوله تعالى في ذلك يوم لا تقوم الاذان في قوله تعالى في ذلك
 يجوز ان يرجع التغيير الى السماع المعنى كذا قال طائفة من النحويين وكذا في قوله تعالى في ذلك
 غير انها في قوله تعالى في ذلك يوم لا تقوم الاذان في قوله تعالى في ذلك
 وقصر مثل ذلك في قوله فسوف يسبحون فقال التغيير في قوله فسوف يسبحون وسبح سواك
 تفسيره في قوله فسوف يسبحون في قوله فسوف يسبحون في قوله فسوف يسبحون
 عمل التغيير في قوله فسوف يسبحون في قوله فسوف يسبحون في قوله فسوف يسبحون
 وفيه نظر لعلمهم من الكلام على تفسيره في قوله فسوف يسبحون في قوله فسوف يسبحون
 غير مرتبط بما قبله ارتباطاً كلياً او يكون الكلام قد تضمن انهم استوى الى السماء وانهم استوى
 سواك عقب استواءه الى السماء فيكون قد تضمنت فيها خبرين احدهما استواءه الى السماء والاخر
 تسوية سواك وظاهر الكلام ان الذي استوى اليه هو عينه استوى سواك في قوله فسوف يسبحون
 بظرف هو **او كان التغيير للسان في قوله فسوف يسبحون** في قوله فسوف يسبحون في قوله فسوف يسبحون
 مالك في التسوية موضعين اثنان يكون فيهما التغيير في قوله فسوف يسبحون في قوله فسوف يسبحون
 التغيير خبر عنه كون من الاجونما الدنيا قال الزمخشري في قوله فسوف يسبحون في قوله فسوف يسبحون

٤٢١

ان

ان نجوة الاجونما الدنيا ثم وضع من موضع نجوة لان الجرح يدل عليها ومنها قال ابن مالك
 وهو في قوله تعالى في ذلك يوم لا تقوم الاذان في قوله تعالى في ذلك
 يشي وجعل مغفرة لان المبتدأ الذي هو ضمير ما في قوله تعالى في ذلك يوم لا تقوم الاذان
 التقدير ان جوتنا الدنيا الاجونما الدنيا قال السبكي في قوله تعالى في ذلك يوم لا تقوم الاذان
 لانه قال في موضع موضع نجوة ولم يقل موضع جوتنا الدنيا الذي هو الجرح في قوله تعالى في ذلك
 يدل عليها ومنها في قوله فسوف يسبحون في قوله فسوف يسبحون في قوله فسوف يسبحون
 الاجونما الدنيا لان يكون التغيير متصلاً بما قبله على مقدم مغفرة مفعول مؤخر كقولهم في ذلك يوم لا تقوم الاذان
 ومن شواهد قولهم **ان** ولو ان عمداً اعد له واحد **ان** من ان اس اتى عمده
 الدرر مطعماً وقد تقدم ان هذا ضرورة فلا يفسر عليه فظهر وجه عدم ذكر الرفع لمنه
 الموضوعين واتباع المصنف رحمه الله في ذلك **تمه** في وسط بين المبتدأ والخبر قبل
 دخول العوامل بعد ما مضى في رفع المفضل على في المبتدأ ايضاً التوكيد والاتقان ويكون لا يقد
 خبراً لانها وليس عليه الرفع فضلاً لفصله بين كون ما بعده خبراً وبين كونه نعتاً والكثيرون
 عماداً لانه قد مضى في ذلك وفيه شرط ان يكون ما قبله موقفاً وما بعده موقفاً او كما هو في قوله تعالى في ذلك
 ال نحو اولئك هم المفلحون وانما نحن الصافون كنت انت الرقيب عليهم ان ترن انما قبل
 سكن ما لا ولد اجدده عند الله هو خبر ولا موضع لمن الاعراب عند الرفع بين فقال بعضهم
 هو حرف قال بعضهم هو اسم لكن لما كان الغرض بالاعلام من اول الامر يكون ما بعده خبراً
 لانها استندت به حرف في انه لم يثبت به اللفظ في غيره فلم يجعل له موضع من الاحواب قال

٤٢٢

الضمان
النسب
معاذاً

الكوفيون بل لم يوضع فقال الكلب لم يوضع بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فقولوا بين
 المبتدأ والخبر يرفع وبين سمو لا على الفاعل وبين سمو لا كان يرفع عند الفراء والفتوح
 وبين سمو لا ان يكتسب من العرب بحسب ما بعده وكنى العرب انما تسمى بنوع
 عن ابي زيد انه سمى بغيره بكونه عند الله هو مرفوع وعلم بالرفع وقال قيس بن الربيع
 اشك على من اصاب زكاته ما وكتبت معها الملائكة اقدارها من اللبنيات
اسماء الاسماء في الاصطلاح ما وقع لسان اليه من اللفظ والياء راجع
 الى مطلق الالف حقيقه فيها دون اللفظية فلا تفتقر الى الالف والماء في الالف فانها وان
 كانت موضوعة اليه لان الالف فيهما وجهه وقبيلتها ان يكون الالف في اسماء الاسماء
 ان لا يثبت ربه الا اسماء في محسوس قريب او بعيد فان اشبه بها الالف غير محسوس كذا في قوله
 وذلك ما علقه زيدا والى محسوس غيرت يد فوكلت بحسب ما علقه كالتاء وانما ثبت لاسماء
 الالف ربه لشيء مما بالرف في الالف لاسماء الالف كذا قال الفراء وحده وقال ابن مالك لفتحة
 تنسخ الحرف وبما بين الالف ربه كان فتحها ان يوضع لها حرف كما وضع لالف المعاني من
 الاستفهام والفرق والفتحة والتشبيه لكن العرب لم تفتح لالف ربه ففتحت اسم الالف ربه ففتحت
 الحرف الذي كان يفتقر الى الالف لانه لا يفتقر الى الالف لانه لا يفتقر الى الالف لانه لا يفتقر الى الالف
 حرف ففتحوا الالف ربه ففتحت لانه لا يفتقر الى الالف لانه لا يفتقر الى الالف لانه لا يفتقر الى الالف
 لها اسم الالف ربه ففتحت **المدح** من اسماء الالف ربه والالف ليس بغيره وقد ركبها في
 ولما تروى لسانه فانما يكونه مرفوع الحلى وذيقه ما يكونه مرفوعه من الالف ربه

اسماء الاسماء

٤٢٣

البر

ليست الالف في مطلق الالف ربه والالف ربه والالف ربه والالف ربه والالف ربه والالف ربه
 في الالف ربه والالف ربه والالف ربه والالف ربه والالف ربه والالف ربه والالف ربه
 ففتحت الالف ربه وفتحت الالف ربه وفتحت الالف ربه وفتحت الالف ربه وفتحت الالف ربه
 والالف ربه والالف ربه والالف ربه والالف ربه والالف ربه والالف ربه والالف ربه
 حقيقه وهو الالف ربه في المونث وكلام ابن مالك في الالف ربه والالف ربه والالف ربه
 اعراضها مع عدم تشبهها ولا فاعل يركب فيه عيب ربه فقولوا **ان هذا** بالالف في
 اسم الالف ربه وتشبهه في الالف ربه **ان هذا** وانه يربى باوجه واحد ما ان اسم ان غير مشان
 تذفف والاصل ان هذا ان الالف ربه ان تذفف الالف ربه و حذف غير ان ان كذا
 من قوله ان من اشء ان من هذا با يوم القيمة المصورون وهو ضعيف لما ترون ان
 يحذف الالف ربه في قول ابن الزبير لئن قال ليلسن الله فله عيسى الكيت ان دركها ارفع لكون
 دركها وهو لا فعل شيئا لانه حرف تصديق فاما اسمها ولا خبره واذ ان مبتدأ وادس حوات
 خبر مبتدأ محذوف الالف ربه حوات ويضعف ان الجمع بين الالف ربه و حذف الالف ربه
 بين من في الالف ربه الالف ربه الالف ربه الالف ربه الالف ربه الالف ربه الالف ربه
 فانهم يستملون المشي بالالف ربه الالف ربه الالف ربه الالف ربه الالف ربه الالف ربه
 ان بابا ما وادبا ما ما قد علقنا في المجرى فينا ما ما واحدا ربه الالف ربه الالف ربه الالف ربه
 انما في هذا الجمع الفان الالف ربه الالف ربه الالف ربه الالف ربه الالف ربه الالف ربه
 فمن قدر الحمد وقد الالف ربه الالف ربه الالف ربه الالف ربه الالف ربه الالف ربه

٤٢٤

في قوله غير الالف ربه وادس حوات
ليرد حقيقه م

لم يغير الالف عن لفظها في اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاول هو اعراب وهو الرفع كما في اثنان قبل الالف والرسول
 انه غير كذا قال ابن ستم واما هذا فقراءه وهذا ان اقيس اذا اصل في البيت ان لا يختلف
 صيغة مع انما سبب الالف سحران وعكسه الي في احدى اجزئها ما بين فخرنا ارجع اليك
 يا ايحي انتم وكذا السقط في تاريخه اذ رواه ان القاهر سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 محمد بن احمد بن كنانة وقرأه من فراءه ان هذا ليس هو ان كان ما جوت به كما دلت
 الاعراب في الاعراب في طريق ابن كنانة قال يجلها بنينا لا سرية وقد استفهم
 الامر قال ما عدا بناتها قال ان المقدمتها هذا هو بنو بنو كنانة وهو بنو بنو النخيلة
 الوجهين فاعجب القاهر فقلت قال ما احسنه لو قال بر اصد فقال ابن كنانة ليظن
 القاهر وقد حسن **والفرد الموشح** ما بال صيغة مكسورة في سبعة سبعة من الف
 زافر بين الذكر والموشح بال الترس على انه الموشح فيكون تقوما بين وده باختلاف
 حركة الياء في الخط فها ولا سماع بها وده باسكان الياء وفيه رزقنا وقال بعضهم
 السكون في الوقف على هذه الوصل لا جازم جرى الوقف وذهر ما يشبه كونه الياء قال
 بعض المحققين ان الالف بالاشباع لا يكتب كالواو في الموزون فيكتب بره وضمير جايه
 وواو كانه خص اسم الالف به ما يكتب في الفعل لا يشترك كمن به وده انه وده
 بغيره قال ابن ستم الالف رة والالف في الترس وده في امره وده في حرفه في الف
 وليس بصرفه في بديل النزال الموشح ما بين الفوق بين الذكر والموشح وده
 باختلاف وده باسكان وضمير بالاشباع في قوله وده في الفوق بين الذكر والموشح

ان

وهذا

وهذه العشرة هي المواضع **ولشاه** **تافرها** **وتبين** **انصاجها** **في** **قد** **ما** **تره** **ما** **في** **المفرد** **الذكر**
 واما ذكر الالف رة في قوله تعالى فداك برمان من كبريت مع ان المش را اليه والضمير هو
 مؤنثان فيكون الالف غير حذرة المش والبرمان مذكور في التفسير **فانقع** **الالف** **ر** **ه** **م** **م** **م**
 بلفظ الذكر كما في قوله تعالى الشمس بانفثة قال يوزان في قال ابو حنيفة ان الالف في الالف
 قول ابراهيم ولا فرق في الالف بين المذكر والمؤنث والفرق بينهما في الاخبار لا يفتخرون
 فلما يوجد في الالف والالف من المذكر والمؤنث في سوا قال يوزان من ما يقدر
 من التذكير في الالف **انها** **الذكر** **والمؤنث** **ما** **فان** **او** **غيره** **او** **ان** **في** **الالف** **في** **الالف**
 وبعده الترسيل والهمزة الاولى ممنونة والاضمة مكسورة **فان** **في** **الالف** **في** **الالف** **في** **الالف**
 وبعده وبعده ذكر ذلك الفاعل في القرآن فيقول **اولا** **اولا** **اولا** **اولا** **اولا** **اولا** **اولا**
 ذهبن في الموشح ونقول ايضا في قوله اول اول الايام انقوضت قال ما دم
 السائر بعد منزلة النوى **ما** **والعين** **بعد** **او** **لكت** **الايام** **ما** **واذا** **فصرت** **الياء** **لان** **الضم**
 مجموع الالف فليس في حرف ففتك بواو بعد الهمزة للفوق وعلوا او لا عليها وتقول
 منزلة ما فيقال **حلا** **وقد** **نعم** **الهمزة** **الاضمة** **نحو** **اولا** **در** **ما** **سببت** **الهمزة** **قبل** **اللام** **نحو** **اولا**
 على وزن طومار واما قولهم **حولا** **على** **وزن** **تورا** **كما** **قال** **تجكده** **لا** **تقل** **حولا** **اولا**
 كذا في كذا وغيره فليس عليه بل هو كلفه لا يكتف الفها وتقول **حولا** **اولا** **اولا**
ويدخلها **الرسالة** **الذكر** **والمؤنث** **ما** **فان** **او** **غيره** **او** **ان** **في** **الالف** **في** **الالف**
 ولا يفتخرون ولا لام **كثيرها** **التبشير** **الالف** **والالف** **الالف** **في** **الالف** **في** **الالف**

٤٣٦

نزلت ربه او غيره نحو هذا يوم نزل العاصم فان ان هذا الالف هو الالف التي ما بين حولايتي وقد
 يفصل بينهما باء واو او غيره كثيرا قال نعمها انتم اولوا بغيرنا قليلا كقولهم فقلن يا لعمري اني
 ففصل بين ما وذا بقوله لعمري وقد قالوا بعد الفصل التوكيد كما انتم صولوا وقيل **ب**
 ما المذكور ليس بعد الف ههنا وانما هو على الكلمة المركبة من هاء خالف ثم كرهه الضيف الى التبيه
 ليضع المراد بكقولهم عازبه ما يوم الغار ليس بركم ما ولا يصح ان يفسط بهنزة بعد الالف اذ ليس
 من ما يكون التبيه اهلا قاله الداني في شرح التسهيل وظاهره ان ليس الالف نفسها من وجود لفظ
 لانها وال كين حروا ولا و من التبيه وما جزم من ان ليس بعد الف ههنا فلهذا ليس كيد فقد
 قال بعض المحققين ان اشياء اذا اريد بها نفسها قد تزداد في افعالها الهزة كما تزداد في حركاتها
 اسماء وقد تزداد **واختصها** اسماء الالف المذكورة **كاف** تدل على **الخطاب** وهي
 حرف الاتفاق لا تنوع وتوقع الظاهر فعموما ولو كانت اسماء لم يمتنع ذلك كما في كاف فربك
 كذا قبل فتأمل ولا نها انما تعيد بغيره فربا وهو كون اسم الالف الهزة الذي لفظه مخاطبه واحد
 او اثنين جماعة من قبل المذكر والمؤنث ولانها لا تحمل لهما من الاعراب الا رافع ولا رافع ولا نائب
 ولا خافض كحرف الالف فلهذا الالف في الاول نواضع وانما الالف فلان اسماء الالف هزة
 الاتصاف لانه لا يضاف الا للذكور وهو مرفوع لا يفسل الكثير فليس ان يكون حرفا وان كانت
 تنصرف تعرف الكاف لا يستبد قال في شرح حال المنطوق من افراد ذواته كبر ومضاهها
 بينه اذ كانت محسوبة مع الذكر وكسر حرف التثنية وتوصل بميم والفتحة التي في جميع
 الذكر وبنون في جميع المؤنث كذا في ذلك انما ذكرنا ان وانما فان لا يقدح في بعضها وبلي

تبي

شية ولا يصح بل يكون نحو قوله في التذكير مسورة في التثنية وقد نفع مجرد من الزيادة
 في جميع الاحوال قال نعم ذلك من خشية التثنية كما انك اذ ان لا تقولوا انما ضاهيه
 من فعل ذلك مسك ذلك غير لكم فوقع ذلك موقع ذلك وهذا لا يكون في الاستبانه
 لايق يزيرون عرفك عروا وعرفك تبي **قفية** اطلاق الكاف ان الكاف ممن حجج
 مايت ربه للمؤنث وذكر المراد اختصاصها بتثنية وتاوتن وقال ثعلب لايق
 ذلك في الصالح انه خطأ **بلا لام** حال من الكاف اسما في اسماء الالف
 كالكاف الخطاب حال كونها مجردة من اللام **لث** رالية **المتوسط** بين القرب
 والبعيد نحو ذلك حال كونها **ومع** اسما في اللام ووجود موضع للدلالة على
 البعيد او على توكيده في خلافه في سبانه ما بينه واصلة السكون كما في ملك
 وانما كرسه وذلك للاتصال كين او فرقا بينهما وبين اللام كجزم في ذلك
 نفع اللام **لث** رالية **البعيد** نحو ذلك **لا في المثنى** مطلقا **والا في الجمع**
عند من مدته والافها **دخل حرف التبيه** فلا يمتنع كالكاف الخطاب مع اللام
 لايق ذان لكت ولا اول لكت ولا هذ لكت فان اريد الالف الى الف التثنية البعيد
 قبل ذانك تبيته في النون والجمع البعيد قبل اول لكت باللام مع القصر **تبيينان**
القول انهم كلامه ان ما لا يحق كالكاف اسما في اسماء الالف هزة فهو للقرب
 وانما اللام فلا تقع بدون الكاف نعم ان اسماء الالف هزة ثلث مراتب
 قربة وهي مجردة من الكاف واللام ووسط وهي التي والكاف وهذا ما وجد في

المعروفة بهما في غير المشي وبالنون المشددة في المشي كما ذكرنا في هذا الواو احد الكوا القريب
ذا والمتوسط ذاك والبعيد ذلك والشمس القريب فان رفعا ودين نصبا وجرا والشمس
ذاتك ذيك بتخفيف النون واما تشديدا فالبعيد القريب اولا والمتوسط
اولك والبعيد اولك بالفجر وشي ذلك المؤنث هذا مذمب الجهور
وقية ان العشرة اولا تبين في البعد قبل اللام ويطلبه ما تر من ان العشرة تميم الله
لله ابي زيبين فاعل وزرب جماعة الى ان ليس لها امر متان فربى ولعدي قال ابن
مالك هو العج والظاهر من كلام المتقدمين وغراه غيره الى سبويه والمحققين يستدل
لرشد شرح التسويل بوجه انوا ان الوارد من الجوزيين ليس من لغتهم استعمال
بلا لام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وان تيمما يقولون
ذاتك ذيك حيث يقول الجوزيون ذلك وتلك فزوم من هذا ان اسم اللام
على اللغتين ليس له امر متان احد هما القريب والاخرى البعيد لانه واقعا
قال الدمايزر وهذا ايضا لا غير عليه وعلما هذا تشديدا بالنون في دان و دان
عوض عما حذف من المفرد **الثاني** قد ثبت رالي القريب بما للبعد لعظمة البشر
نحو ما عكس بينك والبش راليه نحو ذلك الكتاب او التحقيرة نحو ذلك العاين
وقد ثبت رالي البعيد بالقرين كما في الكلام نحو لحولاء وهو لا يفرطه ريك
وهذا من شبيهة وهذا من مدونه وقد سبق في ان من رايها الى اولى كقولهم
تمصلا بقصه عيب عم ذلك نتوه عكس ثم قال ان هذا هو الفصيح **وتمص**

٤٢٦

وضوا

وضوا اللام رة الى الاكثه الفاظ خاصة بها كما في مقدم فانها تقع لكل من رايه زمانا
او مكانا او غيره فوضوا للمكان القريب منها ومنها والمتوسط هناك ومنها
والبعيد هناك ومنها تشديدا بالنون مع فتح الهاء وكرا وقد تحقق بها ان ساكنة فيقال
هنت و ثم يفتح الهمزة وتشديدا بالميم و يفتح الفتح للتخفيف ولم تكن على اصل الفاء
الساكنة ان لا تستقال الكسرة مع التضعيف قال الدمايزر وانظر ثم في قول العلاء ومن ثم
كان كذا اصل سنا باسمي هناك او من القريب والظاهر ان في انهم ومن لم يثبت
المرتبة الوسط في اللام رة سمي بها **الثاني** والفرم في هذه الالفاظ الظرفية والجوزيين اول
و في كانهن الفتح والافراد وقد يستأر غير ثم لزمان كقولهم نعم هناك ايها المؤمنون في قول
الشيخ عا واذا الامور نعت ذك حيث ما فمناك فيقولون اين المنفع ما قوله
حت توار ولاست حيث **ويجمل في الآية والبيت اراده المكان ومنها**
من البنات الموصول وهو في اللغة اسم مفعول من وصل الشئ بغيره اذا جعل من فاعله
رذ الاصطلاح ضربان موصول **حرفي** موصول **اسمي** وهو المقصود بالذكور
اذ الكلام في البنات من الاسماء وذكر المحرزة مودا رالفاعله وقد سبقه الى ذلك
غير واحد واما بنى الموصول الاكثه هي في لغتهم الاستعمال لا فقاره الناصل الاجزاء
لموصول **الحرفي كل حرف اول مع صلتها** ما اتصل به **بالمعدية** لا يخرج الى غير ولا يلفظ كل
ايها ليست مع كدها لان التعريف لا يكون للجنس الا الافراد ولا بالافراد فاعلم
فالمعدية في الحقيقة الموصول محرزة والمعدية موصول كل وهو حرف اول مع صلتها بالمعدية

٤٣٠

والصواب لا يصدق على حرف من أفراد الوصول المحرزة انه كل حرف فإيراد لفظ كل في قوله تعالى
 وضح اللامتين بهما بانها محذورة من الغرض من ذلك الاثارة لان المدح والثناء على
 كل افرادهما يكون بانها والظاهر انهما المدح وفيها لعدم ذكر غيرهما فيجوز ان يكون
 محمداً ومنه كالمقصود عليه وهو من حيث جواز زيادة الاسم واليه يربطون بمتعدده وهو التحقيق
 والمراد بان وعل التبعك وسيا كيفية في كلام المصنف في هذه المفردات وان صلح
 التفسير فيخرج بالعمية الفعل المضاف اليه هو هذا ما لا عين رأت ولا سمعت ولا خطر على قلب بشر
 قياضك لكن لا مع شراؤها وكذا ان يكون من قولهم اعدوا هو اقرب للقوى **والمشبه**
 من الوصول المحرزة **خمسة** اعداد ان المقوضة الهرة المشددة النون وتوصل بكلمة كمينه
 وتقول مع بولها بمصدر النون ان يفتح الهرة وسكون النون وهو ان عبء المضارع
 وتوصل بفعل منصرف ما في كان او مفعولها انفا فادام على الاصح والاشارة المعتبرة
 وتوصل بفعل منصرف غير امر وبكلمة كمينه لم المصدر بحرف على الاصح والرباع ك وتوصل
 بمضارع متقوونه بلام التعليل وغير متقوونه في انما مس لى المصدر يذبح على راي ذهب اليه
 العزاد ابو بك والباقى واليرزى وابن مالك وتوصل بفعل منصرف غير امر واكثرهم
 لم يثبت ورود ما مصدرية في ان المشدودة اذا كان غير مشفاهة **او لم يكتم**
انا ان لنا انزلان ومنه قوله **كلمة** كالمصدر استقررت لان المحرزة في الحقيقة
 هو المحذوف وان كان مما ساد نحو لفتى ان هذا انما يكون زيدا لان كل خبر ما يدعى نسبة
 الى المحرزة لفظ الكون يقولون ان زيداً وان شئت قلت هذا ان زيداً او مناهما والله

وقال

وقال الرضوي زبدي فان بالنسب انما لفت انما اسم وبعده انما فت منى المصدر
 كوالفرد سببه والمفردية والفتا سببه وذلك لان المنقضة وان **تصريحاً** انما هو كمن خبر لكم لان
 ثبتت انما تسمية لك كتب اليه ان قم اي بالقيام هذا هو الصحيح واختلف في امرين ذلك
 اعدوا كون الوصول بالاضمة الوصول بالمضارع والمضارع ذلك ان طاهر حتى بان اللفظ
 على المضارع كلفه للاستقبال فلا تخرجه عن كماله في سرف ونقص في الرطبة فانها غير
 على المضارع وتخصه للاستقبال وتخرجه عن المضارع فانها لا تكون توصل بالامر والمضارع ذلك
 الرضوي بان مجتهدين بانها لو وصلت به لغات من الامر فلا وكل من يسمع ذلك فان فيه
 تفسيره ونقص لغوات من المضارع والاستقبال في الوصول بالاضمة والمضارع عند التوصل
 المذكور انما لا يمنع فوات من الامر كجواز ان ويل بالمصدر الطبري كما فلا يجب لك في قال
 في قوله تم انا ارسلنا نوحا الي قومك ان انذر قومك ان ان مني للفعل ارسلنا ارسلنا وان
 انذر قومك ان فلان فلان انذر ان بالامر بالانذار انتم فصح هذا اذا قلت كتبت اليه
 بان قم فالمنع كتبت اليه بالامر بالقيام وهو نظيرنا وبهم بالمصدر لعدم اذ كانت الصلة
 شبيهة كوران لا تصحوا انما لكم ان عدم صوابكم في كل من قال **بما نسوا يوم الحسنة** انهم يتهم
 اياه وسبب انتم الكلام عليهم في هذه المفردات ان اللفظ وشال **كالكلام**
يكون على المؤمنين حرج ان لعدم كون على المؤمنين حرج وجهه كمن انزل
 لك انتم ولا وجه اللفظ بالانتم فيها لان معناها سببها وانما عند المنع بها للكوفي في كما
 سببها بغيره واسبب المضارع وانما البصريون فيقولون ان قدرت الام قبلها ان المصدر



وان لم تعد الالام من تخطيطه جازية ويجب حينئذ انما ان بعد ما ووشل لوبق واحدا
 لوي تعبر التعبير وبقبول المانفون لورد ما مصدرية بانها شرطية وان مفعول
 يورد وجواب لومخوذ فان والتقدير يورد اهدم التعبير لولم يستره ولا تخفا بما فيس من الكلف
تسعا الاول يغيب وقوع لومخوذ بعد وداو يورد وكونها من مضمون من كاجب تفسر
 وليذا ينصب الفعل بعد ما كاجب في جواب ليت قال ما برضا اليهم في جوع كاجب
 جبال شرور لورنا فنزندا اارودو نالون فان قدذف الفعل للدلالة لوعية دن
 وتوجها في غير الغالب بدون ما ذكر قول قتيبة بالتصريف النفرن كاجب وقد فعل النبي
 صنع ان عقيدته والاروسم افها مبرافاشدة **ما محمد** ولانت نكل نجيبه اوقتها
 والفعل في سرف ما كان فترك لوسنت در بها من القنى هو المعيط المحقق في قول
 عليه السلام لوسنة ما قنته وسنة قول الائمة در بها فات قوم حل اربهم من الشذبة
 وكان محرم لوجوب **المشافي** است الرصد بقوله المشهور حس ان الوصول كونه في غير المشهور
 الكثر من سنة شهر من سنة سنة بافعال الذر على ما قاله لونس العزاد الفارس دارنفا
 ابن خروف بان مالكت دابن ميثم فمخوذ فيسوا الى انها تقع مصدرية وتوصل الى مفر
 او الفاعل وجعلوا سنة قوله تم ذلك الذي يستر الارجاءه وخصم كالذرف ضوا اشرشبه الله
 وكونهم ولفظ ابن مالكت عن الفراء في قوله نعم فلما ما على الذر حسن ارجح من قال ابن
 ميثم ومن اوضح الدلالة في ذلك قول ابن وهب الحلبي **ما ياليت** من مبلغ العرف
 بينه ما حترن ذوق رجال اتر ما صنوا ما وليت رزق رجال مثل نعلم ما قوت كقوت

ووسع

ووسع كالذر وسعوا وفضية كلامه التوضيح انها حرف وقال الرض لا خلاف على القول
 بان الذر مصدرية بانها اسم قال بعضهم ويشكل على القول بانها حرف دخول ال
 لعبا لانها يجمع اق من خواص الاسم انتر ويزا انما يرد لو كان ال كما يرد في حاشيا
 ليس جزءا من الكلمة وليس كذلك بل هو جزء منها كما جزمه ابن ميثم **فالمعنى الاسمي**
هو ما وراسم وهو كاجب مثل الممدود وغيره من الاسماء وقوله **افض** اي اضع
الى صلته اخرج ما عند الممدود اذ المراد بالصلته الاصطلاحية ولا يقصر اليها غيره لا يقصر الممدود
 لتوقف موقوفها على سؤفة الموصول لانها عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول شاملة في غير الممدود
 اذ كانا مفعول انما جزم ذلك ان لوسنة بالصلته بما ذكرنا اذ اقرنا بانها جملة خبرية من صلته
 بسم لا تجزى الا بها شاملة في جملة ما قبله فلا دور وقوله **وعائد** والمراد بغيره الممدود
 الموصول رابط الصلة به تخرج باعتمضا لانها مخرجة مضمون الصلة والكثرة في التصريح بذكره
 موافقة ما جرى على السنة المعبرين من ان الموصول يحتاج الى صلته وى ما حمل الصلة في التصرف
 على مساندا النوى كما فعله جماعة فقيهة امور احد ما ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها الجارية
 ولا خلاف في ان التمس در صفا ما اصطنع حركات القوم الشذبة لروم الاجال اذ ليس المراد بها ما يقع
 اسم الصلة ووجوده فيصل بالشذبة والى فتح تفسيرها بالجملة الجزئية والمطلق اذ لم يرد به الاطلاق
 وكان محملا الثالث انتفا من كاجب من شرطية فانها متفقوا ان صلته وعا قد يكون كمراد
 وحمل التعريف على اللفظ كما فعلت راجع التمييز للصحة عطف كما لا يخفى **تفسير** الصلة لا يكون الا
 جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه الحكم على ما يعتقد ان المراد بجزءه كونه او كون متعلقه

محمدا عبدا لله فالاول نحو زيد الذي فتر ابو الذر من غير غلام والى نحو الذي اوتك هو الذي
 اوتك غلامه وانك في مثل الشرايين ممنونات مجهول ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر
 فاعلها لكن لما كان اقف الموصول للمكوم وضيفا اصلها لم تسهل سبب من جميع ما ترضى الحكم الا ما يكون
 تصرفه لاصحابه لا يشبه وهو مجهول وجرادها جره كما هو مقدره نحو الذر عندك والذرغ الدار
 لان التقدير الذر استغرابه او موله نحو الفرب المقرب من هذا ال صلبه موله نحو الفرب وكما قال
 الرضوخه والاصل الفرب والغرب كغيره من دخول ال المشبه بالجره لفظا ومعنى انا لفظ
 فخره وانما معنى فخره ومع ما دخلت عليه مرفعه كالفردية مع ما دخل عليه فخره العفل المنجى
 للفاعل في صورة اسم الفاعل المبني للمفعول في صورة اسم المفعول ولذلك علمنا معنى المجرى
 ولو كان اسما فاعلا لم يفتقر الى بيان المجرى كالمجرى عن ال وسبب ان ال في الكلام على هذا الصل
 انظره في صديقه المجرى انت اذ في الطيفه يمكن ان يكون المجرى ال كقول الملك العظيم
 وقد اعتل ولم يانه وانقطعت عنه صلاته قوله انظر الى ايمان سواي لم يزل
 يزل السند او خلافه قبل خلافه انا كذا في صرح ما تكلم بها فانغم في عاني والشاه
 الواقي ما ففاد ووصله بالف ديناريا وقال له انت الذر وبنوه الصل وان العاد
 وهي الموصول الاسم فويان لغيره وهو ما دلوا واحدنا مسفود مذكرا ونون اشني
 كذلك او جميع كذلك وشركت وورما يصح التبعده ونحوه فالرض هو الذي للمفرد **الملك**
 عالمه نحو ابراهيم الذر وانه او غيره كذا في المثل الذر شربون وقال الاخص حين للبع
 ايضا وحمل عليه قوله والذر عاده بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وتبين

عنه صورة العفل

ما لك

ما كنت لكن فبده با اذا المقصد به مخصوص كما في الآية فانه لو لم يرد به جميع لما اجبر على جميع ولا
 اعيد عليه فغيره قال فان قصد به مخصوص فلا يربطه تشبهه وبعده بالذير والذير الثاني
 ضرورة كقول المشبه بن ربيعة وان الذر حاب يفلح وما يؤمهم بهم القوم
 كل القوم بام فالد ما قال ابو جهم ولا يعرف بها بنا هذا التفصيل بل تشبهه والبيت
 على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة وسبب ان ال في البيت غير ذلك **فبني**
 حمل ابن مالك البيت على الضرورة بناء على تفسيره للضرورة بانها لا تقع الا في الضرور
 يكن للث عرعة من ذره والكال ان كان للث عرعة عن ذلك من ذره بين يقول وان
 ال حاب يفلح وما يؤمهم فما يكون على هذا في البيت ضرورة واصل الذي في البيت
 لذلك وزن عم وسجع فلما اراد وصف به من يابن الاسماء الموصولة لكونها
 على وزن الصفات بخلاف ما ومن ادخلوا عليها اللام الزائدة تحسب اللفظ
 لا يكون موصوفا معرفة توصف بالكرة وانما قلت بزيادة اللام لما تراه الموصولا
 معارف وضعفا بدليل كون من وما من فبين بغير اللام وانما الزيادة اللام الزائدة
 لانها لو زعترة وادخلت اخرى لا وهم كونها للتعريف كذا نحو الرجل رجل
 وقال الكوفيون اصلها الذال ال كنه ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها
 لانا محركة للما يجمعوا بين الذال ال كنه ولام التعريف ال كنه ثم حرروا الذال بكسر
 واسمعوها الكسرة فتولدت الف وكلها قريب من دعوى الف في ال الف في ال
 لقب للذال في المفرد الموثق من ذوى العلم وغيره ثم سمع الله قول النبي **ما لك**

ما ولا تم عن حقيقتهم التراكيز عليها ذلك في الذر والسر وهما الاشياء والحذف
 في الاشياء يكون انما يخفف فيكون ساكنة واهل سبعة فيكون انما مكسورة او حاشية
 بوجه الاعراب والحذف فيكون الحرف الذي قبلها انما مكسور كما كان قبل الحذف
 واما ساكنة فلهذا من حيث **الاشياء** امرئى المفرد المذكر والمفرد المؤنث
 اللذان واللذان كالانسان كان **مفعول الخليل** والذين والذين **وبالبيان** المفتوح ما قبلها ان
 كان **مفعول الخليل او مجرور** وليست الالف في غير ملامة الرفع والياء في الالف
 والجر لا ينسب لمن من حيث حقيقته بل من حيث حقيقته على وجه مخصوصة الشيء كما في ان
 وتان جميعا وزين وتين قال بعضهم والعجم اتين مبريات وشينات حقيقته ودعوى ان
 كل واحدة منها صيغة مستقلة فحذف الظاهر قال الرفع لم يبين شئ من الاشياء التي هي
 ان يجرى المنفرد الذي يخرج واحدا وكان التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث والالف
 ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنى في الاعراب والبناء والبناء كالف الجمع فانه كالف بغيره
 انتهى وكان القياس في تثنية الذر والسر وتثنية دا وتان بقى اللذين والليان وزيان
 وتين كما بقى في الفخر من العرب المفعول من الفخيان بالبنات والواقي في تثنية فنى
 من العرب المفعول من الفخيان بالبنات والواقي في تثنية فنى
 من ذواته والبقوة في الفخر فخر فانا بين المتكلم وغيره ويتم فخر في شدة القول
 فتولى من المذوق او تاركه الفوق ولا يخص ذلك بالذرة في الفخر فالفخر من
 قرى بوزن السبع غير الرفع في قوله تم ربنا انما اللذين واحدا منى ما بين كما قرى في

في الرفع

في الرفع في قوله تم ذكرك برحمان والذنان بتاينها وجرث وبعين ربي كيقون
 نون اللذان والذنان في هذه الرفع تعبير للموصول بطوله بالصلة لكونها كاشية الواحد قال
 ابنى كعب ان على اللذان قتلا الملوك وفتحها الاغلا ما وقال الاقربا الله لو يد
 تيمم ما كان فخر لهم جميعا ولا يجوز ذلك في ذان وتان اللابس فيمن ان في نون
 الموصول ثلاث لغات وفي نون الاثمة لغتان **والاخرى** في وزن الضم بالضم
 وهو اسم من الالف والذات كما في الالف من الالف والذات من الالف والذات من الالف
 بعضهم فتحها حذوا على غير الذين للآخر عن الالف من الالف والذات من الالف والذات من الالف
 والظاهرة لا حاجة لادراك ذلك فان الالف ربه كعب بواد وبه كعب بواد وكعب
 وذلك كالف في الفرق **والذين** بالياء **مطلقا** في الاحوال الشارة الى ان الالف في الالف
 او منصوبه او مجروره ويرسم جلا وادمة فرقا بينه وبين الشيء في حال النسب او الجر
 التلاشي بينهما خطا ولم يعكس لان الشيء سابق فيسبق على اصله من اجتماع الالفين **بفتح المذكر**
 العاقل كير فيها ولغيره خيلاف في الكثير في الالف قوله رابت بنى على الالف كذا في
 على حد ما ان الدهر اذ تعقب قوله يا ابي له لشم الالف كانهم ما سيرف ابا والفتان
 برما صفها ما وقوله ونحن المهنرنا برس حبر باسباف منده صفال ما ومن
 القليل فيها قول الاخر يهيجي للموصل اياها الالف حررت بين والزمان
 وريق ما ومن الكثير في الذين قوله تم قال الذين امنا ومن القليل قوله ان الذين
 تدعون من دون الله عبدا واشتلكم وهذا بل وعقل كما في الجمع بغيره كما في قوله

نحن اللذين يسموا الصبا ما يوم الخيل غارة ملحا ما قال بعضهم واذا اوعب كان ربه
 بلايين وقد كذف نوبه جندة مرفوعا كقولنا ما قوس اللذو ليدكا يطير واشررا ما من
 روس فمك فربا بلصا قبل ما وصوبا كقولنا الاخر ما وان الذر حانت بفتح داء
 ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصفا بمرقد مرفود اللفظ مجموع المفراد وان جمع الذر
 او اجميس الذر كقولنا فمكش الذر استوفدنا راء اركش جمع الذر استوفد فمكش
 اللفظ ثم قال بوزم فمكش المزدول كان في الابر تحفقا من الدين لم يجر افراد المغير الرابع
 السيد وكذا قولنا والذر صا بالصدق وصدق به اولئك هم المتفون اما حذف النون
 من الدين كوجان الرجال الذر لوالكذا فهو قيل كعلة اللذان المشي فله الرمز قد يقين في
 جمع الذكر اللابن ايضا مطلقا وبعض يزيل برب ورسه قول بعضهم هم اللادون فكلوا القل عن
والللا بهززة بعد ما ياء مكنة كالف ضرة **والللا** تبا فوقا نيزه كان الهززة واللوا في وزن
 الهواوي وقد كذف ياء ما اجترأ بالكسرة **بجمع المومث** وقد تغير في الالي واللا يفتح
 كل منها سكان الاخر قال باجمي جيا جيت الالي كن قبها ما وعلت مكا لم يكن مقل من قبل
 وقال ما فابا ونا با من سنا عينا الله قد همدوا الجرا ما امر الذين في المشركين
 الموصول هو من بفتح الميم للم كوجا بطن تمام ومن فاما من قاموا من قامت
 ومن قامت ومن قمن ونامة الغير العالم في قامت على اعدا ان ينزل منزلة كود من
 اضل عن مذعوبين روقن الله من لا يستجبه وقوله ما اسرب اللفظ بل يوجب
 لسا الى من قد هويت الطير وقوله الامع صبا ايها الطلل الالي ما وعلت من

كان

كان في الضم ما قد عا والاصم ونداء اللفظ والظلل سوغ ذلكت الشايبان يفتح
 مع العا قل فبن وقت عبيد من كود منهم من عيشه على رجليه المشوكة الالف ن والطار
 الشايبان يقرون مع العا قل في عموم فصل من الوصول كوفهم من عيشه على بطنه ومنهم من
 يمشي على اربع لاقرانها ما قل في كل اية لان الدابة لغا ما يدب على الارض ما قل كان
 اذ غيرة لاربن م من الا وفتح ما لما لا يعقل ويرى ذلكت عن النبي ص كما في كثير من
 كتب الاصول وغيره ما ابن الربير لم يسمع قوله لم اكم وما بعدون من دون الهمص
 جهم قال لا ضمن محمدا فناء الالاسي هم فقال ليس قد عبت الملائكة ليس قد عبد الربير
 صولا لا حسب جهم فقال له صا الله عبد والما اجمكت بمنه فمكت بالما لا يعقل ونا في الحقل
 مع غيره نحو سجع الله في السموات وما في الارض اللهم امه كقولك وقد رايت شيئا من
 بعيد لا تدرى الشبه هوام مدد النظر الى ما ظهر وزا وبعضهم ولا نوع من يعقل نحو وانحوا ما
 كمن من الشء وروده ابن ابي جابان النوع لا يعقل هذا استثنى عن يعقلون لما لا يعقل وكما عن
 الرخس من انه قال كنت في حضرة بعض الوزراء والجلس فاقص بالفضلاء فلهم الوزير عن قوله
 نعم اوما ملكت ابانهم فكلوا فم يقص الوزير جابهم فلي نفس الاصل ما بان يكون لغز
 العفلا فاذا اطلق على العفلاء واكثر مراعاة الاصل فيربو يوجب ذلكت والاناث
 اقرب الى غير العفلاء من الذكور فم على الاناث انهم وقد است راليزة الكش في
 ما ستره وذهب بعضهم الى انها تستعمل لما لا يعقل ولغيره نحو ما سمع من قولهم كان
 ما سخرن الله وسبنا ما سخر الرعد بحده والسماء وما بنا في الايات والذر عليه جماعة

في قوله تم والرفيق كل دا بتر م م

٧

من المحققين ان التعريف بين من وما في اختصاص من بجزء المفعول وانما هو ما اوجبه في غيرهم
 انه هو اذا اريد الذات واما اذا اريد الوصف كما تقول في الاستغناء به ما زيد من فعل الهمزة
 وفي الموصولة اكرم ما مشت من قول الرضا ان الرضا عدو العالم اذ هو ذلك فهو كجمله ما
 دون من كالموضع على ما ذكره المحققين وهو صواب المقصود وغيرهما وان اكرهه قوم ومن
 ثم قال في الكثرة في تعريف قوله ثم فاكثر ما طاب لكم من النصف قبل ما ردها بال الضمة
 ولان الاناش من العقلاء كبرين غير العقلاء منه قوله تعالى اذ ما ملكتم بما كنتم فاشر
 بقوله زما بال الضمة ان المراد فاكثر الموصوفه به من غير ان يكونوا اشبه بالاشياء
 ويجوز النسبة والامداد ذلك الى غير ذلك من الاوصاف والداخل في صفة كونه من
 اسم فاعل المفعول كجاء في الموصوفه كالنذر وصف به وهو غير مشتق كما سيبه كصفة
 غلبت عليهما الاسم كالاطع والامر والوصف او دل على التفصيل كالا علم والافضل
 قال في جميع ذلك التعريفات في اختلف في الدخول في الصفة المشبهة كالمش في صفة
 بعضهم انما فيها في موصولة والاصح ان الصفة المشبهة لا تكون مضافة الى كاسية وتكون
 الى مفعول النذر والترادف في الجمع بحسب ما بين الصفة المشبهة كالمش في صفة
 والاضاربه والاضاربان والاضاربان والاضاربان والاضاربان والاضاربان والاضاربان
 والترادف في الاوه ونحو ذلك في جمع الجمع والاضاربان والاضاربان والاضاربان
 بحر وقد توصل بظرف او مجزئة اسية او مجزئة منها مضافه فالاول كقوله ما من الازال
 من كراي المعدا فهو غير ذات سوية والثاني كقوله ما من الغوم الازال

من

منهم لهم ذات رب بنى محمد والثالث كقوله ما كالمبروح ويندر لاجب موحا
 مشر مستديم المحرم ذور شد والجمع فاعن لشر فلا في الغرض وان ما لك في الاخير
نبيها في الاول قال السيوطري في كتابه لم ار احد اكل خلا فاحل ان يجلبها موصول
 او اللام فقط كما قيل في ذلك في ال معرفة ولما ردها في ال لكن المفهوم من عباراتهم
 الجزم بنها كجملتها الموصول خصوصا قول ابن ابي حنيفة وصحة اللف واللام وتجرى المعرفة
 بال لفظ انهم واستشهد بعض المحققين بعدم الفرق بينهما قال في تخصيص الكثرة في
 التعريف كالم انصرف على الثاني ما نقر من ان ال المذكورة موصول بحسب الاصح
 وليست موصولة حرفية فاللازمة لعود الضمير عليها في نحو قد اذاع التقى ربه ولا لنا
 لا نوال مع صحتها بالمصدر ولا عرف تعريف خلا في الغرض لا يجوز عطف الفعل
 على مفعولها كقوله المغيرات صيما فان ثمنه بانها من الالة اعز في ثمن ولانه لا يتقدم
 عليها مفعول مفعولها لا ياتي بها في ال الضارب وحمل اللف اذا كان الوصف الدافعة
 عليه للمدوث ولم يكن هو للعمود اما اذا كان للثبوت كالمؤمن والهانع قال في شرح
 تعريفاتها قال في النفا راية في شرح التلخيص واما اذا كانت للعمود كما في قولك
 حابي ضارب فان كرت الضارب فافلا في شرحها ايضا قال في الفرق
 لبعض المحققين وفي نظر ان هذا انما يتم لو لم يات الموصول بتعريف العمود والتلخيص
 ان الاقلام الاربعة للتعريف كبرية الموصول الثالث على القول بان ال اسم
 فالشهور انما اسم موصوف به باسمه غير مقطوع من شئ وزعم المحققين ان بعض النذر

وانهم كثره استناده لموصوله الى وصف المعارف نيكوه بالذوق قد نواته اليه
 وهدا و تارة اليه والكروه و تارة افتقدوا الى الارجح كانه في المفصل ان الالغ الذر
 حرف تريف وان الالغ تريف من الموصولات من عنك التريف الالغ كونه تقيفا و
 دعوى لا دليل عليها وفيها ما رابت من جعل الالكس عين الحرف وهو بطل واجبي
 بفتح الهزلة وقد يبا اليه ويغير اذا عدت في المنبنيات ان تقيده باذا اضعفت
 وكان مصدر صحتها غير اعمد وفا توفيقه ثم لترغم من كل شيعه ايهام اشدي ايهام
 هو اشدي الالغ هو اشدي فان لم تصف لموصو حذف مصدر صحتها او اضعفت
 وذكر مصدر صحتها كانت موصوله اليه نحو جالي ارقام واروقا ثم و ايهام هو قائم بذا
 من باب سيبويه والجمهور و مختلفا في عده بنا لها تفصيل شده افتقدوا الى مصدر صحتها كونه
 وهذا السينم بنا اذا حذف مصدر صحتها ولم تصف وقيل لان في سها الالغ
 مخالفه لفظه نقص عن الترميم و سببه رجعت الى عده اجازة و بنت على الفهم
 تشبها بقبل وبعد لا حذف من كل ما بينه والكوفيين وطى لفظه من الالغ بان تاظهر
 لي ان سيبويه غلط الا انه مرضع بين هذا العده بان يقول بغير ايهام اذا افردت فكيف
 يقول منها اذا اضعفت واولوا الالغ الكايزا والعليق بغيره تقيفا وجعل سيبويه
 ذلك لانه قال وهو الالغ جوده و قال بغيره فخرج من الخندق بغيره في الالغ هو
 الالغ فلم اسع اعمد يقول ضرب الالغ افضل من كل الالغ بغيره ولا يعمله في الالغ
 ومعا و يعقوب ايهام اشدي بالصب على هذه الالغ وانما لم يبين عند عدم الالغ

ببرونه مطلقا قال
 الزجاء م م

مطلق

مطلق صدر من اجتماع تعبيرين الب وحذف المضاف اليه و حرم الالغ في الالغ مطلقا
 في قوله ثم اسلم على ايهام افضل او تقديره انما كرم منهم يا فتاه و اجازة بضم افتحا الى
 الكوة نحو العجني اسر على اوى بجلين واسر على اوى امرأة واسر اتيين واسر على عندك
 و اجازة بوزن منه لا يباح كونه والموصولات مضاف وقد تقيدها علامه الفروع في الالغ كانه
 ابن كيب ان خفاك ايد و ايان و ايان و ايان و ايات و يرم استقبال عملها و تقيدها
 عند الكوفيين و افتقره ابن ميثم في الاوضح و حذف لفظه البعديون و جمعهم ابن الكلب قال
 ولا يجزى للكوفيين الا كون ما ورد في و فن ما قالوه انهم و هو وجوب تقيدهم العمل تصعب
 الفرق بينها وبين الشرطية والاستقيا سبب مثل الك لانه حلقه بونس لم لا يكون العجني ايهام
 فلم تكن له سنده الالغ قال اسر كذا خلف فقال الالغ الالغ استجيت لك بفتح الخزان
 مراده بفتح كذا كذا وجدتها و ليس في وجوده كذا كذا بفتح ان يكون مع المستقبل الالغ
 هذا تجمل الفرق بين المستقبل والالغ فان الالغ يمكن ان تجمل للفرق بينهما قال الالغ
 وعلل جعفر ابن بشار في بيان قال اسر موصولة على الالغ و الالغ لا يتحقق الا في المستقبل
 الالغ لا يرد مقطوعه ولا مبدوءه بخلاف الالغ و هما كذا فانها محصوران فلم كان
 الالغ م في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت موصولة على الالغ و ليس له ان الالغ
 مختلفان ولا يتعلق الالغ بالالغ انهم و انكره ثيب موصولة اسر و علم انها استعملت الا
 استعملت او شرط قال لم اسع ايهام هو في مثل ان تقيده بالالغ هو في مثل جاز و رد
 بالاسع قال اسلم على ايهام افضل في الالغ الالغ ان لو كانت شرط او استعملت الا على

ولف واليه عليها وليست منفردة ولا حال لا تقوم ان فيها انما الحركة والاصلة للذات اذ ليس في البنية
 ذواتها فاذا انفردت الموصولة لتب التوصله وحق عند طرفها من العالم وغيره من كلامهم
 لا و ذواتها الساعية و ذوات سنن بن الفعل الطاء فان الماء ما وادى و قدرة و غيره
 ذواتها و ذواتها و ذواتها و ذواتها و ذواتها و ذواتها و ذواتها و ذواتها و ذواتها و ذواتها
 على كون الواو و منهم من يربها اعراب ذواتها من غير ما هو في اعرابها من ذلك كما ترى
 لانه المسموع كقولها ما تحب من ذواتها ما كان في اعرابها بان سبب ان وجود
 مع عدم المعارض و فيها اربع لغات اشهر ما قرأ غير عدم نظر فيها مع ما فيها و ان يزداد
 لمعنى المذكور و منها و مجموع ذواتها من ذواتها و منها و مجموع ذواتها و منها
 الا ان في طبع الموصولة ذواتها من ذواتها و منها و منها و منها و منها و منها و منها
 اعرابها في حال ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها
ما اجتمع من في الاصح **الاسمها** انما يشترط فيها مع ذلك ان لا تكون الا ذواتها
 كما في التوازي و من ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها
 ما اذا انزل برسم الذوات انزل و قول الشاعر **ع** و قصيدته ما ان اللوك غريبت
 قد طلعها ليقال من ذواتها ما و قوله ما الا ان قبي لدر الظا عينها ما خزين فري ذواتها
 كما في ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها
 كون ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها
 است و هذا تخليص طليق **ار** و الذوات تخليص طليق و احب بان يذات طليق طليق

و تخليص

و تخليص حال ارد و هذا طليق اعمولا لك و ذواتها كالك اعم طليق و طليق هو ال ص
 للخال و اما طليق نفسه على ان الجملة كانت منفردة فقدت مبدية في غيرها من الترتيب و الا
 و قال الشيخ سراج الدين البقعي يجوز ان يكون ما حذف في الموصولة من غير ان يجعل هذا
 موصولا و التقدير بهذا الذي تخليص على حد قوله ما فواته ما يتم و لا ينيل كقولها بمعدل في
 و لا تتقارب **ار** ما الذي نعلمه قال ولم ارا احدا غيره على هذا انتهى و هو حسن **الثاني**
 مع بل الاصح في ذواتها من ما نقل عن بعضهم من منع كون موصولا بعد ما قال لان الاصل في
 ذواتها ان تكون اللام في رده لسبب لكن لما دخلت عليها ما الاستغناء منه و حرف في ذواتها
 جرت عنها عن سبب اللام و ذواتها الى الابهام فخلص موصولا و لا كذلك من تخصيصها
 من ليعقل فليس فيها الابهام الذوات و اسند الى الجوز و السبع و هو ما مر و يذات الموصولة
الست **للكما** و ذواتها فتكون بلطف واحد للجمع و لا يرد ما مر في ذواتها
 اللغات لانه ذواتها **مسئله** في معنى ذواتها الموصولة **اذ اطلت** ان في ذواتها
 ما اذا صنعت و من ذواتها **فج** بعد ذواتها بعد مفعول عن ضمير ذواتها و ذواتها
 لا تتقارب الشروط التقدير و ما **من** الاستغناء من ان **مبتدا** في كل موضع و ذواتها
 مع مصلحتها خبرها و العا **م** و ذواتها مستغناء من ذواتها و جواب عن كل منها في
 المرفوع او ذواتها في الفتح رباط بين السؤال في كون كل منها جملة اسمية فقول
 الا **ان** و ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها ذواتها
 و ليس لو كنت ما ذواتها في رفع العفو في رفع العفو **ار** الذوات في رفع العفو و البذل

كجواب نقول اذا صفت اجزاء ثم ردت ذارابت ازبدهم عرفوا قال هو الالف لان
 المراد ما في قول : انجب فنجف امضال و باطل : ويجوز ان نصب بتقدير الفعل المذكور في
 السؤال والاول اوله ولذلك لم يقرب المعنى غيره **تفيس** قوله ما من مبتدأ من معنى ما في
 سبويه من جواز الاجزاء لم يجر من كونه متصرفا من الاستفهام وعند غيره ان ذاته المثاليين
 مبتدأ وما من خبران مقدمان للرد لهما الصدد ولا يكونان مبتدئين لكونهما خبرين ويجوز ان
الغايه اصل ذارابته ما بين ما ومن وقد جعلها كما كتبت فتر ما صفت ذارابت
فما امر ما من حيث **مفعولان** مقدمان على الفعل بصفت ذارابت وهذا التام في
 ما ذهب الكوفيان وان ما كتبت من جوار زياده الاسماء والبحر في هذا قد هو كوفي
 لك **تري كسما** امر ما من **معها** امر ما في خبر ان اسما واحدا من الاسماء الاستفهام
 فماذا صفت بمعنى **اي معنى** صفت من ذارابت **بجزئي** **شخص** ارابت وهي
 ذلك قول بعضهم عما زان الالف لزم مطاوع اسم الاستفهام بتركيبه
 ذلك لثبوتها كما سبغ **فالكل** **ارجموع** ما اذا من ذاته المثاليين مقدم على
 نصب بصفت ذارابت **في الجواب** من كل منهما **على التقديرين** امر ما تقدير ما رائده
 في تقدير ما تركيب مع اسم الاستفهام **نصب** امر ما تقدير ما رائده في تقدير ما رائده
 لبطايق السؤال في كون كل منهما **مفعول** للاحسان او زيدا بالنصب **صفت** الجواب
 ذارابت زيدا **امر** **الوجهين** في الالف في قوله **بجزئي** **عمر** **وقل** **العفو** **بالنصب** **والبدال**
 كجواب نقول اذا صفت اجزاء ثم ردت ذارابت ازبدهم عرفوا **عمر** **وكجزئي** **الرفع** **تقدير**

بتدأ

بتدأ محذوف والاول اوله ولذلك لم يقرب المعنى غيره **فمن** **عليه** امر ما رائد
 المثاليين ما اذا كان بعد ذال فعل لازم **نحو** **ماذا عرض** **وماذا قام** **فذا** **يجوز** ان يكون موصولة
 امر ما الذر عرض من الذر قام وذلك ان لها فكما كتبت فتر ما عرض من قام وتركيبها
 ومن موبها بمنزلة عرض و امر شخص قام واسماء الاستفهام على الوجه الثاني **بتدأ**
 وخبرها على الاول فاص صفة وهو خبر على تركيب سبويه كما تقدم ويحتمل ان يكون
 الجملة **الغنية** **الان الجواب** عن كل من السؤالين **رفع** **مطلقا** امر ما كانت ذارابت
 او مفعول او مركبة لان جملة السؤال اسبغ على كل تقدير فبطايقها كذلك ولا يجوز ان
 يقع ان يجوز ان يكون الجواب مرفوعا مع عدم المطايع وذلك فيما اذا قدرت ذار
 موصولة احد المثاليين ورفع الجواب بتقدير الفعل المذكور في السؤال فيحصل المطايع
 فيبتدأ ان يخبر بالرفع الجواب على انه خبر مبتدأ محذوف لتصل المطايع وعلم البديل
 حكم الجواب **تفيسا الاول** ما اجازة المصنف رحمه من تركيب من ذارابت **بركلام**
 جماعة ومنع ذلك بالالف في مواضع من اجازة وتلخيصها في غير ما يخصها اجاز
 جواز ذلك بما اذا لان ما اكثر ابيها فحسن ان يجعل مع غيرها كسر واحد ليكون ذلك **الظهر**
 لسنن ما لان التركيب خلاف الاصل وانما عليه **الدليل** مع ما هو قولهم لما ذاربت
 بثبات الالف **الثاني** اذا قدرت ذارابت ماذا صفت ومن ذارابت خبر **اللفظ**
 فقبل ماذا صفت ومن ذارابتها زيدا والاول والثالث ايضا الا انه قد يرد ما عفا او كونه
 لا يتعين كون اسم الاستفهام مفعولين بل يمكن ان يكونا مبتدئين **وخر** كل منهما الجملة **الغنية**

والعامة الغير المقدرة او للمفرد وان يكونا مفعولين افضل من ذلك في شرطية التفسير والاولى
 اول سلاسة من الاضمار وكذا يكون الجواب رتبة على الترتيب بق السؤال الثالث
 وقع لكثير من المتعاقبين في تعلق كون ما اذا من اذا اذرك مفعولين مقدماته انما تقام
 للذو لهما الصدر بضمهما من الاستفهام وهذا بالنسبة للامن واذا صحح واما بالنسبة للماذن
 فغيره نظر فقد ذهب بعضهم الى ان ما اذا من ادوات الاستفهام لا يجرم صدرتها
 وانها كذلك عند العرب ونقل عن ابن الرجب القدر انه صنف في ذلك خمسة
 ذكر فيها سواها بجمها غير صدره ال ابن مالك في التوضيح لشكليات ابي الصبح ما نقله
 في قول ما اذا است بدعي ان الاستفهام اذا ركب مع ذائق فرق وجوبه التصدير
 فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونصباً فالرفع كقولهم كان ما اذا والنصب كقول عائشة اقول
 ما اذا واجز بعض العلماء وتوهمها تسمية كقولك لمن قال لكث عشر وعشر وعشرين
 ما اذا انتهى وتبين في ذلك انه لا يجب ان يقدر الفعل الممدود في شرطية الغير
 في نحو ما اذا ضغفه بعد ما اذا بل قبلها ابر صفت ما اذا ضغفه بخلاف من اذ اذ اذ
 قال ابن جهم من اذ هو ما اذا ان يكون كلمة اسم جنس غير شرطية او موصولة بمعنى الذي
 على خلاف في استخراج قول الش عر ما واذ علمت ما نقله ولكن بالمعنى متى
 فالجهد من ان ما اذا كلمة مفعول وعي ثم جعلت في حال السير في ان حروف موصولة
 بمعنى الذي وقال الفارسي في مسمى من قال لا في الرفع في باب ما اذا في الجاهل من
 الموصولات انتهى فنخلص ان ما اذا في حقه اذ هو ان يكون ذائق رتبة او موصولة

فيها

ادواته

او زمانه وما في الشارة استفهامه الرابع ان يكون مجموعها اسم استفهام كما في ان كمن
 مجموعها اسم جنس او موصولة على القولين وبوجه الاوجه ما عدا انما كس ما رتبة فبين اذا
 ايضا الخامس ما تقر من جهة الموصولات فيما ذكره من رتب البعريين وزعم الكوفيان
 ان جميع اسما الاث رة تقع موصولة لقوله ثم ثم انتم صولا وتقولون ان اسم الذين
 وقوله وما ملكت بينك ابراهيم بينك وان الاسم المتعلق بالاسم يكون موصولة لقوله
 لعمر لانت ببيت اكرم احله ما واقعة افان في بلاه مثل ابراهيم الذي
 اكرم احله وان الكثرة الواقعة بعد ما جملته فحصل ما بعد ما نحو ما اذ ارجل فترتبه فترتبه عند
 صلة ارجل ان الكثرة اذا انفقت الى المعرفة جاز وصلها كقوله يا دارية بالعليا
 فالسنة يا فاعليا صلة لدار وكل هذا يجوز عند البعريين على ذلك **فكامل**
 لا يمس بذكر بعض اهل اللغة رحمة الله تعالى من احكام الموصول مما في خبر اليه
 وتسمى في الرتبة عليه وذلك في مثل احدتها لا يتقدم الصلة على الموصول فلا يقع
 جاء في اكرسة الدر ولتاسا خرج من خبره فلا يقع الذي زيد اكرسة ولا عما استخس منه
 فلا يقع جاء الذين الازيد اكرتهم ولا يخلق ما قبله بان يكون مصدره سبل او لكن او علما
 جواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق باقبل الموصول ولا يفصل بينهما بحضي كمتابع
 وغيره فلا يقع جاء الذين كلهم ضربوا زيدا واعتقت جملته الاعراض والند اذا وليه
 كقوله قسم ما ما اذا ولا عني المقدور رت لما بكفك بالجم حصره وتضليل
 وقوله ما ذاك الذي اركب ليرف الكا والهي بين فرحات ابن طبل وقول

الأخوات وانت الذرية عند موت بمشهد ما كرم و ابواب الكارم و احمد ما و عند قوله
 تعش فان ما حدثني لا تخونني ما كمن مثل من ما زيب يعطيان الثانية قد كيدت ما علم من
 موصول اسم عزال اخيرا راعه الكوفيين و منهم من الكف و شرط في بعض كتبه كونه مطوقا على
 موصول آخر و من بينهم قوله تم هذه امة بالذرية انزل اليه و انزل اليكم و الذرية انزل اليه
 اليه ليس هو الذرية انزل اليه من قبل و لهذا اعيرت ما في قوله تم قولوا امة بالذرية ما انزل اليه
 و ما انزل اليه و قول حسن ما من لي رسول الله سلم ما و يدعه و غيره سونا و قول
 اقواما الذرية ارباب اصحاب و عزم ما و حواء اطع بسبوا ما ارض من يدعه و الذرية اطع
 حواء و منع ذلك المبرورين و خصوه بالشر فالرض و لا وجه للعلم من ذلك من حيث التبع
 اذ قد كيدت بعض حروف الكثرة و ان كانت فادعينا كثرية و سبوا ليس الموصول بالرفق
 بالرفق منها و لا كيدت من الموصولات بحرف الا ان في المواضع المتضمنة كما في في الافعال
 المتضمنة و ذلك لقوة الدلالة عليها و كون حروف التثنية كالانثى منها الثالثة بوزن
 حذف الصلة قبله لانه صفة اخرى كقوله ما و عند الذرية اللات كذات احسن ما
 عليك فلا يفرق كيد العوان ما ارضه و كذات او دلاله غير ما كقوله ما نحن الال
 فاجم جوعلت ثم تجزم ان ارض الال عرفوا و التزم حذفه بعد اللين مطوقا عليها
 الرضا و قصد منه التزم و ارضه فذوقه ان الذي يهين الصغيرة والكثرة و صلت الى مدرك
 العطف بقدر العبارة عن الاعطية فلذلك رتبا على اية ما يميز صفة مبينة و يكون ان يكون
 تصغير اللين للتعظيم كقوله ما زو به و تصغر منها الامل ما و هو تصغير اللين كقوله القيس

لان

لان قيس التصغير ان يعم اول المصغر و هذا ابق في فتحه الا صيغة فقا بين تصغير المصغر اللين
 و عوضا عن ضم اوله و زيادة الالف في اخره كما فعلوا في نظيره من اللذيا و ذيا و من العرب
 من يقول اللذيا و اللين يعم الاول على القيس فجمع في التصغير بين العطف و الالف و سبوا الله
 على حذف العطف عند الكلام على هذا الصلة في حدقة الجمال من الالف و منها ارض اللين
الركب وهو ما ارسم وهو كالجنس يشمل الممدود و غيره من الاسماء **ركب من العطفين**
 مستعملين اسمين او صفتين او حرفين او صفتين او حرفين و هو ما لا من قول ابن ابي
 من كل من و هو كفضل اخرج ما ليس بركب و مثل قوله و ما يظن انهما ليس من افراد الممدود
 فخره بقوله **ليس بينهما نسبة** ارض الركب و اورد في كونه عشرة فانه يخرج بهذا القيد
 ايضا مع انه من افراد الممدود لان بين لفظة قبل الركب نسبة العطف اذ هو خمسة
 عشرة و لذلك حكم بتصغيره حرف العطف و يعين النسبة و يخرج منها بوزن النسبة و
 فوط القفا و قال بعضهم و قد باب بان القول بضم هذا المركب مع حرف العطف و كذا
 نحو بيت ما نحن مع حرف كجر حكمي لنوجيدان و كالعديل في غير لوجيد مع العطف
 كما سبنا و الا نقس عشرة من القيد المخصوص بيت بمنزلة صفة البيتين فما اشهر
 من تصغير بضم حرف العطف كقوله عشرة حكمي كما زب ليس لغيره من العطف في كل ما حكمي
 انصرف مثل فان تصغير اللفظ الثاني **جوابيا** ارض اللفظان **كخمس عشرة** ارضه
 و عشرة حذف و ارض اللفظ تصدرك اسمين و فرجهما للتخفيف و هو الاول في نفا
 الا ان في سبوا حرف و ان في لغته من حرف هو الواو و كان الالف على و كذا بشرا

من قول ابن ابي
 و ليس بركب
 ارض اللفظان
 كخمس عشرة

بان الحاصل في الاعراب وكانت في غير موضعها نقل الركب **وجادى عشر** بفتح الياء و
 وهو الاصح وبارسكونها تحيفا كمن في عشر واثربا يرا هذا المثال ان اسم الفاعل على
 من العدد المركب من العدد المركب واستشكل بناؤه لعدم تضم الشا في حرف عدم استقام
 التمر بتقدير جادى عشر لان من واعد من اعد عشره لا جادى عشره كما ان ثمرات عشر
 واعد من ثمة عشره من الثمة والعشره لا واعد من الثمة عشره ووجب ان يترك العطف
 موجود في جادى عشره وبارسكونها ارادوا بآء اسم من على العدد المركب كما بنا ذلك
 من العاطا لا و التركت العشره ولم يكن بناءه من مجموع المركب لا مع لغا وهو فاما لان
 لفظ الفاعل على اسم ثلاثة زير في الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثمة ولا مع
 حذف بعض حروف كل واحد منها وانما الاخر لمل التباس كل واحد منهما كما جادى
 فاشتر من اعد عشره كونهما في اسمي فاعلين والذين في مفردين وهو من العطف والاضطر والى
 ان يوقعوا صوره اسم الفاعل على الرخصه سبكا فخرجوها على احداهما لفظا ويكون المراد
 من حيث العز كونها من المجموع لان العز اهد من مجموع العددين فاختر الاول لوجوده من اول
 الاعراب المراد المفرد من التعدد والعدد والمطف ان في لفظا على حث الصورة ويحطوف
 من حيث العز على العدد المشق ذلك الفاعل على ثمة فوجه عدد ومطوف على عدد لا متعدد على
 متعدد ولا عدد على متعدد فالعطف في ثمة كلفه بدل العطف على ثمة فظهر
 ان جادى عشره وكذا اوانه تضمن العز حرف العطف يستحق فيما ذكرنا المعطوف حرف ظاهر
 كما في اهد والعشرون لا يكون متعددا كما في جادى عشره وقيل انما هي العز في افعالها

اراقوات

اراقوات في عشره وبارسكونها عشره واوقات جادى عشره وبارسكونها عشره
 عشره الا في عشر الا في عشره في عشره وبارسكونها عشره وبارسكونها عشره
 عشره الا في عشر الا في عشره في عشره وبارسكونها عشره وبارسكونها عشره
 المقضية لبناء جادى فاعلم انه لا يشبه العطف ما حذف الوزن من الاصل اثنان عشر
 فلما حذف الواو صار اثنان عشره فلهذا وجوب الوزن الذي يوزن بالانفعال مع
 حذف الواو الذي يوزن بالانفعال في حذف الوزن تشبها له بالمعنى فوجب ان يوزن
 في اعطى حكم الكثرة لا حكم الجوز فوجب البناء على الاعراب وتغيرت بناءه في ثمة
 احرف وقيل انها اعرب لان علامه الاعراب هو حرف التثنيه ومع وجوده لم يكن ان
 ومع حذفها بطل دليل التثنيه وليس لثان في زيدان وبارسكونها عشره فامر قديم
 العطف لانا قصدنا الشيء والمجمع جود علامه التثنيه والمجمع كونها اعرابا وانما على الثمار
 ما ذهب اليه ابن كيسان وان درستون من انه من مركب مع العقدك ترا جادى عشره
 في الاحوال السامه كاختلاف وان وذن واللذان والذين وورد بانه لو كان منبذ ارم
 لانها نظير الفتحه في الواحد ولندا قالوا لا يدين لها لكت **تنبهان الاول** استعمل جادى عشره
 عشره بنينه الجوزين نظروف كوهو بائنا يوم ويوم وجب مع س و وهاين هين اربو فبونا
 وجب عا ث و وجب في واول كوهو جادى عشره بنت ولقيه كلفه واضرته بجوه
 ارمه معا بنى لبنه ولقيه متوا جهين ذور كلفه ثمة وكلفه ثمة كان كل منهما كان كيف هما
 من التولى واضرته كاشفا للجوز فاضرته ارضت ف بجوه ارضت مع ارضه فبعض الفجر

من العوا والوجوه من الجود قد تصف هذه الظروف والاحوال الامور لما يكون المعنى
 فيها هو ما يتبين يومنا بعد يوم وصباحا بعد مساء وجنا بعد جنان ووجهه رزقنا حيث
 او غنيت ولبعضه الكفر مع الكفر او بعد كفرة واخره محرومة مع كفرة فان فرقت عن الظرفه والى
 وجهت الاضانه واتسع التركيب قال ما ولولا يوم لوم ما اردنا ما جزاكت والقوم لها
 جزاء ما واستعمل كل عشرة وجوبا احوال لازمة الى كثر فواشترت لغيره من رزقنا في الكفاية
 وكما وفتح مخرج كبر الفاضل كها بمنزلة من وسقط بين بين اربعين مخرج واليت وبين الش
 زائده لان بين تفقير شين وعلا ابان ذلك كواقتضى منصرف العطف قال الرزق
 في هذه المركبات الاضانه كما سمت في الذكره قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها الاضانه
 العطف كما في الابدان التي يمكن ان تتحمل لوجه ذلك ان يملك لما يمكن لانه لا يظفر فيه
 والما ليشمل قد يخرج من ذلك كما تقدم على ما له في حوزها فانهما فاصف مع كونها احوالا
 وظروفه وانما هذه فلا زمة للمال لانه ليس لها حاله غير ما فعل عليها واما اشتقاق هذه الاحوال
 فتشترط اشتراط غير ضمنية ان تستمر ولم تنقطع ولينزل بالجمع المجرى والمطر وقسره
 وشد من الشذوذ والفقير وشد من التبدل وهو الاستئناف التسمي بدل من الباقين
 شذوذ بزواله في الاصل او من شذوذ البصر ان شذوذت وفتح من كذب وهو القطع وفتح
 ان قولهم فلان مناع اركواب ففتح الهمزة في قوله لا يوزن هذا التركيب في غير الظروف
 والاحوال كقولهم وضع في جميع مخرج الفاضل وكذا في قوله ليس لنفسه من اكله في
 والبعول السنين والتقدم اريد في حوزها وفسر بعضهم لوقف لوقف الشذوذ فغلبوا واد

بانه لا يزوج ولم يكد الكون اليه ونصف الثاني تبديف في عشرة اواخره الا في عشرة رزق
 الاستحقاق المعدود في قوله خمسة عشر فيجب عند البصر بين افعالها في الجرحين في كسب
 الاعراب في احوالها في افعالها الاول على ما بناه قال امر لانه ربه وكي الكوفون وحقا
 ثابته وهو اضانه الاول الى الثاني في قوله خمس عشرة في غير كسب واجازوا ايضا هذا الوجه دون
 اضانه الى استحقاق المعدود في قوله خمسة عشر ورايت في عشرة ومررت بخبره في
 بالاضانه في احوال الثاني واعراب خمسة بحسب الواصل واستدلوا في ذلك بقوله
 كلف من عنده وسقوتها بنت ثمانه عشر من جهة ما قال ابن بابشاذ في شرح المحل
 ولا دليل فيه لان الشرح موضع ضرورة وليس هو ايضا مشهور الثالث اذا لم يكن في عشرة
 ما يقضي الثاني في غير حرفا في ثمانه ثمانه اعدادا وهو الفصحى افعالها الجرحين في البن افعالها
 للاصل الثاني في اعراب الثاني في غير ظرف مع التركيب كسبك الثاني في الاول الى
 الثاني مع حرف الثاني في ثمانه افعالها في اعراب الثاني في مع في سبب البن في ثمانه
 احرف في الاصل لان ذلك الاصل المحكي بالعبارة في الرض **فالا** تبين ان في حرف اعراب
 الثاني اعراب بالانصرف كما سيجي في بابها لانها بحسب البناء في غير وهو في حرف
 كعلتك علم لبلد باث م والبعول الزوج وكتب اسم صم ووق العنق وكتب كنه
 كنه لدهما اعني في اعرابها **ان** في قبل **التركيب** صبيانه ان كان قبل التركيب
 صبيانه كسبويه افتتح اعرابه وكان صبيانه في اصله فوير من سببوه مني في الكسب قبل الاز
 لانه صوت لا يخط لانه الاعراب وفتح في حوزها من النفا والكنين وكان كسبه

في تفرقة وتبدد في البلاد عيانا يصل اليهم سبل العرم واللاية ركن يتر عن الابنا والاسم
 فيتم في القوة والبش بهم منزلة الايدى في تفرقة المضاف واووب المضاف اليه وهو ايدى اعراب
 ثم خفت الهمزة من باب وسكت الياء في تخفيف ذلك لا يوجب ان قال ابو جهم
 في مخرج المفصل ولو قيل ان سوب على الصواب على الحال الا انهم سكتوا الياء من اجز ودي
 تخفيف لما جرى في كلامهم كغيره فصارت كالاشراك كما كان ذلك في قولهم اعط القوس في
 المكان فزبط الصواب الا انهم لم يردوا اسكان الاول وهو في موضع نصب وراو ورو
 التركيب حكوا باب والذير يمكن ان يقر عنهم في تشبيها كثيرة استعملهم ايدى سبانه
 التقرون الكبير وادرم في الاول حرم من المضاف والمضاف اليه سبانه على
 من ايدى سبانه الاستشهادين ولا من يدي به الاول مكان بمنزلة بعدك في اللان في
 مدلوله من غير نظر المقتضيات في سبانه في الاول كما في قوله من ايدى سبانه
 وما حكم من كونه بمنزلة بعدك في قوله الرخس روي سبانه بمنزلة من ايدى سبانه
 وهو الاول وان كان على شبه النسخين التي في قوله سبانه في الاول كما قال الرخس في
 لوجب ادخال التنوين في يدي وبعده لان فيهما تركيب جليل ولم يسما سبانه في لوجب
 سبانه اسم جليل ليس باسم قبله فيتم وجهه ان يجر في المفعول بان من عددي
 بواو ايدى سبانه من الركن المنزلة في قوله سبانه في الاول من باب المضاف اليه
 ولم يجر في سبانه التنوين في قوله سبانه في الاول من باب المضاف اليه في قوله
 في كلامهم كغيره او قد ثبت من قوله في قوله سبانه في الاول من باب المضاف اليه في قوله

في مخرج المضاف ولو قيل ان سوب على الصواب على الحال الا انهم سكتوا الياء من اجز ودي
 تخفيف لما جرى في كلامهم كغيره فصارت كالاشراك كما كان ذلك في قولهم اعط القوس في
 المكان فزبط الصواب الا انهم لم يردوا اسكان الاول وهو في موضع نصب وراو ورو
 التركيب حكوا باب والذير يمكن ان يقر عنهم في تشبيها كثيرة استعملهم ايدى سبانه
 التقرون الكبير وادرم في الاول حرم من المضاف والمضاف اليه سبانه على
 من ايدى سبانه الاستشهادين ولا من يدي به الاول مكان بمنزلة بعدك في اللان في
 مدلوله من غير نظر المقتضيات في سبانه في الاول كما في قوله من ايدى سبانه
 وما حكم من كونه بمنزلة بعدك في قوله الرخس روي سبانه بمنزلة من ايدى سبانه
 وهو الاول وان كان على شبه النسخين التي في قوله سبانه في الاول كما قال الرخس في
 لوجب ادخال التنوين في يدي وبعده لان فيهما تركيب جليل ولم يسما سبانه في لوجب
 سبانه اسم جليل ليس باسم قبله فيتم وجهه ان يجر في المفعول بان من عددي
 بواو ايدى سبانه من الركن المنزلة في قوله سبانه في الاول من باب المضاف اليه
 ولم يجر في سبانه التنوين في قوله سبانه في الاول من باب المضاف اليه في قوله
 في كلامهم كغيره او قد ثبت من قوله في قوله سبانه في الاول من باب المضاف اليه في قوله

في مخرج المضاف ولو قيل ان سوب على الصواب على الحال الا انهم سكتوا الياء من اجز ودي
 تخفيف لما جرى في كلامهم كغيره فصارت كالاشراك كما كان ذلك في قولهم اعط القوس في
 المكان فزبط الصواب الا انهم لم يردوا اسكان الاول وهو في موضع نصب وراو ورو
 التركيب حكوا باب والذير يمكن ان يقر عنهم في تشبيها كثيرة استعملهم ايدى سبانه
 التقرون الكبير وادرم في الاول حرم من المضاف والمضاف اليه سبانه على
 من ايدى سبانه الاستشهادين ولا من يدي به الاول مكان بمنزلة بعدك في اللان في
 مدلوله من غير نظر المقتضيات في سبانه في الاول كما في قوله من ايدى سبانه
 وما حكم من كونه بمنزلة بعدك في قوله الرخس روي سبانه بمنزلة من ايدى سبانه
 وهو الاول وان كان على شبه النسخين التي في قوله سبانه في الاول كما قال الرخس في
 لوجب ادخال التنوين في يدي وبعده لان فيهما تركيب جليل ولم يسما سبانه في لوجب
 سبانه اسم جليل ليس باسم قبله فيتم وجهه ان يجر في المفعول بان من عددي
 بواو ايدى سبانه من الركن المنزلة في قوله سبانه في الاول من باب المضاف اليه
 ولم يجر في سبانه التنوين في قوله سبانه في الاول من باب المضاف اليه في قوله
 في كلامهم كغيره او قد ثبت من قوله في قوله سبانه في الاول من باب المضاف اليه في قوله

انما كان لا يكون العامل ما لا يتغير على واحد فيكون فيهم وعقد ربه وحالف فيكون هو الاصح
 ولم يشترط والبعرون بقصد ذلك مع استيفاء هذه الشروط على القدره كقولنا
 الابا نحو من ذات عرف عليك ورعه السلام **الرباع** قبل قد يفهم من ذلك ايضا وجوب
 تقديمه على معمول التبع فلا يقدم معمول التبع على المتبع لان معمول الاصل موضع كل فيه العامل
 والتابع لا يقدم على المتبع وحوزه الكوفايون كونهما على ما كان في اوله وانما هو في التبع
 في احد الوجوه المذكور كما في قوله تعالى وتلهم في القصرم قولنا عينا قال يجوز ان يتعلق به القصرم عينا
 والمعنى قل لهم قولنا مؤثرا في قلوبهم امر عدمه بالفضل والاستبصار كقولنا في التبع في قوله تعالى
 على راس الكوفيين **دهي** التوابع **عسنة** بالاستقرار ويمكن ان يقع لان التبع ان كان
 مقصودا بالذات قبل ان يتصل بينهما يطفئ وعطف نشان كقولنا ان لم يكن مقصودا
 فغنى ان دل على معنى متبوعه وتأكيدها ان كان اعاده للاول لفظا او معنى والاعطف
 بيان **تبيين** اختلف في عمل التبع في النعت والتوكيد وبيان في فعل الجمهور العامل
 فيها هو العامل في التبع وتسبب السببه وقال في التبع والاختصاص العامل فيها متبوعه وهو كونهما
 تابعه وقال نوم العامل فيها مقدر **حسب** على التبع واما البديل فقال سببه في المقبول
 على هو على البديل مشاوا البديل منه في حكم الطرح فكان على الاول بانه ان في قوله
 اكثر المتأخرين على مقدر **حسب** على البديل منه قال ابو حنبل وهو المشهور واما اعطف
 النش في فعل الجمهور على على متبوعه بواسطة حرف وهو العطف وقبل الحرف وقبل متبوعه
 بعد ان عطف قال بعضهم ولو قيل العامل في الكل هو المتبع لكان له مشاوا **الاول**

من التوابع

من التوابع **النعت** وقد مر على ان لا ان استعمل اكثر لكونه استعمل في واحد او في اكثر
 وكان لا ولا ان يتبعه ببيان ثم التوكيد ثم البديل ثم عطف النش لانها اذا جمعت في التبع
 رتب كذلك والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين وربطه بالبعرون والاكثريه هو الوصف
 والصفة وهو ما استعمل في كل من سبب التوابع **دل على معنى** في التبع اخرج ما
 النعت من التوابع واوردوا نحو **عسنة** على وجه القوم كلهم قال بعضهم بل كل التوابع تدل على معنى
 في متبوعها فان المعطوف به لا يكون المتبوع مما لا يركب اليه فيكونه مقصودا بالنسبة والتوكيد
 يدل على ان المتبوع ليس مجردا بل هو الاصل والاعطف هو البديل بل ان المتبوع غير مقصود بالنسبة وعطف
 البيان يدل على ان المتبوع هو الامر المعين واجب ان المراد بالبدل الالاء المقصوده وهو من
 هذه الالاءات مقصود **مطلقا** فيدل على ان في متبوعه كونه مطلقا غير مقيد بزمان
 نسبة حصول المقصود في الكلام قبل تصديده اخرج **امال** اذا كان على ما ذكرنا في قوله تعالى
 في زمان نسبة حصول المنزله **امال** في قوله تعالى في قوله تعالى **امال** في قوله تعالى
 والتوابع اخرجها به قال بعضهم بل ان يتركب من ادلول العطف بحيث يتميز عن ادلول **امال**
 اذ هو تعريف العطف بتبين ادلوله فتقول مطلقا وان كان استغنى عنه اتمام التعريف كقولنا **عسنة**
 في تعيين ادلولها الذي تصد به عن التعريف **مطلقا** في قوله تعالى **عسنة** في قوله تعالى **عسنة**
 ولا هما في معركه في متبوعه كونه مقيدا بزمان نسبة حصول المتبوعه وفي بعض نصوص الكوفيه
 ان مطلقا في قوله تعالى **عسنة** مطلقا غير مقيد بزمان في قوله تعالى **عسنة** في قوله تعالى **عسنة**
 في قوله تعالى **عسنة** في قوله تعالى **عسنة** في قوله تعالى **عسنة** في قوله تعالى **عسنة**

وغيره وما زيد في انكشف للدلالة وفي ما عرفت من ان كل ما يقع به من غير متبوعه وان
لايب عدده اللفظ مطلق او مقدر هذا الوجه ثابت مطلقا وانما كالف ما حمله المصنف عليه
وان ذلك في غير القوم عليهم باطل لان التركيب التاكيد مع المتبوع بعد تقرر الشمول في اوله ولا
في حصول الشمول في متبوعه لم يقرر الشمول الذي يراد به الشمول **فيها الاول** يروي هذا الوجه
التعريف كالحكم الطويل العريض العميق كذا فان المقصود فيه بيان منزه الجسم لا الدلالة في معنى
وسبب في كلامه وكذا في قوله اعادة فان المقصود فيه تأكيد معنى المتبوع لا الدلالة في معنى فيه
فلا يشملهما التعريف مع انها من ايراد المعرف **الثاني** يروي هذا التعريف ايضا في
كامل المعلق نحو رجل حسن فاعلمه فان الموصوف فيه رجل كما في معنى في الكلام لانه ارجل في كل من
ان يرا فيه او مطلقا وفيه مع الاعتراف بالوحدانية في الزيادة بان المراد بالمتبوع المتبوع
بمعنى من غير تقييد او تميزا والوصف كالمعلق في قوله منزه لانه حال المتبوع قال الرضوي
قد يجعل حال متعلق الشيء وصفا له كالتبويب في قوله منزه لانه حال متبوعه في قوله
لحصول الفائدة بذلك وان المراد بالدلالة في معنى متبوعه من دلالة الوصف وعبارة
اربع فصيحة المعلق ولا حقا في ولا شرح المعلق على حال المعلق وانما يميز عن الوصف كمال
الموصوف مع ان كليهما للدلالة على معنى المتبوع لا حقا في احداهما **الثالث** فائدة
الغنى التخصيص وهو تقبل الاشتراك في الالفاظ في رجل تاجر او التوضيح وهو رفع
الاضمال في المعارف كانه في الرجل التاجر والدم كالمعروف بالوجه من الشيطان في
او الرمز نحو انا عديت المسكين او التعميم كوان الرزق عبادة الطائفتين والاعمال والفضل

فائدة الغنى

كوزن

كوزن مرتين من غير تعيين اوالا بهام كواحد في بعد فمقبلة وكثيره او التوكيد في قوله واحد
او الكشف عن الما حمله كالحكم الطويل العريض العميق كذا قال بعض المحققين في الفرق بين التوضيح
والغنى التوكيد الاول عتسروا ان في مقابلة الفرق بين التعريف والتبويب في قوله منزه لانه
التوكيد يوكده بعض مفهوم المنعوت والكشف يكشف عن تمام ما قبل المنعوت وما حمله وهو
ان كان من الطويل والعريض العميق الغنى ليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعم ان فاشك في ان كانت
الامر لاشفا في معنى كونه كاشفا لانه ليس بالمجموع عند وجود الاشياء في كاشفا في معنى كونه كاشفا
لا يقصد الا الكشف للمجموع لان المجموع معروف على ان هذا الجواب لا يكفي في كونه ان كاشفا في
فان لا يظهر في الجواب ان ياتي ان المجموع غنى واحد لانه ان اورد اجماعه في اجزائه كما في قرات
الكتبة في اجزاءه والبيت مستوفى وورد ان **فان الاعراب في الغنى اشفا في** اركونه كاشفا
ليس شرط في ذلك فانه لان الحكم في قوله لا يجوز في اشتراطهم ذلك وما بهم ما ليس المشق قال
ابن الجوزي ان معنى الغنى ان يكون له ما يزيل عنه من غير متبوعه فذا كانت دلالة ذلك
صح وقدمت ولا فرق بين ان يكون كاشفا وغيره لكن لما كانت الاكثر للدلالة على المعنى
في المتبوع هو المشق تقدم كثير من التوضيح ان الاشتقاق شرط ضرورة ولو اريد المشق بالمشق قال
والاسماء التي وضعت معناه في غير مشتق منها ما وقع صفة مطلقا كالنسب في الغنى
الاسم الجهن كوزن مرتين بغير تمييز وزن مال ومنها ما وقع صفة لبعض احوال كانه مثل مرتين
بمعنى الرجل ومنها اسم الجهن اتبع باسم الاشياء كوزن مرتين بهذا الرجل فانه يستعمل
وصفا وان كان وضعه للذات في غير هذا الموضوع لان متبوعه هذا وهو اسم الاشياء وهذا

الغنى الكاشف

على الذات المبهمة فعبارة ذلك اسم الحسن التي لم يظن المعنى وهو حقيقة الذات وبيان ما عليه الشر
ومنها اسم الاشارة في نحو حمرت بزبرجنا فان زبرجنا هي كمن في ذات زبرج وهو كونه مشا را اليه
فتبين ان الاشتقاق ليس بظن في اللفظ لما ثبت من وقوع هذه الالف في اللفظ المذكور نحو ما
صح انها غير مشتقة من اشترطون الاشتقاق في ما دلون ذلك كما يقولون بغير ما دل
بمنسوب في مال الجاهل والبرميل يكامل في الرجل ليد هذا السبب في زبرجنا
بزيد المثل واليه **تفسير الوصف** بطول احدى طرفيها في كونه غير من العجس ما ذكر
ومن الوصف باللفظ في كونه غير من رجل مثله قال ام الس كابل ما شانه كونه في هذا المعنى
وتقول عنه بغير ان ذلك الوصف بالوزن والشبه والجمع وغير ذلك من المعنى والاشارة
على طرفيها ما غيرت في كونه من رجل اسد او حمار قال المبرد وهو يتعدى من رجل اسد
او نخل حمار وقال غيره هو ما دل على كونه اسد او حمار في كونه وهو الوصف بالمصدر كونه في
رجل عدل ورفعي وهو عند الكوفيين على التوابع والاداء في غير وعنده البرهاني في تقديره
السنو عدل ورفعي قال ابن سنيتم في بعض رساله المشهور ان الكلام سطلق وقال ابن عصفور
وهو اللفظ هو انما كان في حيث لم يقصد المبالغة فلان تعدت في اللفظ في اللفظ والاداء
تقديره من رجل الوصف بالمصدر اذا لم يكن في اوله ميم فان كان كذلك كسب لم ينسب
لا بطراد ولا غيره بنه عليه بغيره في **الوصف** **الاجمال** وهو ان يقال في كونه يوصف
نحو حمرت برجل حسن فان حسن في اللفظ بغيره في حقيقة **الوصف** الذي
هو كمال موصوفه موصوفه اعراضا **الوصف** ووصفها وجزا في اللفظ **الوصف**

الوصف **الاجمال** وهو ان يقال في كونه يوصف **الوصف** ووصفها وجزا في اللفظ **الوصف**
العشرة في تركيبها وكيف من الفواعل منقولة الافراد وانها المراد ان لا بد من كل فرع من واحد من
الرفع والرفع والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف
والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف والوصف
قال بعضهم ذكر الالف في اللفظ لظهور العلم من كونه تارة ان يقرب او يجمع الامور التي هي التسمية
فيها لتعريفها **الوصف** **الاجمال** هو ان يقال في كونه يوصف **الوصف** ووصفها وجزا في اللفظ **الوصف**
من ان تتركب كقولك فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان
بغيره وهو في اللفظ كقولك فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان
ووصفها **الوصف** **الاجمال** هو ان يقال في كونه يوصف **الوصف** ووصفها وجزا في اللفظ **الوصف**
من قطع كل واحد منها على اللفظ كقولك فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان
ذلك الشر المركب منها جاز وصفها وجزا في اللفظ كقولك فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان فعلت فلان
فانها بطورة والغير لانها موقال يسوي لفظ الالف والوصف **الوصف** **الاجمال** هو ان يقال في كونه يوصف **الوصف**
موصوفه وهو ما منه وبين الموصوف على انه كونه من رجل حسن فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان
وهو مشتق الموصوف **تفسير** المراد به ال الموصوف وحال المتعلق باجبال الموصوف
ولو تجوز في الاول وفي اجبال اللفظ الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان ما بينه وبين
نحو حمرت برجل حسن من قبل الوصف كمال الموصوف وان كان ليس المراد بحسن الالف
نحو حمرت برجل حسن نفسه او ذاته من قبل الوصف كمال المتعلق وان كان الحسن كما في

نعت بيشين وهو ما قيل نعت بما قيل في النعت والتميز ال ما قيل في النعت نعت بيشين
 وهو شيبان اعدتها العلم نعت بما قيل في النعت وبالثالث انه في النعت نعت بيشين
 شدة وهو ما قيل به بالثالث انه في النعت وبالثالث انه في النعت نعت بيشين
 والتميز نعت بالموصول بالمعنى اليه والتميز نعت بيشين الثالث انه اذا تعددت النعوت
 لغير واحد فان اختلفت النعت والفظه وجب التعريف بالمعنى الاول او كونه مرتين بطلين كبر
 وكيل في الرجال شدة وكاتب دقيق وان اكد استغناء النعت وجمع عن التعريف في الرجال بطلين
 كبريين في الرجال كما ذهب اليه في النعت وجب هذا العمل كونه مرتين بيشين في الرجال بطلين
 صالحين والعلب في النعت من يجمع ذلك فيقول مرتين بجمال وافر اس سابقين وانشع سابقين
 وفتحها راخذ التخصيص فيقول على النعت مرتين ببيد وافر اس سابقين وانشع سابقين
 وسابقين **الثالثة** اذا تعدد العمل فان اكد عمله وصفاً والفظه او جنبه بما لا يتبع يطلق
 فيقول فيما اكد عمله وصفاً والفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان ويزيد ويزيد ويزيد ويزيد
 ورايت زيداً ورايت عمر الفاضلين ومرت مرتين بزيد ومرت مرتين بزيد ورايت زيداً ورايت
 جسد جدي زيد وان عمرو الظرفيان ويزيد زيد وذلك عمرو العاقلان ورايت زيداً والبصر
 فالدين ال عوجي وسفت السمع ال حاله ويسين بزيد الكاتبين وخصه بعضهم ذلك منين
 فاعلى ضلبي وجرى بيشين وليس من ان عدم الاكاد في المعنى والعمل واللفظ كما في زيد ورايت
 عرا اونة المعنى والعمل والجنب كعزاد ويزيد وكذا في الاكاد في المعنى واللفظ كما في زيد ورايت
 العمل واللفظ كعزاد زيد وجمع عراً وجمع القطع اما بالفتح في افعال منتهى او بالفتحة في افعال

فعل

فعل لا نعت ويمنع الاتباع لانه يؤدي الى التسيط ما يلين تخلف في المعنى نحو قول واخذ من جدي
 واحد بناء على ان العمل في النعوت هو العمل في النعت وهو الصحيح اما اذا اكد العمل
 منتهى وعملها فقد ورد في الاتباع لان العمل يلين من جهة المعنى واحد منتهى العمل هو العمل
 عند الجهور قال ابن السراج اذا اكد لفظ كان ال في النعت الاول وان كان العمل واحداً
 الاتباع والقطع ان لم يتوقف العمل كوقام زيد وكره العاقلان وان اختلفت تعين القطع سواء
 اختلفت النسبة الى المتبوعين من حيث المعنى كوقام زيد وكره العاقلان ان اكد كوقام زيد وكره العاقلان
 وذا ذهب البحر في ذلك في الفرائض الاخير عند الاكاد والك في الاول وان سددان ايها شير
 الى اجدد يجوز الاتباع والقطع في نعت غيرهم ان لم يكن مقترناً ولا نوكد ان لا يونس لا رقتا
 نحو كبره كبره كبره واهرته حاله كخطب ارازم والمقبحان الصلوة ارازم واهم القطع بعدت
 المسكين ارازم في راجح الجهور نعت بنت البكم كمرت بكبحه العا لم او النفت الملتزم يتكوا
 له بيشير العصور والاول ان يمثل بالما النفي هو الموكد كالمعين اثنين فيا يجوز فيها القطع وان كان
 ككزه بشرطه جواز القطع فخره عن نعت افواضيا فيقول ايا الدر دازان في حال لسانه
 قال في وجهه وان لم يتاخر عن نعت افرامه القطع الا في الشعر وان تعددت النعوت لم يهد
 فان تعين اسماء به ونبأ انبت كعبه او نعت او اسع ليعين وقطع بعض شيرط تقدم المتبع
 كقولنا لان سعدان فولى الدين هم ما سم الفداء واذ الجوزا ان رلين بكل منزل ما
 والطيبون ساقدا لار ما برور برقع النعنين ولعبها ورفع الاول برفق النابتة وبالعكس
 تقييس اذا قطع النعت فخرج عن كونه نعتاً فالله ان يرحمهم والحق في النعت عليه جاز من اطلاق النعت

على ما كان عليه **الحامسة** يجوز حذف الحروف المتعديتين كانت او تقطوعا لاجل اوجها في بعض
 بالواد كوسج اسم ركب للذئب في نسوي والذئب قد يندى بالافوه ولا يكون بالفاء والا اذا
 دل على اصداش وقع بعدها الزم بعض لفظه **١** بالحرف زبانه للماركة الصالح فانها تم فالتاكيد
 من الذئب في نسيم فآب وقال ابن جروف اذا كانت الحروف مجتمعة في الحروف المتعديتين في حال واحدة
 لم يكن اللفظ الواو والواو لا يجمع حروف اللفظ الا حتى واهم **الثانية** في تعديل النعت اما اذا
 لاقه في نكت او نزل او نوحا فوجب تكرارها مفردتين بالواو كولا بفتحهم بابا يسير واما غير ذلك
 فحاشي في جوه بركه ان يتوفاه لا شريطة ولا غرضه وبقيل لا يجزى التكرار **السادس** يجوز حذف الحروف
 كجوه ان علم وكان النعت اما مفردا صلا للباسمة الى العمل كجوه والى كمدية ان العمل بفتحة
 اسرور وفتحة بفتحة او بعض ما قبله من مجرد من كوزن طعن ومن اقام اسرور فزمن طعن ومن
 فزمن اقام او بفتح كوزن طعن او كوزن طعن ومن اقام اسرور فزمن طعن ومن
 اقع الحذف عاب الالة الضرورة ومن غير الظاهر فله تم والقد جاكك من بناء والمرسين اسرور ومن
 بنوا المرسين بناء عيان من الازمنة الالجاب لان فعله معروفة وان لم يكن البعض ما قبله من مجرد
 بمن اونه اضغ الحذف ايضا الالة الضرورة كقولهم **٢** ترمى كوزن طعن من ارمي البسر ارمي على
 كلفه ويجوز حذف النعت بعد مس العلم كقولهم **٣** بقدم كل نفعه غضب ارمي لاجل ان في كذا
 فان تيسره لا يخرج عن كونها سبعة لان حبت ارمي الودع والاكفر وهو مضموم ذلكت حيا يصير لهم يوم الضم
 ورتبة اسرور **الثاني** من المتوالي **المعطوف بالحرف** وهو عطف النسب في اللفظ اللفظ
 في الكلام الواو على لفظه واحد وهو من قولهم فنزمت اذا كانت الاسماء مستوية ووطئ المستوية

حذف النعت

حذف النعت

ان ترطب

ان ترطب الحروف اللفظ يجعل اللفظ كسويين باعتبار الارباع تصد الشبهة واما
 النسق بان كان السمين فهو مصدر نعت الكلام اذا عطفت به فبعضه كذا في الفصح قال
 لبعض الامة والتعبير بعطف النسب اصطلاح كونه وهو المتداول بالعبه يرون عبدا بركه
ثمن وهو تابع وهو كلفه شمل جميع المتوالي **بواسطة الواو والفاء** انتم اصحى او ام
او او او بل او او او لكن اخرج ما عد المراد ولا يراد التوكيد والنعت المقرون بحرف
 العطف لان التبعية ليست بواسطة الحروف بل هي صلة فيها وان لم يوجد حرف ولهذا قال
 بعضهم اطلاق اللفظ في ما بين الصورتين اطلاق محذوف **تقسيم** عدل لضم حروف العطف تصد
 باسمها اما في الفتح رتبة على انها غير عطف كما سببه بانه في حد فقه المقدرات التي اشتهر
 وليس منها ليس فله فانكوتيين والالاخلاق لا تخش الفوا ولا اسفلا فالصبر المستوي
 فالواو اطلق لجميع بين المتعاطفين من غير الا الى ترتيب وعدمه فلا في الفوا وصم فم
 من الكوفيين وقطر بين البحر بين في زعمهم انها تغيد الترتيب فالفعل في **عجبا** **عجبا** **عجبا** **عجبا**
 ان يكون حصل من كسبها في زمان واحد وان يكون حصل من زينة اذ لا وان يكون حصل من مجرد
 اذ قد فتمد وجات اهتمامات محفلة لا دليل في الواو على واعدتها وانما دل على مطلق الاجتماع
 في الحكم ومن ثم عطف بها الشيء على صفة كونه فانجبه واهما السيفه وحاس بذا كلفه
 ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى الحرف **كجمع** **الواو** **الفاء** فتمد فاشتراب ورفعه
 في الكسوة والقد تحبها للامه حية كذا في الترتيب كبر ومكس الترتيب قبل يكون عند الامتثال للترتيب
 من القرائن للعبية بالحجج وهذا فربما ان والقديم بروجهه بامراد التسوية وهو تحقيق الدواعي الاولى

عالت في لغة العروج وفيه رد لقول أبي حيان من ان قول ابن مالك كون الواو القوية راجع والقرين
 كثير ولكسفة قبل ليس من باب الجر بين ذلك الكوفيين ان قولنا ان خارج عن القولين فيجب ان
 تفتيس تغزوا العاد عن س ر ا و ف العطف بسببه عشر حكا اصداء احتمال سطو فيها للماء
 الثلاثة اس بغير الشا في اقترانها بانها كوامت كرادنا كغورا الشا لث اقترانها لان سبقت مغز
 ولم تقصد المعية كوامت م زير ولا عرذ فلا يجوز فام زير ولا عرذ ولا ما انضم بزير ولا عرذ وانما جازوا الشا
 لان في غير منزلة الفرو واما ما يستور الاخر والبصر ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحور
 وما يستور الاجسام ولا الاموات فلان الشا في الراء والياء والياء كسرة زواجا لاسم اللجس الراء في
 جلي كسرة ولكن يرسل اليه كس عطف المفرد السبب على الاجمعي عند الفينج الى الربط كرس
 برجل فام زير واخوه وزير فام عرذ وغلام وزيرا ضرب عمرا واخوه الب وس عطف العقد
 على النيف كواحد وعشرون الب عطف الصفات المفردة مع اجماع صفوتها كقول
 بكت وما يجارجل جزين ما عار بعين مسوب وبال ما الشا عطف حقه التثنية
 او اجمع كقول الغزواني ان الرزية رزية منها ما فقد ان مثل محمد ومحمد ما وقول ابن ابي نونس
 انما بها يومها ويوما والشا ويوما لير يوم الرجل عرس ما قال ابن هشام في الشعر وفي البيت
 يس ال ان س اصل ال ادب عنه فيقولون كم ان سوا واكوا س ثمانية لان يوما الاخير رابع
 وقد وصف بان يوم الرجل فاس له وحشية فيكون يوم الرجل هو ثمانية لانه بسببه الاول يوم
 اشهر ونقل ال ما ينزل عن بعضهم لذلك تصه على ان الامة كسرة خمسة ايام التي عطف
 ما يستغفر عنه لا ختم زير وعرو من ذلك بلسن بين زير وعرو من ثم قال الاضمر في قول

القرين

القرين بسط الذي بين الدخول قول الصواب ان بين الدخول ووجوب حجب بانه في
 مصنف اهل الدخول قول اوبان الدخول مشتمل على ما كان والتقدير بين ما كان الدخول اما ان
 قولهم منزلة انضم الزيدون في العمود قال ابن هشام وليت ركت الواو في هذا الحكم المصلحة
 في نحو سواء على ائت ام قدمت فانها عطف ما لا يستغفر عنه اشهر واهما ذلك في العطف
 في ذلكت بالفاء وثم واو فانه المعجوق في الفوا رابت وجعلت قول انضم عبد الله فعمل الشعر
 واما عرذ عطف العام على الخاص بالانكس في قول كرت اغفر له والود والود في فعل متي
 سوسا والموينين والمؤمنات والشا في نحو واذا فذنا من النبيين فيهم ذلكت من فروع
 وليت ركبا في هذا الحكم الا في خبر كرات النس حصر الانيبا وقدم اجماع حصر الشا فانها عطف
 خاصها على عام الشا عطف على ما حذف بقدر سمول على ما عمل آخر كجها مشر واحد كقول
 اذا ما الفانيات برزن يوما ما وزجر على حجب العيون ما اركلن العيون ما وارجع منها
 النجيبين وقوله نعم والذين يتود الدار والايان اسروا عقود الايمان واليحيى منها الملازمة
 والالفة والولاء في التقييد لورد اشترى من برهم فاصعدا اذ التقدير فذهب اليه صاعد الشا
 عشر عطف الشروع مرادفة كونها مشكوشى وعرضا الى الراء وليت عليهم صلوات من زيرهم و
 عوقا ولا امن وقوله ما والحق قولها كذا وبنت ما وزعم ابن مالك ان ذلكت في لغة اودان
 منه ومن كس خطية او اثنا قال ابن هشام في شرحه ما بنت سعاد وفيه نظر لما كان ان يراد بالخطية
 ما وقع خطا وبالفهم ما وقع عمدا الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقولها ما عليك
 ورحمة الله السلام ان س عشر عطف الفعلة الاول اذا كان السطوف فيا فزيرة فخطوا

على الصلوة والصلوة الوسطى بس عشر جوار فصلها من معطوفها بظرف او بعد يله كونه
 ومن فلفهم سد البع عشر جوار فذها ان من اللبس كقولك كيف اصبحت كيف
 اصبحت مما يثبت الورد في نوادر الخيال اريد كيف اصبحت كذا قبل وذا في نوادر الورد
 بذلك نظر الفخر في ابراهيم اعظم درعا لربهم ثمه وخرج على افراده ويخجل من الابد
 والقضاء للبحر والتعقب والترتيب وسيد الحكام عليها في المفردات في ثم وبقية في ابدال
 النفاذ كقولهم في حديث جدي ومنت بالانتماس كذا في مفردة فخص ج عطف على
 الجمع والترتيب والتميز وذا في كل خلاف الجمع في قولهم انما قد يختلف بان يقع
 زاوية فلا تكون على طرفة البصر وحدها على ذلك قوله ثم ضمرا اذا ضمت عليهم الارض بما جرت
 وضمت عليهم الغنم وظنوا ان لا يلبوا من اذ لا اريد ثم تاب عليهم وقول زهير اراذ اذ
 اصبحت اصبحت ذاهوتى ثم اذا اصبحت اصبحت فدايا وخرجت الابد على عطف
 الجواب اربلا والى اذ واستغفروه ثم تاب عليهم والبيت على زيادة الفاء وقويت
 للزيادة دون ثم فانه قد جرد زيارتها كلف ثم واما الترتيب والميل في لف نوم في اقفها
 اياها كما سكا بقوله ثم فلفهم من نفس واحدة ثم جعل منها بروج وبرا اصفى الا ان من طين
 ثم جعل نسمة من اوصياين ثم سواء ونفع فيمن بزره واتي لفظا من تاب وامن وعمل
 مما لا ثم احسن والا حذوا من في ذلك وقوله ثم ذلك وما كبر لعلكم تتقون ثم ايقنا
 وسر الكذب ونولك عوان من سادته وادوية ثم قدس وقيل ذلك منه وجيب
 عن الكل ان ثم في الترتيب الاجر والترتيب الحكم قال ابن ابي عمير وغيره الجواب انفع منه

ان في بعض النسخ الترتيب فقط لا المولدا اذ لا تراعى بين الاضمارين والجواب الصحيح انها في بعض النسخ
 الا واما ان النطق على مقدر من نفس واحدة انما ثم جعل منها بروج وذا ان يذات سواء
 عطف على الجوز الا واما ان تير وذا ان لثان المراد ثم واما على الهداية ان الغفران موقوف على
 العاقبة وذا المراد ان ايقنا عطف على المقدم قبل شرط السورة من قوله وجب له السعي فيغيب
 وذا البيت ان المراد ان الجدة اءه السود وخرق قبل الاب طالب من قبل الابن كما قال ابن
 الرومر قالوا ابو الصخر من شيبان قلت لهم كمال عمر ولكن من شيبان وكم
 اب قد صاب من روى حبت كاعتت برسول الله عدنان **تبيين** قد تقع ثم يقع
 الفاء فيكون الجمع والترتيب بلا حيلة كقولك كذا الذي تحت الحاج جري في
 الاباب ثم اضطرب اذ لم يترجم جري في اباب الراجح تعقب الاضطراب ولم يترجم عنه
 قال غير واحد قال بعضهم والظاهر انه لا ترتيب فيها ايضا لان الاضطراب والجرى تبعان
 في زمان واحد وجيب ان الترتيب يحصل في لطائف الطيفه وحتى الجمع مع الغاية
 بان يكون ما بعد ما في يذات قبله في زيادة او نقصان فيقطع الحكم عنده والتدريج ذهبا بان
 يتغير فيها شيئا شبيها الى ان يقع الغاية ولهذا وجب ان يكون المعطوف بها جوار المعطوف
 ولو تعد برا كما سيجي بيان في حديق المفردات ان من اذ في **تبيين** لا نطف
 ضمير محال ان شرط معطوفها ان يكون جوارها قبلها او كبر ومنه ولا يثبت ذلك لانه المفردات
 وذا هو الصحيح ذر عسمة ابن السيدة قول امره القيس ما ريت بهم ضمير محال عليهم فحين
 منع محال ان هذا محال عليهم معطوف في محال على ريت بهم قال ابن ابي عمير في المعنى الثاني اذا

عطف كجي على مجرد قال ابن عصفور ترجع المادة اليها في قولها وبين عبارة نحو حوررت
 القوم خبز زبد وقال ابن النجار بوجوب ذلك ونصل ابن مالك فقال ان لم يتعين
 العطف وجبت المادة كواختلف في السهولة في قوله وان ثبت له في العطف
 نحو حجت من القوم خبز زبد وقوله لا يوجد بك فاض في العطف خبز ما بالاسم ان بالاسم
 وبنما قال ابن هشام وهو حسن في قوله ووجه في الجمع ووجه ابو جمان وقال في المثال عجا
 جاره وفي البيت **ثالث** العطف بغير قليل اصل الكوفة بكونه في البيت ويجوز ان
 جاء القوم خبز ابروت وربت القوم خبز ابروت وحررت القوم خبز ابروت ان حتى في
 ابتداءه وان ما بعد على اخره على اسم نون المتصلة ونفسه ويستبانها ووجه
 على ان اللفظة انما هي المتصلة واما المنقطعة فغير حرف ابتداء الكسب والخض في العطف المعزولة
 واما قولهم انما بل امث في تقديره انما لا بل امث وخرق ابن مالك اجتماع النويين
 فقال انها تطف المفعولات وصل قولهم انما بل امث على خبره واستدل بقولهم
 ان من لا بل امث بالنصب قال ابن هشام في نحت روايته في اول ان يقدر
 نائب اسرارى شاة وذهب ابن خلدون الى ان المنقطعة للعطف ايضا وهو ظاهر كلام
 في مدني المفعولات كما سببته ان شاة الله تعالى في قوله انما بل امث احد ما اكتسب
 الحكم كقوله انما بل امث او بعض يوم الشاة للابهام على اسم كونه وانا اذ اياكم لعل حدي
 اوزة ضلال بين وقول الشاعر **ما** نحن اذ انتم الا بال العواكبي بعد اللطالين وكفاه
 الثالث التغيير بين المعطوفين بان يتبع الجمع منها كقوله **ما** ترون من اذ انتم الا بال العواكبي

م

داو

ويتبع

لا يتبع الجمع نحو جالس العا او زاد في الجمع المعطوف كما لو انك قوله لا جاد انما تزداد كما في قوله
 كما ان ربه يوسر في قوله السرس الاضراب كل نحو ارسنه الى العلف اوزيدون
 قال الرضوي انها جاز الاضراب في كلامهم لانه اجزئهم بنهم مائة الف بناء على ما تحركت اليك
 مع كونه مائة بنهم يزيدون ثم انه نعم ان قد في التحقيق بغيره مما يعلو في قوله ارسنه الى
 بحرهم ان الس مائة الف وهم كانوا زائد على ذلك الس التسعين نحو الكسبة اسم وفضل
 او حرف ذكره ابن مالك في بعض كتبه وعدل عنه في بعضها فقال في اللقون المجرى في
 والابهام والتغيير واما بوزة الشاة فان كل منها تفرق معوية بغيره وتصل نحو ان يكن غيب او غير
 نفا لو انك اوردوا ان الصاري قال في هذا اول من التغيير بالتسليم لان استعمال الواو في التسليم
 اوردوا الكلمة وفضل وحرف وقوله كما انك الس مجزوم عليه جازم ومن عيبه ما وقوله فقالوا ان
 شتان لايه منها صدور رباح اشبهت ارسنه في النهر وقوله بدل عن العارفين بغير
 بالتفصيل ومثل بقوله نعم وكذا لو انك اوردوا ان الصاري وقالوا اسره او مجنون ان
 المنه وقال في اليهود كونه اهودا وقالت الصاري كونه ان الصاري وقال بعضهم سحر وقال
 بعضهم مجنون في وفيها تفصيل الاجال في قوله **ان** في قوله **ان** لم يذكر المقدمون لانه
 المعاني في قوله لولا مراد الشاة او الاسباه قال ابن هشام وهو الضيق وقد خرج الى
 بل اول من الواو واما بقية المعاني فمنها من من القرآن **الثاني** قال ابو البقاء في النهر
 نقيضه اذ لا بال به فيجب اجتناب الامر من بقوله نعم ولا قطع منهم انما او كقوله اجاب
 فعل اعداه فلو جمع خبرها كان فعلا للمنه عن مرتين لان كل واحد منهما اعداه وقال عمرو بن

العطف بها غير مسبوقة نوا و لظن تعد تقدم ما حل بعد ابن عصفور كما سيبويه **قد عطف**
الفعل المضارع على اسم مشابه له في المعنى كقولهم فاملعز كقولهم فاملعزات كما فاشرك
 وتارة صفات وتقبض فحطفت في الاول اثرن وهو فعل ما عني على المعزات وهو اسم فاعل
 مشبه للفعل في المعنى لانه في تاول واللاذ اغرن وعطف في الثانية يقبض وهو مضارع على صفات
 لانه في معنى يقبض قبل والدرحمن ذلك تاول اثرن بميزات ويقبض بقباضات او
بالعكس اليعطف الاسم بوجه للفعل في المعنى كالفعل المضارع والمضارع كقولهم
 يارب يفتا من العواجم ام صبي قد عجبى او دارج ما فحطفت دارج على حمر وجم
 لتاول دارج بجمع او عجبى كسب والعواجم على وجه جمع وبرز في الاصل الطوبى العنق من
 من الظير والنون والمراد بها المراء التي تكلف في قول الاقويما يستبها بغير بارها يقصد
 السوق وجاز ما فحطفت جاز يقصد وهو مضارع لتاول جاز يجر او يقصد بقاصد وجعل من
 ذلك ان الكت ولدتهم بجمع الحى من البت ومخرج الميت من الحى وقد راى عطف مخرج
 على فاني قال في القريح وكل منهما مرجان فيخرج قول ابن الكت سلاسة من الفصل بين المتعطفين
 بحذو ذلك الشيء وقد بله ورجح قول سيبويه الزخرف سرقم التاول والتوافق بين نوع المتعطفين
تنبه قال بعضهم في نظير هذا الموضع اقصد في جواز تاكل المتعطف والمعطوف عليه
 على ما ذكر ان غير ذلك من كقولهم لا يكون كعطف الجملة الاستيمية على الفعلية وبالعكس عطف
 الجملة الاث وبالعكس انهم في اقصد في ذلك نظر وهدا وعطف الاستيمية على الفعلية
 وكسفة في ثلاثة احوال تقدم الكلام عليها في باب الاشتغال اما عطف الجملة الاث وكسفة

فعل

في المعنى شبه السبوتون وابن الكت في شرح باب المفعول بعد من كسب السبوتون ابن عصفور في شرح
 الايضاح في المعنى من الاكثرين وابعاده الصغار وجماعة تهر قال البدر الدما سبوتون التمهيد وهاول
 الشيخ بهاء الدين السبوت في شرح التمهيد التوفيق بين كلام النماة والى بنين فقال على ما صلا ان
 الين بنين تفتقون على سنده وظن كلام كثير من النماة جوازها ولا خلاف بين الفريدين لانه قد ن
 جوزه يجوز له ولا يجوز لانه تهر وما تخلف في جوازها من كلف المتعطفين عطف المضمر
 على المضارع وبالعكس فتحة الجمهور الا اذا انفقارنا كقولهم نعم ليقدم فومر يوم القيمة ورواهم
 ان روقوله تبارك الذر ان ثاجل لك خير من ذلك جنات تكبر من تحتها الانهار
 ويكمل لك قصورا وابعاده الرضطرطفا قال يجوز لم يقصد زيد ولا يقصد عمدا وبالعكس وهو
 نظير عاربه ابن الكت في انكلا صه وهو كمن فان قلت الاشياء المذكورة ليست عطف
 الفعل على الفعل بل من عطف جملة على جملة قلت اجيب بما كان المراد انما عطف الفعل
 كما كان عمل الفعلين مع كونها من عطف الفعل **بلا عمن العطف على الضمير المرفوع المفضل**
بامر نما كان او مستهرا لانه كما كان كاجزها اتصال بلفظ من حيث انه
 عمل وهو كاجز من الفعل فهو عطف عمدا كان كالعطف على بعض حروف الكلمة كروا العطف
 عليه فلم يستحسنه **الامع الفصل** بنيد وبينه بعبه تركبه بالضمير المنفصل ان يكون
 كما في معطوف عليه في الصورة وان كان العطف في اقتضاه المفضل او مع فاصل ما
 التي فاصل كان او مع توسط الا ان في بين العاطف وهو الواو والمعطف يفتق
 ذلك من الفصل بين المتعطفين لم يسر هو ان كيد مع ذلك للطول الذي يسر من سورة العطف

ومن الشدة شرا في تربس اللغف ماله شحوت انا وزيد بل فزير مطوق على الالف وهو
 غير مطوق ففصل يرد وجس العطف الفاصل بينهما بالغير الفاصل كما في كسك انت وبعك
 هجزة وهو الفاصل بتركيزه من كقولنا زودم اعمون من كجم يا بزيوت وكان الظن فينا ما
 في قولهم يا يحنظفا من صلح فمن صلح مطوق على الالف فيكونا وجس لرجو و
 الفاصل بينهما وهو الهاء قوله بالشرك كما لا ابا انا هاء واملطوق على جسن لرجو
 كما بين العطف وهو لا واملطوق وهو اذنه واملح كسك باروا الهاء في في حيز من قولهم
 عيرها اذ كنت ابرو كره واذ كنت قبل موردي في الميز قولهم عيرت برجل سواء والدم
 فهو اصغر الرجل وهو غير مستو وفيه غير مستو وهو على رجل والدم مطوق على غيره ولا يفتك
 على هذا فانه فكل في عين وانهم بقية المسئلة بالغير ان العطف على الظن يرتبط به او غير ما
 بدون فاصل وبالفصل ان الفاصل حرفه كان او منصوبا كالظن يرتبط به او العطف عليه
 كما ذكرنا في كسك وانما سدد بالفرع ان الفاصل المنصوب بحسن العطف عليه وان لم يفتك
 انما يتصل منزلا بهجزة كالفرع فمطوق على الظن فو كسك والاولين والمضمر كوزا يش
 اياك كما عطف على الظن كذالك كوزا يش ابرو او ايت دنيا واياك ومع
 الابن من الاضمة ولا مكان الا اتصال كوزا يش ابرو ووقوله لم ولقد وحين
 الذين او قول الخطاب من فكلكم واياكم في فكلكم في ذكره من اكله العطف على افعال
 انما تفتح وجوه عداك فانه ورسما على المطوق على غير حيز من حيز فكلكم في
 وقوله في فبذلتك والابا كسك وانما وجس ذلك ان الفاصل

الجزاء كما انه اشت من اتصال الف على الفاصل ان الفاصل لم يكن غير مسندا به ان الفاصل هو الجزاء
 وبالفصل من ان تره مره ان ان جزاء او ظهرا وكذا العطف عليه او غير العطف على بعض حروف العطف
 فمن ثم لم يكره اذا عطف التبع على الجزاء ان كانا وهما رابعا كما مررت بزيد وكنت والمال
 بين زيدا وكنت وليس لزيد وصيرت فعل جزاء كما هو الا لم يفتك عليه كما هو على الفاعل للفصل
 فليس ان كانا وهما فاضا والباء وانما الضمير لا انما اذ ان كسك بزيد كسك الهاء الفرض بان
 لا ينسب لكافة فون كسك بزيد زيدا ان يكون من حيث ان بين النسبة الازوية
 وصدء وبين الالف والطلب وصدء ان النسبة لا تقتصر على فون ان كوزا يش ابرو
 الفرض عطف فان ليس يكون في فاعل كسك ففان يبرو انت بزيد فاعل كسك وصدء كوزا يش ابرو
 بل يكون برون كسك فزيد فالرابط المعصومة والافرض هو انتم ووجب انما انه يفتك في ذلك
 بحسب المعيارين وذهب لغيره ان الالف والعدم وجوان كذا غير ما انفصل كوزا يش ابرو
 انت وزيد والفان ان كذا ما عطف الظن كوزا يش ابرو كسك بزيد وهو من فاعل الفاعل
 ليس من سميع وذهب الكوفون وولس الا ففتك الالف ووجب ان كسك عطف ووقته
 ابرو السبع بين وقته ان كسك وابدح في ابرو عير ابرو ففان كسك بزيد
 ان كسك في تصحيح الكلام قال ان كسك في كسك وعود في غير له عطف على
 غير شخص زيدا ففجعا ما ليس من جزاء انما في الفاعل والضمير العطف شبا وانما
 في رابع الفاعل من جزاء است كوزا يش ابرو وصدء من سبيل الله وكوزا يش ابرو كوزا يش
 المسند بالعطف على الفاعل بالعطف على سبيل استواء الفعل ببعض بين جزاء الفاعل

ووقى هذا الحمد واصل ابي السلوبين على ما وافقه الكوفيين في هذه المسئلة وقد غفل الرعشم من غيره عن هذا
 ومن توبات كجواز ايضا فراه حرة واقواله الذرت لان به الاراد لم يقض الارحام ودير ايضا
 قوله ابن عباس الحسن البحر وجمادى وقده والخمر والعش وبعير ابن ونايب دايد رزين وشل يرم
 القراءه قول بعض العرب فيها غيره ذر سه رده قطرب بكره سه وشله ما انشد سيبويه قول
 الشعراء فالجزم قربت تجونا ونشتمنا فاذا ذهب ذكبت والايام من عجب ما انهر
 وقال ابنه شرح كفايته لا يبعد ان في هذه المسئلة ان العطف على الضمير المحرور بدون اعادة
 في نفس غير ما رزق العباس ما ورد في مسئلة السامع محمول على مسئلة ذواتها راجي كما انتم في مواضع اخرى
 نحو ما كل ايضا شجرة ولا سواد اخرى وكقولهم امر سبي فلان الاصح اقطع له وقولهم كجدرهم كشره في
 على ما يرد سيبويه من ان بحر في بعدكم باخرا من لا بلاضا في انتم في **قضية الاول** من انما
 انذركم ان العطف على الضمير المحرور في هذا فان كان غير المحرور مستحسب وبعدها وهو انما
الثاني يستثنى من القاعدة المذكورة مسئلة لا يحرف فيها اداة ان في قول البدردالة بنو النبل
 لنا ما يمكن ان يحل لغزا فيقال اي صورة يجوز العطف فيها على الضمير المقصود من غير اعادة في نفس
 العطف على المسئلة باجتماعها وتلك شجرة زرعيت منها وانما يحل ان حذفها من ان ذلك
 مطروحا خلاف كما هو **الثالث** قيل من ان في العطف على الضمير المحرور بان يكون المحرف غير
 مخصص للضمير اقرارا من لولا على انه سيبويه في لا يجوز عطفه على غيره محرورا نحو قولك
 وذر به فلو فقت على فم انك ان عطف بغير الوقع في جوارزة نظرا له المراد في شرح القبول
 وانه الضمير من حيث عند الكلام على اشتراط الاخبار في بعض المعولات من الودم في قول

المحرور

بعض

بعضهم في لولاي وموسى ان موسى تحمل البحر وهذا خطأ لانه لا يعطف على الضمير المحرور اياه كما
 ولان لولا لا تجوز الظاهر فلو اعدت لم تحمل البحر فكيف ولم تعد وهذه مسئلة كجاي بها فيقال ضمير
 محرور لا يعجب ان يعطف عليه اسم محرور اعدت ابا راو لم يبد وقول محرور لا يعجب ان يعطف عليه
 اسم مرفوع لان لولا محمول لها كجاء في حرف الزائدة والارادة لا يقدح في كون الاسم محرورا في العوارض
 اللفظية فكذلك ما اشبه الزائدة لا يعطف على محمولها بلين مختلفين على القول المشهور
 من سبعة احوال في جميع الصور **الاولى** في عطف الدان بعد **الحج** في قوله وان في الدان زيدا والحجة
 عمارة صورة تقدير المحرور في المعطوف عليه في غير المرفوع او المنسوب واللاتين في المعطوف
 على ذلك الترتيب فان العطف على محموله بلين مختلفين جائز في هذه الصورة فقط وهو راي
 الا علم وان ابي جبر في غري الى الاكثرين وعلى الاعلم اجواز باستواء آخر الكلام واوله تقدير المحرور
 على المحرور في حصره لستوا آخر الكلام واوله كوزن في الدار والحجة عمرو لم يحرف في الرفض وجزء تجوز
 مثل قولن زيدا فخرج فخره وعمرو اخوه وان زيدا فخرج وكذا اخوه لاستواء اول الكلام واخوه وهو
 لا يحرفه وعلى ان ابي جبر ان الذمير ثبت في الكلام ووجد بالاستسقاء من العطف على محموله بلين
 هو المصروف باللفظ المذكور فوجرا ان يقصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على محموله بلين
 مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اظهر في صورة معينة دون غيرها لم يقصر عليها انتهى ولم يلزم
 ما لزم الا علم من تجوز الصور بين المذكورين لكنه يغير الاشكال معينة على تخصيصهم للصورة
 المعينة بالاجواز دون غيرها واذا كان العطف على محموله بلين مختلفين فما الاصل فحكا
 تا ولو ما كاتا ولها المانعون مطلقا حتى لا يكون تحكما القول في اجواز مطلقا حكاه في السير

فمن جافه و ان يجر عن الفراء و سكا و يقول انه ان في السموات والارض ايات للمؤمنين
 و ذق حلكم و يا ايها الذين امنوا اذقوا فليس في الليل والنهار و ما انزل الله من السماء
 من زبرق فاجي به الارض بعد موتها و تعريف الرياح ايات لقوم يعقلون ايات الاول منها
 لانها اسم ان والثانية والثالثة اما العاصفة و الثلج و السحاب و الرياح و الثلج و الثلج
 بالعلمين في ايات الثلاثة اما الثلج فمناجاة الوالد و من باب الابدان و اما الثلج فمناجاة
 من باب ان و ذق و يقول الشعر ما اكل من نخسين امرا و ذق و قد ذق الليل نارنا ان ام
 الوا و مقام كل نخسين و يقولهم اكل منها ثمرة و لا سودا و ثمرة من ثباتها من كل و ما ذوقا كراهه
 لا يد على المطرب بما قد لم يعرفوا بين تقدم الجور و ذق و ذاك و البيت و المثل الجور
 في ما تقدم الثلج المنطق و هو قول سيويه و المبرد و ابن السراج و يرمي و وجهه من شدة
 البصر بين و صحى ابن مالك و علقه : ان العطف ليس على كل و هو ضعيف عن هذه حرفه و ذن
 منه ثباته فم يعقلون ان تقدم مقامى من رتا و لو انا اجماع الجواز و لو الا به تقديره فالعمل بها و
 نائب مناسب الحاصل و اجد و هو الابدان و ان و ما صواب ايات على التوكيد الاول و قد مر على
 تقديره رتبا امر من ايات و عليها ليست في مقدرة و ما لو البيت و المثل و الما ر و ر و ر و
 ذق و قد ذق الليل نار و لا كل سودا و ثمرة و كذا في غير ذلك ان رتبه كل صورة فم الجواز قال ابن
 بون و ما لي لعل على مذبح سيويه و من قال يقول قوله ما حون عليك فان الامور
 بحلف لا رتبا و رتا فليس عليك فيها ما و لا في حركتك ما سورما لان في حركتك على
 جود البان فان كان ما سورما عطف على حرف ليس في العطف على معمولة في عين وان كان في

نعم

بعض حركتك و انما حركتك ما سورما و قد يجب
 بالثبات و انما كان الفير في ما سورما في ما الامور كان كما نال عن المنبسط لرحوبها و الامور
 الرابع الجواز ان كان احد العينين جارا حرفا او اسما او تقدم الجور و المعطوف نحو الدار
 و الجوزة عمرو ام و نحو في الدار زيد و عمرو و الجوزة انما الجواز ان تقدم الجور و المعطوف سواء تقدم
 على المعطوف عليه نحو في الدار زيد و الجوزة عمرو ام لا نحو زيد في الدار و الجوزة عمرو و انما في
 كونه الدار زيد و عمرو و الجوزة و هو قول الاخص بالخس و الفراء و الزجاج الس رس الجواز في غير العمول
 اللغوية و المنح فيها و غير اللغوية من الابدان و من غير كونها في الدار و العقب كبر لان الابدان ارفع لزيد
 و كبر كذا في العطف على اسم و من منع ان في الدار زيد و الجوزة عمرو و هو قول ابن طلحة الس ر
 الجواز في غير اللغوية و اللغوية الا انه لانه من الحكم الاول و ليس يربطه بالعلم و لا في رتبه
 و ما شرب من زيد و لا من كذا و لا من منع في اللغوية الموزنة لفظا و متر و هذا قول ابن العرب و فرغ
 بتقدير المسئلة بتقدير المسئلة بمعول في عطف على معمولة من واحد و هي معمولة الكرمين في عين
 قال ابن بون و غيره و بمعول على جوار العطف على معمولة من واحد و زيد ان زيد ارب و غيره
 و هي معمولات على من كذا علم زيد على كذا جارا و اب و كذا لدا سعيد المنطق و هي منع العطف
 على معمولة الكرمين في عين كوان زيد اضرب ابو لهود و انا كذا نداء كبر الثالث من الجواز
الناكيد بالهمزة و به الالف على القياس على نحو راس بق التوكيد ايضا و هو الالف و هو
 تابع و هذا كما جعل شمس التوابع **تقديره** من معول اي تقديره معمولة و هو الالف
 اي تقديره على الحكم لافراده ارفاد التسوية و غير التفرقة ان كونه معمولة التوكيد

نعم

و هو انه ما بان في التبع و يكون اللفظ التبعي من اللفظ المتبع كما كان من نفسه ما بان في زينة فوكت جاز
 في نفسه انهم من زينة نفس زينة وكذا كان من الشمول في اللفظ المتبع من اللفظ المتبع في جاني القوم كما
 اذا جاز ان يكون القوم است زينة اجماعه من حيث يكون تحفظه في جوههم ثم ان الكيد بقوله ثبت في التبع
 و دل عليه ان كيد استقر في اللفظ لا يظن به غيره و بهذا خرج ما عدل الحد و من التوابع اما الفت غير
 التوكيدي و اللفظ في طرفه ظاهر و اما الفت التوكيدي في قوله اعادة فان اعادة وان افادت
 تغير في مفهوم التبع و هو الوجود لكن في اعادة ليست في اللفظ فان الفت اذ وضع للالتزام في قوله
 و اما عطف البيان ليس محسوسا بل هو في اللفظ المتبع في زينة كجاء في اللفظ و لا لالتزامه كما عطف على ما
 و ليعين متبعا لها عليه و ذلك مع قوله الا شريك في قسمه و انما يخصصه انما في قوله انما
 من معنى في جمل الاشارة و منه كذا قبل و لا لالتزامه المتبع عليه في هذا اللفظ فان دلالة عليه
 استغنى عن ما خرج و هو علم انظر الى اللفظ في وضع هذه الكلمة بهذا الاسم و انما في جمل
 مثلا بل على غير من حيث هو متبع و اما البديل فهو غير مقصود فان يكون تفرقة مقصودا و قوله
 ان الابدال التفرقة من انه التفرقة بصدق البديل عليه لا التفرقة المتبع من حيث هو متبع **تقليد**
 قوله و الشمول لكل الافراد ليس للتفرقة من حيث هو بل لبيان غاية التوكيد في التفرقة المتبع جمل متورا
 في من اللفظ انما في اللفظ او في اللفظ انما في اللفظ انما في اللفظ انما في اللفظ انما في اللفظ
 سواء كان منسوبا او منسوبا اليه و قوله انما في اللفظ انما في اللفظ انما في اللفظ انما في اللفظ
 ان الحكم اما هو في بعض الافراد المتبع و علم على الكل كقوله في اللفظ انما في اللفظ انما في اللفظ
 قومه المتعارفة و ثبت الكيفية و سببها في ان يرفع به الكلام من هذه الترححات من اللفظ التوكيدي و لا

ان

ان قوله بقيد تفرقة التبع من ذلك الشمول للظهور ان جمل القوم لهم بقيد تفرقة التبع انما في اللفظ
 بالقوم بعضهم فذكره انما هو زينة و هو ان الكيد **اللفظ المتبع** و هو ان الكيد اللفظ
اللفظ المتبع بقيد تفرقة التبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع
 اذ في اللفظ و ان لم يكن له في اللفظ و هو ان الكيد اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع
 حسن بسن و يشبه ان اللفظ انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع
 اللفظ و لا يجدي جهنم ان الكيد المتبع لا يثبت في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع
 ضرب محذور فقلت نفس ما كان المذكور محذور و كذا ان الفت من اللفظ عن اللفظ و اللفظ
 ايضا عند اعادة و دفع اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع
 بان نقل الضرب الشديد و اما عند اعادة و دفع اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع
 زينة و ضربها من اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع
 بجزء الاسم في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع
 و بجزءه في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع
 في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع
 كك لالتزامه انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع
 عليه في وقت الفت انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع
 زينة انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع
 انهم و قوله انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع
 انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع انما في اللفظ المتبع

دون فصل الاقترودة كقولها فلما لا يطيق لها ولانها بهم اجراء رواها واخبارا محض
 وان يشتم والاقتران ان زيدا قائم حال ان مالكت جوه مروود لعدم انما يستند اليها اذ
 يعترض به جرحه قوله ان ان الكريم كل علم ما بر من اجاره قد اجتمعا فان من القدر برب
 انا اوصف بواجب نعمه وهدما ما سوا لا نعم والاقتران اذ اوردت ابراهيم الظاهر وغيره كقوله
 زيدا زيدا ونحوه فخره فلهذا فيها فخره لانهم فيها فخره فلهذا فيها فخره لانهم فيها فخره
 بن عطف وهو ثم فخره فلهذا فيها فخره لانهم فيها فخره فلهذا فيها فخره لانهم فيها فخره
 والله لا عودن قريب والله لا عودن قريب والله لا عودن قريب والله لا عودن قريب
 ايضاح السعد وكقوله فخره فلهذا فيها فخره لانهم فيها فخره فلهذا فيها فخره لانهم فيها فخره
 مرتين وراضاهما من الاقتران والاقتران انما يقع الاقتران واحده فان فخره اذا قرن الموكيد
 بالاعطف فيكون توكيدا او اعطف فسخ فسخ القوي ليس اعطف لست وان فخره فلهذا فيها فخره
 وزعم ابن مالك انه توكيد لعطفه فخره فلهذا فيها فخره لانهم فيها فخره فلهذا فيها فخره
 ما ذهب اليه ان مالك فان العطف في ذلك نظير العطف في الاوصاف المتعدده وقد
 ان اطلاق العطف عليها لا يكون زيدا كذلك وان كان الموكيد مستمرا هو الاقتران
 منقضا فيكون بحسب الاقتران انما يشتم كقوله ما اجاءه انما كانت نفسها بغيره فلهذا فيها فخره
 يا جليل وقل ما وياك يا كبرياء فلهذا فيها فخره لانهم فيها فخره فلهذا فيها فخره
 مرفوعا منقضا بازان يوكيد بكل غير متصل مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا مع طبقه في التكلم
 والاقران والتذكير والاعتراف بالاعتراف انا واكرستى انا وفخرت انت وفخرت جود عودن

دبر

او يسمو ويكفر او يرضعهم توكيد لنفسه بالهش ره وجعل منه ثم انهم صوابه الثاني لا يبرز مرارا لفظ
 في التوكيد في ثلاث مرات قال الشيخ غلام الدين بن عبد السلام اتفق الاقتران ان التوكيد في كل
 اذ وقع التكرار لا يبرز في ثلاث مرات قال اما قوله نعمه فلهذا فيها فخره لانهم فيها فخره
 في جميع السوره فذلك ليس بتوكيد بل كل اية قبل فيها بوسه للمكذبين في هذه السوره فلهذا
 المكذبون ما تقدم ذكره قبل هذا القول ثم ذكره لانه معنى آخر ويقول ويل بوسه للمكذبين في
 فلهذا فيها فخره لانهم فيها فخره لانهم فيها فخره لانهم فيها فخره لانهم فيها فخره
مخبر بذا فسيم قوله اما لعطفه وانما اقترانه وان كان هو المعتد به في التواضع كما قال ابن عيقل
 الطول الكلام فيه **والفاظ** محصوره **والنفس العيان** ويكونان للرفع المتكلم فخره لانهم فيها فخره
 يجوز في النسب اليه انه اذا قيل قطع الاقتران اصل ان يكون بشرطه وهو المتكلم
 وان يكون ابراهيم ونسب اليه كقوله سببا آراء او الموقر لهما فلهذا فيها فخره لانهم فيها فخره
 او نسبت اليه بغيره **تبيين** محل كون النفس العيان من الفاظ التوكيد اذا اريد بها الخفية
 فلهذا فيها فخره لانهم فيها فخره لانهم فيها فخره لانهم فيها فخره لانهم فيها فخره
 من التوكيد بل كل بعض من كل عودن **برباطان التوكيد في غير التشبيه** وهو الاقتران
وجها النفس العيان **فيها** النسب **كالمجموع** فيجوز في توكيد الاثنين كما يجوز
 في توكيد ابي فلهذا فيها فخره لانهم فيها فخره لانهم فيها فخره لانهم فيها فخره
القسما او غيرها والهندان القسما او غيرها والزيدون القسما او غيرها والهندات
 القسما او غيرها **الاول** بجزم بمن وجوب جمع النفس العيان في توكيد الاثنين

صحة

هو ما صرح به ابن مالك في التسهيل وقرئ به ان يشتم في العطف وصرح بعضهم بجواز الاوجه الثلاثة
 وبه فرم ابن هشام في شرح الشذوذ قال اذا كان المشي بالنفس والعين فغيرها ثلاث لغات انهي
 الجمع ودونه الا فراد ودون الافراد النسبية وصرحوا بجوازها في لغة من قطعت رؤس الكلبين اثنان
 وانما اخرجت النسبة لكونها اجتماع اثنين فيهما هو كالكلمة الواحدة واخبره الجمع على الافراد لان
 الجمع في المعنى والجمع في اللفظ وصرح ابن مالك ودلله تشبيه النفس والعين في توكيد الاثنين
 قوله ان الزيدان نفس هما وفيها وضع ذلك الوجهين وقال انه منقطع لم يقل به احد من النحويين
 انه في شرح الكافية للفرزدق في نفس هما وفيها ما على ما كان في عن بعض العرب
الثاني مثل النفس والعين في جواز الاوجه الثلاثة ما اضيف الاستغناء وهو مشي اللفظ نحو
 قطعت رؤس الكلبين سر ساما او مشركول ما كلف غري الا فواه عند عرين ما ركبا
 فاخرين افواهها عند عرينها فان مثل ذلك ورد في الجمع والافراد والتشبيه في الاول نحو فقد
 صفت فهو بكاره ابن مسعود والرق والرق فاقطعوا ايها نهما ومن الافراد
 برت لها سواتها ومن النسبية راة الجمهور سواتها وطرد ابن مالك قياس الجمع والافراد
 ايضا لعدم المنزلة في الجمهور القياس بالجمع وقصر الملا فراد على ما ورد وانما دفع الجمهور
 قياس الجمع كما اجماع اثنين في فهم المنزلة ذلك شرط لان يكون لكل واحد من المنزلة
 الاشارة لانه اذا كان له اكثر التيسر في لغة من قطعت اذني الزبيرين الايمان بالجمع
 ولا الافراد للابن سيبويه **الثالث** لا يجمع النفس والعين في التاكيد الا مع ضمها فلا يكون
 ولا يعيون قال المراد في شرح التسهيل ومنه ان يجمع الجمع بالضم فان عين جمع على

عيان ولا يكون به واقرضه الذم بمشروع العدة ابن مالك في شرح المفصل ونها بر ابن النجار
 اعين في هذا الباب **الرابع** يجوز الجمع بين النفس والعين ويجوز تعديم النفس على الاصح بل في لغة
 من يخالف عنك فان النفس جرد الذات حقيقة والعين مستارة لها من انما ربه المحض في قوله
 بعض المتأخرين وفي استتارة العين للنفس نظير **الخامس** يجوز ان تزداد الباء فيها كما
 زيدت فيهم وبينه ولا يجوز ذلك في غيره من الفاظ التوكيد فاما جادوا بجمعهم فليس من التوكيد
 لان الباء لازمة ولا بد من التغيير ولو كان توكيد الكائنات الباقية زائدة وكان يقع استعمالها
 وكان ورودها فيها وبها وبغيرها واجبا وانما هو ليعلم الميم لا يفهمها ووجه لسوكت
 جمع على حد قولهم نفس النفس والمفرجها ووجه جمعهم زيادة الباء قوله والمطقت
 تير نفس بالنفس وفيه نظر سببا في ما ين **وكلا وكلا المشي** تذكر وتوتها ويكون ان يفر
 شمول الحكم عند ارادة المتكلم في قولهم سمع به تجوزا في الحكم على كل من التبع المتعد وانما المراد
 بعضه نحو جادوا المراد ان كلاما والمراد ان كل ما قال السيد القفا زائدة في قولهم ذلك الموضع
 توم عدم الشمول نظر لان المشي نفس في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول
 التمام ان يفتي ان الفعل الصادر عن احد المتصاحبين قد ينسب اليهما كما في قوله نخرج بها
 اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من من اللع الاجماع ودون العذر الغراس قال كيد بكلاما ما يرفع
 مثل هذا انه ومنه اطلاق المشي على الواحد مجتمع فان العرب كثيرا ما تطلق عليه جازا الا ترى
 ان قول الشاعر ما تخيلن مدفع عاقبين اما جادوا وجيلن مرمي رايتين ساهلا فانطلق
 على عاقبين رايتين على رجلين ورايهما زكاة اصيل في لغة من يفرق في اطلاق ما عليه على كل

كلمة كذا الباء في نيس من التوكيد كقولهم فلو لم تكن لكم ما في الامر مما جئنا فامن بوجه ولا من التوكيد على
 فراه بعضهم انما جئنا فاما الفراء والخمر لعدم التعريف بها بل العواطف ان جئنا حال من الموصول وكذا
 برل من اسم انما جئنا بالظهور من غير انما جئنا بالمراد ان كان معناه لكما طه نحو قوله ما كنتم
 وجرل الكل لا يخرج الا غير وكونه كل ان على العواطف اذا لم تستعمل في غير كونه على القوم ويجوز تحريكها
 بر لا يكتف في هذا علم فاجوز الا في الضرورة وتوحيها ان يكتف ان كان على من غير الطرف
 وفيه ضعف ان يكتف كل بقطوع عن الالف في لفظه وسمى ووجه ان كقولهم مررت بهم كذا في بعض النسخ
 انما على منها الظرفه قال ابن بري من المفسرين التوكيد بجميع وعاء غريب ولذلك
 اهلها اكثر المصنفين ومن التوكيد كقول امرؤ القيس في قوله ما فداك من حوان
 جميعهم والله ان ما وانه في عا ولا زنه بغيره ما في قوله مع الوش والمذكر قولهم
 الاله عا منها والبعده عا منه كما قال تعالى ويقوس في قوله الالف مع ان البراءة غير ما في كثر
 لا يجمع في هذا يكون برل بغيره من كل لا توكيد او بغيره تصديقا لا تعيما وقد يكون مع جمع نحو
 ضد مفرق فلا يغيره توكيد كقوله انما نبيك من نورا وانت جميع وقد يجمع عند
 ارادة تقوية التوكيد كل باجمع واخفاه وهو الكسب والجمع وان مع حال كونها مطا بغيره
 للمؤكد في التذكير والانبث والافراد والجمع فقال ابن بري العبد على الجمع الكسب والجمع
 والافراد كما جئنا بصاحبها والقوم كلهم يجمعون البصون البصون ان يكون والفتى
 كلهم جميع كسب لجمع منع واما التثنية فمفيدة اطلاقها في انما لفظ بغيره البصون وهو من
 والكوفيين قال ابن جوف ومن منع التثنية فقد تحلف وادعى بالادب عليه والمنع من جهور

البرهان قال ابن بري من وهو الصحيح لانه ليس وفي الجمع وحال لا يثنى لتعريفه اجمع وجماعة التوكيد وان
 قلنا فانما للكو في غير تبيينها **الاقول** يجوز على انه لا يتركه جميع دون كل ضمير را وانما تركها
 اوجه ان جوازها لكثرة ورودها في القرآن والكلام الفصح كقولهم لا تغيبهم اجمعين وان جملهم
 اجمعين لا علمان بجمعهم من جهة وان س اجمعين في قوله كذب فلان سببا جميع فكلوا اهدوا اجمعين
 قال اوجه ان ولا يثنى دليل المنع وجوب تعديم كل عند الاجتماع لان النسخ يحس بعد جمعها على العين
 اذا اتجمعا ويجوز ان يكتف بالعين على الافراد فالله الجمع **الثاني** لا يتركه بخواص اجمع و
 عند الجمهور وجوز الكوفيين وان يكتف بجمعهم بقول الله وما س ربه بال الشمس كس
 وقول الالف في تحلتي الالف حول الكفا ما وقول عيسى ربه ما قولوا بالهدى واتقوا ما
 بنما ان بر ربه الكفا ما وحملها فنون على الضرورة **الثالث** اختلف في هذه الكلمات
 عند اجتماعها على كل منها توكيد لما قبله ام جميعها توكيد للمؤكد الاول قال ابن بري ان
 اذا قلت جاني القوم كلهم يجمعون البصون البصون فكلامهم توكيد للقوم واملون
 توكيد للكلام وكذا البراءة كل واحد منها توكيد لما قبله وقال غيره بل كلها توكيد للمؤكد الاول
 المتكلمية انتهى قلت وبغيره من كلام بعض النحاة قول انت رجوان اجمعين توكيد لما قبله
 جميعه توكيد له **الرابع** قال ابن بري من في شرح اللغوية يجوز ان يجمع بين جميع اللفظ التوكيد
 في تركيب واحد وذلك لما في لغة التوكيد وامل العريف حيث يجمع واما في بيان
 من اللغويين انتهى وقال في توكيد لفظها من ابن عصفور اذا اتجمعت اللفظ التوكيد براءات النفس
 فالعين لكل في جمع فالكسب والجمع وانما يجمع بين الجمع وانما فيها شئت قد تفرقت

الغسل اتيت بالبعد ما عرتنا او العين فكذلك اوجع لم تات بالكسح وما بعده لان ذلك توكيد لجميع
 نعم ايونته بدونهما انتهى وقال الرضا المشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء
 بجميع ثم ياتي باخوانته على هذا الترتيب اجمع الصبح المنع والاضاف انه لا يجوز تاخير اجمع من
 اخواته قال ابن كيسان تبديا بينهما شئت بعد جميع انتهى **الخامس** قال بعضهم اخوات
 اجمع تالية لها على سائرهما اذا افردت دونها لم يكن لها سائر نحو حسن بن شيطان لبطان
 والاكثر من على ان الكسح ما خوذ من قول كسح ارضهم والصبغ من تصبغ العرق بصبغ وبالجمع اجمع وانع
 الصبح بالصلوات المهمة وقبل الصلوات المجرى انتهى وفيه العاوس تصبغ العرق بصبغ وبالجمع اجمع وانع
 من التصبغ بالتحريك وتقديم الابد الموحدة على التالف من فوق وهو طول الضيق مع شدة
 معزز ما قال بعضهم ويمكن استنباطات مناسبات تخفيفه بين هذه المعانيه ومنها ما التوكيد
 بالتم على الصادق **السادس** الجمهور على انه لا تعرض في اجمعين الى اكمال وقت الفعل بل معناه
 وتتم كل سوا وذهب الفراء والرفاع والمنازقة والمبرد الى انه يفيد مع التوكيد الاجتماع في
 وقت الفعل فاذا قيل قام العموم كلهم اقبل قومه جميعين وتمت فباين واذا قيل اقبل اقبلوا
 ان قيامهم في وقت واحد وان هذا هو السبب في ذكر اجمعين بعد كل في الآية وورد قوله تعالى
 لا تخونهم اجمعين فان اعماء الشيطان لهم مستحق وقت واحد قال بعض المحققين في من قال
 بافا في الاجتماع لاحظ انه كسب اصل الاشتقاق في قول على الاجتماع فاي سبب قصد ذلك
 المنع من قصد اللفظ كغيره للفاخرة انتهى وهذا الوجه لا يسمن ولا يفرح من جمع دون قوله ما
 عن الرضا عليهم السلام في قوله الاغواء فقد اعرب **السابع** الغطاء التوكيد معارف امانا انصرف

الى العبر

الى الغيبة نظيره واما اجمع ونوا العرفه فلهذا قولان احدهما انه شبه الاضافه ونسب الى سببه وان
 انه بالعلمية على سبب الاضافه قال الجمهور من سعاد المراد في البدع وتعرفها كغيرها لانه من غير كون
 هذه الاضافه معارف منع العبرون نصبها على حال قال المراد في شرح الاضافه **السادس**
الاولى لا تنقل **التوكيد** بالتوكيد المعنوي **الامع الفاعلة** هذا ما ذهب اليه الكوفيون والاشعريون
 وانها رده ابن مالك في جميعه كونه لعمه السماع به ولان فيه فاعلة لان ابن كيسان قال في شرحه
 جميع الشهر وقدره اكثره فقولنا اجماع يفيد التوكيد قال ابن كيسان في الاوضح وهو الله سبحانه
 هو الصبح **ومن ثم** امر من اجل اشتراط الفاعلة في توكيد الكثرة **المنع** **باب من جلام**
 لعدم الفاعل **وجاء المشتهر بعد اكله** وحمت على اكله لوصول الفاعلة فان الشرايعين
 ببعض العبد والعموم قد يعين بعض احوال في التوكيد برفع افعال ذلك قال الرضا في هذا الاضطراب
 نظايق التاكيد والتوكيد تعريفه وتكثيره عندهم خلافا للبرهان انتهى والمنع مطلقا نعت مجرور
 البرهان في قوله لان الغطاء التوكيد معارف فلما تجر على الكثرة وتتم المنع في قوله
الراخر باليتنى كنت جيب مرفعا **ما تحلن الدلف** حولا اكنها **ما** وقول الاغواء قد مررت بالكوفة
 يوما اجماعا وقول الاغواء ثبت حولا كما هو كونه **ما** وقوله لكنه شاذ ان قيل فارجب **ما** يات
 عنه حولا كارجب **ما** قال ابن مالك لو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بان يستعمل
 قياسا فكيف به واستعماله ثبت انتهى قال في الصبح والمناصون مطلقا بحسب قولهما ورد
 من ذلك انه محمول على البدل او النعت او الصيغة انتهى وينبغي ان يقي او الشذوذ وليس له ما
 من ذلك في الاضافه كقولك في الاضافه ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر اكله الا رضوان **نفسها**

الاول قال غير واحد متصل الغارة في تركيبة النكرة بان يكون النكر المتوكد محذورا والنكر كسب في القاطن
 الاصل كما يشاهد المذكور في قسم المدح والذم كما كان موضوعا لهما ابتداء وانها كيدوم وبسرع في
 وجول قبل المراد به المعلوم المقدار كما بناه ودرج ويوم وديلة وشهر وسكن وسنة الخ ان الغارة
 قد تحصل مع غير ذلك ايضا كالمسحور والجمادى في قوله تعالى لا يغفر الله له ما فعله في قوله تعالى من **الثاني** فصل في
 ايضا الاتقان في استيعاب نكرة النكرة اذا لم ينفذ وترى ما يحكاها ابن مالك في شرح التوسيل ان بعض
 الكوفيين جازوا نكرة النكرة مطلقا وان ادلم تعد لكن قال ابن حاتم في حاشيته التوسيل في النقول ان
 ابن مالك لم يفت عليه من غير حاشية ونهت انه استثنى من اواب بعض الكوفيين كما في تركيبة
 في قوله مما يكتفي الا قليلا ولا سلم ان نكرة مما لا ينفذ في تركيبة كجرحه على التكميل في شرحه
 انه لا ينفذ ثم انه قد فصل في شرح العدة الاتقان في المنع اذا لم ينفذ انتهى **السؤال** الثانية اذا كان
 التعمير المرفوع المتصل **بامر** كان او مستترا **بالنفس** **العين**
 توكيده **بالتعمير المتصل** **مخروفا** **وانتم انفسكم** وقاسوا هم انفسهم وفتن من النفس وقتن
 انفس انفسكم **وقم انفسك** وقوا انفسا انفسك وقا ما انفسها وذلك كراية ايها المخلصين
 عند استة التعمير المرفوع اذا قيل خرجت عنها فخرجت كما ردها وانما خرجت نفس الحية
 وجزءا ولا ليس فيه مما ليس به هذا يرطل قول من قال ان اللطف كالنكرية وانما ذلك في اللطف
 خاصة اذا الفصل لا يرفع الا بهم المذكور لا ترى انه لو قيل خرجت عن نفسها كان الا بهم في
 وخرجت عن نفسها بالرفع التعمير المنصوب بالجرور فيكون ان النفس والعين بدون المتصل في
 انفسهم ومررت بهم انفسهم والمتصل المنفصل فيكون بهما به وانه ايضا كقوله انفسك قائم ويقتد

النفس

النفس والعين غيره فيكون به المرفوع المتصل غير شرط كونه موكدا او مجموعا لعدم اللبس في ذلك
قوله الرابع من التوابع البديل والتعبير اصطلاح العبريين والكوفيين عبروا عنه بترجيده
 والتبيين في نقل الاختصاص وقال ابن كسب ان عبرون عنه بالكتابة والمغزى منه ان يترك المقصود
 بالنسبة بعد التوسط له ذكره بالرفع بثلث النسبة الى ما قبله لانه تقوية الحكم وتقوية لانه غير له استناد
 الحكم الى الحكم عليه مرتين **وهو** في اللغة العوض وفي الاصطلاح **التابع** وهو كل جمل يشتمل جميع
 التوابع وقوله **المقصود اما** بفتح المعجمة **بما نسب الى معني** اخرج ما عدا الحمد والذم التوابع العتق
 والنكرية نظيره وانما البان المعطوف بلطف فانها وان كانت في مقصودين بالنسبة الى
 سبوعهما الا انها مقصودان تجا لا اصالة لكن هذا لا يفي باخراج جميع اسم المعطوفين بل
 لصدر في التعريف المعطوف بل في شرحه مثل قول جازية بل مجرد لانه مقصودا اصالة بالنسبة
 الاستبوية وذكر الادل انما هو غلط او سهول ان كما تعيد كلمة بل و اجواب عنه بالنسبة ان
 مقصودا اصالة لكن لما بالمد والعرض عنه فخرج عن ملكه كانه وصار المقصود هو ان يفتقر
 ما فيه ولكن تم فانها تميزها اذا كان ذكر التبع غلط وانما اذا كان سهول ان نفس التبع مقصودا
 اصلا فضلا عن ان يكون اصلا في غير هذا القسم واختلاف التعريف ايضا فزيد اجواب
 يخرج التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الالعكاس فان بدل البدأ وبدل العطف وان
 المعطوف سهل فيكون المتبوع كان مقصودا اصلا لكن لما ابدل منها اخرها عن ملكه كانه
 وصار المقصود هو ان يفتقر **الاول** اورد في هذا السمد ان لا يتول
 البديل الذي تعيد الاصل قائم احد الازيد فان زيدا بدل من اهد وليس بسببه بالنسبة

البديل

من عدم القيام مقصودة بالنسبة لزيادة النسبة المقصودة ونسبة ما نسب اليها نسبة القيام المقصود
 ووجب ان ما نسب اليه التبع هو القيام فان نسبة اللفظ ونسبة اللفظ لم يعمد الى التبع
 مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيادة ما يع مقصودة نسبة نسبة ما نسب اليه التبع فان
 النسبة المأخوذة في عدم كونها تكون بطريق الاثبات والتفريق يمكن ان يقصد نسبة الى شئ في
 نسبة الى شئ اثباتا فيكون الاول قوسا في الثاني قال بعض المنزهين عند البدل انما
 ظهر على القول بان ما على عمل البدل منه على القول بان ما على مقدر من جنس عمل البدل
 فلا ولا يصدق عليه حقيقة التبع اصطلاحا كما لا يخفى في غير ان كل جملة تابعة على اللفظ والحق
 الشبه العمور انهم قد استدلوا به في شرح المصباح حيث قال ان البدل يكون مقصودا
 في الكلام ويستعمل في غير ما ليس من التبع الا من جهة اللفظ دون المعنى وهو انما
 الاول **بدال الكل من الكل** وهو الذي يكون ذاته عيان ذات البدل منه وان كان غير
 متغايرين كقولهم اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وقولنا ان المتقين
 متغايرين واغنى والبعير يبدل الكل من الكل للجمهور وتبرهنه ابن مالك في منظومه
 بالبدال المطابق وقال في شرح الكبرى وهو اول ما جاء به في حاله لكل بدل بي
 البدل منه في المعنى كما في العبارة الاخرى فانها لا يصدق الا في ذلك غير
 مشترك للاجماع على صحة البدل في اسمها ثم كقراءة غير تابع وابن عمار في صراط
 العزيز الحميد انه وتبرهنه في شرح الشرحين ببدال الواقي من الواقي وبعض المقارن في قول
 بدل الشئ من الشئ **تفسير** قال الفرزدق في قوله ان الالف بدل فرق جبين

بدل

بدل الكل من الكل وبين عطف البيان على اولى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر في سبوره وقوله
 من ان الفرق بينهما ان البدل المقصود بالنسبة دون تنوعه كما في عطف البيان فان بيان
 الالف في فرع المين يكون المقصود هو الاول فلا ياب انه لا يتم ان المقصود والنسبة في بدل
 الكل هو ان في لفظه ولا في سائر الالف الا لفظ فان كون الالف في المقصود به دون الاول ظاهر
 انه في قول المحقق يوجب في الالف هو انهم لم يريدوا ان ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا ان ليس
 المتبادر الى عمل ان مثل قولك جنان احوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجب
 بان الالف تنزل في جميعها فانها عطف بيان وان قصدت الاسناد الى الالف في وجه الاول
 قوسا في الاسناد فانها بدل في وجه كون التوضيح كما في بعضه وادعاء المقصود
 هو الاسناد واليه بعد التوسطه فالفرق ظاهر كما تحققت المتخون انه في شرح التمهيد
 للمصنفان الرضوي فهم من تعريف ابن ابي عمير ان التبع في البدل لا يكون مقصودا اصلا
 اعترض عليهم بما اعترض به حكم لعدم الفرق التي وقد در المصنف حيث سلم ما وقع فيه ابن ابي عمير
 وادفع غيره بما ذكره انه في تعريف المصنف ان الالف في الفرق المذكور في المحقق المذكور
 في تعريف البدل بقوله المقصود اصلا في قسم من تراخي التمهيد الدر اعترض به الرضوي في
 انه لا لا دريه في الفرق لا يجد نفعه في بعض الامثلة كما اذا كان الالف في الجرد التفسير للبدل
 مع ان في الاول فانها مقصودة ليست مع الالف في وجه الابهام نحو مررت برجل زيد فان
 زيدا ذكره في الرجل اذ هو الالف في وجه الابهام مع زيادة التعريف فليس الاول منها
 قوسا في الالف في كل منهما مقصود فان الابهام مقصود لذاته والتفسير كذلك فعدم

الفرق بين عطف البيان وجرال الكل بيت كما ذكره الاضمر في من ان ال بدل
البعض من الكل وهو المذكورون وانما بعض من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوماً لبعض من غيره
 سواء كان ذلك البعض نصفاً ام اقل ام اكثر على الصيغ وذهب الكذا ورمث ام الى ان جبال البعض
 لا يقع الا على ما دون النصف ولا تبرزت الرغيف نصفه او ثلثه او اكثره بل البعض عند ما ولا
 في هذا المبدل من انما له التغيير يعود الى المبدل منه من ذكره كعبت المبدل نصفه او ثلثه كقولهم وانه
 على ان السبع البيت من استطاع اليه سبيلاً ارسنهم فمن جبال البعض من الناس ان استطاع
 البعض ان يسلك الكليم وقال ابن بزكان بل كل المراد بالاس استطاع فهو عام ازيد من انما
 لان انما لا يحلف كج من الاستطاع **تفسير** التغيير في بعض النسخ والكل في افعال
 عليها وقع في كلام كثير وقد استعملها التي جريه في ذلك الكلت واعتد عنه في جمع فيه
 مواضع للفاس قال بعض الاثمة لا يجوز افعال عليها عند الجمهور قال ابن خالويه في
 كتاب ليس يغليط كثير من النواحي في افعال ال على كل بعض وليس من لغة العرب لانها مشتقة
 في نية الاضامه وجرال القرآن وعن الامم انه قال قرأت ارباب الفصح في الامم
 في قولهم الا قوله العلم اكثر من ان يكاط بالكل منه فخطوا البعض قال ذلك خطأ لانها
 معروفة لانها منها ان قال مثل ذلك قبل وبعد انتم وارجوا ذهب النخس والفاير
 ومن الغريب ما وقع في كتابها ودرهنت وهي اعلا من الازهر من النجوم بين اجازوا
 او فالت الالف واللام في بعض افعال وان اياه الاثمة وانما اياه الامم لان نوب المرب
 عدم دخول الالف واللام عليها لانها مضافان اليه ما في هو وانما في التشرق انما

جرال

جرال الاستعمال ولا خلاف فيهم فيه بينه النصف بقوله هو الذي اشتمل عليه المبدل
 كما اشتمل الطرف على المظروف بل من حيث كونه اذ لا عليه اجمالاً ومقتضى له بوجه
حيث يتشوق السامع عند ذكر المبدل منه الى ذكره اي ذكر المبدل ويكون
 تشوق السامع هو سمين وتلقا لاجل اوله عن قوله **يسلونك عن الشجر ام**
فقال فيه فقال جبال اشتمال من الشهر لا شتمه عليه المعنى المذكور في الشتم هو
 الاول وهو مذموب الفرس والآية وحطاب وبن مالك وتختلف في تفسيره فقال
 ابن جعفر لا شتم على الشيء بالمعنى المذكور وردة بعض المتأخرين بان قولك سب زيد
 ثوبه ليس زيد في شتمه على الثوب لانه لا جمل عليه ولا يضافه كما ذكره في تفسيره
 فمن ليس المراد يكون جبال عليه وتضافه والله لا يجرى على المراد انما قلنا سب زيد على
 انه سب من فوقه بقا معنى بيان ذلك المثلوب في شوق السامع الى ذكره الى ان يجي
 بينه له وتلقا فاهم وقال الجرد لان في الاضامه الاول كما عني ابي بيه حسنها
 او مكنت من ضمة نحو سب زيد ما له فان الاول الكتب من الشيء كونه ما لك ورد ما به
 يرم منه ان يجز ضرب زيد اعده على الاستعمال وهم قد منعوا ذلك قال ابو حيان
 في التذكرة وقال طائفة ووقع لابي في محجز ان المشتمل هو الذي قال جبال برفق زيد
 ثوبه ورد برفق زيد نفسه وقيل لا اشتمال الاضامه على الاضامه المشتمل الا سندا على
 الاول على معزان الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما اسناده على قصد
 غيره مما يتعلق به ويكون المسمى نفسه غير الاول ولهذا لا يجوز ضرب زيد عليه على الاشتمال

كالكفا المسند بالاول وهو من باب المردود قال ابن خنوزار وعلمه كوزيد باله كثر اذا اعراب
 باله بدل من زينة لان يقين الابد استعمل في زينة مما راوه في الحقيقة وقيل لا يتبين في استعمال الابد
 على الاخر بل نارة يكون المشعل هو الاول نحو لو كنت عن الشهر محرام قال نارة يكون المشعل هو الثاني
 نحو كسب زينة ثوبه ويشكل عليه كوزيد باله كثر اذا اعراب باله بدل كالكفا فانه في استعمال فيه
 لاحدهما على الاخر وهو في البدل في العينة كما قرئ بدل البعض في ال العينة المذكورة ومثال المقدم
 قوله نعم قتل الصواب لا هند ودان را ر فيه والاصل نارة ثم نابت ال عن الفيز **تيسهان**
الاول يشكل على قول المصنف وهو بدل الكل من الكل والبعض من الكل في الاستعمال في المصنف
 هو الاسم على هو الاسم لان الاسم هو المركب لا الصفة وهو بدل البعض من الكل في الاستعمال في المصنف
 ان تقدير الكلام وهو بدل البعض من الكل بدل الاستعمال في حذف هو الاسم بالنسبة والذين اليه
 بقرينة ان يكون حذف هو الاسم هو المسمى في جانب المصنفين لا اصل له في كلام
 العرب والظاهر هو ان في بعض المعنيين من نزاع الكافية **والثاني** في الاستعمال بدل
 البعض والاستعمال في الكل في فعل العرب يحكم بالتمام ويزيد من ذلك في حذف المقدم
 ونحوه في زانفت الحرس الاغيف منها نارة في بعض الاغيف ثم نبت ذلك البعض
 بقولك نارة في زانفت الحرس نارة في المصنف زيد نبت ثم كذا في قوله كالكفا في المصنف
والرابع البدل المبين للمبتدئ وهو في اسم ذكر المصنف منها تيسهان فيقال
ان ذكر المصنف يسمى بدلا بالبدل المسمى بالبدل والبدل هو الذي يبدل به المصنف
 وذلك ان تذكر البدل في موضع المصنف وتقدم ثم يبدل بالبدل فيكون ال بدلا من المصنف

اجتنبوا

اجتنبوا عن هذا المصنف كثر الذين في النفس في الغصص هذا شرط ان يرتفع من الاول الى الثاني
كقولك جدي في شمس كالكفا وان كنت تتوكل في المصنف من نفسك الغلط وتري
 انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالشمس كذا قال الرضوي وغيره انه محمول على لان الكلام
 يحتمل شي ثم يبدل ان يخبره من غير البدل **الاول في رفع** بدل البدل من الفصحى على ان
 النفس في الغصص هذا كالكفا ولا يجوز من كونه فقد ذكره سيبويه وشيخه في قوله عليه السلام
 ان الرجل ليصعب العروة وما كنت له مضيفا وثمنا الا عشرها وما قيل من انه محمول على ان
 بل ليس شرط ان بل لم يثبت قد في ان **ذكر التدارك القلط** فاسمه **بدل العلط**
 او يسمي بدل العلط **عوجا من الفرس** اردت ان يقول جاء الفرس فمضت
 اسكت لا زيد ثم تداركت العلط فقلت الفرس فقول بدل العلط انه بدل من اللفظ
 المذموم علط لان البدل نفسه وهو العلط كما قد توهم من ظاهر اللفظ **والفصحى** بدل العلط
من فصيح وكلاهما يصور عن روية في كونه في صومعهما وقد اصل المعنى القسم الثالث
 من اسم البدل المبين وهو بدل النسب في ويوان محمد ذكر ما هو علط ولا يسفكت
 اسكت الا ذكره لكن تنسب المقصود ثم بعد ذلك بتدارك المصنف وقول بدل
 نسب ان بدل من شرط النسب ما وقد بينت بذلك ان العلط من جهة اللسان والنسب ان
 من جهة الجوارح واللفظ بدل النسب ان الفصحى في الفصحى والاصح من روية وان ملك وكثير
 من النماذج المرفوعة بين بدل العلط والنسب في نسبه النوعين بدل علط وانما ملك باعمال المصنف
 لبدل النسب ان سجع المحان او فخر تحت بدل العلط كما فعل الاكثر من لان المصنف بعد المصنف

المشتم الخوار بالتمام ولذلك اعيدت اللام مع البدل ولم ار من يحيى خلافة في جواز ذلك ولم تقبل
 الا خمس قيدا فارة الالطاف فوزه بطلبه كما بقوله ما يكم برش كيف كل مفضل ما وانتم في العمدي
 من كان ضميلا **قال بعض المحققين** وهو الامام جلال الدين محمد بن مالك غ اللقبيل
 وتبعه الشيخ جلال الدين بن حاتم ثم اذ وقع جامع لا **بديل المضمرة مطلق من مثله** اي من غير ذوقه
 مع السماع **ولا من الطاهر** قال في شرح التسويل انه لم يسمع وبما مثل به لذلك في كلام الفناه
صنيع من العرب وما اوهم ذلك جعل تركه **انتم في انت** ورايت انت ودرست
 كت انت ورايت اياك **واصب زيد ابا** **ناكب في** اه نكبت انت من كونه
 تركه استيق عليه من العرفين ما نورا نيك اياك فالبعرون على انه بدل والكوفون على انه تركه
 قال ابن مالك في قول الكوفيين عند صحيح قول العبدين لان نسبة النصب المنفصل من النصب
 المنفصل في كور ايتك اياك كغنة المرفوع المنفصل من المرفوع المنفصل في كونه انت والمرفوع
 تأكيد بجمع فليكن النصب تأكيد الجري المنسب ان يجري واحدا قال المراد و كما في فني
 بقوله تأكيد بجمع انه يجوز لانه يبين فانهم قد اعدوا انت انت بر لانه يفرق على قال الرضا في الشارح
 والظا هر ضد البعريين لما ثبت عن العرس انها انما ازاوت التوكيد انت بالضم المرفوع
 المنفصل فقال انت انت ورايت انت انت ورايت انت انت ورايت انت انت ورايت انت انت ورايت انت انت
 وانفت بين التبع والمتبع فقال انت انت ورايت انت انت ورايت انت انت ورايت انت انت ورايت انت انت
 لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويكتف في غيره كذا الفصل بسبب عن العرس معناه من غير ان يذكر
 وهم المومنون كما ما يتقون لانهم في العرس عزوا مصادهم فلا يمنون بغير ابي منهن

وان كونا جيت زيدا ابا فقال ابن مالك الصريح عند راس التسمي في كلام العرب شره واطمروا واستعمل
 الحان تركية لا بد لاقال ابن حاتم وفيها فالنظر لا لا بركة القوي الضعيف وقد قال ابن حاتم
 هو الفاضل وجزو النجوى في ذوات الحيوان والابدان يكون مبتدا وان يكون فصيلا انتهى وهذا هو المراد قوله
 وقد قال العرب الباقوه فاسباق الرد على ابن مالك ان فيه روا عليه وفيه **تكميل**
 برفق البدل بتوسعة في واحد من اوجه الاعراب مطلقا وكذا في واحد من التذكير والا فراه في
 ان كان اجل كل ما لم يمنع من تكون احدهما مصدرا نحو مفارصا حدائق واعيا با او تصد البتة
 كقولك وكنت كذبي رجلين رجل صحير ما ورجل رعي في الزمان **كش ما** وفي القوي في
 والتكثير قبل المرفوع من المرفوع والتكثير من المرفوع لكن ان تكيد اللفظ في ابدال التكثير من
 شبهه اشتراط ان يكون مع الشاية زائدة بيا كقراءة يعقوب وترى كل لانه شبه كل اية
 تدعى الى كتابة بتكامل الشاية بها قد اتصل بها ذكر سبب الجواز ولا يشترط في ابدال التكثير من
 المرفوع انما واللفظ ولا ان يكون التكثير موصوفه ففنا للكوفيين شبهه والسماع كما في قوله
 فلما و اسكت حيز منك ان ما ليو ذنبي النبي والصبي ما ويجوز قطع البدل نحو مررت بن
 اوتك وكنت مع الفصل نحو بتر من ذلكم ان روحي ان تبع متعدا والتمست في العدة نحو التوا
 الموبقات التركت والسر ار منهن الزكك والسر **الخامس** من التوابع **عطف البيان**
 سر منك لا يكرر الا دل براه قد زادة اليك كما كت ردودته في نفسه والكم في الى حرف لانه
 عين الاول قبل الكوفون في جملة التوكيد لانه عطف ليشود وقال الالطاف في شرح المجلد في السبح
 البعرون ولا يجر الكوفون وهو تابع **شبه العطف** بمنزلة العطف الين بيانه

وهو الموضع الذي
انحصر فيه
والصوت الذي
انحصر فيه
والصوت الذي
انحصر فيه

في توضيح مقبوله لكن العطف توضيح يوجب بحسب من فيه وعطف الين يوضح بوجه كذا
فولدتا في كذا بحسب شئ التوافق كذا وتولدتا في العطف في المشبه في غير ذلك الشئ
فكانه قال يانح غير عطف وتولدتا في توضيح بوجه كذا في المشبه في غير ذلك الشئ
اخوات فانحوت عطف بيان زينة ذكر ايضا **تبيينها الاول** اجمعوا في عطف الين
لا يوضح المفرد ووجه الكون وجماعة الى ان يحكى التخصيص المذكور ايضا ونحوه في جملة البصرين
وغيرها ما جاء من ذلك على البدل في ذلك لم يشبه المعنى وتحتهم ان الين بيان كالمسألة والكرة
مجمولة والمجمول لا يبين الجمول ووجه من بعض الكلمات قد يكون احسن من بعض والاخص بين غير الاش
الثاني قال السدس انما يانح في شرح التبيين فان عطف الين لا تنصرف الا يوضح
لما ذكره من كذا في البيت كما انه قوله فنه جعل انما الكعبة البيت الحرام قال السدس عطف
بيان على الجمع لا يوضح كذا في العطف لذلك انه ورد ووجه ان قال الزمخشري انهم يانحون
في عطف الين في الجمود والى ما ليس فيه اشعار بجمع انما يشترط في توضيح المشق الا ان يبقا انه
لما وصف عطف الين في بقوله الحرام اقتصار بجمع المدح فيمكن ذلك انه وقصه كلامهم
ان في عطف الين المدح الى اهل المعاد وفي التوبيخ في غيره على ان اقره فانها تذكر
الا يوضح من التوبيخ ولو سلم انه لا يجمع الممكن ان يانح في ذلك مسكوت عنه فلا بد ان
يجب رابع **الثالث** اشترط اجماعه في التوضيح بوجه كذا في المشبه في غير ذلك الشئ
لقول سيبويه يا هذا اذا اجتمعت ذوات عطف بيان مع ان الين ردها من التبيين
لما ذكره الامة قال ابن هشام قوله الين بدران مالك وهو كلف للفارس ايضا لان

الين

الين في ايامه بدلالة الشق في المشق ولا يرمز به في تخصيص العطف بانها في هذا يرمز به في جميع
عطف الين في التوضيح وقوله ما نقل الاشتهار المذكور في الرجلين تباين مالك والاصواب انه
قوله كذا في المشبه كذا قاله في شرح التبيين لا يرمز من كذا في المشبه ان يكون اعرف لانه نقول هذا ان يوضح
بوجه كذا في التوضيح ولا يكون اوضح منه هذا لا نقول قاله في شرح المعنى **وتبيينه** ارضع عطف
الين بوجه كذا في المشبه **عطف** اوجه الاغراب الشبه والافراد والتذكير والكبير
وفرد من كذا **كالتعريف** تقول جاد في قولك الفاضل كقولك جاد في قولك الفاضل في قولك الفاضل
مرفوعان والرفع واحد في المشبه في الرفع والتعب وهو مرفوعان والافراد واحد في المشبه
ايضا وهو الافراد والتشبيه والجمع والتذكير واحد من اثنين او اكثر التعريف بالتذكير يعنى
في عطف الين في احواله بل كل ما ليس في الين **وتعريف** عطف الين عن **البدل**
في نحو هندا قام اخوها زيد فزيد عطف بيان على اخوها ولا يجوز ان يكون
بدلا منه لانها لو كان بدلا منه لكان مستغنى عن الين لان **البدل منه مستغنى عنه** في الكلام
وهنا لا بد منه لاستماله في غير رابط الجملة الواضحة خبر الهدى اذ الجملة الواضحة خبر
الابراهيمين رابطها بالجملة كما سبقت والرابطة خبر الهدى والضمير المضاف اليها هو الذي
هو يوضح زيد ولو لم يقط لم يقع بوجه ان يكون اخوها عطف بيان لا بد **التبيين** تبيينه
قوله ان البدل منه مستغنى عنه لانه حكم المطلق لفظا ومحرر وهو منسوب الى زيد في المشبه
عنه لانه في القول اذا ابدلت من الشئ فقد طردته من لفظه ولما جعل الزمخشري ان
اعبر الية عطف بيان على الصيغة بوجه قوله نعم ما قلت لهم الا ما ارشيت به ان العطف والاقبال

شكها نحو اني اذ كنت فارس الاغراب ومنها ان يفتح جردا كالمجمل نحو كما انويك زيدا وكذا
عند فلو جعل نبي ومظف عليه بل من احييت لزم انما في هذا المرفوع وهو انما تعاقب
الاشي غير مرفوع وقد قول كما في وفيه راجدي عهدا في النيات والمالم الملت
ومنها ان يفتح الن دى باللقب فوفا او موقبا نحو يا سعيد كذا بل في قوله او كذا بالفتح فقول
كذا او كذا جازة لزم فتحه بنى يا سعيد كذا بالفتح فانه يفتح ان يكون عطف بيان ويحتمل ان يكون
الثاني انفتح على البدلية وجميع هذه المسائل مترسلة ان البدل لابد ان يكون في غير كذا او كذا
وفيها نظر لانهم يفترون في التوابع ما لا يفترون في الاول اذ لا يكون قد جاز في انك انت كوني انك
يا كذا او كذا جازة لا يفتح انما جاز ان انت في قوله انك انت كوني انك
ان التوابع في شرح الدرر قال ان التوابع في التعريفه انما اشترق في التوابع ما لا يفترون في الاول
من قبل ان اذا كان ثانيا يكون في الموضع بالقبضه في التوسيع في في الامر عطف
ما لو اتينا بالتوسيع من اول الامر فانما يفترون في الموضع شيئا مما يستعمله في غير قاعده
بفتح يديا كبر من التوسيع من اول الامر فانما يفترون في الموضع شيئا مما يستعمله في غير قاعده
منه م احوال الخ انت رة الى ان عطف جبهه ان يفترون عن البدل في غير ما ذكره من العود فيها
ان عطف البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لغيره لانه في اجزاء نظير التوسيع المشتق في ال
في المرفوع وهم انهم يفترون ان اعيدوا في ان يكون في الكلام من قوله تعالى انما اتقوا
ذو الانبياء الكفرة ومن انفق بلباس من المتخوفين ابو جهل بن السهم وان مالك والعباس من
واها البدل فيكون عند الجمهور بالغا لغيره كما في اياه ولغا هر كاست زيدا اياه وغانهم

ابن مالك

ابن مالك وقد مر الكلام على ذلك ومنها ان لا يفتح بنوعه في غير مذكوره وانما قول العثماني
ان مقام ابراهيم عطف على ابيات بيت فقال ابن جرير ما نه سهرتم عند ربه يقول قد يكون
عبر عن البدل بعطف البيان لانه لا يفترون في جواز التعلق في البدل كما قرره في الاصل الذي
يقوي عند ربه بنوعه في عطف بيان اليه ومنها ان لا يكون محذورا في البدل كما في قوله
الاما قد قبل المرسل من قبلك ان ركبته لذي مغفرة وذو عقاب ليوم ذو بدر والجنون الذين
ظلموا اهل ابله الا ان الله شككم وهو الصالح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو ومنها ان لا يكون ثانيا
لجمله كعطف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يشككم اجماعا وكذا اعدكم ما تعلمون اعدكم انهم
وبين وقوله كما اقول لا يصل لا يفترون عنده ما والا فكن في السرد ويجوز انما ومنها ان
لا يكون ثانيا لعطف كعطف البدل نحو من ذلك انما يفترون في انما يفترون في انما يفترون في
ومنها ان لا يكون في الموضع الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع ال في ربه بيان
كما مر في الفرق في ريب البدل ان الطراوه ونسبه ان مالك وولده وجنهم ان الزيد بيان
نفسه وقد مضى الطراوه انهم في انهم في ربه في عطف ان البدل ليس بين البدل منه وليس كذلك
ولهذا منع مسبو بيل السكين ركب السكين بدون السكين وانما يفترون في البدل عطف
في انه بمنزلة الجمل استوفت التبيين والعطف تبيين بالمفرد المعنى قال ابن جرير في المعنى
هذه الاسماء العائنه على الفعل للشبه بالاقوال اعلم ان العمل اصل في الافعال في
في غير ذلك ان الفعل وضع لبدن الا شرا فذلك جبر انهم في ربه في عطف ان البدل عطف
منه التقديم على متعقبه وكان في قوله ان لا يفترون في السند البدل لا يعمل الا في اللفظ

ولما استعملت في الافعال واما ان العمل في الافعال
وعلى الاستعمال في الافعال واما ان العمل في الافعال
لان العمل في الافعال واما ان العمل في الافعال
بفتح يديا كبر من التوسيع من اول الامر فانما يفترون في الموضع شيئا مما يستعمله في غير قاعده
منه م احوال الخ انت رة الى ان عطف جبهه ان يفترون عن البدل في غير ما ذكره من العود فيها
ان عطف البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لغيره لانه في اجزاء نظير التوسيع المشتق في ال
في المرفوع وهم انهم يفترون ان اعيدوا في ان يكون في الكلام من قوله تعالى انما اتقوا
ذو الانبياء الكفرة ومن انفق بلباس من المتخوفين ابو جهل بن السهم وان مالك والعباس من
واها البدل فيكون عند الجمهور بالغا لغيره كما في اياه ولغا هر كاست زيدا اياه وغانهم

وهي معولة بها وغنيمة بالمعنى مستعملان في قولهم
فتخلى عنها والوجه من الغلظة والاختصاص
فترجع وينقص معنى الاعداد ولكن كان
العلاج وهو وجه العلاء المعنى والوجه
المعنى هو نفس المعنى العلاء المعنى والوجه
وغيره ما رآه الله وما رآه الله من الاعداد
اسم المدلول فان اللفظ وما رآه الله
هو عين اللفظ والعلاء المعنى الاسماء العارة
والجوف وهو المعنى العلاء المعنى او اللفظ
فاذا اخذت المنزاع من المعنى العلاء المعنى
في الاسماء العارة فيكون المعنى العلاء المعنى
وتسارع ذلك المعنى العلاء المعنى فيها على
المعنى العلاء المعنى العلاء المعنى

غيره كسئل في غير المسئلة بين الفعل الترفع في قوله تعالى بالغلبة الفاعل لا تفعل له اما فعل الفعل
في عمل المسئلة اصلا وفي غيره متغا وغير الفعل من الصفات والمصدر فروع عليه في العقل لانها لم
توضع لما وضع له الفعل لكنها هي الفعل من حيث اللفظ من حيث المعنى فالعلة هي وهي ايضا
خمسة المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والفعل المفصل وعدهما في بعضهم
زيادة اسم الفعل وعتد المعنيين في اللفظ والاشياء بعد ما استند او ان غيره اللفظ في بعضهم
المثال في بعضهم انه قوله تعالى اسم الفاعل كالكافية والاصلها ان اسم الفعل هو اللفظ والاشياء
السبعة المذكورة واسم المصدر والظرف والمجرور المعتد ان اسم المصدر فانما تعرض له اللفظ
لقد دراهم اللفظ المعنيين كما انظر الى ان اصل وضع الفعل المصدر وما الظرف والمجرور
المعتد ان فالتعريف ذكره بما ذكره فوه في اجمل نسبة الكلام عليها من الكسوف في اللفظ
تفسير انما في الضم بالضم والفتحة بالفتحة الاسماء ما ذكر قبله من التواضع في العدد
الاول من الاسماء العارية عمل الفعل **المعد** في التفسير مشتق عليه قال في شرح الصواعق
وانما تتبرر لان الفعل يعدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضوع الذي تصد عنه اللفظ في اللفظ
ويسبب في المصدر فعلا به وهدى قال ابن مالك هو من نسبة اللفظ لفظه لعل وهدى اللفظ
اصل المشتق على الصحيح كما سببه ولا يظن ان اللفظ هو المعنى وهو **اسم** **المعد** ابراهيم بن عبد الله
مطابقا لغيره الفتح كما في نسبة الكسوف وهذا كما في اللفظ هو المصدر وغيره من الاسماء
المصدر وهو قوله **الذي يشتم منه الفعل** اخرج ما عدا المصدر وهو المصدر في اللفظ
في التفسير كما في الكافية في اسم كسوف في اللفظ لما في اللفظ هو من اللفظ

الدر

الذي ينصرف له ان من مثله ونسب بعضهم من حيث الفعل يستلزم جميع حروفه وهو يفتقر
بالصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فانها جازية في الفعل المنصرف المذكور
في جميع حروفه انما لها في الاول ان لا يفتقر الى ما قبله في غير واحد من اللفظ واسم كسوف بعد ما
منه منضوبا به في اللفظ لا مفعول مطلق ويخرج المذكورات قطعا ثم عده من حيث هي في اللفظ
من ان المصدر اصل الفعل وهو فروع وذو الكسوفون في اللفظ من ان اللفظ لفظها اصلها
اشتقاق اخرج اللفظ من لفظ واحد وان المصدر واسم اوله باللفظ في اللفظ
الثاني ان المصدر يدل على متروك واحد وهو كسوف واللفظ يدل على متعين واحد كسوف في اللفظ
والواحد قبل الاثنين الثالث وهو العدة ان كل فرع يوجد من اصل واحد في اللفظ من كسوف
في اللفظ ما في اللفظ مع زيادة في اللفظ من اللفظ كالباب من اللفظ واللفظ في اللفظ
حال الفعل في اللفظ مع زيادة اللفظ في اللفظ من اللفظ من وضع الفعل في اللفظ
في اللفظ كسوف في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
فوضعوا الفعل العادل كسوف في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
بالحرف الاول ان الفعل يعمل في المصدر كقولك نظرت نظرا والفاعل اوله بالاصالة ونقص
بالحرف فانها تعمل في الاسماء والالفاظ لم يستعملوا اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
للفعل كقولك قمت قیاما والمؤكد اوله بالاصالة ونقص كقوام القوم يجمعون مع اللفظ
احدهما عين مشتق من الآخر الثالث ان المصدر يعمل عند اللفظ كقولك قمت قیاما
وصام حيا ما لم يفتح كقولك قمت قیاما والمبني اوله بالاصالة ونقص المضاف

الذي يجر من غير مفعول من غير مفعول من غير مفعول من غير مفعول
 اسم المفعول والعلة المشبهة فانها جارية على الفعل المجرور كما في قوله تعالى
 جميع حروفها فانها لا تدل على غير المجرور بل تدل على المصدر المجرور
 المشبه بمفعولها بانه مفعول مطلق فيخرج المذكورات قطعاً ثم قوله وما يخرج من
 الجبرين ان المصدر مثل الفعل يكون في وجه الكوفاً الى العكس من ان المصدر
 منها اصل فلا اشتقاق بين الجبرين من حيث المصدر بل من حيث الاسم الذي
 من الفعل التاليف ان المصدر يدل على مصدر واحد وهو مصدر الفعل بل على من
 والزمان والواحد قبل الاثنين الثالث وهو العلة ان كل فرع يوجب اصل واحد
 يكون في الفرع في الاصل مع زيادة من الفرع من المخرج كالسبب في التبع والفرع في
 يتعدى الى المفعول كما في المفعول ويصح بعضه نحو عور عيور وليس بعد ما اشتق من الافرقتين
الاول في بعض النسخين يعين الفعل الذي يشتق المصدر منه في قول الكوفيين في اختلاف في الافرقتين
 ايما زانه استق فعل المجرور قبل المستقبل وهو ان المجرور ان قبل وجوده مستقبلاً او زانه
 سوف بعد **الثاني** يختلف في الصفة فالجور على ان العتمة المصدر قال ان يكت في شرح
 التسهيل في بعض الاستدلالات كما في فعل الفعل في نسبة الى المصدر في حال في وجه الصفة
 بالنسبة اليه لان كل صفة انضمت حروف الفعل فيها مائة المصدرين الدلالة على المصدر في شرح
 بالدلالة على ما ركد في الفعل والدلالة على الزمان العيان فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لانه
 الفعل ليس فيها مائة الفعل في الدلالة على الزمان معين ووجب جماعته الى ان اعني الفعل

وال

ولسب الرض في القول الى السيرة وقال العلامة الحسن بن المطهر في قوله تعالى في زمانه
 الاصول ذكر ابو جعفر في النكتة انها مشتقة من الافعال وكذا عبد الله بن مروان استدل ابو جعفر
 جارية على سبب الافعال وطريقاً والافعال اصولها القبرية والمصدر والترصيف اصل حقيقة
 اصولها البعيدة واذا ثبت هذا كان لنا ان اشتقنا من الافعال الاصلها القبرية ومن المعاني
 الاصلها البعيدة انتر **فائدة** الاشتقاق مشتق باسم المصدر وهو ان الفعلين في
 حروف الاصلية والترتيب نحو الجبر والمغير والتبشير او اوسط وهو ان الفعلين في حروف
 دون الترتيب كوجده وجدب والكر وهو ان الفعلين في بعض الحروف دون بعض كوثم وثيب
 وجب اطلق الاشتقاق فالتبديل الاول **بعمل** المصدر **عمل** المشتق من في التمدى
 والوزوم فان لانه لم المصدر او متعباً في فدي على حسب قديرة فقول عبت في فديت ومن
 فركبت زيداً ومن افطمت زيدا واربها ومن نكحت عرافاً ما دون اهلك زيدا وعرافاً ما
مطلقاً ارسا كان بائناً او ما او مستقبلاً فقول غير ضرب زيداً ارسا كقول الان
 او قد **اتبها الاول** اختلف في سبب اعمال المصدر على فعله فعله شبهه بالفعل في
 من حيث كونه متقدراً ان الفعل وهو في نفسه كلام المعنى من حيث انه قد زيد بالباب
 الاسما العامة للشبه بالافعال على قول الرض وقد بره له بان الفعل يتم اذا كان في حال
 لان ان اذا فعلت على المصدر في حاله لا استقباله او اذ فعلت على المصدر في غير حاله
 الضركم قد بره بان دون ما ذكره وان كان في حال الفعل لكونها مشهورة واكثر استعمالاً
 منها وقد بره بالبرهان والفعل وهم يعرفون فعله لانه لا يعمل الا في الفعل وقد بره اذن بان

ولسب الرض في القول الى السيرة وقال العلامة الحسن بن المطهر في قوله تعالى في زمانه
 الاصول ذكر ابو جعفر في النكتة انها مشتقة من الافعال وكذا عبد الله بن مروان استدل ابو جعفر
 جارية على سبب الافعال وطريقاً والافعال اصولها القبرية والمصدر والترصيف اصل حقيقة
 اصولها البعيدة واذا ثبت هذا كان لنا ان اشتقنا من الافعال الاصلها القبرية ومن المعاني
 الاصلها البعيدة انتر **فائدة** الاشتقاق مشتق باسم المصدر وهو ان الفعلين في
 حروف الاصلية والترتيب نحو الجبر والمغير والتبشير او اوسط وهو ان الفعلين في حروف
 دون الترتيب كوجده وجدب والكر وهو ان الفعلين في بعض الحروف دون بعض كوثم وثيب
 وجب اطلق الاشتقاق فالتبديل الاول **بعمل** المصدر **عمل** المشتق من في التمدى
 والوزوم فان لانه لم المصدر او متعباً في فدي على حسب قديرة فقول عبت في فديت ومن
 فركبت زيداً ومن افطمت زيدا واربها ومن نكحت عرافاً ما دون اهلك زيدا وعرافاً ما
مطلقاً ارسا كان بائناً او ما او مستقبلاً فقول غير ضرب زيداً ارسا كقول الان
 او قد **اتبها الاول** اختلف في سبب اعمال المصدر على فعله فعله شبهه بالفعل في
 من حيث كونه متقدراً ان الفعل وهو في نفسه كلام المعنى من حيث انه قد زيد بالباب
 الاسما العامة للشبه بالافعال على قول الرض وقد بره له بان الفعل يتم اذا كان في حال
 لان ان اذا فعلت على المصدر في حاله لا استقباله او اذ فعلت على المصدر في غير حاله
 الضركم قد بره بان دون ما ذكره وان كان في حال الفعل لكونها مشهورة واكثر استعمالاً
 منها وقد بره بالبرهان والفعل وهم يعرفون فعله لانه لا يعمل الا في الفعل وقد بره اذن بان

وهذا راجع الى الجرد والسيرانه وجهته الشانه ان يكون العامل المصدر لا يكونه مصدر راجع الى كونه به لا عن
 الفعل بل الى الجمع منها لفظا كما لا يجمع بين البدل والبدل منه فاذا قلت سيفا زيدا
 فزيد مصدر سابق من حيث انه قام مقام اسم لا من حيث كونه مصدر راجع لمفعول مطلق
 والآن ان لم يجر كل مصدر مفعول مطلق وهذا الوجه ذهب اليه سيبويه والناقص في الفراء والراجح
 والظاهر في سيبويه ان العامل فعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وهذا وجهه
تنبيه المفعول المطلق لا يكون به لا عن الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله في تنبيه
 وانما ينزل من الفعل كما اذا لم يجر الظاهر الفعل فكانه بدل منه قاله الرضوي **لا كسر**
 انه المصدر ان يضاف **الخطا عليه** لانه مما تلي الذر فيقوم به فعله من كلفظ واحد، ضافه اليه اول
 من رفعه له من جعله مع مفعوله كلفظ واحد نحو قوله نعم ولو لا دفع الله الناس بعضهم
 بعضهم الا لمفسدوا اذا قامت فرضية كونه مفعولا اما يجمي تابع له منصوب على
 العمل نحو عجز عجز زيد الكرم بسبب الكرم او يجمي الفاعل بعده حرك كما كونه ما انفي فاذا
 توجهت من نشب ما قرع القوا قير افواه الابرئ ما فمين رداه برفع الافواه والقوا
 جمع فوزه بالاراد وهو القوم ويرد القوا ربه بالالفه او بقرينة منوية نحو عجز كل عجز
تنبيه تابع ما يضيف اليه المصدر من فاعل او مفعول يجره اللفظ او يجره العمل فرفع ان كان
 المضاف اليه فاعلا كقوله طلس المعقب حتى المظلم بالرفع المظلم نعم المعقب على قوله
 انكنا لظلم المعقب المظلم حتى ونصب ان كان المضاف اليه مفعولا كقوله ما قد كنت
 وانبت بهيئا ما من فخر الافلاس الليان ما فاليا عطف على عمل الافلاس وهو

الكوفيين

الكوفيين ولو نض البصر بين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على العمل وما جاز ذلك
 مؤول قال المراد والظاهر كجواز كثرة الشهور على ذلك والظاهر خلاف الظاهر من سيبويه
 يجوز ان يقدح في مختلف في التماز من ذلك فغالب على لغة المتأخرين الاتباع على اللفظ وقال الكوفيون
 وذلك لان الفصل بين التابع والمتبوع ليس فيفسون ان يجمع ضرب زيد عمرا وكبر
 ويتميز بين الاتباع على العمل بالاضافة اذ كان المفعول المضاف اليه ضميرا نحو عجز زيد الكرم
 وعجز لا يجوز الاتباع على اللفظ الا في ضرورة ذكره في الازدواج **لا يتقدم معموله**
المصدر عليه لانه عند العمل مؤول بحرف مصدر مع الفعل والحرف المصدر مؤول
 بمؤول المصدر في الحقيقة بمؤول الفعل الذي هو صلة الحرف بمؤول الفعل لا يتقدم على المؤول ما
 وبعض العمل عند العمل لذلك اذ كان قال على افعال من قال ان حيث م واجاز السجدة القديم
 الجار والجمهور واستدل بقوله نعم لا ينفون عنها ولا وقولهم اللهم اجعل لنا من امرنا قريبا
 ونحوها من غير ان يفرق قال وانما لا ارى من تقدم معمول عليه اذ كان ظرفا او شبهه كقوله
 اللهم ارزق من بعد موت البراه والكيت القار قال نعم ولا فقدم بهما رافة وقال فيج
 السعدون فيهم البلافة قلت حكم بنوته ومثله في حكمهم كثير وتقدر الفعل في مثله كلف
 وليس كل مؤول من ذلك حكمه اوله بفلا مع من، ويدر بالرف المصدر من جهة المصراع
 لا يدر احكامه لا يتقدم على المفعول بالرفع المضعف عند النظر واخوه كلفه راكدة
 الفعل شرطه ليعلم فيها، وهو في غاية البعد من البعد من العمل كرف انظر فله نعم، ما انت شين
 ركب بمجنون فقوله شيت ركب متعلق بمنه الشرا انظر تنبئت الودجده مك الكون

الكوفيين

ولا يترشح بقبحه ان يترشح اليه من المصدر او من المصدر انما يتقدم في
 المصدر والفعل حيث يكون في عمل المصدر او نائبه المذكور اما بطريق الرفع كما في
 الزجران وضرب الرقان واما بطريق الالفه كما في اعترق الزجران وضرب الرقان
 لا يمكن ان يربط هنا لا يركب اذا جئت بالفعل وجدت في اللفظ ما سنده اليه يستقيم
 التاويل واما حيث لا يكون الفعل لان نائبه ذكره التركيب اصلا فان التاويل في ذلك يشغ
 لما يترشح من بقا الفعل لا فاعل او نائبه عن غير القسم الاول يمنع التقديم لان من يرب
 سمول الصلاحي الموصول فان تقدم ان يسمول المصدر قدر له ما عمل بتقديم غيره والتاويل
 اذا قلنا اعترق الزجران فالتقدير اعترق من الشريك وصدق المصدر بول
 عليه بالذكرة او في القسم الثاني يجوز تقديم الموصول الذي هو ظرف او شبهه لانها المانع
 نحو لا تذكروا بها رافعا كان للناس عجا ومنه قول كعب بن قيس قصيدته المشهورة
 فخير من قلدها فقم مقبدا **ما** في ظلمها عن نبات الفعل تفصيل **ما** قال ابن هشام في شرحه
 القصيدة عن نبات الفعل تحقيق بفضيل وان كان المصدر لا يربط بمجلى لان والفعل وكن
 لمن ان المصدر لا يتقدم معموله مطلقا فهو واهم من المصدر يعمل منونة وهاذا مقرونا
 باللام لكن اعماله صفة الفاعل مع ذكر المفعول او صفة المفعول منونة او صفة المفعول
 او مقرونا باللام نحو ولولا دفع الله الناس عنهم لفسدوا بالاعمال صفة المفعول مع ترك
 الفاعل فكثير نحو لا يربط بالان من دعا ايجر وبع ذره حليل ونسبها بالشر كما رجم عنهم
 برليل قوله عبد السلام ورج البيت من استطاع اليه سبيلا **ما** وان يربط البيت المنطوق

قوله

قال ابن هشام وغيره ولا يربط الاستعمال بالابنية كما لا يربط من نكحت في منزل الموصول
 في موضع جمل بعض من الناس او في موضع رفع بالابتداء ان من موصولة صنعت من الزجران
 او شرطية وصدق الجواب اى من استطاع فليج واوله ابتداء من كلف فان الترخي عن
 العالمين او العمل على العافية فقد للمنفذ او التقدير مع وتربط الناس ان يربط المنطوق
 هذا اذا كان المنطوق المنطوق بالاسم كقوله اعترق الزجران وفي دعوى وفي دعوى وفي دعوى
 المنطوق فرض كذا في جميع المكلفين وسموهم ان المنطوقين لبعض المكلفين اذا لم يربط
 منهم فكلامهم يمتدح اعترق من الاعمال منونة اقبس من الاعمال صفة الفاعل
 في التكرار او الاعمال من يوم ذم من غير متبها وتبعد الكوفون وقالوا العمل بعد الفعل وصدق
 يطعم ميتا **ما** اعماله مع اللام **ما** في القياس بعده عن حيث يربط الفعل في قرانه بالجر
 حليل في الاستعمال ايضا فان ذلك لا يعمل عن بعضهم الا انه **ما** الشر **ما** اربط
 ربما بصرف الراضيف **ما** اعلام **ما** بجمال الغار **ما** اربط **ما** فانها كذا
 مقرون بالاعمال مذكور واعماله مفعوله والمضغيف كناية اعدها لظن ان
 القرار من الموت بما عد الاجل فلا يربط اعدها من السلافة وصدق العطف
 وفي الترتيب قبل ان الموت الذي يتردد من سنة في ما فيكم واه حسن قول العميد في الكفاية
 سوبه الدين الظفر **ما** حب السلافة مني هم صامدة **ما** عن المعالي ونيري الراء
 بالكل **ما** وان تجتج البه فانك تفتق **ما** في الارض او سلافة ابو فاعزل **ما** وبع
 غار الصا للمقد من **ما** ركو بها واقنع منهن **ما** بالليل **ما** وكما المراد من شرح المنسجل

في احوال المصدر مع ال اربعة فتراسب احد ما يجوز وهو من باب الجعل ويسببه الثاني في المنع
وهو من باب الكوفيين وبعض البعريين الثالث جوازها في فتح وهو من باب الفارسيين
من البعريين الرابع التفصيل بين ان تكون ال معاقبة للضمير فحوز كراكت والضرب فالله
المشرب الي اي اليك وفركت فالله اوله لا تكون معاقبة للضمير فحوز كراكت من الضرب
عمر وهو من باب ان يظن بان الطراوة قال الشيخ ابي العباس وهذا الذنب هو الصحيح
واستدل بان ال في الشواهد الترد ذكرها معاقبة للضمير ومن منع احوال مطلقا قدر ما يقع
بعده من مضروب ما قبل عليه المصدر فيقدر في قوله ما ضعيف الكناية اعداه
بكي اعداه ولم يسع رفع الفاعل بعد المعرفة بال لا يثبت وهو قول الش عرنا
عجت من الرزق المسمى بالهدهه والترك لبعض المحسنين فقير انصب المسمى ورفق
الاهده بالرزق وهو مصدر رزق يرزق رزقا كذا واكراب الطراوة وغيره ان يكون
كسر ال المصدر بل هو بمنزلة الرزق كما ارى في الطعن فلا حجة في البيت في هذا بل يقع
الاهده ليعمل مفعولا له المراد في شرح التيسير **بجمل** لا بأس بالتعريف المذكور اسم
المصدر بيمينه للفائدة وفيها العادة اذ لا يغير ذكر المصدر عن ذكره فيقول الهم المطلق على
ثلاثة امور احدها ما لا يميل انفاق وهو ما كان من اسما الاضداد على كسبان على
للشيء وفي رد جاد على من للخرقة والمهذبة الثانية في احوال وهو ما كان اسما للضمير
المحدث فاستعمل له كالمعط فانه في الاصل اسم لما يعطى ثم استعمل المصدر المعط
والكلام فانه في الاصل اسم للمفوض اليه من الكلمات ثم نقل الامر للكلام فيمنع الرفع

ذهب

ورب الكوفيين والبغداديين الاجواز اعماله وانحوا عليه ما ورد من قوله ما كثر اعداه
الموت غفرنا وبعد عطاك ما الة الزنا عا ما وقوله قالوا لك ما كثر اعداه وهو مصنف
يشعرك قلت صحيح ذاك لك ما والبغداديين ينعونه ويقدر ان المنسوب بعده فعلا
يعمل فيه لانه لم يكن كثره بغير ان يقاس عليه الثالث ما جعل انفاقا وهو ما يبي بكم زاده
عجز المصنف على كسب وتقل لانه مصدر في التقية وتسير المصدر ليسر وانما سموه بهذا اسم مصدر
توزا قال ابن هشام في شرح السند ورد من احوال قول الش عرنا ما اطلوم ان مصفاكم
ربعا ما احدى السلام تجمة ظلم ما انصب مصدر بضم الصاد الة في عمله ورجلا مفعوله
وهو احدى السه من تحت رجلا وتجمة مفعول مطلق على حد قدمت جوت وطلم خزان
وظلوم اسم امرأة من ادى بالهجرة ولهذا البيت محجة شهيرة بين اهل الادب ذكرها
ابو جهم الطبري في روضة القوام وهو ما رواه ابو العباس المبرد قال في بعض احوال الة في
الما في لغير انك بسبب سبويه غير رجل له ما يدبره رجا تدريه اياه فاشنع ابو جهم في قبول
بذله واقره في رده قال فيفت له حمد في ذاك انزله هذه التقية مع فيك وشدته انك
فقال ان هذا الكتاب يشتم على ثمانية وكذا وكذا ان من كتب التدريلت ارضي ان لم يكن
منها ذم في غيره على كتاب الله تعالى وحجبه لانه قال فانفق ان تحت جارية بخرقة الواثق فيقول
العصر ما اطلوم ان مصفاكم رجلا ما البيت فانحرف من بالضرورة في اعراب رجل منهم
من الغيبة وحجلا اسم ان منهم من رقت له خبرها وجماديه مره على ان شيئا او بغيره الما في
الغنية اياه الرغب فام الواثق باشا صدره قال الومض في ثلث بين يديه قال عن الرجل

كانت اطلوم ان
معكم بجملا

بأن يقع خبرا والمراد بان يقع نصفا وصفتا او ذي الحال لان يقع معلولا وزاد
المفعول كالمسماوي والى ذلك ينسج على الكسرين الشرا والى ذلك ينسج على
بعض الأفعال كقولهم لا تتركوا الصلاة والى ذلك ينسج على
بعض الأفعال كقولهم لا تتركوا الصلاة والى ذلك ينسج على

ان كان الفعل اسم فاعل ليس كقولهم كذا وكذا وانما يكون الفعل اسما
الحالية فيها يراد بها كقولهم كذا وكذا والى ذلك ينسج على
من تسمية كقولهم كذا وكذا وانما يكون الفعل اسما
النحو بان يدل على الظاهر في اجواب ان يقال الثبوت والردا من نحو ذلك مدلول المادة
لا الصيغة فان كان اسم الفاعل صلتها لال عمل على فاعله مطلقا ليسوا كان
ما قبله ام حاد ام مستقبلا سواء عهدها كسبها ام لا او قومه فيند موضع الفعل وهو فعل
ان الربوبية المصغر للفعل ان الربوبية كمال الاستقبال كما ان الربوبية كمال الان
ارعدا تبيينها الاول جملة اسم الفاعل صلتها لال كقوله فيند مع لان الصلة انما هي
الربوبية لا هو وحده الثاني انما قال بان كان مذكورا ولم يقل فان كان لاشا
لان لو كان بال المرفوع لم يعمل قال ان انما في شرح الدرر الالفية عند قول الناظم
وان تردب المصروف صنف وان توفد بلام والفاء فان نصب بلام كحل قال
في الحال والمضمر والاستقبال فان جملة الامم مرفوعة نظر لان المرفوعة عن غير الفعل
وقال ان يشرح المرفوعة انها مرفوعة قدر التعليل اقرض القاس ان لا يعمل شيئا
فصل على ذلك اصحاب الاغش حيد وهو انما من نامة وقال في الفع لوضع ان ال
اسم الفاعل والمفعول حرف توكيد في حيث من اعماها كمنع من الضمير والوقف
انهم ومن زعم انها حرف توكيد كما انهم زعم ان انصاف الاسم في نحو
الضرب زيد على القسبة بالمفعول ورد بان المشبه انما يكون كسبا وبذا نصب

والتي فان كان عنون في هذه النسخة الاخره فكيف في العمل بها
بحسب الرتبة في عملها فقط المثل في الفعول فلا يحسن
في ما كالت في الفعول منها بالهوية كالمثل في
الاستقبال لانها لا تعمل الا في المستقبل في فعلها من
او من زعم الفعل في ذلك موصوفه
بما ان الفعل في المفعول في نحو انما كان في ذلك
ترى ان كذا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
في الفاعل صلتها لال كقوله فيند مع لان الصلة انما هي
الربوبية لا هو وحده الثاني انما قال بان كان مذكورا ولم يقل فان كان لاشا
لان لو كان بال المرفوع لم يعمل قال ان انما في شرح الدرر الالفية عند قول الناظم
وان تردب المصروف صنف وان توفد بلام والفاء فان نصب بلام كحل قال
في الحال والمضمر والاستقبال فان جملة الامم مرفوعة نظر لان المرفوعة عن غير الفعل
وقال ان يشرح المرفوعة انها مرفوعة قدر التعليل اقرض القاس ان لا يعمل شيئا
فصل على ذلك اصحاب الاغش حيد وهو انما من نامة وقال في الفع لوضع ان ال
اسم الفاعل والمفعول حرف توكيد في حيث من اعماها كمنع من الضمير والوقف
انهم ومن زعم انها حرف توكيد كما انهم زعم ان انصاف الاسم في نحو
الضرب زيد على القسبة بالمفعول ورد بان المشبه انما يكون كسبا وبذا نصب

ان كان الفعل اسم فاعل ليس كقولهم كذا وكذا وانما يكون الفعل اسما
الحالية فيها يراد بها كقولهم كذا وكذا والى ذلك ينسج على
من تسمية كقولهم كذا وكذا وانما يكون الفعل اسما
النحو بان يدل على الظاهر في اجواب ان يقال الثبوت والردا من نحو ذلك مدلول المادة
لا الصيغة فان كان اسم الفاعل صلتها لال عمل على فاعله مطلقا ليسوا كان
ما قبله ام حاد ام مستقبلا سواء عهدها كسبها ام لا او قومه فيند موضع الفعل وهو فعل
ان الربوبية المصغر للفعل ان الربوبية كمال الاستقبال كما ان الربوبية كمال الان
ارعدا تبيينها الاول جملة اسم الفاعل صلتها لال كقوله فيند مع لان الصلة انما هي
الربوبية لا هو وحده الثاني انما قال بان كان مذكورا ولم يقل فان كان لاشا
لان لو كان بال المرفوع لم يعمل قال ان انما في شرح الدرر الالفية عند قول الناظم
وان تردب المصروف صنف وان توفد بلام والفاء فان نصب بلام كحل قال
في الحال والمضمر والاستقبال فان جملة الامم مرفوعة نظر لان المرفوعة عن غير الفعل
وقال ان يشرح المرفوعة انها مرفوعة قدر التعليل اقرض القاس ان لا يعمل شيئا
فصل على ذلك اصحاب الاغش حيد وهو انما من نامة وقال في الفع لوضع ان ال
اسم الفاعل والمفعول حرف توكيد في حيث من اعماها كمنع من الضمير والوقف
انهم ومن زعم انها حرف توكيد كما انهم زعم ان انصاف الاسم في نحو
الضرب زيد على القسبة بالمفعول ورد بان المشبه انما يكون كسبا وبذا نصب

بأن يقع خبرا والمراد بان يقع نصفا وصفتا او ذي الحال لان يقع معلولا وزاد
المفعول كالمسماوي والى ذلك ينسج على الكسرين الشرا والى ذلك ينسج على
بعض الأفعال كقولهم لا تتركوا الصلاة والى ذلك ينسج على
بعض الأفعال كقولهم لا تتركوا الصلاة والى ذلك ينسج على

على جعل ستره الاثره المنعطفه وتسمى فاني اجمع والنوى وقال في الاصل من كذا قول زيد فادعاه
 ولم يقصد زنا مادون زمان انتهى وناقض ذلك في محل اخر منه فقال اذا قصد باسم الفاعل
 من المفعول كقولك هو مالك عبده اس او بان ستره كقولك زيد مالك العبد كانت الاضافه
 حقيقه كقولك مولى العبد قال وهذا هو المنعطفه مالك يوم الدين انتهى فان قيل في كل ما
 ظهره ال السواد الفاضل في حاشيه وذكره وجه التوفيق ان الاستمرار لما تناول المضمر
 والمالك والاستقبال فيما نظر ال حال المضمر قبل الاضافه حقيقه كذا مالك يوم الدين والى ال
 في حقيقه كذا على الميل كذا انتهى وقال المحقق رحمه الله واجب ايضا بان لا ساقه ما بين
 ان يكون المستعمل لا درضا فاذا حقيقه لان الستماء اعمى على المضمر وما يميزه وهو الجفان
 مما جعلت الاضافه حقيقه نظر الى الجمله الاولى واسم الفاعل على ما نظر الى الجمله الثانيه
 بشر ان مدار كون الاضافه حقيقه او غير ما كونه ما او غير ما انتهى وقال بعض المحققين
 ونعم قال ان المستخرج على نظر الى استماله احوال الاستقبال بالفاؤه نظر الى المذكر
 فيجعل الاضافه قسرا للاضافه **الثالث** زاد بعضهم لعل اسم الفاعل شرطين اخرين فاعدا
 ان لا يصف والتايد ان لا يوصف للاحق بما راجع في سبب نفيها ولا رايته حاربا
 سيما زيدا لمباينه للفعل قال ابن مالك في سبب المنعطفه احوال في منع عمل
 المصنف ورد في الكوفيين مثل قوله اجازة مطلقا فباسباب السبب والجمع واما احوال
 الموصوف فغيره مثل ان هذا سبب المنعطفه وحميه ابن مالك وادواتها وادواتها مطلقا
 وعنده الكوفيه وغير الفوا من الكوفيين وادواتها العمل لا قبله وعنده البربريون والفوا الى ابع

منه به
 زيدا
 مولى
 الرضا
 و
 من
 كذا
 ليد
 اول
 ان
 على
 ان
 على
 على
 على
 على
 على
 على
 على

وجود الشروط لا يوجب عمله بل يجوز ان لا يفعله وقد قرئ بالوجهين ان السماع
 امره هل حين كانت خفه وطه هر كلام سبويه ان النصب اوله من الجرح ونوم بيان
 يرث من المعترض وهو الصحيح كما قرئ وقال الكشي هما سواء وهو طه هر كلام ابن مالك وقال ابو حيان
 والذري نظير ان الجرح اول من النصب لان الاصل في الاسمين اذا تعلق احدهما بالآخر الاضافه
 والعمل انما يورد في التثنيه بالفعل فاطل على الاصل اول **الخامس** المشترط والخش والكوفيين
 الاصله المحجبين بقوله **خير** يذهب فلما قلت مطلقا معا للمجي اذا اظهرت ذلك
 ان يذهب فاعلم بخبر من انه لم يعيد واجاب البربريون بانها التقديم والتأخير فيذهب شيئا
 وخبر ضروري وبانه غير من الاخبار المفرد عن الجمع ويجب ان يخلافا في استعماله كقولهم
 والمالك بعد ذلك **فانك** كذا في تابع المفعول الجرح وباسم الفاعل كسبي به
 وما لا من نصب الجرح اللفظ والنصب على المل عند الكوفيين وجماعه من البربر بان الزجر
 وان مالك من المتأخرين وبما مر على عند سبويه ومحقق البربرين **والاجل** اسم الفاعل
بمعنى الماصي خلافا للكسافي وهو عاين الكوفه الاسدي واما قبل ذلك
 لانه اجزم فك وقيل لانه دخل الكوفه ودار الى حمزة بن حبيب متفانك فقال خفه وقيل
 فيقول لمرحبا لك بفتح حيه ودافقه ثم وان مضى فاجازة العمل بمنزلة من خرج كونه
 عاريا من ال وغير مفعول به ككاتبه وهم من الفاس انه في نعت الفعل وشق منه ورد على
 لما يرثه لا لكونه في نعت الفعل فقط والاول من اهل لذلك اسم التفضيل نحو ما هو
 في نعت الفعل من السماع قوله تم وكلهم **باسم** فباسباب السبب فباسباب المنعطفه وعلى

قالوا بان
 في سبب
 اذا قال
 وكان
 سبها
 ان
 وهو
 على
 او الاستقبال

عن ان وضع اسم الفعل او المفعول
مع الترتيب المميز للمفعول
ولعل على غير ما يراه من هذه الترتيب
والاسم ان يكون من غير ما يراه
والصنف في هذا الصنف لا يفرق بين
المعروف والواحد والآخر

في ذرا عية النصب ولا يفرق بينه وبين الرفع
عاصبه والمميز من ذرا عية من اجل ان الرفع
في وجههم لمان ولهذا قال وتقلبهم ولم يقل هم
قال لان الرفع من حكاية افعال الترتيب
نفسك كما قلت موجود في ذلك الزمان او تقدير ذلك الزمان كما يوجد الان ولا يرد
بر ان اللفظ الذي في ذلك الزمان كما ان كان ما يفظه كانه قوله دفن من زمان بل المصنف
بكلية افعال حكاية المعانيه الكائنه حيث لا الفاظ قال ان حشر من حكاية افعال الترتيب
ان ذلك الفعل الماضى واقعه حال الحكم كانه قوله لا فلم يقتون انما والله من قبل وانما
يفعل ببناء الفعل الماضى المستند كما كانت تحرفه للمطالب وتصوره اليه العجب في قول
رايت الاسد فاخذ السيف فاقترب **تيسهان الاول** انما جئت الواو من وكلمهم باسط
من الكلام المصنف لان جمله الابه ليربط الكلام فتكون الاستيفان جمله مستانفده جملها
بعضهم من جمله الابه وروكا ترى فان قلت يرم على صنعت حذف الواو والهمزة
الابه قلت لا كذا ورنه ذلك فقد وقع منزلة كانه صيا التعلية والركه وسلم بنسب كذا
الشووي وغيره **الثاني** عمل الخفاف انما هو في رفعه الظاهر ونصب المفعول به وكونه
من المفعولات الفعلية لكونها اجنبية اما رفع الغير المستتر في ان عصفور الالف قال عليه
وتنقبه ابوجيان بان ان حروف ذان ط يرمي انه لا يرفع ولا يجر قال ان الترتيب
عن الشيوخ انه تجمل لا يشق فيه واما النصب المظهر فيوز لانه كغيره اركه الفعل والظاهر
ان افعال والمفعول المطلق مثله لانه كما انظر في المفعول المطلق ليس تجر افعال
الظاهر في افعال ابوجيان ان ظاهرا كل اسم سبويه جازمه وهو افعال ابوجيان عصفور ونحوه

٥٣٩

وقال

وقال ان الرفع على اسم الفعل والمفعول الرفع ما يرفعها سواء كان بمنزلة المفعول او كماله او كمال
او لم يكن له احد الا رتبة الرفع كانه لا يرفع الا لفظا من الارتفاع والارتفاع الاستمرار كونه في الرفع
وهذا لان الارتفاع هذه الفضل كمن في عمل الرفع لشيء يقتصر من الرفع بالفعل فما حده اذا
كان سببه ويعلم انه في غير السبب ايضا بمنزلة الارتفاع لانه اذا عد الارتفاع لشيء نحو رتب على
فان لم يرد في غيره ولم يرد سببه بانه كذا **تجيب** يقول صنفه في الرفع والارتفاع والارتفاع
يرفع الفاعل والشيء بالعين او مفعول يرفع الفاعل او مفعول كسر الهمزة او مفعول يرفع الفاعل والشيء بالعين
او مفعول يرفع الفاعل والشيء بالعين والبعده او مفعول يرفع الفاعل والشيء بالعين او مفعول يرفع الفاعل
منه بسببه واهي به للرفع والحمل على الصمد والركه استعماله في الرفع والارتفاع انما هو
باعتبار الارتفاع لانه ليس برفع كالمخالف اعفلا وقول الاخر ما ضرب نصل السيف
سوق سمانها اذا عد موازدا فانك في قولها ثم مفعول كقولها انما رتبها
اسمانها حكاية بسببه ثم فعل كقولهم ان الله سبحانه وتعالى من ربي ثم فعل كقولها انما في انهم
ترتبون عرضها جهرش الكرمين لها فندجها قال بسببه وفعل اقل من فعل كثير ولم
يجز الكوفيين افعال ترتبها لغيرها لا ورتان الارتفاع والارتفاع وتسمى وبعده وترتبها نصوبا
فقد راعى هذا وصحوا تقديره عليه ويرد عليهم قول العرب اما السفل فاشرب وضع الكرمين
افعال فعل وفعل لفظ استعمالها وارج الزيادة افعال فعل دون فعل لانه في وزن الفعل كالم
وفهم وانكره اجمروا دون فعل لانه اقل ورودا حشر انه لم يسبح لانه في قوله ابوجيان لا
انما السبح في قوله الاخر في حشره سببه واسم المفعول قال بعضهم في الارتفاع

٥٤٠

٥٤٠

في قول هذا الرجل صفة مشبهة اسم الفاعل لا في قول من قال
ولا يشهد ما صدق من حيث كانت له الصفة المشبهة
فقد انما كان كمن فعل الفعل في قول من قال
بصحة ما بها الصفة المشبهة من استعمله فعلى صفة
الاسم وصدق قوله الذي كان صفة مشبهة
على المحدث وقد لا يشهد الصفة المشبهة
مختلفة في بعض اللغات مع ما كان في اللغة الكلاسيكية
محررا

الصفة المشبهة

في كصفة مشبهة كما تقول كان في صفة مشبهة او هو الا ان لفظ مشهور
بجديس الصفة المشبهة في قول من قال
في الاستعمال في قول من قال
في الذكر والى نيت والصفة المشبهة
بصوغها من الفعل اللازم وضعها او فقدا دون الفعل المتعدي الذي يرد
بالوصف من الثبوت فالصوغ من اللازم وضعها **كص** فانها موصوفان من حسن
وصعب وجمالان وضعها والموصوف من اللازم لفظا كمن دريم فانها موصوفان من
رحم كسرا بعد نقله الى رسم لفظها ارضها والرحم طيبة لكرم مفرها والكرم طيبة له
على اصلا القولين والموصوف من اللازم قصد كضرب الاب وضرب العبد فان
اسم الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت هو مجرى الصفة المشبهة كما في قوله للشيء
واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي كمن وضعها **و** بعد مجازتها **ن**
صلة لال على الاصح قال في التعليل لا هو قوله كما في رسم السطو والى الجلي
لا يسهل الصفة المشبهة من اركانها مع انه لا يشهد الصفة المشبهة في قول من قال
وربما بن ساجد في اسم مع والتعريف لان الصفة المشبهة الثبوت كما تقول في الفعل
ان الال على حدوث ولهذا كانت الال على اسم الفاعل ليست بموصولة لان
انتهر وقال الرض وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة لغيرها لكونها موصولة
للفعل ولذا لم يوصل المصدر لانه لا يقدر بالفعل اللامع صيغة لان وجودها بقدر المفرد
والصفة لا يكون اللامع انتهى ويقبل الاصح ما ذهب اليه ابن عصفور في انه قوله
واين ما كنت وتبدل اسم واسم الفاعل من جواز كونها صلة لال وان ال في قول من

٥٢٣

وهذا

وهذا انما في قول من غلط في الاجماع على القول الاول واسم الفاعل لا يصح فيه كونه صفة
كما تقدم **وبعلمها من غير شرط زمان** ما في افعال الاستقبال لانها بغير شرط
فلا وجه لاستراط الزمان فيها لانها لم يزل يحدث لانها في كل وقت
فقد مر انه يشترط لعلها زمان الكالت او الاستقبال واما شرط الاعماد فانها بغير
وهذا لان ذكره ثمة كاف لان الصفة المشبهة فرع اسم الفاعل فيرجع الى الاعماد
وبما الصفة فعلها في ال فانها تنب مع حضورها كما سبقت في كمال اسم الفاعل
فانه لا ينافى في قوله **و** بعد مجازتها **على** الفعل **القاضي** بخلاف اسم الفاعل فانه
لا يكون الاجراء بالعضاع في كونه وسكونه والمراد يقابل حركة الجوز وسكون يكون
تقابل حركة لينة اذ لا يشترط التوافق في ايمان الحركات ولو كان قال ابن عباس
هو وزن عروضا لا تصرف والقول بعدم جريانها عليه كما قال المصنف **وهذا** بما
نظمه في الشعر في الفصل وانما يجب ان يوجب الال وهو انما الفاعل في الايض وهو
في انما يكون جريته لانه يطلق اليان وطبقت النفس على العرض وغير جارية وهو
في السنية من السلاطة في ظرفية ويجعل قولوا والقول بانها لا تكون الا غير جارية مردود بانها
على ان منها قوله **ما** من صديق اذ في لغة **ما** اذ عدت حط واوا **ما** بالشرطي
والى والوا المعطيةين بغير صفة مشبهة وهو جريته ليشير الى المراد والقول ان القول
ان ظاهره وانظافه وطقن وكذا في جارية المصراع كما في ما قبلين قصد بهما الثبوت
فصوغت صفة الصفة المشبهة ليست بصفة مشبهة وانما في المذكور ان في قول من

والعداوة تمنع العمل الاستباقية اسم الفاعل
فان وقت الوصف سبقت من اسم الفاعل الذي لا
الوقت المدلول على سبقت وقت الفعل في قوله
فانها فعلت معي ما ذكرت وتوهم ان على مرون
بعض الازمنة وضع الجمل والاسم حال
لعمل في الازمنة المذكورة في الصفة المشبهة
لحضورها بغير شرط الزمان والاسم حال
بغير الفعل المحقق حال العمل في قوله
من العمل في قوله **ما** من صديق
مع كسرت الهمزة في قوله **ما** من صديق
على قوله **ما** من صديق **ما** من صديق
ومن الازمنة التي لا تكون الا في قوله
من الازمنة التي لا تكون الا في قوله
لا يرد على قوله **ما** من صديق
الاصح لعل في قوله **ما** من صديق
وانما قولها انما الفعل في قوله **ما** من صديق
هو موصوفه وهو الموصوف في قوله **ما** من صديق
جارية وهو موصوفه وهو الموصوف في قوله **ما** من صديق
الصفة المشبهة على قوله **ما** من صديق
ما يشهد من قوله **ما** من صديق
ان كان يكون موصوفه وان كان موصوفه
على التسمية المفعول لوجه بعد العمل
وكونه صفة اجبالا على المفعول
يدرك المصنفه **وهو** او عن غيره
على ان يكون موصوفه وان كان موصوفه
بعد الصفة موصوفه ما قبله ان يكون موصوفه
فان قوله **ما** من صديق لعل في قوله **ما** من صديق
وكذا في قوله **ما** من صديق وكذا في قوله **ما** من صديق
حكم اسم المفعول لانه ليس بصفة مشبهة
في التسمية وهو موصوفه في قوله **ما** من صديق
الا ان في المصنف الواجب لوجه بعد العمل

باب صفه مشبهه

انما انما لقبه بعينه والاعمال المشبهه من مصدر باسم
معدود وبتشابه الاسم والاعمال المشبهه من غير الاسم
والاعمال المشبهه على عمل الالف المشبهه

ان كل حكم الصفه المشبهه لا تصدق بالثبوت فلذا اطلقوه على صفه مشبهه تميز
تفرق الصفه عن اسم الفاعل ما مر افر منها ان منصوبها لا يتقدم عليها كالف اسم الفاعل
فانه يجوز تقديم منصوبه عليه كوزيد عمر اعراب ولا يجوز زيدا وجهه حسن نصب وجهه
ومنها ان ممولها لا يكون الاستيحاء اي تصلا بغير مرفوعها اما لفظا كوزيد حسن وجهه او معنى
كوزيد حسن الوجه اي منه وقبل ان اللفظ عن المضاف اليه كالف اسم الفاعل فان
مموله كوجهه اجنبيا كوزيد اعراب عمر او سببا كوزيد اعراب فلانه قال ابن هشام في الاصح
وقول ابن النخعي ان جوار كوزيد مكث فرفع مطلق المعلوم قولهم ان ممول الصفه لا يكون الاستيحاء
مردود لان المراد بالمول مملوكا في معنى الشبهه وعملها في الظرف باينها من مفعول وكذا عملها
في الحال المشبهه كوزيد مكث فرفع مملوكا في معنى الشبهه وعملها في الظرف باينها من مفعول وكذا عملها
عند كجوهه كالف اسم الفاعل فحوزه لا تضاف ومنها لا تضاف وتبقى ممولها كالف
اسم الفاعل فانه كالف كانه الاستعمال كوزيد اعراب وكذا كوزيد اعراب زيدا وعمر
بخفض زيدا ونصب عمر اعراب اعراب فعل او وصف مؤنن ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفضل
بخفض الوجه ونصب الفعل والامررت برجل وجهه حسنه نصب وجهه وخفض الصفه لانها كالف
معدود لان ممولها لا يتقدمها ولا يعمل اليه على ما دونها انها لا تعرف بالاضافه لفظا
كالف اسم الفاعل فانه يعرف بالاضافه اذا كان بمنزلة المرفوع كما استمراد منها ان
لا يتبع بالصفه فالرفع ومنها مرفوعا كالف اسم الفاعل فانه يجوز ان يتبع مموله كالف
قال ابن هشام وبشكل على قول الرفع كحديثه بصفه الالف المرفوعه قال الدهان بن زهير

٥٣٥

بضم

ان البصر المشبهه كالمعدود والصفه المشبهه كالف اسم الفاعل فانه يعرف بالاضافه لفظا
بفعل معدود فاعرف منها انها توثق بالالف كالف الوجه كالف اسم الفاعل فانه لا يوثق
الابان ومنها ان منصوبها المرفوعه بالصفه كالف اسم الفاعل مفعول به وقد ذكرنا
لما ذكرنا في غير هذه الاصول بذكرها وفيما ذكرناه كانه بهذه تبصره في بيان احوال ممول
الصفه المشبهه في الاعراب **والممولها ثلاث حالات** احدها ان الرفع المضافه لا تضاف
وتحذف الصفه فانه عن الصبر فمرفوعه اذا لا يكون المشبهه فان كان كوزيد حسن وجهه قال الفاعل
او على الاجمال من غير مستتره الصفه مفعول به موصوفها بدل بعين من كل ولم يذكره المضافه
قال في الصريح ويرده حكاية الفاعل مررت برجل حسن الوجه وحكاية الكوفيان براده فوهم
الالف وانما يجوز مررت برجل مرفوعه بالاب بالرفع ولا تضافه هذا ان يكون بدل كل
والبعض لا اشتغال من الرفع والاضاع الرد بالاول انه لو كان الوجه بدل من غير مستتره حسن
لوجب تبينه لان المسند اذا رفع غير مرفوعه وجب تبينه وقس عليه التثنيه والاشغال
ان تبينه **الفب على التثنيه المفعول به ان كان مرفوعه** اما بال كوزيد حسن الوجه ولا تضاف
كوزيد حسن وجهه نصب الوجه وذلك لان هذا المفعول المرفوع لا يتبع ان يكون مفعولا لتلك
الصفه لانها من فعل لازم ولا يتبع ان يكون مميزا لانه مرفوعه والتبينه لا يكون الا كونه على الاصح
فما لم يتبع في المفعول بعد والتبينه مفعول به التثنيه مفعول به اسم الفاعل فانه كالف اعراب برجل نصب
الرجل فاعطوا الصفه المشبهه حكم اسم الفاعل ونصب المفعول كما اعطوه حكمها في الالف فانه
حيث قالوا اعراب الرجل فاصح بحسن الوجه ففعل منها فارضى في التثنيه ان كان

بضم

لها الا على ما هو اصطلاحا **ما** الشدة يسببه سببه لا يربح على حدة الشدة وتغير بعضها يعود الى
 الدخيل والمردا بالارتقاء نحو ما ان تحت القدر وسند القدر الى الجبل والوجه
 وما بالصفاء فيقوم الجبل مقام حجر فالتقدير والكتب الشدة بالحركة والوجه في الاسود
 والمصطلح **مصدر** مخرج ان ثم صفا كمدودا موضع الصطلح انها او اسم مفعول في وقع
 موضع المنى كما في رسم الكسبي والمغز ان يتكلم الصخرين نحو ما الا على ما يرتفع اليها من
 ان رسودا مكان الاصطلاح من كثرة ايقادان ريشها والث في البيت على هذين في
 في البرد زاعما ان غير مصطلحا على ما الى الا على ما اذ جمع في شعر الشئ من حيث انما يكون
 وليس لها الا عيب وانما جمعها باحوالها كقولها **باروانف** اليديك ونسطة رانها في
 في نسطة رانها الى الرانف لانه بمنزلة رانفان وما اسفلا الاله وطفرة في اللدان عيبان
 الارض من الالف ان اذ كان قائما فكملة قال جوينا مصطلح الا لا فيس في الا غير واحد
 وهو المستكن في جوينا فهو كقولك زيد حسن الفلام فيج فعل الفلام ولا تخفا بما فيه من
 التكلف والظ هر سبب سببه والكويون على جوازها مطلقا في الكلام كقولهم التحفيف
 بالاضافة لا كقولهم هو عذوب التوبين قال ابن مالك اذ جازها اليه هو الصحيح لان شدة قدره
 في الحديث كقولهم عذوب حديث ام زرع صفر وشهها وروعدت الديال اعوز عيشي
 ذرة ووصف سيدنا النبي صلى الله عليه وآله شين اليه ليعر ومع جوازها في شدة عطف
 قال ابنه لانه يشبهه انه في الشرافة وانما قال يشبه لان الالف ليست عن رفع وان
 كان هو الاصل اذ لو كانت عن رفع كانت من اضافة الالف لمر فوجوه وهر في الالف

لما استكرادها حلا لا سنا وانه تنقب الممول على النسبة بالمفعول ثم اضيف فالا في
 بسنة عن الغيب واللفظ لغيت نفس فهو **بما** الصور **الوجاف** من الشانة عشر وجهها بالرفع
 الشانة المنوعين بالالف والمنوع على خلاف وجهه عشر وجهها بالانزة لكن منها حسن
 وتصح **بالاحسن** **في الغير الواحد** لا يجاء على وفق ما يقضيه الكلام من الاتيان بالفتح اليه
 في الربط من غير زيادة ولا نقصان وهو الكلام ما قل ودل **وهي** ارسوزا غير الواحد **نفسه**
 انما سببه منها تسليقها العطف على الغير وحسن الوجه تنقب الممول في الحسن الوجه كجوه وحسن
 الوجه نصبه وتبين العطف وحسن الوجه كجوه وحسن وجهها وحسن وجهه كجوه وانما ان
 يسلم فيها الممول على الغير وما احسن وجهه وحسن وجهه برفع الممول فيها فالج **تسعة** **الحسن**
في الصيغتين انما سببه على الغير الذي حصل به الربط وزيادة الغير لا فرق فيمكن المفسر ان يقيي نعم
 حطه عن مرتبة الاحسن **وهو اثان** **وهما** حسن وجهه واحسن وجهه نصب الممول فيها
 فخر كل من المثالين فيميران احداهما في الصفة والاخر في الممول **بالفتح** هو **الحالي** عن الغير
 للموه من الغير التحجج اليه في الصفة وانما كالا جنسي عن موصوفها **وهما** **بغير** وحسن الوجه وحسن
 الوجه واحسن وجهه وحسن وجهه برفعها وضابطا يعرف به الاحسن واحسن والفتح بحسب الغير
 كما ذكر انه من كل الممول مضافا مرفوعا او غير مضاف ولا مرفوع سواء كان مرفوعا او مجرورا في الغير
 واحد وان كان مضافا غير مرفوع سواء كان مرفوعا او غير مرفوع وان كان مرفوعا غير مضاف
 فلا يخبر **بشيء** **الذي** حكم الممول اذا كان مرفوعا باللام مضافا الى المرفوع او الى المضاف
 بالغا ما يقع كقولهم است برجل حسن الوجه وحسن وجه الفلام وحسن وجه الالف الفلام وحكم الممول

المضاف الى المصروف المضاف الى المضاف الى المصروف المضاف الى المصروف المضاف الى المصروف
 وحسن وجه غلام وحسن وجه ابى غلام وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه نحو مرتب رجل
 حسن وجه يعقوب وحكم المجرود عن اللام والاضافة الى المصروف المضاف الى المجرود منها بالاضافة
 نحو مرتب رجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابى غلام **الثالث** تانث الصفة وتبينها وهما
 بحسب الضمير المستكن فيها لا بحسب اسند اليها فتوش ان كان موصوفا توش توش
 وتبين ان كان موصوفا كذلك كما في اسرار الاوصاف المشتقة تقول هرة امرأة عشت
 الوجود وبال حسن الوجود لا تقول زينة عشت عشت عشت عشت عشت عشت عشت
 وتانث الصفة نظر الى ان العاين في الاصل فعل وقد كانت توش عند اسنادها
 وانما تقول حسن عشت بان تكرير يه للضمير المستكن في الصفة ^{التي} ^{منه} ^{سأ} الى زيد **السايق**
 قال في التصريح اوصل بعض المنفوخين الصور كما صل من الصفة ومحمولها الى الرابع عشر
 الف موصولة وما بين دست خمسين صورته وذلك ان جعل الصفة بال اول
 فمعه حالان ومحمولها بال ادرى او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالمثل
 والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى الموصوف نحو حسن وجه والى الثاني
 المضاف الى المصروف نحو حسن وجه ابى والى الثالث مضاف الى الموصوف بال نحو حسن
 الاب والاربع مضاف الى المجرود نحو حسن وجه ابى كس مضاف الى المصروف
 المضاف الى ضمير الموصوف نحو حملا الله في قولك مرتب باهارة حسن وجه جارتها
 حملا الله والى الخامس مضاف الى ضمير الموصوف مضافا الى ضمير الموصوف في قولك مرتب

بريد

بريد حسن الوجه جميل فاعلم ان السج مضاف الى الموصوف نحو الطيبين كل ان تبه
 الازرما من قوله مع بها قبل الاخبار منزلة ما واليطبي والاس مضاف الى موصوف
 بكلمة كورابت رعبا بعد بسن ان ربح لطنين به والمجود من الاضافة واليشيل ثمانية انواع
 الموصول نحو قوله ما اسيلات ابوان راق في حضور ما ما وتيرات ما التفت عي الما
 والموصوف نحو قوله ما زور اراءه احوال اعهده ما لمن اسكتفيا
 انما الدرر وغيره نحو مرتب رجل حسن وجه بيده اثنت عشرة صورة مرفوعة في الصفة
 الصفة وتبينها تصير لعل وعشرين وكل من هذه الاربعة والعشرين مرفوعة في ثالثة احوال
 الاعراب تنبع اثنتين وسبعين صورة ويقم لها صور ما اذا كان موصول الصفة ضمير في قولك
 الاول ان يكون مجرورا وذلك اذا بشرة الصفة المجرودة من ال قولك مرتب رجل حسن
 الوجه حملا ان يان الفصل الصفة من الضمير مرفوعة من ال قولك مرتب رجل حسن وجه
 وكذا موصولة ان يان الفصل الصفة من الضمير مرفوعة من ال قولك مرتب رجل حسن وجه
 الصورتين موصوب مرفوعة من بسبب الصفة ان يكون مرفوعة مذكرا او انثى او مجرورة
 موصولة او جمع كسب او مرفوعة مذكرا او انثى او مجرورة موصولة او جمع كسب مرفوعة من ال قولك
 وسبب غير مرفوعة او مرفوعة من نفس الصفة الى مرفوعة موصولة ومجرورة مرفوعة من ال قولك
 تصير لعل وثمانية واد اوعت الصفة ايضا من وجه افران مرفوعة مذكرا او انثى او مجرورة والى
 مرفوعة مذكرا او انثى او مجرورة موصولة او جمع كسب مرفوعة من ال قولك مرتب رجل حسن
 وجه مرفوعة من ال قولك مرتب رجل حسن وجه مرفوعة من ال قولك مرتب رجل حسن وجه مرفوعة من ال قولك
 مرفوعة من ال قولك مرتب رجل حسن وجه مرفوعة من ال قولك مرتب رجل حسن وجه مرفوعة من ال قولك

الاضافة الى المصروف

الاول

ما در اربع وار معروف فابل في اربع عشرة الف وثمان مائة وستة وخمسون بعضها ما
 وبعضها مفتح فخرج منها المنع على ما تقدم **اسم الابع** قد يفتن بكما من المشرق فيض على كل
 العفة المشبه وهو قيل كقول الشاعر ما فرشته اكم فرعون العذاب وان ما
 يطير بناء فكلب ذكرب ما وقول الاخر ما قول الله والمهر المقدي ما ارب
 غزال الاهاب ما ففتن فرشته اكم من طرف نش ما وفوج من الجرم وغزال من طرف
 فاجريت جران في الاف فاما هو فاعل في المعرف ويرفع بها اولفب بها لم يفتح والي يده
 للسئلة اش راين ما لك في الكافية بقوله ما وضم اليه من الصرف ما فاستعمل
 استعمال الضعف ما كابت غزال الاهاب وكذا ما فرشته اكم فرغ الما خدا
الخامس من الاسماء العاطلة عمل الفعل **اسم التفضيل** وبعضهم يقول ان الفعل التفضيل
 قيل وما عبر به المصنف رحمه الله تعالى في اليبس من جزا وشرا وترد بانها بزنة الفعل في الاصل ان
 اصدهما اخير واشترقت الهمزة بدليل ظهورها في قوله ان فلابه يسلمون قد آمن
 الكذاب اشترقت الهمزة في قوله اشترقت اشرا على ان من وازن الاخر
 وجب ان المراد به التمدد على وجه الظهور وهو كاف في الادوية وختلف في بنية
 الهمزة منها فعمل كثيرة الاستعمال وهو المشهور وقال الاخفش انها لم يشترقت في
 فعل خالف لفظها ماض وذا فيها مش ذواتان حذف الهمزة وكذا في الفعل انما قال
 ابن ابي عمير اسم التفضيل اجراء جزم قولهم اسم الفاعل ومن قال الفعل التفضيل
 اخترت به عن نحو افعل را مرفوع ولو سلموا بضم الهمزة لكان عندنا ان الفعل لان التفضيل وان

كان

كان في الاصل من الفعل المنصرف الزيادة الا انه برسمه كبر ما يترجم شي على غيره في صفة للبع
 وان كان ذلك ليس بغير الاستشفاء بل ان الفعل بعلم على العين في الرزق ولكنه في العرف
 سمي المقيده رزق وكذا لا يراو به الا ما قدنا وضمه فلا يشيل كوزيه اجعل من عمرو والحق منه
 ثم ان حقيقة جعلها في النسبة الى الفعل وانما انما قلت زيدا علم انما نسبة الى الزيادة في
 العلم ولم يجعله انت زيدا فقد استعملت فعلت بمنزلة الفعل وهو مستعمل كمنه في
 الوضع الا ان من فعلت ان تخفيف زاد ومن فعلت ان تشديد جعله زيدا الفرج زيدا فخره كذا
 ففعله بمنزلة انتم وسيبوسه بسببه **الفعل وهو ما اراد على قوله** من جمع الضمائر
في زيادة على غيره اخرج ما بعد المدود وادرس للموصوف الزيادة فلما برز زيدا لانهم لم يفتح
 للموصوف زيدا بل لم يفتح ما به الا انه جزم كون الفاعل بالزيادة راءه ولا طاعل بمنزلة زيدا
 في الطول لانهم لم يوضع له بل يفتح ما به الطول الا ان عدم وصف العرف بالمصنف الطول الا
 من له زيادة في الطول جزم بمنزلة في الطول كذا قال بعض المحققين من شرط الكافية المراد
 بالغير اعم من الغير بالذات او بالاعتبار كذا في قوله كذا في البرا اطلب منه رطبا والمراد
 بالزيادة على الغير اعم من الزيادة في م الفعل او وقوع الفعل عليه **لا يبي لان قيل**
تلاخي والمراد به ما كان هو فثلاثة كما هو اطلاق النجيبين ما عود في الهمزة فلا يبي في الاستعمال
 على زيادة ام لا كما هو اطلاق المصنفين ولها ما استعملت في القيد بالغير **ما مرفوع قابل**
 من المرفوع لانها لا تكون في المرفوع بل في المفعول به في المرفوع كقولهم ففعل
الصفات في الصفات الافقية التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة
 الى شخص واحد او الى جملة من الناس كقولهم كل من كان منكم ففعل هو اعم من زيدا

نحو

قوله اي ام فويل من من لا يملكها ويصنع على وجه
 المصداق لان المراد به الموصوف الذات التي هي
 بنوعها والمصداق في ذلك على حركات التي هي في
 الغنة والفتحة ووزنه ووجه حركات التي هي في
 وفتحة في فتح والفتحة في فتح لانها لا تزل على
 زيادة في الهمزة كما في فتح وفتح في فتح
 صح في الهمزة لانها وان تزل على موصوف في
 ففتحة في فتح الهمزة معناه زيدا مثلا في
 لكن لانه انما يفتح على غير الموصوف من الهمزة
 في الاوصاف التي هي في فتح الهمزة
 يعني ان الفرب المستعمل في الزيادة هو
 حصول الهمزة بالفتح في الهمزة في الهمزة
 اليه فانهم فانه في قوله لان في الهمزة
 نحو موصوف في فعل المذكر وفتحة في الموصوف
 في الاصل فتلا في زيدا الهمزة والالف في الهمزة
 وعرف الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة
 لم يفتح في الفعل وفتحة في الهمزة في الهمزة
 والالف مع ما دل على الحذف في زيادة الهمزة
 والالف في الهمزة بدون الفتحة في الهمزة
 لان يكون ممتدة ما زيد في الهمزة في الهمزة
 على ممتدة الفعل وفتحة في الهمزة في الهمزة
 ولو فتحت من غير الفتحة ممتدة في الهمزة
 يمكن ان يفتح بعد زيادة الهمزة والالف في
 افضل فتح لم يفتح الهمزة في الهمزة في الهمزة
 والالف في الهمزة من ممتدة في الهمزة في الهمزة

قوله مرفوع اي التي هي في الهمزة لان الهمزة
 في فتح وحذف الهمزة من الهمزة

الاربعاء واهل بيته الخمس وزيد الحسن من عمرو وعمرو اربع من كبري من موضع غيره اهل
غير التفصيل ويعبر عن هذا بان لا يدل على كون الواجب وما قبله بالضم
 او لا لانه لا يبيح ما قبله على حدة اليقيا صبرتهم تحتاج الى زيادة قيد ولا حيلة على حدة بل يبيح
فلا يبي من غير فعل ويشد هو احدث البعيرين وهو اثنان به والقصد من شدة شدة
 الاول من احدثك وهو اسم بيان والمفعول كالمعنى اسرشد بها الكلام وانما في من الغرض
 احدثك والثالث من اللغز بمنزلة ان وشدة شدة كبر الشين وطائين بمجاز اسم
 لغير من حبة لانه التبرج ثم انتقد الحكم المشدود والاضطر الجوزم بنو التبرج كغيره بان
 القطع نقل لا نقل فعلا نقل بل نقل اذا انقل المالك فغيره فالقيد هو الاشدة وذا فيه
 انهم وقال بعضهم انه الحكم بشدو الاول ايضا لانه لا يجوز ان يكون من احدثك اجراء
 الارض اذا اكل ما عليها فيكون مثل اخر من احدثك كذو الرضا انهم نقلت وهو كمثل
 الدم بالدم اذ هو على هذا التقدير والبقا لكن شدو من جهة بناء من غير الشا
 ف لا من فعل رابع اسما كان هو ذر لانه اسما كان فعلها اهل الامم بعضها زائد كما هو
 التمام **مخبر** وانطلق اذ لا يمكن بناؤه من لانه لو نقص لاهل ولو لم يذو لاراد بنا
 افضل وشدة هذا الكلام اخص من غيره بنو من اخص بان للمفعول وهو اعطاهم للدرام
 من اعطى وادلاهم للمعروف من اوله واكرمهم للضم من اكرم وهذا المكان اخص
 من غيره من اخص هذا من باب جود البعيرين ويجوز ان يكون بناء من اهل مطلقا
 الى سبوه وفردم بان ما كلف في التيسير وفاقا له وهو ان يرضى من اخص وادي

وهن

والفصل ان عصفورين ان يكون النمرة لفعل كعطفه فبجوابه ان لا يكون لفعل فبجوابه
 التعليل اظلم من ملك اللب وهو المكان اخص من ذلك المكان قال ان ايج وارفران طبر
 وهذا التفصيل لا يعرفه نحو **اولا** من فعل ناقص **بصهار** كان عند الجهور فلا يقى بصير ولا كون
 ما بعد زه ان الانبارى وارفران في فعله المنع كون من لول ان فعل الزمان دون احدث
 كما تقوم بعضهم وافضل موضع التفصيل في احدث ما هي احدثا احدث ايضا فانها بان
 لم يسع ان يقى هو كون متعلقا وهو احدثت غيا اي احدثت متعلقا بالانفرد انهم وان غير
 قال في التبرج وعدم القرفع وجبين احدثا يكون كجود الفعل عن طريقه الاصل من الدلائل
 على احدث والزمان كغيره بشرط ان لا يكون مجرد الاستغناء عن تفرقة بغيره وان كان
 باقية على اصله من الدلائل احدث والزمان كغيره وبيع حيث استغنى عن بعضها بما غيرها
 وكلا القسمين مرادوا فلا يبي من نحو **فيمس** ويؤد ويبيع لابق زيدا فلم من عمرو ولا
 وها باقية ان كان سعة جاس انش والذم ولا هو او ذر من بكر او ذر سنة و لا من
 يفرق من التفاضل **بومات** وفتى لانه لا يفرق في بعض ما عدى على ارض غير افضل لابق
 زيدا موت من عمرو ولا فتى منه **لا من** بصوغ منه الفعل لغير التفصيل كجود من
 الجوب الظاهر **خضر** من اللوان **حجن** من الجوب بالضم ولي وشمل من
حجن **عوم** من عمرو **واخص** من خضر **واجن** من حجن والى واهل من الى واهل **لغير**
 من غير التفصيل فتبين من فعل التفصيل ايضا لا التبين بل بعضهم وهذا التعليل انما يتم اذا بين
 ان افضل العقد مقدم بناء على افضل التفصيل وهو كذلك لان ما قبله في ثبوت مطلق العقد

فان كل اسم احدث كسما يكون مستعلا ومع حده
 الادم او من والاصاف لما سئل في خلافه
 طبرسي والجراب ان فعله انما يستعمل في
 وانما من اسم التفصيل حيث كان مجردا
 لغة احدثا مجردا ولوقلت ان غير اسم التفصيل
 الاستعمال مع من يتخلف وقت اسم التفصيل
 ان يستعمل مع ظرف في ظرف نحو الدار
 افعال لغة مجردة عن الادم والاصاف
 مع من يتخلف في الادم والاصاف
 على ان الادم والاصاف يعنى المار وروى
 كاف لعدم التبين في الادم والاصاف
 وسين وفتى كجود بعض واهل
 واهل من احي مهنه وسين من الادم
 مع وفتى لعل الادم والاصاف
 سوا الادم والاصاف وفتى
 الادم والاصاف مع ما سئل
 المذكور عند استماع الادم

مقدم بالفتح على ما يدل على زيادة في الافرة والصفحة والاول ما وافق الوضع الطبع انتهى وقبل انما
 لم يكن من ذلك لان اصل التفضيل ان يبنى من الشدة المحض كما تقدم واكثرها حال اللوان
 وان كان انما يبنى على اصل مسكين الفا ويزيد في مثل اللام كما تقدم فلم يبين اصل التفضيل في الغالب
 مما كان منها ثانيا اجرا لاقبل جبر الاكثر وقبل لان اللوان والعيوب جرت مجرى كقولي ان شدة
 التلازمة ولا تخفى كاليه والرجل في عدم التفضيل فيها واما الكوفون جماعة من البيوت والسواد
 اللذين هما اصلا اللوان قبل وقد عني من فعل افضل معهما عسرا وجعل كقولهم الله
 واكثر المعابر عدوا هذا من الشاذ وعليه جرى المصنف فاطلق المنع من بناء من كقولك ويصح
 بسد ذواته من زهر كما **تقبس** بفتح المعنى شرطان ان كان احداهما ان لا يبنى الا من فعل
 مثبت فاعني من نحو سوا كان ملازمه للفر كوما عالج بالذوا اسرا منفتح به ووضار عيش
 او غير ملازم كوما عالج اسرا مال ووضار به يوجب فلا يبنى زيدا عالج من عجزه ولا يبنى التفرغ يمشي
 وما هلك به من ان عالج الاولة حازمة للفر هو جزم بران ما كنت التسهيل وان شام
 في التوضيح وقرم من قد جاز في الاثبات قال ابو علقمة في في زائدة انه قد قبس من ان العار
 ولم اربب ابدال في الذم ما ذكره ما ارادى به فاصح ما **الشيء ان لا يبنى من فعله** اي
 كان لازما للبناء لا كالفرب ومن الاول زير عني كقوله عني كما جردت في وادعي
 من ركب وادعي كما عني فالرنة الاوضح وان قد شرط الدليل ان ابن دربر على زنا يبر
 استخرج والثانية باء سبغ في عني كقوله عني كقوله عني **فان فقد شرط** من الشروط المنقصة
 لنا افضل التفضيل **توصل** الى التفضيل **بأشد** او نحو مما يدل على الشدة والضعف

او الزيادة

او الزيادة او الضعف او الكثرة او القلة او الحسن او الفج على حسب تفاوت القاصد وكما بعد اشده
 لكونه مصدر للفعل المنع تمير لمن نسبت الى المفضل فيقال زيد اشده ووجهه من عجزه وامن به
 منه وتخرج عوارضه قال اللطيف كذا قال اجماعه ويظهر ان هذا ليس بسبب الضعف من التفضيل
 وذلك ان جزا الضعف اشتركت فيه وعروضه اشده الدو حيزه من اليمن مثلا وان زيدا
 زاد عليه ذلك والفرق انما هو التفضيل عليه مطلق الدر حيزه اليمن لان شدة الدر حيزه
 وحسن اليمن فلهذا اشتركت في بعض التي فرين ياملت باله في عدم المساواة فوجدت
 انما يتم على تقدير ان يكون نحو اشدة مثل زيد اشده ووجهه سنة فالفرق انما هو الاشتر
 في اصل الدر حيزه والتفضيل بعين رجب والشدة باقية على سنة والضعف وذلك ممنوع لواز
 ان يكون في هذه الحالة ستمية اصل الفصل مجرد عن من الزيادة وحينئذ يكون الكلام سدا بالفرق
 من التفضيل قطعا فتدبر **تبيين الاول** قال بعض اللغويين الظاهر انه لا يخص التوصل الى
 التفضيل مما ذكره بصفا فعل بل يصلح التوصل بغيره ايضا نحو زيد اشده استخرج ابا بل هو اوضح
 ان المقصود جعل زيدا افضل من الاستخراج لا زيدا في زيادة الاستخراج انتهى **الثاني** لا يخص
 التوصل الى التفضيل ما قد يعنى الشروط بل يتبادر فيها استنوة الشروط فنقول زيد اشده
 خبر من عجزه وهو واضح ولو لم **احسن** **منه** **شأنا** فلا يعنى عليه ويخفف بفتح الهاء والباء
 الموحدة والنون المشددة والفتحة لفي لذي الودعات بزير من تروان وانما قبل له
 زوا الودعات لانه جعل في عطفه فلو انه من ووع وعظام وفرف مع طول اليه فليس على
 لثا افضل فسر فيها اخوة في ليلته وتلقه ما في صبحه وثرنا في عطفه فقال اخراست ان يبنى

حكاية شقفة

ان نظرب كجفة الثل من حمزة كان في جمة نبت عليهم روح سودا نحو فذ قبل كل منهم
 بطن ريقا وبطنهم تصدق بغيره فقال جيفه اللهم انك تعلم اني املك شيئا والقدرة
 ولكن روي طلق لوجك الكريم فذ الصلح بالجماعة واستفوا اعلمهم فيمن انكوف
 قوله عليه السلام في وصف ادا الكواثر **ايض من اللبي** واصل من العمل **نادمه** ولا يقا عليه
 ايضا خلافا للكوفين كما اقتضاه اطلاق منه فاجر وشدة قول الراجح ما جارية في رعيها
 الفضة من **ايض من اخف** بنى **ايض** ما هذا ان على الدرقة والشدة و دون الشدول
 قال ابن الملك في شرح الكافية وجاز ان يكون ايض بنينا قولهم في الشدة الشدة يروى اذا فقه
 في اليقظ فالعزى هذا ان غلبت ذلك الفكرة من الاشياء البقية اكثر من غيرها البقاء
 بعد الاقرب ما يقع من شدة يافت قال ويجوز ان يكون من المذكور بعد ايض صفا وخلص من
 اللين انهم وسع ايضا هو اسود من حنك الزرابي اما قول المشي في طب الشيب
 بعد بعدت بيضا لا يباقر له ما لانت اسود في عيني من الظلمة فقال ابن هشام في
 المنع ان من الظلم صفة لا سود لا سلق بر اسود كان من جملة الظلم وكذا قوله بالفاكت
 مرتد باعمر من دم ذهب كغفرة الظلمة والاكيد من دم اما فيقول امر امر من اهل
 التسمية بالدم او صفة كان السيف اكثر من اسم بالدم مما رواه انه قال الدم ينز في
 الظاهر ان الشئ انما فقد التفضيل في كذا صفة الكثرة والاكيد والكوفون يجوز ان بناءه
 من السواد والبي من فلا فرح عليه في ارتحيب طرفه وطرفه اهمه في خروج الصفة نحو
 لغرض من كون الشيب عنده اسوادا من الظلم انه ههنا **نعم** باب التفضيل

متعلقة بجوز في اليد
 ايض المذكور والتقدير
 ما هو ايض صم

معنى من بعد اسم
 تفضيل

شند

شند بيان كيفية استعماله في التركيب واحكامه واحكامه **بسم** اسم التفضيل على احد
 ثمانية اوجه **اما** مقرون **من** جازة المفضول وهو عند سبويه وغيره لا ابتداء الارتفاع
 في كونه افضل من غيره ولا ابتداء الاكطاطة كونه يميز عن غيره وعند ابن الكلب هو رتبة
 كانه قبل ما يوزن بغيره وهو اول من قول سبويه وغيره اذ لا يقع بعده في القال ابن هشام
 وقد سبق ولو كانت للجماعة لوجب في موضعها من وضعه بان محبة اذ يقع المراد في موضع اذ
 انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وهو من مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصح
 من حروف الجر الا من فاصلة **اي** مفعول **بالانضمام** وانما وجب استعماله على احدى هذه الالحام
 لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذلك مع من
 والاضافة في جرد الامع ال انما لها للعودت ربه الى معين فليس تعيين المفضل عليه بذكر
 قبل لفظ او حكما كما اذا قلت عندي شخص افضل من زيد ثم قلت عمرو الافضل الشخص
 الذي قلت انه افضل من زيد هو عمرو **تبيين** محل وجوب استعماله بهما الشدة اذا لم يكن
 معروفا كما في اخذ اسما كالدنيا والقبلى للخط العظيم وخرجا عن سنها كما في غير
فالاول وهو استعمال **من** **مفرد** **مذكر** دائما سواء كان المفرد المفعول به والمفعول
 عنى **زيد** او **هند** **اليد** او **الهندان** او **الزبون** او **الهندات** **افصل** **مع** **من** وذلك
 كما اهتمت لائق اداة النسبة والجمع المنفصلا لا في جوده حكم الوسط بان راينها من التفضيل
 لانها الفرق منه وبين باب اخر حكاه تمام الكلب في قول ابن الكلب لفظ ومنه قول ابن
 الذي هو افضل غير معروف اما لفظ **افضل** وهو ما عرفت انه لا يجزى من شره الا وهو مفرد لهذا

لما في قوله من التفضيل
 انما هو على وجه انما

اشتراطها من غير فعل التفضيل بالشرط في بناء الفعل التوسيع على اجوده وجره لفظا ومعنى فزود
 كما افرد الفعل **قد خلدت** مع مجرورها اذا علم المفضل في قوله **تعم الله اكبر** ارسن كل كثر
 وقوله والاشارة البروجات وحسن تفضيلا ارسن الدنيا وقول الشعر **ما ان الذر سكت**
 السماء بني لنا بيتا وعي نمة اغزوا طول **ما** وقد جاء كذف والاشارة في قوله **ما ان**
 منك **لا** واغزوا نفا ارسكت واكثر ما يذف اذا كان الفعل خبرا في افعال كانه اذ كان الاصل نحو
 كان زيد افضل وقيل اذا كان **لا** كقوله **ما** دونت وقد خلك كالبدر اجلا **ما** ارسكت
 اجلا من البدر اوصف كقوله **ما** تروحي اجدر ان تعقبي **ما** اترجع وان سكا اجدر من غيره
 بان يقتضيه وزعم الرافعي ان كذف لا يجوز الا في خبرها وجاهز المبرون اذا كان فاعلا
 نحو **ما** افضل ادر اسم ان نوان الكبر والصفة الكون **بشيء الاول** لا يتبعين في نحو
 ادر الكبر ودي سمه اغزوا طول ان يكون المذوف مع من مجرور **ما** بل يجوز ان يكون ان المذوف
 هو المضاف اليه ارسن كل كثر واغزوي مذول بموضوع من التوسيع كقولنا افضل غير معروف
 فاستخرج ذلك **الثاني** يجب ان يكون المجرور من التفضيل مثنى كما لفضل في المعنى
 اما تصيغه كوزيد احسن من عمرو او تقدير القول **ما** لان الصوم يوم **ما** شيخان احسن من
 افطر يوم **ما** من رمضان لان ان افطر يوم السبت الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند
 الناس لانه قد روي عليه السلام **ما** الى قوله **ما** فضل صوم شعبان عدي فكما قال جب
 انه محبوب عند النبي ليس صوم يوم من شعبان احسن منه وقال عليه السلام اللهم اجعل من شعرك
 نهم ارسن اغزوا **ما** وادب العلم **ما** ارسن ارسن اغزوا **ما** والفضل والافضل من يوم خذ لا في علمه السلام

٥٦٠

شروئله قد علمت اصحاب العجدة بوسنة غير مستورا كما فهم ان اصحابه ارجع اليه رايهم وان روي
 في العلم انت اعلم من الهام فكذلك كنت ان يكون للمها علمه فانت مثل مع زيادة
 وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التوسيع بينهما في شروئله مستورا عنهما وادب
 قولهم **ما** اكبر من الشعر وانت اعقل من ان افعل كذا وليس المقصود تفضيل الحكم على الشعر **ما**
 في القول بل المراد بعد ما عن الشعر والقول **ما** الفعل التفضيل بعد الفعل من المفضل
 و**ما** كونه عنده فمن في مثله ليست تفضيلية بل مرشلة في ذلك يستعمله تعلق **ما** فعل
 المستعمل بمعنى وروا **ما** في الفعل فقولك انت اغزى من ان افعل **ما** ارسكت ارسن **ما**
 ان افعل **ما** من فرط عركت **ما** وانما زاد ذلك لان من التفضيلية متعلقة **ما** الفعل **ما**
 من هذا المعنى لا ترى لك اذا قلت زيدا افضل من عمرو فنعنه زيدا **ما** وزيدا **ما** افضل عن
 ارسن غير مرفوع فبما نحن في كالتفضيلية قاله الرافعي **الثالث** يجب ان تكون التفضيلية
 الفعل لا نهان تمام منها او مع مفعول كقوله **ما** فانما رايها العرفي ارجع **ما** الى العرفي
 من ربطها بان تسهم **ما** وقد تفصل بينهما بوجوه فقولك **ما** احسن من الالف
 ان الشمس هو اكرم لولم يكن من الجوه وقد تقدم عليه ضرورة كقوله **ما** اذا سارت اسم
 بوجه طيفة **ما** فاسما من ملك الطيفة **ما** ويجب ذلك اذا كان المفضل اسم
 استنظام او مضافا اليه نحو من انت اعلم من اي رجل انت اكرم وذلك لان اسم استنظام
 له الصدر **ما** انصف الامالة الصدر فله الصدر **ما** والثاني وهو المستعمل **ما** **ما**
ما وجوبه **ما** الافراد والتذكير وفروعهما للزوم **ما** لفظ الفعول لوصفها مع عدم

المراد من قوله والاعراض
على قوله وان كان
معه

الماع في اجماع من لان والاضى انه من الافرنى افادة ذكر المفضل في اجماع
كان ذكرها بعد العواحي زيدا افضل وهذا الفصل والافضل والافضلون
والهذات الفضليات او الفضل ومن الهمزة ذلك قولها خط في قول الاعشى
ولمست بالكثر منهم حتى وانما الهمزة للخطا في ان يسطر قول الخمين لا يخرج من الهمزة
الفضل قبل الامان ال من تندي به جاريا على ظاهره والصلوات ان تقدرا لزيادة او غير
ومن منقحة بالكثر من الحمد وفا سدا من المذكور او بالذكرة عنها انها بمنزلة في قولك انت منهم
الفارس البطل ارشاد من سبهم وقول بعضهم انها منقحة ليس قديروا بنها لانه لا على الله
وبان فيه فضلا بين الفعل وتيسره لا خبر وتبدا بـ بن الطرف تعلق بالهمزة ليس ركنه
قولك اشقى بان الفصل بالتميز قد جاء في الضرورة في قوله ما على ابي بعد ما قد سقى
فانون للمهم هو لا كليا وافضل اقوى من مشون في العمل قاله ابن سبت في التفسير
لان المطا بقرن ملاحظة السماع قال ابو سعيد بن سعيد في كتابه كفاية المستوفى ما عطفه ولا يفتق
في اجمع وان يش عن السماع فان الاشراف والاطراف لم يقل فيها الاثرف والشرية
والاطراف والاطراف في قول ذلك في الافضل والاطول وكذا الاكرم والاحمد قبل فيها
الاكرم والا ما جدد لم يسبق فيها الاكرم والمجد انهم في المصريح الثالث وهو السمل
منه فان تفضيل في ان تصد في تفصيله ان تفضل برصوفة على من اضيف اسم
التفضيل اليه والبعير من سبيل التعيب فلا تفضل نحو اعمى كفضيل وحسن الطير ووا
هو الاكثر استعمالا لان وضع تفضيل الشيء غيره فلا ولا ذكر المفضل عليه وجب كونه ابي

معه

برصوفة منهم اي من اضيف اليهم قبل الا ولا ان يتركه لانه لو لم يتركه لكان ان اضيف اليه
ان يكون جهة تفضيل نحو زيدا افضل الرطلين وانما وجب كونه منهم ليجعل المثل كانه بين المثل
لذكرة معلوم ليعرف تفصيله عليهم واوردان وجوب كونه منهم يستلزم تفضيل الشيء نفسه
بانه داخل فيهم افرادا خارج عنهم تركب او داخل فيهم لفظا خارج عنهم ارادة فلا يترك ذلك في هذا
ايضا ما اورده الفرع ان ابي حبيب من ان قوله من اضيف اليه ليس له فضل في
ما سواه من جهة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل اضيف اليه وكيف ذلك وهو انك
تجد في تفضيل الشيء اضافة وجانفت المطافة وهو الافراد والتذكير نحو البدان على
الناس واعلمهم واللايدون افضلنا ان من والاضلوم ووردت في الف والاضلوم في المطا
فان هبته للعرف بل في التعريف واما ما قد فئت به من افضل من كون المفضل عليه ذكره
وليس الوجهان منف وبين كما هو محال بل عدم المطافة او قال نعم وليتبدن الوهم والرس
في حيوة ولم يقل اوصي بالبا وعين ابن السراج انه اوجس عدم المطافة وورد عليه بقوله لا الذين
هم اراؤن وكذلك حجت في كل قرينة اكره غيرها قال في الا وفتح فان قدر اكره برصوفة لانه
وجبرها مفعولا لانه المطا بقره المجد من ال والاضافة في على هذا الفصحة يفتح ان يفتح
يوسف احسن اخيه طرودهم منهم لفظا بقرتهم اليه لان اوجه بوقف غير يوقف وان تصد
تفضيله ان تفضل برصوفة تفضيلا مطلقا ارجح عقيدة كونه من اضيف اليه على كل
من سواه فلما اضافة لا غيرت بهتة بسم الفاعل في عدم المثل كونه في قوله في وجوب المطافة
واضافه اسم التفضيل حيزه ليرفع كان اضيف الى الصفات كونه خارج عن القوم

المراد من قوله والاعراض
على قوله وان كان
معه

المراد من قوله والاعراض
على قوله وان كان
معه

معه

والمراد من قوله في غير نظر نقل من شام في حواشي السبل عن محمد بن سعد بن الربيع
 جواز نصبه بمرطفا وانما قال في كتاب البدع غلط من ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول
 لورود السماع بذلك كقولهم تم جواهدى سبلا وليس تميزا له وليس فاعلا كما في قوله حسن وجهها
 وقول الجاس بن مرداس **ما واضرب منا بسيف القواف** ونقل في المنع من
 بعضهم جوازه ان نصبه باسم الفعل قال الدايم في هذا الزمان من نصب من يفتقد به ذلك
 كما ان نصبه جندالي ليس بغير خبر كقولهم **نصب** وهو على تقدير واحدة انه قد كان من
 مدحها صاع بهم نزوا الخفاف وذلك منزلة عدم **الثاني** انما قال المنع ولا نصب المفعول
 ولم يقل ولا يعمل في المفعول بل لا يعمل فيه بواسطه عرف الخبر فعمل فيه باللام التمهيدية كزيد ادعى
 للعلم وانزل المعروف او بالباكي لدا عرف بالغة واجهل بالخوف ان كان عمله متغيرا لثبات
 نصبه ان في الفعل مقدر كزيدا كسب الغفر السباب كسبوه **الثالث**
 لا نصب المفعول المطلق ايضا اجماعا فانه يبق انما حسن انما حسن ولا المفعول له فلا
 يبق انما اضرب الناس ناديا ولا المفعول معه فلا يبق انما اسير النبل ونقل ارجع شام
 في المفرغين يسويون نصبه للمفعول به وروى بان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل ان لا
 يخطه عمات الفروع الا بشرطين ان لا يرفع المفعول بها في قوله لا يرفع المفعول بها بلام ففلا
 اوضحه في عمل نصب كالمعنى في القاموس ان ذلك مفعول به انما يشبه المفعول ان اسم التفضيل
 لا ينصب المفعول اجماعا وليست المعنى بالهيا والالتصاق الموضع ككسبه انه من وقال الرضوي
 في المفعول كالمس الورد انما لا لا ينصب المفعول به في نصب ايضا مشهور وانما لان نصب

ذلك

ذلك في الصفه فرع الرفع كما هو في قوله الاضاف الى ما كان من تعاقبه وهو لا يرفع الفاعل على الفاعل
 الا بشرط وان يرفع ذلك لا يصف البراهن ولا صفه في نصبه الظرف كزيد افضل الناس
 اليوم لان الظرف يتوسع فيه ويجفيا كالحكمة الفعل والكال كزيد احسن الناس متسا لانها
 في الظرف وعنده والتميز كذا كالمثلك والا واعرف لانه في الصفه اذ نصبه بان يكون
 من غير الفعل ايضا وما لا يشتم راكبه كذا في قوله **منه للظاهر** المراد الموجود الذي لا يرفع
 في مثل التميز المفضل الذي **قليل** محقق بانه ضعيف حكما كما يسوي به **مخبر** ما **ما ريت رجلا احسن**
منه ابوه او انت بنصب احسن على انه صفة لرجل ويرفع ابوه او انت على انه عينة
 باحسن على صفة فانه احسن ابوه او انت واكثر العرب بغير رفع احسن في ذلك على انه صفة
 وابوه او انت مبتدا مؤخر وفاعل احسن غير مستتر فيه ما يدعي المبتدا والجملة من المبتدا والخبر في رفع
 نصب صفة لرجل ورايتها الصير المحرور من ولا يرفعون به الظاهر لضعفه عن العدالة ليس العمل
 بمعناه في الرفع حيث يعمل عمله ولا هو شئ به اسم الفاعل على العمل عليه والظاهر كما قلت
 عليه الصفه المشبهة بالعمل في لان اسم الفاعل شئ ويجمع واسم التفضيل لا شئ ولا يجمع
 الا عمل فيه وهو المستعمل من بحاف للصفة المشبهة فانها شئ ويجمع كما في **كثير** ذلك **الرفع**
 للفظ **هر في** سلة الكمل وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة في المفعول باسم ضمير
 سبق في مرفوعة جيب مفعولها نفسه باعتبار **مخبر** قول الرب **ما ريت رجلا**
احسن من عينه الكمل منه في عين من يد فان صفة لرجل وهو اسم
 ضمير سبق من مرفوع الكمل مرفوع به بحالنه فان عمله هو خبر الموصوف كونه لم يرفع الصير

الذي عليه جمهور وقيل المنع من العرف ثمان في الكتابة والركب اما الكتابة فتفوز في الفعل مع الوصف
 نحو اعم واجعل اوسع العلية نحو يزدرك فان افعال العرف فيها بطريق الكتابة الفعلية لولا ان
 عليها الكسرة والنون قبل فعلها من الفعلية الا الاستبسمة كذلك لم يزل عليها بعد النقل **الركب**
 فهو الولاة كتركيب التانيث بان الظاهر او المقدره او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع
 العلية او تركيب حروف التانيث مع الاسم و تركيب العدل ووجهه انه بمنزلة العليتين
 فقد يراد ان العارض قصد التسمية من فعله عنه خوف اللبس بالصفة الى عمرو وشوشت
 فانه بمنزلة ثلثة ثلثة و تركيب جمع فانه بمنزلة الجمعين و تركيب الاسمين في قولك بكت و تركيب
 الالف والنون اما مع العلية اوسع الوصفية و تركيب العلية وهو اما كرملة البحر والعرب
 او تركيبها مع العلية وقال بعضهم انها شدة والراء شدة الف التانيث كما رطل اذ التسمين
 وقال بعضهم انها احد عشر والراء مرعاة الاصل في نحو اجرا اذا تكرر بعد العلية وقال بعضهم
 انها ثلثة عشر والراء ايمان لزم التانيث ولزم جمع ورد القول بانها ثمان بان يذكره
 من الكتابة لاني اول نحو هو افضل لانه ليس بمقبولين في الفعل وما ذكره من تركيب
 ليس تركيب لان الوركب المعروض مع العرف تركيب الكلمتين وما ذكره ليس كذلك
 نعم هو صحيح في بكت لكن بطريق غير التركيب بسبب المنع العرفية وهو يفرق من حرف في
 حال التكرير ايضا لوجود السبب وهو اطلاق وردية في الاقوال بان شبه التانيث بالركب
 في عداوه وقرائة الاصل في نحو امر مندرج في الوصف ولزم التانيث وان في التانيث
 لان لزوم التانيث صفة له وصفه التانيثية باصنافها وكذا لزم جمع داخل في الجمع فالتانيث

انها

انها تسعة كما ذكره الصنوبر **فالعجمن** والمراد بها غير العربية رتبة كانت او غير ما يمنع
حرف العالم العجي العلية باضافة البحر الى العلية وذلك بان يكون قبل استعمال العربية
 على لغة البحر كقوله فاقبل عنك منهم كلمة فلان للبحر فيما لا ينتمي بحسبها فالف في لغة
 العربية وذلك الكلام وديماج وكوبها من اسما الاضراس وكذا ما كان كونه في اسمهم ثم نقل
 في اول احواله على ما اذا تكرر مع لادوث عليه فان كان فيه مع العلية بسبب اوفى العلية
 مع العرف كصحة على المون وما ذكره من اشتراط العلية في العلية هو من سبب الي الحسن
 ابن الربيع ونقل عن طاهر بن سبويه قال ابو جبران والجمهور على هذا انه من يظهر اثر
 التانيث في كونه لوان فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه على وانما استعملوه صفة على
 جيد ويجمع العرف على ان لا يذلل لمن في كلام العرب قبل ان يسميه **تقسيم**
 قال ائمة العربية تعرف على الاسم بوجه احد ما نقل في نقل ذلك بعض ائمة اللغة
 ان في حروف من اوزان الاسماء العربية ثوابس فان مثل هذا الوزن مستفوز واثنية
 الاسماء في اللسان العربي ان لث ان يكون اوله نون ثم را نحو حبس فان ذلك
 لا يكون في كلمة عربية الا ان يكون اخوه را في بعد ال فمؤنذ فان ذلك لا يكون
 في كلمة عربية في سس ان يجمع فيه الصاد والهمزة والواو والياء والهمزة في اسم
 والقاف في اللحنين اليع ان يكون خاسبا او رباعيا عاريا من حروف اللغات
 من الراء والراء والفاء واللام والميم والنون فانه تكرر في غير ما فلا بد ان يكون شرا في
 سغول وقد نقل وقطع وجرش ورا ما جبر اوجي ان في شرح التوسيل قارة الزجر و

تتم الحجة حرف العلم العبرية بشرط من يادنه على الثلاثة كما بهم و اسما على اسحق بن عمار
 لانه اذا كان ثانياً ينفذ في وقت اللفظ الجوهري اصل ما يعني به الالف والعرب يفتيس فيه
 صاحب جمع الجوامع الزيادة بان لا يكون ما بالتصغير فالهشرون لو كان رابعاً واحد خروفه بالتصغير
 لم ينع الحرف اي قاله با قبل التصغير ولا ان الحركات الاوسط من الثلاثة كشرط لفتح السين المعجزة
 وقع المشاء من فرق اسم عين به باركوه فهو تصرف قال الاقر وهو اوله وذلك ان تكرك
 الاوسط في الوضوء كونه سحرنا ان لفتها من تمام السد مما له التانيث والالف في علمه
 لها حرف تمشية على الالف كونه ثانياً ساكن في وسطه او تكركت بثبوت الكلام العرب يصحركا
 فخرج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان كتحفظ لفظ كلام
 العرب انه في وجه قوم منهم ان يجر الالف الى اخر الحركات الاوسط من الثلاثة فيتم فتح حرفه
 كما في سكة فيتم حرفه قال المراد من نقل عن عيسى بن عمرو بن عبد الله بن قتيبة وهو جواد
 النخ والعرف في الالف الاوسط فلت دية قال الزعفراني في اتصال في النفا في اقول ان هذا
 يتم الحرف مطلقا الثاني يتم النخ في حركات الاوسط كلكت اسم ان يفتح على السلام وتتم
 الحرف في ذلك ان شخ حروف الحركات الاوسط والوجه ان في ذلك **عيسى بن**

الاول قالوا ان جسيم والاسم الاخير عليهم السلام لا يعرف الا هجاء واهالي وشبهه و هو
 لغيره ما و نوح و نوح لا تقام بمرط المعجزة فيل هو كونه حيث في سبويه منه ويؤيد
 فقد في اسحق وانه لا عرب قبله هذا وفيه ان شيشا وعزرا منصرفان اليه في بعض
 المقتضين في ذلك كشرطه ودر من ابن بن بس ان اول من تكلم بالعرسة المقتضية اسمعيل واراها

عند الاكثر

عربية فخر من الرزل به القرآن واما عرب لفظان ووجهه كانت قبل اسمعيل في انهم
 ذوات الكتف ان من لم يولد في حواضير غير تصرف للعبية والهجية ومن حرفه حواضير ما في القفا
 في تصرف لفظه وذكر بعضهم ان اسما الملاكة مختلفة من الحرف الا اراها من كونه وكثير ما
 ورضوان **الثاني** لا عبره بانها في الالفاظ ولا بتعاقب الاوزان اما الاول في استحقاقه
 وروى اسما الالف غير تصرفه واسمى مصدر اسحق الفروع اذا ذهب له ويقرب لذكر
 الجلي وروى الجلي به تصرفه ومن قال انها تصرفه لانه خرج من البطن انه اقد العقب عيسى
 فهو من مواضع اللفظ ليس شش لان الاشتقاق من العربية يوجب الحرف وكذلك ليس
 لا يعرف للمعرفة والمعجزة ومن زعم انه شش من الجس اذا جيس فقد غلط لان الاشتقاق من
 من العربية يوجب الحرف واما في اللفظ واما ان يذ فان حاولت وطالوت ودار
 في تصرفه وداروس وطوس ورا فود تصرفه لكونها كرات ولا عبره بانها في الوزن قاله
 في السبب **والجمع يمنع حرفه في مفاعل فاعيل** في كون اوله حرفا مضموماً وثالثه اللف
 وبعد الالف حرفان اولهما مكسور يتحقق كما سببه او تقديرا كدواب او شنة او سطين ساكن
 في المراد بالوزن الوزن العروضي اصل مجرود في الالف المتحركة بالمتحركة واما ان كان
 دون الالف في المعجزة فيبقى بلا الالف والوجه ان الالف لا يسهل الضال وها ليل و فوا على فوا على
 و فاعل و فاعيل لا في ذلك في اوله بالالف لغيره لاجب جميع موزونات هذه الموازين واول
 بعضهم ان المعجزة هم الوزن الحرفي دون العروضي واولها عددا ووزن ثم تقصها بالفعل مع
 كغيره في الوزن العروضي ليس شش لان قرينة المقام تقديراً في ذكرنا ولقد حسن المصنف

في التمثل بين الين والين بقوله **كدامهم** و **ديان** فقبيل كون المراد بالوزن العروضا لا غير من
 هذا الجمع العرف **بالين** **عليان** على الاشهر لكونه لا نظير له في الاعداد العربية كما سياتي
 وقبل كونه نبتا جميع الكسرة في الجمع الى ان ينتم الى هذا الوزن فيمنع من قول كونه على
 صيغة نهر جميع نهر الجمع فان وقال يجوز في الجمع وعدم النظر وقيل لما لم يكن له نظير
 في الاعداد اشبه بالجمع في الجمع ونسب الجمع وقيل لهذا الجمع الجمع الذي هو الجمع الاقصى لما
 عرف والجمع الذي لا نظير له في الاعداد لا مفرد عربي ما وزنه اما كونها في رباعي الذي
 التقى رباعيه وهو السن الذي بين النسب والشيء ذوا ما كواثر امر والتعارف في الابل
 فيه ضم ما قبل الاخر لكونه كراجل الباء واما كونها وزن لقبيل من قبيل راجل علم شمس فتعقلا
 عن الجمع واما كونها في وث في النسب الالهي والثام فالالف فيها عوض عن اهلها
 ياتي النسبة والالف الترميز في افعول وبار النسبة في رضة لا اعتداد بها في الوزن قال
 سبويه منهم من يقول ياتي في ثمة يداليا وهو قليل **والحق به** ان هذا الجمع
 من العرف **حفاج** للضع وهو الاني عليه اسم لاسد ويسمى الذكر **اللاكل**
 اركونه في الاصل حفاج كقوله في نقل من الى العلية فعلم ذلك ان الضع في الجمع
 المذكور ان يكون موصوفا في الاصل الجمع كما ان المعينة الوصف كونه كذلك في الاصل
 فلا يفرض والجمع بالعلية لانه في بعض الاقضية السببية الوصف الاصل هو فيها اذ
 الاصل لا يعقد بالعارض وما اللطف الشدة السج الوحيان لنفسه **ما** راض صبي
 عارض قد بدا **ما** يمسنه من عارض راض **ما** فغل نجوم ان قيس **ما** والاصل لا يعقد

بالعربي

بالعارض **قيس** قال في الجمع ولو ثبت بهذا الجمع بعد فلا خلاف في منع حرف فقد نشأ
 العرب تراويل من العرف وهو جمع من الابل انهم وفي دعوى عدم اختلاف نظر فقد قال
 الرضوي والعمدة فيما نقله كان سبب الانحس يعرف كواس بعد ملل ازال السبب وهو الجمع وهو
 خلاف المستعمل انهم ولعله لعقد بهذا الخفاف فعد كما عدم **ما** اثنى **بسر** **ابيل** على الاشهر
 مع انه مفرد **النسب** عند سبويه وان يقال انه اسم غير سبب لكنه يشبه من كلامهم
 قطع كفا ويل قيل على ما يناسبه فتح العرف قال الشعر فمى فارس في راوليل راجح
 فتح هذا ليس فيمن الاسباب ثم لان العجم شرطه العلية وان ثبت المعنوي شرطه بالياء
 واما صيغة الجمع فليست بسبل شرط الجمعية فيمن المنع يجوز ان يكون في المنع شرطه
 وهو شكل في وزن البرد الى انه منقول عن جمع مراد ليهجر المفرد **ما** في الجمع
 واختلف في سماع راوليل فقال ابو العباس انها سؤفة والش **ما** عليه من اللوم مراد **ما**
 فليس برق مستطف **ما** وقيل السبع والببت مصنوعه فلا حجة فيه والجمع ما لا يركب
 فقد ذكر الانحس انه سمع من العرب راوليل وقال ابو حاتم من العرب من يقول راول
 وقيل راوليل جمع راول كشمائل جمع شمائل حكاه الميرزا في المعانيات وقيل ان
 اجماع ان من العرب من يعرفه واكثر ان مالك ذلكت عديفت وفضل ذلك
 قيل ان اى جب ابو الحسن الانحس وردا الحار ان مالك بن ينقل حجة من لم نقل
والثابتان كان بالوخيلى ومحمدا المراد الصورة والمدودة وانما انما الى
حيه ومحمدا للاختصاص مع الفادة لا استفادة عن التمثل اى انه قد استشكل القول

خلاف التبراج في بيء المنع وعلله من السكون لا يغير حكا او جبه تمامين يمنان الفرس
 والجمهور على ان المنع اجود كما شاع عن الفاعل اللطيفين قال ابن جبر وهو القياس والاكثرون على انهم
 وقال شيخنا الفاعل العرف اجود قال اخضر او رولا اعلم اعدا قال هذا القول قبله وهو غلط
 انتهى ولا يستعمل فعلا قال في هذا القول قبله وهو غلط قلت ولا قال براءه بعده وقد اجتمع الوجهان
 في قوله **ما لم ينفع افضل مما مرزما** ما وعد ولم تنس وعدة العلب **بالتبيين**
الاقول الجمهور على انهم منع الله المنقول من المذكور في التوث كزيد اسم مرزما لا
 ينقل الى التوث حصل له فعل في دل خلفه اللفظ وهو من باب سبويه وقال عيسى بن جبر والمثل
 انه كنهه وتعدا تغير اللصنة حيث لم يذكره **الثاني** حرف اسماء القائل والاصحاب
 والكلم ومنها بنين على العرفان كان اسم اب كمد وتيم او اسم حي كوش في تفض
 او اسم مكان كيدرو بنير او اسم لفظ كوكبت كزيدا جاره حرف الا ان كان فيه
 ما منع اخر فتمنع كغلب مراد بالحق او القبيلة العلمية والوزن فان كان اسم كجمله
 وسدس سدس كاد اسم قبله كجوس ويهودا ولفظ كفا رس وعمان تخفيف بيها
 او اسم ككوكبت كزيدا جاره ما منع الحرف والاسماء والافعال والحروف ذكر
 باعتبار اللفظ فحرف وتختص بغير الكلام فان انضم اليه بسبب المنع
 وكذا حروف الجها تتركز وتوزن في اللفظ ان تتركز ما لا يكون الا في الشرقة لزيدا كلف
 واما اسماء السور فمما اهدى ما في ال وحكم الحرف لانها في الاعراف والافعال
 الشاذة العارضة فان لم تنصف اليه سورة منع كنهه حود وقرات حود وان ضيف

١٨٠

اسماء الفاعل واللات
 والكلم

اسم السور

معروفة ووجهه انه جملتها ما تجي واغرب وان لم يكن لفظه الاسما بالمعنى انما لفظه
والعدل وهو قول الاسم عن صيغة الاصل الاخرى مع انه والمعنى لا لان ولا
 ولا ترقيم ولا قلب فخرج كقولهم العدل والمعدن كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم
 وكقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم
 فقلت العبد ان موضع الف **بمعنى حرف الصفة المعدل عن اصله** من صيغة الاصل
 التي يقصر الاصل ان تكون مبدية الى صيغة اخرى كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم
 والدليل على ان اصلها ذلك ان من تكرار دون لفظها والاصل فيها انما المنة كقولهم
 اللفظ ايضا كقولهم ان اصلها لفظ كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم
 وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث
 بغيره لسماع ذلك عن العرب فيقول بوجه واحد والى مشروعت روكها ان ياتي بوجه واحد
 انهم قالوا انهم م ولا ياتي بغيره والى بغيره والى بغيره والى بغيره والى بغيره
 لان غيرهما سمع بالسماع والعدل السماع وانه العدل ايضا فان لم يقم الف من الواعد الى الشره
 كقولهم ما طاروا الى الزرافات ووجهانها ووجهانها ووجهانها ووجهانها ووجهانها
 اعترافا في الامور كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم
 في الاستعمال من ثم لم يستعمل الا في قوله كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم
 ما طاب لكم من الف وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث
 صفة في الف وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث وثلاث
 ذكره من ان لفظ

٥١٢

في ذلك

في ذلك العدل والصفة هو من سبويه واكمل وهو المشهور وذهب ابن السراج الى ان يقع
 الصرف في عدلان لفظه وسؤالي لان شئ مثلما سدول من لفظ اثنين وعن معنى اخر الاثنين
 مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين وقال الكوفون وان كسب ان ان في العدل التصريف كما في
 اذ لا تدره الله ما اذا جرى على الكثرة فحول على البدل الى الرض ولا دليل على ما قالوا ولو كان
 ولا كسب ان في معنى الوصف طري على المعارف وكيف يكون هو في وجهه ما انه **واحد**
 لفظ الهمزة وقع في **في كثر مررت بنسوة اخرى** اذ جميع لا في اخرى واخرى اخرى
 بغير مررت واخرى بنسب اسم التفضيل كان **القياس** ان ين مررت بنسوة اخرى
 ويرى ان اخرى مرة اخرى بمرتين اخرى ويرى ان اسم التفضيل **المجرد عن اللام** **واحد**
صا فمجرد مذكرا دائما كما قرئ به كقولهم قالوا اخرى واخرى اخرى قال ابن هشام
 في الاصح وانما خص الخوون اخرى لانه في سائر اخرى الف التي في وجهه وهو وضع من العدل
 واما اخرى واخرى فمررت بالحرث فلا بد من ان هذا الباب واما اخرى فلا عدل
 فيه واما العدل في فروعها وانما اتسع الصرف للوصف فالوزن **انتهى تبيينه ان الاول**
 قال في التصريح في جعل او من باب التفضيل كحال لانه لا يدل على التكرار والزيادة
 في المعايير ومن ثم قال في الموضوع كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم كقولهم
 جهات عددها الوصف في التسمية الزيادة والاشارة لا تقوم سماه الا باثنين
 سائرهما في حال افضل انما تقوم سماه باثنين فقط ونقص عددها اشبهه من غيره
 استحق الحكاية في جميع تصريفها هذا فكان من غير ان لا تستعمل تصريفها الكثير بل

ال والاضفة لغيره فلف بها عن ذلك كان ذلك مدلا عما استخذه بعضهم في
 نية اذا قيل نسوة او كان ممدولا عن الف واللف والمدلول لا يقول عن الاخر لانه كونه لم يربط
 كونه لفظ ولا عن اخر من ليا من انما وحقبة التفصيل من بوزة الكلمة وكثير غلط في المسئلة
 انتهى **الثاني** اذا كانت اخرى بمنزلة كبرها ما بلا الاولة جمعت على اخر ممدولا
 غير ممدول لان ذكرها اخر بالكلية من باب اسم التفضيل **وتقدم العدل فيما**
انتهى اسم غير ممدول وليس في من اسباب من العرف غلط في هوش
العلمية كحل في من يتقدم من محل وعامر فاما ممدولان فلهما
 لغيا من قول في ذلك بل لما رواها ممنوعين من العرف وليس فيها كمال الظاهر
 الا سبب واحد وهو العلية ولا استقلال بالمنع اجماعا احتج الى تقدم سبب افروم يمكنهم غير
 العدل تقدمه كمالا آخر الفاعلة المعروفة بالاستقرار من كلامهم فمع ممدول ليس
 بممدول كقول السمع غير ممدول وفيه مع العلية مانع اخر فذلك كقول في من
 سمد فان فيه مع العلية التي هي المعنى باعتبار البعض فلا بد من كلف العدل **تيسر**
 قال بعض المنافرين ان استند من عدم مكان غير العدل في كونهم منج من قولهم
 تقدمه مع وجود اصل معين عليه في الابد وهو لازم العلية فان كونه ممدولا في الكلام
 الترتيب في الابد العلية لا يكون كونه في غيرها فذلك لا يشي ولا يوجب ان يكون في غيره كما
 في التسمية وجان في كلهم في اجمع ما عدى العوليين العلية والاخرى لروها ونظر ذلك الف
 التي كانت كما ترى اذا كان كذلك فما جاء الا بتقدم العدل انتهى وليس من ان لا يوضح

٥١٤

نية

نية الممدول وممدول من الية فقط بوجه قولهم سيرة العرب ابن الخطاب وابن
 عبد العزيز كما صح بعضهم في لغة القوس بالمران ابو بكر وعمر وعمر بن عبد العزيز كيف
 يجعل مثل هذا اصلا حقيقا عليه وكذلك تدرت هذا الكلام ثم وقف في جميع الالواح
 على ما تضمنه نسخ المازية في نية العلم الممدول عليه جميع سلافة او تفسيره قال في قول في
 رحمان كلاما ممدولا لعلهم عرفوا لوجوه في ولا علم اهدأ وانفرد على بوجه ما
 من قول العرب المران فاذا شئنا سبيل التعليل فمع الف في اللفظ والمنع اوله انتهى
والتعريف المعبر عنه بالبين المتقدمين لفظ المعرفة شرط ثابتة في منع العرف
العلمية امران يكون الاسم المعرفة على شئ ما كانه احد او متبا كانه سانه
 وانما جعل السبب التعريف دون العلية لانه ان التوثر هو التعريف لانه في الكبر
 ووجه اشتراط العلية ان مساواة من التعريف ان يستلزم ان كانا المبهات
 سوى اربابها وانما ان يستلزم ان فانه لكم منع العرف كتعريف اللام والاضفة فوات
 ان يكون غير لازم كتعريف الذات في تدور مع قصد الحكم فمن قال تعريف المعرف للمعروف
 والاشارة يستلزم ان اللام والاضفة فانه في ان لكم منع العرف فمعنى العلية
 فقد غفل ان يفعله مع نداء اللفظة على فده قاله بعض مشرعيهم **والالف**
والنون المعبر عن نية البين بزيادة فلان وتساوي بالزيادة بين لربا ونها قيل
 كونهما من جود الزيادة وهو بعيد وتساوي المنفرد عن نية الفاعل فيهما اشرهما
 التي التي نية كونهما من نية نية ما كانه قالوا ان بعضهم ووجه ان قولهم ان الممدولة

سود و عمل در باره اخذ بضمیمه بسمیها فخرها و اما اصل الصغر و اصل الطول و اصل الخيل و اصل العود
فانها اسماء اصل و اما اللفظ فمشتق لانه اكثر و بعضهم منع قولهم لا يجر الصغر و هو العود
في اصل اللون في اصل الابناء و الاصل كمن المنع و اقول بعد من في الاولين لان الاصل في الخيل
وهو الكبير الخيلان و من يجره هو المشقة و اما اللفظ فانه الاشتقاق في كونه كذا يقارن
تصورا يابها فان نسبت الشئ و جرت مجراه على غيره اللفظ فانه اللفظ في اللفظ **و عدم قول اللفظ**
لما هو و علم على المصنف رحمه الله هذا الكلام انتهى و اذ ذلك ان قولهم صرف الموزان
للفضل كذا و كذا في علم قديمن ان ذلك الفعل يمتنع الوصف بل هو صوم لكونه اللفظ غير
ذلك الوصف و بطلان شرطه ان اراد بذكر ذلك بيان الشرايط المذكورين في اختصاصه بوزن الفعل
بما على شرطه ان الضمان مع الوصف الكان: لانه الوزن المراد بين ما عدم قبول اللفظ من شرطه
في كلامه بمرجى و اما اشتراط الصيغة فقد صرح بغير واحد لا يقر ان من يوصفون بمعنى ليس
لان وصفه للجر لا يفسد في الشرط الذي يميز الوصفه فقد قال في الصغر شرطه ان يكون في الاصل
قال ابن ابي حاتم من ذلك و اما اشتراط عدم قبول اللفظ علم بانها في كل من الصفات
فان يجر في قولهم بنسبه اربع منصرف لوجهين احدهما عدم اصدية الوصف
لان وضع اسم العدد و علمه يفتى لما طر عليه من الوصفية و الثاني في قبول اللفظ في قولهم
برجال اربعة يقين ما كان في صيغة العلية اذا كثر حرف تنويع العلية و بغير السبب
غير مؤثر و هو ان النسب او الزيادة او العدل او الوزن او العجبة او التركيب او اللفظ
اللفظ المقصود كقولهم و عمران و عمر و احمد و ابراهيم و سدر كرسب اهل القبور

٥٢٢

يستتر

يستتر من ذلك ما كان قبل العلية صفة في قوله و كانا عليهما كذا في سببه في غير منصرف
و خالفة الا فخر الله فقال بغيره بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود و رد بان زوال الصفة
كان للمانع و هو العلية و اذا زال المانع رجعت الصفة ثم رجح الا فخر الله عن اللفظ بسببه و وافقه
في كونه في الاصل و سطر قال ابن مالك في شرح الكافية و اكثر المصنفين لما يذكرون اللفظ في ذكره و قد
اوله لانه اخر قوله انهم و تصديقه الزيل لا السبب بل في منع العرف كقوله و غيره في الصغر احمد و
فيصرف في زوال الوزن و العدل بان زوال الوزن فانح و اما زوال العدل فقال ابراهيم في
جواز التسبيل ان نحو عمر قد حكموا فيه بان معدول الصيغة و الصغر لا يزيل شيئا مما نسبت اليه
يكن سندا و انما في كونه غير بعيد انتهى قال الازهر و هو بان ذلك في العدل الحقيقي اما العدل التقديري
فان لا يتم انما اركبوه صغفا فعدتهم لما رواه غير منصرف فاذا حرف فلا بد لغيره **جميع**
الباب ان يجر بالانصرف **بلكس** ايجز بكسره و هو باجى اصله **مع الاخر** سوزنه
كانت كوزنرت بل جده او موصولة بالآخر و الاخر او راءه كقوله رابت الوليد بن الزبير ما را
و مشوا امة في لفظه و كذا ذكره ابن مالك في التسهيل و غيره **والانصاف** ان يجر في غيره
كوزنرت: كوزنرت و كوزنرت **والانصاف** ان يجر في غيره اذا ما غاها في الجهن
مع قولهم ما عصاب طيرت من عصب ما و العصابة مجرورة و انما قال كبري لم يعلق بغير
لان المسئلة في اثنين فهو المنقح عليه و اعرف عن بيان اختلاف اللفظ لا يجر و هو في ثلث
اقوال فمنها قولان في اول الباب و الثالث و هو التحقيق انه ان زالت احدى علية قال اوله
كانه العلم منصرف و ان نسبت العنان لانه اخر قوله في شرحه و بانسبه الى انصاف اوله

سما بعدا و هو من ان وانما هو يخرج ودلا انما بالبطا على با فمهم بالفضن ولو سلم فله فانه و هي فرع بكم
من ان ان الجرد الغزبية و على استنها و انتم الموت منهم على هذا الجيد فالسفر الشريف في شرح النسخ
و نه سبب سبوره و الجهور انها السفر للمستقبل اعلم ان ان يكون كذا كان في السفر عليه على ان
خر يرجع اليه من سوره و سوره كان في من غير اعلمت من ان سبب قال بعضهم وانكارهم قضاء
التابيد من نفس لقولهم هذا كذا لا يفتقر **تبيين الاول** ذهب جماعة منهم الى ان حضور الاله
ان الفصل في خروج بعد ان الاله كان له بعدا و كذا و الجهور قالوا بل هو بعدا كما لم بعد
سائر حروف السفر غير ذلك و انما راد ان ان من من السفر قال الجوزي قوله ان زواله كذا
ثم لارلت كرم فالله انما هو الجبال و اما قولهم ان سبب بالفتن فتن كون طهير العيون
فقبل منه و قيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يستدل بالحكم بل الى ان طلب اولى الغائب
تو يرب لا عذبت فتنان و كذا لا عذب الله عزرا انتم و برده قوله ثم لارلت كرم فالله
الثاني ما سلفه من ان من ان الغيب هو المشهور و زعم بعضهم انها قد تجزم كقول
فعل بل العبد من بعدك سفر و قوله بان يجب الان من رجاكت من ما حركت من دون
باجت المظنه ما قال ابن حاتم و اول حمل للاخبر باللفظ عن الالف للضرورة و سكت
عن الثاني لان الرواية فيه كبر الشيا كما خرج منه موضع اخر من اللف و هذا البيت من جلا ابيات
لها حكاه الطيغفة لا يسر يارود ما جرت و هو ما جرت عن اسبيل عن سليمان بن بكرة
عن جعفر بن محمد بن عمار قال لفتي ان اعرابيا دخل المدينة فبينما هو يقول في ارضه اذ فر
سبب محسن من ان الله اب لب علمها السلام فلما عرف الدار لث يقول

ن

ان يجب الان من رجاكت من ما حركت من دون سببك المظنه ما استجادوا
سببها و لو كنت قد كان فاقبل الغطفه ما لولا الذكر كان في او اعلم ما كانت جنب انهم غطفه ما
تسمه ابي بن عبد السلام و هو يصحنا و خرج في صوته ثم خرج فاذا هو باع في اسمال فقال
روديد باعوا له ثم نادى يا قير اسكت من الغطفه فقال درهم قال فت بها فخذها من موطن
بها ثم اخذها من قبر و صيرها في اهدى بردين كما تسمه ثم دفعها للاعرابي من داخل الباب
وقال يا فخذها في البكت من ذرة و اعلم بان ملكك ذو غطفه ما لو كان في سيرة العناء عصى
كانت سمانا عليك من ذرة لكن رب الزمان ذو غفيرا و الكف من فخذ الغطفه ما
فاخذها للاعرابي و قال مطهرون نجات بياهم ما تجرى الصوة عليهم انما ذكرها
فانتم انتم الامعون ان لكم ما اهلكت ب و ما جادت بالسور الا من لم يكن عليه هاجين
على يكون لزيد الساس منغفرا قال الطليوسي و جزم الاعراب على و ذكر الهمزة ان ذلك
لغة البعض العرب كزبون بالنوع و يصحون بالجو ازم و سكت اللغويون الام كلفه فنجما
الاعرابه قال ابن جبر نقول صفة عديدة و حقد من ان سبب السكون و جمع صنف اللفظ الام و كان من
يرتس صفة و صنف اللفظ الام فهما و قال ابو عمرو السيباني ليس كلاما صفة اللفظ الام الا في جميع الحروف
في ان يركي و جاء بها بعد ان لم يكن لها في العمل من غير شرط كما سكت كما فعل اخيه
وعناها السببية سببية ما قبلها لما بعدا و حينئذ المراد السببية اي رضية ان يكون
تعلق ما قبلها في ما رجع سببا لما بعدا او اللفظ سببية ما بعدا لما قبلها بمعنى ان ما بعدا ما عتار
نصوره سبب لما قبلها او العكس سببية كل ما قبلها و ما بعدا للاخر الا ان سببية ما قبلها

ان يرفع ويسبب يا بعد ما يجب الذين يوق لها التعليق والقول انهما من الهمزة كان دائما
 كاشارة المصدر بغير ما لا يربح هو ذنب الكوفيين وهو وجه الهمزة ان كذا في
 مصدرية فبغير الهمزة ان يفتح وعلما وفتحة جارة بمنزلة لام التعليل يفتح وعلما والفتحة بعد ما
 بان همزة غير الهمزة الاظهار قال ابن مالك في شرح الكافية والدي ارجع الى القول بذلك قول
 العرب في السؤال عن العلة كيركبا يقولون له فيسوا بينهما وبين اللام في العرفية بذلك انها في
 جواز الهمزة وفتحة بفتح اللام عليها في قولهم لا يكون على المؤمنين جرح انها مصدرية
 لان حرف الجر لا يدخل في حرف الجملة ان يكون مصدرية فبغير من ذلك جعل في تفسيره ان حرف الهمزة
 ويصاحبه المصدرية ان يفتحة اللام على الاية والتعليلية ان حوت على اللام وان قالوا
 كقولهم ما لي انفضي بريقه ما معدني غير مضمون والاشارة كقولهم ما نقات اكل السك
 اجبت في ما ابكت كما ان فتحة نمدعا ويجوز الاوران في كوكبا كمنه واوله فان
 قدرت قبلها اللام فمصدرية والاية التعليلية والادل اول الكثرة ظهور اللام معها نحو الكلبان
 سواء في قولهم اردت ليلها ان تطير بغيري فيسركما شيب سيدا لفتح ما كذا في جعل ان
 كمنه مصدرية ليدخل اللام عليها ويجعل ان يكون تعليلية في قران لهما فان كانت مصدرية
 كانت ان موكله لهما لمسة السكت وان كانت تعليلية فاللام موكله لمسة التعليل وكذا في التعليلية
 اوله لان توكيد ما بالياء اسمها من توكيد الحرف المصدرية مثله قال ابن مالك في حروف الجر
 واجب لكونه من كنية في الفعل المنسوب كما مقدروا اصله ليعمل ما زاد في حروف الجر
 الحذف واخراج الاستفهام عن المصدر وحذف الفجاءة غير الجر وحذف الفعل المنفي

مع بقاء عامل الضم وكل ذلك لم يشب باله في المقتضى في عدم ثبوت اوجاع ما زاد عن المصدر
 حيث تقدم الكلام عليه وارجعوا عن كوكبا ان فتحة ان رابعة او بدل من ك وعين ك انفضي
 بزيادة اللام كما في ردف كوكب وذهب الهمزة ان ك جارة وانها وان الضم بعد ما بان
 ظاهرا او مصدرية وبرد كوكبا فموقوف ان ك توكيد للام كقولهم ما دلالا بهم اربابا
 دو او ما روي ان الفصح المغفيل لا يخرج عن الالف **تلقب** اجبت لكونه في حروف الضم
 كما في كوكبا ورافعه المبرور واستدلوا بقوله وطرفك ما جفت فافترقه كما في كوكبا وان
 الهوى حيث ينظر واكثر ذلك البحر يرون وتا ولوما ورد في ان الاصل كوكبا حذفت يوه
 ضرورة او الكاف بجره كفت بما وحذفت النون من الفعل ضرورة قاله في المعجم ان الالف
 ان ويقال فيها عن بدل الهمزة عن **وهي حرف مصدرية** نسبة الى المصدرية فبغير
 مع صلتها به كما تقدم نحو وان نفوسوا خير لكم وجرم الالف قال ابو حيان بدل الالف في
 عليها والاضافة في ان واذن وكذا وعن التعليل ان الالف سواء ولو ضم إليها فلا في ما
 المصدرية كقراءة ابن جني لمن لم يرد ان يتم الرضا عنه بفتح نيم وكقوله ما ان فقران في
 اسما وكما ما من السلام وان لا تجر اعداء قال ابن مالك في ذلك كما اعلمت في المصدرية
 علما عليها في ردف عليه السوا كوكبا فبغير الهمزة ان الالف في الهمزة والوقوف في الهمزة كما
 يوافق في قال ابو حيان لا يخطئ ان غير من الهمزة المذكورة وفي البيت المذكور
 وما في سبيله لا يفتي عليه فامة وصرح بغير الهمزة ان ما كفت في الكافية حيث قال
 وسند في بعد ان حيث استخى ما نصبها فاعرف شذوذه وثقنا في القول

ان ان يوجه مصدره بوجهه يقول العرب ان ذوق الكوفيين انهم المتفقه من التعليل شيئا لها بالفعل
المشرف البحري والغرس فصلتها بعدا واعدى او انها ان **الشيء بعد العلم** ان العلم سواء
بما عليه بوجهه علم ام لا **في غرضه** لا انما ليست المصدرية بل من المتفقه من التعليل فعمل عليها
لان ان المراد علم الاستقبال فما بعد ما غير معلوم اليقين فما يقع بعد العلم كذا في المعقولات انما يتحقق
العلم ونقيه العلم بالعلم اخر از من اجراءه بحري الاشارة كقولهم ما علمت الا ان يقوم قال سيبويه
بوزن الالف لانها مخرج الالف من بحر حروف الالف انما يكون ان تقوم من حروف الالف
حرف الالف كقوله بعضهم انما يكون الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
علم ان سيبويه لم يفرق قوله انما يكون الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
واليفس والاكث في الظهور والظن العكس والاكث في الالف من حروف الالف من حروف الالف
وجمان انما هي حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
التي وبل خلاف الاصل والاكث في الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
ان تزكوا وخلصوا في حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
بالرفع في الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
بما بعد العلم ليشن كقوله من لا يفعل في حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
ان لا ادوجها ونسب ذلك العرف كقولهم في حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
ان من الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
فصل الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف

عنه

عنه انما هو ان العلم بها فروعها ما وشركها لعلها كما هي اما وحده من البرهان او
والعلم في ذوق الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
عطف المصدرية على الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
انما بعد قوله قال المدان اختلف ما قالوا الا ان بانها الصبر كقوله **الالف** وقد كلف
الحرف في قولهم ذوق الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
لانها اسم والاصل في اذن الكرمك اذا اجتنبت ان كرمك ثم حذف الالف من حروف الالف
واضرت ان وحى الاول فالصح اما بسبب لا كرمك من اذ وان في الالف من حروف الالف من حروف الالف
لان الحرف بعد ما فعلنا فالله في حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
سيبويه عنه ساقا **الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف**
في الكلام كما بسبب الكلام او عطفوه او مقدر سوا وقت في صدره او حروفه او آخره ولا تقع في الكلام
مقتضى ابتداء ليس في حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
والمدركونها للجر ان يكون مضمون الكلام التبرير في حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
جواب وجزء قول الرجل انا ابيك فقوله اذن انك تفر هذا الكلام قد جسد به وصيرت
الكركم في حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف
الشوبين في ظاهره وقال انها لانه كل موضع ويكلف تخرج في حروف الالف من حروف الالف
الفارس ساقا انها قد تزلها وهو الاكثر وقد تفرص اجواب وحده ساقا في قول ابيك
فقوله اذن انك تفر صادق في حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف من حروف الالف

عنه

اذن المفعول من الفعل في الجملة في انما تنصب المفعول بثلاثة شروط اهدا ان
مصدره في اول الجواب لا يندرج في ظرف مما لها فان وقعت حمدا بان كان ما بعده ما من
 تمام ما قبلها لم تنصب وذلك في مثل مواضع الاول ان يكون ما بعده خبر لما قبلها كقوله اذن
 اركبت وان اذن اركبت وان قوله لا تجلس فيم شرطيا ان اذن اهدت او اطيرا
 فخرورة او الجوز كذا في ارضي لا استطيع ذلك ثم استوفى ما بعده او الجوز مجموع
 ان اذن اهدت اهدت في الارض فالله الجوز في نظر من مقفاه جواز مثل ذلك
 زيدا اذن يفيم بالنصب على ان يجعل الجوز مجموع من اذن وما دخلت عليه في ظاهر كلامه ما
 انتهى الى ان يكون جوازا لشرط قبلها نحو ان تاتي اذن اركبت الثالث ان يكون جواب القسم
 قبلها نحو اذن اذن ما فرقت وقوله ما لئن عدل عبد العزيز فمشيها او اركبت منها اذن
 التقدير والله لئن عدل وجواب الشرط كذا في الشرط الثاني ان يكون **مباشرة** للمفعول
 غير منفصلة عنه فلو انفصلت عنه لم تنصب لصفها مع الفصل عن العمل بما بعده نحو اذن
 زيد اركبت الثالث ان يكون الفعل المفعول **مقصودا به الاستقبال** فلو تصدق الجواب
 لم تنصب كقوله اذن تصدق من قال انا جئت قياسا على ان لا تنصب جيب
 عمل الا في المستقبل لان فعل الجواب في كسوف في الوجود كما لا ساء فلا عمل في غير ذلك الا في
 استوفى اذن في الشرط نصب المفعول وجوابه في الاشارة هي **فقلت اذن**
الركبت بالنصب **لمن قول** لكت **انما** والعاء وما خلفه لانه البعض العرب
 حكما ما عيسى بن عمرو مع ما يهرون بالقبول وروا فيهم نصب فاعل من اركبت في قوله
 اذن

٤٠٤

اذن بعد ما قال ابو جابر وروا به البصر نحو قوله من حفظه لحي من لم يحفظ الا انها لغة نادرة
 بعدا ولذلك انما تكلم في الفرائض مع حفظها وانما جازيت في العبد في قوله كجم
 ذوق في الفريخ العا و ما هو القياس لانها غير مقصودة وانما اعلمها الاكثر من حلا على لسانها
 مشيها في جواز تقديمها على الجوز وما غيرها عنها في وسطها بين جوبها كاهت في ليس
 لانها مشيها في الفرائض والمخرج في ذلك كله ال السماع انتهى **في الفصل** فيها وبين
 المفعول **بالقسم** فلا يقع في نفسها له كقوله اذن والله زيدا جيب ما تيب
 الطفل من قبل السب ما وانما يتفر الفصل به لانه زيدا جيب ما تيب فلما يمنع السب
 كما يمنع الجوز فلو لم انكالت في جزم فيسبح صوت الله ربهما وادان من حيث في المنع
 والشذوذ الفصل بل الله في الصب نحو اذن لا اهدت لان الله في الجوز في المنع
 لا حاصل وادان من جزم في صغور واللاتر وغيرهما الفصل بالظرف وادان في الفصل
 بالندا والدي والرفع بعد اللاتر والركب في حيث م الفصل بمول الفعل نحو اذن زيد
 اكرم والاربع جيبه عند الك في السب وعند حيث لم الرفع في المفعول **بعد**
 اذن **الثانية الموان والفاء والوجه** الرفع والنصب يتبعين في الرفع ما عدا
 كون الال طلق من تمام ما قبله بسبب بط بعض الكلام بعض والنصب يتبع كون
 ما بعد الال طلف جزم مستقلة والفعل فيها بعد اذن ليس من تمام ما قبلها والرفع جزم
 في ان العرب قال نعم واذنا لا يمشون خلقك الا فليها فاذا لا يكونون ان ليس تغيرا
 وترى من زوا بالنصب فيما قال ان حيث ثم في المنع والتفويض اذ اذ قبل ان زيدا اركبت

٤٠٥

الرفع

واذن من اليك فان قدرت العطف على اجواب غرست لطل على اذن لو قومه مشوا او
 على الجملتين متجايزا للرفع والعطف بتقديم العاطف فقط وقيل معان العطف لان العطف
 مستفاد لان العطف على الاول اولى ومثل ذلك في غيرهم واذن حسن الرفع العطف
 على العطف رنعت او على الاسمية فالله سبحانه **تبيينات الاول** انا اخبركم الخويين
 كما لم يظن ذكر الالاء والها من حروف العطف لانهم لم يغيروا على وقوع اذا بعد غيرهما مع
 ابن مالك في العدة وشرحها من اطلاق العطف فعدت **الثاني** قال بعضهم هي صرفة
 افوي لم يذكرها ابن مالك في شرحه من كتب سوي في العدة قال وكذا لا ينفع العطف اذا يربى بان
 بعد قول طيب به في قول القائل ازررتك اذن الكركت **الثالث** اخفف في اذن ما لا يفتق
 عليها فيقبل تبدل التثنية لها بتوابع المصوب قال ابن هشام وهو الصحيح وقيل وقيل
 بالنون لانها تكون من وان نفل من المازية والمبرد وتبني على هذا المعنى انما في العطف في كتابها
 فممن ابن مالك في التوسيل بانها كتب بالالف مائة للوقوف عليها وهو قول ابو جهمر
 وقال المبرد كتب بالنون وبالفتح والالف من كتبها بالالف قال ابو جهمر وقد كتب
 الشيخ به الدين بن الحسن الفسده وحدثت كتب قال بن عثمان بن يحيى كل ابو جهمر الحسن
 قال سمعت ابن سمين يقول سمعت ابا العباس محمد بن يزيد يقول انهم ان كرى موبن
 جنب اذن بالالف **الثاني** في قول ابن مالك في النون في الحرف انهم قال في العطف
 وحين جعلت بها بالنون الزيادة في شرح الهاء في شرحه ومحمد بن الصفور ايضا فقال
 الصحيح كتبها بالنون في بابها وبين اذا الظرفية لها لغير الالف من قول ابو جهمر لان

الوقف عنده بالنون وقيل الفرافقال اذا عملتها فالكسبة بالالف واذا الغيبة فالكسبة بالالف
 لئلا يتيسر اذ الرتبة والاداء عملتها على عمل غيرها عنها وقال ابن هشام في ما شبه التوسيل
 لئلا نفل عن المبرد بالفتحة نحو ان كتبها بالالف وان الوقف عليها بالالف وكذا وقف القراء
 ونفل المبرد مردود برسم الهاء بالالف على الوقف ونحوه على قوله قال لا يعذب
 بان راءه فاعلمنا انه **فكامل** الواجب الفاعل **فيجب** المصارع بان
مضارع جوارها ارضها راجا في موضعين امدوا **بعد المحرف** العاطفة **على اسم**
 ليس في تامل الفعل ويده الحروف من الواو والفاء وادو ثم اذ لم يسبقه غيرا فهو بعد الواو
نحو قول مسويانه كعدل الالهة لور من روي معاوية **للبيس عباة** وتقر عني
 احب الى من ليس الشغوف **نصب** توفيق **نصب** جوار بعد الواو وان والفعل في بناء
 مصدر مرفوع بالعطف على ليس والتقدير ليس عباة وقره عنى والواقع في نسخ هذا المتن
 للبيس عباة باللام وهو تحريف والصواب ليس الواو العاطفة على قولها قبله لئلا
 كعق الارواح فيه **احب الى من** تعريف **وبعد الف** كقولك لا توضع
 سطر فارضه ما كنت او ثرا رابا في ترتيب **نصب** فارضه بان مضارع جوارها
 بعد الف العاطفة في توضع وبعد او كقولك نعم وما كان لبيشران يحلله لاله الا وجه او من وراء
 محاب او يرسل رسولنا **نصب** يرسل في قرأة غير منع بان مضارع العطف على وجه وبعد
 ثم كقولك ما اتى وقيل سبكا ثم اغفلها كما لو يفرس لمانت البقر **نصب**
 اغفلها بان مضارع جوارها بعد ثم لعطف على حقيقه وسبكا بالضمير اسم بعد قول ابن هشام

بكونه انما هو ان المفردة بعد ما وان يكون كذا ولا متعين ان لذلك وليعلم من انما
 كذا بعد ما يحصل في قولان اذا قلنا انما ما حصة وقولان اذا قلنا انها غير حصة قاله في الصحيح
 نصب بن صفة وجمعا بعد خمسة اعراف بعد لام الجود هي السبوقه
بكونه ناقص ما في موضع تنفي ما اوله مستند لما استند اليه الفعل المقرون باللام هي
 قوله **وما كان الله ليعذبهم** لم يكن له يعذبهم وانما سميت لام الجود لانهما الجود
 انما انصرف الى التماس الصواب سببها لام النفر لان الجود في اللغة الحمازة تفرده لا مطلق
 الا الحمازة قال في الصحيح التبعير بالجو ومنه سبب نسبة العام باسم الحمازة وهو ما قاله
 بيان لعلاقة التبعير والفعل وانما في اقرب سببها البعيرون مؤكدة لفعل الكلام به وبنها
 اذ في قوله ما كان زيد ليفعل ما كان زيد ليفعل لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن
 نصب الفعل بعد ما ويرجع وانما وجب انما لان بعد ما لان ما كان ليفعل ويصح ان قال كان
 سيفعل فلام في مقامه السبب فكما لا يجمع بين ان الالف والسين لا يجمع بين ان واللام في اللفظ
 مراه اللفظ لغيره لفظا وانما في موضع الكوفيين انما ما كذا كما جاء في ذلك في
 قوله ما كان زيد لان يقوم فقال ابو حيان ويصح انما لان ما كان من العرب **تنبيهات اول**
 ما ذكر من مما يبط هذه اللام من خصوصية الفعل وحرف النفر وتما والسنن اليه وهو المشهور
 قال ابن هشام في المعجم وزعم كثير من النحويين قوله تم وان كان كرم للسرول من الجبال
 في فراه غير ذلك لا كسر اللام لاوله وفتح النون منها لام الجود وقيل نظر لان النون في
 غير ما ولم ولا اختلاف في ذلك وان زوال الالف في ظهورها لانه لم يكن وان ان شرطها

ارادوا

من عند الحرف كرم وهو كرمه لانه اعظم منه وان كان كرم شدة بعد الالف زوال اللام
 اعظم لهم المشبه في عطفها بالياء كما تقول يا اشجع من فلان وان كان مقدرا للسوار انهم
 وزعم بعضهم انما تكون في اجوات كما في قيس عليها كما اجمع زيد ليفعل عمرا ولم يصح
 زيد ليفعل عمرا وزعم بعضهم انها تكون في ظنت واخواتها كما ظنت زيد ليفعل عمرا
 ولم اظن زيد ليفعل عمرا ان ابو حيان وهذا كله تركب لم يسبق فوجهر منه ووسع
 بعضهم الدار فذهب الى انها تدخل في كل فعل تقدم فعل تنفي كوما ج زيد ليفعل
 والصدابان هذه لام **الثاني** تختلف في الفعل الواقع بعد لام الجود فذهب بعضهم
 الى انه في موضع نصب على انه في مكان واللام زائدة للتأكيد وذهب البصريون الى انه
 كان محذوف وان هذه اللام مختلفة بذلك بجزء المحذوف ان الفعل ليس بجزء المحذوف
 المنسكب من ان المفردة والفعل المنصوب به في موضع جود التقدير كما ان مرادنا كذا
 والدليل على جود التقدير انه قد ورد في قول الشاعر ما سموت ولم يكن احلا نسوة
 ولكن المنصوب قد يصاب ما يفرح بالجزء الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعد ما
الثالث قال في المعجم قد تحذف ان قبل لام الجود كقولنا ما فاصح ليعلم جسر فرعي
 مقادير ولا فرفردنا ارفقا كما جمع وقول ابى الدرداء في الكوفيين بعد المعصمان
 لا دعوا منهم ان في ان الالف اذا كانت بمعنى **الى** ان كان الفعل فيها
 بنفسها فشيء **او** بمعنى **الا** الاستنساخ في محال في مثل **او اعطيني حف**
 انزل ان اعطيني او الا ان اعطيني وتعين الفاي في قوله لا سطران او يحيى الاستنساخ في قوله

لا قبل الفاء بسلم و قوله و كنت اذا عرفت فانه قوم كسرت كجوب استيقنا
 اذا كان سلام لا يكون غاية للفعل والاستفهام لا يكون ما في الكسر و انما يقول بمعنى الى اذ
 عن السر لا يكون بمعنى اعدوا فان المضارع اذا وجد بعد ما منصوبا جازا لها ان كقولها
 ولو لا رجال من بني ايم اعزها ما وال سبيج او سسوك معلقا **باب ثانيا الاول** ما اقصا
 الكلام من مراد في او الخرفين المذكورين هو تقييد الكلام كثرين لكن قال بعضهم الاظهر انهم لم يريدوا
 ان لا ينجى الى اذ اذ عطف على ارادوا انها لا بعد الا من وما بعد ما عين الكلام غير متحقق في بابها
 متحقق فالكلام انما بعد الا من متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبلها متحقق الى ان يتحقق ما بعدها
 او ان ما قبلها متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعدها وما قبل ان الوقت محذوف عن الثاني
 وان ما بعدها لا محال جرى الاول في عمل الفعل الثاني من عدم ان هو كذا بدأ
 على صدق عطف انهم لم يعدوا او فرغوا من احوالهم اذ كانت الاستفهام انتهى وقد
 رد في قوله الرض من ان اذا فرست بالي فما بعدها بناء على تقدير جريها لانها بمنزلة
 وان فرست بالي فما مضى بعد ما محذوف وهو الظرف انما انك لا وقت ان عطف
 في وجه عمل الفعل انما قبل وانتهى وقال ان الكسب تقديره ان لا لا في موضع ان تقدير
 لوظيفة المعرف دون الاعراب والتقدير انما جازا في المرتبة على اللفظ ان تقديره قبل او بعد
 و بعد ما ان ما عين للفعل و هو بناء على تقديره عطف و على المقدر قبلها فتقديره لا يطره
 او بعد ما يكون اسطر او قدوم و تقديره لا قبل الكسب و ليس يكون قوله او بعد ما كذا
 العمل في غير ما انتهى **الثاني** مران بالكت في الكاف و انما صدره الى ان كثر قال غير واحد

و

ان لا لان لم يرضين كما هو الصحيح من الاول الفاء بمنزلة الواو في التعليل مثل كفتشيل اليا
 كذا طبعين التا و يفتقر اليه و من ان تصح الترتيب من اول الابل من غير كذا **الثالث** ما ذكره
 من ان الضم بن مضمره بعد او هو يجب المحذور و ذهب الكمال الى ان الواو المذكور
 تابعة بنفسها و ذهب الفراء من ان فقهه للكوفيين الى ان الفعل انصب بالماض
 و البع الاول لان الواو حرف عطف لا عمل لها ولكنها عطف مصدرها مقدر على مصدر
 متوهم ومن ثم لم يزم انما ان بعد ما **في الثالث** **فوا السببية** انما ترفع به السببية
 و المحذور على انها جند في ظرف المصدر والمسبوك من ان الفاعل بعد ما وصلها على مصدر
 متقدم من الفعل المتقدم فتقدر برزق فانك كذا لكن زياره مكنت فانك كذا في الاستفهام
 الرض من فاء العطف لا يكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة نحو الذي يظن فيضرب
 الذباب وانما روي ان يكون الفاعل السببية دون العطف وان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف
 المحذور و ما والتقدير برزق فانك كذا ثابت **في الرابع** **فان العينة** انما ترفع بها
 صحيح و هو سبب ما كتبه في حقها ما قبلها و ما بعد ما في زمان واحد و ليس بها الكوفيين و اذا حرف
 و المحذور على انها في ظرف و ما لغو الرض فقال انهم لما قصدوا فيها من اجزاء الفعل المعنى
 بعد ما يكون الحرف من سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف
 فهو انما و او امال و اكثر دخولها في الاستسبة فالضام بعد ما في تقديره مبتدأ محذوف
 المحذور و ما فتقره و اقوم ثم وفيه هي ثابت انما حال ثبوت قبحه و ما ينجس من انما
 في غير ما قصد و انما المفعول موصوفها من الاسم للاسم فخصوا ما بعد الواو و لو جعل الواو

في غيرهما ولا يعو العبر الى الاسم وزعم السيبه وابن يسعون انه حرف تليها **الاول**
فهم من الكلام ان الجزم به زويت مخصوص بانفان ما بها كما نطق به وهو ذلك على الاصح فلو
للفرد في جاز الجزم بما به ونحوها قيات على ابن واخوانه واما غيرهما فمجان قسم لا يحتمل
وكانه وان واجازة الكونين من وان وقسم كونه لانه ان وواو ان واتي وهي وان
وضم ضميرها بان والجمع الجواز **الثاني** قال ابن مالك قد نزل ان حلا على لو كبرت ان لا تراه
فانه بالث وشرها على اذا كبرت الجواز وانما هي بغيره ما حكى في النسخ التي سأل عنها
وغيرها غريب **الثالث** اسقط المصنف الجوزم ما ذكره بعضهم وهو اذا وكنها ولو كان المشهور
في ان ابن الجزم الا في الشرطية كقولهم ما واذا انصبت تخضعه فعمل في ذلك كما عدم الجزم
بما لعدم السمع بركت واجازة الكونين الجزم بهما مطلقا قيات على غيرهما ونصه قوم كما لا يفرقونها
بما واما قوله لا صح انما لا تجزم اصلا وان اجازة تخضع بالشر كقولهم ما لو كرت طار بما زود بيده ما وقوله
تامت موادك لو كرت ما صنعت ما اصدى فاسي زجل بن شيبان ما وبنه الا واد
كلها بفضي فعلين يستر ادها **الشرطية** وهو لغة العامة كسر الاول كونه علامة على ترتيب
عبري تسي الى **جاء** وجاء قال ابو حنبل والنسيه في الجواز الجواب مجاز ووجه انه
شبه الجوز من حيث كونه فعلا مترادفا على فعله فانما شبهه بغيره الذي هو الفعل المترادف على
فعل الجوز بما عهدها وعقبا وشبه الجواب من حيث كونه لانه عن القول الاول انهما كالجواب
الذي بعد كلام الـ لـ **تليها** ما ذكره من ان هذه الال وادت اجازة للشرط
والجواز احقا هو منسوب للفقهاء من السجرات وغرارة البرية لسبب وادتها الجوز والاصح

٤٢٤

والله اعلم

والله اعلم والاصح من الجوزم كما لا يفرق بين شيبان وبن شيبان ما يبعد دعواه ولا ينفك كلف
ونصب واجب الفرقان كما يزم لما كان لتسليم حكمها اعرض فيها اختلاف الجازم وان تعدد
العامل في جزم من غير اختلاف كمنهوا لظن ما قيل على وبقيل الشرط الجوزم بالاعادة والجاز الجوزم بشرط
كما ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والجاز مرفوع بالابتداء فلهذا لا يخش ما ذكره ابن مالك لان الشرط مستعمل
بما حدث فيه الا والجزم والاسم مستعمل ورد به في النوع لان العمل ليس بعد ما وشرطه ان يكون العمل
بشرطه وان العمل من غير الشرط او شبهه كعمل في الاسماء وقيل الشرط والجاز في ان كان الكونين
في التبتدأ والجاز في انهما مرفوعا فلهذا من غير من ان لا يخش في غير احوال او لا يطول في كذا فان شرطه لا يرد ولا
يعد حكم نطق قوله **ما بين ان مضان** كماله ان الشرط والجاز كما في من غير ان يقول او يفتقن
فان كانا ما بين ان لم يملكهما كذا وان عدمه وان كان **مضان** **ما بين ان** كان **الاول**
فقط مضارفا وانما في ما بين **فالجزم** وجب لفظ المضارع فقال كونهما مضارفا بين قولهم
وان تقوموا والقعدوا من ثوب اليك لم تجزها واما قوله ما اقع من ما بين الفاعل ما انما انما
او كرت نفعه في ضرورة على الاصح ونصه في غير مثل ذلك فقال المضارع في حذف الفاعل
مطلقا ونصل بسببه بين ان يكون فعلا بالطلب في ذلك البيت لا واد ان يكون على التقدیم
والنصب وبين ان لا يكون فالاول ان يكون في حذف الفاعل وجوز العكس وقيل ان كانت الالاء في
نصب الفاعل والالف في التقديم وان جازم وكل ذلك في انهما لفظا في الفعل فمضارع ضرورة وان
التقديم وان غير مجموع الى جواب ودعوى فلهذا وجعل المذكور دليله لثبات الاصل في خلاف فرض المسئلة
لان الفرض انما الجواب وشال كمنهوا واللفظ مضارفا وانما في ما بين قوله على علم من نعم لفظ القدر

٤٢٥

انما نادره بافتول و هو النوع تصد سبويه والجمهور بالفوزة قالوا لا اذا علم الا انه في لفظ الرضا
 ثم حيا بالواجب ان في كل فوجبا العا مل للعل ثم نطقه عنة وهو عرق يزاد عنة الفراء الا ان في
 ابن مالك در عكس الجمهور محكي بالديت وبقوله ثم ان ث انزل عليهم من السماء انه نطق من اقم
 لها فاصحاب فان قوله نطق من هو مطوف على اجواب وهو انزل فيكون جوابا و واجب
 عن الحديث به يجوز رداية بالمتن ليس بقا في الدليل ومن الاليزه بان في بقره ان مع ما لا يقتضيه اللفظ
وان كان الفعل الثاني وحده مضافا والاولى في **ما مجرم** به بيان المجرم والرفع
 فالجزم لتفقد بالانتم وهو اداة الشرط لكونه من كان يربح عت الا فوه برد لانه عت والرفع
 لتصف التعلق الجمله المذموم الفصل في التمول قوله وان انه مطلق من سبويه يقول لا فاقب الى الا
 المجرم هو العجم التي والرفع كبره قال بعضهم انه من المجرم وقيل ليس الرفع هو الجواب وانما هو دليل
 وهو نحو فرس تقديم والجواب محذوف والاصل في قولك ان قام زيد اقوم اقوم ان قام زيد اقوم
 وهو من جنس سبويه وقيل هو اجواب لكن في انما الفاء والتقدير ان اقوم وهو من جنس الكوفيين
 في قول سبويه لا حمل له لا يثبت في قول الكوفيين هو المجرم وبطلان ان في الرفع
 فيقول على الاول ان قام زيد اقوم وبقدر ذلك بالرفع لا غير وفي الثاني وبقدر انما ك الرفع
 عطف على لفظ الفعل وبالفرض عطف على عمل الفعل المندرجه وما بعد **تبيين** حكم المصارع
 المنفرد اذا كان شرط حكم المضر لان مجرم لم لا عمل للاداة فيه فهو كما لم في قولك ان لم اقم
 اقم واقوم بالوجهين **وكل جواب يمتنع جمله شرطه الفاء لانتمه** ليس
 لم يصل الرابط بين الجزاء وشرطه ونصت الفاء بذلك لما فيها من شرطية قبل و ليس منها

٤٣٤

المجراة

مجراة من حيث ان منما التعقيب من فصل كما ان الجزاء متوقف على الشرط كذا في قول
 فما بعد حسن في ضبط ما يدفعا الفاء وقد سبق اليه ان ما كذا قال الوجه ان دور حسن وانور حيا
 اليه بعض الصيغ من تعداد ما يدفعا الفاء وهو سنة وكرهنا انما في قولك **ان يكون** انما
جمله السجدة ارسدية باسم ان كين حيا **انما** غير محذوف لتقدير الكذب ان
 يكون **فلا جازما** كما في ليس ان يكون **فلا جازما** لفظ او تقدير او
 فذلك على طريق اللفظ الشرطية لرب فقال **انما** فانا اقوم قبل وهو قوله ثم ان
 بكت بجزءه على كل من قدر ان ان اقوم فاكهني وهو قوله ثم ان يمين بره فبنا بغيره
 فوا بالمجزم على ان لا يجيء ان ان اقوم فاكهني وهو قوله ثم ان يمين ان اقول بكت لا
 وذلك في رتبة ان يمين خير من بكت ان ان اقوم فاكهني وهو قوله ثم ان يمين
 فقدر في الرفع لمن قبله في مثل المقرون بعد تقدير قوله ثم ان كان في حقه قدس قبل
 فقدرت ان تقديره وقت والذم له في كره للمصنوع ان يكون معروفا بحرف استغناء كون
 بره من كمن ان يمين فوف بات الله وما فعلوا من غير ان كرهوه او مقرونا بحرف الصد
 كما ان فيه كره وان توليتم فاساكم من اجور رب كقولك **ما** فان اهلك فخر حيا لفظ
 على الجا ويطلب اليها **ما** لما عرفت من ان رب مقدرة وان لها الصدر فبذره مستعمل
 بمنع حيا اجواب فيها شرطه واقدم كما انه اذا لم يمنع حيا اجواب شرطه لم تكن الفاء لازمة
 قال ابن مالك واقرن بها في خلاف الاصل وينبغي ان يكون بغيره محذوف ولو لا
 لكم زيادة الفاء وحزم الفصل ان كان مضافا الى الفاء على ذلك التقدير نادره في تقدير

ما ضيا مقربا لكل ٢٣ ٦

السقوط لكن العرب لم ترفع الضارع بعد بانهم اتوا غير زائدة وانها دخلت منها وسقطت
كما دخلت منها وصرح بذلك قوله نعم فمن يرينه فاني انا نجح ولا رجوعا وسقطت
فراة حمزة ان فصل اصداحها فذكر اصداحها الاخرى انهم وقعوا فيه في شرح كلامه ان اصداحها
على كواب والاول هو التحقيق **تبيينات الاول** فيض اطلاق الضمان يجوز ان يكون افعالا متوقفا
بعقد لا يكون في اللفظ والمفعول وهو قول الامام فيهم يجوز ان يكون ذلك وان لم يكن من اللفظ
واستشكل بان هذا لا يخلو مع القول بان الشرط سبب الجزاء سبب اذا الشرط مستعمل بالمعنى
والجزء الفاعل المفعول كمنع المفسر عن التسبق في هذا كما لا يسيل السيد صاحب ابن الجهم
مع الترام بذه الفاعله بان الجزاء سبب اعم مما ان يكون مضمون سببا عن مضمون الشرط
كما في قولك ان جئت اكرمتك فان مضمون الجزاء هو الاكرام سبب عن مضمون الشرط وهو
الجيء والى ان يكون مضمون الجزاء سبب عن مضمون الشرط وانما يكون الاخر سببا
كما ان يجوز فقد اكرمتك اس ان اكرمتك سبب لان الجزاء ان قد اكرمتك
اس ليس الاكرام الواقع بالاس والى ان سبب استعماله السبب عن الاكرام الواقع في الهم
الاخر ان ذلك سبب على مزان اعتبرت على اكرمتك اياي فانما ايضا قول قد اكرمتك
ان فانما ايضا اعتد عليك اكرمتك وتقول ان كنت قلته فقد علمته وان كان في الهم
قدس من قبل فقد علمت وكذا قوله نعم وياكم ثم قلتم ان لا اله الا الله على ايمان لا جبر قوم
استقرت بهم ثم جعلوا صوابها ايسر كما فيه كان استقرت اجمولة او كوكبة سبب لاجل صوابها
ان اللفظ في فعل اعمدا انها من عندنا سبب الاجراء مضمون الحمد والاعتراف مضمون خبر زوال اللاد

٤٢١

منه لا يقبل

وهو استوار

وهو استقرار النعمة ليس سببا لثبوتها قال الضر لا يسلم ان الشرط سبب الجزاء سبب وانما الشرط
عندهم عزوم والجزء لازم سواك ان الشرط سبب لثبوت الشرط بل لثبوت المكان انها حو جود او شرط
كما في قولك لو كان في مال الخبز براد او شرطه والسبب لثبوتك لو كان في مال الخبز لثبوتك ولو
كان انها رسو جود كانت الشمس على العزوم ان هو موضع او لا يلزم مع الفاعل ان يكون الاول سببا
لثبوت فعل لازم ان يكون بعد الفاعل لانه لثبوتها باقيا كما في الشرط والجزء فهو قوله نعم ياكم من نعمته
من ان يكون النعمة من الله لازم لثبوتها من غير ان يكون الشرط سبب الجزاء انهم
تحقيق تحقيق القبول **الثاني** قد تقدم في الفاعل ذكر كقولهم عذرا لم لا يركب لسانه
عن اللفظ فان جازها والاشتماع بها اذ هو الجزاء راد في ضرورة كقولهم من يفعل كذا
يكرب كما وزعم الاخفش ان هذا واقع في الشرط المصعب وان من قوله نعم ان تركت خبر الوصية
للموالمدين والاقربان وعن المبردا جازة فذمها في الاضرب لكن ان ابو جهم ان مفعول قوله
ان المبردين من مفعولها في العزومة وانما زعم في قوله من يفعل كذا ان
الرواية من يفعل كذا خبر فاعل كسيرة قال هذا ليس بشيء لانه يقع بضم الرواية لا يطعن
ذلك في الرواية الاخرى **الثالث** يجوز ان ثبوت اذا الفاعل ليس عن الفاعل في الربط لانه
تشبهها في كونها لا يتبدلها ولا تقع الا بعد ما هو معتق به بعد ذلك وذلك اذا كانت الاداة
ان والجزء عليه اسمية غير ان الية والاشتماع ولا مصدره بان يجوز ان يصدم سببا باقيا
ايدهم اذا هم يقفون فلو كانت الية والاشتماع او مصدره بان فيمت الفاعل وان
اطع بزيه فسلام عليه وان قام بزيه عرفوا ثم وان قام بزيه فان عرفوا ثم الابع اذا

٤٢٦

اللفظ جمل الشرط والجواب ثم يفتتح بمفعول بالغا او بالواو جار مجزوم بالظرف والظرف
المجزوم لفظا او محلا ورفعه الاستيفاء والضمير بان مفعول وجوب وهو قليل لانه قد تم ان تبدوا
ما في الفاعل او مفعولها كما سبق به انه في غير من حيث فراهيهم وان كان في غير الرفع وبقيهم بالرفع
وان كان في الرفع لانه قد توسط بين الجملتين مفعول بالغا او بالواو قال الكوفيون
او ثم فالوجه الجزم بالظرف على الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز الرفع بان مفعول وجوب لفظا
ومن يقرب منا ويضع نوده ما ولا يخفى على ما افام ولا يخفى على **الحال** يجوز حذف ما علم
من شرط وجوب لكن يشترط في الشرط ان يكون بعد ان مفعولها لفظا او محلا فلو قلت
كقولنا والاصل مفعول للام **ا** او لا لفظا لعل في الجواب ان يكون شرط لفظا محلا
او لفظا مفعول ثم قوله ثم فان استطعت ان ينزل نفعنا في الارض اوسمنا في السماء
في تمامه بغيره فاضل لا يجوز ان يكون بعينه المفعول لانه شرط في الجواب في جزم
في التسهيل وقد كذب الشرط والجواب معا بعد ان فاقته لفظا قالت بنات العم بسلي
وان كان خيرا مدينا قالت وان امواتي كان كالتصنيف زوجه وختمه ابن ذلك بالفرق
بما لا ينصفور قال ابو جابر لم يصح خبرنا على ان ذلك ضرورة بل الطبقوا الجواز انهم
الشيء هذه **مسئله** متعلق بفتح اليد **تجزم** الفعل المفاعيل **بعد الطلبين**
الشرطية **مقدرة** هو فعل الشرط مع **تصل** **السببية** السببية الطلب للفعل ان يقدر الفعل
سببا عن ذلك الطلب المقدم كما ان فعل الشرط سببا لرفع الشرط ويشمل الطلب الامر محي
منه **ان مكنت** فاكتفت واقع بعد الطلبين ووزيد وتصدق بالسببية فيجزم بان مقدرة

والقيد

والقيد وزيد ان نزيد الكركم فان زيدا سبب الكرام **ن** التي **كولا** **المقدرة** **دخل الجنة**
القيد بل المقدم ان لا تكفر من دخل الجنة والى كولا المقدم لا يغفل او دخل الجنة والاستفهام كقول زيد
حسن البيت والتميز كقولنا ما لا لفظ والعرض كولا انزل عندنا لقب خيرا والتميز نحو
لولا انما تمدنا والقيد بران فقوله او دخل الجنة وان نزيد حسن البيت وان يكن له مال لفظ
وان نزل عندنا لقب خيرا وان ما تمدنا قال ابو جابر في الارث في رسم الجزم بالظرف
وكتسبه لانه مفعول التسهيل لقول **العل** القفا مكنت كويسرى **ما** بيت من بعد
الفتوة **السببية** **الاول** لانه في الاجز ان يكون حركتها كحركة او مدلولها عليه كحركة
انفي التامه فعل ضاربت عليه امر ان يثنى او اسم فعل لقوله **سكانت** محمد راشر محمد
اي ان شئ محمدي او بكلمة **السببية** كواين مكنت اركت امر ان تجزى اركت قال ابو جابر وقال
بعض اصحابنا الفعل الجزم لفظا الامر معي لا يفتاح انها موقوف على السماع والسمع افعي الرفع
فعل ضاربت عليه **الثاني** ، ذكره من ان المفاعيل مجزوم بعد الطلبين مقدرة وهو موقوف
وذهب الخليل بسببه وان يرفوف انه مجزوم بنفس الطلبين فنهى عن شرطية كان
اسماء الشرط انها فمقت لذلك وانها ربه ان ذلك وهو غير ان حيث تم في مرفوع القدر
السيره وانها ربه **الانه** بالطلبين **سبب** بالارزاق المرفوع الشرط المقدر ان الرفع
بغيره في ذلك فربما زيد ان يرفع الرفع بالتميز معناه ويجوز ان يصفور قال ابو جابر
نه المفعول والاول ارفع من ان في لان كذا في النصفين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن
نه النصفين تغير من الاصل ولا كذلك كذا في النصفين فان النصفين الفعل من حرف ما في قوله

او قولا وارجح قول الثالث لان نائب الشيء يورث صفاته والظن لا يورث صفات الشرط الثالث
 اذا لم تقصد السببية بعد الظن حسب المعنى على انه حال كونه زجرهم في وقتهم يعيرون او
 كقولهم ما هم له كذبا ليشي على فراه الرضا والاستيفان لا تترتب به تعقيب غير ذلك
ثم اردوا على ارباب رعدة السببية **امنع** فوالله لا تكفر **تدخل الناس** يا محرم
 لتدفع **لفساد المعنى** لان عدم الكفر لا يكون سببا لدخول اهل رادة العقيدة لان الكفر غير
 الشاروب كونه ان يكون العقيدة ان كونه تدخل ان رادان المقدم يكف ان يكون مثل المظهر فسادا
 هذا من ريب سبويه واكثر المبرهين وخالف الكسفة ذلك قبل بل الكوفون تاطنه فاجان الحزم
 في كونه المثل المذكور بتقدير ان كونه غير لغز وبجواب الفاسد على النسب كونه كونه في ذلك
 التبريل لا تقروا على الله كذا في سماعكم ويقولون لا رجعوا بعد كفر را يغرب بفساد رتاب
 بعض وقوله من الحل من بركة السجود فلا يغرب سجدنا بوزنا وقول ابو طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم
 يبعث بهم وبرور لا تنطق ول يبعثك وبعاب البريون بل لو حج الفاسد على النسب
 الحزم على تنقير قريش على النسب ويغرب نعم ويزنا جل من يغرب ويبعثك بل من تغرب
 او نطق ول قال في الصريح ذنوب الفاسد لظفر فانهم قائلون كوازم الحزم بعد الفجر كونا قريش
 تمهيدا انه **تدنيها** **اول** ظاهرا كذا هم ان الخلاف بين الجماعة والملك المستور وقال
 بعض الفقهاء من شيوخ الكوفة الاظهر ان الخلاف لفظ لا معنوي بالجمهور فانها اصبحت بعد الشك
 بجزء وقوله بعد النهي والملك اثبتها عند قيام خزانة العقيدة بالثبوت ولا نزاع بالجمهور في هذه العقيدة
 وكيف يتنازع في حذف الشرط لقرينة كل النزاع لانه ان سبق النهي بالاستدعاء بعد عقيدة الشك

وقد اختلف في ان كان من الاسماء يملك الملام لان الشرط المقدر ان
 اراد ان لم يناسب فعل النهي لم يوجب ذلك بل لا يوجب وان قد رخصنا اراد ان لا تدان في المسمى
 لا تدان من الاسماء فان الشرط المقدر شرف ذلك في جميع المعنى والصفحة وعن الكسفة في اجازة
 الحزم انه بعد الشرط سببا لولا ان عليه باللفظ ترجح القرينة المعنوية على القرينة اللفظية وكذا
 وجرحنا ان اذ كان المقصود **الثاني** لا يكون ان لا يكونه في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا
 ارشاد وغيره ما قبل نظر هو قول ابن مالك في الالفية **ما** بشرط حرم بعد نهى ان نفع ما ان قبل
 لا ردون في ذلك وقع **ما** ان المراد ان يسمع ان قبل لا ان نهى وفي ذلك شرطه الشك في المثال
 قضية افعال والمصداق ذكره في اجازته ليعمل واحد والعلين ان الحزم لا يكون بغيره ووجه
 البرهين واجازة كقولون حرم السبب على من الذم والكره الموصوفه تسبها كواب الشرط نحو
 الذم من جنس حسن البر وكل رجل يفتني كرهه وحقاره ابن مالك قال الشك في لا يكون بغير
 زهدا فيها **فا** فكثرت فيها من من يذمونه يقع **ما** كذا في الذم من على النسب ظاهرا ما نصبه
 على نعم عواقب **ما** وانما لا يرد بانى وكل امرؤ منصف على ان من ظاهرا البيت **ما**
 عند البرهين **الضرورة** بحث **ما** في سلبه **فصل** في افعال اللوم والذم **احال**
الذم والذم افعال وضعفت **لا** نشاء **لمع** او ذم فرج ما يمدح به تجوز ان يكون في
 مقصود ابر اللوم واما جوار عن اللوم والذم كونه حدث وحدث فان شيئا من ذلك
 ليس بمقصورا لان المدح او ذم في قوله مدح او ذم بالسكينة اراد ان يذم المدح والذم
 العالين من اللوم في خصوصية فيها فانك اذا قلت نعم الرجل زيد مثلا فقد مدحت به مطلقا

وفي الشعر ما يدل على ان له قال بئس من اللغات البديل قال بدور والفضل بان في القسم
 في قوله ما بئس ان راعى المودة والوصل ما وقوله بئس عراثة قدم طرفا **واضح المستدل** فيه
 وجوب **بعضه** بغيره من غير ان الفعل مطا بن المخصوص في الافراد والتذكير وفرد عما في الوجود بل
 لان فبق في ثم شمس بده الشمس لان الشمس مفرد في الوجود ولا يغير مثل غيره وانما الفعل
 فلابق ثم افضل سكت زيدا لانه صنف عن فاعل مقول بال في شرط صلاحيها وقد كيدف
 عند انهم المفضل لقوله عبد السلام من نوصاه يوم كتمت فيها ونمت ارفنا فاستاذت نعمت السنة
 سنة فانها الفعل على شرطية التفسير حذف الميز للعلم به وانما يسبويه في لزوم ذكره ومنها
 حذف ابن عصفور وانما الكلي **تبيين الادل** خلفوا في الجمع بين التمييز وبين الفاعل
 الفاعل في احوال هذا ما المنع مطلقا اذ لا ابهام برفعه التمييز عليه سبويه والبرية وجاز
 الشذوذ الجواز مطلقا وعليه الجوز وادى التراج والفارس وهو من ران بالكت هل في الجمع من قول
 الابهام لان التمييز قد يرتد به في توكيد وما ورد منه قوله والبعيدون بئس الفعل فيهم فلما
 وقوله ما نعم الفاه فانه عند لولدت **الاش** التفعيل وغيره من عصفور فان في
 التمييز ما لم يفعله الفاعل على ما رجع فيها لقوله ما نعم الموه من رجل تها من التمييز وانما في
 بعده الفاعل وهو كونه تها تها وان لم يفعله **الاش** ما طاهه المضمون الفاعل على
 كونهم رجلا زيدا مميزات في المضمون بغيره سبويه والجمهور في ذلك الكس والفواد
 الا انه لا يغيره الفعل بل المفعول بعد المضمون هو الفاعل وانما في المضمون فاعل الكس
 هو طاهك وقال الفوا تميز تحول عن الفاعل والاصل نعم الرصد بغيره فيضم عنه فانوه عن زيد ابان

٤٣٤

نكر

الكس

كس ما فيه عن الصريح والجمهور بديل قولهم لم يمضوا كان زيدا وهو عليه السخ وحمل الفاعل
 ان يذكر بعد الفعل **ثم بديك المضمون** وهو المقصود بالمدح والذم بعد الفاعل **عابا بقا الفاعل**
 في الافراد والتذكير وفرد وما لمكونه من الفاعل على المضمون كذا يذكر المضمون بعد التمييز لان في
 مقام الفاعل المضمون ولا يكون تاخوه عن المضمون لان ضروره فاعا للكوفية وعلاجه بهم من محوري
 قوله في المضمون تقول من زيدا رجلا وبئس عبد الرشد بدلا والشره ذلك انه لما كان نعم وبئس
 بالمدح العام والذم العام الالفين في كل متصله محموده او مذمومه المستبعد تحقيفا ملكوا بهما في
 الامر العام طريق الاجمال والتفصيل بقدره في التفرقة والبدل الفعل مما يدل على المضمون
 بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المضمون بما وسبب الاجمال لكونه فردا في المضمون
 ثم عقبوه بذكر المضمون حتى يتوجه المدح والذم اليه بما وسبب التفصيل فيصير في الكلام وفي التفرقة
 ما يزيل ذلك الاستبعاد **واختلف** في رفع المضمون فيصير **بجمل** **مبدا** **اقدم** **بج** وهو كونه
 قبله او **بجمل** **خبر** **بعد** **مبدا** **بج** وجوبا فيقدر نعم الرصد بغير المدح زيد والوجه ان
 ما ران في الجمهور وقال سبويه وان يردف وان بالزس تعان الاول وقبل تعان الثاني
 وفيما يعمل مبدا كحذف الخبر وجوبه واليه ذهب ابن عصفور قال ان الكس في شرح التسهيل
 وليس صحيح لان هذا كحذف لازم ولا يندفع بغيره فلهذا لا يعمد فيقول بئس رسته وقيل
 يعمل بدلا من الفاعل واليه ذهب ابن كسب ورويه انه لازم ولا يعمد فيقول بئس رسته وقيل
 عند انهم لا يحكم المذكوره بقوله **انما نفي نعم المرأة هند ما بئس نساء الرجل**
الهندان **وسا** **رجلا** **قوله** **انما نفي نعم الرصد بغيره** **ونعم** **رجلا** **زيد** **ونعم** **الرجلان** **زيد**

٤٣٦

ونعم بعلين الزيدان ونعم المرأتان العندان ونعم راين العندان ونعم الرجال الزيدون ونعم رجال
 الزيدون ونعم النساء العندات ونعم الهندات ونفس على ذلك **تبينان الاول**
 للمفهوم احكام لم يذكرها المعرر في الاطرب لاختصاصه ولا بسبب ذكرها فيها انه يفتس ان يخص
 بان يكتسب من هذا وقتا ربها بالتبصير فيكون الفسر على من فرس وان يصح للاجتماع الفاعل
 موصوفا بالمدوم بعد نعم وبه لمدوم بعد نعم كقولك في نعم الرجل زيد ونسب الولد العاق اياه
 الرجل المدوم زيد والولد المدوم العاق اياه فان وقع غير محض ولا صالح للاجتماع بل وقع بمقتضى
 اول كقولك نعم سبب العدم الذين فان الفاعل هنا المشل والذين يبين انهم وصف
 المشل والمدوم وجمله مبتدأ تنوع في الظاهر الاجزاء بالذين اذ لا يقع المشل للمدوم الذين لان
 لان الذين ليس بل فتقول كيف يضاف في العدم سبب العدم مثل الذين فيج الاجزاء
 عن الفاعل حينئذ ومنها انه قد يراد به سبب كونهم الرجلان زيد او بسبب العدم في عمل فاعلم
 في الاول في موضع خبر كان في الثاني في موضع ان في العدم لظن ومنها انه قد تقدم على الفعل في
 نعم الرجلين فيكون مبتدأ في القول بفعلية نعم بسبب العدم بعد خبره وعلى القول بسببها فيجوز
 ان يكون مبتدأ والمفهوم الخبر والمكسب ومنها انه قد يذف لوليل بل عند نعم العدم ان يوجب
 نعم الماهدون ان يرفع في قول كما يذف اذا تقدم ذكره والاكثرون في تقدم اشتراطه وتلفظ
 اذا حذف صفة هو ان كانت اسما توافي في نعم الرجلين كرم امره في عظيم وان كانت
 فعلا كونهم العاصب نستبين ان يرفع في قولك هذا الاكثر وهذا زعم الكسب في غلب ان
 كان الفاعل هو كسب استرون به وقليل دونها كالص المذكور عند ان يكتسب واصل منه

٤٣٠

ان

ان يذف المفهوم وصفه ويصغى مطلقا كقولك بسبب نعم الشيخ امرس منس لذم المفهوم وصفه
 وايضا يسمون القول **الثاني** اذا كان المفهوم موصوفا بان يفتس في سبب توكيد الفاعل
 لانها في المنع واغيد يكون في الشراب الخبز وبسبب نعم الله ان رواجده كبر كونهم الشراب الخبز
 فالرذة التسهيل في شرحه واما اذا كان الفاعل موصوفا فقد قرأه بسبب الفاعل ان لا يوجد عدم لفتا
 على انه ان يفتس ايضا **الثالث** يجوز في فاعل فعل الخبر نعم وليس الخبر بالمدوم الزائد وان استغنى
 عن ال وانهما في وقت ما قبله كقولك **رابع** بالزور الذي لا يرى **سنة** الاصح اولها ونقولهم
 زيد والزيدون كسوا رجلا نظرا لما فيه من غير العيب **ومنها** ان في فاعل الذم والذم
جبر **لا حجة** **ها كالمشرب** في كسب ولا حجة كسب في زير حجة في نعم بانها مشربان
 المدوم محبوب للقلب في سبب النفس واصيد حب لغير العدم انما حجة قولنا من حب
 بقومها ثم ادغم فصار حبت والزم من الضروف **لما تقيس** دخول لانه الذم في حبة كقول
 من اشكال لان لا تارة فعل في حبة ولا تارة اسم اذا لم يكن حبة ولا يكون خبر
 مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذم دخلت عليه الا في قول الجاهل ان ابي العباس هو محب
 فالرذة التصريح **والفاعل** انما حجة ولا حجة **امطلقا** انما حجة الا فراد وصفه
 بغير من الا فراد والتذكير وان كان المفهوم بكاف ذلك بل يقي حجة ازيد ولا حجة عند
 وحجة الزيدان ولا حجة العندان وحجة الزيدون ولا حجة العندات **قال** **الاجنبيا**
 اصل الملا غير تارة **ك** اذا ذكرت حجة فلا حجة هي **ك** وفتفت في علمه الترام ذلك فقال
 ان يكتسب لان ذلك كلام مجرى مجرى المشل والاشكال لا يفرق في قولهم الصيف ضيقت العين

٤٤١

ويميزه حال كسب لا ويختلف فاعلا بغيره او بغيره من الفعل والفاعل قبل غيره
 واللاطف اذا اعموم ان هذا امر به محسن وقيل شيا محذوف ويجوز قيل كسبه درهمه انما يجوز حذف المفعول
 فيلزم حذف المفعول به من غير دليل وقيل عطف بيان في رويته كونه واسم الاشياء من غير ان يكون له
 فحقت من بائنه ما تاكثرت من قبل الابدان اجبا ما وقيل حل من ذا وروى بانته في غير هذا الموضع
 لان جاب واجب لعدم التزم به دليل المكت است ملك ان ثاني قبله المخصوص او بعد
تميزه حال على لغة المخصوص في الافراد والذكور وخرجهما لانها فيهما صفة عليه ولو كان
 عن المخصوص في غيرهم بواضحة وذكر استهجنه احد علماء لغتنا في هذا الباب انما كان في لغة المخصوص
 دون تمييزه او حال **ووجد انه يدركها** مثال لما كان بعد ما كانت في لغة الذكر والافراد
 وشبهه حيز الزيدان والركيبان والزيدون والركيبون وكلها تامة بالالف قبل المخصوص فيقول حيزا راكبا زيدا
 وراكبين الزيدان وراكبين الزيدون وذكورهم كذا في الافراد المخصوصين في الابدان المخصوصين
 او التزم لفظا او تقديره او الراكب فيكون الاشارة المذكورة من تمام الوجود **ووجد انه يند** مثال لما كان
 قبل تمييزه في لغة التثنية والافراد وشبهه امرا تين الهندان ووجدت الهندات كذا
 اذا كان بعد في قول جده الهندات والهندات امراتين والهندات نساء وانما جازها في غير التثنية
 عن المخصوصين في التثنية وهم وسبب كثر في التثنية من اللفظ هو وجودها في كل من التثنية والذكر
 ففصل اللفظ في اللغة كالفعل عليه كبراز كالتثنية في حيزا او حيزا زيدا ووجدت الهندات في غير التثنية
 في قول والى على كماله والتمييز في اللغة وان كان في غير هذه لان كماله والتمييز في غيرها كما في قول
 وحصل العمل في غيرهما قال ابو جبران لا يفرق ان تقدم عليه لا يسع وقال غيره في قولها عند الصدق كالفعل

٤٤٤

والفعل

والمفعول له ووجد انه يندركها بالافراد كماله في الصدق او غيره في غير هذا الموضع
تميزه الاول وذكره المصنف رحمه الله من ان المخصوص بعد المخصوص او قبله في تمييزه او حاله انما
 وقال الاغشى الفارس والبربر هو حال مطلقا والبربر هو العا والتمييز مطلقا وانما مفعولها ما بعد
 تمييزه المشتق حال وابو جبران كما يميزه المشتق من البربر فيقولون ما بعد المفعول ما بعد المفعول
 لثرب ما في اوجه البربر اذ اوصى ما قاله الاغشى المصنف جوز وقوعها ولم يفرق بينهما في قول
 يقول ابن عصفور ويقول ابو جبران **الثاني** اختلف في ذلك واما من تقدمه حال التمييز المخصوص
 في خبره عن فعل اللفظ في الاول والثاني في قول ابن مالك الا في التقديم وقال ابو جبران في خبره
 مما سادته حال ثم قال ابو جبران في التمييز في قول ابن خروف احسن هذا **فصل** في الكلام على
 فعل النفي وهو انفعال يحدث في النفس عند الشعور به من جعل سببه وخرج عن لفظه ومن ثم قيل
 اذا ظهر السبب اطلق العجب فلا يطبق في التثنية والجمع لان سببه لا يكون صفة في ذاته وما ورد في
 كلامه من قوله في امرهم على ان يردود الى الخاطب ايركس ان تعجب العباد من التثنية
 كثيرة مثل قوله في امرهم على ان يردود الى الخاطب ايركس ان تعجب العباد من التثنية
 المومنين في قولهم يا حكيم بر ولدته وواها له ومنها ما هو بالوضع وهو صنفان فيهما
فعل النفي ووجدتها المصنف رحمه الله في قوله **فعلان** **فعلان** في قوله تعالى في قوله
 لا نهاليت لاث التبعيل لا جبارة وتكون فعلان في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
 وان كان فعلان لاث التبعيل كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

٤٤٥

واضاح نحو ما حسن زيد او حسن زيد ولا يجوز ان يقع التثنية صاعدا عليهما كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 فان لم يقدّر التثنية في المصدر لكان الفعل ناقصا **ولا يثنى الا ما يثنى من اسم التفضيل**
 وهو كل فعل ثابته ثم تعريفه بـ **ثبوت** بل التثنية اصل من التثنية على غير صيغة من الفعل التثنية
 في بيان من غير فعل ككتب وقرأ فثابت ما اكبره لانه امره وشد ما اشد به ما اجد به نحو الاول
 من قولهم هو قس كذا وان في من قولهم هو جد كذا والمثني فيهما ما اصفه كذا ولا من غير ثابته والمراد
 كما كان هو فثابت كذا هو اصطلاح نحو يمين وشد ما اصفه للدرامه واولاه للمعروف واما قوله
 التثنية لا يثنى من الفعل بـ **ثبوت** وان كان قد وقع في غير ثابته كما في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 ولا من ثابته ولا من جايده وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه
 للتثنية ولا من غير التثنية لانه امره وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه
 من اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه
 فثبت ان كل منهما للثبوت واليكيد وثبوتها في الوزن **تثبيسي** قال الرضي في تبيينه
 في اسم التفضيل شرط وهو انه لا يثبت الا في موضع واحد كقوله في التثنية فانك تقول ان اضر
 منك غذا ولا تثجب الا ما حصل في المصدر وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه
 لم يحصل بعد التثنية لانه لا يثبت الا في المصدر وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه
ويجوز الالف لبعض الشروط المذكورة اذا اريد التثنية من باب **اشد واشد**
 او نحوها مما هو في مصدر الفاعل قد مضى بما اشد ونحوه وجرور بال بعد اشد ونحوه في قول
 الاول وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه

او بالظن

او بالظن او بسبب منه او لغيره ووجهه في مصدر الفعل التثنية لانه امره وشد ما اصفه وشد ما اصفه
 بان التثنية في المصدر لانه امره وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه
 تقول اشد كذا وشد كذا وشد كذا وشد كذا وشد كذا وشد كذا وشد كذا وشد كذا
 عشت وشد كذا وشد كذا وشد كذا وشد كذا وشد كذا وشد كذا وشد كذا وشد كذا
 بان الفعل التثنية في المصدر لانه امره وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه
 وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه
 ولا يرد عليه كذا وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه
 في الالف وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه
 ان يقدّم عليها نحو قولهم وان اقبل منها وبين يديها لا تقول ما زيد احسن ولا يريد احسن
 ان يرد مفعول وكذلك لا تقول ما احسن يا عبد الله زيد اول احسن زيد عمرو ولا احسن لانه
 زيد وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه
 الالف وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه
 لقولهم ما احسن ارجوا ان يصدق ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه وشد ما اصفه
 اذا حالت بان يكون **ما** ولو تعلق الظرف بالمراد بمول فعل التثنية لم يثبت الفعل به اتفاقا
 قال ابن مالك في شرح التسهيل لا يثنى احسن في المصدر كقوله ولا احسن عندك بحال **وما**
 فيما اشد اسم **منه** **الفا** ما كونه اسما فان في اصله غير يعود عليها والغير لا يعود
 على الاسماء ما كونه متبدا فانها تنجزه من العود للفظية للاسناد واليه قبل ومارى في

الكلمة من انما لا موضع لها من الاعراب فتدفع في الالفاظ **وهي** كونه **مفعول**
شي وابتدئ بها الفعلين من النجم اولها بلام **واجعل** فاعله هو **مفعول**
يسمع النفر من سيداه **واجعل** مفعولها من الاعراب **واجعل** فاعله هو **مفعول**
ما حسن زيد المراد حسن زيد اعظم **في خلاف** قال سيبويه وجمهوره يقولون
وله قول قريظة كونه موصوفه وما بعد ما منقوما **واجعل** فاعله هو **مفعول**
عظيم ورد قولاه بان فيه الترام مذهب الجردون من سدة ولا نظيره وقال القراءون
درستهم يستغيبونه وهذا من النجم **واجعل** فاعله هو **مفعول**
كوه كتاب الليرة ما اصحاب المينة وما لا زنة الفعل فاعله هو **مفعول**
وهو ما في القولهم بسنة افعال الفاعل **واجعل** فاعله هو **مفعول**
النجم من ذوقه اذ كان يصيبه **واجعل** فاعله هو **مفعول**
ان يفتح بكرة غير مفعول **واجعل** فاعله هو **مفعول**
على النجم من اذ كان يصيبه **واجعل** فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**

٤٤١

وذلك

وذلك الترتيب **واجعل** فاعله هو **مفعول**
اعداد استعمال الفعل المصروفة قياسا وليس قياسا في وقوع الظاهر من كونه المفعول
ولم يسع الثالث زيادة البناء الفاعل وهو قيل وانما النظر بعكس الرابع اصل الامر **واجعل**
وانما المعنى بعكس كونه الفاعل **واجعل** فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**
واجعل فاعله هو **مفعول**

٤٤٩

والفعل به خبر واحد لانه الصريح هذا **فصل في الكلام على افعال القلوب** افعال القلوب
 وتسمى بذلك لان صاحبها كالقرب والقلب وتسمى افعال الكسب واليقين واليقين واليقين
 انهم الملقب بالثابت قال بعضهم وكانهم ارادوا بانك النفس والافعال منسوبة اليك
 المتفكرات والظواهرين ودرجات من مخطات الفضايا اصطلاح المزيانيين والافعال القلبية التي
 اليقين **افعال تدخل على** **الاسم ببيان ما ملكه** **عند من لمن افعال**
 كما اذا قلت قلت زيدا فانما فعلك قلت لبيان ان كانت جملة عن عيان
 نكحت بها واضرت بها من قيام زيدا فانما هو الظن واذا قلت قلت زيدا فانما فعلك
 علمت لبيان ان مشاء الاضار بهذبة كمنه هو العلم وكذا لكان لا لافعال والاصل ان
 بالافعال مما يندرج في هذه الافعال لا كمنه الداخلي عليها وتلك كمنه ففعله منسوبة اليك
 افعال القلوب التي تصدق في المقصود بالافعال كمنه الداخلي لها **وتنصب البدل**
والجزم في المنى ان كان مبتدأ بغير مفعول اول او ما كان خبرا بغير مفعول ثان ساقية خبر
 فانما يندرج في خبر المجرور وليس ساقية ان المفعولين في باب نطق ليس افعالها
 والجرم في كمنه لا اعطى ان الفعل يستعمل موقفا ابتداء قال الدرر حل الخبرين في القول
 برحول هذه الافعال على المبتدأ والخبر انهم راوا انه يجوز ان يكون خبر مفعولها ابتداء وخبر
 قال في هذا اطل برجل كنت تقول قلت زيدا عمرا ولا تقول زيدا عمرا في اللسنية
 وانت لم ترد ذلك مع قلت اذا القصد انك قلت زيدا عمرا الفضايا لا في خبر
 اوجبان والصحيح قول الخبرين وليس عليهم ما توهمه بل عليهم رجوع المفعولين الى المبتدأ والخبر

اذا قلت

اذا قلت هذه الافعال انهم قد قال بعضهم قد بينت قول النحاة انها من فعل على المبتدأ والخبر
 فبينما في كمنه لا انما لا تدخل عليها فانما يندرج في خبر المفعول الاول ان الفعل ليس
 كمنه في خبر المفعول الاول اليها كمنه كمنه في خبر المفعول الاول انما يندرج في خبر
 القلبية لان كمنه لا يندرج في خبر المفعول الاول وانما يندرج في خبر المفعول الاول
 وبه لا يتم الكلام برودة **ولا يجوز انما** **المفعولين** **اصح** **اقص** **را** **بالاقص** **كان**
 افعالها المبتدأ والخبر فكما كان ان يوقى مبتدأ دون خبر ولا يندرج في خبر المفعول الاول
 بعده وانما هذه في اخصها وانما جازية كمنه في خبر المفعولين انما يندرج في خبر
 ان كمنه في خبر المفعولين اطلاق المصنف وجمهورهم ان المفعولين في هذا باب مفعولين
 ومن جهة كمنه في خبر المفعولين كمنه في خبر المفعولين انما يندرج في خبر
 خبرتين في اختلفا في خبر المفعولين اخصها وانما يندرج في خبر المفعولين
 يكونان بانهم اتم ففعله هو خبر المفعولين كمنه في خبر المفعولين الاول وكقول
 نزلت فلما نظى غيره **ما** **منزلة الحب** **المكرم** **ما** **ارضا** **بظرفه** **واقفا** **فندف** **المفعول**
 ان في ما واحد ففهما من اختلفا في خبر المفعولين كمنه في خبر المفعولين الاول
 في كمنه في خبر المفعولين كمنه في خبر المفعولين كمنه في خبر المفعولين
 وانما في خبر المفعولين كمنه في خبر المفعولين كمنه في خبر المفعولين
 في خبر المفعولين كمنه في خبر المفعولين كمنه في خبر المفعولين
 في خبر المفعولين كمنه في خبر المفعولين كمنه في خبر المفعولين

السراج البرهان في محراب منصفه لوروده قال نعم واليه علم دانم لا تعلمون واعنه علم العبد في ربي
 وقال عظم من السوء وحسب سبيو بين سبيس كل ما ذكر من عدم الفاعله ممنوع لغيرها بالاسم
 الا الفاعل الثالث اجازة الفاعل دون افعال العلم وغيره لا علم واستدل بعبود الفاعله في الآداب
 دون الثاني فان الالف ان تفرقوا الفاعل في غير قوله فليست له وقع من فاعل ولا يكون علم لاوله
 كسب وبعده ضرورة العلم ان الثاني كثر من الواحد فلم يقد قوله علمت سببه وورد به في غير
 علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع في واجازة لغيرها كما في وعيد ابو العلاء ادر ليس في حوزة علم
 وحسب لوروده فيها ونوع في البنية ونسب **تيسير** جرت عادة النحويين ان يقولوا
 يندف المفعول ففعله راو يندف راو يندفون بالاختصاص كما في ليل بالاختصاص
 ليزدليل ويشلونه في كماله واستروا اراو فوايزن الفاعل في قول العرب من سبيس كل من يرفع
 خيله والحق ان يبق انه ربه يعلق العزم بالعلم بمجرد وقوع الفعل من فاعل من اوقوه اذ
 اوقع عديته في مصدره مستدال على ان مفعول حاصل حريق ونسج ربه يعلق بالعلم ثم
 الفاعل الفاعل على الفعل فيضمر عليها ولا يذكر المفعول لا يجرى اذ المنوي كان مبتدأ لا يندف
 لان الفعل مبتدأ لهذا العهد منزله لا لا مفعول له وسرر المدرك في حوزة اذ السرر لا يندف
 يفعل الاجزاء واللا تارة ربه فيضمر است والفعول فان علمه وتعلقه مفعول فيذكر ان
 كونا من زينة وهذا النوع الذي اذا لم يذكر مفعول قبل حذف لانه المنوي في افعال القلوب
وقيل كعد مصدر ما وجد ان من الغرض وجوده في البرهان **والفي** وانه الكون وان كانت
 اجزاء فاعول لوروده فالقوة المبتدأ وانما الكون لوروده وان عصفور قالوا المصنوع في
 دنها

٤٠٤

دنها ولو البيت بزيادة اللام وليس البرهان وبل خلاف الاصل في العجول الكونيين هما **تيسير**
الحج اسرعيديان في محراب **تيسير** قوله نعم وان وجدنا كثره لغنيين وقوله **انتم الفاعل**
صاين وعده في حوزة بمن وما ضاين اخوين اهداهما نعم بحسب العلم كقولهم نعم شفا النفس في قوله
 قال ابن الكلب وجره مرة لا يستعمل منه الا الاقوال الوجوه في نابع فاعول العلم وليس في العلم لان
 يعقوب على فاعل فاعله خارجا عن علمت وقد كسب به في درو الناحية فيها وقوله نعم
 ان وصلها كقولهم نعم رسول الله الكلب **مر كذا** واما اذا كانت بمن فاعول العلم
 فانها تتقدم الاء واحد كقولهم المسئلة وجره فاعول فاعله ان في دري في قوله كقولهم
 ودرست التي العدا عروفا في عطف ان اغتبط بالونك والحمد لله والناج منها ان تدرى الى
 والهدى بال وكوربت كذا فاذا فعلت معها العبرة فقدت الا في نفسها كقوله ادر في قول النحويين
 عدو ربي من افعال هذا الباب الكونون وان الكلب وانما البصر في علم البيت بمن في الغنيين
 من دريت من علمت والغنيين لا يندف من لا يندف ان كمال اصلا حوزة كذا في ذلك مبتدأ
 ودر حقل الغنيين **انتم** **وجعل** **انتم** يقع العين ومصدره في ندم شفا الارو بها **الظنة** اي
 يفيد ان في محراب فاعول نعم وصلوا الكفاة الذين هم عباد الرحمن اذ في قوله انتم
 شيئا ولست **تيسير** انما الشيخ من جرت ربه **ما** والاكثر وقوعها في ان وان بمن في ندم
 مستعملها كقوله سبيو راجع بورضا فالغرض ندم ان المفعول الذي يندف وقوله
 بعضهم ان كجر حذف **سوي** **الذين كبروا** **ان** **يعيش** **ع** **ما** وقد
 علمت ان لغزيت بعد **ما** ومن هذا الذي لا يتغير **ما** وقد استعمل الغنيين كقوله

٤٥٥

نور الشمس زعموا ما ذكره الفرغاني في تحقيقه قال البراءة والزم قول بقرون برافضه وفتح اوله يقع قوله
ابن دربر الكواكب يقع على كل واحد الايضاح زعم بقرون علم في قول سيبويه قال لا يكون من غير شدة فقد
يكون علما وقد تكون تغليبا ويكون ايضا ظاهرا والقبول يكون من الكذب لانه في الصبح وقد جاء
بمعناها فانها في قول افرادها جميعا والمضارع كقولهم ما فعلت الجواب عن افعالهم في قول
المتبنوا يوما ملامت الشدة عند انبثاق الكواكب وبعض البربر يدعونهم ان ياله السبع وابن
كقولهم ما فعلت الموطأ من كجك في الفناء ولكنها الموطأ من كجك في القدم ما ارادوا ان
واكثر ما اكثرهم ان الشجب اجزاء الكواكب كقولهم ما فعلت اجزاء ما فعلت
والانفس المراهي كما في امر صاعدة ولم تستعمل في سواها والعالين بعدتها الى صريح المعقولين
كما في البيت ووقها على ان وعلما في رزم من البربر ان قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
انهم لم يدخلوا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء كما كان حارا وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
واضطر بسببها ان يصغر في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
بريل محبة معرفة وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
القول والقبول والغالب منها **القبول** في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
نور من في الاوسط للقبول والقبول في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
الاوسط للقبول والقبول في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
والغالب منهما القول وهو من قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
تلك ان شئت لعل كجك في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء

بطلان

بطلان انهم لا يقر بهم وامن قول بعض الادباء يروى المعظم بسبب العن قدما في البدى بعدد والقبول
تدبر في غير القبول ما والقبول في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
بالسبب من الواحد والقبول في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
والقبول في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
يريدون في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
ربما اذا ما المراد الصبح في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
على البيت ارفقت عليه ووجدت في البيت ارفقت عليه ووجدت في البيت ارفقت عليه
ووجدت في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
بمنزلة في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
وقولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
ما هو على القبول والقبول في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
بيت السارفة وقد تروا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
سماها في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
او غير قبيل في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
قولك زعم بقرون علم في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
فوق منها ان كجك في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء
شون في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء وكذا في قولهم ما فعلت من كجك في الفناء

انظر الفرق بين
علم وعرف

ان بين علمت وعرفت فرقاً نحو ما قال بعضهم فان علمت ان زيداً قائم وعرفت ان
زيداً قائم واحدان ان عرفت لا تعقب خبره الاسمية لان تعقبها علم لا لفرق بمعنى زيدا
هو كقول الطائفة بالرؤية انهم قد يتصورون الحدس وبين كل فطر دون الآخر انهم قال
بعضهم وهذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض اهل الاصول الميراث في بعضهم
قول آخر وهو ان العلم حقيق والكليات والركبات والمعرفة حقيق الجزئيات واللبس لظلال في
شرح المطالع وهو ان السمع الخواص يقول على سبيل المعقولين ويعرف بتعدد الاهداف في
انتهى الثاني الخوارا راجحة بالعلمية في التدرج لا سيما في سماع ادراك الحس اليه قوله
: اراهم زعفراناً : تيمناً في الليل والجزل الخوال : فهم مفعول اول في نفس لعم الله
وكسر مفعول ثان في مصدر ما الروى كقولنا ما يدل بردياً من قول قال ابن شاذان في التوضيح
ولا يخص الردياً بمصدر كالميل في قديم مصدر البقرة في قوله للمرور وان بالكت برجل
حذف الردياً الترانك الالفه الناس قال ابن عباس يروي عن ابن شاذان في قوله ان
ما كالميل في قوله بالعلمية هو المشهور في الكلام وقال بعض اللغويين لا حسن ان يراهم كالميل في
بر العلم لان يري في التزم اسماً بظن منه العلم انه في رداً في وسط افعال الغلوب
سوى حسب العلم لعدم تعريفها بين التدرج والجزل انما خرجت عنها جازماً ولا يخرج
العلماء لفظاً ومجلاً لا يستعمل في الجزل كالماء فيمنع ان يخرج من عند ضعف العلم
بان فوعس عليها اواحدها ويمكن ان يوترقها العلم لعمومها وانما في جزل الوجهان في التبعي
نواكهم وهو البطلان لفظاً ومجلاً الغاء : وهو التسمية في معنى زيداً قائم

٤٥٩

شكر

مثل التوسط الفعل بين البدأ والخبر زيداً قائم علمت ثم ان قوله عنها والفعل هو انما
من العلم بلا خلاف لضعفه بان فوعس الجزل والموسط بالعكس لان العلم اللفظي في البدأ
وقيل في التوسط سوالاً في ضعف العلم والموسط معوق ومنه الاستدلال لكل منهما مرجح
المراد **تفسير الاول** قال ابو حنيفة في الجزل والوجهين مع التوسط وان فرضنا ان احد الوجهين
لا تدخل لام الاستدلال اسم كوزنية طفت قائم وزيد قائم طفت فانسخ لا يكون الا
التي لان لا يفرق في زيداً مستطفاً لم اظن وزيداً لم اظن مستطفاً فان لا يكون الا الاعمال كما
بنا الحكم على الظن المنفرد لا يظن هذا بقوله : وما افعال لدينا منكم تنوبل : لان التقى
في خبره المفعول ما بعد افعال الثاني هو الالفه وبالنسبة الى المفعولين اذا كانا اسمين
واما اذا كان المفعولان شيئاً واحداً وقدم كوقام اظن زيداً قائم : باق على اجواز عند الجزل
وهو الذي صحح في التيسير ووجه الكونين قبل يويدها بين قوله : شباك اظن يربيع
الطاعين : رور يربيع يربيع ونفسه وعرض بان لا اسم ان شباك فعل من صفه فقلت
بدا وربيع الطاعين خبر عن شكا تقدير رفعه ومفعول اول مقدم ورفيع الطاعين مفعول
ثان داخل في معنى تقدير رفعه وقال ابو حنيفة في قوله الذي يفتقير القيس انه لا يكون الا
لان الاعمال مترتب على كون الجزل كالمستداه وجزل ليس هكذا كذلك والادى التقديم
الجزل الفصحى على البدأ انهم قال بعضهم وهذه الصورة وصورة لام الاستدلال حصل صورته
يجب فيها الالفه فيستثنى من قولهم الالفه جازلاً ووجه الثالث قال بعض اللغويين
في نظرية ربه المضم ان الكلام قد يوجب الاعمال عند التقديم على المفعولين مطلقاً

٤٥٩

جزا نظر لان السج ما كان في الاصل منبذاً وظهوره منق ووزب بعضهم
 لان الفهم مقدر بعد هذه الافعال جميع المتعلقات المذكورة وانه هو المعلق لا غيره له
 في الصريح **تتبعاً الاول** عدان ما كالت من المتعلقات لا كقولنا وقد علم الافعال لان
 ادوات المبالغة لا تكون في افعالها من قبيل ما في الجاهل وتخص برى كودها برى كبت
 لتعديتك ووافي ذلك ابوجهان قال لانها مثل الاستفهام في انها غير ضرورية بالبعد
 منقطع عما قبلها ولا تعليل فيه وبعضهم كهم الجزية انفس عليه من حيث انه في شرح اللشد في قوله
 عليه قوله نعم الميراث ما اهلكت قبلهم من الغزوات انهم اليهم لا يرجعون وقد كرم خبره من
 باهلكك وخبثت ارضه من غير ان يردوا وانهم بقدر انهم كانه قبل اهلكك ثم استعمل
 وفي الاعراب والمخ صحيان لكن لا يتعين خبره كيم كل جزا ان يكون استفهامية وتو
 فراه ابن مسعود من اهلكك **الثاني** قد يتوهم من بين المعنى انفس من كل الاعراب
 والتعليق بان القلوب اهلكتك في الاول وكذا في الثانية في قوله ان في مضمونه ان لا يعلني
 فعل غير ان في نفس معنى والاربع عندهم في قوله ان انما هم في المنفى لا في نفس التعليق
 من بل هو جاز في كل فعل يلي في قوله ان في الجاهل مع ثركت فعل القلوب في التعليق بالافعال
 فقط نظر والبعر ونكروا بال ويهون في الصريح افعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام
 خانه البعير كونه يهون بك القبول ونكروا كقولنا نكروا ابا بيسون لم يرد اما
 وسال كواكب لوان بان يوم الدين وازاد ان خوفه نظر وافعال مضمونه وان
 كواكب يظنون ان الاصل كيف خلقت قال ابن الزبير لم يرد بعد اعدا لي تعليق سوى المذكور

دراد

وازاد ان اهلكك في قوله ما من انتم اناس لم يمت ما وازاد ابوجهان بان ما في البيت كقول
 ابو جليل في حذف العابد من انهم انتم وازاد ان اهلكك ما في رب المذكورات في الاصل
 التي هي تعلق بفعل العلبس كما ترى في روق حيا في ان راى بغيره وشتب كبت ان في هو
 لان كبتب ما يجب استعماله في العلم للعلم اليقيني حسن معلوماً زعم ابوجهان بان راى في الاول عليه
 وايم في الازفان في مروره حذف مصدر صلتها في بيت وهو بدل من ضرب الخطاب بدل الفعل
 واجاز في نفس تعليق كل فعل غير ما ذكر في قوله عليه ثم تسرعن من كل شيعه انهم مشدوا في الجوز
 في انفسه في ذلك **الثالث** اذا تقدم على الاستفهام احد المفعولين كعملت زيداً في
 جازية بلا تعلق لان لا بد من سطر عليه ولا في مع العمل وانفردوا في رفعه جازية بسبب
 وان كان المتعلق بعينه الفيد ووجهه ان لما كان زية استفهامية في حيث العزل ان المنفى
 عملت من زيد محمول على ما لا يشك في الاستفهام لفظا اذ في زية الواقعة هو المعبر عنه ثم في
 لها الصدر لانهما على الاستفهام فهو من سمعتها وجزء مسورة كجزءها التعليق ذلك كما
 في غير ان يستنسخ من قولهم التعليق وجره **ثمة** تجزئ بوسيد اموال القول
 مجزئ النفل في نصب بالنداء او كجزء مفعولين مطلق من غير ان شرطه في الشرط الثاني
 فيقولون قلت زيداً فاما وعيد في قول امر القيس **ا** اذا ما جوى ما من
 وابل عطف **ا** يقول حيز الرمح مرت **ا** ثاب **ا** وحلف هو يعلونه في
 في صنفه او لا يعلونه حيزه مضمون من الظن في قولنا الاول لا اعلم بان خوف
 وهو السيطر واستدلوا بقوله **ا** قال دكت رجلا فظن **ا** هذا وزيت

في الغيرة والكلج الحويون بانزاع النزع فان قلت الوجه المذكور ان النزع لا يتبعه الالف
 انما يتبعه المفعول المنفصل فليكن المحذوف بين العاليتين فيكون كما قام وقد اذلت
 العيج ان هذا ليس بنوع النزع لا محال كما حذف وذلك ان المتعاقبات في اشتراط ان يكون
 المفعول محذورا فانه ما قام وقد لا يزيد لانه من احد جانبي الالف بعد الالف ان يكون
 ظهيرا او ضميرا او مفعولا فان كان ظهيرا فانه يقدر ان يقول في قوله ما قام وقد
 الالف في ان الالف انما هو اداة ما او اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 فان كان محذورا كما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 الا قولنا انما ان يقدر غير انما في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 وقد عدت الالف او قدت الالف وتغيرت ذلك على الالف في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 النزع لا يكتفي بتغير الغيرة عن النزع في الالف في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 نزع الالف في الغيرة والتغير في الالف في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 ابراره في الشبهة واجمع وقد ذكرنا انما لم يحل ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 الالف العال والالف العال في الالف في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 او معنى فاذا لم يقترن بها لفظ ولا معنى فليس في الالف النزع والمقصود بغير ذلك واذا
 اخرج النزع في انما ذكرنا فاعلم ان محذوف في الالف في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 فاصل ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 ودلالة النفع والاشتباه وعنه كما جاز ان يراه اصل الكتاب في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا

معلوم ان من اصل الكتاب احد الالفين وما من احد الالفين في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 ذلك من باب النزع وليس له في الالف في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 وليس محذوف في الالف في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 في المثال في الالف في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 في شرح الالف في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 المركب بسجع عن العرب قال ما صاحب قبي واقفا وشيمه الكواكب من
 ذهل ابن شيبان اذ قال ما جاد ربا ولا احدى حلا ولا الامم لم يضع ربا ولا دنيا ولا ربح
 في حذوب الفوا في قام وقد رزق ضعيف لضعف ونحوه في حذوب الفوا في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 لدلالة الثانية على غير الالف في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 صنفه على الالف في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 كوزية اخرجت واكرت او بينهما نحو ضربت زيدا واكرت في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 العوديتين لان يكون للدول لانه لا يربط المفعول بالمفعول في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 لم يكن لان يطلب لانه انما جاء بعد اخذ غيره فلا يكون في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 فقد ذهب بعض المقارئين لا وقوع النزع في الالف في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 العاملان ما قبلها اذا كان منصوبا نحو ضربت زيدا واكرت في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 في ضمير الفاعل في الالف في قوله ما قام وقد اذلت ان الالف انما هي اداة نداء او قد واد لم يحل ان يكون في ان كان محذورا
 القولين **فلكت** جواب اذا اعمال اتهما الركن ملين **شئت** فان شئت اعملن

الاول وان استعملت اليزيد بها فان التبيين لان كلاهما صحيح وانما اختلاف في المعنى
سببها **بشيء الاول** فهم من قولهم اذا سارع عدلان انه لا يران يكون كل منهما طابا حيز
المعنى فوضنا في سارع بين كون مطلق وكتب في الموضعين من قول الشاعر ما عندنا
في عدمه شئت انما كتب ولو مطلقا لم يعدنا لعدم طبع كل منهما له لان المطلق لا يكون
لو اعدنا لو اعدنا مفعول لخب لا يرد مفعول مطلق كقولهم لو اعدنا مطلقا او لو نزل
نزلة لا مفعول له امر ولو وقع مثل سطل قال انما منتهى الالوان والاشباح في قوله
المدح بها لا يجوز ان الظاهر للمعول انما هو الاول اما الثاني في قوله بلسانك بل في قوله
للاول لهذا قال الشاعر **فان لي الى ابن الجاه سبيلتي ما اناك اناك** للاحقون احسن
احسن **لا للاحقون** فان عمل اناك الاول والثاني في قوله التقوية ولا فان عمل له ولو كان في قوله
لقال اناك اناك في عمل الاول او اناك في عمل الثاني انتهى وفيه كبحر وما ذكره
هو من ران مالك ووافقه البها بن النحاس ان اناك الرفع قال ابو جهمان ولم يصحح بالمنع
في ذلك احد سواهم من صحح الفاعل في قول الشاعر **فوقها من جبهات الغنم** وجبهات
وجبهات فعل في الغنم فاعلها **بانه من باب الرفع** والاضارزة اهدما تهتم وقيل الرفع
في البيتين **فان عمل** لهما مطلقين لانها مفعول واحد ومفعول واحد وكانها على ما قد تقدم المسئلة قوله
انتهى الثاني **فان عملها** لانه لا يشترط في ذلك مطلقين الثاني ان يكون في قوله كحرف
والجمهور على اشتراطه لان كحرف لا دلالة لها على كحدث من تطلب المودات واهل
ابن العدي التبع بين كحرفين مسئلة بقوله نعم فان لم يفعلوا فقال سارع ان ولم يفعلوا

٤٤٨

ورد

ورد بان ان تطلب مبتدأ ولم تطلب متبداً وشرط ان يقع الا كانه المفعول ونقل ابن مسعود
عن بعضهم انه جوز تارة مع الفعل والعلم وعس زبدان يخرج عن الاعمال التي لا تدل على
زيدا خارج عن الاعمال الاول وورد بان مضمون **عس لا يكذب الثالث** على كبرها ايضا
ان لا يشترط فيها ان يكونا منصرفين والجمهور على اشتراطه لان التبع يقع في الفصل بين
العلم والمفعول والما لا يفصل بينهما من قوله وعن المبرد اجماعه في قوله **عس لا يكذب** كذا حسن
واجل زيدا وحسن بديو اجل بعمرو والمفعول لا يكون زهدين التبيين بل كبحر عنده ان في قوله ما حسن
زيدا او اجل وحسن زيدوا اجل **بر الرابع** قال ابن جهمان في منتهى العلو ان في باب الرفع
لا يربط بينهما اما ان يطفئ نحو **فاما وهذا فاكث** او عمل او لهما في ما بينهما كذا في قوله
سيفين على الشرط او كون ما بينهما جوابا للاول انما جوابية الشرط كقولهم **كسر الهمزة**
وكذا قوله **افرح** فغيره او جوابية السؤال كقوله **سيفين** في قوله **كسر الهمزة** وكذا قوله **افرح**
الربط واليكون قوله **فقد زبد الخامس** على كبرها ان التبع كبحر في جميع المفعولات وهو
اربعونهم قال بعض اللغويين والاصح انه لا يربط في المصدا والما في التبع من قوله **افرح**
ويجمع التبع في كل مفعول المفعول له والجمهور وكذا الحال كونه لا يفرق في لابن مطر انتهى
فان كان ابن مطر صحيح عن قوله **القول** فقال **نوع** يجوز في قوله **القول** ان التبع في قوله
انك في قوله **كالملة** ولا يجوز ذلك في قوله لان كالملة لا تفرق في الوجدان والوجودية **كالملة**
قال ابن مطر ونقول في الظروف على المثال الثاني درست وذهبت اليوم وعلى الاول درست
وذهبت في اليوم وفي المصدر الثاني ان التبع كبر المصدا كبر المصدا في قوله **القول**

٤٤٩

يزوم الاخر قبل الذكر وان ظهر الثاني للمفعول مع ظهور الاول له لاجل الفاعل عليه نحو فرس وراكب
 زيد او فاعل عنده الاتيان بالغير بعد المتبوع كما رايت كل هذا عند ما لازم البهيم
 وذلك في الاخر قبل الذكر وحذف الفاعل على انه بالصحيح ما ذهب اليه البصريين في هذه الساعات
 التي هي جوفية ولم تجف الاضراسي بالغير قبل المفعول وقال ابو عبيد
 الفايات ال ان ثبت حذف عن اسماء واذا ثبت ذلك من العرب جرح البصريين
 اليه **تبيين** ما غوته الى المك لا وهو ما حذفه بوجوب حذف الفاعل على هو المشهور في شرح
 الايضاح في باب الاستيفاء حذف الفاعل على لا يجوز عند البصريين ولا الكوفيين وما كان
 البصريين في ذلك ان يخرج حذف الفاعل على قولك فرس وضرب زيد بن ابي له وعنده
 مضمرة في الفعل مفعولة ال احوال التي هي اما **المفعول** فانه يذف وتارة يغير في ال
 المفعول من العندة التي **كان** هو **الاول** حذف المفعول ولا يغير في اوله في ذلك
 فانه لازم الاخر قبل الذكر وذلك انما امكنه للضرورة لاجل الفاعل جسا بالذف العمدة
 واما المفعول فهو فاعله مستغنى عنه فيجب حذفه قال نعم التويز افرغ عليه نظرا وقال حاتم
 افراد كتب يد جاز قوم افراده وعليه بن مالك كالوك ان المفعول الذي يوضع بالعرف بين
 الاخر قبل الذكر ولما حذف في جواز ضرورة كقولها اذا كنت زينة وركبت حيا
 جوارا لكن في النيب لفظ **الاول** المجرور حكيم المفعول فيما ذكر في حذف
 ما لم يتبين كمررت وركبت زيد فان اوقع حذفه في ليس جبر افراده موحرا نحو ركبت زيد
 في زيد عند اذ لو حذف لغير ان المراد ركبت في الثاني فليس اطلاقه حذف المفعول

دولكان

دولكان من باب بطن وهو الصحيح لسبب وفيه لاشارة اقوال اخر قبل البصر قبل الذكر لانه عمدة وان
 كان صحيحا فهو كما هو كذا على ان لا يذف بل يبق طينته وطيني اياه زيدا قانما وقيل البصر بغير
 زيدا بالاشارة لا يذف ولا يغير قبل الذكر لانه تصوب فهو كما عمدة الفضلة بغير بغير
 نحو طينتي وطينت زيدا قانما وقيل البصر بغير طينتي قانما وطينت زيدا قانما وهو الاول
 الذي افضته عبارة المصنف لانه حذف لدليل قال ابن عصفور وهو صاحب الذم
 لان الاضراسي قبل الذكر والفضل بين العلم والمعمول لم تنوع ضرورة اليه وحذف للاختصاص
 في باب نقل قد تقدم الدليل على جوازه انه شرط الحذف ان يكون المندوف مثل التثنية
 افراد او ثنية كبيرة او فردا فان لم يكن مثلا لم يخرجه في نحو علمت زيد بن قانما بن ابي ابيان
 بن اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه فالرمة المصحح لهما عن ابي حيان في ذلك الحان
 ان كان العلم المصطلح هو الثاني **اصم** المفعول في حكم المجرور في المصطلح لفظ
 ولا يذف في رجوع الضمير لا تقدم رتبة وان خالف لانه معمول للاول فخط ان يستوفى
 وفيه احوالك وقام ومرت بها احوالك وفيه بغير كذا ايضا كقول مالك بن
 عبد المطلب ابعنا طينتي ان طين اذ هم لحواسا فانه وهو ضرورة عند الجمهور ان في
 الحذف تربية العلم للعمل وقطع بغير سائر في وجوب **الان يمنع** الاضراسي في
 وذلك من ان المفعول جبرا عما يالف المفسر وهو الترتيب في افراد وفردية
 والتذكير وحده لكن المصطلح لا يسلم ان تكون المسئلة من باب الترتيب وذلك قول
 وليس من نحو حسبي حسبيهما منطلقا في الزيدان منطلقا كما قاله

بعض المحققين خلافاً لما قاله من أن حسي حسيهما تارة مطلقاً
 وأعمال حسيه فوجرت أفعالها المفعول الثاني حسيهما وهو مطلقاً لا يتبعها غيره لأنه إن
 حسيها بطابق حسيه فالف المفعول الأول وإن حسيهما بطابق المفعول الأول أيضاً
 وفرضه فالف حسيه ولا يجوز أن يتجاب كذا فيكونه بأداء مفعول حسيه كذا
 كما عرفت في اجازة الكوفيين لئلا يمتنع في قول حسي حسيهما الزيادة من مطلقاً
 واجازة انما هي التي تقدمت في الخبر فيقولون حسي حسيهما اي الزيادة من مطلقاً
 ودون كونها ليس من الترتيب كما ذهب اليه المصنفين في غير المحققين منهم من يذهب الى
 ان العالمين لا يتجهان الى امر واحد لان الاول يقتضيه مفعولاً مفرداً وان في مفعولاً
 فانه شرط الترتيب وهو كقول الترتيب بطابق العالمين في حسيه المفعول الثاني في قوله
 وما قيل من انها تارة واحدة مفعولاً في خبر نظر الا كونها مفردة او ثلث ليس لان
 الترتيب لا يكون في حسيه كما قيل الاول ان يكون الترتيب في حسيه كقول حسي حسيهما
 في قوله المفعول الثاني مع قطع النظر عن كونها مفردة او ثلثي وان لا يتصل بمفعول
 الحكم الاول ولا ثلثي الا بعد الحكم به لئلا يحدوا انما انطق بمفعولاً بطل كونه ان في طلبه
 في نظر المصنف ودعوى الترتيب ولو نظر اليه لم يكن مفعولاً ثانياً مع قطع النظر عما يقتضيه
 كل من العالمين المذكورين لانه في حسيه الترتيب ان العالمين اذا كان الاول منهما
 يطلب مفعولاً في طلبه ثانياً في حسيه لكن مع قطع النظر عن الاغراب فكيف ان
 لغيره بل في طلب كونه ان في طلبه لانه لا يطلب الا مفعولاً وان عوينا بالطلب لئلا يكون الاول

٤١٤

لا يطلب الامر فوي وذلك كذا كذا واكثر زيدا وزيداً وهذا ما لا يخاف في انه من النوع
 وكذا غيره المالك في حاشيته الا واضح وهو جدير بالقبول ويرشدك اليه قول الفضل الهند
 ان الترتيب في الخبرين بالبعد الركيب فترتبه **تبيين الاول** فانه كما علمت
 عدم اشتراط كون المفعول غير حسيه مرفوعه واشترط لفظهم لخرج كقول كثيره فقصي كل ذي
 دين فوقي عزيمه وعزوه مطلقاً معني عزيمها لانه لو قصد فيه الى الترتيب لكانت سندا
 الى المفعول الى السبب الذي هو عزيمها والا فلا غير في عدم الارتباط بالمفعول لئلا لا يفتي
 غيره ولانما التيسير في جعل مثل ذلك على ان الترتيب في الخبرين بالعلمين المتقدمين في
 كل منهما غيرهما وما بعدهما خبر عن الاول بخلاف السبب غير المرفوع كوزيد اكرم وعظم اباه
 الاول بان يعود الغير الممهل على الاسم المشتمل على غير المبدأ كتحقق الالاب من الارتباط
 وان في ان ما عمل به ارتقاء الترتيب في الاول بالايضا في الثاني كوزيد فترتبه كذا
 اباه لان احد العالمين يعمل في السبب والممهل يعمل في غيره في عدم ارتباط ما نصب الغير
 بالمبدأ فالف المفعول الثاني بالرفوع والاشتراط اكثر من هذا الشرط كما نصبه ونص عليه ابن خلدون
 والشويعين وابن السيد وابن مالك **الثاني** قد يكون الترتيب بين اكثر من علمين كقوله
 ارجو خشية وادعائه منقياً عضواً في قوله في الروع والحسد وقد تعدد في
 كقول صاحب العمدة والرسول سجون وكبرون ويحمدون ويكبر كل صوة ثانياً وثالثاً في قوله
 ثمانية عشر سجون وكبرون ويحمدون في امثال ظرف وهو در وفعول مطلق وهو
 فعل الاخر فيها واعمل الاولان في خبرهما وهذا لانها افضلان ولا يسر والاصل في سجون

٤٧٥

ويجوز ان يكون عندك زيد وانما العار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف او بالجار والمجرور لا بالسبب
 المذوق ولا بتدبيرها وسبب تفصيل القول في هذه المسئلة في علم ان من ادركها زاد العلم
 وتبروا بجزء الرطبة والحواس منها من قبل الفعيل لما مر الثاني قال ابن هشام في المنع بجمعي
 على المشمول من ان يفصل في الاستعمال الاسمية والفعلية لا اختلاف التقدير ولا اختلاف التوجيه
 ولذلك استعملت اهدأ مصدر الكلام من كواذا قام زيد فانما كرمه واسمي على اختلاف في معاني
 فان قيل جازا بنه فصدر الكلام جملة اسمية واذا ما قدر من تأخير ما بعد اسمها لانه من قول
 ونظير ذلك فكذلك يجب في زيدا ما من فرد عكس وقوله ما فيها نحن بقية انما اذا قدرت
 الفعيل جازا من وبنه فصدر الجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مصروف
 الجملة اسمية وان قيل العاطف اذا فعل الشرط هو الذي في مصروف فصدر الكلام جملة فعلية قد
 نظر فيها كقول من تصح فان اقوم الشيء في الدلالة زيد وانك تعرفه فان قدرنا الموضع
 بندا او مرفوعا بندا فهو فعل تقديره كما في الاستقفا لجملة اسمية ذات خبر في الاولة
 وذات فاعل من عن اجزء الشئ فيه وان قدرنا فعلا يستف ففعلية او بالظرف فظرف
 الثالث نحو بومان ذكورا من زيدا بومان فان انفسه وعند الغرض والرجوع مني وبين
 العاقبة بومان وعند ايد كبروا على اعتقاد الروية بومان وعليها فالجملة اسمية لا عمل لها
 ومنه خبر على الاول وتبدأ الشئ لا يوقيل الكسب وجماعة مدكان بومان فمذرف لما قبلها
 وما بعد جملة فعلية حذف فعلها وبرز على تخلف افعال فيكون المنع من الزمان الذي هو بومان
 ومنه مكره من عرف الابداء وذو الطلقة بئد واقطعت الزمان وما بعد جملة اسمية حذف مفعولها

٤١٠

والله اعلم

والله اعلم انما هذه الاربعة ما صنعت في تجميل معين احداهما الذمسية فالجملة اسمية قد خبرها
 عند الغرض وتبدأ ما عند سببها والثانية ما صنعت في تجميل معين احداهما الذمسية فالجملة اسمية قد خبرها
 صنعت في التقدير الاول الجملة بكاملها وعلى الشئ في تجميل الاسمية بان يقدر ما اذا مبتدا والفعلية
 بان تقدره مفعولا للفعل المذوق على شرطية التقدير ويكمن تقديره بعد ما لان الاستفهام
 المصدر ان كس كوا الشئ بهيد ونما في لا يرجع تقديره في افعال بهيد ونما في الجملة فعلية ونحو تقديره
 مبتدا وتقدير الاسمية في انتم تكلفون ما يرجع من الشئ بهيد ونما لهما والاسمية في تقدير الفعلية
 في قوله فقلت امررت ام عا ولا علم بالكثر رجحان في تقديره في الشئ بهيد ونما لهما
 الفعلية السدس كوك ما اتواك فان الالف ان قدرت حرف تسمية كان ان في
 تانيه في فاست عند اوسما واتواك بدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما
 مبتدا فالجملة اسمية قد خبرها السبع نيم الرهد زيد فان قدر نيم الرهد خبر اعني زيد فاسمية
 وان قدر زيد خبر المذوق فجملة فعلية واسمية الشئ من جملة البسلة فان قدر البسلة
 بسما فالجملة اسمية ويصح قول البصر بان او ابداء باسمه ففعلية وهو قول الكوفيان وهو المشهور
 في التقدير الاول ان يرب السبع قولهم ما جات جاتك فان يربى يرب جاتك فالجملة فعلية
 وبصيرها فالجملة اسمية وذلك لان ما بمعنى ماصرفه الاول خبر ما وجاتك اسمها وعلى الشئ
 ما بئد او اسمها خبر ما وانما جاتك خبر ما وجاتك خبر ما ونظير ما بئد في قولك ما انت
 وموسى فانها ايضا تحمل الرفع والنصب لان الرفع على الابدائية والجرية على خلاف سببها
 والاعراض وذلك اذا قدرت بمر عطفها على انت والنصب على اجزاء المفعول وذلك انما

٤١١

قدره مضمولا مسددا لا يبرق بغير فصل في انما يكون ما تنقص ونظرا ما يند في الوجود على اصل
التقديرين كيف انت دون سائر الاله لا يكون متدا ولا مضمولا بل فليس للرفع الا توجيه
واما النسب فيكون على الجزية او على النسبة المحذورة من كونها مضمولا ووزن
والارجح الفصل الثاني وذلك لانهم عند فروعهم في الفروع المتساطين في ما يخرج
في الفعلية كوسا كره وكونه يلقى وعمره لا يوجب بالجزء لان وقوع الجهد الطولية في الفعل
الذي هو كالم المفعول به في النسبة الى الوصفية وبعدها تسام لانها ان وقعت حسرا
عن تبادها فاسمها جملته صفري او نسبه صفري ان كان جزئها ابتدائيا في النسبة
جملته اسمية او فعلية فكبري في ذلك زيد قام الوبه او الوبه قائم نظام
الوبه او الوبه قائم صفري لانها وقعت جزاء عن تبادها وهو زيد في مجموع من التباد
والجهد الزروري جملته كبرى لان جزئها ابتدائي في النسبة فيكون الجهد صفري وكبرى
باختيارين كافي عن زيد ابن غلامه منطلق مجموع هذا الكلام جملته كبرى لا غير
منطلق صفري لا غير لانها جزاء الوبه غلامه منطلق كبرى يعنى رعا وتطلق صفري يعنى
جملته الكلام قال ابن هشام وهو كذا هو الاله رتبة الاله الاصل لكن ان هو الاله رتبة
ايضا ثلاث تبادات اذا لم يقدر في النسبة اسماء ونظرا الجملته لا يند في النسبة
عليه كجزء من ابن الجملته قدره في شئ او هو الاله ثم حذف فقرة الاله
اقبل وقيل هذا في بيان نقلت وكما ثم حذف ثم اوصفت في النسبة في
ان يتبعها الاول الجهد الكبرى كونه صدره بالمتدا كما يكون مصدره بالفعل

ك

كوتبت تبادا يقوم الوبه وغير المصنوع بالذات والاعراب غير ما بين الاسمية الرتبة
جملته صفري مطروحا المصدره بالفعل الثاني قال ابن هشام في النسبة قد جعل الكلام الكبرى
ولذلك النوع المتدا ما نحو انما يتك بما لا يتك ان يكون فعلا مضارعا وفعولا وان يكون اسم
فعل وفعلا في الاله مثل وانهم انهم غدا وكلامه انهم يوم القيمة فردا ولو يند ان اصل الخبر
الافراد وان فقرة بمثل الالف من اليك وذلك منسج على تقديره فعلا بهما فقرة الاله
كوزيد قائم الوبه او يتكلم ان يقدر الوبه متدا وان يقدر فعلا قائم الاله كوزيد في الكلام
او يتكلم يقدر استقر وتقدير استقر الرابع كذا انما استقر الاله يتكلم يقدر استقر
ويتغيران كجزئها الخالف الذي هو المسئلة قبلها انهم قال الذي هو نسبة الى الخالف الذي
جري فيما يتعلق بالظرف كوزيد في الدار من فعل نظر الى ان الاصل في العمل الافعال
فخدا الاحتمال كجملته الاول تقديره ما هو الاصل او هو اسم فاعل مثلا نظرا الى انه خبره واصل
ان يكون مفردا فعند الرزدي يقدر ما هو الاصل في هذا الخالف معروف ولم يذكره البعض
في المسئلة الالف واهل عليه شهرة وقد قوله وينبغي ان يراهم لم يصحوا باجاء الكلام
في عمل المصدرين كذا انما استقر الوبه مثل المسئلة الظرف من غير فرق فينبغي ان
الخالف فيه ايضا وقد لا يكون الجهد صفري ولا كبرى كقام زيد وزيد قائم
وانه الدار زيد واعندك زيد اذ لم يصدق عليها فغيرها بتبعية الاول قال ابن
هشام في النسبة وقد عبر بقوله صفري وكبرى كما فعل المصنف انما نقلت صفري وكبرى
سواء فقههم وانما الوجه استعمال فعل افضل بال الوبه لانه قد ولذلك لم يمتنع قال

كان صغرى وكبرى في وقتها حياء ورعا عن من الذهب ما وتقول بعضهم ان
 من زائده وانها مضافان معا قوله ما بين الراجح وجهه الاسد يرد ان العجول
 من لا تقم فلا يجيب ولا مع تعريف المجرور لكن ربما استعمل افضل التفضيل الذي لم يرد به المضاف
 مطابعا مع كونه مجرورا قال بجوازا اذا غاب حكم اسود العين كمنها كراة وانتم ما قام
 الائمها ارشام فمع ذلك يخرج البعث وقول النجاشي وكذلك قول الوديعين فاصلا
 صغرى وفاصلة كبرى انتهى وقد اجاب نظره ان الائمها مع لا يطردنا ويل اسم التفضيل ما
 لا يشركه فيه كقولهم علمها فنفوسكم وهو ايون عيسى صلا فاللميرد وقال ان مالك
 في التفسير استعمل العراب دون من وال مجرور عن معنى التفضيل ما ولا باسم فاعل او مفعول
 مطرد عند الراجح والاصح فصره على السماع انتهى لكن قال ابن عقييل في شرحه الوجه ان
 ذلك مطرد وعنا ذلك المتخوفون الثاني تنقسم محمول الادوات دمج ودوات جمل
 فذات الوجودين من كسبية الصدر فعلية العجز كزيد يقوم ابوه وفعلية الصدر كسبية العجز ك
 ظنفت زيدا ابوه قائم ودوات الوجود كزيد ابوه قائم وظنفت زيدا يقوم هذه
تمه في الكلام على تقدير اجمل الترتيب عمل الاعراب والاول عمل لها من اجمل التي
لها عمل من الاعراب سبب على ما هو المشهور وهي انها تسبب كالكسبية بانه
 بالترتيب عمل الاعراب كونهما اشرف من الترتيب عملها منه والذعر عكس نظر الواصل
 وهو كون الجملة لا عمل لها من الاعراب وانما كان كذلك لانها اذا كان العمل جمل الواصل
 فقدرت بالمفرد لان الكسبية ما هو المفرد والواصل هو الجملة لان يكون مقدرة بالمفرد

٤٤٤

د

وهي الترتيب السبع الترتيب عمل الاعراب احدها الجملة الخيرية وهو الواقع خبرا
 في الثانية الجملة الحالية وهو الواقع حالاً والثانية الجملة المفعول بها والاولى الجملة
 المضاف لها والثالثة الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم قال في الجملة الثانية المفعول
 في ال الجملة الثانية الجملة لها عمل من الاعراب والمبدئي لا عمل لها من الاعراب
 سبع ايضا احدها الجملة المسانفة ويعربها بالابتداءية وعبرها المعنى اولها كسبية
 في الثانية الجملة المعترضه في الثانية الجملة التفسيرية وتسمى المقترنة والاولى
 الجملة الصلوة في الثانية الجملة الجواب بها الظم في ال الجملة الجواب بها شرط
 غير جازم في ال الجملة التالفة لما لا عمل له من الاعراب وهذا وهو اولها في
 الموضوع في الشرح عن لي نظرها فقد تسمى بانه الجمل المرئية المقل سبب
 في المشهوره استعمل في خبرية وما قد وقعت ما حالاً ومفعولاً بها قد وقعت ما
 وما اليها قد اضيف وكذا ما جواب شرط جابو او اذا ما وانت تالفة المفرد
 او جملة لها عمل فاقد ما اما الترتيب لها عمل فسيح ايضا وهو ما تنوع
 الابتدائية والترجوت متفرقة بها ما قد تفرقت ما وهذا الوصول الجواب
 لقم وما بها كسبية شرط التي للفعل في جازم ما واثت تالفة لعاوم
 عمل اعراب في ذلك ما كلفها منطوقة ونسبوا شركها وانضمها الشيخ
 بدر الدين بن اسم فاسم المرادى ايضا فقال جمل انت دلهما عمل مترب سبب
 لان صلت جمل المفرد ما خبرية حاله مكملة وكذا المضاف لها بغير تردد

٤٨٥

ويعلق غيرها وبالعدل ما هو مبرر او ذوقا فاعلموا وجواب شرطها من الغلظة
 باذوا بعض قول غير مقيد وايكسح ما لها من موضع صفة وعارضة وجوزية
 وجواب اتم وما قد فرست ما في المشهور والكلف غير مقيد بالقيود تخصيص وغير
 محتمل لا جازم وجواب ذلك اوردنا وكذلك تالفة لشيء ماله ما من موضع في الخط
 غير مقيد **هذا هو الفصل** للحد التي اتمل من الاعراب وبيان مواضعها وكحل
 الزلا من لغتها وبيان كل واحدة من القسمين المحل **الاول ما محل** من الاعراب المحل
 الخبر وهي الواو خبر المبتدأ **والاحد النواحي** المقدم ذكرها ومحلها من الاعراب
 الرفع و باب المبتدأ نحو زيد ابوه قائم و باب النون زيد ابوه قائم و باب
 التثنية نحو لا ربيته قوم يحيى **والنصب** في باب كان نحو ما كانوا يفعلون
 و باب كان نحو وما كانوا يفعلون و باب اول المشبهين ليس نحو ما زيد ابوه قائم
 ولا ربه يصدق **تبيين الاول** قال ابن هشام اختلف في نحو زيد اقرب وغيره
 جاءك فيقول هل اكلمه التري بعد المبتدأ ارفع على الخبر وهو الصحيح وقبل نصب بقول
 بنو علي ان المحل الاثني لا يرفع خبره اتمر قال الدهر وغيره ان القول لا يعين
 ان يكون ان يقدر بقول زيد كذا فيكون المحل مرفوع على انه نائب عن الفاعل نحو
 ان يقدر اقول زيد كذا فيكون في محل نصب اتمر قلت وانما في رفعه وقوع المحل
 الاثني خبر المشهور وفي المسئلة ثمة اقول انه قد نزع وقوع الاثني خبرا
 وهو قول جماعة من اللغويين منهم ابن الانباري نظر الى ان الخبر يات محال الصدق والكذب

المحل الخبر

قال

قال غير واحد من المتفقيين وهو وحدهم من ان المبتدأ لفظ الخبر بين ما يقع بالالف
 وبين خبر المبتدأ قال ابن هشام لا تقع في ان هذا الصلة لا فرد وانما الصدق والكذب
 انما هو من صفات الكلام وخطا جوارين زيدا وكيف عمرو وقال الفرسي ليس الخبر عند النماه
 الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من صفات الاشياء فقولك زيد عنك سيمون لفظ
 خبر اسما لا لا خبر الصدق والكذب قال ابن ان جوارك كونها طلبية قوله لم يمتنع بل ربما
 كرم وايضا انفقوا على جوارك الرفع في قولهم ما زيدا في خبره انما خبره في هذا الاخر نظر فان
 انفق خبرهم لا يرفعهم وانما انهم ممتنع فانهم ممنوعون ان يرفع خبرهم انما في جوارك
 الوقوع في قولهم زيد في جوارك فاقلت زيد ارفع خبره فان تقديره زيد اقول لك ارفع
 او معقول في ارفع في الجملته محكية به وهو قول ابن السراج وانما التامه ان ذلك هو الرفع المقدم
 ذكره والاشارة جوارك الوقوع في خبره في قولهم جوارك انما الصدق والكذب انما في
 هشام قال ان الكذب في السبيل ولا يمنع كونها طلبية فلا ينالها رولا يرفع تقدير قول
 قبلها فلا ينالها السراج لكن قال السيد الشريف في شرح المشتمل ان الرفع هو المشهور في قوله
 و في جوارك ان قال ابن كثير ان المبتدأ انما يقع بالنسب اليه من احوال الخبر انما في جوارك
 من هذه الجملة ولما ان لا نذكر ان الخبر يجب ان يكون قائما به او محمولا عليه بالمواظفة
 اي كما باه اوسد غير متحقق بالامور الاعرابية وبالعمل الواقعة خبر او بصورة الاستفهام
 الداهية المبتدأ بل كلفه بان الخبر يجب ان يكون ملحوظا في الخبر انما في جوارك المبتدأ
 فانه كاف في اثباته بان الصدق والكذب في خبره لانه من الغرض بين زيد ارفع خبره

قال ابراهيم لا اعلم سلفه ذلك وتضيف كذوف ان كان المبدأ في ذلك كقراءة السبب الخ
 ابا هيبة بنون بالرفع اربعون قوله وقال كبرياتنا بالفتح بالمد بالمد بالمد بالمد بالمد
 وساداتنا اربعة وساداتنا والمراد في قوله غير واحد منهم ابن مالك واوجان
 والضم مع حذفه لانه مراد وانما حذف في الهمزة لانه لا يكون اشدا رسا على الجمل
 من المبدأ واجاز بعضهم حذفه مبتدأ كما في قوله نعم ان يدان لس حران عند من تدران
 بوان لها سحان ونقل في المعنى عن ابن عصفور اجازة حذفه في قوله زير هو القام قال
 مع قوله هو وغيره انه لا يذف اليه في جوار الذر جوار الدار لانه لا دليل على المذوف
بتيسر قال ابن حاتم قد يوجه في العبارة اللفظ ولا يصل الربط وذلك في ثابته
 بعد ان يفتح مطوقا لغير الواو كوز براقم وهو او ثم هو الية ان يدا والى كوز براقم
 عروق م هو الية ان يكون بولا كوحسن ابارية اجتمعي هو نو بول اشتمال في التغيير
 المستر العادة على ابارية وهو في التقدير كانه في جوار اخرى وفي قول رجل العار
 في البديل هو الية من المبدل من ان يفتح المسئلة ان اشتمل على هذا الوجه
على المبدأ اللفظ ومعنى اللفظ في جوار الى التغيير على الاشتمال كانه في ربط العبارة
 بما هو في قوله اول نحو ايا في ما كذا في قوله اول المبدأ او ما اسم استحق المبدأ
 ثان واما في الاضطره فبما واجهه في المبدأ الا ذلك والرابط بينهما اشتمالها على اللفظ
 والاصح ان ذلك ليس ضعيفا كما قال سيبويه لا فاقها باسم كما قال الاعم ولا بمقام
 التحويل والتفخيم فان كان اكثر ما يقع في ذلك نحو الفارغة الفارعة واصحاب اليبان

٤٠٠

ما هي

ما اصحاب اليبان والى في قوله جوارية ابراهيم كونه له اجازة الا ان الحسن في قوله
 او منه سيبويه واجهه وورد استدلال الجمل بقوله نعم والذين يمكن بالكتاب انما
 الصلوة انما ترفع اج المصلين فالذين مبتدأ ووجهه يمكن بالكتاب صفة الذين
 واقاموا الصلوة مطوقا على الصلة وجملة ان لا ترفع اج المصلين خبر المبدأ والرابط
 بينهما اشتمالها على معنى فان المصلين هم الذين يمكن بالكتاب وروى كون
 الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يقون والى سلم فالرابط العموم ان المصلين
 اعم من المذكورين او الضمير المذوف من ضم او اجزء المذوف والمجذوف دليل التقدير
 قال في المعنى ان اشتملت على اشتمال له اللفظ في هذا الاشتمال ايضا من غير التغيير
 كوز براقم الية في المبدأ او جملة نعم الية في المبدأ والرابط بينهما اشتمال اجملة على اجتناب
 الذي اشتمل زيدا وغيره وهو الية في اللام في التغيير المستفاد على ما هو مشهور في
 عليه جوار زيدا مات النس وعمل كل النس يكونون لان اجملة مستند على مثل المبدأ
 ولا قابل فيقول الرابط اشتمال اجملة على المبدأ من بناء على قول الاخص في صحة تلك المسئلة
 وعلى القول فان الية في ضم للجملة لا للجنس ان اشتملت على اشتمال اليه اي الى
 المبدأ فيقوم هذه الاشتمال في مقام التغيير والرابط كقولهم والذين كذا عليها ياتوا وسكروا
 عنها اولئك اصحاب الن رولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدأ لانه قابل
 وخص ابن ابي عمير المشد يكون المبدأ موصولا او موصوفا والاشتمال في الية في ضم عنده
 زيدا قام بذا المفعولين وزياد قام ذلك لان في واجه قوله نعم ان السمع والبصر والفؤاد

٤٠١

الجمله الجزئية شرطية فلا تكون عاوية قال المطران لا يقع حده الشرطية الا انها مستقبلة فلا تقول جازية
 ان لب لبطه ان اردت محذو ذلك جملته الجزئية المنكح لهما لطفلت وهو ان لب لبط
 ويكون اكمال الجزئية الاسمية في قول من تصدق بالمال بربيل الاستقبال لان الاستقبال
 انصرف بمبها بمصغول الجزئية الشرطية له وهو متعارف من ان العاقل في اشكال وقال
 صاحب الحاشية يجب تصدق الشرطية بغير ذلك كما لا عند السماع معي لا شرط نحو انك ان تبني
 وان لم تبني وكره ان تنكح والطب لولا العين انتم قال شرطية في المثال الاول
 انك على حاله لا يكلف السمع ان يسمع الشرطية بغير شرطية من تعيينه وكما ان في هذا الموضع
 لا يكون تصدق العلق والاستقبال كذا لانه لو لا يكون لا يتفق بغيره ولا لا في الشرطية معها
 انكم البنية والواو في المثالين الاخيرين قبل جالبه والمنع الكرم وان كان المال ان تنكح
 واطلب العلم لولا ان يصير لولا كان بالصرح فيما كمال الاول ومصوبه ان شرطية
 بنسب ساد وفي الاعرافه وفيه نظرو في البسط ان الرطبة يقع في الافضل هذا ان جازية
 فقبل ثم الواو وقيل لا يتم وهو قول ابن حنبل في الصحيح ومن الجزئية الرطبة يقع في الافعال للظرف
 انتم قال الواو انما نظرت الى جاس فلهما في المال للحدثة اقض ان يكون تصدق
 الى اليم كرف الاستقبال كتحفة الجمل لا لا معتد به اذا كانت المقدمه انما هي صفة مستقبلة تنفذ
 وفيها انتم قد برر الشرطية ان لا يكون لها من رباط رطبه بالواو انما امر
 فالجمله الاستيمه رطبه بالواو والغيره مما اعتق ان شرطية من عدم دلالة الشرطية
 عدم الثبوت الذم في شرطية ان يكون شرطية الاستقبال في غير شرطية رطبه بالواو قوله

٤٩٤

المز

المراد ان الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف ولانهم اهل العداوة وانتم كما رى ابا جهم اولوا
 فقط كقولك ان الكرم الذئب ونحوه وجازية والشرطية العداوة وانما جملت الواو في هذا الباب
 رطبه لانها تدل على الجمع والفرق اجمع حده المال مع ما لم يجرها قاله في الصحيح وزعم ابن حنبل
 انه لا يربط بقدر الغير فاذا قلت جازية والشرطية العداوة فان تقدير وقت مجيء ثم حذف الغير
 ودلت الواو عليه والغير فقط نحو من الذي كذبوا على الله وجوههم سوده وزعم الرخشي ان
 نادر وصرح ابن ابي حنبل في الكافية بضعفه قال ابن مالك اذا دعا الرخشي وهو من الشرطية
 الرخشي في العداوة وعجزت في غير غيرها جواب وقد تبينه في الكفاية في قوله لم يقم
 لبعض عمدة موضع نصب على المال وكذا في الكفاية في قوله قال ابن مالك وانما الرخشي
 عند رخصه ان المال شبهه بالغير والنصب ليس شرطية رطبه بالواو وانتم وقد حكى
 عن الفاضل انما رتب بالواو في رخصه وانما رتب رخصه عن قوله ولا رتب في
 ان الرطبة بالواو فقط الكرم الرطبة بالغير فقط صرح ابن مالك في شرح الكافية بكتبه
 قال ابن حنبل في المنه في يومنا هذا الجزئية الاسمية العداوة بالغير واو في فصيح الكلام هذا
 للرخشي وكقولهم في يوم القيمة ترمي الذين كذبوا على الله وجوههم سوده فقال بعض من
 حضره الواو في اولها انتم وقد كلفوا الحمد الواو والغيره مما فقد الرخشي كور من رتب
 في غيرهم او الواو وكقوله ليصف غدا لطلب اللؤلؤ ان تصف النهار وهو غدا فهو غدا
 لا يدرى ما له او الواو وكقوله ليصف غدا لطلب اللؤلؤ ان تصف النهار وهو غدا فهو غدا
 مع اسكان تقدير الغير على الكثرة في هذا الباب كما تسمى بمنع الواو في الحمد الا

٤٩٧

الرافعة بعد عطف قوله تم بناء على ما بسببها او هم فاعلون فلابق او هم فاعلون كما انهم
 اجتماع حرف عطف موصولة وفي هذا السببية المؤكدة بمعنى ان قوله تم المذكرة الكتاب
 لا يرب فيه كلاً من فعل الراء في التوكيد في قوله لا في نفسه لا في فعله لان المؤكدة نفس المؤكدة في
 المعنى فتو هفت الراء كان في موصولة عطف الشئ على غيره فالق لا وفتح وشره و هو واد
 على تعبيره كما لم يضره ان تم ن الية الفعلية ان كانت مبدوءة بمضارع مثبت
 بدون فدا في ربط بالضمير وحده نحو جازم زيد يسبح وقوله تم ولا تثنى تسكر الراء في
 حال كونك قدما بظنة كراوتن الراء لان منزل منزلة اسم الفاعل في المعنى واد عليه في
 والسكون فاجرى مجراه في اتساع الراء واما ما جاء في منع الراء من خوفه وادعت وجبه
 وقوله تجوز انهم ما كما قيل على حذف المبدأ والراء واد على جملة اسمية اردنا
 اصبحت وانا احضرتة قال الشيخ عبد القادر الراء فيهما للعطف للعلم والاصل في
 وحلكت ورجعت عدل عن افظ المضارع في افظ المضارع حكاه للمال في قوله
 ان يفرح ان ما كان في الزمان المضارع في قوله ان يفرح في حفظ المضارع او معها
 اسبح قد في ربط بالضمير مع الواو وجما نحي قوله تم لم توجد في وقد علموني
 اني رسول الرب اليكم فلهذا تعلمون حال من الراء في قوله تسمى ولا تكن الجملة الضمنية مبدوءة
 بمضارع مثبت بل كانت مبدوءة بمضارع محذوف باضرب او من غير ذلك في حلة الاستحباب
 في انها تروى بالراء والضمير مما اوجدها وهذا الضمير جازم الراء في قوله لا في ذلك كما لو
 على الظن وقد علمت ان المبدء بالضمير المتفرقان كان ان في قوله لا في ذلك مثبت في الراء في

والجوز عن الراء في قوله ما ان لا تؤمن بالله فان ورد بالراء وقد مر بناء على الراء كقوله ابن ذكوان كما ستم
 واد بسبعان تخفيف الوزن لقن في ذلك في التوسيل وحمل بعضهم ترك الراء والفاء بربهم
 ان ويل وان كان ان في غير ما جازت الراء في التوسيل والضمير في ذلك لم ولما وما والفاء في غير
 الماني ان واما ان في حرف استقبال لا دخل له في ذلك وقال الراء في المضارع المنفرد لا في غيره
 الراء وكان مع الضمير الراء قال القزويني ذلك لان قوله لم يقرب ما في معنى كان ان في رباض
 لفظ فحما ان ضرب لما تفتت للمال ظاهر الاحتجاج الراء في المقرب لئلا يلبس الراء لفظاً او
 كذلك لم يقرب كنج الراء التوسيل انما لا يلبس الراء لم يصح قد ان قد لفظ في الحصول لم
 لفظ انتهى وذكر في التوسيل ان المضارع المنفرد لا تقرب الراء عن الضمير في كل ما غيره التوسيل كما
 زيد وما تطلع الشمس والياء المبدوءة بلا في المثلث فان كان نالاً لا نحو ما ياتيهم من رسول الله
 كانوا يستنزون او منادوا وكقوله ما كس الخليل يقرب جازم عدلاً ولا تسبح عبيداً او نبيا
 وصد الشراء في قوله ضرب ان اطاع وان عصي لزم الضمير والكل من الراء او كانت اكمال في ركوة
 في زيد او كذا قد علمت ترك الراء والياء وان في ذلك جازت الراء والياء في الراء في الضمير
 على ان يكون من الكتب في حفظه ولا بد في الماضي المثبت من ثبوت قد و في تعديها
 الراء في كان ثبوتاً مقدراً اما المذكرة في قوله تم افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فرقي بينهم
 في ركوة والاء المقدرة في قوله تم في بعضه ردت الراء في جازم كحضرت صدورهم
 في انهم سبوا والاء المبدء والفاء في جماعة من محققين من قبل جيب السبعين الراء
 في الخش وذهب الكوفيون والاشعريون الى ان الراء لا تعلق الراء في ذلك فقد لفظ في الراء

وقوع الماضوية حال بدون قد والاصل عدم التقدير بالسياق كما استعمله واختاره ابو جبران
 ووجه بوجه القول ان قدرنا ان اشتراط التقريب للمضارع حال فيصير ذلك لوقوعه حالاً
 وفيه بحث سياق في مدية المفردات ان اشتراط **تقدير** ككلامه لزم قد يسير على ما
 يرفعه في فصل وذلك ان المضارع كان نال الالة او متوابعاً وكان تركت قد اكثر من غيرها كما
 لينة الالة اكثر من غيرها فقام او قد وقبل الالكه وجرى ان كان مؤنثاً كان مؤنثاً
 اكثر من اجمع الواو ووقع اكثر من غيرها والفراد قد اكثر من الفراد الواو فتجها في زيد وقد
 اوجه اكثر من قد فخرج اوجه ثم فخرج اوجه فان عدم الضير لست الواو وقد كقول ما ثبت قد
 لئوم ما بهاء لدر الالبسة المفضل **والا** في هذا زيد قد فخرج عمرو ولا وخرج عمرو
 قال الفراد واخبار الالة على دخول قد في المضارع المتفرع بما كوما قد فخرج اوجه وليس يوجد عدم السطوع
 واليعس ايضا لكون قد تضييق وقوع الفعل وما لنية الجملة **الالة** من اهل الالة
الجملة الواو مفعولاً ومكملها الاعراب النصب ان لم يتبين عن الفاعل كما سيبان
وقوع مفعولاً في ثلث صور احدها ان يكون **مكملها بالقول** ومعنى مكملها الجملة
 بالقول ان كفي ومما القول ان الجملة اذا مكملها بالقول فقد يكتمت نفسها مع مضمونها
 القول قاله البدر بن مالك **تخبر** قوله **قال** في عبد الله في عبد الله في كل
 على المشعولة كنية في الدليل على انها كنية بظن الدليل على انها كنية في كسر ان بعد دخول
 قال دخل مفعولها ومفعولها مطلق نوعها كالفرض في تعدد الفرض اذ هو المطلق نوع
 خاص من القول فيه من ان الاول للمجور والى في غير ان من اهل الالة في الالة الاكثر

٧٠٠

انهم

انهم طنوا ان تنق الجملة بالقول كقولك استلقوا علمي وعلت لزيد مطلق ليس ككلمة لان الجملة نفس
 القول والعلم غير المعلوم فان قرنا استقر قال ارجع شام والعدو اب قول المجور اذ يصح ان يخبر
 عن خبر الجملة بما فيها مفعولها كما يخبر عن زيد من ضرب زيدا بما فيه مفعولها كقوله ان قال
 فلما يقع ان يخبر عنها بما فيها مفعولها لا ينفصل المفعول وانما تسمية المفعول من الكلام قوله فكلمتهم
 اياه لفظاً وانما يحفظه ان مفعولاً مطلقاً **انتهى** **الاول** الاصل ان تكلم لفظاً اجملة
 كما سمع ويجوز ان يكلم على المعنى باجماع فان قال زيد عمرو مطلق فقلت ان تقول قال زيد
 عمرو مطلق او المطلق عمرو فان كانت الجملة محوكة على المعنى باجماع فقول قول زيد
 عمرو قائم بالجزء زيد عمرو قائم بالرفع وهل يجوز المكاتب على اللفظ قولان صح احدهما
 المنع قال لانهم اذا جردوا المعنى في المعرب فبغير ان يترجموه في المكونة **الثاني** اذا كتبت
 تسلم من نفسه كواظلمت فقلت ان كني بلفظ فتقول قال فلان انطلق فقلت ان
 تقول قال فلان انطلق او انطلق وهو مطلق **الثالث** هل يخبر بالقول في اللبس
 ما يراه في كالدعا والنداء وكل ما في مع القول فاذا وقع بعد نادى وندى وندى وندى وندى
 كقولهم وندى ونوح ابنه يا بني اركب معنا وعودا انك تلعب باله الذين الذين الذين وندى
 بها ارجع منية ويقوم يا بني فليس من كنية ما قبلها من الالف افعال افعالها مفعولها الم نصب
 بقول حفتر حسب الكونون في الاول بالبعيد في الالف بذا وسيداهم الترخيب بالقول في
 نحو نادى فوج زيد فقال رب ان ابني من اهدا وكذا نادى رب زيد ما تخشى قال رب ان
 وهن العظم مني **الاربع** قال ابن بابن في شرح اهل من احكام هذه الجملة المكملية لا يجوز

٧٠١

تست اسمها ولا تكتب ولا العطف عليها لان هذا الكلام يخرج عن نفس الكلام ويؤدي الى التبعيض
والتركيب في غير فليس ان ذلك داخل في الكلام فيقول لمن قال زيد منطلق قال فان زيد منطلق
ولا يكون ان يقول قال فان زيد الظرف منطلق ولا زيد منطلق ولا زيد ومطلق لان
ذلك كلام في غير الموضع العطف على المبتدأ نفسه في ان لمسا كان الموقوف مفردا في الكلام
فان كان مفردا نصب لفظا في قولنا زيد قائم او لفظا في قولنا زيد كان جملته نصب محذوف
الخامس قال ابن هشام من اجل المكية في ذلك بعد القول في عين قولنا اننا لا نقول
والاصل انكم لذنابون هذا ثم عدل الى الكلام لانهم تكلموا عن أنفسهم كما قال ما المران يروى
سويقا بكت فتاوى حنيفة ما بال اصل ما بكت وشره المكية بعد في من القول انكم
كتاب في نرسون انكم في المية نرسون في المية اللفظ او نرسون قولنا في الكلام
وذلك انما ان يكونوا توطوا بكت في الكت ب عزمه او الاصل ان لهم ما عرون ثم عدل الى
القطاب عند موالهم **السادس** في نفع بعد القول في المكية وهو نوعان المكية بقطي آخر
مذوف كقولهم فماذا تارون بعد قال الملائم قوم فرعون ان هذا هو علم ان
قوله ثم عند قوله ثم انكم ثم التقدير فقال فرعون جليل قوله قالوا الرجزة واغاه وقول
العرما قالت له وجوبه في المكية المكية بقطي بكت في التقدير
فان له ان ذكر قولك ما اذا لو بكت في المرافع الا انفاق في المكية لوي فذوق المكية
بالذكور وثبت المكية بالمذوق وغيره في المكية وهو نوعان والوجه المكية كقولك قال
زيد لمرو ذواتهم انظر خاتما بخلاف فذوق القول وهو ما تم قبل بدلوله عليه في الكلام

٧٠٢

التر

المر من كلامك دون غيره العبد كما لو لا يخرج تحت قولهم ان العزة ترجع الى ان في الموضع
مفعولا فوب بظن وادعم ففتح مفعولا **ثانيا** الباب ثلث في نطفة زيدا بقره فجملة بقره
مفعولان على الاستترة في موضع نصب على انها المفعول الثاني لظن ووقوعها مفعولا في
في هذا الباب كوقوعها خبرا في باب كان وقد اجتمع وقوع الثاني في موضعين فيمكن ان كان
في قول ابن زويت ما فان ترجمني كنت اجهل بكم ما فان شرب الميم بكم في الجمل
في مفعولا **مفعولا ثالثا** بالباب اعم نحو اعطت زيدا عمرا ابوه فان قوله ابوه فان ثم في موضع نصب
على انها المفعول الثالث فانما يقع مفعولا **ثانيا** في باب اعلم ان مفعول الثاني في هذا
في الاصل والمبتدأ لا يكون جمل او الثاني ان تقع حاشا عنها العامل وقد مر من المطلق في باب
افعال العلوب ما لا يختص بها على الصحيح فلو ان ابن مفعول بوجه لا يملك فعل غير اعمى
اجتزأ في موضع المفعولين ان تعدى العامل الى اثنين **ثالثا** قوله تعلم اني اخرجت احمض
في موضع مفعول بقره لباران تعدى به كواو لم يتكروا ما بالهم خبره في نطفة زيدا انك طمعا
بالون ايان يوم الدين لانه يقع بقره في نظرته في رسالت عذوكها عطف
من بالاستخفاف عن الوصول في اللفظ الى المفعول في موضع نصب المفعول الثاني في موضع بكت
المحرف في موضع المفعول المسرح ان تعدى الى اعمى نحو عرفت فربما بكت في قولك عرفت
زيدا او منزها راسين ما بكت ما انا ترى ابرق حوتا لان الروية في عذبه بقره تقدم
وراي البقره ورافع الخواص انما يتعدى لواحد بلا عطف الا سمع العطف باسم غير مسمى
زيدا بقره فقبل متعديا اثنين ثانيا في المجهول قبل متعديا لواحد واجملا قال في المسألة في موضع

٧٠٢

او جاد افقا كوكب سميون الصخره تبيها **الادل** اختلف في معرفه زيد من هو قد
 الفاعل ان يكون في موضع المفعول ان لا تعرف على نفسه من علمت وبقاها العجز
 ورد بان النصب لا ينقص في هذا التركيب فيفسد ذهب البرد والاعلم بان فوفد غيرهم
 الا ان الجمله في موضع نصب على ما ذكره بان الجمله ان لا يقع على ذهب البرد وان
 وان ما كنت بان الفاعل وان من ان الجمله بدل من المصوب ثم قال ابن جعفر
 من كل كل على حذف مضاف التقدير عرف نفسه زيدا وادريه ابون هو وخرج الى
 هذا التقدير لكون الجمله بدل من المفعول وقال ابن الفاعل هريرل استمال بلاه فله الى
 تقدير الثاني قال ابن جعفر في المنه قال جاعل من الفاعل اذ اختلفت زيد ابوه قائم
 او ما ابوه قائم فاعلى معلق من الجمله وهو على مفعولها نصب على ان المفعول ثان ولفظ
 في ذلك بعضهم لان الجمله حكمها مثل هذا ان يكون في موضع نصب وان لا يؤثر المانع لفظيا
 وان لم يوجد معنى وذلك كقول زيد ابوه قائم واضطرب كلامه في غير ذلك في
 موضع من الكلف بانه تعلق وقال في موضع آخر في سمرقند التعلق وانما التعلق ان يقع بعد
 ما يستعمله جميعا علمت ابها عمدا لا ترى انه لا يفتقر الى اكمال بعد تقدم اهد المصوب
 بين جى ماله الصدر وغيره ولو كان مطلقا لفرقا كما افرقا في علمت زيدا مطلقا علمت
 ازيد مطلق قال الدمايني فان قلت الذي يخرج من القولين المذكورين قلت كون الفاعل
 مطلقا بريل قوله لا سلب بي اسر ايل كم اتينهم من اية بنينا لا ترى ان سلب الشعر
 يراى بطلب العلم لا المال انما تعدد في الثاني بالبار ولو كان وصول سل الى كم كوصول ظن

٧٠٤

٥٦

في كونه علمت زيدا ابوه مطلق ثم تعدى الى اثنين فتعدت ذلك متع واذ انما علمت زيدا
 بريل عدم وجود البار لم يكن نصب العامل لا المفعول بل لفظ ما فان ذكره مطلقا عن الآخر
 وفيه نظر طرير فانه الحكم على عمل الجمله في التعلق بالنصب جواز ظهوره في التبع
 تقول علمت من زيد وغير ذلك من اموره وعلمت لزيد قائم وعمرا قائم انما نصب خبره
 الجمله المعلقة كما انها لا تفرق بين اثنين بدمه قول كثير وما كنت ادرى قبل غزو
 بالكنى ولا موجهات الطلب صرت قلت برود نصب موجهات بكسر عطاء
 على عمل قوله بالكنى قال ابن جعفر ما رايته بخط الامام بهاء الدين التماسي قلت مرة قول
 القياس جواز العطف على عمل الجمله المعلقة فيها بالنصب ثم رايته مرفوضا انه من قريش
 عليه ابن مالك ولا وجه الموقوف فيه مع قوله ان المعلق على العمل انما هو وانما الحاس
 المذكور هو ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن التماسي الجليلي المشهور صاحب ابن مالك
 واخذ عنه جماعة من المشايخ منهم ابو جرحان وابن بنان وغيرهما الى ابع انما لفظك
 عمل الجمله المعلق فيها على مرفوضا في معنى الجمله كما ترى من كون علمت من زيد وغير ذلك فله اموره
 ولا يقول علمت ازيدا قائم وعمرا لان المطلوب جزء الافعال انما هو جرحان الجمله فان
 كان في الكلام مرفوضا يؤدي معنى الجمله مع ان تعلق به والافعال قاله في التهجيم والتدوين
 الجمله الواضحة مضمون **العامل** فكله حكمها من الاعراب الرفع ويخص ذلك **باب**
القول لان الجمله انما تقع نائبة او ادرى بها لفظيا كما سبقت وهو غير مرفوض الا
 في باب القول على انما زيد عالم فعمل الرفع على انها نائبة عن العامل في

٧٠٥

جاء ذلك من الجمل الخامس

وشرع العمل بالبن بابت اذا نفا قد قيل بزبطن فتوضع الجوزة في كونه عسرة لقول مقدر
 قال قد قيل قبل عدو زيد بظن في مخرجها لم يجر زيد بظن قيل لا يفسر لفظا على امره ويرا يتقدم
 على فعله انهم وكذا قال ابو بقا في قوله قد واذا قيل لهم لا تفسدوا ولا تعبدوا قالوا فماذا نعمل
 وهو القول والعمران كالمجمل بعد تفسيره والتقدير واذا قيل لهم قولوا لا تعبدوا وانتم ويزعم ان
 مصغوران ذلك قول البصريين والعمارة بذكره المصنف من ان البصر كالمجمل عنهما لا يفتى
 قبل حذف الفاعل من صيغة كيف انقلب خبره والمفعول به متعين للمناسبة فان قلت
 ليس العيج ان الفاعل نائبه لا يقعان بمجرى كيف صح وقوع نائب الفاعل مع خبر قلت الجوزة
 بين في حكم المفرد لان المراد بها المفعول به من ساءنا وهذا يقع بانه كونه حال ولا قوة الا بالتركيز
 من كوز الجوزة في مثل زعموا مطية الكذب والمجمل في الكذب مطلق الصبر بزيادة المفظه ساءنا وكل
 اسم مفرد نائب الفاعل في الحقيقة مفردة وكذا المبدأ في المثلين المذكورين بتبيين
 ما ذكره المصنف من انهما من اليه بباب القول لما تروى المشهور وقيل يقع ايضا في الجملة المقرونة
 بمسئول نحو علم انهم زيد وقيل في الجملة المقرونة بمسئول نحو علم انهم زيد وقيل في الجملة المقرونة
 وما زيد جواز في المسئلة مثل قول الاعداء المفسدات عليه الا كثر وهو المشهور كما ذكرنا في غير
 الجوزة مطلقا نحو عجبني قام زيد وهو قولهم عجبني وادعيت بقوله او ما را عجبني لا يسير شرطه
 الثالث الفصل وهو ان كان الفعل على وجه يتعلق عن العمل نحو ظهر لي قام زيد صح والافتقار
 وهو قول الفراء وجاز من الكوفيين في نسبه الاما يسير به وحملوا عليه ثم بدأ لهم من بعد ما راد الا ان
 السجدة وسواها يعبرون بزيد وبن قولين فزاد في الجملة الترتيب في الجملة الواقعة في حاله

وضع الاكثر من ذلك كله واولوا ما دردمان يوهنوا في ليس له في الصاران وفي جازع الجوزة المقوم
 او غير السجدة المقوم من الفعل وقال الهمزة انما اعدت الكوفيين ولا غيرهم يبايعون ان
 خصائص الاسم كونه سندا للجملة ما ذكره من جواز وقوع الفاعل على جملة ان من المصنف المقوم
 من الجوزة هو الفاعل على المسند اليه في غير ما ذكره من جواز وقوع الفاعل على جملة ان من المصنف المقوم
 فهو كما يقول الكل في خوفت عين قام زيد بمرزبان الجملة وقتت عفا اليها مع ان الاضحية
 من خصائص الاسم كالاسم واليكن الجملة من المؤدلة عند من عندهم بمولد او غير من قيام زيد ولا
 في هذا لانه وجد شرطه في الاف في وفي باب التسوية في سواها في وقتت ام فقدت ان في وقتت
 في وقتت ام فقدت ان في وقتت ام فقدت ان في وقتت ام فقدت ان في وقتت ام فقدت ان في وقتت ام
 بقوله انما عفا مثل الجوزة المقوم زيد بمرزبان الجملة في وقتت ام فقدت ان في وقتت ام فقدت ان في وقتت ام
 الجملة المضاف اليها وقتت ام فقدت ان في وقتت ام فقدت ان في وقتت ام فقدت ان في وقتت ام
 الجملة الترتيب على امره العرب ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقة ولا يكون في معنى المفرد
 بل في معنى موقوفة والمضاف اليه لا يكون جملة حقيقة وكيف وهو لا يكون الا اسما او ما هو
 تدوير الاسم قال ابن ابي عمير لان المضاف اليه المفعول مذكور عليه لا ينسب اليه الا ان
 غلام زيد في غير زيد غلام او ما كنت غلام هذا كما مر فان قلت هي من قام زيد في معنى
 فت هي من قام زيد فلم تفسد في الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة انتهى في الشرح لا يتم
 المراد من الجملة الترتيب على امره العرب لا يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك وما
 ادى الى ضرورة ليس يعجبني نفع جملة المضاف اليها بعد ظرف وان مضافا اليها

سواء كانت بنية او صفة منصوبة على الظرف المسمى قوله تعالى السلام على من اتبع الهدى
 ولدت في عمل قريبا في يوم الياء وكذا قوله تعالى يوم ترفع السماء وقابن وانزلنا من السماء
 يا تبهم العذاب وكذا قوله تعالى ما ذكرنا الا انتم قليل فجاءتم فليل في عمل قريبا في
 اذ اليها وشملها اذا عند الجمهور كقوله تعالى فما اذا جاء نصر الله والذين آمنوا قال سيؤمنوا
 بما نزلنا من عند ربهم وسيد الكلام على ذلك في صفة المفردات ان شئت الله
 والاصل في المضاف من اسماء الزمان الى الجملة اذ اذا في المضاف اليها في الجملة الا اذا
 سواء ما في الابهام او قاربها في بعض احوالها في ذلك لا يخفى بل هو كقولك
 وعده وزمان وما يتحقق بوجوده دون وجهه كقوله تعالى وساء وعداه وفيه ثلثون
 الزمان محذورا بالتبعية كقوله تعالى وليلتين لم تجزاهن في هذا فالان ليس لعدم السماع
 فلو كان غير مسمى ودل على استخفافه من العدد استخفافا اوليا كما سيجي وشهدوا
 وجمع فقد نص المضاف على جواز الاضافة في بعض غيرهم على المنع والجمع غير محذور
 ايضا في قال ما ارمان قومي بل جماعة كالذم ما منع الراهلة ان يحمل جملا
 وقال الاخر ما لي الى انا والحقوي ويقود في ن تقع احدى المضاف اليها بعد
 من اسماء المكان زلفا اليها ويجوز ان يكون حيث جلس زيد وحيث جلس زيد
 جالس فلان انما الى الجملة من ظرف المكان ما وقد مر وجه ذلك في باب الاضافة
 في جميع الابدان الاستعمال الاكثر ايضا فيما الى احدى الضميمة ومن ثم خرج التفسير
 نحو حيث جلس زيد اراه تمسك وايضا في الى احدى سوى ما ذكرته افر

احدها اية يخفى عاتقها في تضاف جزاء الى احدى الضميمة المتصرف فيها مجردا لقوله
 الكسبي في الاسئلة في احوال ما وكيف تخيب تحت ربة مدرع وقوله يا ايها الذين
 آمنوا لا تأكلوا اموالكم فيما بينكم باسباب مختلفة بل اوفوا بالعقود المصدق
 عند ابن عجي وبن مالك في قوله ما الا من مبلغ عني بما ابار به ما يكون الطعام ما
 والى فيه في قوله ما الكسبي الى قومي السلام رسلا ما بانه كما نواصفا ولا غلا ما بانه
 يسوي وزعم ابن عجي انها تضاف الى المفرد نحو ان ملكه ان يا نعيم ان بوت وان كريمة
 بعد ما في تقدير ما المصدرية كما نرى ان الاضافة الى الجملة انما هي من كون في الظروف ما يشبهها
 بوجودها في بعدة من الظروف وانما قد مر دون ان السووية التقدير لان الفعل لم يرفع في
 وقت ما ولا لا يخفى المستقبل ورد ابن مالك عليه بقوله ما بانه كما نواصفا ولا غلا ما قال
 لان تقدير ما المصدرية قبل ان في تمنع والذم نرى انها تضاف الى المفرد وير ذلك بان الاية
 بعض العلامت بهن للوقت لان الوقت حادث صادر على ما لادث افر كقولك انك تطوع
 اليوم فضا رطوبتها في الايام وعلمت من ثم عولت مما علمت اسماء الاوقات في جواز الاضافة
 الاية وما استرطاط الضميمة وتصرف الفعل وكونه مثبتا او منفي بما فهم على السماع
 الثاني زوني قوله اذهب بزرسلم والى في ذلك ظرفية ووجه حذفه من المضاف
 ثم قال الاكثر من من من جبرنا الموصوف كذا اذهب في وقت من حضر سلة اذ في وقت
 في ملاحظة الاسم وقيل انها موصولة بمعنى الذي على لغة طر وعبت على انه يفهم فالموصوف
 مرفوعة واخذت على فعل لها والاصل ان جبر في الوقت الذي نزل فيه ثم اضع فيه فذوق كما

ايه بنى علامة

هذا رسم حذف الغير فان ذوق اللمعة قال المراد في شرح التوسيل والى قوله ان كان حجب
 ابن الطراوة قال ابن هشام ويقصد ان استعماله في قوله لم يفسد لفظه ولم يفسد
 هذا الاستعمال لهم وان الغالب في التوسيل ان لم يفسد هذا الاعراب وان حذف
 العلة المجرورة والموصول بحرف متداخلة شرطه بان لا يفسد لفظه ولم يفسد لفظه
 والتعلق هنا مختلف فان هذا اللمعة لم يذكره وقت انه قد كان لا يفسد ما كان كذا
 مفسداً ويختلف في ما اذهب رسمه المتطلب فقال اذهب رسمه من غير ان يفسد لفظه
 تسليماً واذهب رسمه تسليماً واذهب رسمه تسليماً **الثالث** والابح لادن ودرست
 فانها ايضا فان جاز اللمعة الغيبة التي فيها تصرف ويشترط كونها متبناة مع ابقاء
 كقولها ما زلت لادن سالتونا وانا فلكم ما فلكم لفظها جميعاً وقوله خيرا فخرنا
 افعى لادن من الرضات المذكورة عموماً وقد تصدق لادن الى اللمعة الاسمية ايضا
 كقولها ما زلت لادن انت يا فاعل ابن مالك في شرح التوسيل وانما هو في ذلك
 ايرام لادن فانها متداخلة في زمانها واما في زمانها فاذالت في زمانها فخرها مجرور
 اسما به ليس يمدح واما في زمانها فاذالت في زمانها فخرها مجرور
 اللمعة متداخلة في زمانها واما في زمانها فاذالت في زمانها فخرها مجرور
 في مثل قولك انظر في راس الفيل نظري في راسه انما فعل في راسه في راسه
 اللمعة متداخلة في زمانها واما في زمانها فاذالت في زمانها فخرها مجرور
 في زمانها واما في زمانها فاذالت في زمانها فخرها مجرور
 في زمانها واما في زمانها فاذالت في زمانها فخرها مجرور

٧١٠

قوله

قوله في قرن ولا في رسمه والخاص في السادس قول ذوق اللمعة قول بالوجه ان يفسد منها ما
 سدى من الكحول والشبابة وان قوله واجبت فاعل كيف انت لعلها ما تحللت ولفي
 عواد **تبيينه ان الاول** يشترط في اللمعة المضاف اليها جزمها فان كانت اللمعة اسمية وحده
 في التوسيل بقدر اسمها على ما كان عليه من زمانها او لقبه بقول جئت يوم الاحد ولا يرد ويرى
 يوم الاحد ولا يرد في قولها انما في يوم الاحد الى الاسم بعد لا وان صدرت جزمها في العاليتين كليس
 لم يختلف حكمها **١** ولكن لا يفسد يوم الاحد في قوله يا فاعل في قوله من سواد بن فارس **الثاني**
 لا يخفى ان اللمعة المضاف اليها لا تدرى ان ابن مالك كل مضاف الى مفعول لا فاعل
 مصدر من معنى ما ومن اجل ذلك لا يعود منها في اللمعة المضاف اليها كما لا يعود في المصدر في كسح
 ذلك عندنا في الكول ما مضى سنة لهام ولدت فربما وعينه بعد ذلك ونحن ما
 المعروف اذا كان في اللمعة جزمها من اللمعة المضاف اليها في جعلت مفعول كقولهم وانا فاعل
 تصحون في **الثالث** يجب ان يفسد لفظ اللمعة في قوله في باب اللمعة في قوله في قوله
 يجوز الاعراب في اللمعة المضاف اليها وان كان في زمانها فان كان ما قبلها متبناة في زمانها
 وان كان مضافاً اليها او جعلت اللمعة المضاف اليها في اللمعة المضاف اليها في اللمعة المضاف اليها
 ستر في اللمعة الخامسة من اجل ان اللمعة المضاف اليها في اللمعة المضاف اليها في اللمعة المضاف اليها
 وهو ان وانما هما في قوله من غير اللمعة المضاف اليها في اللمعة المضاف اليها في اللمعة المضاف اليها
 انما في زمانها مفعولها في اللمعة المضاف اليها في اللمعة المضاف اليها في اللمعة المضاف اليها
 اللمعة المضاف اليها في اللمعة المضاف اليها في اللمعة المضاف اليها في اللمعة المضاف اليها

٧١١

نحو قوله من يصل الله فلاهاك ^{في} يومه فبذلك ما دى لم يشرعوا سبوا وغيره في كل يوم
 بشرط ما زعم دون من ولهذا فرى بجزم يدر عطف على عمل الجهد والفاء المقدره كما ذكره في قوله
 من يفعل الحسنات يزين الله له ما والمفرد به بازا نحو قوله فان يقسم ^{بشيء} بما قبله
 اليوم اذ هم يقنطون ^{في} يقنطون في كل يوم لو فرضوا جوابا بشرط ما زعم دون
 انا اذا صدرت بحذف يقره في كل يوم لفظا نحو قوله ان نعم اقم ^{الذي} نحو قوله ان
 تمت فالحج فيه مكموم به للفعل وحده لا للجهل به سرا وكذا القول في الشرط
 لتبينه الاول قال الذي يشرع المنزلة لظهوره ان قوله لا عمل لها من الاعراب
 سلفا سواء اقترنت بالفاء او لم تقترن وسواء كانت جوابا بشرط ما زعم او جوابا بشرط ما زعم
 لان الجهد انما يكون ذات عمل من الاعراب اذ وقع وقوع المؤنث معها وانجرا لا يغير الاعراب ولا يفتح
 ووقوعه مفردا اصح فمرد ان حرف الشرط لا يعمل الا على جملتين والاعراب السببية والشرطية
 فيكون مضمون اولها سببا في وقوع مضمون الثاني في اذ في الاعراب بها او يكون مضمون الثاني لازما
 لمضمون الاول كما في افعال بعضهم وكان الداع الى جعل هذا الجواب في اذ كانت عمل جردا لفظ
 كما في قوله يا يقضيه اذ الشرط انما لفظ او جمل او جواب ان في قوله انما يصح في قوله يا يقضيه
 في قوله يا يقضيه لا يجب اللفظ وهو ظاهر ولا يجب اللفظ انما لفظ او جمل او جواب ان في قوله انما يصح في قوله يا يقضيه
 انهم في اول الجزم يدرهم وكذا بقوله يشرع المنزلة في قوله انما يصح في قوله يا يقضيه
 ولا كما في ذلك مع ان كان تخصيص الاعراب بجزم نحو قوله انما يصح في قوله يا يقضيه
 اذ انما في قوله يا يقضيه هذا السبب من لفظة كما هم في اول ما ورد في ذلك بالاعراب

الثاني

الثاني صحيح كما لم يصرح في الجملة في جواب الشرط انما زعم مكموم به لجميع الفاعل ما بعد ما وصرح ان جزم
 في الفاعل انما زعم لجميع لكن وقع له عند الكلام على هذه الجملة ان الجزم مكموم به لما بعد الفاعل وتعبير الفاعل
 به لا يوجب ان الجزم لا يكل في هذا الموضع وكيف وبه الفاعل ما بعد ما وصرح ان الجزم مكموم به لما بعد ما انما الذي
 ذكره في جميعه بما يتجمل على ما فيه وذلك لان الفاعل ما بعد ما ولو وقع موقعا اتم صدى بصرح في
 تجمل في الجميع به في كل يوم بهذا الاعتبار وهو مستتر في ان المصارع المجروم لم يقع بعده وقوع الفاعل
 وما بعد ما وانه الواقع بجميعه الترتيب هو صدى ما ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر في الاعراب غير
 ما تظن فيه العجبة للزم الحكم على كبرية العمل الترتيب في الاعراب بتنازل عمل انظر الى هذا المعنى
 الا ترى ان الواجب انما بشرط جزم لا يكل لها بالاجماع مثل اذ فام زيد فهو مكموم في انما يمكن
 ان تصد بصرح مرفوع فتقول اذ فام زيد كما مر في الاعراب تقدم للزم كون هذه الجملة ذات
 عمل وهو جمل في ذلك نفس انتم وقال الشاعر اذ كان المراد بالمفرد ما يظهر في الاعراب الذي
 يقضيه العامل بالبن في قوله يا يقضيه بالجملة لم يرد عليه في هذا الذي ارد به الجملة السابعة
 من الجهد الترتيب في الاعراب الجملة السابعة المفرد ومحلها من الاعراب بحسب
 بحسب ترتيبها ووقوعها ان اذ منصوبا او مجرورا او مجرورا بغيره بجمهور نوعا ان امدت المنوع
 ودره على رفعه نحو قوله في كل يوم لا يسع في قوله لا يسع في قوله يا يقضيه
 في عمل رفعه انما نصت ليوم وفي عمل نصبه نحو قوله في كل يوم لا يسع في قوله يا يقضيه
 فيه الى الله في قوله يا يقضيه في عمل نصبه انما نصت ليوم وفي عمل رفعه نحو قوله يا يقضيه
 لا يرب في قوله يا يقضيه في عمل رفعه انما نصت ليوم بقرينة قوله يا يقضيه

انهم والجملة المنسوبة اليه كسواء معهم انهم الازا اذا اوجب سوا اجزا واندرتهم تبارك وتوسع
 بالمعبر بغير ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع على قدر تسمع فانما مقام السماع كان المحقق
 في قوله يوم نسبحك ان نحو انهم في توبيل المصدر وان لم يكن معهما حرف ساكت واداء
 الدية بغير شدة ودر الشرح مثلا لال اوسع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة مطلقا
 كما يقول الجمهور اوسع القول بان ذلك يكون في السنة قليلا ان كانت فعلية مصدرية مفعول
 كما يقول الاخفش ان ما كانت في هذه الصيغة يذم كانه يكون ذات عمل من الاعراب لو كان
 موقع المفعول وورده الفعول الشمر بنا لا سلم ان كل جملة واقعة موقع المفعول لها عمل من الاعراب وانما
 ذلك للواقعة موقع المفعول بطريق الاصل والواقع بعد الالموصول ليس المفعول بطريق الاصل
 لانهم قالوا ان ملام ال فعل في صور الاسم ولذا العمل بمنزلة المفعول وانما ذلك للمواقع
 موقع المفعول الذي له عمل المفعول الذي هو مصدره بل لا عمل له والاعراب الذي في طريق العمل
 كما في الابقع غير وقد القرب لك بعض الالاسين فقال ما جيتكم تجزوا اسمان ما
 واول اعرابه في الثانية وذاك في غير كل حال ما جيتكم تجزوا اسمان ما في هيئته الظاهر
 والجمهور على ان الاسم المرفوع هو المولات اسم مرفوع باسم المرفوع والاسم المكون في
 صورة حرف التعريف وانظر اجوابه في ذلك فهو اسم في صورة الحرف ومصدره في صورة
 الاسم **تهر هذا تفصيل** احسن الجمل التي لا عمل لها من الاعراب **الجملة الاولى** تملأ
 محل من الاعراب **الجملة الثانية** الفعول والاول وضع لان التبدية
 تطلق الفاعل على المصدر والتبدية ولو كان لها عمل محي الارجح المستفاد من قول

فقد تاملت كانه في صورة
 الحرف فيقول الاعراب الى معنى
 بطريق العاربية

احدها

احدها المنفوخ بها الكلام **الجملة الثانية** احكام لفظا ونسبة كقولك ابتداء زيد قائم
 وقام زيد ونسبة الجملة المنفوخ بها السور ونسبة اللفظا كوراك جاب زيدا في الثانية المنقطعة
 عما قبلها **الجملة الثالثة** قطع تعلقها بما قبلها لفظا او معنى فالاول محي قوله تعالى فلا
 يتخذهن قلوبهم ان القرعة لله **جميعا مختلفا** جملة ان القرعة لرب جميعا استنفذ
 منقطعة عما قبلها لا عمل لها من الاعراب ليست ملكية بالقول لفظا ومعنى اذ لو قالوا ان القرعة
 لرب جميعا لم يتخذوا وانما الملك بالقول محذوف تقديره انه محذوف او مستوعا وكذا ذلك شيئا
 قوله نعم فلا يتخذهن قلوبهم ان القرعة لله بالسرور وما يملكون وفي حال الفاعل الذي ان
 الوقف على قولهم في الايتين واجب والعراب ان ليس في جميع العوان وقف وجوبا
 نعم ان وصل وقصد به ذلك كتر لفظ المنفوخ ثم كذلك اي كالمذكور في الجملة المنقطعة
جملة العامل الملقى المشاخر نوربند قائم اظن اما جملة العامل الملقى التي مطر نوربند
 اظن قائم فجلس الامل لها من الاعراب ايضا لانها جملة مفعول لا منقطعة والثانية محي
 الرقعة تعلقها عما قبلها من قوله تعالى اولم ير ا كيف يبدى الله الكفلى ثم يعيده فجلس ثم يبدى
 منقطعة عما قبلها من لان الرابطة المعنوية فيفقود اذ عادة الكفلى لم تقع بعد فقره وادبرتها
 مع ان الرابطة اللفظية موجودة وهو حرف العطف **تبيين الاول** يخبر اليانين
 الاستيف بما كان جوابا عن سوال عدده قوله تعالى هل انك حديث ضيف لهم
 الكريهين اذ فعلوا عبدا فقال واسلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب لسؤال عدده
 تقديره فاذا قال لهم ولهم ا فصلت عن الاول فلم تطف عليها وفي قوله سلام قوم محزون

اسم بواضع النجوم واداءه لقراءان كرم بحجبه وانما الغيب لم يعلمون غظيم تسمي ويقع ايضا بين الشوط
 واداءه كقولهم فان لم تفعلوا وان تفعلوا فانفوا الن رويين المجرور وجاره اسمها كان كقولهم فان
 والربيه او حرفا كقولهم ستم بوالله الف درهم بين الحرفين وهو قوله كقولهم ما لبث وحصل
 يتقع شيا لبث ما لبث شيا بفتح شين ستم بوالله الف درهم بين الحرفين وهو قوله كقولهم ما لبث وحصل
 انا في جهات سئل ما قوله ما وادري وسوف افك ادري ما اقوم الى حسن ام ف وما
 وقوله افل قد والادوات عشوة وقوله فتا وايد وهما زالت غزيره ما توفقت
 في الاول بين الحرفين وتوكيده وفي الثاني بين الحرفين والسنج والمولود وفي الثالث بين حرفي
 التفسير والفضل وفي الرابع بين قد والفعال وفي الخامس بين الحرفين ونفيه وكل ذلك يشبه قولنا
 بين الحرفين وهو قوله **تسبها ان الاول** يجوز لا قرأه من بكره من جملته فانما الفاسد كقولهم
 قالت رب ان وضعت اشي وادع علمها وضعت وليس المذكور الا اشي واني سئمتها مريم
 فاعلمه الا سئمتها مريم ما وضعت بكان الن والفعال وهو ليس المذكور الا اشي مرفوضان
 بين التبيين المصدرتين **باني الثاني** كذا ما شبه المرفوض بالابنة وبغيرها منها امرها هدا
 ان يجوز اقراءها بلغة كقولها ما وادع علمها المرفوض ان سوف ياتي كل قدرها اليه
 ان يجوز كونها طلبة كقولها ما ان التمامين وطمعها ما قد اوجبت كقولهم الى ترجمان لا المالك
 ان يجوز تصديرا بديل استقبال كل من فعلوا وجرى التفسير في وسوف افعال
 ادري الرابع ان يجوز اقراءها بالواضع تصديرا بالمضارع المثبت كقولهم ليس يا حادك
 غيرا وحسن ما اوجدت من افعلا ما افعالها بانه في افعال من يطره انزود ما

قوله افعلا في اخباره ان قوله افعلا روي بالرفع والقاب **الثالث** لبيان بين في الاقراص ^{مستطفا}
 ثم لفظه لا صطلح الخويين وانما حشر بسبب من مفعولها كقولهم في ونحن المسلمون نوزان كينحس حالهم
 فاعل الخبر اذ من مفعولها تستأله على غيرهما وان كينحس مفعولها فاعلها وان كينحس مفعولها فاعلها وان كينحس مفعولها فاعلها
 انه كمنصون التوحيد وروى عليه من ذلك من يعرف هذا العلم كما بهيمان نوحا من سنة لا اعرف
 الا ما يقوله الخويين وهو الاقراص بين تسببين متطابقين قاله المنه **الثالث** من اجل الترتيب
 على الخويين **المفسر** والتفسير **وهي** كما قال ابن هشام في المنه **الفصل الثاني**
 لطيفة ما تليها قال قررت بالفضل عن الجهد المفسر لغيره ان فانها كانته لطيفة المنه
 المراد به ولها موضع بالجمع لانها جزء من الامل او من الامل ومن الجهد المفسر في ذاب الاستعمال فقدر قيل
 انها تكون ذات كل ما سببه وفيه القيد لعمومه ولا بد من ان يقرأ في الامل من هذا النوع غير
 ما يقع لصدقه في الجهد كما لانه فقلت اررت الى زينة الخويين وهو ما في الامل ان الامل ان انا
 فضلا كانته لطيفة ما تليها من الخويين من ان لا يكون لها عمل من الاعراب وهو ما لم يجرى في
 باب الاستعمال لا يخرج بعد الفضل في مثل قولنا قام زيد عمرا يقره لانها من غير الامل
 فضلا واجاب التفسير ان المراد بالفضل الجهد المفسر لا عملها من الاعراب وفي نظر يكون قدره
 كانته لطيفة ما تليها فصل اخرج بر ما عدا هذه الجهد من اجل الترتيب وضع لها فان قلت هذا الموصول
 كانته موصولة للموصول قلت نعم لكنها لا تخرج حقيقة من تفسير الامل من قوله وهذا يظهر ان
 تركت المعنى لفظا كقوله من كينحس كينحس الامل او ذكره كاهل ابن هشام وغيره على قوله
 ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم مخلوقا **س** ثم قال من فيكون قال في ذلك فقله

فله من زاب هو مفرقة لما لا يشبهه بدم ارفع ادم من زاب ولا يمكن ثم اب ولا يمكن ذلك
 حال عيب فان قلت كيف يشبهه وقد وجد هو لغير اب ووجد آدم لغير اب ولم قلت هو مثل
 في هذه الطرفين فلما يتبع اخفا صمدونه بالظرف الا في من يشبهه به ان الملائكة من كثرة في بعض
 الاوصاف ولا يشبهه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وحقاني ذلك نظيران
 ولان الوجود من غير اب وادم اغرب واقرب للعادة من الوجود من غير اب فبشيء الغريب بالاقرب
 ليكون اقطع للقيم وحسب مادته شبيهة اذا نظر فيما هو اغرب مما استند به عن بعض اللطفا
 انه اسر بالدم فقال لهم لم تجدون عيسى قالوا لا انه اب له قال فادم اولاد ابوين له قالوا
 كان كغير المودة قال فترقب اولي الالعاب اربعة نفر وغر وقيل احيانا ثمانية الالف فقالوا كان
 يسرى الكه والبرص قال فترقب اولاد لزوج وافوق ثم قام سائلا انتم كل من ذلك ف وما وقع
 الابرص ثم في المنع من ان خلقه وما بعدة تفسير لشل ادم لا باق رما يوطيه ظا يرفظ العجز من كونه
 قدر عبد اضطر من ان يكون بل باق المنع ان من عيسى ان ادم في الخروج عن مستر العادة
 وهو التوكيد بين الابوين ليس كما يشترط خلقه وما بعدة تفسير لشل ادم قطعا باق رما يوطيه ظا
 اللفظ باق المنع المذكور والظا هو ان ارا فعل كما ان الغرض من ان يرفق المقصود من كاري
 فان الغرض من ان يحصل الحكمة من قوله لولا ان لم يكن في الجنة من يمشي الى ان يوق وهو لولا ان لم يكن في الجنة
 الحكمة ليس هو ما يوطيه ظا يرفظها من ان يوق من يمشي من ثم كونه فان يوق ليس من يمشي
 ادم وعيسى عنهما السلام وانما وجد لولا ان لم يكن في الجنة من يمشي من يمشي من يمشي من يمشي من يمشي من يمشي
 قدر من شرب منها فالاصح انه لا محل لها

بالعسرة لعل ادم لا يخلو وقيل والحق اهل ابي السدي بن فتح الشين المجدية ويكون الاو وكلمة الموحدة
 فيكون المشاة فبشيء ولعله ان يكون الكذا فبشيء ان فكان الا انه حيد بها النسبة فقال ابي عثمان
 من عن المراد بالمشوة من ابي السدي انه وهو في الشهور من الاسن ثم قال ووجه النسبة الى
 الشوبان وهو من اهل الاسن ابيض الشوق ان يحملة المفسرة **عجب ما قصه** فان كان
 كل من الاعراب كذلك هو والافانة اجمدة كوزيد اضرب لاهل اهل المذمومة المفسرة في
 يكون المفسرة لانه كذلك وهو في كل من يخطفه بقدره وكوزيد كجزء من كل عجب كجزء
 عمل رفعه ان المذموم في الابن جيران وفي المسالك جزئيا وكما ان عمل رفعه كذلك
 مفسرة وللهذا يظهر الرفع اذا قلت زيد كجزء من قوله الش ع ما فمن نحن فوزيدية وهو
 ان يظهر كجزء من فاك بن عزم وكان حجة المفسرة عنه عطف بيان او بدل ولم يثبت
 كيجور وقوع اليان والبدل حجة وجدة الاستنساخ ليست من اجل الترتيب في الاصطلاح
 وان حصل بانفسه انه من الهمم وبذا الذرف الشوبان هو التمام وعند يكون العجز
 عطف بيان او بدل **بالنفس** المفسرة ثم انتم مجردة من حرف التفسير كلابه ومقرونة
 في قوله ما ويرى مني بالظرف امر استندب ما ومقرونة بان خوفنا وفيه البران
 اصنع الفلك وتوكلت اليان افضل ان لم يقدر الابل ان فان قدرتها كان ان
 مصدرية لا تفسيرية كالحجة الى العبد من اجل الترتيب لاهل الاعراب حجة صلة **الموصول**
 اسميا كان او جوفيا قال اول كوجار الذرف ادم اوجه فبشيء ادم ابو العمل لاهل لاهل المذمومة
 والموصول وحده لعل يحسب بالتحفة الى مبرئيل فهو من الاعراب نفس الموصول في

ليتم اتم في العار ولا كن اتم عندك وادبر يا هم افضل وفي الترتيل برنا ان الذين انقضا وقرى
 لترغن ان كل شئ اتم شئ بالصب ادى لا قسم على اتم افضل بالبرودة واللب
 لان المل للموصول وصدته مما كان المل للموصول كخبره مع صدته وقرن الاول ان الاسم مستقل
 بالمل والكون مستقل والى لا يوجب ما قامت ابرزنا ملك في يد القسما للموصول صدته
 في موضع كذا لان الموصول حرف في اعراب اللفظ والاعمال وكذا قلت وصدته المل للموصول
 وانما صفة **ويشترط كونها** اي حلا هذه الموصول **خبرية** لان الموصول وضع مولا الى وصف
 المعارف بل كل كوجا الذي في اوجه ومن شرط ايجاد النسوت بيان كون خبرها وانما يجب
 وجوب ذلك الوصل كجمله الامور التي في الذم اضرها ولا تقرب زير ووجهه الما زير كجمله الذي اذا كان
 بلفظ الخبر كذا الذي زير في قوله اوصيان وتقدر خبر كجمله افضله بل اول في خبره صفة
 الخبر وجوزة حيث كجمله صدته بيت المل عس كذا الذي استا وعلما نطلق زيد والذم عس ان
 يخرج زيد قال ما واذا رام نظره قبل التماس وان شطت فواغ ازور ما ويا وادخره عا
 اضر العول اقول لقا او الصلة ازور ما وضر لعل خبر واحد اعراض انا حلا النجم فان
 قلت انها انتم بصل بها او خبرية بقولان يجوز وعلية ابن حروف كوجا في الذم اوجه
 والسبع وان النجم انما يجوز من حيث السبب الصلة تكون موصوفة في والصح حواره كجمله القوم نحو
 جاء الذم قسم بالاعداد م ابوه وكجمله الشرط مع خبره كما كجملتها كوجا الذي ان قام م موقوم
 ابوه وضع قوم المستبين للواء اعدا كجملتها في خبر خبر عا على الموصول واجب انها صدته
 خبر لاه واحد واحدة بدل ان كل واحدة منها لا يفيد الا خبرها بالاغوى فاكثر بغير واحد كجملتها

نابجوا

كجمله واحدة في الصح ايضا جواز كجمله صدر ما كان بدل لا انها غيرت كجملتها في صحه وادرجت
 الموصول من كذا الذي ان قام م ابوه نطلق في قبل لا اجتماع الشرطين والشئ لا يكون م نفسه زير
 بان الشئ في قوله اول كجمله قد لا في المعج **تقيس** اطلاق اتم خبرية كجمله الصلة مما من قبل قيل
 الشئ باعتبار ما كان عليه لفظها الان عن انا فاده وكذا الكلام في كجملتها الخبرية او خبرية في اللزوم او صفة للكثرة
 او ما لا فانها حملت على اعرابها بما في الطلب في كجملتها خبرية مما من كجملتها موصوفة بالذات فاذا
 قلت زيد ابوه نطلق ان القصبة الال ثابت انطلاق الاب لزيد الال ثابت انطلق في الال
 موصوفة بما ليس كجمله كما وادخل خبرها في كجملتها خبرية في كجملتها خبرية في كجملتها خبرية
 فقلت انها في الصلة كجمله المطلوب للموصول اللهم ما كان يعرف قبل ذكر الموصول من الصلة كجملتها
 الصلة لا مقام النهي وانما هي محسن اباها ما علمت كذا الذي ان قام م ابوه والمهمه كجملتها خبرية في كجملتها خبرية
 ولم يعتبر ان ملك في الشرط في كجملتها خبرية في كجملتها خبرية في كجملتها خبرية في كجملتها خبرية
 موقوفة وذلك خبر لان الموصول قد يراود موقوفة ويكون صدته موقوفة كقوله نعم واذا نقول
 قد راودنا موقوفة قد يراود بجهنم موقوفة كقوله نعم كمل الذي ينسب بالابن ادا وادخره
 تعظيم الموصول فيهم صدته كقوله ما قبل الذي لا في كجملتها خبرية في كجملتها خبرية في كجملتها خبرية
مطابق للموصول في الافراد والتكثير ووجهها كذا الذي ان قام م ابوه والذم ان اللسان
 قام ابوهما والذين قام ابوهم والذم في قام ابوهن وبسبب هذا الصلة موقوفة ولا استحال في مطابقة
 للموصول لفظا ومعنى ان مل في لفظ الموصول موقوفة كالمشقة المذكورة فان خالفت لفظ موقوفة
 بان كان موقوفة اللفظ موقوفة وادبر خبره في ذلك كجملتها جاز في الال كجملتها خبرية في كجملتها خبرية

وهو الذي يسمون بالبت وهو دونه كونه يسمون بالبت وهو الذي يسمون
وهو دونه كونه يسمون بالبت وهو دونه كونه يسمون بالبت وهو الذي يسمون
من سلكه او من سلكه من سلكه من سلكه من سلكه من سلكه من سلكه من سلكه
وان من السوا من سلكه من سلكه من سلكه من سلكه من سلكه من سلكه من سلكه
او يسمونه من سلكه من سلكه من سلكه من سلكه من سلكه من سلكه من سلكه
فقلت ان الذي فعلت انت الذي فعلت انت الذي فعلت انت الذي فعلت انت الذي فعلت
صيره وقال الاخر ان الرجل القرب الذي نزل في قوله ما وانت الذي فعلت كل صيره
الى وانما تشبهت باللفظ ما وقال وانت الذي نزل في قوله ما وانت الذي نزل في قوله
انت ادم الذي نزل في قوله ما وانت الذي نزل في قوله ما وانت الذي نزل في قوله
كذا وانما نزلت لان الجحيم والجحيم من واحد لكل ما عت الجحيم والجحيم من واحد لكل ما عت
والنور منهما وجعلها واحدا فيما عت ذلك الجحيم لان اول جحيم الصواب الاول قال وراي
ما بنا ذو ذات الطية واللاف ما قام ما جاز فيهم في جميع الموصولات قال وهو دونه
فان في الجحيم من تقدم الجحيم من الجحيم من الجحيم من الجحيم من الجحيم من الجحيم من الجحيم
فيل تمام الكلام ممنوع وانما ذلك في جميع الموصولات وان قصد تشبيهه بالجحيم فينت الجحيم
كوانا في السماء الذي نزل من السماء وانت السماء الذي نزل من السماء الذي نزل من السماء
وذلك لان المنع على تقديره من الجحيم من الجحيم من الجحيم من الجحيم من الجحيم من الجحيم
في السورة من الضرورة وما قولان واجبان يرد بها السماع وطا اجازته ان وجد في ان

٧٢٦

باز

بازة اصدرا حارة اللفظ وفي الاخر المنع قال ما نحن الذين بالمواعظ ما بالمواعظ ما بالمواعظ
وقال ما انت الهلا لا الذر كسرة ما سمعنا به والوجه المعبت ما ومن الكوفيين
الجمع بين الجهتين اذا لم يفصل بينهما كما في الذرقت ووجت فيما يجوز من خروج واطلق البصر
والسمع الكوفيين اذ لم يرد الاعم الفعيل **تبعان الاول** ان يرفعهم عما ذكر في الشروط في علم
الصلاة ان لا يرفعهم ما فيها كجهد الرتل في قوله جازا والدر حتى اوجه قائم وكذا في الاستدلال
فلا يرفع جازا الذر كسرة قائم فانها لا تقع صلة ولا صفة ولا جزاء ولا حال **الثاني** قد كلف الفاعل
اسمها فيقوم بها كقوله ما ساء الذر انك حب ساء والمواعظ فكل من يرد
الوجه ما وكما في قوله الذر يرد من ساء الذر انك حب ساء والمواعظ فكل من يرد
وانت الذي نزل في قوله ما انت الذي نزل في قوله ما انت الذي نزل في قوله ما انت الذي نزل
الثالث اجازة في الفاعل في قوله العلة في الفاعل اعطى بها بالفا جهر شدة عليه نحو الذي يرفع
في نصب يرفع الذر بالهول للارتباط بالفا وميررتها جازا واصله **الرابع** الفاعل العلة في قوله
ان كان بعض محمول الصلاة جازة مطا كذا في الهول نحو ان الرجل الذي نزلت في قوله
ان بنا او كونه وان لم يكن ما ان يكون منفصلا او متصل فان كان منفصلا لم يرفع كونه
الذرية الكسرة وما كسرت الآيات وان كان متصلا فلا مجال لعدم ان يكون منصوبا
فان نصب ليعمل او وصف جازة كونه هذا الذي نزلت في قوله ما انت الذي نزل في قوله ما انت
مولى كسرة فضل جازة في قوله نفع ولا عزا او مولى او يرفعها او يرفعها الذي
ان فعل او كونه ان يكون مجزوا في قوله صورا صورا ان يرفعها صورا صورا

٧٢٧

وان لم يكن كقولنا كل من لا يملك الا ارباعه لا يملك الا ارباعه **تبيين** ان الاول مما يحمل الجواب
وفيه قول الفرزدق فان نفس فان ما حدثني لا تخشى ان يكون مثل من يربط بيطيحي ان
تجوز النفا ان جواب لما حدثني كما قال **ار** محمد بن ابي عديته ليوافقنا فكان كمن يفرز
بمخاف **!** فقال لها اوعاك من كل عمل او المفعول او كليهما فتمت لها التسبب والاول يرجع
لان المتعنى على المعاييره واكتلف على ذلك لا على الكلف في هذه الاماكن في تراخي الثاني منع
تعب من وقوعه في التسمية من قبله في قبيلته لان قولنا نحن لا نملك له فهو شرطه المتبادر فيقول
يفعل صدره لعل قال ابن ماسم ليس لانه انما منع وقوعه في قبيلته لا في غيره
القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان جزءا لا يتفكك احداهما عن الاخرى وجعل القسم
واجوابه يمكن ان يكونا لهما كقولك قال زيد قسم لا فعلن وانما المانع عنده ما ذكره في
القسم لا يميز فيها انما تكون في الاصلين هما ليست كغير الشرط وانما لان الجملة التي
ليست بمولدة من الجواب الاول ولهذا منع بعضهم وقوعه صلا وانما كون جواب القسم في
واجبة الواضحة في الاصلين والصدق والكذب وعند ابن كمال التعليلين في خبرنا
الاول فخلان الجمليين مرتقتان ارتباطا صارتا به كالجمله وان لم يكن من جملة عمل وانما الثاني
فخلان الجمل الشرطيه كمال الصدق والكذب هو كغير قسم الا ان لا خبر المتبادر قال في
ابن مالك ان السماع ورد بما منه غيبه في قوله نعم والذين آمنوا وعملوا الصالحات
لنذهبهم في الصالحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنذهبهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات
لنذهبهم وعند مالك استدل به وبالطيف وهو ان المتبادر في ذلك كله ضمنه من الشرط

وهو

وهو منزل منزلة الجواب فاذا قدر في قسم كان اجواب له وكان غير المتبادر المشيخ الجواب الشرط
مخروفا للاستفهام وعنه جواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستفهام جواب القسم المقدر
قبل الشرط الجواب من الام التوطية قوله نعم وان لم ينهوا عما يقولون ليمسن التقدير وان لم يمس
وان لم ينهوا ليمسن **انتهى** حتى اجتمع في الكلام **شرط** قسم مفعول او مقدر **الشرط**
جواب المقدم **منهما** عن جواب المتأخر لشيء الاقتران بالمتقدم فالشرط المتقدم
كوان هو زيد والاركانه الجواب المذكور للشرط وجواب القسم مخروفا لانه لا جواب
الشرط عليه والقسم المتقدم للمفعول به نحو وان هو زيد لا كمنه والمقدر كقولهم لئن
لم يفعل امره لم يمس بيننا الجواب المذكور للقسم للمفعول به في المثال المقدر في الاية وجواب
الشرط فيها مخروفا وجوبه لانه القسم وجوابه عليه ويجوز القراءه قبل الكوفيين وتوهم
ان ذلك جعل اجواب للشرط وانما هو محتمل في قوله ما لئن كان ما حدثه اليوم
صداقا ما احمر في النهار القيط الشمس ضحيا **!** ومنه البصر في دخول البيت على
الغزوة او زيادة الام وحمل ان ذلك اجواب للقسم المؤخر ان اقترن به لانه لا
على الاستيفاء كقوله ما قاما عيش خردا ربنا الصفا ما فوالله اني ليلن المسلم
ورده ابو حيان بان القسم مع جوابه جواب الشرط ولذا اقترن به لانه لا مخروفا
ول عليه جواب القسم **الاذا** انقضا **هما** القسم والشرط ما ينصرف الى المحذوف
كالبناء والاستفهام في ان كان وان والمفعول الاول في باب نفي والتبديهي
باب علم فيلحق جواب الشرط عن جواب القسم **مطلقا** سواء تقدم او اخر

فصلا لزوم الاستيفاء كما مر من جواب القسم لان سقوط عمل الملجوب في ذلك لا يلزم كون كونه
 والانه ان تقدم في زمانه ان تقدم في الزمان فالملجوب الشرطي في كونه او القسم في كونه وجوابه محذوف
 كلاه لزوم الاكفاء بجواب الشرط وكلاهما في كونه في كونه في القسم وحذف جواب الشرط وك
 ما مر من ان ملك في التسليم والكافيه وذهب بن عمصفور وغيره الى ترجيح اجاب الشرط
 دون اللزوم وعليه جرى بين ملك في كونه حيث قال **ما** وان توالي وقبل في غير
 في الشرط مع مطلقا **بلا مقرر** وانما تقدم القسم وحده بالفتور الى الجزاء والصله بها اليها
 على انهما شئت وان شئت على المنقصر الى الجزاء والصله في جواب القسم محذوف لولا ان الجزاء
 عليه والافق وجواب الجزاء والصله كونه في الزمان والقيوم وجوابه في الزمان والقيوم في الزمان والقيوم
 وجوابه في الزمان والقيوم **بتسهاات الاول** فصيحة اطلاق المعنى ان جواب القسم
 من الشرط والقسم مطلق وهو من ذهب اليه الجمهور كانه اوجهان ودفق بن ملك بين
 الشرط والسبب وغيره فوجب حمل اجواب اللاتسعي وان تفرقا في صورة تقدم
 الجزاء كونه في الزمان في الوقت وواتر لولا انه لا يتكف وجواب القسم محذوف لولا
 جواب لولا عليه قال **ما** ان قسم ان لولا النفي وانتم ما كان ان يوم من الشرط
 وقال امراة من العرب **انتم لولا انتم** عواقبه **انتم** من جزاء الشرط
 وقال ابن هشام في حاشيته **انتم** لولا وجوابها جواب القسم ولم يعرض شرطه
 قسم اصلا الا في الذم فرره ابن الجبر لزوم الاكفاء بجواب القسم المتقدم اذا
 كان هو القسم فان كان المتقدم الشرط جاز الاكفاء عن جوابه بجواب القسم وان
 لا يكون

في التسليم

لان كونه لولا عمله في ذلك موافقا لغيره في القول في سائر الكتب انه يخرج بوجهه الى كون كونه
 للشرط وجواب القسم محذوف الثالث حيث اغنى جواب القسم عن جواب الشرط لزم
 كونه مستقبلا لانه من مستقبل واول عليه ولزم كون فعل الشرط واجبا ولو منع كالصاع
 المنقصر بل لان جواب الشرط لا ينفذ الا حيث كان فذلك كذا كما مر فلا يجوز ان ينفذ
 وانه ان يعجز لافقوس واول وانه ان لا يقع لافقوس واول وانه ان قام بغيره لفت لان يقوم وضع
 موضع المستقبل كقولهم **ولئن ارسل ربك فزاد مصفرا الطول** الرطبلن **الجملة السادسة**
 في جواب الشرط كانه لا يمكن الجزاء **بالحجاب** بهما شرط غيرهما من جملة الحجاب بهما شرط
مخاخر اجتناب كرم متك ولوجها زيدا لا كرمك ولولا زيدا لا كرمك ولما جها زيدا لا كرمك
 وكيف تفصح اضنع **وقد حكما** الر كرمك الحجاب بهما شرط غيرهما من جملة الحجاب بهما شرط
 جازم ولم تقتض ان بالفاء **ولا باذا** البقية منه بخوان تقدم وان شئت **اما الاول**
 فلفظ هو ان يحرم في حفظ الفعل فاما الثاني فان الحكم لموضع الجزم الفعل لا يجهل بهما فان
 اقتضت بهما كانت في حمل جزم كان تقدم **الجملة السابعة** من العمل الشرط لا عمل لغير الاعراب
 الجملة **الثامنة** لا محل له من الاعراب نحو **جاءني زيد** كونه **فجاء** كونه لا محل لها لانه
 مسطوفا على حده جاء زيدا وهو لا محل لها لانه استنفردت منها نحو **جاءني زيد** وكلمته
 اذا لم يقدر الواو **الدخلة** على كونه لالحال **بفضل** قوله فان قدرت لتمامه تجد فيه
 كانت الجملة في محل نصب على الحال من زيد **بتفسير** قال الدجيني في شرح المشقة اطلاق النصب
 على الجملة لا محل لها من الاعراب **كل** من ان يقع هو ان يقع بالاعراب بغيره في قوله

فان كان كغيره لم يرد في الاعراب فنقلت لعلها والنعية للتعريف فقلت ذرا من كونه فوجدت
 التكلم مصطلح اصل الضم لا يكثر شيئا في مثل قولهم في قوله تعالى واتقوا الذين تركوا ما آمنوا به
 بنامه وبنين وبنات ويؤمنون ان الحمد الثانية لا عمل لها لكونها بدلا من الصفة وكذا في قوله
 نحو جازيد وذهب عمروان الثانية لا عمل لها لكونها مضافة على المستأنفة انهم والاول ان
 في الجواب ان الطلاق لا ينفذ من جازلها في المشبه به قال الشاعر وينبغي ان يعلم ان العطف
 في عمل الترتيب لانه لا ينفذ من جازلها في المشبه به لان مثل قولك ضرب زيد اكرم عمرو بدون
 عطف في عمل الاعراب الرجوع عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص على ذلك **تسمى**
 بقول المعرفة على سبيل التقريب جعل بعد الكليات صفات وبعد العارفين احوال **المعروف**
 مستوفاه ان يقى ان الحمد الجزئية الترتيبية عليها المدلولات والصفات الاستغناء عنها ان قدمت
 بعد الكليات المحضة في صفة كقولك تم ترسل لي كتابا نفوسه في قوله منصف كتب لا غير
 او بعد المعرفة المحضة في صفة كقولك ولانها من الكسرة في كسرة فالمراد غير المشتر
 في تمانس المقدر بان لا غير او بعد غير المحضة منها ثم محتملة التماث لهما بعد الكثرة قوله
 تم يذا ذكر ساركت انزلناه فقلت ان تعدد جمل انزلنا ه صفة للكثرة وهو الظاهر
 ولكن ان تعدد ما لا عن المعرفة وهو العجز في بركات الاله قد يصفى فيجب المنع
 وهي احوال الاول عن الاشارة اليه فيقع على حاله الال كقولك وقتت الاله ال
 الفعل في حاله اليه في صفة وهذا ايضا سببا وانما ان يذوقه في صفة تعقيد الحركة بما لا يلائم
 انتم ورسالها بعد المعرفة قوله تم كل الحمار كل اسفار فان المعروف **تسمى** في خبر المنع

٧٣٤

بالكثرة

من الكثرة فيقع تعقيد العمل والادوم في وقع تعقيد خبره يوزن بعد الكثرة بلهجة لان العمل في
 ولها لا ويقيد عدم طلب العمل لاداء عملها في الحكيمة بالقول وهو الاستغناء عنها خبر العلة
 فلما كبر عنهما الحكم المذكور ههنا **تسمى** في ذكرا احكام ما يشبه الحمد وهو الحمار والمجرب
 والنقل وذكر حكمها في التعلق حكمها وبعد العارفين والكليات حكم العمل وذلك انه
 اذا وقع احداهما بعد المعرفة **المحضة** بعد المعرفة **تسمى** في الخبر **تسمى** في حال
 كوزارت المحال في الاقرب او بين السباب فغيره في او بين السباب حال لانه وقع بعد معرفة
 محضه او وقع بعد الكثرة المحضة او في العلة مما يعرفها بالمعرفة فهو **صفتها** كوزارت في حال
 في نفس ادون في نفس في نفس ادون في نفس صفة لوقوع بعد الكثرة المحضة او وقع بعد
تسمى في حالها من المعرفة والكثرة **تسمى** في حالها من المعرفة والكثرة لوقوع بعد معرفة المحضة
 في الخبر والافتحان ادون في الاغصان لان المعرفة **تسمى** في خبره في خبره في حالها
 والمجرب والظرف ان يكون حاله وان يكون صفة والواقع بعد غير المحضة من الكثرة كوزارت
 تابع على اغصانه ادون في اغصانه لان الكثرة الموصوفة بالمعرفة في خبره في حالها والمجرب
 والظرف ان يكون حاله وان يكون صفة اخرى **تسمى** في حالها من المعرفة والكثرة لوقوع بعد معرفة المحضة
بالفعل ما فيها كان او صفة او امر او بالشيء او بالاول بالشيء **تسمى** في حالها من المعرفة والكثرة
تسمى في حالها من المعرفة والكثرة لوقوع بعد معرفة المحضة من الكثرة كوزارت في حالها
 متعلق بالفعل وهو النعت وعليه ان يمتنع لشيء هو المتعلق بالشيء **تسمى** في حالها من المعرفة والكثرة
 بمشبه الفعل قوله تم وهو الذي في السماء والارض وهو الذي في السماء متعلق باليه وهو **تسمى** في حالها من المعرفة والكثرة

٧٣٥

بدليل ان المصنف في الراء واحد ولا يوصف بل لا يجزئ المصنف وانما فتح التعلق به لانه لا يوصف
 التعلق بافئرا كما العقل قوله ما انما هو المنهال لبعض الاعمين ما وقوله ما انما من تأويته اذ قد
 الفرق فعلق بعض داذا كاسين العلمين لانه ولهما باسم شبيه العقل بل فيهما من غير ذلك
 المشهور السماع او الجوار ونقول فان ما تم في قوله فعلق الطرف باق في تمام من غير الجوار
 وانما لم يكن يبرز تعلق الجوار والجوار والطرف باذ لان حرف الجوار مضموم لا يصلح من الفعل
 الطلاسم فالنزل من صل معناه هو الذي تعلق به الطرف كقولك رست من البقرة من الموش
 منغ السيل الى البقرة على من لا ابتدء وهو متعلق به فاذا قال الخوارج يتعلق هذا الحرف ابو الماش
 فانما يعني ما الذي وصل هذا الحرف معناه والطرف لما كان مقدر الحرف الجوار كان مكملا
 واحدا في ذلك فان قلت يقع في عبارة بعضهم كما تعلق بكذا في عبارة اخرى في الجوار
 وفي عبارة اخرى في الجوار وهو المحرر من هذه العبارة قلت التعلق ان العار من انما هو في الراء
 الذي هو الجوار لا الحرف الجوار واطلاق من قال العار من الجوار كما اتى حج وقول من قال الجوار
 والجوار تعلق بكذا الموضع في ان الجوار منزلة الجوار من الجوار بفعل التعلق لهما معا وان
 ما قد مرنا اوله فاذا قلت مررت من يد فريد متعلق بالفعل بمنزلة معمول له كمن الجوار وهو في
 عمل نصب على معنى ان الفعل يقتضيه لولا اني لم يمتد يا كايين بدل مررت من يد فريدت فربا
 هذا اذا لم يجر الكار والجوار عوضا عن العار انما انا اوصاف عوض منكم على كلامهم جميعا بالراء
 هو اعراب العار من كل من الكرام في قولك مررت من يد فريد الكرام جردت من يد فريد الكرام
 منع وفي جوار زيد من ان نصب كذا حرره الامام ابي بكر بن زيد بن شرح في حقه **تفسيره ان الاول**

انما الج

انما لم يكن من غير الراء المنهال المذكورة التعلقان بها موجودا فذكر قولهم والى نحو وانما هم صال في تقدير
 اسما ولم يقدم ذكر الراء والى ذكر النبي والرسول اليهم بل على ذلك وشك في تفسيره انما في قوله
 فقولوا لمسلمان يا ذهب محمد وآبوالدين احم انما هو حسنا وبالوالدين احسن انما هو
 احسن في اود من احم وبالوالدين احسن انما هو احسن في الراء وبالوالدين احسن انما هو احسن في الراء
الثاني هل تعلقان بالفعل انما في قوله انما هو احسن انما هو احسن انما هو احسن انما هو احسن انما هو احسن
 على كل تقدير في المشهور من تعلقها بحرف المعاني مطلقا وقيل يجوز مطلقا وفصل بعضهم فقال
 ان كان ثانيا عن فعل مطلق جاز ذلك على طريق اليه لا الاصله والافراد وهو قول ابي
 والى الفتح زعموا في كونا لزيد ان الامام متعلق بما قبل قاله في عبيد الله ان نصب بيادنا الذين
 قالوا بجزائر مطلقا فقال بعضهم في قول كعب ما ساء عداة الذين اذرعوا بالاء من
 عريض الطرف كقول ما عداة الذين طرف النفر انتم كونهما في هذا الوقت الا كما في هذا
 ابن الجارية ومن يتعلم اليوم اظلمت اذ بدل من اليوم واليوم انما طرف للشفق المتفرقا ما
 ان من من النفر انتم في هذا اليوم الشفق فالشفق نفع مطلق وفي الاول يقع مقيد وقال الفراء
 اذا قلت ما اقرب القارب فان قصدت نفع ضرب سئل قال الامام متعلق بالفعل والمقرب
 مخصوص ذلك يجب تعليل للضرب المقرب وان قصدت نفع الضرب على كل حال فالام
 متعلقه بالنفع والتعليل لا من نفع الضرب كان لا جعل الراء يجب لانه قد يورد بعض النكس
 بركت الضرب وشك في التعلق بحرف النفر كما رمت المشي لادبيره ما احقت الحس الحقا
 لو متعلق حتى بالفصل من المعنى المراد من ذلك قوله انما هو احسن انما هو احسن انما هو احسن انما هو احسن انما هو احسن

الواقع في ارضه ان يمتد كواثرها رة وعند رارة اذا خذف داخل غير وال الطرف لم يجر طرفه
 قد صار صلا فرفوضا فاما ان ذكره اول لا تعلق بزيادة استوعدهت فنما نبع من باغ من قول
 ان من م وهو قريب **احصا** نحو قولك فونته رينة او رقع الاسم الظاهر هو عندك
 افروا في الترتيب او استعماله كقولهم للمدرس بالان والسبب امر است او خذ المشتق
 على شرطه التفسير نحو يوم يبعثهم فباد كان البار عرفهم غير الب كوالليل اذا تبتت تارة
 لا كبدن انما كمن في موضع الفعل فكذلك وجه الفاعله ثمانية مواضع في غير هذا الشأن
تبيينات الاول ان اللفظيون اربابا طاهر و خروف تخرج المشتق في النجوز في غير ذلك
 و عمدة الدار ثم اختلفوا فقال اربابا طاهر و خروف ان حب البنية وزعم انه يرفع النجوز اذا كان
 عينه في زيارته و كذا في غير ذلك فان ذلك من ميسر و قال اللفظيون ان
 ان مضمونهم كونهما الفاعل للبناء والاسمول كما يدين للذبيح **الثاني** قال اللفظيون
 في المشتق جعل المشتق الوجب كمنزف فعل او وصف لا خلاف في تعيين الفعول في القسم
 والصلوات لانها لا يكونان الا محليين وكذا في غير الصفرة في نحو جرد الدار فورد ح لان الفا
 تجوز في جرد ما يتنزه فيهم ويمنح في كورد صا في غيرهم واما قوله كل المراد به او مدنا
 فهو في كبدن التعليل فصار و مختلف في النجوز والصف و كمال فخره في الفعول الاكثرون لان
 الاصل في العمود في الصف فان الفصل في الجزا والنت والاكثرون لان الفعول
 ذلك لا يميز تقديره بالوصف فالاول لان تليل المقدر اوله وليس له لان في انما كمنزف
 الغير تليله لان الطرف في المنزوف فعل او وصف و كذا في غير ذلك فان في غير انه

لا يمتد

لا يمتد تقديره اسم ولا فاعل من كمنزف و بيان التقدير بحسب الفعول في القسم فقدره قسم وان
 الاستعمال تقديره كمنزف لفظون يركوبون مجيئة تمت فير دانا في الشئ فيقدر بحسب المعنى وانما في الواقه نحو
 فير دانا الدار فيقدر كمنزف لفظون يركوبون او استقر و مضافا ان ربه الحقه في هذا هو الصواب وقد
 اذرع اليوم و انما عند اذرع العذ و يقدر كان او استقر و مضافا ان ربه الحقه في هذا هو الصواب وقد
 اغضوه مع قرامم في كمنزف في ربا فاما التقدير اذ كان فاما ان ربه الحقه في هذا هو الصواب وقد
 ولا فرق اذا اختلفت المشتق فيقدر لا يصف في جملة في الازمنة كلها وان كان حقيقته في ذلك ليس متفقا
 و اعترضه الدار بسبب كيف يقدر مع الجمل في يوقف في ربة كمال النجوز في هذا لا هو الجوهري و في هذا
 الاتهام قال فان قلت فماذا يصف عند جعل المشتق قلت لا تقدم على تقدير ميمين
 برود الا و بين ان ربه لا يصف في كمنزف وان ربه كذا في كمنزف وان ربه الاستقبال قدر كذا في كمنزف
الحق عن العجدة **الثالث** قال النصارى ان في حاشية الكشاف يجب النسبة انه اذا قدر في الظرف
 كان او كان في قوله انما يصف يحصل و ثبت في الطرف بالنسبة اليه لولا النسبة والكان في الظرف
 في موضع النجوز بقدره كان في قوله و بسبب التقديرات **الرابع** الظرف المراد به ما يتبادر
 اجمار والمجرد و سمان مستقر يقع الغاف و لولا المستقر كان متعلقا بما و اجري كمنزف كما
 واللفظ ما كان متعلقا فاضا سواء جرد في كمنزف الاستعمال في غيرهما ذكر او جاز في قوله كمنزف جازا
 لمن قال ان ترقيت و هو سبب الاول استفرا وان في لعمرو الله ان كان المشتق العام اذا
 حذفت ان قد الضمير الذي كان استزاد في الطرف كمنزف الطرف مستقر الاستعمال في غير
 في قوله الاصل استقر فيهم في حذفت الصلة خصوصا في اكثره و درهم منهم كقولهم في الشك في كمنزف

تركب الغير كدوف مع الاستقراران الكوكبية كما ذكرنا في كتابنا في علم الفلك
 من الطالب لعل قد زال ما ذكرنا من ملك الذهب الاقل مع اعترافنا بان القيمة كسرة الطرف وفيها
 تنقص فان الغير لا يسكن الا في ما لا يندرج في النصف والذهب القمار كاتري وهو عند
 المحققين كما قاله غير واحد **الثالث** اذا لم يندرج الطرف في الجوزة كما ذكرنا في المدارا وعند كسرة
 في الجوزة وجوزها الا في النصف والكوكبيون كزبون الربيع لان الامم اعندهم ليس شوطا وورد جوار
 دخول ان ونحوها على مثل هذا الكسب فيجب ان يكون في المدارا من قبل ذلك الكسب ان
 مبتدأ في الاصل لا على ذلك لم يندرج في النصف والشمس ان يكسب في ما وجدت في المدارا
 اعلم وهو ان يقال ان الجوزة ان يقولوا لم نجد على ما عمل اولها البنية كزبون ان عملها
الحديث الخامس في المقدمات كوفي منها حروف ومنها اسما ومنها حروف ومنها
 مع حروف ومنها ما يرد اسما وحرفا والعنه رعا لم يستوف جمعها بل اقتصرت على ادوات
 كزبورانها وتشدكها في اليها وجمعها اوردت اربع وعشرون كلمة منها **الفصح** وهو
 عمدت اللالف المتحركة واسمها الف واسمها ك والالف مشتركة بينها وبين الالف كذا
 قال بعض المحققين وقد كلف بعضهم بغير ان الالف ينفصل بال ك والهمزة بالمتحرك والهمزة بالالف
 اسم المتحرك وال ك لانه كذا يخصص حرف اهل هذا الفن بال ك فيخصص الهمزة بالمتحرك
 في وقع في كل موضع من ان اطلق الالف على المتحرك يخصص الهمزة ووقع في كل موضع من
 هي بغير في العرف وهو **حرف برد** على وجه اهدانا ان يخصص حرف بردا مقصودا لشداء
 القريب كقول امرئ القيس ان طمعتا بعض هذا الشلال وان كنت قد ارسيت جوارها

٧٤٤

فان

فان قلت المعبان لعل الشدا اخصا على نداء القريب فقلت القرائن الوجوده قوله في هذه الفصحة كقولك
 مع هذه المرأة ما تقول وقد مال الغيظ ناسما ما عرفت بغير ما امر القيس فانزل ما نغلت
 لها يسرى واخرها ما ولا يتعدى من حيث كانت المسئلة بال غيظ بالقياس المعجزة والظالمها
 كضيف رجبش على وجود في المرأة والجنبي بالجنبي ان يخطف من الثمرة غير من اللذة الشئ ٧٤٢
 بنا لها في هذه المرأة على طريق الاستمارة والمعلل ترشح والتعليل من الثمرة مرة بعد اخرى
 والتوسط امر وورد لنداءه ويؤلم بغيره اهدانا في مقدم لنداء القريب فقط لم تقدم ان
 في شدة الدرة الالف لانه لا ينقطع عن شدة ان الهمزة للمتوسط وان الالف القريب والمضغ
 جمع ما بين القولين فبعد ما القريب والمتوسط مما قال ابن جرير وما نقله ابن ابي عمير
 لا يجمعهم قالوا وذلك في جوهين وهو ان الهمزة للمتوسط وانما هو عند نداء القريب
 والث في كون القريب لم يوضع لنداءه فبما وقول المهتم ايضا فرق للاجتماع لانه في واحد
 قال الديلمي القديم يخرج في اجماع النماة من حيث ان الهمزة في الامور اللغوية بغير ما بين ما سبق
 في بعض العلماء زود في شرح مختصر ابن ابي عمير في الامور اللغوية بغير ما بين ما سبق
 العلماء الاجماع على اختلف الاجماع في الامور اللغوية بغير ما بين ما سبق
 اذا صدر من المجتهدين اما اجماع النماة الذين عليه المقول في علم العربية ولم يبلغوا رتبة الالف
 فاقبح نسبي ان اجماعهم لا يعبر فيه نظر وقد ايرت في الفصل لابن جني اعلم ان اجماع
 اهل البلد من انما يكون في الالف المتصوم او المتعجب مع المتصوم والالف لا تارة لم يرد
 في كتاب ولا سنة انهم لا يجمعون على الخطا كما جاء في النسخ ذلك في كل الالف وانما هو في

انظر اعيان الالف في الامور اللغوية وانما يوجب في كلامه

من استقرأ هذه اللفظة بكل حرف من غير ان يفسر بانها لا تسبح بحمدها بل تسبح في لغتها
انها تسبح في لغتها وفي الافعال من غير ان يفسر بانها لا تسبح بحمدها بل تسبح في لغتها
من ترد في غير موضع من غير ان يفسر بانها لا تسبح بحمدها بل تسبح في لغتها
وبما ان الفصحى في هذا الفن في الجمع وما ذكره من مودود فقد وفقت لذلك كما ذكره في كتابه
وافردتها بالالف في الابدان كمنه **المضارع** بفتح الراء المهملة مصدر مضارع ارض به
تواقوم واقعد قبله تنزه المضارع في الاصل الف وقبت حمزة المقدر بالابداء بال ك وجود
المضارع في المجرى وكما انبت في قوله ما في مصدره في الرفع ان الشان كمنه **المنقول**
وهي الداخلة على جملته واقفة في محل **المصدر** وهو الحسن في قوله الحمد لله الذي خلق
صوال المصدر كقولنا لان الحمد لنا ما ولدنا بقوله وبما سطره في قوله في محل المقدر في قوله
سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرتهم امسوا عليهم الا انذار ومصدره فان قلت في قول
الحمد بالمصدرين شكل لانه لا ساكن في اللفظ فيلزم الشذوذ في ما عرّف به فيهم من قولهم
خير من ان تراه بفتح تسمع وعدم تقديره بالساكن وهو حرف المصدر واداء الشذوذ فيها بظن
لان يوازيك فخرج كثير الاستعمال في سبب الحمد بالمصدرين في حرف المصدر انما يكون ذا
اذا لم يطرد في باب اما اذا نظر في باب واستمر في فانه لا يكون في الالف الساكنة في
الباين فانك اذا نصبت شرب فبمجرد ان تعدده فبغيره سمي مطوقا في الظاهر في فعل
وهو منفتح الاعذار والويل في حجب ال ان تنصبه في الفعل الاول مصدره في سبب لا يبعد
شذوذها في الاطراوه في باب وكذا انما قد اسم الزمان مثلا الى الحمد في حجب عين في باب

٧٤٦

اربعون

من يجره في باب التوسير اولت الحمد بالمفرد وبما سطره في باب اداه فم تعدد ذاق الالد ما يبر
في الفقه واداهم كما مر ان الشذوذ في الفصحى وكثرة الاستعمال وهو منفتح **فتبيناهن الاول**
بجزءه سواء في الالف كونه حرفا عما قبلها او بعدا او بعدا ما على الاول وتبدأ
على الشذوذ في غير هذا الش قاله في المغني والاعراب في عمود الاول بان الاستفهام لا يجره في قوله
والان في باب المبدأ والمشترط الاستفهام وهو التقديم في قوله وكذا في قوله ان اباب بن شاذان
نصفه وقليل في كل غير ان انتم هم ان لم يقدر بالمفرد كما في قوله لم يجره في قوله ان اباب بن شاذان
شبهه في قوله بان الاستفهام ليس على حقيقة بل على التقديم فان اباب بن شاذان في
كوفيت ازيدوا ثم وقد يقع عليه استفهام في الصدر بربيل التعليل فن بان الاستفهام هو ارجح
اللفظ علمت بما يجب به قول المستفهم ازيدوا في الالف وكذا في الاستفهام في قوله ان اباب بن شاذان
الاجزء **الثاني** ربما توهم ان المراد اجزء التوسير هو الالف بعد كونه سواء في جميعها فيجوز ان
التوسير هو في قوله سواء وليس كذلك بل كان يقع عليه في قوله بعد اباب بن شاذان لم تقدمت
ولست شعور سافر زياره اقام فان يرد الالف في محل المصدر وهو الفصل **الثالث**
تعيينه كما لم المصنف ان الهمزة موضوعة في التوسير فيكون فيها بها في جزئية الاستفهام وكذا
ان مرث في المشعر قد تخرج الهمزة عن الاستفهام كصيغة في قوله ان وعندها التوسير وهو في
ان استعمالها في التوسير في غير ما وصفت له فيكون زجيرة الهمزة هو الاول في الالف ان يكون
الاستفهام وحقيقته طلب العلم في طلبه ان يحصل في ذهنه لم يكن عاملا عند كماله

٧٤٧

عنه فالتصديق من كون المطلوب ان يحصل ذلك في ذهنه او في ذهن السليم وغيره كما ان الاله
 الذي هو طبع المعرفة وهو الرمز من كونه المطلوب له العلم او غيره ويكون الاستفهام في ذلك ان
 يكلم الجيب بما لا يشتمل من خبر مستغيبه ورده ارجح من ما يتوهم ذلك لم يطبق العلم على ان
 ما ورد منه من خبره بما يشهد له من خبر الاستفهام ولو كان كما ذكره لم يستعمل خبره في الظاهر
 المراد من ان يجب على المتعلمين في فهم كتاب من علم ما لا يثبت له خبره في الظاهر
 فقد قال الشيخ بنها الدين السبكي قولهم الاستفهام لا يكون من العلم حقيقة بل هو العلم بقرائنه
 يستعمل اذا كان ضروريا في العلم بالسليم كما هو الاستفهام في ما اذا كان ضروريا في غيره من العلم
 فيما استعمل في قوله نعم انت قلت الناس اتخذوا مني قولا مستفهام حقيق طلب العلم
 على السليم في ذلك المشهد العظيم بان العلم حاصل فيهم الضار في ذلك في خبر عندهم
 كما هو في اوجوه اربعة احرى وبادف الاستفهام الاستفهام وقيل الاستفهام ما ليس بالاول
 فيقوم من الغم في ارسات عنه ما يمكن استعماله كما ان فارس في فقر اللغة والمنة العلم
 اذ وانه ما كانا نائب غيبه ان كان في العباد في طلب **بجاء** الرخصة **الغيب**
 اراد ان غير الغيب **والضد** في اراد ان وقع الغيب وهو التصديق لا يمكن ان يكون
 وهو التصديق ليس لطلب تصور المسند اليه ان يكون في العلم **وارجح** وادرس في الاله
 اعمل فانك عالم يكون مستحق في الدار وشره الاله وانهما تطلب تعيينه طبع تصور المسند
 في العلم من قبل **الشيء** واني انما يريد انك ام في الرق فيك تعلم بان زيارتك علم
 بالكنيسة في الدار وانه السوف هو ان الدرس هو علم بالكنيسة اكا بية والرق وانه المطلوب

تبيين

تبيين ذلك بما قول جمهوره قال السيد الزين القول بان المنة من قبل فكذلك ادريس في الاله
 اعمل لطلب تصور المسند اليه والمنة او غيره ما ينزك الظاهر نوسا والتحقق انها لطلب التعريف
 ايضا فان السليم قد تصور الدرس والعلم بوجه وبعده اجواب لم يرد له تصور طاهر اصلا
 بل تصور تصور **بجاء** كما ان قيل التصديق حاصل في حال السؤال فكيف لطلب **بجاء** ان السليم
 هو التصديق بان المنة لا يثبت في الاله والمطلب السؤال هو التصديق بان المنة لا يثبت في الاله
 التصديق ان المتعلق **بجاء** استبهاه الاله لانه لا يمكن الاختلاف بينهما **بجاء** روي من المسند اليه
 وهو في الافة وكان اصل التصديق حاصل انما نوسوا لكونه بان التصديق حاصل في الاله والمطلب هو
 تصور المسند اليه والمنة او غيره من قوده **بجاء** وطب التصديق كواقم زيد وازيد فانك
 عالم بان بينهما نسبة الاله **بجاء** والسير في طلب تعيينها ولعل المعنى انه لم يعل التصديق في نظر
 المذالك التحقيق في مدرك **بجاء** وتبين بعض المعاصر من طلبه **بجاء** في العلم ان المثال
 الاول في العلم بالمعنى للتصور وانما التصديق في طريقه اللفظ والفكر المراد **بجاء** كل
 بالغا رتبة ذلك وهو **بجاء** فاحتمل **بجاء** **بجاء** المستفهم عنه المعرفة **بجاء**
 كالفعل في **بجاء** زيارته اذا كان الشك في نفس القدر عن الضرب الصادر من التطلب
 الواقع في زيد وارادت بالاستفهام ان تعلم وجهه فيكون العلم بالتصديق ويجوز ان
 يكون لطلب تصور المسند بان يعلم ان تصديق فعل التطلب زيد لكن لا تعرف انه **بجاء**
 او لم **بجاء** كما انك على انت ضربت اذا كان الشك في الضرب وكما انك على ان
 ضربت اذا كان الشك في الضرب وكذا في سائر المتعلقات قاله الفقهاء في قوله

وهذا قيل انها مضافة ولم يحذف الحذف فالجواب ان بسبب عملها الاختصاص بالاسم
فما دام الاختصاص من غير ان يتعداها على ما يكون الرب تسفيح وقوع الافعال بعد ما
الافعال انهم وقد تقدم لا عملها لتفصيل اخر غير هذا في بحث المفردات ثم الجمهور على انهم
ان يكون ذلك الغير المذوق غير مشرب في ذاته وانما هو انما هو ان يشرب في القطر والاشبع
عدم لزوم ذلك وهو مناسب لسبويه وجاؤه ونمازه ان ما كنت في اشرب من عوده الى
او غاب معلوم كان اوله ولذا قد سيبويه وان يا ارجع قد صدقت لا اذ كانت
ولا يكون خبرها الا على ما اسس في محرره صدرها للسنة واخرها هو اهم ان كثره رب
العالمين او خبر كقولها ما ان هالك كل من كفر ويشعل ما او موقونة لا تكون الا الله
الاحياء او باءه شرط كونها في المعنى ما الله او رب كقولها ما يتفطن رب ابراهيم
خيل فاسما ما اباين وهو ان يقال امين او فدية فان كان فعلها باءه او دعا وانما الخيل الى
انقران بسببه كذا ان ليس لان لا تاسع وانما سببه ان غضب له عليه وان
كان مقرفا غير ذي قرن فان سعى كما هذا بدون ان لا يرجع اليهم قوله ان لا ينجح خطه
ان لم يره احد او لم يكون ان لو شئنا انهم او ليقولوا ولعلم ان قد صدقت او كبر في تفسيره
علم ان يمكنه في ذم فعلها في تفسيره ما ذكر كقولها ما علموا ان لو لمولوا فادوا ما قبل ان
بسا لو ايجل سئل وخرج عليه قوله لمن اراد ان يبرأ من الله بالرفع قوله ان تقوان
على اسماء ويجعلها من الاستقام وان لا تجزا احدانا وربما علمت خطا كقولها ما لم يكن
توهم الاضرب التي اطلت انما كبره انت كبره ما وهو نفس الظهوره على الاصح في الثالث

٧٥٢

ان يكون مفسرة فخره ان كان في قوله انها لا تدعى في سوادها بين مررت برصدان من
قال في الجمع وكانهم القوا عليها ما كان لهما من العجدة ورسع هذا غير محضه بالفعل بل كونه مفسرة
للمجمله الاكبيه والضعيفه كوكبت اليان تم وارسل اليان ما انت وهدوا مشرطها ^{سط}الشي
باب جملتين او لهما بمعنى القول **علم دخولها على لوزا** ما هو قوله تم واذا جئ اليه
ان اضع الفلك وتودوا ان تكلم الخبز ولا شترط التوسط بين جملتين فخط من جعل خبره قوله
تم واخره هو اهم ان كثره رب العالمين لان المقدمة عليها غير مجمله وانما هي المقدمه من الضميمة ^{سط}
كون اولها بمعنى القول ردوا بعد الله الاربعه الحشر حشر زعم ان الترفه قوله تم واذا
ربك الى التمل ان كثره مفسرة قال ان قبله واخره هو من الهام ما تفان في ليس في الهام
منه القول قال ما ناهى مصدره انما ويجعل بونا انهم والضعيف بن الضمير بان الهام قوله
لعباده يقولوا امره فلم يفسره بان كثره قال الشيخ وفيه نظر اما اوله فان الهام ضم
في الكتب المتاخره بالحق ايضا في القليل بطريق الضمير ثم قال القيسر انما هو الورد على الغير
لانها الملك وانما من قبل الملك وانما ثانيا فان الهام من الهام في الهام القول والله امره
التميز انهم واذا قلت كبت اليه بان افضل ما فعل حرف الجر كانت ان مصدره لا يركب
بحرف خبره وجعلها البوصية ناسفة وهو من هان حروف الجر وان كانت ناسفة لا تدعى
الاصح **فنبهات الاقول** زاد بعضهم اشتراط ان لا يكون في الجملة للماضي هو القول
فما بقوله قلت ان افضل في شرحه كقول الضمير انما كثره مفسرة بغيره في القول في
البيضا في مختلف في تفسيره في ما جاز به فبهم وحمل عليه قوله تم اقلت لهم الامر في انما كثره

٧٥٣

ان كان لم يخرج لم علم ما وقد خرج العزوبت عزاب هذا البيت على بعض الفصحاء من قولهم
 ان فيه شرطية واستشكلت عنده وتجربة تقدير جواب الشرطية من حيث ان فيه من مقتضى القيد
 لا شرطية الارباع ان يكون ما ذكره ما اذا وقع على تقدير كقولها ما ان تبت لشيء
 انت كرهته اذا خافت سوط اليربي ما او تبت كقولها انما ان تبت حين ولكن انما بانا
 ودولة اوقينا وانه كلف على الجارية كانه البيت قد تراء بعد الموصول لا يبر كقولها
 يرج المرء ما ان لا تراه وتعرف دون اونا بخطوبها وبعد المصدر كقولها وبيع السبي الخبز
 ما ان راسية على السن خير الازبال بزيدا وبعد الاستعجاب كقولها الا ان ترى السبي قبث
 كتب اعاوان تنامي التوى انصبها واشار المصدر لا يوا الوجود من وجه ان وجوده و
 زائرة لفظ من قولها معنى انجمت ان وما امرية فالماخرة صهيما انك فان في
 قولها ما ان تبت لشيء من الزائرة وما نافية كقولها ما نافية في انما تبت كقولها
 وان شرطية وسبب الكلام على الزائرة مسترحة كقولها انما الابدان بالفتح
 والنشد يد ارفع العزيمة ونشد في النون وهو حرف تأكيد نصب
 الاسم ويرفع الجزاء واستشكلت بغير اذنها للتوكيد بانك لو حجت بالمصدر المنك
 منها لم يقد توكيد ان ان اسم وليس هذا الكلام الاستشكال ليقول ان اسم والاصح
 انها فرع عن ان المكسورة وخرجت من قولها انما بالفتح لفظ كانه قد يفتحا
 في قوله تم على انما يوصى الى انما الحكم الواحد فالاول القصر الصفة على الموصوف والثنائية
 انتم قال الابدان وفيه نظر لانه لا يلزم كونها فرعاً عنها لانهما المصدر حيث ان الفروع لا يلزم ساداً

ان الفصح
 المشددة

لا امر

لا اصل في جميع احكامه نعم المصدر لغيره انما المكسور عند الفتح بل يرفع انما بالفتح وانما ان السبب جعل انما
 بالفتح للمعركون المنقولة من المكسورة وهو كقولهم انما تبت كونه فرع المكسورة نحو جيب
 والعزوبت المراد ابن الرام وعليه يجوز وقبل انما اصل المكسورة وقبلها اصمان وهو الظاهر من وضع
 يربا وفيما تقدم ونقول انك او تبت مع عملها وهو الاسم ويجوز ان يصح انما كقولها
 حرفة ايضا بمصدر من لفظ خبرها ان كان انجز كما استضاف بالكون ان كان انجز
 جامدا فالاول هو اللفظ انك منطلق التقدير بغير انظما كقولها وتبت كونه في الدار
 التقدير استمررت في الدار لان الجزاء كلفه هو المندوف من استوف او استوفوا انك في
 بيتك ان هذا زيد تقديره بغير كونه زيدا ان كل خبر جاء به في نسبة الى الجزاء يحفظ
 الكون بقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كان زيدا ومن حادوا قد قالوا ان اسم في
 وقدره الرافع بكونك بغير زيدا فان يار لقب انما لفت افر الاسم وبعده ان افادت
 من المصدر كوالفسيه والاضرابية والظروبية ثم هذا الابدان انما كان بالاول بيتا فان كان
 انك يحفظ عدم جمل اداة النفي واخفاه الا المصدر الذي تقدره فقولها في قولها بغير انك
 لم تطلق بغير عدم انظما كقولها في قولها بغير ان هذا ليس بغير ان في الالف بغير عدم
 زيدا او عدم زيد ثم زعم السيب ان الذي يقول بالمصدر انما هو انما لفظه انما
 مع الفقد للضروف فان المشددة وانما تقول باليدش فاذا قلت بغير ان زيدا فانما لفت
 بغير انما كيدش قال وهو قول سيبويه ويؤيد ان خبره ان يكون اسما لفت من علمت ان
 الالف لا سد وهذا لا يشعر بالمصدر انما وقد نظر ان هذا القيد بالكون فان خرج بذلك المصدر

٧٥٩

شرطه لو انما وادري الوقت فنظير ذلك ان الاسباب القرب فلو ان ^{الشرط}
 التساوية اذا نظرنا للذين المنفصل وفيها من الشرط فان فضاها في شرطها ^{والمعنى}
 الزيادة انما وتقتب عواجا عند الاكثرين وتقبل شرطها وعندها من التقابل ^{الاصح}
 الشرط وروبان المضاف الى الفعل في المضاف وجب بانها عن هو لا غير ^{فان}
 بمرت كقولها واذا فصلت من فعلها قال الله عز وجل من عبد الله ^{فان}
 عند الحاجة من الظروف المتصلة في وقت فذلك ان يبين الفعل في اذا ^{يكون}
 ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا كما قيل في قولنا انما طلعت في الشمس ^{فان}
 انما فصل التخصيص في المثال بالذكرة كونه مضافا الى ذكر الفعل ^{بعده}
 بعد ذلك كما في التخصيص في المصنف في ذلك من فاعله وهو في المصنف ^{فان}
 الاكثرين في رد وعيد سورته ان الشرط واكثرها من عن جملتين ^{فان}
 واحدة لان الشرط لان معمولها لا يكونها مضافا الى ^{فان}
 اجواب لان المعمول بانها مفعول في فعله من دخول ^{فان}
 ذلك ولكن ما قد تفتت من الشرط ويجعل الاول سببا ^{فان}
 اركنت فذا ان يسل الاركنت في طرفين متضادين ^{فان}
 لا يقع ما يمتد في زمانين والقصد انما هو في جميع ^{فان}
 اذا يذم بمن شرطه او بفعل المعنى ان يفتنى اليوم ^{فان}
 ان يفتنى اليوم فقد جلت بسبب ان يفتنى اليوم ^{فان}

اذا

٧٤٦

باذ القربى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا نتم خروجكم ^{فان}
 وكل منهما لا يعيد بعد في قيل وجب بانتم ان يقولون ان ^{فان}
 لكن ثم مانع كما في الفجائية ان يكونا فاعلا ^{فان}
 ان فصل ذلك ونقول ان نفس اذا امر الشرط ^{فان}
 اذا غرت الشمس جلت بمنزلة جلت في غروب الشمس ^{فان}
 عمل الخبر وان لم يكن جزاء في كونه من الاول ^{فان}
وتخص اذا بالجملة **الفعلي** على الاصح سواء كان ^{فان}
 عليهم انما تام ما في كونه اركنت ^{فان}
 بعد ذلك الى ضرورة قال ابن حزم انما ^{فان}
 رغبة اذا رغبنا واذا تردنا في قيل ^{فان}
اذا السماء انشفت مما استند اليه الشمس ^{فان}
 الاسمية فاول مثل تاويل قوله تعالى ^{فان}
 فاعل الفعل محذوف بغيره المذكور ^{فان}
 بفعل محذوف بغيره المذكور ^{فان}
 خبره كما نعوذ به من الجفاف لان الشمس ^{فان}
 وليس هو هذا كذلك لان الشمس ^{فان}
 ان يفتنى فاعلا بفعل محذوف ^{فان}

٧٤٧

غير واحد فافرق من عدم بين اذا وان في عدم الاختصاص بالمثل الفعيلة فالله في التخرج في قوله ما قول
 ادا باحيا تحته خطلية لرد لها فذلك النوع ما في اعمار كان وبها مرفوع بها كقول
 بعد خبر ما والتقدير اذا كان باحيا تحته خطلية ما قيل خطلية على ما يستعمله في قوله ما وبها
 فاعلم كمدون في غير العارفة خطلية ويرد ان في حذف الفرض وغيره مما لا يسلم ان
 بل على المعنى فكان لم يرد في **تسبها ان لا ل** اجمود على ان اذا لا يخرج عن الظرفية
 كما هو قضية اقتصر المعنى وزعم قوم انها تخرج عنها فقال لا تخش ربنا ان يالك انتا وقت
 مجرورة بحرف في قوله لا تخرج اذا جاء ما وقال ان تخرج اذا وقت الواحدة الية فبين
 فاضافة رافعة ان اذا الا لا يبداء واذا الشئ بغير المشعوبين على ان واللفظ وقت وقوع
 الواحدة فانها لقوم رافعة لاخرين هو وقت مرجع الارض وتعدان ما لكت تلك وقت قال
 ان لكت انها وقت تفعلها بنية قوله على ان لا علم اذا كت على رافعة واذا
 كت على رافعة اجمود على ان تخرج على ان لا علم اذا كت على رافعة واذا
 واما اذا وقعت الواحدة فاذا الشئ بغير المشعوبين على ان واللفظ وقت وقوع
 المشعوبين على ان تخرج على ان لا علم اذا كت على رافعة واذا
 وكوه **الثاني** فقد تخرج اذا عن الاستقبال في ذلك على وجهين احدهما ان تخرج على ان لا علم اذا كت
 بعد القسم نحو والليل انما يغشى لان الليل يقابل مقابله في الغيبان والثاني ان تخرج على ان لا علم اذا كت
 او الاستقبال عند بعضهم نحو ولا على الذين اذا انك تخرجهم قلت لا بعد نزلت بعد الايمان
 واذا راو كجارة او لقصوا القضاة اليها نزلت بعد الرواية ولا تنقص عن قوله ما وثمان

٧٤٨

يزيد

يزيد الكاسر طبيا ما سبقت اراء تورث النجوم ما ويجوز ان يكون شغيب بمخاطبة وهو دليل على
 اذا امر اذا غربت النجوم استقبله الثالث تمنص اذا ما تبين وجوده فحانبت اذا امر البسر لوضع
 نحو انيك اذا دعوتني كلف ان فانها تكون للمشهد والمكوك في السبيل كقولهم قل ان كان
 لظمن ولد ولا ترضعني تيقن ولا راج وقد ترضعني كقولهم ان كان من
 فهم انما لدون ولكن ان اف من المهن والمطون فالقت اوقات الرضا في نجوم الية الفرض
 كما وقد تخرج من غير الرضا كوا اذا ما ففهم يفتون والذين اذا امهم البصر فيفتون فاذا في انما بين
 ظرف خبر المبدأ بعد ما ولو كانت شرطية وانما لا يسميه جوابا قرنت بالفاء وقول بعضهم انه شرطية
 مردود بانها لا تكلف الا في ضرورة او في ذلك الكلام وقول الاقوان العيرة كونه لا يبداء وان العادة كجاء
 نفس وقول اقوان جوابها كمدون مراد بالمدخل في خبر ضرورة وذلك اذا شرطية لضم قوله
 اذا يغشى والنجم اذا هوى ان اوله شرطية وانما فيها جوابا في المعنى كقولك اجبت اذا تخفى
 فيكون التقدير اذا يغشى الليل اذا هوى النجم انتمت ويزيد من ان القسم الاث لا يفعل السيلق
 على الثالث ثبت والثبت لا يقبل التعليل **الاي** في قسم اذا مع طلبها لا تستمر الزمان
 في الاحوال المتغيرة وانما شرطه للمستقبل كما يستعمل الفعل المضارع لكونه زمنه واذا قيل لهم ففسدوا
 في الارض قالوا واذا القوا الذين آمنوا قالوا واذا فعلوا الاشيا طيبهم قالوا ارسلنا بآياتهم فز
 وبانهم ابدوا وسلا كبري برادوا **المفاجاة شخص** بالهبة لا استجابة على الراجح كما مر في اللفظ
 فيها وبين الشرطية المتناسبة للفضل ولا تخرج لوجوب لعدم تضمنها للشرط ولا يقع في مصدر الكلام
 لان الفرض من الايمان به الدلالة على ان بعد حصوله وجودها قبلها على سبيل المفاجاة

٧٤٩

قدما اشمن الزبور وقع حقا وذا الكواكب عليها هل اذ هو صي ما اهل از اهورا با
 قد حشما وخطا بان زبادان حمزة ما قال فيها ابابش قد ظلم ما وخطا عرفان في كل
 بالية لم يكن في امره حكما كفيظ عروضا في كل منة ما بالية لم يكن في امره حكما وفتح ابن زياد في كل
 من اهل اذ قد امنه بفيض ما كفيظ ابن زياد في كل منة ما من اهل اذ قد امنه بفيض ما
 وظن بالكر بخطو ما وقد كربت ما باليقس انما من تلخ الكظما ففت
 عبيد بن يحيى في لفظنا حتر فغير يور ما بينهم يورنا من كل اجور حكما من سدوم قضى ما
 عمرو بن عثمان ما قد فسرنا ما حده ذالوري عن فكلهم ما فغيره شقدا للقول
 شقدا ما قاله النزهة ما فهم مارقا ما والماعارف في اهل النزهة ما فصح بعد
 الانفاس كان في كل صدر كان قد كظا وكظا ما واهت بعد الانفاس ما كية ما في
 كل طرس كد مع سج وانجما ما ليس كواثر ذمنا سادهم ما لال ان فرغ الدنيا
 لما انما والغبين في العلم اشجر منة علم ما وارجع الى س شورا ما اهلها ما
 قوله دريا لفسو ما البت اورد ما لفتوا على اناك ليدان رفوا ما بعد اذ على انجز قوله
 تر با ذال البيت بالتحفيف لكية لبا في قوله بالتشديد وفي بعض النسخ وارب بارفوا
 في بعد باربا والمضغ انهم قد يصبون ما بعد اذ قليلا ويرفون كرا فيكون مرجا الاول
 للتحليل والتشبيه للتذكير والاشارة للتوكيد واما في قوله البيت الثالث من ابيات هذه
 المسئلة فيفتح الغابن المجدون في عن الاسكال واكتفا واما في قوله البيت الرابع فيفتح
 وان فيا وهو الفواد سيرة وان في قوله هو الك ما وارسه ما والوليه سيرة وان في قوله

الغز

على حجر اللاتين ان جنبه للفاعل ولا اطلاق ان منية المفعول وهو الادلان بسيرة
 والكل لا والاخران غير وان النقص والبر للزمن في عمليه السلم وحكم الاول اسم وان في فعل
 او بالعمس في الاطلاق وزيد الاول والمذ الفزا والذ في زيد بن ابيد وانته المثل را ليدان في
 لعنه الله المرسل في قوله من عمليه السلم وفتح كغيب وزيد بن ابيد والوصف من انتم كغيب
تليحان الاول ما اجاب بسيرة سؤال الك ما وهو فاذا هو صرحه وهو صرحه وهو صرحه وهو صرحه
 مثل فاذا هو صرحه فاذا هو صرحه واما فاذا هو انا ما ان بنت فارح عن القياس في استعمال الفصحى
 كالمعنى من الغيب هو الذي جعل بسيرة واما بالمتفق مثل نكت وان يحلم بليق للرب والحق
 ان الك ما قال ابو جزيلا ايا ما وكذلك حكاية الاذ لسر في المفضل والعباب اهلها او لا مزاج
 اهلها وجوزين فان الك ما لو اكر ارفع لكان بسيرة بسيرة في خطبة في اهلها باورد في القرآن
 في الرفع وهو شيع في ذم لم يفعل نكت مثل ان الك ما اهلها في الرفع والغيب مما قد ذكر
 في توجيه الغيب لسور اهدنا ان اذ اطرف في سفر وجدت در ايت لبا لانه ان الغيب المفعول
 وهو مع ذلك ظرف مجزبه عن الاسم بعده قال ابو بكر بن يحيى ط وور خطا لان السان لا تغيب
 الغائب الصحيح واما تمدد في الظروف والاحوال والانهما تحتاج الى عذر الة على ان مفعول آخر
 الثاني ان الاسم فاذا هو موجود اباها قد في مجزله لانه الكلام عميد مثل في اللحن في زيد بن ابيد
 السيد الشريف ان لغيره كمان السيد الشريف او وجود السيد الشريف في مفعول السيد الشريف
 كمان في قوله فاذا حلت الغيب في اياها على هذا يخرج في قوله من ترى ولا تعرف عليك بطا
 وبعده عن القيس عبد الثالث ان في الغيب استبره كان في الرفع فاذا ان الك ما ان اسم

والشبهه فراه الحسن العبراني كذا في النسخة من تحت جنب الفعل ولكن لا يتأخر فيها عن
من قولهم فاذا عدت القام القاب فينظر ان يرد بها ان تفت مقطوعا واما على زيادة الالف في ذلك
فما ينفس ويزجر تعريف كالك ان لم ان اذا تعدل وحدث وانما تفت بعد التبراه على ان
الظرف بعد ان يمد بعد اطاء لان ويذهب السبب لان محال على حفظ المفعول قبل مفعول
المسؤول الرابع على اسقاط النقص بالاصل فاذا اوردنا الزجر كالتعريف بالكون فيكون
اذ قال الكف على الغير يسويون ذلك بالضرورة قد تفت كالف التسمية في نصب الغير على
وليس في المارة بما ينفس ان مفعول به والاصل فاذا اوردنا وبها التسمية ثم تفت الفعل
وهذا الوجه لان ذلك ايضا وظهره فراه على عدم التسمي كالماء في نصب الغير
او ترى بعد الالف ان مفعول به الاصل فاذا اوردنا مفعول به تفت الفعل كما تقول اريد ان
الاصل ان ان تشرى ثوبا ثم تفت المضاف لثوبها وتقيم المضاف اليه فانه نصب
من المصوب والفعل الغفلة بتصل بعد التسمية في مفعول به المفعول به العلم فانه نصب
بالتصريح ان ايا كان في غير المجرى والفقير فاذا اوردنا المصوب كلفه في قوله ايا ان تصاب
اي على كالك كونه ان في غير المجرى والمجوز فاذا كانت كذا في غير المجرى صارت في حكم المجرى
صارت لها في قوله تدرى كونه في المجرى كالمجرى في قوله تدرى في بعض النسخ وضعف ظاهر
ان المصوب على كالك في غير المجرى كالمجوز في الالف فاذا اوردنا مفعول به تفت المضاف
الغير وان نصب المفعول على الالف في سبيل ان في كالك فالواقيفة ولا اجس على اخرها مثل قوله
في الالف قال ان تفت م و هو وجه نصب الغير على كالك في غير المجرى فاذا اوردنا مفعول به

صوت كالحار بالرفع مفعول بعد بئس او ما يسوي به فقال في غير المصوب ومن قال في المجرى
قال اذا كان المضاف المصوب كالمجرى في ان كلفها الموفرة في المجرى فقول بئس
صوت المجرى ويزجر تعريف كالك في **الثاني** في الم ان المفعول به الله وان المفعول به
الفعل المانزلة وجماد في المنة كالك في ان المفعول به في المنة والاشباع ولذا تفت وجواب
موقع الفاء وقال المجرى صري فطفه المنة اذا و هو على المجرى في المنة والاشباع في المنة
بوقع ثم موقها في قوله ثم اذا انتم خسرون وقال النجم في المنة كالك في المجرى
الثامن ام من د على وجهين احدهما ان كالمعطف المنفصلة في المنة **مختل**
و من فطفه المنفصلة من المنة بما قبلها بحيث لا يستغنى عنها عن الالف
لانها مفعولان متعقبات او تقديره ونسبة الحكم عند التكلم بها كما اوردنا المنة من غير تعيين وذلك
سبب متعلقه في المنة المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة
بما رتعا طيفها المتصلين في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة
انفتحت في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة
الغير في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة
اوردنا في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة
لشبهه في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة
ولا استغنى م فيما اذا تفت بعد المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة
نحو المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة في المنة

وفي العين تقول كراحت او قدرت ويرسوه في الكمال للمعنى ان يحسن في العرفين
الاعرفان اول من تدرهم وهو في الشذوذ والجمان في الرضد والاعرفان في معنى
الاعرفان في الاكثبات في المعنى سواء كانت ام قدرت سواء على افعالها فليس في النقص
الجزء اعرف من معنى الاستفهام وبهذا ايضا يظهر الفاء وانما له ذلك في احواله لانها جعلت
مقدما ما بعده متبدا والوجه ان يكون سواء خبر متبدا محذوف تقديره الامران سواء على ثمن بين
الامر ان يقول وقت ام قدرت والمضيقان فتان قدرت والمجهد الاسمية المقدرة والتم
على خبره بالشرط ان قلت او قدرت في الامران سواء على انتم في قوله ان من لم يمتد
الشياطين او الاشياء كحتمه ان يروى من اعطفت احد الشياطين او الاشياء وجراد اية
فخرجت جوارها او اعداها وليس معنى ما نفس احد الشياطين او الاشياء وفي البدع قال
سبويه اذا كان بعد سوا حرفة الاستفهام فجابها بام اسمين كانا او فعلين تقول سوا
على ان يرد الدارام عمرو وسوا على ان قلت او قدرت واذا كان بعد فعل ان يقره الاستفهام
عطف الثانية في قول سوا على قلت او قدرت فتقديره ان قلت او قدرت فتقديره
ان قلت او قدرت فيهما على سوا في سوا خبر متبدا محذوف الامران سواء والمجهد في
على جواب الشرط المقدرة في قوله ان الذي ما يرد ذلك بتبيين محذوف الفعل وكان ابن
قوم ان الهمزة لانه بعد كلمة سوا في اول جملته وليس كذلك في قوله لا خلاف في جواز
باو بعد حرفة الاستفهام قياسا ويكون الجواب عن الاستفهام منهم او على ذلك انه اذا
قبل ازير عندك او عمرو في المعنى اعداها عندك ام لا وان اجبت بالثنيين صح جواب

وزيادة

وزيادة وفي قول الحسن بن الحسن بن الفضل ام ابن الخبيبة تعطف الاول باو ان في ام ويكاب عندنا بقولك
اعداها وعندنا اليك نية ابن الخبيبة ولا يجوز ان يجيب بقولك الحسن بن الفضل الحسن بن الحسن
بالعزير افضل من الحسن وابن الخبيبة ولان الحسين وابن الخبيبة وانما جعل واحد منها لا يعينه
قرينا لابن الخبيبة كما في قولك اعداها افضل ام ابن الخبيبة الثالث قد تحذف ام الموصولة
كقولك ما دعي لها الغيب الامام ما سمع في اوردى ارشد طلابها ما امره في حال ان يحتم
ذلك ان تقول ما دعي لها لا تقدر سواد في البيت لحد فترك جعل طلبها ارشد وان يكون
لحل بدل وقد تحذف المفعول عليه كما في قوله تم ام من حد فانت انما الدليل التقدير بالظفر
خبر او من يهتد انما الدليل باجر بعضهم حذف مطوقها بدونها فانت قوله تم انها تعبرون
ام ان الوصف بها وان التقدير بام تعبرون ام بينها خبر وجزءا بطل ان لم يسبق حذف مطوقها
عطف وانما الموصوف جملتان خبر وانما قولهم انقل بذا ام لا فانها وقع بعد لا وانهم بعد ان
واحد هو اب تحذف الجمل اعداها كبر او تقدم حرفه اللفظ مقام ملكة الجمل كما في قوله او
ينفع عنهما في النقطه من الترتيب باعداها قبلها بل كل منهما مستقل بغيره لانها جملتان
في تقديره المقرون ولذلك يمت خطه وقد تستعمل في قوله ام سمعته في قوله في الخبر
نحو قول الكتاب لا يرب فيمن رب العالمين يقولون افراء ورسوله بالحرفه لغير العلم بل
يمشون بها ام لم يمشون بها او العزة في ذلك لا كما في قوله انتم والمطوق لا يمشون
وكسوفه يستعمل في الخبره نحو هل استوى الامم والبصرام ليس في الظلمات والنور ومعنى النقطه
الاخرى كقولهم الى ام هل استوى الظلمات والنور بل جعل ولا يغيره في

في الصغرى وفيما لفظ لغا هر كاهم الثالث ذكر ابن الهيثم ان في ان قوله الله ضعيف
 ويعقبه بعض الامم فقال قد تكلم به سبب الضعفاء فالكلمة بالضعف لا يوافق عليه **التاسعة**
اما بالفتح والغمد بدل من الغزة ونشيد به الهم وقد بدل بمجا الاوطة باستشفة الضعيف
 كقول عمر بن ابي ربيعة ما يات رعبا ابراهيم اذا الشمس عارضت ما ففضي داما بالفتح فيض
وهي من تفصيل غالباً اسم على انهم من تفسير الهم بكسر شين وكونها للتفصيل بل عليه
 استقرا سواردا وعطف عليها قال نعم فاما الذين استوا فيعلمون انما هي من ربههم واما الذين
 كفروا فيقولون اذا اراد الله بهذا اشياء ما لا يعلم فلا تفهم واما الهم فلا تنه وقد ذكرت كذا
 استغنى بذكرها عند القسامين عن الاحاد الكلام بذكر بعد ما في موضع ذلك القسم الا هو فالاول
 نحو ايتها الانس قد جاءكم برهان من ربكم وانزل اليكم نوراً مبيناً فاما الذين استوا بالله وعلموا
 فسيد فهم في ربه من فضل وقبيل في الفتح واما الذين كفروا فاعلموا كذا وكذا والشايد نحو
 الذين انزل عليهم من آيات محكمات هن ام الكتاب وافوت بهات فاما الذين
 في قلوبهم زيغ فينبهون ان الله يرسل انبيا والعقبة وانما ناول في تفسير الفتح واما غيرهم
 فيؤمنون به ويكلمون سمعوا المرهم بديل قوله والاسخون في العلم يقولون انما ينزل
 من عند ربنا ارسالا من الله والهم من عند الله والابان بهما واجر كما في قوله اما الارساخون
 في العلم فيقولون **فيها** ارساخون **الهم** في الشرط **الهم** بعد ما كاهر والهم
 ان يكون الفاعل للعطف لا يجوزها على الجوز ولا يوظف الجوز على سبب انه ولا زائدة اذ لا يوجب
 عنها فحينئذ انما قال ابو حيان بوزن الفاعل في اللفظ فاراد من قياسها

٢٤٤

قوله

انما لم يخبرنا بطريقين بل انما طهر لغوا على كلمة التعليل كون انما مع الشرط ليس كمن
 لان معنى انما كما لو انما يمكن من شرطه لا يوجب انما يمكن من شرطه لا يوجب انما
 لا واه الشرط والفاء لازمة بعد ما سواء كان ما وحقت عليه ما لا يمكن الا ترى ان
 انما يمكن من شرطه بل انما لا يوجب ذلك فانه لا يوجب ذلك لان انما لا يمكن الا ترى ان
 انهم وقد حذف الفاعل للضرورة كقولنا **فاما** انما لا يمكن انما ولكن بزيادة الفاعل
 ويجوز حذفه في سائر الكلام اذ كان هناك قول محذوف كقولهم فاما الذين اسوت ورجعهم
 اكثرهم الاصل فيقال لهم انهم محذوف القول استغنى عنه بالمقول فتعريف اللفظ في كذا
 ورتب شريحتهما ولا يوجب استغنى لا يوافق الجمهور قال ابن حزم ورتب مع الفاعل ان
 جواب انما لا محذوف في غير الضرورة اصلاً وانما جواب انما لا محذوف في العذاب والاصل فيقال
 لهم ذوقوا فحذف القول واسقط الفاعل للمقول وانما بينهما اعتراض وكذا قال في قوله
 واما الذين كفروا فلم يكن ابداً في حال المحذوف انما لا محذوف في قوله انما لا محذوف
 ثم حذف القول وافتوت الفاعل **بالتبسيط** لم يذكر المعنى التوكيد لا ما وحقت من ذكره
 وقد اشتهر جماعة من الساجدين وحسن من ترجمه انهم من قال فانه في الله ان يوظف فعل
 توكيد تقول زيد اذهب فاذا قدمت فوكيد ذلك وانما لا محذوف وانما بعد ذلك
 وانما مع غيره قلت انما زيد فذهب ذلك قال بسبب انه في تفسيره انما يمكن من شرطه
 اذهب بزيادة التفسير بل انما زيد في بيان كونه توكيداً وانما مع الشرط انما لا محذوف
 الشرط نظر وانما وجه التوكيد في بزيادة التعليل بوجه انما لا محذوف من شرطه انما لا محذوف

٧٨٥

قوله

وقفت اليتم لا تقهر الحان جارا بكتف كوا ما زير فاني ضرب اذ لم تصدفت ما والفا
 وقت زيدا الى ضرب لم يجر لانه لا يجوز تقدم معمول غير ان عليهما وكذا لا يجوز انما ما فوجدنا
 عشره ون اذ الميز لا يعين فاما قبله قال ابن ابي عمير والصحح من هذه الاقوال الثلاثة هو الاول وهو
 ان الواقع بعد ما والفا غير محتمل الواقع بعد الفاء تقدم عليها الغرض الموصوفه وذلك لان
 تفصيل الافعال وما ذكره لا اعتداه انواع المتعدده وذكره باقرب ما يتصل به من اجزاء الواقع بعد الفاء
 والغرض من التقديم للدلالة على انه من النوع المراد منه وكان في كسر ان يقع مرورا على الابداء لان
 الغرض من الحكم عليه كسب باليد الفاعل والكسب من الفاعل الابداء ابتداء من اول الامر بان تفصيله بين الصفة
 الشريفة عليها في الجملة الواقعة بعد الفاعل كمنه مفعولا به او ظرفا او مصدرا وغير ذلك الا ترى ان
 تفرق بين يوم بحجمه من ذلك يوم بحجمه ضرب غير وتلك من ضرب يوم بحجمه وان كان في
 الموضوعين مفعوبا فيه الا انه ذكرنا اول ايدل على انه حكم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه
 علم ان الضرب واقع فيه وذلك ان ذكر ايدل على انه الذي وقع الضرب فيه من قول الامر فلما
 كان كذلك تصدق بكون الواقع بعد ما والفا ضربا وهو عليه جملة ولزم ان يكون على كونه
 وادوار الذم كان له ويطال القول بكونه معمول الفعل المذوف مطلقا او بشرط ان لا يكون في
 مانع وبين وجه ما قبل ان لا ما هنا حشره في تصحيح التقديم لما يتبع تقديمه وانما التبعي على الواقع
 بعد ما هو المقتضى بالتفصيل والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاعل بتفسيره فيصيح
 بعد ما جلا شرطية بعد ما جواب مقودن بالفا وكقولهم فاما ان كان من المقربين فروع
 وربما كان وتختلف في هذا الجواب لاي الالاتين هو قال ابو حيان في الصحاح انه جواب ما واداءة

٧٨٨

الزوجة

الشرط جازيا مذكوف لدلالة جوابه عليه وذلك لان من فعل الشرط بعد ان ما فيه ولا يترجم
 مفعولا عنه مذكوف بجوابه كمن فعلها يمكن من شرط فروع ان كان من المقربين فالجواب الشرط الذي
 تقدم وجواب ان مذكوف وهو سبويه الالف والذليل على انه ليس جواب ان عدم جواز ان
 ضمتي كركبت بالجرم ووجوب ان ان ضمتي فاكر كركبت مع ان كان من شرط كركبت بالجرم كركبت
 فاكر كركبت انتم وشرع الانقش ان الجواب المذكور لانه وان معناه لا يصل عنده لهما كركبت
 فان كان من شرط المقربين فروع ثم انبأ انما سب لهما والفعل الذي لم يمد ما مضى راما فان كان
 من المقربين فروع ثم قدمت ان والفعل الذي لم يمد ما مضى راما ان كان من شرط المقربين
 فالسقت الفاء وان فاعت احدتهما على الاخرى فمضى فروع قال ابو حيان وفيه كنهها
 نفا وبعينيه وسمع ذلك من بطلان وقد ابطال ابو حيان ظاهر كلام الانقش بان لم يمد الفاعل
 يكون جوابا لشئيين وناول كلامه بانها لما كانت لا عدما ونجت عزيمته فصدت
 كانه جواب شرطيين قال واضطررت قبل ان يكون قال لا يفصل بين ما والفا الا بمجرد
 فالجواب المذكور لان وجواب ما مذكوف وهو الاصح لانه مني اجتمع طالب جوابي كان الجواب
 للدلالة انها مفعول بفعل سبويه وقال الجملة اذا لم يستقل صدقت بمنزلة مفردة قال ابو حيان
 هو الصحيح فان في المسئلة ثلاثة ذهب ذهب سبويه وذهب الانقش وذهب ابو حيان
 في احد قوليه وقد تقاررت **ما التفصيل** فاني مجرده عنه فتكون للاستيفان وهذا
 غير الصواب الذي يقع من قوله انها حرف تفصيل **قال ما الواقعة في اوائل الكتب**
 والظب من الفصول منها وبين انها مفعول مطلقا عن الاف فانه غالب نحو ما بعد هذا وا

٧٨٩

الواجب

مقدره قال الرخصه وكذا ان يكونا على السبيل او بالسياسة كما وانما سببه كقولهم
 وهدينا به الجذير فوصف السبيل بالشكر والفرح بما زاولوا لكونه كون ما يؤده من الشرايط
 وما الزائده قال ملك ولا يخرج البريون انما الاسماء الا انما يكون بعد ما فعل غير خذوان
 امره حافظه ورد عليه من التحريم ان الصغرى كما ان فهو غير لا قوله قد قبل ذلك ان
 وان كذا ما **ق** ترد **للإيهام** على السمع وهو الذي يعبرون عنه بالشك في كونه قولهم واخرون
 بوجوه الامور انما يفيدهم وانما يتوب عليهم فان السببه انما لم يقصدها لهم وما يؤول اليهم ولكن انزل
 الكلام في غالب الاحكام مع ما بعد الامرين منها **والثالث** كقولك جازنا ما زيدا
 وانما عرفنا انما لم تعلم اليه منها **التحسين** كقولهم انما ان تقدمهم وانما ان تقدمهم حسن في حين تقدمهم
 بالفضل على كقولهم وبلان كذا الحسن فيهم بارشدهم وتعليم الشرايع ويكون المراد بالتعديب
 القتل وتبني الحسن الاسماء بالنظر الى الفضل من لما فيه من القبح والاولى
 وللشهور انما بالتي التحسين كقولهم واقتضوا طلب في كونه التقديره لا يذوقه انما في اذ الفرض
 افضل انما ان تقدم وانما ان تقدمه انما في وصفها انما اوله في عمل في الفعلية بالفضل
 المندرج ما بعد انما انما في مطلقه على الاول من افضل انما تقدمهم وانما انما الحسن فيهم **والا با حذر**
 كقولهم انما فيها كذا وكذا او جالس الحسن انما ان يبرهن انما ان يبرهن انما انما في مطلقه
 لا ما عرست انما فيهم انما **وتبني على الاول** هذه المعاني الحسن في قولها وايضا كما تقدم
 انما في الكلام سمها من اول الامر ما جازي لا يمد من نكت وغيره وانما نكت وجس كذا ما في غير
 وانما في الكلام سمها من نكت غير نكت او غيره فالنكت المنفعه فيه كبت قال الرخصه انما في
 على احد

٧٩٢
 في قوله تعالى انما نعلم اليه منها التحسين كقولهم انما ان تقدمهم وانما ان تقدمهم حسن في حين تقدمهم
 بالفضل على كقولهم وبلان كذا الحسن فيهم بارشدهم وتعليم الشرايع ويكون المراد بالتعديب القتل وتبني الحسن الاسماء بالنظر الى الفضل من لما فيه من القبح والاولى
 وللشهور انما بالتي التحسين كقولهم واقتضوا طلب في كونه التقديره لا يذوقه انما في اذ الفرض افضل انما ان تقدم وانما ان تقدمه انما في وصفها انما اوله في عمل في الفعلية بالفضل

على احد الشئين او الاشياء وانما او فان تقدم على المعطوف عليه كونه انما زيدا او عمرو وكلام
 من ذلك وان لم تقدم جازان يعرض للحكم من احد الشئين بعد ذكر المعطوف عليه بقوله
 قام زيدا فاطها بقية ثم يعرض النكت لوقفها لا بهام فيقول او عمرو ويجوز ان يكون
 او بهما من اول الامر وان لم تات بحرف وال عليه كما تقول مثلا جازنا العوم وانما انما من
 اول الامر على الاستفهام لكونه لا زيدا او عمرو في عدم تعيين افعال الكلام مع او نكت
 وقد يجاب بان معنى افعال الكلام مع او في النجيم وقد يجاب بان معنى افعال الكلام مع او في النجيم
 ان ذلك بحسب الصفة الظاهرة مع انه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون في الواقع كذلك
 طرف الدال عليه ان يكون المشكك به ان يكون هذا في نكت في قوله **الثاني** التخصيص ان
 انما انما في احد السببين او الاشياء والمعاني المذكوره ليست استفادة من فضل وانما استفادة
 من غيرها باقتراح الكلام كما قالوا ذلك في قوله **والا ما انما من قبل المعطوف عليه** او باقتراح
 العاطفة من ان يكون قبل المعطوف عليه بها انما اخرى القول قام انما زيدا وانما عمرو وانما
 من اول الامر ما جازي على الكلام من نكت وغيره وقد سمى نكت انما اوله كقولهم انما
 جازنا قد تقدم عمدا ما وانما باسوات المضايفها وانما في القيس في غير نكت يقوم وانما في نكت
 بها جازنا او بالبرون لا يكون فيها انما في نكت وما سمى منها بالبرون في قوله انما في نكت
 انما في نكت **عن العا** **والثاني** المشهور ان هذه الامور انما في نكت المعطوف ورضه القيس من غير العاطفة
 على المشهور انما في نكت وقد علمت ان منهم من ذهب الى انها من العاطفة او قيسه كما ان من ذهب
 الى الفصل انها من نكت الكلام الا انما في نكت المعطوف ورضه القيس من غير العاطفة

واقعية بعد الاشارات انى الايات حرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
نحو قام زيد بل عمرو واقرب زيد بل عمرو اعلم ان المعطوف على المعطوف
المعطوف عليه يكتسب من معناه كونه كالمعطوف عليه في كل ما يمتنع في المعطوف
عنه قطعاً وفي كل ما لا يجب ان يتحقق فيه نحو قام زيد بل عمرو مع عدم مجي زيدا قطعاً اما ان المعطوف لا يكتسب
زيداً بل عمرو فتعريفه مجي زيدا قطعاً وتقيد بعد النفي او النفي بعد الجواب وهو المعطوف عليه
وابتات منه للثاني وهو المعطوف نحو قام زيد بل عمرو واقرب زيد بل عمرو فتعريفه مجي زيدا قطعاً
حكم النفي والنفي يثبت فيه العمود كما لو قلت يا جازاً زيد بل عمرو واقرب زيد بل عمرو فتعريفه مجي زيدا قطعاً
تعريفه مجي زيدا والنفي يثبت فيه العمود كما لو قلت يا جازاً زيد بل عمرو واقرب زيد بل عمرو فتعريفه مجي زيدا قطعاً
الفرق بين كل ما لا يمتنع ان الاول مسكوت عنه كانه الايات ثم استظهره وبعده المخلص
الدين او نقل حكمه عطفت على تعريفه حكم الاول وتقيد بعد النفي او النفي بعد الحكم الاول
اليس اراد ان يرد عند بعض الرغبت في ان يكون المراد وتبعه جوارح فاجازت
مواضعها للمجهول فيما تقدم ان يكون قد علم حكمه ولو كان لسانها كما اذا وقعت بعد الاشارات فمع قولها
يكون ما زيدها مما قبلها فاعلم ان النصب ما زيد قائم على قيد بالرفع ويختلف المنع في النصب
يكون القصور في النصب على ما هو قائم على قيد بالرفع يكون شيئاً من هو قائم على قيد بالرفع واحد
منه الا معناه الجارة مخالفة استعمال العرب في نهيها **الاول** مع كل ما كان بل المعطوف
بها مطلقا ساكنة بعد الايات او غيره وهو ذهب البحر بين وضع ذلك الكونين بعد النفي
النفي شبهه في كل ما كان نفي زيدا بل عمرو في الوجود والعدم الكونين مع كونهم

٧٨١

لها

اربع البرهين في اتيان شواهد العرب بل على السمع العطف بها في الايات بارى عطفه ولا يعطف بها
بعد الاستفهام **وقاية الثاني** نفيه انما قد ان بل لطف الجمل كما لعطف المفردات والجمع ان اللفظ
على الجمل حرف ابتداء لفظ وانها تكون لفظاً اذا اذت هي مفرد ومعنا الاقرب قطعاً في ان ما جمل
كان معنى الاقرب اما اللفظ مسكوتاً لولا ان كان العطف ولما سبنا زيد بل عمرو بل هو جمل
ان يقولون بغيره بل هو جمل في انما انما تعال في غير من الاقرب قد افصح من ذلك وذكر اسم نفيها
بل هو منون بحجة الدنيا ونحو ولدنا كسب يخلق في كل يوم لا يظنون بل قولهم في غير من ذلك
ان يكتسب في شرح كافيها لا يفتقر الى التبريل الا على هذا الوجه ووجه ذلك جازية بل هو مردود
للاطلاع في الايات بل بغيرها قال الدماميني في الكلام عند ان يكتسب انما لا يقع بغيرها في
القران اللاتبية كانه امر واستيف في غيره فلام فهمه بتبنيك الايات في التفسيرين ان ليس
الاقرب على اللفظ لا يظن ان معنى في غيرها انما يكون الاقرب فيهما من القول لا عن القول
الحكي ولا يكتسب ان الاقرب لصدور ذلك منهم ثابت بل يترق الى اللفظ لا يظن ان يكون الاقرب
فيهما بل هو الاقرب لا يظن ان يكون الاقرب في غيرها من اللفظ لا يظن ان يكون الاقرب في غيرها
الثالث علم مما تقران بل يكون الاستدراك كالاقرب في ان يثبت في المنع
والنحويون يقولون بل حرف الاقرب وهو اسندوا كواستدراك واقرب منها بعد
النفي والنفي بمنزلة النفي **الاربع** ترادوا قبل بل لتوكيد الاقرب بعد الايات كقولها حكمت
البحر الميرد لابل الشمس ولم يقص الشمس كقوله واقول ولتوكيد تعريفها قبلها بعد النفي والنفي
وتعريفها ان يستوي بعد النفي وان يفتقر الى اللفظ لا يظن ان يكون الاقرب في غيرها من اللفظ لا يظن ان يكون الاقرب في غيرها

٧٩٩

لا بل ياد شغفا حرد بعد زعفران الابل او قول لا بلن طاقه لابل طاعه الله تعالى
 استيدما قاله في المعجمين لا بلن م في المعجمين وما ذكره من انهما زاده قبل بل لتوكيد الالف
 اليباب بل نظر وقد قال الرضا في حقه لا بل اليباب اليباب فقام زيد لابل عدو
 زيد الابل عن ارضه لا بلن اليباب والامل المتقدم الابل بعد بل فخر قلت بل
 عرفيت بلا الفيم عن زيد وابنه لمرود ولم يبل الابل ان قام زيد في حكم السكوت عن بل بل ان
 ثبت وان لا يثبت وكذا في ارض زيد الابل الارب ارض زيد الارب عماد اولاد الارب
 لا يمد ان يكون امر الارب زيد ان لا يكون مع الامر بغير عدو وهذا الكلام وهو نص في ان
 لا الواقع قبل بل فيما ذكره استيدما بل انه بهما ليس من لم يكن قبل وجوده فالقول ان
 ليس لزيد من عدو ولا التقدير ذلك جيد الزيادة على معنى انها ليست للطف فقد قيل
الثالث عشر حاشا زاده للاستثناء حصفا جانا فخر الشيخ
 كما قرئ به او خلا متعبا جامدا فاصح اللفظ ان من قرئ به متصرف بمضارع ولا التفسير
 من الالف في الالف كونه كونه فاعلمها جند ضمير مستتر عائد الى مصدر
مضارع ما قبلها سواء كان ما قبلها فضلا كقام القوم عاش زيد المعنى جاب مجازيا
 زيد او كما ما بعد من مصدر يمكن عمود الضمير عليه كقام القوم او كقام عاش زيد المعنى جاب
 انترت به الالف لاخرة زيد في فهم ذلك ان زيد ليس في وجه المقصود بالاستثناء
 اد لو كان ان الف لطلب لم يبا وز غيره بتساب لاخرة الارب وعارة المعنوية حسن فخر
 غيره حيث قال في المصدر الضمير المتقدم عليها المشهوره ولذلك في تلك العبارة

لا بلن ياد شغفا حرد بعد زعفران الابل او قول لا بلن طاقه لابل طاعه الله تعالى
 استيدما قاله في المعجمين لا بلن م في المعجمين وما ذكره من انهما زاده قبل بل لتوكيد الالف
 اليباب بل نظر وقد قال الرضا في حقه لا بل اليباب اليباب فقام زيد لابل عدو
 زيد الابل عن ارضه لا بلن اليباب والامل المتقدم الابل بعد بل فخر قلت بل
 عرفيت بلا الفيم عن زيد وابنه لمرود ولم يبل الابل ان قام زيد في حكم السكوت عن بل بل ان
 ثبت وان لا يثبت وكذا في ارض زيد الابل الارب ارض زيد الارب عماد اولاد الارب
 لا يمد ان يكون امر الارب زيد ان لا يكون مع الامر بغير عدو وهذا الكلام وهو نص في ان
 لا الواقع قبل بل فيما ذكره استيدما بل انه بهما ليس من لم يكن قبل وجوده فالقول ان
 ليس لزيد من عدو ولا التقدير ذلك جيد الزيادة على معنى انها ليست للطف فقد قيل
الثالث عشر حاشا زاده للاستثناء حصفا جانا فخر الشيخ
 كما قرئ به او خلا متعبا جامدا فاصح اللفظ ان من قرئ به متصرف بمضارع ولا التفسير
 من الالف في الالف كونه كونه فاعلمها جند ضمير مستتر عائد الى مصدر
مضارع ما قبلها سواء كان ما قبلها فضلا كقام القوم عاش زيد المعنى جاب مجازيا
 زيد او كما ما بعد من مصدر يمكن عمود الضمير عليه كقام القوم او كقام عاش زيد المعنى جاب
 انترت به الالف لاخرة زيد في فهم ذلك ان زيد ليس في وجه المقصود بالاستثناء
 اد لو كان ان الف لطلب لم يبا وز غيره بتساب لاخرة الارب وعارة المعنوية حسن فخر
 غيره حيث قال في المصدر الضمير المتقدم عليها المشهوره ولذلك في تلك العبارة

لا بطرد فيها ذلك لا تتعاضد بها اذا فقد الفعل كصورة الالف اي عا سلا اسم فاعل معوض منه
 اسما قبلها سواء كان فعلا او كان كالتقدم فالعنه على الاول في قول قام القوم عاش زيد جاب القوم
 منهم زيد او على الثاني في قول قام القوم او كقام عاش زيد جاب القوم باليت لاخرة زيد
 فهذا ان قولان في موضع الضمير الاول للكوفيين والثاني لسبويه وورد الاول ان فيه تقدير بالم
 يلفظ به قط وذهب جمهور البصريين لانه عائد على البعض المعوض من الكل الالف في المعنى في
 قول قام القوم عاش زيد جاب بعضهم زيد وقاره ابن مالك في ما في التيسير في كل عنده
 شره وضعفه في موضع تقدير البعض ان يراه البعض من سرى الستة فيزم اطلاق البعض
 على الكل الا واحد او هذا وان صح فلا يحسن لانه استعمال ثم في موضع الكوفيين وورد
 القراء الى ان عاش فعل لانه على كنهها لا يترتب منه قال ابو جعفر ويكن القول في هذا وعمل
 بذلك **تيسير** هذا الخفاف في موضع الضمير المذكور جازم في الضمير في قول عاد وعا وعا
 وما خلفا وليس ولا يكتسب وقد تقدم الوعد في باب الاستثناء بذكره وفاق اذا اولها في قوله
بالفم نحو حاشا لله وليست لاكتسب ووجهت عن كونها حرفا بالجمع وانما ترتب
 واصل هي جند اسم مصدر بمعنى **ابو** انترت بها فيكون اسما واد قاله
 في نصب نصب المصدر الواقع به لامح اللفظ ليعرف من قال عاش تر جانه قال في قوله
 او فعل ما في معنى **ابن** والمعنى في قوله عاش تر جانه تر جانه وراقبه مثل هذا
 الثاني في قوله عاش تر جانه في قوله عاش تر جانه في قوله عاش تر جانه في قوله عاش تر جانه
انرا فيض عاش تر جانه كالتقدم في خلاف فلا دل على جازم في الضمير

الرجلين الاضلعهما اظهر بل وبرو على الاستثناء من سواد العود قوله اقوى او اضعف
مصفاة لجزء الرقوى من سائر اجزاء المعطوف عليه كومات الناس من الرقاب او اضعف من
تقدمها كقولهم في قوله وقد جمعنا قوله قولنا كم قر الكاه فانتم لتخشونا من ربنا الامرا
قال ابن يعيش اذا قلت ضربت القوم ضربا فلان يكون زيدا رفقهم او ادناهم كقولهم بركة
على ان القرب قد اتهم الرضا او القصف فان لم يكن زيدا بوجه الضم لم يكن لذكاه فانه اذا كان
كقولك ضربت القوم ضربا مثل على زيدا وغيره فان كان ذكره بغيره ما ذكرنا في جريان كونه رافعا في
حكم ما قبله وان كان بغيره لا يقبله مثل بركه على ان الضم قد اجمع وذلك لا تقول ضربت الرجال حتى
النساء فان النسب ليس من الرجال ويؤيد ذلك ما رواه في كونه ضربا مثل عليه الاول يجوز ان
لا يقع عليه الضم لرفعة اوراثة فيان يحتمل ان لا يردنا نهر اليه **عنه** في هبة متعلق بغيره
ابحسب الذهن لا يحسب انما يرجح كذا ثم اذا المناسبات الذهن في كومات الناس من الرقاب
ان يتعلق الموت ولا بغيره لا يبنى وتعلق بعد التعلق بهم بالجنسية وان كان موت الابن يوجب
في انساب الرقاب كذا المناسبات الذهن بقدم قدم ركب ان لا يرجح حاله وان كان
في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع ذلك ان يبين تقدم ابي عن عمر الميت فيظهر ذلك انه لا يقرب
فيما اتى من ابي عن الميراث في ترتيب افراد ما قبلها وهو من اضعف الالاتى وليس
وذهب جماعة منهم ان لا يرجح بالترتيب في ترتيب الوالد ثم قال ابن مالك في جري دليل
في كونه مثل كونه في قوله وقد ضربت القوم ضربا في قوله ثم قال ابن مالك في جري دليل
وقال في قوله قد ضربت القوم ضربا في قوله ثم قال ابن مالك في جري دليل
قال ابن مالك في قوله قد ضربت القوم ضربا في قوله ثم قال ابن مالك في جري دليل

كالواد

كالواد والحق انها تفيد الترتيب والمهلة لكن دهنا لا فارجا كما بينا . وعندهما في المقتضين
ويروى كالتوسط بين القولين **تخص** حتى العاطفة **بالظاهر عند بعض** الرقوى الخي بين
فلا تعطف العطف فلا يقع ضربت الناس ضربا برك ولا فاما حتى انت ذكره ابن هشام كقوله
قال ابن هشام الاضلع من رفا المنع والنف بل بغيره وقال في شرح التمهيد في تفسيره
والقياس قد استفاض بعض الحكماء حتى يرد في باب عطف النسب فيرجع اليه **فانك** اي حشام
جماعة الاول عبد الملك بن هشام صاحب السير والشيخ محمد بن يحيى بن هشام كقوله والملك
محمد بن احمد بن هشام اللخمي والشيخ محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الاضلع
الشيخ صاحب التمهيد المشهور منه معنى اليب قاله في المرحور ولا يرث من كقوله وكتاب
في التمهيد في تفسيره ايضا وكثيرا ما يقول الاضلع شرح الكافي قال ابن هشام في المغنن فظن
من لا يعلم له اذ الاضلع روي عن كوكب وانما هو كقوله في قوله تعالى الاضلع معنى انك
الاضلع لان الاضلع قدم سنة زمانا فان الاضلع توفي في سنة ست وثمانين وتسائة وامن
هشام الاضلع روي عنه سنة ثمان وسبعمائة وتوفي سنة احدى وستين وسبعمائة وانما
نسبت على ذلك لان بعض الناس وقع في هذا اليوم فاجتبت التسمية عليه حتى يثبت ذكر
كقوله في الاضلع روي عنه في قوله **عنه** اي حشام كقوله في قوله تعالى
ولا يكون لها منق بها فليكن من حيث الاعراب وان وجب تعلقا به في حيث المنع قد صدق
على الحقة الاضلع كقوله في زالت الضميمة رما ما **ما** برجله ضربا ورجله اسكل وعلى العنق التي
فمنها اضلع كقوله يقول الرسول يا رض في قرارة نافع والرضفها ما من كونه رضفها وانه لواجب

التوسيل بانها زودت على الفرق ايضا فقال لان من الخمر ان يزداد الف كونه كالذي ليس له كبر خرو
 الشوط حقيقه جاز تجريره منها مع قصد السببه في الذرير فيسقط له درجته فيترقى فنقلت الذرير
 بالسببه المقصوده عند التجرير من الفارق قلت ترب الحكم على الوصف قاله الدرر في النقص
 الثاني ان يكون عا **طفه** وقد تقدم عددا من حروف العطف **ففي العطف**
 وهو وقع الموطوف عقب الموطوف عشرين غير مملوئه وترافق كونه في كل شئ كونه يقول
 تزوج فان فولد له اذا لم يكن بينهما الا حده المحرم لفظ الوطى وقد مره ودفن البرهه كونه
 اذا لم تقم البرهه ولا بين البلدين واقترن بقوله قال الذرير فرج المرء فمجد غش اوى فان
 اقترن المرء لا يعقبه جوف غش اوى اربابا السود وجب بوجهين احدهما ان قوله فمجد غش
 مملوئه على جمله ممدوده والتقدير فمجد غش اوى الثاني ان الفاء في ذلك
 نائب عن تم كذا وعكس كقولنا جري في الاناب ثم اضطرب ارضا اضطربوا بعضهم
 وارجاب الاول لا يرفع الا غرض فان مضى اللفظ لا تعقب بالفاء في تعقب الترتيب **بوجه**
اخصر والذكر في اخصر هو وقوع الموطوف بعد الموطوف على حقيقه في الوجود ونحو
قام مزيد ضمير ولفظك فتواك والذكر هي هو وقوع الموطوف بعد
 الموطوف فيجب الذكر لفظ لان من الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول والذكر ما يمتنع
 ذلك في عطف مفصل على مجمل هو وقوع المفعول لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال
 حتى قوله ثم نادى **فمجد غش** قال رب ان ابني من اهل وان دعوتك نحو
 الحكم كما كان وقوله ثم فقد سوا موسى الكرمين ذلك فقالوا ان الله جبره وتكونوا فمفسل

في قوله ثم نادى
 فمجد غش
 فمجد غش

وجهه جازيه وسبح راسه ورجليه وتقول اجنه فمجد غش بكت وكان المعنى ان رغبته والاب
 لتتميل دون غيرها الى عدم الاضيق الاما ان كبره الخمر في الكف ففان قال اريد بانها الار
 السرا والواريه للسرا نفسه كما كان وقوله اذ نادى ربنا نجف قال رب نجف فان رغبته الى
 لا داعي لما دعاه من حمله في يمينه اذ السرا فان يمينه قبل عطف الفصل على الجملة قال صاحب
 الاضيق ويجوز وجوب الطيف الماخذ رفيعا كاشية وهو ان يكون السرا بما به يمكن الموطوف
 عليه مجموع السرا وما بعده فليس في عطف الشيء على نفسه بل عطف المجمع على افراده وهو ما
 انهم وقد يكون للترتيب المذكور في ذلك كقولهم ادخلوا ابواب جهنم فالدخول فيها نفس
 شئى المتكبرين وقولهم واورثنا الارض بنو اسرائيل نجف ففان رغبته الى العاين فافى
 زوم الشيء او مره بعد جوى ذكره واكثر الغرا فانها الترتيب عطفها قاله في واورثنا
 مع قوله ان العا والواو تعيد الترتيب فرب لكن قال البصري بان السرا ان الواو تدخل على
 الترتيب فيخرج منها وسبقه الى ذلك السرا وقاله لم يملك ذلك الفراء في العا
 بقوله اهلك كما في وانا باس اذ عجز الباس بن الاصلك وجملة بين الفاء واورثنا
 او يورث الفاء والاصل ما باسنا فاهلك ما وحملها الرض من قبل عطف الفصل على الجملة
 قاله للترتيب المذكور قال لان تيت الباس تفصيل للاصوات الجملة وقال الجوزي في تعيد
 الفاء الترتيب في البقاع ولاقى الاصل راجل قوله فمجد غش هو بين الدخول في قول
 وقولهم سرتا كذا فكان كذا وان كان وقوع الموطوف في وقت راعيه وقيل الفصح
 يمتنع الى ذهب بعضهم لان الفاء يقع نارة يمتنع ثم وسر قوله ثم فمجد غش النطق عطفه

قلف العظم مضغته قلف المصفى عظاما كسونا العظام لما فافتات ذكركم بمضغتم
 لزاخر مطوقا وتارة بمضغ الماء كقولهم بين الدول فواضع جوع كقولهم بين العلماء
 فالزاد وقال بعض البغداديين اصل ما بين قذوف اودون ما بين كالكس ذلك من قال
 يا حسن الناس قونا الا قدم اصله ما بين قزن قذوف بنا واخام قونا معا مما قال
 وانما نأيد عز ال البيت اخذ ما بين الدول لا تسلم على موضع اولان القدر بين مواضع
 الدول قال ابن هشام وكان العلاء بن يزيد له الى غريب وقد سئلت عن ذلك عن علي بن كوفه
 وانت التي حبت شيئا الى بداهه الاواد طائفة وسواها ما اذ الشرف فبدا وما سمعان
 ويرى على ال ارادة الرتب قوله بعده ما حلت هذا طائفة فبدا قطاب الجوادين كما قال
 قال في هذا من غريب الامم من ذكره وقد قيل ان الفاء العاطفة في هذا لا حقا
 وهو المعطوف على ما بعدها وهو المعطوف عليه من سبب غنشي فاء السببية
 وينسب ذلك في العاطفة هذا وصفه فالاول محي قوله تعالى ان الزمان انزل السحاب
فخص الارض بخصه فانما يصح الارض بخصه من انزال الماء والسحاب وانما يكون قوله
 ثم لا يكون من شجور قوم فيكون منها العيون فان الماء البطون من ترابها الاكل قيل
 الفاء الية الا ولا مضغتم لزاخر مطوقا وانما هي السببية قال ابن ابي عمير في السببية
 لا تسلم العطف به بل هو قولك ان يسلم زيد فهو من قوله معلوم ما بينهما من المودة
 والتحقيق انها تسلم للعطف وقد مر ان العطف على كل شيء يسببه وهو بهذا المعنى محقق في الآية
 نعم قد تارة الفاء لجزء السببية والربط لا يخرج كون محقق فانا انكسرت في لجزء العطف على

١١٢

فاء السببية

١١١

بعض

بعضهم وقد جعل قول ابن ابي عمير ان الفاء السببية لا تسلم العطف بظهوره فانه قال
 ذلك جوا عن الية حيث نقض بها قوله ان الفاء العاطفة للعطف من غير مودة فاجاب بان
 الفاء السببية وهو لا تسلم العطف كيف يصح على الية في ذلك فتمت برجل محبر
 البحر جوه فخص الارض بخصه مطوقا على جوه مودة في قال ما اذا كان الاخر ارضا فواضع
 كذا وقد اختلفت وتروى بين ذلك قوله فاذ انزل عليها الماء احترت ارضها
 الشمس على الفاء التي هي ان تصح على حقيقة فيكون الاخر ارضا وقت الصبح من الية المطوقا
 ان يكون بمضغ غير ولا يلزم ذلك والاول قول كرم وهو موجود في قوله من قال ابن عطية قد
 شادوت في السوس الاخر تنزل المطوقا بعد فقط فاصح ملك الارض الية التي تسلفها
 الراجح قد اخذت بنات ضعف لهن وقد تخص الفاء المذكورة **جفت** ارضها
 افادت ترابها صياح بها باسم **النبج** والفرع في التسمية فاء التسمية فاه التفرع وهو
 التسمية طاهر ولا يخص ذلك بالمعطف بل فاء السببية يطلق قسمه ذلك اذ فاه من السببية
 والمعطف وقد يكون سببية وهو غير المعطف كما في الجراء وقد تارة المعطف على او مقدر لجزء
 فواضع الى اصله في جعل ما بين فخر الية لم تكن في غنشين من انما حقا عنك معطوف
 وكذا في اجزات ذواتها في ان ذكرا الية انما حقا مع الصفات تارة احوال اعداء
 ان تنزل على تراب ما بينهما من الوجود كقولهم يا لطف زياره المهارت الصالح فانهم فاه
 الية من صرح فتم فاه بالذات انما تنزل على ترابها من الفاء من معنى الوجود فواضع
 الية الا فضل واعل الحسن فاه لاجل ان ذلك ان تنزل على تراب موصوفها تارة كقولهم

١١٢

قولان في فتح فانهما اذ هما كوزية فانفسه والمافون بولون ذلك بقدر برون قولان في
 البيت ولقد برانا في الثالث وما يكمل التاديل فمفردة قبل وزوالها والاسم في كقول
 المثال الرابع اللغوي فمطلقا ارفق فمطلقا لانه لو كانت في الفجر جزم بالبعد او بسبب انفسه
 فانما تقول لكن يقولون: لرفع ارفق يكون وقوله يا يرب ان يرب منجبه ارفق يكون ولا يجوز
 نصبه بالوظف لانه لا يرب ان يجر وقد مر من ان يرب ان التحسين ان الفاء في ذلك
 كقول العطف وان المعتمد بالوظف كقول الفاعل وانما يقدر التحويل كقول يوليدون الفعل
 ليس المنهية بالوظف السادس عشر عشر قد تدعى وجهاين اربعة وجوه
 فالاسم في وجهاين احداهما ان تكون اسما بمعنى حب وتسمى في وجهاين
 وهو الفاعل لسببها بعد كوزية لفظا وكثيرا كوزية وضعها وحق في هذه قدر برون
 بالسكون وقد لا يكون للمسمى فمفردا بغيره ان على احوال الذر وهو السكون فليس ان يزل
 عن الاحوال كقول ابن ام قاسم وقد لا يثقبها التوازن فينقل فمفردا وسببه وقول
 في قدر برونهم: ارفع كذا في حبه برونهم وقد مر في قول كذا في حبه والاسم بالبرون
 احوالها وانما هو منجبه كذا في قبل وهو شكل ان السببه الوضعية موجود وهو كاف في حبه
 ابن فاديه احوالها في قبل وهو على انها لا تفرق بالذو فمفردا وانما قلت لم يرب ان
 قدر برونهم بالسكون وهو من انما الغالب في بيان الاول في البرية استعمالا احدهما
 ان كثر برونهم في نفس استعمال المصنفات يكون فمفردا كذا في حبه فمفردا
 احوالها في حبه فمفردا كذا في حبه فمفردا كذا في حبه فمفردا كذا في حبه فمفردا

فك
بمعنى

على ان تبدأ كوصفهم من وصف استهوان كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه
 على ان تبدأ كوصفهم من وصف استهوان كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه
 في الحبه فيفسل معزوه ووجهه من حبه المقدمه ولكنها في قطعها من الاما في كذا في حبه كذا في حبه
 اللوصفة والاوليه اوله ابتداء واما على الفم تقول في الوصفه رايه رايه رايه رايه رايه
 حبه قال كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه
 في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه
 لا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه
 كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه
 يظهر في ان اسمهم ولم اراه اذ ذكر ذلك قال والله انما تقطع عن الاما في حبه كذا في حبه
 ان يكون اسم فعل بمعنى كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه
 المشكك عن كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه
 قدى يميل فذاه وطل ان يكون مراد فذاه على كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه
 وهو واضح وانما في ان كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه
 ويكن في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه
 قد يمتد كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه
 اسم الفعل بمعنى كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه
 جعل اسم الفعل بمعنى كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه كذا في حبه

الثاني

اوله في المنة كما ذهب اليه ان الحجب لا يكون حجباً في المضارع لان ذلك ان معناه الحجب والوجه
 والمضارع هو الحرف بضم الين بفتح الفعل وعدم صحتها نحو ما كان حجباً في المضارع
 بعد ذلك في المضارع كما في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 انهم من قديمين في المضارع كما في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 بعد انما تراكبهم في المضارع في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 ذلك في حجب اسم الفعل في المضارع لفتح الهمزة في المضارع في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
المضارع الحرف في المضارع وجازم وحرف تنبيه وهو في المضارع في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 لفتح الهمزة في المضارع وتقبل الهمزة في المضارع في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 كما في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 بل من ذلك ان الحروف والكلمات في المضارع في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 اذا اول الكلام بناتق اوله وحرف تحقيق **مع الفعل المضارع الماض على الباء** في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 قد يكون العلم ويرجع ذلك الى قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
قبل وقد تقررت **الاضمة من** **الحال** ان لم تكن حالاً لذلك لانه في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 لانها لا مال ولا ضمير في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 فتعرب بالظرب ومن ثم اريد ان يعلل انما تعرب بالظرب في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم

الحال المصدرة من المضارع لفظاً وتقدراً في المضارع لانه في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 لان المصداق هو المضارع في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 لان مع قربها من المضارع في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 انما هي في الزمان التي في المضارع في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 كما في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 اشتراك لفظاً في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 لان في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 بان ما بعد حروف تحقيق مستقبلها بالفتحة في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 وانما اذا قلت جازمة بزيادة ركب فهم من تقدم الركوب على المعنى فلا تعلق في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 واذا قلت قد ركب قريباً الى زمان المعنى في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 مستهدفة لان في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 صفة كمال القوم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 وسوف ولن اذ لو صدرت بها نداء في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 من انهم استبشروا ان يقع المضر العرف في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 وانما هي في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم
 التنية في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم في قوله تعالى فان بيننا وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم وبينهم

ثم قال ان بيتهم ذو حوزة التوسيل واليسع من شرطه في النسخ المذكور لا مفردا بالفاء ووزنه
لا زنه عند قولك وكذا القول في قولهم غلب ان الفاء زائدة انتم قال الربيع ولا ينزول
الزيادة ما وجدته منذ وهد وقد قال ابن السيد في كتاب المسائل قطعت الفاء في ساكنة
الطائفة الاكثية بالشيء والا فزاد به وهو عن الربيع من انما في الابداء كما تصف بسب
في قولك حبكت لرمم فيها من الغلظ كالمعروف والكوفيين يجوزون في ما بعد الشدة في
قطعت لرمم ويقولون مناه كقطعت لرمم او كقطعت لرمم ولا يعرف ذلك الربيع في قوله
تسئل بعد الايجاب الشكر لكونك اغذت درهما فقط وما اغذت درهما فقط ويزيد
الشر لا سيما الفاء لان معنى اغذت درهما فقط اغذت درهما فاكثرت به انتم قال قبل الفاء
ما ظهر لانه كما قال ابن جيثم ولا فرائض كما قال الفراء في الظاهر انه غير قولهم
انتم في قوله ان في ان كقطعت لرمم **لا تستعمل الماضي** او استعمل في جميع ما مضى من الالف
ما يكون الماضي منقبيا بجزاها راية قطعت لرمم في جميع الالف ونقص ابن مالك في
التوسيل والفرق في شرح الكافية انه يستعمل في ان تغتار به من غلظت ونار غلظت
قال قول يعقوب بن ابي اسحاق في قوله مع رسول الله ونحن اكثر ما كان قطعا وانما في
كأنه كبيت ايضا ان بيتا قال محمد بن كاسم انما سورة الا حرف غلظت لرمم في قوله
فقال قطعت لرمم كما في قوله في العاقر من في مواضع من التمام ووجه بعد المشتبه منها
في الكسوف اطول صلوة صليتها قطعت في سنين بالاداء ووجه غلظت واكثر ان كان في
الشواهد لانه قال يرمم غلظت لرمم في قوله في التمام والوجه في ان كل ذلك ما ورد في بعض

وهي

وفيها امره قطعت لرمم ووزنه لا تستعمل في الماضي **لغات** امرها قطعت لرمم
رشد به الظاهر في قوله في الفهم واستهرا قال ابن السيد واشتقها من قولك قطعت لرمم
انما قطعت فانه قال الحكم ما راية قطعت لرمم في هذا الفصل في قوله في الفهم من انما قطعت لرمم
فيما انقطع عن عمر لان الامر منقطع عن الالف وانما استعمل ان راية قطعت لرمم في قوله في الفهم
مكسورة في اصل الفاء السكوني انما راية قطعت لرمم في قوله في الفهم المشددة الالف قطعت لرمم
الفاء وتنفيد الظاهر من حذف الفاء والاول كانه في الفهم المشددة انما راية قطعت لرمم
الفاء وسكون الفاء بالالف في التحفيف حذف الالف في الفهم الاول السكون وهو من جميع
لما تباين في الفهم من قوله في الفهم من انما راية قطعت لرمم في قوله في الفهم المشددة الالف
لونها على كل ما تقدم من الالف وقيل لانها اشبهت الفعل المفعول لانه في قوله في الفهم
في قوله في الفهم من انما راية قطعت لرمم في قوله في الفهم المشددة الالف في قوله في الفهم
الظرف ولو كررت لتوم بجزء الفهم من انما راية قطعت لرمم في قوله في الفهم المشددة الالف
لا انما راية قطعت لرمم ولا يشق الالف لان استعمالها مع الفعل المفعول عند الالف في قوله في الفهم
مع فعل المفعول عند الالف في قوله في الفهم المشددة الالف في قوله في الفهم المشددة الالف
لعدم فعل الالف في قوله في الفهم المشددة الالف في قوله في الفهم المشددة الالف
ان استعمالها في قوله في الفهم المشددة الالف في قوله في الفهم المشددة الالف
حقيقه واجزا ولهذا لا يستعمل في قوله في الفهم المشددة الالف في قوله في الفهم المشددة الالف
الفاء منقطعة الفاء والغالب بناء على السكون لوضعها في قوله في الفهم المشددة الالف

اللفظ هو اللفظ بالاسم وكان اللفظ بلفظ زبر درهم وقطع فقطك ثلاثا وقد نوبت
قبل بلفظ زبر درهم بالرفع كما في سب درهم ويكران ثمها في اللفظ اذا انصفت اللفظ
المتكلم فينطق بلفظ قدان كما في قوله تعالى على السكون فان ذلك تعاقب لفظ طرف الاستغراق
اللفظ من غير عوض طرف الاستغراق المستقبل فيقول في المستقبل لا اقدر من كما تقول في الله
ما فعلت قط لكن عوض قد بلفظ في قوله فلم ارعاه عوض كثرها كما في قوله لا
فيها من لا يرفع على كل ما في من اللفظ وبناؤه اما على اللفظ كقولك اذ الفتح طلب اللفظ
او على اللفظ اصل النفاك كقوله فان انصرف الى العائدين كقولهم لا اقدر من العائدين
الداخرين والعائدين الذين يرضون بوجوه الدهر فكان اللفظ ما يقع في الدهر ايراد اللفظ كقولهم
ولا قبل من غير صفاته وادعاه الى اللفظ كما في قوله لا اقدر من العائدين كقولهم لا اقدر
الثامنة عشر كما في وجهها خبرية بمعنى كبر واستغناء بمعنى اي تقدير
وهي بسيطة ويريد بها انما في اللفظ والفرقة زعموا انها بوجهها كبر في اللفظ والتشبيه والاسم
اللفظ كما تحذف مع ما عرفوا كقولهم ولم يقر الاستعمال لها فاستغناء في اللفظ
لها بالتركيب بمعنى غير اللفظ كقولهم في اللفظ والفرقة زعموا انها بوجهها كبر في اللفظ
او الخبرية والاستغناء بمعنى في اللفظ وهو احد ما بناه اللفظ الاستغناء في اللفظ
بمعنى اللفظ الاستغناء فان قولهم لم يقر الاستعمال لها فاستغناء في اللفظ
فليس بها الاستغناء بلفظ ومعنى اللفظ اللفظ هو اللفظ بمعنى من اللفظ ان كان اللفظ
وان شئت فقل بوجهها بلفظها بلفظها وهو اللفظ

الافتقار الى التمام كان وضعها على اللفظ وشدته افتقارها الى اللفظ كما كان
جوي ذلك العبد نعتكم فذكرت اللفظ عند ذلك باللفظ الاستغناء في اللفظ كقولهم لم يقر
بحسب مقتضى اللفظ كما في قوله تعالى من اللفظ واللفظ في اللفظ كما في قوله تعالى
اللفظ في اللفظ من اللفظ اللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ
كما في قوله تعالى من اللفظ اللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ
تأخر اللفظ من اللفظ من اللفظ اللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ واللفظ في اللفظ
لكلمة واحدة استغناء اللفظ في اللفظ اللفظ في اللفظ اللفظ في اللفظ
ويكون جواب اللفظ كما جواب اللفظ في اللفظ اللفظ في اللفظ اللفظ في اللفظ
شبهه الاستغناء في اللفظ لان كونهما اللفظ وكل اللفظ في اللفظ اللفظ في اللفظ
من اللفظ الى اللفظ فوجب تقدير اللفظ في اللفظ اللفظ في اللفظ اللفظ في اللفظ
فهو اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ
واللفظ في اللفظ اللفظ في اللفظ اللفظ في اللفظ اللفظ في اللفظ اللفظ في اللفظ
قال في الكثرة المحقق اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ
اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ
قبل كيف يتبادر ان يكون في اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ
ان اللفظ في اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ
فقد في اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ

وذهب ابراهيم والشهابين بان من لم يفرق بين الالف واللام لان العرب الترسية على كل مخير
 منصوب عن عدد اولي اليك الاستغناء به وكان وكذا ورد بان ذلكت فيما يك نصبه لا فيما يوز
 نصبه وقره وحل يجوز قره مع الفصل لظرف او مجرد من صاحب الصم لا لا في الفصل بين
 المتصانعين وذلك ممتنع الا في ضرورة كقولهم ان يكون مؤنن بال الف وكرهتم كقولهم قد
 والى فيهم وعليه ليس بناء على ان يفرق بين الفصل بين المتصانعين في السنة بلك والكثيرين
 بناء على انهم ان يكونوا من عترة وانما يجوز اعمل بال المقدره وان كان لا في غير هذا الموضع نادرا
 لكثرة دخول في التمييز لغيره كقولهم انك لم تفرق بينه والى ان عرفنا موضع جاز في كونه الالف
 عليه والى ان يجوز ان كان الظرف المجرور ناقصا وهو لا يفهم مجرد ذكره وذكره في قولهم
 كوكبك يا خذ ان يذكرك الريم جاز في ذلك المشع ان كان تارة في الالف في الفعل والى
 وورد بان العرب ايقظوا بين الظرف التام والى ان فصله بل تجزئها تجزئها واحدا وفرس
 الفصل المجرور ان لم قوله كم في بنى سعد بن بكر سيد من آل سبيعة في دفعه فان كان
 الفصل بغيره لم يجرى في الكلام ولا يفرق بين الالف لان الفصل بغيره بين المتصانعين لا يجوز الالف
 وجوزه الكون في غير بناء على ان يكون الالف في وجزه المبرزة الشرف فقط وورد قوله كم في
 منهم فصل على عدم بقره وانما الفصل بين الالف والى التمييز الفصل متعدد وحسب الالف من لئلا
 فيسبب التمييز بمفعول ذلك السعد كقولهم كم تركوا اخرجيات وحيون وكما احلكت في غير
 تخضع كم وجوب ان نصب تميزها وظهره انه لا يجوز
 قره مطلقا وهو قول بعضهم وذهب الفراء والراجح وان السراج واهل القول الى جواز قره مطلقا

محالها على الجزية فصل قوم فقالوا ان جوت من حرف جو كقولهم ارجم شربت ماء بحر اذ لا فاء
 ومع ذلك فالنصب هو الكثير ثم اخرجت من عترة مذقت تصفيا ومصدروف هو الالف على كم
 عوضا منها يواز نصب التليل بسبب و الفاء والباء والظرف والالف والفاء في الالف في ذلك لا في
 اوردوه ابو الحسن انهم جازين فخصوا بعد ما لم يفتضوا الالف بعد تقدم حرف جر كقولهم لم يندوا
 واذ دليل العقل الجملة في تخضع بوجوب الالف من افراده ارفوا وتبنيها فناء في كونه في
 جواز تعدد ما هو على كل حال في كمال التمييز ممدونا فان قلت كم قلت غلانا فالقيد بكم كلف
 استقر ذلك غلانا فذوق الميز والجمع المنصوب على ضمير الظرف المستقر وان في
 الظرف او على الممدوف فوقت كم غلانا كالتام في التمييز الالف في الالف في التمييز في
 الالف على ما في المعنى من ذلك وذهب الفراء الى جواز تعدد ان كان السؤال عن الجملة
 كقولهم غلانا ذلك اذا اردت انما في من الغلانا قالوا وانما كان بغيره الاستغناء بغيره
 منصوبا به انما كان كذا في عن العدد وجعلت عبارة عن وسط العدد وهو من اعداد عشر الالف
 وحل مميزات كميزات الالف وجعلت كذا في عن اعداد الظرفين كان كذا في جاز في جاز في جاز
 في الظرفية كذا في الوسطية اذ لا في و شيئا منها التام عشر **كف**
 وبقية فيما كان في في سوف يرفا ل كتحون الالف مشرت بقدم والى الصها في نظرم
 وهو سلم قول ابو عبد الله ان يذوق قولهم على كيف تبيع الالف من الالف والالف والالف
 الالف الصها منها كوكيف لنت الصها اسم سقيم والالف جاز بها مع بسبب الفعل كوكيف لنت
 فيها جاز بها اتقف الحرفية وبسبب الفعل اتقف الفعالية وقره على وجهين اعداها ان

فقرضين متفقين اللفظ والشيء كوكيف نفع الصنع ولا يجوز كيف نفس اوجب

بالتفاق و
الانه
ونظرب من الهمز بين مطلقا وقبل شرط

انزاعها بما كوكيف كمن ان قال او من يرد واما شرطية قوله نفع متفق كيف في ايسر كمن في الامام

كيف في بسطره السكاه كيف بن وجوابه في ذلك لا كمدوف لدلالة ما قبلها قال ابن هشام

وهذا الكلام على اطلاقه ان جوابه يجب مماثلة لشرطه انما قيل والفاء بل ان يقول لا اشكال في التقدير

الاجواب فعلا مثل الذم فيها واما التقدير فعلا متفردا غير المشبهة مستطفا بالذم في قولها التقدير

كيف في الامور والالف في ظرفي بين المشيئين الالاف في قصد ان شرطها مما لم يها وان

جوابها كمدوف لدلالة ما قبلها مثل اعتبار ر والافعال الالفية ربه لهما دلالة المشبه واستنادهما وكبرا

ما نطق وترادفهما كقولهم اذ فتم الاصلوة ارادتم القيام لها الثانية ان يكون

وهو الغالب فيها ويستقيم به حرف حال الشرع من رانه قال الراغب وانما ليس بها على افعال من غير المشبه

وغير مشبه ولها الالف ان بن في قوله لا كيف قال اكل البرية بلفظ كيف من نفسه فهو كقولهم

طرفة اذ تبتدئ لهما ط الكون كوكيف كقولهم كيف بعد رانه فما اشتهر في الالف الاستنادهما كقوله

كوكيف حيزا وغيره كوكيف كقولهم كوكيف لانه في قوله كوكيف كقولهم كوكيف كوكيف كوكيف

كوكيف في الاول غير المبدأ وانه ان لم يكن قد تقدم في الالف المقصد

نفع
وكيف اعله في ذلك خبره الاول مضمون ان لظن في

الثانية مضمون ان لا علم ونه من جعل من قبل الخبر ايضا لان لا مضمون لظن وان كانت مفعولا

والم خبر في الاصل والمراد خبر ذلك في الزمان ان نفع قبل الاستنادهما وهو ما لا يستعمل في

كوكيف

١٣٠

كوكيف في الاصل والمراد خبر ذلك في الزمان ان نفع قبل الاستنادهما وهو ما لا يستعمل في

يستعمل به وانه كما لا يخفى ان بن جازية ثم اذنت كيف استنفها ما من حيزه ارضي ارضه لا جازية

قال ابن هشام وعنده ايضا في قوله نفع مفعولا مطلقا ايضا وان من كيف فعل كبت ولا يجوز في ان كبت

حالا من الفاعل انما هو ان في ذلك وصفة قسم بالقيمة وهو متفق **قريب على الاول** عن سيبويه ان

كيف ظرف وانكوه الفخس البراءة وانه من رسم في ظرف ورتبوا في الفاء اسودا بعد ان في ضمها

عند سيبويه فغلبت ما وعنده ما رفع مع المبدأ الفاعل مع غيره الذي ان تقديره ما عند سيبويه برفق على

او على افعال وعندهما تقديره ان كوكيف بن جازية في كوكيف جازية ارضها ارضها وكوه السكاه

ان الجواب السطو عن سيبويه ان بن جازية وكوه هذا ان جيبه اللفظ وان جيبه الفاعل

في اللفظ قبل جمع او سقيم وعندهما على العكس قال ابن مالك لم يقل اذ ان كيف ظرف اذ

ليست زمانا ولا مكانا ولكنها على كانت نفعه ليقول كوكيف على حال كونها مساوية الاحوال التي كانت

ظرفا لانها في اول الجار والمجرور واسم الظرف يطبق عليها مما زاد في قول ابن هشام وهو حسن

الاجماع على ان في النداء كيف است اسم سقيم لرفع ولا يبدل الرفع عن المصوب **الثاني**

نعم فم ان كيف في ظرفه ولا يرفع ذلك محسب بن وجب في كل ما على ان في الالف بالالف

لاست فانه ما وهان على الالف كوكيف الالف ما وواضحة ان قرأها بالالف واما حرف اسم نفع

المثل على الخبرية ثم قيل ان الالف بعد المجرور في قوله كوكيف حال الالف كوكيف على قوله على

والسبب في الالف ان يفتقد وكيف الحوان على الالف في قوله كوكيف المبدأ واما راد هو المجرور باللفظ

وكيف فلهما بين العاطف والمعتوف فانه الاول بالالف كوكيف كوكيف كوكيف كوكيف كوكيف

العشرون

٨٣١

في الزمان او بعد ان يخرج
 امتناعه فخصر شرطه وجوابه وتفيد
 في كل واحد منهما زيدا لا كونه ثانيا من احد الشرطين في عقد السببية بل كونهما في تقييد الشرطية
 بالزمان للمعروف وهذا الوجه والآخر يبيده فافترق ان فان حكمت للعقد السببية والمسببية المستقبل
 للعقد ان الشرط بان سبق على الشرط ليدخل ذلك لان الزمان المستقبل بان يفي الزمان للمعروف
 ترى انك تقول ان متى نفذ الامر حكمت فاذا انقضت العدة ولم يكن قلت ان متى نفذ الامر حكمت
 قال في التعريف وفيه الاستيعاب لا في الزمان فان الامر الذي يحتمل الرجوع ان المقدم هو المستقبل
 فاذا وجد ما شرطه فاذ انقضت ما شرطه انما هو ان لا يقع في وقتها فانما في وقتها
 ويكفي انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها
 زعموا انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع جوابه بل على التعلق في الامور كذا انما في وقتها
 في التعريف المستقبل ولم تدل على امتناع ولا على توقيت قال ابن ابي عمير لانما في وقتها انما في وقتها
 كما في الضروريات انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها
 فيتردد ولو انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها
 الشرط وامتناعه كجوابه في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها
 لو جوف امتناع الامتناع اي الامتناع كجواب الامتناع الشرط ورد في مقدم امتناعه كجوابه
 مواضع كثيرة كقولهم ولو ان ما لا يدري من شجرة اقام والجرم يمد كعبه سببه كعبه كعبه
 كحالات يقع وقولهم العبد مريب لم كيف انه لم يبيده فان عدم النفاذ حكومهم بسواءه
 الشرط ان عدم العيان حكومهم بسواءه وهذا خوفه ان لا واجب بان امتناع الشرط وكجوابه

١٢٢

هو الامتناع

هو الامتناع فيها فاما فيما فيه بقا الجواب فيها مع امتناع الشرط في بعض المواضع والاشارة هو الامتناع
 واما في الامتناع ملكه وامتناعه جماعة من بعض المتفرجين ايضا انما في وقتها انما في وقتها
 واما ما سبق ان امتناعه واستلزامه ان شرطها كجوابها من غير تقييد الامتناع كجوابها
 ولا يثبت في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها
 قيامه من غيره وحمل المعروف انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها
 ابن مالك في التسهيل يعرف شرطه بقصر امتناعه ما يبيده واستلزامه انما في وقتها انما في وقتها
 اجود العبادات انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها
 الصفة للملازمة الشرعية او عقفا او مادية فالاول كقولهم في يومين باعورا ولو شئت اذنت بها
 فلو من والى انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها
 انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها
 كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت السبب كذلك لا يثبتها في وقتها انما في وقتها انما في وقتها
 الشمس طالعها ان النهار موجودا فظنوع الشمس بسبب لوجود النهار وقد اذنت في وقتها انما في وقتها
 وجه النهار لان وجود النهار ليس بسبب غير طلوع الشمس وقد اذنت في وقتها انما في وقتها
 السبب لم يثبت في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها
 فيهما الهة الا انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها
 مناسب لعدم الالهة لانه لا يملك وفي العادة عند تقديره انما في وقتها انما في وقتها انما في وقتها
 عليه ولم يكتف بعدم التعداد وغيره فخصر الف وامتناعه التعداد والمفاد بلون نظر الامل فيها وان

٨٢٢

كان القدر من الاله العكس انها سبقت الالهيات العبدانية ونظر القدر في حيزه لان بقا من ما
 انفق والقدر لا تنفق العلف ولما بينهما من التلازم العادي وان كان الجواب سبب للشرط لم يزم
 امتناعه ولا يثبت انه لا تنفق له الا انفق الجواب ولا يثبت انه لا يكون ثمة بل لا يوطئ قول
 غير ان كلف الاله العبدية فانها لم يزم من انفق الاله كلف انفق لم يزم من كلفه قد غاف ونقص لان
 انفق العبدية ليس سبب في خوف فخطب الاله سبب اقرب واليه باله والاهل والاولاد والغير
 العوام والاشياء والظن في الخواص المراد ان ههنا من قسم الخواص انه لا قدر من كلف الاله كلف
 سبب في كلفه وحصل له وانما لم يزل في انفق الجواب جملته لان الاله تعالى ذلك انه
 من باب مفهوم الاله في ذاته والاشياء في مفهومها في عدم العبدية كما انما انفق العبدية عند
 عدم كلفه فقد كلف الاله وانما في رضى من ان الفعل لان مفهوم مفهومه في كلفه في كلفه
 باله في كلفه العبدية والاله في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 يتكلم فيها لو لم يكن رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 العبدية والاله في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 الرضا في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 لو اذوا الرضا في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 كتب الجواب سبب في الكلام وهو لم يزم من كلف الاله كلف الاله كلف الاله كلف الاله
 وقال القاهر من الدين السبب في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 والاله في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية

والله عز وجل من شدة الغضب قال الذي في القدر كذا نسبة القدر في الغرض في الاله في رضى من ان فعله
 والاله في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 في كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 رسول الاله في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
وتخص لو بالماضي لانها انما تنفذ في الرضا في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية
 لا تنفذ في الرضا في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 الوقوع في الرضا في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 الاله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 الرضا في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 في الاستقبال لو انما هو للتعريف في الرضا في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية
 هو المشهور والاله في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
ان الشريعة الاله في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 في الرضا في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 والمستقبل في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 وضاع في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية
 وقف في رضى من ان فعله كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية كلفه العبدية

حكاية غريبة

ترقا في المظنه الكمال في هذا قوله ولو كانت...
انا استقبل ان كان جوابا...
ولا يمكن جعلها...
فوقه البيت...
عند وجود هذه...
مع العلم بعدم...
الاشارة...
لنا كذا...
في جواب البيت...
الغيب...
يعني...
وهي صفة...
من المومنين...
منه الخ...
الاول...
عمود...
لها من جواب...

١٣٦

الط

ترقا في المظنه الكمال في هذا قوله ولو كانت...
انا استقبل ان كان جوابا...
ولا يمكن جعلها...
فوقه البيت...
عند وجود هذه...
مع العلم بعدم...
الاشارة...
لنا كذا...
في جواب البيت...
الغيب...
يعني...
وهي صفة...
من المومنين...
منه الخ...
الاول...
عمود...
لها من جواب...

٨٣٧

من ادوات الشرط الاضمر بفعل بعده الاكان والنفون لا بعد ان قالوا لم يشأ ثم يخرج
 فعبده كتب قال الزحمر رادنا وقت ان عبدا جبر ان فربا فلا يكون عرف عن الفعل كقول
 ورد ابن الجبر عرو يقول نعم ولوان ما في الارض من شجرة الاقام وقالوا ان ذكرك في البحر الشق
 لا كما سلك لدره الاية ونه قوله ما اطيب البش ان الفجرا تنو الواو عت ورواها
 ورد ابن مالك قول حماد بن زيد ما استأشفتك كقول ما لو ان هي سركت الفلج ما ادر
 طالع الفلج الزمان ما قال ابن جني من الفلج وقد عدت اية التبريل وقع بحجر
 فيما استأشفتك ولم يشأ لها الزحمر كما لم يشأ لافق لوان ابن الجبر الا ان منع ذلك
 ولان مالك والاك استدل بالشروط فلو لم يرد والواو انهم ما دون في الاعراب
 ووجدت اية الجبر فطراف وهو لوان عندنا ذكر المراه ولين انهم قال الهم يشأ منه
 تحول المعنى ولو لم يفسر فطر هو لا الاية ونج بالاعتداء الى لم يشأ واليه ثم بان ان
 ما احتمر البرد ونم ليس لشئ وذلك لان لونه هذه الية الزور وما ليست مما الكلام فيه
 لانها مصدرية او قلتم في الكلام انما هو في الشرطية قال الزحمر في شرح الجبر ما قوله نعم تورد والواو
 ما دون في الاعراب فان لم يفسر المصدرية ليست بشرط الجبر لفعل الية الفلج ذلك
 ابن الجبر في شرطه ما رواه في دون في الاعراب ما لو لم يفسر في شرح الباب ما احتمر
 قال السيد طر في الاتفاق ويجب من ذلك ان سقاة الزحمر سقاة اليها البراءة ورواها استدل
 وما استدل برب منقول في شرح الايضاح لابن الجبر انك في غير شرطه فقال في بيان
 وانما تها قال السيد في قول لوان زيدا قام لا كرسه ولا يجوز لوان زيدا ما حفر لا كرسه وكن

م. بحث في نصيب

البن

لم يفسر بفعل ليد مسد ذلك الفعل بنا كما هو وقد قال القسمة وان يات الاعراب تورد والواو انهم
 بدون في الاعراب فان وقع فربا منضم ولهم ان يفرقوا بان يوزع الفلج في جريت جبر است كما
 تقول انهم: دون انهم الثالث جوابه في الغالب ما مضى في شرح كولو لم يفسر الم اليه
 او ما في بنيت والغالب اقترانه بالام كولو علم القريم جبر لا معهم ولو اسهم لتولوا وشرح
 الغالب ثلث وحبها ابا ما من منقرا والغالب من الفم كولو ث ركب ما خفوه
 ولست راد ما اشركت ومن غير الغالب قوله ولو يبط الجبر لا افرق ما ولكن لا يفسر في
 وقد تقرن بان كولو جبر ان لا كرسه ونه راقران بعدا والفا كقول ما اوشت فيضغ
 الفواو بشرطه ما نزع الجوام لا كرسه عينا ما وقوله لو كان قتل بمسام فزاد ما لكن زرع في
 ان ادرا ما قبل وقد كثر جوابه جبر اية مفردة بالام كقولهم ولما نهم اسما وانفوسه من
 عند الفير وهو قول الربيع وقيل الجبر من نفا وقيل جواب قسم محروف من غير جوابه وليس
 وهو الصحيح وجواب محروف لانه ما بعده عليه وتقدر به لا شيوا وقوله لشيوا بقدره
 الى بعد كذب جوابه الدليل وهو كثر في القوان الجيد وغيره قال نعم ولوان فرقا سير
 الجبال الية البركان في القوان قال ابو جيان وكيس هذه في طول الكلام الحاصل في العشر
 في الحروف بسطة كرسه كما افتره ابن القواسم في شرح الكافية قال لان الامل عدم كرسه
 وقيل ركب من لود لا يرد على شئ او جبر ما ان يكون لبط امتناع جوابه بوجود
 شرطه وتخص بالقول على الجدة الاحتمية على الصحيح كما سبنا كولو لا زير ما كرسه
 امر لانه موجود فانما لا يربط امتناع الا كرام الذر وهو جواب بوجوده للشرط والفا

ط

قوله عليه السلام لان الشئ على امره منهم بالسؤال عند كل صفة فانقدر له ان لا يكون له شئ الا وهو
 امر اجاب بالا العكس الغنى والتمتع الشقة والوجود والامر كما قال في قوله عليه السلام ان قول
 له على من ما والتمتع هو الوجوب الذي يظن عليه الامر والوجود الذي هو لا يظن على الامر في
 على الراجح عند اهل الاموال انه فان قلت فما تضعه في قوله تم واولا فضل ان عليك ورحمة الحسن
 على انه منهم ان يفتكوك فان وجد العلم منهم فتجب بن النسخ واولا فضل ان عليك ورحمة
 الحسن على انه منهم ان يفتكوك فان وجد العلم منهم فتجب لا فتكوك اذ هما وانت مخرج
 على حقيقة اكال قال اليقين وليس العقد في جواب لولا ان الالف في قوله ان يفتكوك في قوله
 عليه السلام ليس الرفع بعد لولا فان على فعل كمدون في قوله ان يكون لان يفتكوك فان
 بل على من التقديرين والابواب اصله في قوله ان يفتكوك بالباء وانا فالسبب في وجود
 وفتكوك معها امر لا حذف الحذف ان كان كونا مطلقا هكذا وقع في قوله
 من قول الله والصلوات بحسنه في قوله في الصورة والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق
 عدم التقيد به في قوله على الوجود والاضاح ذلك ان لو كان في قوله على الوجود والاضاح
 فالجواب كونه مطلقا لولا ان لا يكون له شئ الا وهو كما قال في قوله عليه السلام ان يفتكوك
 وهو كونه مطلقا لولا ان لا يكون له شئ الا وهو كما قال في قوله عليه السلام ان يفتكوك
 كون موقف كما اذا قيل هل يجرس الكبيك فنقول لولا ان لا يكون له شئ الا وهو كما قال في قوله
 زيد هلكت فالهلاك مجتمع في نفسه فالجواب كونه موقفا بالهكس ان وانا حذف الخبر
 اذا كان كونا مطلقا لا موقفا بالهكس في قوله عليه السلام ان يفتكوك فالهكس ان وانا حذف الخبر

والدلول في وجوده هو المبدأ فان قيل لولا ان لا يكون له شئ الا وهو كما قال في قوله
 نعم كونه في عين المذوق وانا وجب له اجاب سده وهو قوله فلو كان كونه كونه
 عقبة لا يفتكوك في قوله الموجود وحين ذكره ان لم يعلم كونه لولا ان لا يكون له شئ الا وهو
 فوكنت بعد من اجاب كونه في قوله البسيت في قوله اجاب سده وهو قوله فلو كان كونه كونه
 ان لم يعمه ما علم خبر انبات عمه الذي هو خبر وعنه في قوله من مع الكلام قدس قول المسمى
 خبر الارب من كل غيب ما قوله ان لا يكون له شئ الا وهو كما قال في قوله عليه السلام ان يفتكوك
 الفصل من باب الربا في الشجر والشواهي ان ملكه في قوله لولا ان لا يكون له شئ الا وهو
 مطلقا عند فانا في الارب الكون المقيد وحين جعله في قوله فلو كان كونه لولا ان لا يكون له شئ الا وهو
 خبر اياتنا في وجوده فكنا في قوله الفاضل في وجوده وانا لولا ما ورد في قوله لولا ان لا يكون له شئ الا وهو
 بالفتح والحق المسمى قال ابن ميثم لم يوسم النبيين بجيد الا تمس فقه بربك ان لا يكون له شئ الا وهو
 ان الاصل ان يسكن ثم حذف ان في قوله الفاعل او يسكنه لولا ان لا يكون له شئ الا وهو كما قال في قوله
 يسكنه قال في الخبر ليسكن في الخبر اذ هو الوجود في قوله لولا ان لا يكون له شئ الا وهو كما قال في قوله
 انهم با تون بالهكس بعد الاسم الواقع بعد لولا لان بالفتح الخبر وحين ان الطراد ان اجاب
 لولا ان لا يكون له شئ الا وهو كما قال في قوله لولا ان لا يكون له شئ الا وهو كما قال في قوله
 ان كونه موقفا في قوله انهم لکن في قوله انهم لکن في قوله انهم لکن في قوله انهم لکن في قوله
 الشواهي في قوله انهم لکن في قوله انهم لکن في قوله انهم لکن في قوله انهم لکن في قوله
 من عبارة للصيرورة في قوله انهم لکن في قوله انهم لکن في قوله انهم لکن في قوله انهم لکن في قوله

فمما فرغ ولا يفرغ والآن لا يفرغ من غير اللفظ بالمتصل بالرفوف ولا كان فيها
 ان يجر الاسم مطلقا انما هو كمن يرفع من ذلك تشبيها بان يرفع الفعل من ادوات الرفع في ربطه
 بغيره فادوا النبي على من عمل في ردها المفعول متعلق بغيره في المجرور بها في رفعه بالابتداء والجر
 كدونه في ذلك الاقتران المكونون العجز من ردها ولا يفرغ منه ولكنهم انما يفرغون المجرور في الرفع كما
 عكسوا الرفع لولا ما كانت ولا انت كما ورد بان انه يفرغ غير انما وقت في الفاعل بالرفع
 لشيء من استغناء بالاسماء الظاهرة واذا عطف عليه اسم ظاهري كقولك لاك و زيد تيمان يرفع
 لانها لا يفرغ من الثاني يجوز ان يفرغ ان الشواذ المنفردة منها اول من يكون لانه كان في السابقين
 لبت لولا ان من يرفع من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 ومنه ما يستعمل كمن يرفع لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
الثالث جوابه كجواب لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 في قوله لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 كقولنا فضل الورد في السلم كمن يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 بالسرور في قوله لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 عورى في قوله لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 عاقبتنا في قوله لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 الا يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
الاربع يجوز حذف جوابها للدليل في حذف جواب لولا

١٤٢

قال

قال نعم لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 كمن يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 القريب كما انما امره في قوله انما يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 مات مما جرت احواله المصروف له في ذلك كقول جواب لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 وقع في شعره كمن يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 اذا نسيت لوقت امره انما يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 في البيت للتخصيص في حفظ عشاها في البيت ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
فخص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوءة بالماضي تقول لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 انما تعلم انما يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 بالرفع من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 الفعل لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 قال لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 بل لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من لولا ان يفرغ من
 مثل ذلك فليس في الثالث ان يكون **التخصيص** بمولاه بالجملة وبجوابها والمراد
 بفتح العين واسكان الراء المولدين والفرق بينهما ان التخصيص طلبت لادعاء والعرف
 طلبت لادعاء **فخص** بالدخول على الجملة الفعلية المبدوءة بالماضي في

١٤٥

كان تان يلا اسئلة فالتخصيص قوله لم يستغفر من الله استغفروه ولا يبرئكم
 لولا انزل عليه ملك فزال برؤول بالمضارع ان ينزل بالعرض نحو لولا ينزل عنه فاصبح
 وشكر لولا اخرتم الى اهل قريه فاقترن برؤول بالمضارع ان توفروا وانما اخفت في ذلك
 بالفعليه لانها طلب الفعل وكذا اذا كانت التثنيه في الامر اذا يوجب على ترك شرا لا
 مطلوب كقولك الطيب طيفا فاشبهت لام الامر فاختصت بالفعل كما اخفت لام الامر
 لكونها للطلب فان قبل طلب الفعل لم يفتى وقته يستعمل فلا يكون فيها اذا وقع بعد ما امره
 على الطيب فلو انما لا تنكح عن عادته مع الطيب الوتر الذي كان حاله وانما وقع بعد ما
 تبين على ان المطلوب منه ذلك فتمت من انفق وقتها كالتثنيه واللام على ترك المطلوب واقف
 اقتصر المعنى في معناه لولا في يومه الوجود والتمسها لانه لا يبرئهم وقال الامر وانما تزلوا للاستفهام وكل
 عليه قوله لولا اخرتم الى اهل قريه فاقترن برؤول بالمضارع ان توفروا وانما اخفت في ذلك
 فتمت من انفق وقتها كالتثنيه واللام على ترك المطلوب واقف
 الثالث للتثنيه على ترك الايمان قبل من العذاب اخفها كانت قريه واحده من القرى المحيطة
 ببيت المقدس قبل من العذاب فاختص ذلك وهو نفس القريه التي كان في ذلك الوقت
 والتمس بؤوره فراه اذ يفتى ويوم من العذاب التي التثنيه لتفصيل الوقوع
 ليس من ان لم لولا الواضحة في قوله ما لا انكحتم اسما وان لا انكحتم ما اخفت على لولا يفتى
 شفا ما ان يره كمن ان يبرئ لولا ذلك لم واجاب لم يزل من انكحتم ما اخفت على لولا يفتى
 بل هو انكحتم والفعل بعد ما على ان المصدرية خاصة قوله تسمع بالمعبد فيمن ان تراه في
 الثاني

١٤٢

الثاني والعشرون ما زل على غلظه لوجه امره ان كمنه ليطمئن
 جملته بوجود مضمون اخرى فتنقص جملته من فوكت الما في
 فان درت لما ربطت بام الحكم الذي يضمنون كمنه ان يبق لم يطلب الذي يضمنون كمنه
 الاول وان فيها حرف وجود وجود وجوب الوجوب والمضارع في المضمود انما تزل
 على تحقق شرط التحقيق غيره فهو واجب انما تزل او واقع موجود **وهو** ان يفتى في
 ان ملكه بخلافه ان يفتى في وجوبه لانها تفتى بالضم والفتى في الالف في الالف
 تزل ربطا ما ترف في خلاف والقول بالظرفية ذهب ان الربيع والغرس والابن مني وجا في
 عليهم ان يفتى في كوازل الكسبية كمنه اليوم لانه اذا قدرت ظرفا كان على
 الجواب والواقع في اليوم لا يكون في اس وجب ان يفتى في ان كمنه تفتى في
 لا يفتى في الاستقبال ولكن المعنى ان ثبت ان كمنه تفتى في كمنه المعنى لما ثبت اليوم كمنه
 اس كمنه والقول بالظرفية ذهب بسبب وقته اليه في العدم والوجه في يومه قوله
 فلما يقين عبد الميرت اولهم على سوره وقوله فلما بهم الاله الاله هم ليشكون وما بعد ما
 واذا العلي في الالف فيها قبلها ومنها اجملهم على زياره الف بعد في كمنه ان جاءت رسنا لوطا
 فلما ان جاء البشير ولو كانت ظرفا واجمل بعد ما في موضع تخفيف بسبب الالف في الفاعل
 المضاف والمضاف اليه بن تبيين الالف ظاهر كلام المعنى ربه ان الالف
 انما هو في حقيقة الالف في معناه وليس كذلك فانها عند الفاعل والظرفية انما تزل على
 وعند الفاعل في ظرفية تزل على الارتباط كما مر وايضا هو ان اذا قلنا في زيد وعمر

١٤٧

لم يتقص في اللفظ عند النقل نظر في ان وجود الاول بس لوجود الثاني بل ان الثاني وجوده عند
وجود الاول وحصل ذلك التسمية او بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك واما العاقل
بالفرد فيقول بالسبب الثاني يتحصل له بوزنه باللفظ لفظا ويصح ويخرج عنها كذلك اتفاقا
نقول بما لا البراءة في وجود ان بالكت كونه غيرا بحسب مفردة في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
بمعنا اذا هم منها يكفون في كلامهم الى البرهان في مقصد وان يصح فكونه في اللفظ في اللفظ في اللفظ
على وجه الدعوى ووجه البشرى في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
فهم مقصد وفي اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
الثالث قال في التفسير في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
وكن في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
معدون في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
ولا يتغير انما يتغير الى اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
بعض ما في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
ما في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
وولا يتغير في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
الباقي في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
وكن في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

١٤٩

الذي ان يكون حرف استثناء بجزء اللفظ استثناء في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
فقد عمل على التسمية في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
وامم وعمره وادب محفوف في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
وان شئت لكانت مضمومة الى اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
بالكت اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
بالعين العجمية واللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
عبيد وادب محفوف في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
ان لا يتغير في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
انكوت ولم يدر في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
وكن في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
المضارع كالمعروف في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
بداية في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
ما كونه في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

١٤٩

منه كونه زمانية انها تدل على الزمان بزاتها لانها لو كانت كذلك لكانت مستمرة
وقد زعم ذلك ابن السكيت وتبعه ابن النجاشي قوله ان الذي هو ان قرأ ربه ما والوا
ومن الروي والشيب ما فقال من ان قرأ ربه قال ابن هشام وبنيت ان بعد ما لم يوهبها
اللفظ بالان في كقول ما ويرج الغني للجزء ان رايه ما والاول تغدير ما في البيت في زيادة ان
ح في قياسه ولان في زيادة من الاجزاء بالان من الجزء والاشياء من حيث لم يشاء ما كونهما قرأ
مجره وكونهما مضافا اليه **تنبيهان الاول** في المعنى بان فيه حسن في غير غيره بالظن في السهول
كقولنا ان لم يشرافه فان الزمان المقدر من كفضي كل وقت انا في المقصود في السهول
بغيره في المقطع الثاني في ان ركة في الياء في الزمان ان معناه ان يعمى عمل بعد قوله ما وقد الله
سؤلها ما اهدى ما ووجيز ان بيان صغيرا ما اروف ان بيان صغيرا وتبع ذلك في غير
غير ان اتاه المالك ان ان يقدر الوقت ان اتاه وبيان ان يصدر في وقت التعليل في البيت
فاليات كمن في متفق بعد لا يصل منه وغيره ما في كونه في عدي ما في وقت ارفق
عليكم ما جرت ابرجها وتوصل الا في القابل ليعمل في اللفظ مثبت كاترا اذ صاع في غير
كقولنا ما ولم يمت الجبال ان يهتجر الا في العلم ما يستعمل كقولنا في نطقه في نطقه
بأدى ما روي الاموال من والهديم ما والي كونه في غير زمانه في كونه في كونه في كونه
مفعول مطلق ولم يمت ذلك وتوصل ان في فعل متصرف في الزمان كونه ما في وقت
بالسما اصل الجيانه والعذر والاصح مفعول مطلق في كونه في السيرة والاعلم وان في وقت
الجمود ما في هذا كذا قال ابن مالك والحكم فيها بالهدية اولها ان كانت مصدرية كانه في وقت

١٥٤

فصل في
كيفية تسمية الجمل
بأنها تسمى الجمل
بأنها تسمى الجمل
بأنها تسمى الجمل

عروض

في موضع جمل يعرف من جملها ثبت كخاف الحكم بان ما كذا في وزع السهول ان صلاها لا جاز ان يكتفي
فعلا فيرغاض بل بها كعمل التنوين كما صنعت ولا تقول ما علمت ولا ما تعلمت لان الجمل
رفع خاص ليس بهما فكأنك قلت بعجبة الجمل من الدرهم فيكون الجمل في الكلام معطرا بالاول
لا في الابهام فاصحح في جملها ورد بقوله في الامانة كل من الناس ورفعت عليهم الارض ما جرت
وقولك ان عاير الروما ذهب اليها ما وكان زمانهم لزماننا بل في التنبيه القول في غير
ما هو ما ذهب اليها الجمل وادعوا في خوف الاتفاق عليه وليس كذلك بل ذهب الخش
والمسرح الا انها اسم موصول يقتر الا في غير ما عليها اسوة انما هو من الموصولات في وقت
الجمل صنعت في تقدير الضم الذي صنعت ودر عليها بقوله بالسما اصل الجيانه والعذر لان
في تقدير غير موصولة عليها ان ذلك ان كمن صلما ارزانه قال السامد في الزمان في غير
حروف الزيادة في وقت مولا لانها قد وصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول لا في وقت
في قولهم في وقت الجمل ومنهم من يقول في وقت الجمل والى بعضهم الا هذا ولم يفرقها ان في وقت
لها في قولهم في وقت الجمل في قولهم في وقت الجمل في وقت الجمل في وقت الجمل
الصلا لانها تسمى الجمل بها لان الزمان او اعراب لم يكن عند وقتها وذلك لانها ليس اكثر من في وقت الجمل
ومعناه انه يصل به كما هو وليس بركن في الجمل ولانها استعملت في وقت الجمل في وقت الجمل
معجب اليها في وقت الجمل في وقت الجمل في وقت الجمل في وقت الجمل في وقت الجمل
شرا وحسن في وقت الجمل في وقت الجمل في وقت الجمل في وقت الجمل في وقت الجمل
فالعرض في موضعها ما اهدى ما كونه في وقت الجمل في وقت الجمل في وقت الجمل في وقت الجمل

١٥٥

اما لانها عوض عن النون فكذلك لولا كذا قرو غير العوض تقع بعد الراء لقولك ست ن ما نيز
 وعمره وقول جليل اربا بين كما يخطها ما رتل بالف فطب برم ما بعد ان سب الراء
 كقولنا زيدا فتم على الاعمال بعد الجازم نحو انما نيز نك انما نيز عينا نك نوا الاعشى ما سب نانا في
 عند باب بن ما شتم ما نزع وعضن فواضله ندى ما بعد الراء في ج ن كان كوزنما وعضنما
 وقوله ما زجا هزبة بسيف ضيق ما بين بصر وطفنة ككاه ما اودسا كقولك نتم اياه الاجل ان
 قضيت فلا عدوان لك وقولك عر ما نام التي فاما حسن بقاوى ما والمم محقر لدرست في
 من غير ما ستم ولكن مشفى ما هم اراه فاصحاب فوادى ما وقوله وكما سب ما برم براره جليل ما ادر كحل
 يوم وقوله نتم وانزل من ما انكم تطغون وقيل انك تطفون وقيل انك تطفون ما نوا زيدا وما عدوا بالحق
 وهو نازر بعد اداة الشرط جازم كانت كما قرأه زيدا فواضله ندى ما وسبهم بسهم والاصحاب
 وبان السبع والبرية كوشا ما بوضه قال الراء ج حرف زائد للسكونية جسد البحر بين انهم ووزيد
 قرأه ان سمود وهو نتم نزل وقيل ما اسم كره منقذ لثا اوديل منه وهو نتم عطف بان عطاها
 وزاد ما الاشبه من بن ما قوله ما اما ترينا حفاه الاعدال لنا ما انك ذلك نكفر ونسقل وانما ان
 الى العلى ثا ث مرات ما قوله ما صلح ما واصلح ما ما نزل ما دعوات البعد ما وواضعت
 قال بسب من كراوى ما سماه ولا راجت عطا بعرفه وقال غيره كذا انما اراد الاستعانة منه
 المحبوب فقد وانه اذ ناب البعد من من اقتضا السلب في حقها والعسر في حقها وما نزل من الشعر
 ثم لو قد وا فيها الى رومعد وبنها الجبال ورضوا اصواتهم باله قال ما اجا نوات بقون اسلمة
 ارضي نك بين انه والمطر ومنى نوات البقور ان السنة الفلح البقر ما جعلها من السبع والعسر قاله

تحري

في المنية

في المنية الشا الرابع النون كما قد ولم يجعله حذوقه تحت الراء وان لم يكن له منتهى لان لها كفا قال الرمز
 في شراوية وهو من ال من الهمزة ونسبة له قال لم يكن له ان يرغله وشره انما افعل ما الكافة عن عمل
 الرفع ولا تنصل الاثنية افعال فعل في كسر وطال وعده ذلك يشبه من رب ولا يرغله الا في حذوقه
 صح فعلها كقولك ما فليس مع اليب الى ما ايرت المبدواي وحب ما اودا ما قوله ما صدر من حذوق
 الصدود وقلنا ما وصل كطول الصدود ويوم ففردرة وزجر المبدان ما رانه ووصل الى
 لا ينداء نزعهم بعضهم ان ماع يوزة الافعال معدية كما قد والى نية الكافة عن عمل الرفع والرفع
 وهو المتقلبة بن ما خا نها كحرف وزجر ان درستوية وبعض الكوفيين ان ماع يوزة الاحرف اسم
 كونه بهم غير ان غير ان ن الما في الرفع والابام وانه الراء ما في موضع كبر عينا وخلصها كالمتر
 بعد غير ان ن دروا به نها ككاست ككاست ككاست ككاست ككاست ككاست ككاست ككاست ككاست
 الكافة عن عمل الجوز متصل بحرف ونظروف ن الاحرف اعدا رب والكر ما نزل على الكافة كقول
 زيدا وبيت في علم نرضى نوبه ثا لاسان الكبر والقليل ان يكون ن فيما عرف يوزة
 والمستقبل مجهول وقدمها الضارع كوزر ما بود وقيل هو مؤول بالضم وقد تمها المجهول ككاست
 للضارع كقولك اربا اى على المنزل فيهم ما وعضن من المهار ان اذ الكاف كقولك ككاست
 نزع ما بعد لم يخرجه يوم مشهود كما سيف عمرو لم تخنه مضارع وقوله الم زمان العقل وضع الغر
 كحرف والضم مرتان ما وقيل لا تكف الكف بما وان نك ذلك معدية نوزة باله والاسية
 الثالث الب كقولك ما فليس هرت لا يخرجه ابا ما لها ندى وانت فليلب ما ذكره ابن ككاست
 وان ما الكافة اعدت مع اليا مع الفعل كما اعدت في الكافة من الفعل في نوزة واذ كره ككاست

٨٧٧

